سلسلة الكتب المترجمة (1)

علم السياسة

ليوناردو مورلينو - ديرك بيرج شلوسر - برتراند بديع

ترجمهُ
د. محمد فاضل

راجعهُ وقدَّم لهُ
د. محمد الطناحي

القاهرة 1440هـ - 2018

○ **الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مصر.**

مورلينو، ليوناردو

عِلْم السِّياسة (منظور عالمي)/ تأليف: ليوناردو مورْلِينو، ديرك بيرج شلوسر، بِرتْراند بديع؛ ترجمة: محمد فاضل. تقديم: محمد الطناحي. - القـاهرة: معهـد البحوث والدراسات العربية، 2018.

480ص؛ 17×24سم.

رقم الإيداع : 2018/2327

الترقيم الدولي - تدمك: 978-977-5042-48-4

1- عِلْم السِّياسة.

أ- شلوسر، ديرك بيرج (مؤلِّف مشارك).

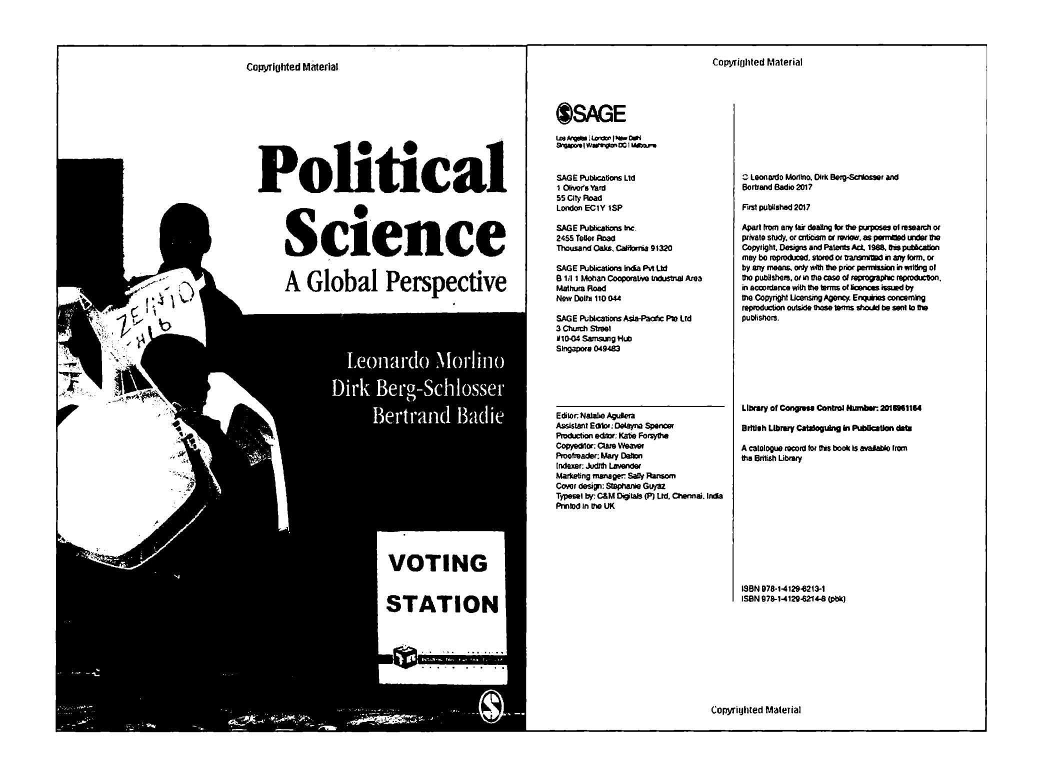
ب- بديع، برتراند (مؤلِّف مشارك).

ج- فاضل، محمد (مترجِم)

د- الطناحي، محمد (مراجع ومقدِّم)

هـ- العنوان. 320

غلاف الطبعة الإنجليزية



SAGE
Los Angeles | London | New Delhi
Singapore | Washington DC | Melbourne

SAGE Publications Ltd
1 Oliver's Yard
55 City Road
London EC1Y 1SP

SAGE Publications Inc.
2455 Teller Road
Thousand Oaks, California 91320

SAGE Publications India Pvt Ltd
B 1/I 1 Mohan Cooperative Industrial Area
Mathura Road
New Delhi 110 044

SAGE Publications Asia-Pacific Pte Ltd
3 Church Street
#10-04 Samsung Hub
Singapore 049483

Editor: Natalie Aguilera
Assistant Editor: Delayna Spencer
Production editor: Katie Forsythe
Copyeditor: Clare Weaver
Proofreader: Mary Dalton
Indexer: Judith Lavender
Marketing manager: Sally Ransom
Cover design: Stephanie Guyaz
Typeset by: C&M Digitals (P) Ltd, Chennai, India
Printed in the UK

First published 2017

Library of Congress Control Number: 2016961164

British Library Cataloguing in Publication data

A catalogue record for this book is available from the British Library

ISBN 978-1-4129-6213-1
ISBN 978-1-4129-6214-8 (pbk)

قامت سارة ميلر ماكيون بتأسيس شركة سيج للنشر | SAGE Publishing في عام 1965م، بهدف دعم نشر المعرفة النافعة وتوعية المجتمع العالَمي، حيث تقوم شركة SAGE بنشر أكثر من 1,000 صحيفة، ودورية، ومجلة وأكثر من 800 كتاب جديد كل عام، تغطي مجموعة واسعة من المجالات والتخصُّصات؛ كما أن الشركة لديها مجموعة متميزة ودائمة النمو من المنتجات المكتبة، وتشمل المحفوظات، والبيانات، ودراسات الحالة، وتسجيلات الفيديو؛ وتظل الحصة الأكبر في الشركة مملوكة لمؤسستها، وتنتقل ملكيتها بعد وفاتها إلى أحد صناديق العمل الخيري، بشرط أن يضمن استمرار استقلالية الشركة.

لوس أنجلوس | لندن | نيودلهي | سنغافورة | واشنطن العاصمة | ملبورن


https://t.me/montlq

https://t.me/montlq



الباب الثاني

السياسة العامة الكلية

الموضـــوع | الصفحة

الباب الثالث

الحوكمة

الباب الرابع

علم السياسة في مستوى التحليل المتوسط والدقيق

الباب الخامس

السياسة الدولية

*

تَصْدِير

البدايات الصحيحة مُرْتَهَنة أبدًا بأمرين: التأسيس، والانفتاح. أما التأسيس فَيَعْنِي البناء على السابق واستيعابه، بل تمثُّله. وأما الانفتاح فيقوم على مَدِّ النظر إلى جهود الآخر ومتابعتها ومواكبتها. وهذا الكتاب الذي نقدِّمه اليوم تجسيدٌ حيٌّ لهذه الفكرة الأخيرة.

ومما يؤسف له - حقًّا - أن المعهد الذي أُنشئ عام 1952م لم يتنبَّه لخطر «الترجمة» وضرورتها، وبخاصة في العصر الذي نعيش، ولعل لذلك ظروفًا لسنا بصدد تقييمها في عجالة هذا التصدير، بيد أننا آثرنا تقييد هذه الملحوظة من باب إيماننا بأن النقد ليس قصرًا على الآخر، ولا ينبغي أن يكون، بل هو أولًا للذات، إذا ما صَدَقَتْ في العمل، وأخلصت النية في السعي نحو تحقيق الغاية، وأداء الرسالة التي نذرت نفسها لها.

يبدأ المعهد مسيرة علمية جديدة، يفتح من خلالها باب الدرس في مجال العلوم الإنسانية على مصراعيه، وذلك بترجمة أهم الكتب الصادرة في مختلف الثقافات، وبخاصة في بلدان العالم المتقدم؛ ذلك أننا نؤمن إيمانًا لا يتزعزع بالانفتاح المعرفي الذي أشرنا إليه، كما نؤمن الإيمان نفسه بالتراكم المعرفي أيضًا، والتراكم ليس تاريخيًّا فحسب، كما قد يُتَوهم، وإنما هو حاضرٌ أيضًا، فنحن اليوم بأَمَس الحاجة إلى أن نبني على ما ينتجه عقل الآخر في أكثر من اتجاه: اتجاه فهمنا له ولحَراكه الفكري وطرائق معالجته للأمور، واتجاه فهمنا لأنفسنا، وهذا الأخير أعلى؛ إذ يمكن من خلال ذلك أن نكتشف صورتنا الذهنية لديه، ويترتب على ذلك ما يترتب من قدرتنا على التعامل والتواصل معه. أما الاتجاه الأول فهو الذي يجعلنا أكثر استعدادًا للدخول في العصر والمشاركة فيه؛ ذلك أنه (الآخر) هو حامل راية الحضارة المعاصرة، مما يجعل الإفادة منه أمرًا لازمًا لا فِكاك منه.

وقد بدأنا بكتاب «Political Science A Global Perspective»، الذي تحمل طبعته العربية هذه «علم السياسة: منظور عالمي» لعدة أسباب، منها الموضوع، فالعالم اليوم هو عالم سياسة، وعلى الرغم من خطر الموضوعات الأخرى: الاقتصاد، والإدارة، والتاريخ، والجغرافيا، والاجتماع، فإن هذه السياسة داخلة في نسيجها، تحركها، فتدفع بها إلى الأمام، أو تعرقلها، ولربما جعلتها تراوح في مكانها، أو ترجع بها القهقرى.

ومنها الزاوية التي ينظر الكتاب من خلالها إلى السياسة، وهو ما تجلَّى في العنوان الفرعي «منظور عالمي»، ومن المعلوم أن هذا المنظور ليس في السياسة فحسب، وإنما في العلوم جميعًا. إن عالمية النظر تُحيل على الكل في مقابل الجزء، وعالمنا لم يعد يحتمل، بل لم يعد يقبل أو يتوافق مع النظر الجزئي الذي يتبنى بعض الصورة أو خطًّا من خطوطها، كما تحيل على التركيب في مقابل البساطة. وعالمنا - أيضًا - ما عاد يُجدي فيه النظر البسيط أو القريب الذي يكتفي بمسِّ ظواهر الأشياء، ويعجز عن الوصول إلى دواخلها وأعماقها.

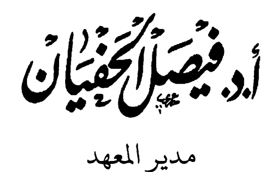
إن تجلِّيات العالمية في الكتاب بادية من عنواناته، فهو حريصٌ على التأصيل كما هو حريصٌ بالدرجة نفسها على إثارة الأسئلة الوجودية بالنسبة لعلم السياسة، وعلى استبطان العلاقات بين هذا العلم والعلوم الأخرى، سواء كانت تشاركه في الانتماء إلى حقل العلوم الإنسانية، أو لم تكن كذلك، نعني العلوم التجريبية.

ولأن منظور الكتاب عالمي - على ما أشرنا آنفًا - فإن العناية انشغلت بالسياسة العامة الكلية، وبالنُّظم بأنواعها، وبالتحولات بأنواعها، وبالحوكمة وبالسياسات العامة. وإذا كان ذلك كله نظرًا كليًّا عامًّا لعلم السياسة، فإن الصورة ما كانت لتكتمل من دون التحليل بدرجاته، ولذلك كان التوقف عند المشاركة السياسية والحركات الاجتماعية والاحتجاجات والثورات. ولعل من النقاط المهمة التي أمسك بها الكتاب ونَبَّه إليها النقطة التي أشار إليها في الفصل الخامس عشر، حيث قرَّر أن الحروب قد مهدت

الطريق لعلم فرعي جديد. إن العلوم اليوم تتناسل تناسلًا كبيرًا يساوي إن لم يتفوق على تناسل الأدوات والأجهزة العصرية، لكن هذه ظاهرة لأنها بين أيدينا، وتلك خفية لا يعرف بها إلا الدارسون المتابعون.

يثير الكتاب قضايا شديدة الخطورة والأهمية، ويزيد من خطرها وأهميتها ذلك المنظور العالمي الذي تبنَّاه، ولا نودُّ في سياق عجل كهذا أن نصادرها.

إن سعادة المعهد بتقديم هذا الكتاب لقراء العربية مركَّبة، فهو من جهة يخُط في حقل بكر لم يسبق له أن خَطَّ فيه، ومن جهة يعتقد جازمًا أنه أحسن الاختيار، وبالتَّفَس النقدي الذي بدأنا به نُشهد على أنفسنا أننا سنلتزم بإكمال الطريق، وتقديم كتاب آخر لا يقل أهمية في أقرب وقت، والله تعالى من وراء القصد.



مدير المعهد



تقديم

تشهد الساحة العربية والإقليمية منذ أكثر من عقد مضىٰ، حَراكًا مجتمعيًّا محمومًا، وتحولاتٍ جيوسياسيةً عميقةً وعنيفة، وظهورَ ما يسمىٰ بالفاعلين من غير الدول Non-State Actors مثل بعض الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة.

كل هذه التَّطورات المتلاحقة والمتسارعة جعلت المواطن العربي غير قادر علىٰ فهم هذا المشهد المعقَّد، والوقوف علىٰ أسراره بصورة متعقِّلة ورصينة، وهكذا سادت المشهد المعالَجاتُ الصحفية السريعة التي تنسحق فيها الرؤىٰ الشاملة الموضوعية تحت وطأة «الأخبار العاجلة»، واللَّهْث وراء السَّبْق الإعلاميِّ. وكان أن زاد هذا التفاعل الإعلامي الصاخب المشهد تعقيدًا، حتىٰ صار اللَّبْس والتناقض والتخبُّط من الأمور المعتادة والمألوفة.

وفي خِضَمِّ هذا الارتباك المتصاعد، كان لا بدَّ من التمهُّل قليلًا والسعي من أجل إيجاد الأدوات الضَّرورية التي قد تُعِيننا علىٰ الوصول إلىٰ فهمٍ أكثرَ منطقيةً، وأكثرَ عمقًا ورَصانةً لهذا المشهد.

يحمل هذا الكتاب في طبعته الإنجليزية الصادرة عام 2017م عن مؤسسة SAGE العالمية للنشر عنوان (Political Science A Global Perspective)، ويعدُّ واحدًا من أهمِّ الإصدارات في السنوات القليلة الماضية في مجال العلوم السياسية، لتعريفه القارئ من غير أهل الاختصاص بعلم السِّياسة، وأيضًا لتذكيره الاختصاصيين بالأُسس الفكرية التي قامت عليها هذه العلوم، ليس من منظور عربي إقليمي فحسب، ولكن من منظور عالَمي أكثر شمولًا ورَحابة.

لقد وقع الاختيار علىٰ هذا الكتاب لأسباب عدَّة، أوَّلُها - وأهمُّها - هو اجتماع ثُلَّةٍ من أعلام البحث الأكاديمي العالي الرَّصين في العلوم السِّياسية، علىٰ مستوىٰ العالَم، من أجل تأليف هذا الكتاب؛ فالمؤلِّفون الثلاثة: مورلينو Morlino ، وشلوسر Schlosser ، وبديع Badie ، قاماتٌ عاليةٌ. ويكفي أن نذكر أنهم هم الثلاثة أنفسهم

المحرِّرون الرئيسون لأهمِّ عمل موسوعي في العلوم السِّياسية دون مدافع، وأعني بذلك الموسوعة الدولية للعلوم السِّياسية International Encyclopedia of Political Science ، التي أُصدرت عام 2011م في ثمانية مجلدات من القَطْع الكبير، ضمن إصدارات مؤسسة SAGE العالمية للنشر. وتعد العملَ الموسوعيَّ الأكبرَ والأهمَّ باللُّغة الإنجليزية في عالم العلوم السِّياسية علىٰ مستوىٰ العالم أجمع.

ولنا أن نتخيَّل كيف أن هؤلاء الأعلام الثلاثة الذين أشرفوا علىٰ تحرير هذا العمل الموسوعي الأكبر وإصداره، قد قرَّروا تأليف كتابٍ مرجعيٍّ بعد مرورِ ستَّةِ أعوامٍ علىٰ إصدار موسوعتهم الكبرىٰ.

وقد صادَف صدور النسخة الإنجليزية للكتاب مرور ستَّةِ أعوام علىٰ اضطراب المشهد السِّياسيِّ والجيوسياسيِّ في المنطقة العربية بأسْرِها علىٰ إثْر التحرُّكات الاحتجاجيَّة الشعبيَّة في بعض الدول العربية التي اشتُهرت باسم «الربيع العربي».

وإذا ما تأملنا محتوىٰ الكتاب سنجد أنه تناول العلوم السِّياسية رأسيًّا وأفقيًّا؛ فعلىٰ المستوىٰ الرأسيِّ، خاض المؤلِّفون في بَسْط طبيعة علم السِّياسة من داخله، بوصفه عِلْمًا مستقلًّا، معدِّدينَ فروعَه ومستوياتِه. أما أفقيًّا، فقدَّم لنا مؤلِّفو هذا العمل العلومَ السِّياسيةَ كقطعة فُسَيْفِساءَ متناغمةٍ تتألف من حقول بحثية ومعرفية متعددة، لها علاقات وثيقة بعلوم الاجتماع، والاقتصاد، والتاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، وعِلْم النفس، والمباحث الرياضية الإحصائية، وغيرها من حقول البحث.

ولم يُغْفِل مؤلِّفو الكتاب البُعدَ الدوليَّ الذي يتخطَّىٰ الدولة الواحدة والأمَّة الواحدة، فتناولوا فلسفة العَلاقات الدولية، وأبعادها التي صَبَغتها العَوْلَمَةُ المعاصِرة بصِبْغتها، وما يتعرض له نظام الحَوْكَمة العالَمي Global Governance من تحدِّيَاتٍ، أخطرها تمدُّد التيارات الشَّعْبوية Populism الخارجة من رَحِمِ نُظمٍ ديمقراطية عتيدة مستقرَّة، إلىٰ جانب النَّزْعات الإقليمية المتصاعدة التي تهدد البِنْية الاقتصادية والمالية والتبادلية للنظام العالَمي الحالي.

بيد أن أهمَّ ما يمتاز به هذا العمل المهمُّ، في رأينا، يتمثل في أمرين:

الأول: النظرة غير التقليدية والنقدية للعلوم السِّياسية. فالسَّواد الأعظم من الباحثين في العلوم السِّياسية، مع انهماكهم في التأسيسات المنهجية لبحوثهم، وكثرة المصادر والمراجع، وسعيهم لاستخراج البيانات والإحصاءات الداعمة لفَرْضياتهم، وخَوْضهم في كل هذه التفريعات والتشقيقات، غفلوا عن الجذور التاريخية والمعرفية الحاكمة للعلوم السِّياسية، التي - بحسب المؤلِّفين الثلاثة - ترجع إلىٰ أصول استعمارية، فقد خرجت من رَحِم القوة، بعد أن فرض المنتصر أفكاره ورؤاه، فكان مفهوم القوة Power محورًا مركزيًّا تدور هذه العلوم في فَلَكه قربًا ونَأيًا، لكنها لا تقدر علىٰ الفِكاك منه.

والثاني: التناول لعدد من القضايا والموضوعات التي كثيرًا ما تَغْفل، أو تتغافل، عنها النصوصُ المماثلة؛ فنحن هنا نجد بسطًا لطبيعة النُّظم غير الديمقراطية، ونجد كذلك شرحًا لماهية السِّياسيات العامة Public Policy ودور المؤسسات والنظام الإداري (البيروقراطية) في تنفيذ هذه السِّياسات. وأيضًا، نجد شرحًا عميقًا لدور وسائل الإعلام التقليدي وغير التقليدي في التأثير علىٰ العملية السِّياسية. وإلىٰ جانب ذلك نجد مناقشة لدور جماعات المصالح والضغط واللُّوبيات في تشكيل أجندات السِّياسات العامَّة والتأثير في صناعة القرار.

وقد يجد القارئ جمودًا أو جفافًا في بعض مواضع هذه الترجمة، ومردُّ ذلك إلىٰ اللُّغة الأصيلة للكتاب التي جاءت علمية أكاديمية بعيدة كل البُعد عن الحس الأدبي الجمالي والذوق البياني الرفيع، وقد آثرنا أن نحافظ عليها.

نأمل أن نكون قد وُفِّقنا في اختيار هذا الكتاب الذي سيكون باكورة عمل جديد، لم يسبق للمعهد أن ارتاده من قبل، ويتمثَّل في سلسلة من الأعمال المترجَمة الراقية الرَّصينة في العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية؛ خدمةً للعِلْم، ومواصَلة

لدور المعهد الرائد، الراسخ في التوعية المعرفية، ودَعْم العقل العربي، وتقديم الزاد العلمي الرفيع له.

وأخيرًا، فلا يفوتنا أن نشير إلىٰ أنه قد تضافرت جهود عديدة لزملاء أفاضل لاختيار هذا الكتاب من بين مجموعة كبيرة من المؤلَّفات الإنجليزية الصادرة حديثًا، والإسهام في رسم خطة لترجمته ونقله إلىٰ العربية، بما يناسب أهل الاختصاص وغيرهم، فلهم جميعًا خالص الشكر والتقدير.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلىٰ سواء السبيل.

د. محمد الطناحي

رئيس قسم البحوث والدراسات

بين يدي الكتاب

يَسُدُّ هذا الكتاب الفريد في بابه في المكتبة العربية، فجوة عِلْمية معرفية لدىٰ طلاب المرحلة الجامعية وما يليها، وأيضًا عموم المثقَّفينَ المطَّلعينَ من أبناء الثَّقافة العربية أينما وُجِدوا في شتىٰ بقاع الأرض. ذلك أنه يقدم تمهيدًا متميزًا شاملًا لعِلْم السِّياسة مفصَّلًا في ستَّةَ عشرَ فصلًا، لا تقتصر علىٰ تقديم المحتوىٰ المتعارَف عليه لمقدِّمة عِلْم السِّياسة، بل تناقش أيضًا مسائل نظرية المعرفة، ومنهجية البحث، والطبيعة المتداخِلة لمختلف تخصُّصات العلوم الاجتماعية، من منظور عالَمي.

ولا شك أن ما يجعل هذا الكتاب يشكل مقدِّمة غير مسبوقة لعِلْم السِّياسة، هو هذا التناول الشامل والبسيط لهذا العِلْم التخصُّصي من خلال عرض المفاهيم، والنظريات، والأساليب، والمجالات الفرعية لعِلْم السِّياسة، وإخراج ذلك بطريقة لم يسبق لها مثيلٌ:

فهو - أولًا - عملٌ موجَز يستند إلىٰ نطاق معرفي واسع، ومفتوح النهايات؛ وهذه السِّمات مستمَدَّة من شمولية العرض بمنظور عالَمي، وهو في حدِّ ذاته إنجازٌ يقوم علىٰ عدَّة أركان: أولها، استعادة تنَوُّع السِّياقات الاجتماعية والخلْفيات الفكرية التي تطورت منها «أساسيات» عِلْم السِّياسة.

وهو - ثانيًا - يركز علىٰ البناء الفعلي لعِلْم السِّياسة، كعِلْم تجريبي تطورت سماته نتيجة للتمايز العميق عن العلوم القريبة، حيث باتت هَيْمَنة الأصول الفكرية الغربية والأنجلوسكسونية الغربية، تُرىٰ من منظور أوسع.

وهو - ثالثًا - يجنح إلىٰ التعدُّدية، ليس في منهجية عرض مختلف التفسيرات - المتعارضة ربما - للعديد من الموضوعات والقضايا الفكرية فحسب، وإنما أيضًا في استعراض الأدبيات الداعمة، والتي وضعها علماء متخصِّصون من مختلِف أنحاء العالم، ومنها الاقتباسات المأخوذة عن مراجعَ من خارج التُّراث الفكري الغربي.

وفي الحقيقة، فإن ما يحصِّله قارئ هذا الكتاب من معرفة يتجاوز بكثير ما عبَّر عنه مؤلِّفو الكتاب في المقدِّمة، ذلك أنه يقدم أكثر من مجرَّد «مدخل أوَّلي لعِلْم السِّياسة من وجهة نظر متقدِّمة»، فتصنيف الكتاب وترتيبه اشتمل على جانبين رئيسين:

أولهما: جانب التدريب، فهو يقدم للقارئ فرصة دائمة للتحديث وتوسيع مجال البحث والاطلاع، وذلك بفضل نظام المعلومات المفتوحة التي تقدمها مواقع الإنترنت المرصودة في نهاية كل باب من أبواب الكتاب.

وثانيهما: جانب نطاق الدراسة، فهو يقدم نطاقًا عالَمِيًّا واضحًا في تبيان الفروع المعرفية التي يتناولها.

إن في اختيار هذا الكتاب بمحتواه المعرفي الكبير والفريد في مجال تخصصه لنَقْلِه إلى العربية دَعْمًا للدارسين والباحثين وعموم القراء من أبناء اللُّغة والثقافة العربية المهتمِّين بعِلْم السِّياسة وربما الممارسين للأعمال السِّياسية.

د. محمد فاضل

المترجِم



علم السياسة الأساسي من وجهة نظر متقدمة

نشأت فكرة هذا الكتاب من واقع التجرِبة القائمة؛ إذ إن المصادر المعرفية المتاحة كمقدِّمات للعلوم السِّياسية، عادة ما تستهدف طلَّاب السَّنة الأولىٰ الجامعية، والذين يتبعون، في الغالب، منهجًا وصفيًّا في مجلدات كبيرة جدًّا؛ كما أنها في الوقت نفسه تركز - إلىٰ حدٍّ كبيرٍ - علىٰ بريطانيا، أو - في أفضل الأحوال - علىٰ العالَم الغربي.

ومن هنا استشعرنا الحاجة إلىٰ وجود مصدر معرفي يصلح أن يكون مقدِّمة موجَزة، ولكنها شاملة وذات مستوىٰ أكثر تقدمًا، تناسب - علىٰ سبيل المثال - الطلابَ الذين يَدْرسون عِلْم السِّياسة لأول مرة في برنامج ماجستير متعدِّد التخصُّصات، أو باحثي الدكتوراه الذين يتعيَّن عليهم مراجَعةُ بعض الأساسيات؛ وفي هذا الصَّدد، وجدنا أن عبارة جون إلستر (المعنون بها التمهيد) هي الوصف المناسب تمامًا.

ولتحقيق هذا الغرض، أفاد المؤلِّفون من خِبْراتهم الواسعة، بوصفهم محرِّرينَ أساسيينَ لـ«الموسوعة العالمية للعلوم السِّياسية» (بديع Badie وآخرون، 2011م)، وهي عملٌ ضخمٌ، بل هي العمل الأكثر شمولية ومصداقية علىٰ المستوىٰ الدولي حتىٰ الآن، حيث شارك في تحريرها ما يقرب من 600 متخصص من جميع أنحاء العالم، يتمتعون بمجموعةٍ متنوِّعةٍ من نقاط التركيز والمعارف والمهارات والخبرات علىٰ المستوىٰ الإقليمي.

يركز ليوناردو مورلينو بشكل قوي علىٰ عِلْم السِّياسة المقارِن والحَوْكَمة، خاصة فيما يتعلق بالأنظمة الديمقراطية وعمليات التحوُّل الديمقراطي، مستندًا في ذلك إلىٰ تجارِبه وخبراته البحثية الواسعة في منطقة جنوب وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية.

أما ديرك بيرج شلوسر Dirk Berg-Schlosser فهو أيضًا مهتمٌّ بالدراسات المقارِنة، ولكنه يُعْنَىٰ بعِلْم الاجتماع السِّياسي بالمعنىٰ الواسع للمصطلح، بما في ذلك قضايا الثقافة السِّياسية، ومناهج البحث الكمِّية وأساليب المقارَنة؛ وتكمن اهتماماته الإقليمية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرىٰ وأوروبا الوسطىٰ.

علىٰ حين يعمل برتراند بديع Bertrand Badie بشكل أساس في مجالات النظرية السِّياسية والعَلاقات الدولية، ويهتم بالتطـورات في منطقة الشرق الأوسـط وآسـيا ويتابعها بشكل مكثَّف.

وتأسيسًا علىٰ مختلِف المجالات التخصُّصية هذه، قسَّم المؤلِّفون العملَ لترتيب هذا الكتـاب وإخراجه؛ فكتب برتراند بديع Bertrand Badie الجـزء الأكبر من المقدِّمة، والفصول التي تناقش قضايا التخصُّصات المتجاورة، والمشاركة السِّياسية، وكذلك الجزء الذي يغطي البُعد الدوليَّ.

وتمثل إسهام ديرك بيرج شلوسر Dirk Berg-Schlosser في الفصول التي تناقش الأُسس المعرفية، ومناهج البحث، والأُسس الاجتماعية للعـلوم السِّياسـية؛ كما قام بتأليف الأقسام الخاصة بمجموعات المصالح، والأحزاب السِّياسية، والسلوك الانتخابي.

أما ليوناردو مورلينو Leonardo Morlino فقـد انشـغل بالفصـول المتعلِّقة بالديمقراطية، والتحـوُّل الديمقراطي، والأنظمـة غـير الديمقراطية في الجـزء الخـاص بـ: (الحُكم)؛ كما كتب - إلىٰ جانب ذلك - الفصل الذي يناقش التواصل السِّياسيَّ والإعلامَ.

وعلىٰ الرغم من هذه التخصُّصات، فقد بذلنا جهدًا كبيرًا في التدقيق والمراجَعة الشاملة لجميع فصول الكتاب، ورَبْط أجزائه بعضها ببعضٍ من أجل توفير مرجع مختصَر يتَّسم بالشُّمول والمحتوىٰ المتماسك؛ وكل منا يتحمل القدْرَ نفْسَه من المسؤولية؛

ولإظهار ذلك، قررنا عكْسَ الترتيبِ الأبجديِّ للمؤلِّفين هذه المرة، مقارنة بترتيب محرِّري الموسوعة؛ ونتائج ذلك، بطبيعة الحال، هي ما يحكم به القرَّاء.

ويتقدَّم المؤلِّفون إلىٰ جياني سابيا بخالص الشكر والتقدير؛ امتنانًا للمساعدة في ترتيب ثبَت المراجع (الببليوغرافيا) ومَسْرَد المصطلحات، ويشكر ليوناردو Leonardo - علىٰ وجه الخصوص - جيوزي كوتويا Giusi Cotoia ، علىٰ مساعدته المستمرة.

ونشكر جميعًا زوجاتِنا الرائعاتِ اللاتي تحمَّلن المزيدَ من وقت الفراغ في أثناء قيامنا بعملنا.

ليوناردو مورلينو، روما

ديرك بيرج شلوسر، ماربورغ

برتراند بديع، باريس


https://t.me/montlq

مُقَدِّمَة

أصول علم السياسة والتعريف الأساسي

دائمًا ما كانت السِّياسة تمثِّل أحد الجوانب الرئيسة في حياة البشر، فهي مثل الطَّقْسِ، الجميعُ يتأثَّر بها؛ ومنذ عصر الكلاسيكيات اليونانيَّة، حاول الإنسان أن يتعامل مع تداعياتها ومضامينها التجريبية والمعيارية؛ وبمرور الزمن شهدت السِّياسة وعِلْم السِّياسة تغيرًا دائمًا، حتىٰ وصلت إلىٰ النصف الثاني من القرن العشرين لتشهد تحولًا أكثرَ عمقًا في كل جزء من العالم، والذي بدا أصغر من أي وقت مضىٰ؛ فالأبحاث التجريبية والانعكاسات النظرية علىٰ السِّياسة وروابطها المتعدِّدة مع جميع جوانب الحياة البشرية الأخرىٰ قد تطوَّرت بشكل هائل خلال هذه الفترة، وهي الآن تغطي افتراضيًّا جميع أجزاء العالم وترابطها المتنامي؛ وهذا يتعلق، علىٰ سبيل المثال، بقضايا أساسية مثل الحرب والسلام، والازدهار، والرَّخاء، والبيئة المستدامة، وكذلك قضايا الحرية، والعدالة، والنوع البشري، والديمقراطية في ظل المنظورات الثقافية المتغيِّرة.

في هذه المقدِّمة نركِّز أولًا علىٰ أصول عِلْم السِّياسة، مع وضع بعض التعاريف الأساسية، والتي يتم رَبْطها بنطاقٍ أوسعَ من المواقف المعرفية.

ونستعرضها هنا من وجهة نظر تعدُّدية؛ ويتبع ذلك مناقشة لمختلف السِّياقات الاجتماعية، والتاريخية المرتبطة بالأشكال السِّياسية كافة، بدءًا من أوَّليات المجتمعات والمدن القطاعية، وصولًا إلىٰ تشكيل الدول القومية، والإمبراطوريات؛ حتىٰ نصل في النهاية إلىٰ التقديم لآخر المستجدَّات المؤسَّساتية في عِلْم السِّياسة وتقسيماته الرئيسة؛ وعلىٰ هذا الأساس تَمَّ ترتيب هذا الكتاب.

وبهذه الطريقة نقدِّم للقارئ نظرةً شاملةً وموجزةً حول أصول هذا التخصُّص وجوانبه المتنوِّعة؛ أما «الرؤية المتقدِّمة» (المذكورة في التمهيد) فتعني أن الكتاب لا يناقش فقط أساسياتِ كلِّ مجالٍ فرعيٍّ، بل يتطرق أيضًا إلىٰ الجدَل المستمرِّ، وأحدث

المستجدَّات من الناحية النظرية، والواقعية التجريبية؛ ويُعدُّ هذا الجانب المقرون بالمناقَشة من منظور عالَمي حقيقي هو جوهر هذا الكتاب كدليل للطلاب في المراحل الدراسية الأكثر تقدمًا.

ويمكننا القول: إن عِلْم السِّياسة يجمع بين النقيضين، فالسِّياسة تخصُّص قديمٌ جدًّا، ومجالٌ حديثٌ نسبيًّا، حيث تعود أصولها إلى العصور القديمة في الفكر الكلاسيكي الأوروبي أو الآسيوي، وإلى أقدم ما يصل إليه التاريخ الموثَّق؛ ولكنها بوصفها عِلْمًا أكاديميًّا مستقلًّا ومحترمًا، لم تظهر في معظم البلدان إلا بعد الحرب العالمية الثانية؛ ويرجع ذلك جزئيًّا إلى حقيقةِ أن موضوعَها الأساسيَّ قد تناولته التخصُّصاتُ المجاورةُ مثل الفلسفة والتاريخ والقانون العام، ويرجع من جانب آخر إلى أن عِلْم السِّياسة يتطلب - أكثر من أيِّ مجال تخصص آخر - «مساحة واسعة» من حرية الفكر والتعبير، والتي لا تُمنح طَواعيةً من معظم الأنظمة الاستبدادية، والتي لم تتطور في جميع أنحاء العالم إلا مع حركات إنهاء الاستعمار، والموجات الأخيرة من التوجُّه نحو الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن كلمات وتعبيرات مثل: «سياسي» و«سياسة» و«سياسة الحكْم» و«شكل الحكومة»، أصبحت من بين الكلمات والتعبيرات الأكثر شيوعًا في المناقَشات العامة، إلا أن المفاهيم ليست دائمًا واضحة، بل نجد لها في الواقع معانيَ مختلفة؛ فهي تشير إلى أحد أشكال العلوم الاجتماعية عندما يتعرض العلماء والمتخصصون إلى «دراسة السِّياسة»، أو عندما يناقشون نشاطًا ما عندما نقول: إن أحد الأشخاص «يصنع السِّياسة» أو «يمارس السِّياسة»؛ وهذه الكلمات والتعبيرات - في الواقع - تشير إلى وظيفة اجتماعية محدَّدة ومتأصِّلة في تاريخ المجتمعات كافة؛ فهل يسعنا أن نتصور مجتمعًا بلا سياسة؟ وما أكثر ما طُرِح هذا السؤال واستحق الاهتمام.

ولكن لا يمكن النظر إلى السِّياسة بطريقة محايدة؛ فنحن نهتم - وبشكل مباشر - بتوجُّهاتها الرئيسة، وليس بوُسْعِ أحدٍ أن يتوقع من العلماء والمتخصِّصين أن يكونوا بلا إحساس تجاه ذلك؛ فأولئك الذين يدرسون علوم السِّياسة يتظاهرون بأنهم يشرحون، ولكنهم أيضًا يصفون ما ينبغي أن يكون عليه «النِّظامُ السِّياسيُّ

الجيِّدُ»؛ وبعض العلماء والمتخصِّصين يفرِّقون بين هذين الاتجاهين، بينما هناك آخرون يرون أنهما وجهان لا ينفصلان؛ وهذا الاختلاف الدائم في الرؤية المعيارية والإيجابية لعلوم السِّياسة، يمثل أحد الملامح الرئيسة لهذا التخصُّص؛ فالتوجُّه المعياري قد ظهر أولًا وتمَّت مناقشتُه في جميع أنحاء العالم، بينما التوجُّه الإيجابيُّ قد ظهر في مرحلة لاحقة بعد ذلك بكثير؛ وفي ذلك الوقت كانت العلوم الاجتماعية الأخرىٰ قد تطورت بالفعل؛ ومن ثَمَّ، فإن عِلْم السِّياسة، بالمعنىٰ الرسمي، هو مجالُ تخصصٍ حديثٍ للغاية، إلا أنه ينطوي علىٰ بعض عناصر التوجُّه المعياريِّ والفلسفيِّ القديم.

ولذلك، يجب اعتبار «السِّياسة» أحد مجالات العمل، كما أنه أحد مجالات الفكر؛ فكلمة «سياسة Policy» تشير إلىٰ مجموعة من القرارات التي تنظِّم نطاق العمل، بينما كلمة «نظـام سـياسي Polity» تشـير إلىٰ طريقة تكوين النظـام السِّياسي في إقليم ما؛ واستخدام هذه المفاهيم بالمعنىٰ المعياريِّ أو الإيجابيِّ يعتمد علىٰ التوجُّهات الفلسفية، والتي تعدُّ موضعًا للعديد من المناقشات المهمَّة؛ كما أن الأمر يعتمد أيضًا علىٰ التاريخ، حيث إن السِّياسة لم تكن تُفهم بالطريقة نفسها في كل مكان حول العالم؛ ومن ثَمَّ يكن لدينا أصول مختلفة للسِّياسة والفكر السِّياسي؛ وأخيرًا نقول: إن علوم السِّياسة قد تشَكَّلت بطرق مختلفة، ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار.

اختلاف التعريفات

تتأثر تعريفات السِّياسة كثيرًا بشدة الاختلافات الخلَّاقة بين رؤيتين: السِّياسة بوصفها عملًا اجتماعيًّا يتشكل باستخدام السُّلْطة، أو السِّياسة بوصفها وظيفة اجتماعية تستهدف تنظيم التعايش الاجتماعي والنظام السِّياسي. والرؤية الأولىٰ تتَّسم بانطوائها علىٰ قدر أكبر من التجريب، بينما الثانية تتميز بقيامها علىٰ قدْرٍ أكبرَ من المثالية. والأولىٰ مشتقَّة من منظور اجتماعي، بينما الثانية أكثر فلسفية وترتبط بشكل واضح بفكرة العقد الاجتماعي. وعندما تُعرف السِّياسة باستخدام السُّلْطة، فإنها تبدو أداة، وغالبًا ما تكون عُرْضةً للتلاعب، بل والسخرية، والإكراه، والاستخدام العنيف للقوة؛ بينما إذا نُظر إليها علىٰ أنها وظيفة، فإنها تكون جزءًا من رؤية للغايات

المجتمعية، وتهدف إلىٰ أن تكون متوافقة مع الطبيعة البشرية، وتسعىٰ لتحقيق سعادة البشرية، وإنِ استخدمت الوسائل الشُّمولية أحيانًا؛ وهذا الاختلاف يمثل جزءًا من الخَلْفيات في المناقَشات السِّياسية الرئيسة.

- عِلْم السِّياسة باعتباره عِلْم السُّلْطة

هناك نَهْجٌ أوَّليٌّ يَعْمَد إلىٰ تعريف عِلْم السِّياسة علىٰ أنه عِلْم السُّلْطة؛ ونحن هنا نواجه افتراضًا مزدوجًا: فالسُّلْطة لها معالمها ومحدِّداتها الخاصة، وأنماط شرعيَّتها، وأنواع عملها، وتدخُّلاتها، وهذه كلُّها أمور لا تنفصل عن السِّياسة، التي لا تكون فاعلة دون السُّلْطة. ويعود هذا المنظور إلىٰ مِكيافِيللي الذي أشار إلىٰ أن السِّياسة تنطوي علىٰ الفضيلة، بمعنىٰ قدرة طرف ما علىٰ فرض إرادته علىٰ الآخرين (مِكيافِيللي Machiavelli، 1961م). ولم يأخذ هذا التوجُّه طابعًا رسميًّا إلا علىٰ يد كلٍّ من (لاسويل وكابلان Lasswell and Kaplan، 1950م)، اللَّذَيْن يريان أن عِلْم السِّياسة يُعْنَىٰ بدراسة كيفية تشكيل السُّلْطة وتنظيمها ومشاركتها، وبِلُغتِهما: «مَن يحصل علىٰ ماذا، ومتىٰ، وكيف؟»؛ ومن مِكيافِيللي إلىٰ لاسويل نجد فكرة أن المجال الاجتماعي يصبح له بُعْدٌ سياسي بمجرد أن توضع العَلاقات الاجتماعية موضع التفكير من قبل أيِّ نوع من السُّلْطة.

ثم ننتقل أيضًا إلىٰ تراث فيبر Weber: عالم الاجتماع الألماني، الذي عَدَّ أن السُّلْطة (Macht) أحد المفاهيم التأسيسية لعِلْم الاجتماع، عندما عرَّفها علىٰ أنها قدْرة الفرد علىٰ تحقيق مصلحته، حتىٰ إذا تعارضت مع إرادة شخص آخر، وذلك باستخدام أيَّة وسيلة، بما في ذلك الإكراه (فيبر Weber، 1968م). وفي الحقيقة، لا أحدَ يطعن في أهمية السُّلْطة للسِّياسة، ولكن السؤال هو: ما إذا كانت كل المجتمعات تتشكل بالسُّلْطة؟ وما إذا كان استخدام السُّلْطة يحدث في الأنشطة الاجتماعية الأخرىٰ التي لا يُعتقد أنها ذات طابع سياسي؟ فقد وصف بعض علماء الأنثروبولوجيا أن «المجتمعات بلا سُلْطات قَسْرية» تحكمها ضوابط اجتماعيةٌ متبادَلةٌ حصرًا (كلاسترز Clastres، 1989م)؛ غير أن الضعف الحقيقي في تعريف السِّياسة بـ«السُّلْطة» هو أنه

يخلق مفهومًا واسعًا جدًّا للسِّياسة: فهل يمكن أن يعدُّ استخدام السُّلْطة في النادي أو الأُسرة أو الشركة عملًا سياسيًّا؟ حتىٰ لو كانت السِّياسة تنطوي علىٰ السُّلْطة، ألا يكون من الدقة القول: إن السُّلْطة السِّياسية هي نوع محدَّد من أنواع السُّلْطة يجب أن نحدده؟

- **السِّياسة بوصفها وظيفة**

إذا لم تكن السُّلْطة مرتبطة حصريًّا بالسِّياسة، فعلينا أن نبحث عن معيار آخر للنظر في ماهية السُّلْطة في السِّياسة؛ وهذا التقليد البديل ينظر إلىٰ السِّياسة بوصفها وظيفة؛ إذ إنها تمثل إسهامًا في ظروف التعايش الاجتماعي؛ ومن ثَمَّ فالسِّياسة تعد وسيلة للحفاظ علىٰ اتحاد الأفراد في شكل مجتمع؛ وهذا النهج قريبٌ من المفهوم المعياري القائل: إنه إذا كانت السِّياسة في الظاهر هي بناء النظام السِّياسي، فيجب أن تعمل بشكل جيد علىٰ تعزيز فكرة «المدينة الرَّشيدة». وقد كان مِكيافِيللي جزءًا من هذا النِّقاش عندما زعم أنه لا يمكن تعريف «المدينة الرَّشيدة»، وأنه يجب تحسين السِّياسة من خلال الاستخدام الصحيح للسُّلْطة. ثم يأتي التوجُّه التجريبي للعلوم السِّياسية ليطرح قضيةَ «كيف يمكن لفنِّ التعايش أن يتحقَّق بالفعل»، بينما التوجُّه المعياري يُعنىٰ بمناقشة قضيةِ «ما الذي يجب أن يحقِّقه فنُّ التعايش».

والقضية المطروحة للنقاش هي النظر في أسباب اضطرار الناس للعمل علىٰ إدارة التعايش فيما بينهم؛ في حين أن بعض المجتمعات التقليدية تكوَّنت وانتظمت بشكل تِلْقائي دون أيِّ تدخُّل سياسيٍّ، أو في ظلِّ وجود كيانات سياسية ضعيفة، وغير دائمة الوجود؛ بل في بعض المجتمعات القَبَلية، تمكَّن النظام الاجتماعي من إدارة التعايش بدون بِنْية سياسية متميِّزة («قبائل بلا حكَّام»، إيفانز-بريتشارد Evans-Pritchard وفورتس Fortes، 1940م)؛ ومدن بلاد السِّند المتأخرة (التي تعد من بين أقدم المدن في تاريخ الإنسانية)، لم تعرف أو لم تجرِّب عناصر القوة السِّياسية، وظلت الوظائف السِّياسية كامنة. وفي الواقع، هناك ثلاثة أنواع من العوامل أدت إلىٰ إثارة الاختراعات

السِّياسية، وهي: العـداوة، والإدارة الإقليمية، والتقسيم الطَّبقي للمجتمع والتعقيـد الاجتماعي.

وبالمقارنة بمدن السِّند، تمكنت المدن السُّومَرية، في نهاية الألْفية الرابعة قبل الميلاد، من تشكيل كيانات سياسية مختلفة، حيث ظهرت السُّلْطة السِّياسية من أجل تنظيم كلِّ مدينة في مواجَهة التهديد العسكري القادم من الخارج (أغيليرا-بارشيت Aguilera-Barchet ، 2015م)؛ فكانت العداوة هي التي نَشَّطت وفَعَّلت جميع جوانب التعايش الاجتماعي: التضامن المحلِّي، والهُوِيَّة المشترَكة، والأنشطة العسكرية، والتنسيق السِّياسي.

وقد لحَظ تشارلز تيلي Charles Tilly تكرار العملية نفسها في تشكيل الدولة الغربية الحديثة، حيث يُنظَر إلىٰ ما أسماه «صناعة الحرب، وصناعة الدولة» علىٰ أنه الديناميكيات الحقيقية التي كانت وراء الاختراعات السِّياسية في أوروبا في العصر الحديث (تيلي Tilly ، 1992م).

ويمكن أيضًا رؤية هذا التقليد، وإن كان بطريقة أكثرَ راديكاليةً ومثيرة للتساؤل، عندما رأىٰ المحامي الدستوري الألماني كارل شميت Carl Schmitt أن العداوة تمثل الأساس في تعريف السِّياسة؛ فالعدو هو العامل الرئيس لتماسك المجتمع، وهو الذي استمد منه اختراع مفهوم الأمة والقوة السِّياسية (شميت Schmitt ، 1996م).

ويعدُّ البُعد الإقليمي للنظام السِّياسي أحد عوامل التحديد الأخرىٰ، فالمدينة القائمة علىٰ مساحة محدودة للغاية لا تحتاج إلىٰ مؤسسات سياسية متطورة، بينما المناطق الكبيرة تحتاج إلىٰ الإدارة والتنسيق؛ ثم تأتي المجتمعات الريفية (مثل مصر القديمة)، أو المجتمعات القائمة علىٰ الغزو (مثل الصين أو الإمبراطوريات الأولىٰ للسهول الآسيوية)، ليكون عليها أن توجِد كياناتٍ سياسيةً تتكون من سلطة إمبراطورية مركزية، ونُظمٍ إدارية بيروقراطية وأعرافٍ وقواعدَ؛ فأبعاد الإمبراطورية بشكل عام تنطوي أيضًا علىٰ مصادرَ إضافيةٍ للشرعية، والتي يمكن العثور عليها في تعبئة المتدينين، ومختلف أشكال الحكْم الديني، كما كانت الحال في مصر القديمة، أو في

استخدام الأخلاق، كما نلحظ في الإمبراطوريات الصينية مع التأثير المتنامي للكُونْفُوشْيوسية والطَّاويَّة؛ وهذه الأهمية للإقليم في تعريف السِّياسة، هي أحد ثوابت عِلْم السِّياسة، حتىٰ إن ماكس فيبر عرَّف الكيانَ السِّياسيَّ (الدولة الحديثة) بأنه: «السيادة التي تمارَس علىٰ السكان في إقليم معين» («شتاتشغييت Staatsgebiet ، شتاتسفولك Staatsvolk ، شتاتسغفالت Staatsgewalt »، فيبر Weber ، 1968م).

ويُعدُّ التقسيم الطَّبقي للمجتمع عاملًا ثالثًا يرتبط بالبعد الإقليمي للسِّياسة؛ فكلما اتسعت مساحة الأرض، أصبح التقسيم الطبقي للمجتمع أكثر تعقيدًا، وبالتالي يحتاج إلىٰ الإدارة؛ ففي المدن السُّومَرية، كان ظهور الطبقة العسكرية يمثل الشكل الأول للتقسيم الطبقي للمجتمع، وكان ذلك بسبب الحاجة إلىٰ الحماية والإدارة السِّياسية؛ ومن ثَمَّ ظهرت الوظيفة السياسية عنصرًا من عناصر التقسيم المجتمعي للفئات العاملة، وعنصرًا استثنائيًّا؛ لذا يجب - في الحقيقة - اعتبار السياسة استثنائية؛ لأنها العنصر الوحيد الذي يقوم علىٰ القيود والإكراه، بما يشير إلىٰ وجود قيد قانوني مشروع؛ وهنا يمكننا تعقُّب أثر إميل دوركايم (السِّياسة في التقسيم الاجتماعي للفئات العاملة) (دوركايم Durkheim، 1984م)، وماكس فيبر (الإكراه القانوني) (فيبر Weber، 1968م)، وكارل ماركس (ضغط الصراعات الاجتماعية وضرورة إدارتها) (ماركس Marx وإنجلز Engels ، 1998م).

- دوركايم في مواجَهة فيبر

في طيَّات هذا السِّجال من سجالات عِلْم الاجتماع، نجد العناصر التأسيسية الرئيسة التي تستخدم اليوم في تعريف السِّياسة؛ فنجد أن إميل دوركايم، بكل وضوح، لديه رؤية شمولية متجذِّرة للمجتمع ترتكز علىٰ مفهوم التكامل: فالسِّياسة عنده تسهم في تكامل المجتمعات، من خلال تنظيم الفئات العاملة وإدارة تقسيمها، واحتواء الانحراف، وتعزيز القواعد والتعليم الأخلاقي. وفي هذه الرؤية، تظهر السُّلْطة علىٰ أنها أمر ثانوي، مع الاعتماد علىٰ مبدأ الإكراه فقط لاحتواء مخاطر انهيار البِنْية الاجتماعية (Durkheim، 1984م). أما في رؤية فيبر Weber، فالسِّياسة تنبع من

مفهوم العمل الاجتماعي والعَلاقات الاجتماعية، بوصفها وسيلة لتحديد نوع من الهَيْمَنة في السياق الإقليمي؛ إذ يظهر التكامل بوصفه أمرًا ثانويًّا، في حين تكون السُّلْطة هي محور جميع أنواع ديناميكيات المجتمع (فيبر Weber، 1968م). بينما يأتي ماركس بدوره ليتبنى رؤية أخرى؛ إذ يرى أن السِّياسة تُعدُّ أسلوبًا لإدارة الهَيْمَنة الطَّبقية أو الصراعات الطبقية؛ ومن ثَمَّ تكون السِّياسة مبنية على السُّلْطة وإدارة الصراع.

ويمكن تقسيم رؤية دوركايم الشُّمولية للمجتمع إلى رؤيتين؛ ففي الرؤية الأفلاطونية، يمكن أن يكون البشر أعداءً محتمَلين لبعضهم، وعُرْضةً للصراع (أفلاطون Plato ، 1980م)، حيث تقودهم المصالح الاقتصادية إلى الاتحاد وبناء المدينة، لكن قدرتهم على التعايش تظل دائمًا هي موضع التساؤل، ولهذا السبب فإن السِّياسة تعزِّز الوحدة من خلال تشجيع التمسُّك بالفضيلة والتعليم (أفلاطون Plato، 1945م).

وهكذا يفتح أفلاطون سبيلًا يربط بين السِّياسة وفنِّ بناء الوحدة من أجل العيش معًا داخل المدينة.

وفي المقابل نجد أن أرِسْطو Aristotle ينظر إلى البشر بوصفهم «حيوانات اجتماعية» يميلون تلقائيًّا للعيش معًا (أرِسْطو Aristotle، 1962م).

ولم تَعُدِ السِّياسة ملتزِمة بإيجاد الوحدة المفروضة، بل أصبحت أكثر اهتمامًا بالغايات، حيث تتمثل وظيفتها في تعزيز الصالح العامِّ في مجتمع متعاون، من خلال الإشارة إلى العدالة، ومن هذا المنظور، تعدُّ السِّياسة هي «أرقى العلوم» (أرِسْطو Aristotle، 2014م).

وفي رؤية أفلاطون نجد أن القانون والتعليم والرقابة المجتمعية تمثل معًا السِّمات الأساسية للسِّياسة، وتشكل بنية طبيعية، بينما في رؤية أرِسْطو نجد أن السِّياسة الرشيدة والعدالة تلعبان الدور الرئيس.

ويمكننا إيجاد كلا الرأيين في التُّراث الفلسفي والاجتماعي للفترات اللاحقة؛ ففي التراث الأرسطي نجد أن المذهب الوظيفي يَعُدُّ السِّياسة أحد أشكال الإسهام في تحقيق

تكامل النظام الاجتماعي (ميرتون Merton، 1968م؛ ألموند Almond وكولمان Coleman، 1960م)، بينما في تحليل النُّظم ينظر إلىٰ السِّياسة بوصفها وحدات التفاعل التي تسهم في تحقيق التوزيع الاستبدادي للقيم (إيستون Easton، 1965م).

أما المذهب البنيوي فيرىٰ السِّياسة بناءً أفلاطونيًّا مفيدًا، يسهم في تنظيم المجتمعات (ليفي شتراوس Levi-Strauss، 1967م).

وفي المقابل، نجد أن نماذج الهَيْمَنة وإسهامات فيبر أكثر تأثرًا باختراع الدولة، حيث إن أزمة الإقطاعية الغربية هي التي قادت إلىٰ إنشاء الدولة، والتي أسست لأول تمييز واضح للسِّياسة عن المجتمع المدني وعن الدين علىٰ حدٍّ سواء (Strayer، 1970م؛ Tilly، 1975م). وقد عرف ماكس فيبر الدولة علىٰ أنها: «مجتمع بشري يدعي احتكار الاستخدام المشروع للعنف المادي داخل إقليم معين» (فيبر Weber، 1968م). وهذا التعريف يقترب من تعريفه للسِّياسة. ويبدو أن فيبر يعدُّ الدولة هي المسوِّغ الأمثل للسِّياسة؛ ولهذا السبب فإن رؤيته قد مهدت الطريق أمام هؤلاء الذين ألهمتهم أيضًا أفكار جان بودان، التي جسَّدها في عمله «الكتب السِّتة عن الكومنولث» المنشور عام 1576م (بودين Bodin، 1955م)، والذين يرون أن السِّياسة هي عِلْم الدولة، لا سيَّما في مدرسة شتاتستوريه الألمانية؛ فهذه الرؤية القوية أثْرتِ المناقَشات من خلال تأصيل فكرة أن البناء الغربي للسِّياسة هو الإنجاز العقلاني لنظام سياسي قابل للتطبيق في كل مكان حول العالم.

وماركس Marx، في رؤيته الخاصة، يركِّز علىٰ الصِّراعات التي تحدث بالضرورة في كل المجتمعات، وعلىٰ السُّلْطة التي هي أداة في يد الطبقة المهَيْمِنة لإدارة هذه الصراعات واحتوائها، ومن ثَمَّ تجد السُّلْطة وسيلة تحَقُّقها من خلال الدولة.

وعلىٰ عكس ما يقول فيبر، فإن الدولة لا توفر التسويغ المنطقي للسُّلْطة في المجتمع، بل إنها توفر التسويغ المنطقي لهَيْمَنة إحدىٰ الطبقات علىٰ غيرها، وهذا يعني أن الدولة ليست سوىٰ أداة فاعلة، وأن الهَيْمَنة هي الجوهر الحقيقي للسِّياسة، وأن السِّياسة لا يمكن تَصوُّرها فاعلة ومؤدية لوظيفتها بشكل شامل إلا في المجتمعات التي لا تميز بين الطبقات؛ ومن ثَمَّ لا يمكن فَصْلُ السِّياسة عن الصراعات الطبقية.

ثم يأتي كتاب «البرومير الثامن عشر من لويس بونابرت»، الذي ألَّفه ماركس عام 1852م، تعليقًا على انتصار فرنسا بونابرت، ليضيف بُعدًا مهمًّا، حيث يقول: «إن الحكْم والسِّياسة لهما استقلالهما الخاصُّ، ومنطِقُهما الخاص، وهما يَخْلُقان هَيْمَنتَهما من خلال بُرْجُوازية الدولة» (ماركس، 1963م). وعلى ذلك يكون هناك مفهومان للسِّياسة في الرؤية الماركسية (بديع وبرنباوم Badie and Birnbaum، 1983م)؛ فهي من جهة تفترض أن «البِنْية الاقتصادية للمجتمع هي الأساس الحقيقي الذي تنشأ عليه البِنْية الفَوْقية القانونية والسِّياسية» (ماركس، 1970م). ومصطلح «البِنْية الفَوْقية» هنا يشير إلى الهَيْمَنة؛ الأمر الذي يعني الاعتماد الكلِّي على البِنْية الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، فإن ماركس يرى أن الدولة السِّياسية عبارة عن «كائن حي» (ماركس، 1970م) يحمل «موارد محدَّدة»، لا يمكن أن تُختصَر في التعبير البسيط عن البِنْيات الاقتصادية الفرعية. وبالنسبة لبعض أتباع ماركس المتأخرين، فإن السِّياسة عندهم تعني إدارة الصراعات، لكن طبيعة هذه الصراعات تضمُّ أكثرَ من مجرَّد الاحتكاك بين المصالح الاقتصادية المتضاربة، فتشمل أيضًا صراعات اجتماعية أخرى «مُسيَّسة» (مثل الصراعات التي تنشأ بين قطاعات المجتمع الأخرى ذات الهُويَّات الجمْعية القوية).

وقد حاولتِ المناقَشات اللاحقة أيضًا أن تأخذ في الاعتبار بُعد زيادة المشاركة السِّياسية، واتساع نطاق حقِّ الانتخاب في القرن التاسعَ عشرَ، وبداية السِّياسة الجماهيرية.

أصول وتقاليدُ مختلفة

هذا النِّقاشُ الفلسفيُّ لا يمكن أن ينفصل عن الممارسة السِّياسية، والتنوُّع الكبير في الظروف التاريخية؛ فالسِّياسة نشأت وفقًا للسياق، أي التاريخ أو الثقافة أو الهياكل الاقتصادية للمجتمعات التي لا تُعدُّ ولا تحصى؛ ومثل هذا التنوع لا يمكن أن يؤدي إلى نوع فريد أو متجانس من السِّياسة: فالتاريخ على الدوام يشكِّل معانيَ

مختلفة للسِّياسة، لا يمكن أن تَحُلَّ محل بعضها البعض وترتبط بشكل مختلف بالنُّسخ المتنوعة للسِّياسة، والتي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار في تصنيفنا.

المـدن

من المعروف عمومًا أن المدن هي أقدم أشكال المجتمع المنظَّم سياسيًّا؛ فكلمة Polis اليونانية التي كانت تستخدم للإشارة إلىٰ المدينة، تقع في أصل الجِذْر اللُّغوي الذي اشتُقَّت منه كلمة Politics أو السِّياسة؛ ولكن المدن لها تراث وتاريخ أطول من ذلك بكثير، حيث وجدت أولًا في وادي السند في الألفية الرابعة قبل ميلاد المسيح، ووجدت أيضًا بعد ذلك ببضعة قرون، في جنوب بلاد الرافدين (ما بين النهرين)، حيث تأسَّست المدن السُّومَرية الأولىٰ؛ وقد انتظَم عِقْد جميع هذه المدن علىٰ أساس اتحاد مجموعة من الأفراد الذين يدَّعون العيش معًا، وعندما كان هذا الاتحاد المنظم يواجه خطرًا (قادمًا عمومًا من الخارج)، أو يواجه تحدياتٍ وصعوباتٍ أخرىٰ (نتيجة للصراعات الداخلية)، كانت السُّلْطة السِّياسية تتشكَّل تدريجيًّا، وشيئًا فشيئًا أسفرت عن خَلْق نظام معين للحكْم (Sjoberg، 1965م).

وفي المدن اليونانية القديمة كانت المجتمعات المبكِّرة تنشأ بالاتفاق بين العائلات الحرَّة المنحدِرة من الأصل والعرق ذاتهما، والتي تعبد الآلهة ذاتها؛ ثم أدىٰ ذلك إلىٰ ظهور العشائر وبطون القبائل، والتي كان يعتقد أنها تنحدر أيضًا من الأصول ذاتها (سواء كان ذلك أساطير أم لا). وهذه العشائر والبطون هي التي رسمت بالتدريج حدود الإقليم، التي ساعدت بدورها علىٰ تشكيل نظام الحكْم الأكثر ديمومةً بالمعنىٰ الحديث (فوستل دو كولانج Fustel de Coulanges، 1864م).

وهذا الامتداد الإقليمي ووضْع الحدود كان في الأساس سِمةً من سمات التاريخ اليوناني، ولم يكن يلائم أنواعًا أخرىٰ من التنظيمات المجتمعية؛ وهو لا يزال في العصر الحالي يمثل واحدًا من أبرز سمات الدول-المدينة، التي لا يعتمد إنجازها بشكل أساسي علىٰ بُعْدها الإقليمي أو الحدودي، بل يعتمد علىٰ قدرتها علىٰ تنشيط الشبكات غير الرسمية أو الافتراضية، كما هي الحال مع دولة سنغافورة، التي يعدها ريتشارد

روسكورانس «دولة افتراضية»؛ (Rosecrance، 1999م). والشيء نفسه ينطبق على هونغ كونغ أو دبي. وفي جميع هذه الحالات، لا نجد أن الانخراط في السِّياسة يؤدي بوضوح إلى تأسيس كيان إقليمي ذي حدود، بينما نجد أن قوة هذه المدن تصل إلى أبعدَ من حدودها الإقليمية.

الأنظمة الإقطاعية

المجتمعات التي تنشأ بالأساس على العائلات والعشائر بوصفهما مكونًا رئيسًا ليس لها أية أقاليم أو حدود ثابتة في المجتمعات القطاعية، حيث تتولى العَلاقات الأُسرية مسألة صياغة النظام الاجتماعي ومشاركة «التضامن الميكانيكي» من وجهة نظر دوركايم؛ فإذا كانت العشائر والقبائل في أغلبها من البدو الرُّحل، فإن فكرة المنطقة والحدود تختفي تمامًا. ومن ثَمَّ فإن الحيِّز والمساحة السِّياسية تكون متحركة، في حين أن طبيعة العائلة والتضامن بين العشائر وتفاعلاتها هي التي تنتج النظام السِّياسي وتشكِّله. وفي هذه الحالة لا تكاد السِّياسة تميِّز نفسها عن البُنَى الاجتماعية الأخرى، حيث تتولد نتيجة للأدوار الوظيفية، مثل سلطة العائلة، ومجالس الشيوخ، وأصحاب المناصب، والعبادات الدينية المشتركة، والثأر، والعدالة التصالحية (Evans Pritchard and Fortes، 1940م)، وبذلك تكون السِّياسة قريبة من التكامل الاجتماعي، وفي المجتمعات الأكثر تقليدية تكون أقربَ إلى مذهب المحافَظة الاجتماعية. ويمكن رؤية هذا النوع من البناء السِّياسي اليوم في المجتمعات التي تخلَّصت حديثًا من الاستعمار، حيث انهارت أنماط الدولة المستوردة (بديع، 2000م).

الإمبراطوريات

الأنظمة السِّياسية الإمبراطورية قديمة قِدَم المدن تقريبًا، حيث ظهرت «إمبراطورية شيا» في الصين في عام 3200ق.م، وفي الوقت نفسه تقريبًا تم تأسيس «ثينيس Thinis» عاصمة لأول أسرة حاكمة في مصر؛ وهكذا ظهرت السِّياسة الإمبراطورية في سياقات مختلفة، وعلى مساحات كبيرة من الأرض الخاضعة لحكْمها.

وقد اعتمدت هذه البيئة في نشأتها على الغزو، إلى حد كبير، كما نشأت أيضًا بسبب الظروف الجغرافية: السهوب والصَّحاري، ونقص المياه والحاجة إلى الري، والتي تسببت في خَلْق جميع أشكال «الاستبداد الشَّرقي» و«الإمبراطوريات الهيدروليكية» (Wittfogel، 1957م). وبالرغم من هذه القيود، التي أدت إلى تحقيق وظائف محددة، بالمعنى العسكري، شجعت أيضًا على إيجاد المرافق العامة والبُنى التحتية؛ وهكذا تم تنظيم السِّياسة بطريقة أكثرَ استبدادية وأكثرَ مركزية، حيث كانت البيروقراطية تلعب دورًا رئيسًا في حياة الشعوب.

وفي هذا السياق كانت السِّياسة أكثر توجهًا نحو المركزية، بدلًا من أن تكون مكرَّسة للإدارة والتنسيق. وهنا يبدو لنا بوضوحِ وجود أحد أهمِّ العوامل التي ساعدت على الاستبداد؛ فإمبراطورية ثينيس الأولى نشأت نتيجة للجهود المبذولة لتوحيد القبائل المصرية في شكل فريد من أشكال الاتحاد الكونفيدرالي، إلا أن السُّلْطة الإمبراطورية الجديدة عمَدت على الفور لتطوير الطبيعة المركزية لحكْمها من خلال سُلْطتها الخاصة، وفلسفتها في عبادة الإله، وبناء الدين، والتي تمكنت تدريجيًّا من الانتشار في جميع أراضي الإمبراطورية؛ ولأن «ثينيس Thinis» تمثل مهد الإمبراطورية المصرية، فهي تحظى بمكانة أُسطورية في عِلْم الكونيات المصري الباقي على مرِّ القرون (غاردينر، 1964م).

وهكذا نرى أن نشأة الإمبراطوريات قد أعطت توجُّهًا جديدًا للسِّياسة، يكون فيه الانتشار والغزو أكثرَ أهميةً من إدارة الوحدات المشاركة وتنسيقها (Eisenstadt، 1963م)، ومن ثَمَّ تكون العَلاقة مع الأرض والحدود عَلاقة حركية؛ فالإمبراطوريات لا تجيد الالتزام بالحدود الصارمة، كما روَّج لذلك مفهوم ويستفاليا Westphalian للدولة القومية؛ فالإمبراطوريات ليس لها حدود، وإنما لها هوامش حدود، بل إنها لا تَعُدُّ حدود أراضيها تحديدًا لسُلْطتها السِّياسية أو قوة تؤثر في صياغة سياستها؛ وربما يكون هذا هو السبب في أن تعريف فيبر للسِّياسة لا ينطبق، في الواقع حتى اليوم، على كثير من الدول التي تشكَّلت وَفْقَ التقاليد الإمبراطورية، مثل روسيا أو الصين؛ فإذا

لم تعد الأراضي هي المصدر الرئيس، أو المَعْلَم الأساس للسِّياسة، فقد ظهرت عوامل أخرىٰ لتلعب دورًا في هذا الإطار؛ ويمكن أن تتكون هذه العوامل من القيادة «الكاريزمية» لمؤسِّس الإمبراطورية، أو الشرعية «التقليدية» لخلفائه الذين يزعمون أنهم يَنْحدِرون من سلالة المؤسِّس نفسها، كما هي الحال في الممالك العربية أو إثيوبيا. وقد تتكون أيضًا من أخلاقيات معينة تشكِّل السلوك السِّياسي، كما هي الحال في الصين الإمبراطورية؛ أو تتكون من الدين، الذي أصبح يشكل جوهر السِّياسة كما كانت تعكسها إمبراطوريات العالَم الإسلامي التي خلقت تراثًا للتفريق بين السِّياسة والدين (آيزنشتات، 1963م)، أو في «أنظمة الحكم الديني» مثل إيران.

الدول القومية

لا شك أن تشكيل الدول القومية في أوروبا الغربية، إثر نهاية عصر الإقطاع، قد مهَّد الطريق نحو مقارَبة جديدة للسِّياسة؛ وبطريقة التمركز الإثني نجد أن بعض علماء السِّياسة ينظر إلىٰ هذه الخطوة علىٰ أنها أحد ابتكارات الحداثة السِّياسية. وهذا التبسيط المفرِط ربما يؤدي إلىٰ تهميش المفاهيم الأخرىٰ والتي انطفأت جَذْوتُها وأصبحت توصَف بأنها «بدائية»، أو «تقليدية»، أو «ما قبل حداثية»؛ بل إنه يفترض أن يناسب هذا النموذج الغربي جميعَ النماذج التاريخية الأخرىٰ. وعلىٰ الرغم من هذه القيود، يجب الاعتراف بأن النموذج السِّياسي للدولة القومية قد انتشر في جميع أنحاء العالم منذ عصر النهضة والتوسع الاستعماري الأوروبي، وأن جميع الثقافات الأخرىٰ يجب أن تأخذه بعين الاعتبار عند تشكيل رؤيتها الخاصة (بديع، 2000م).

وقد ابتُكِر النظام الغربي في بناء الدولة أولًا من خلال التمييز القوي بين السِّياسة والمجتمع، حيث انطوىٰ البناء الغربي للدولة، وبشكل واضح، علىٰ المعارضة المتنامية بين الدولة والمجتمع المدني (بنديكس، 1964م؛ تيلي، 1974م).

وكما ذكرنا سالفًا، ففي جميع التقاليد الأخرىٰ كانت السِّياسة في حدها الأدنىٰ تشكل جزءًا لا يتجزأ من الكيانات الاجتماعية، بينما أعادت الدولة الغربية - في المقابل - بناء السِّياسة كتصنيف مختلف من العمل؛ فلها مؤسساتها الخاصة، ودعمها

الإقليمي داخل حدودها، وسيادتها ومركزيتها (تيلي، 1974م؛ أندرسون، 1974م). وقد أدىٰ هذا التوجُّه مباشرة إلىٰ تعريف فيبر للسِّياسة علىٰ أنها نوع من الهَيْمَنة، ثم طرح فكرة المجتمع السِّياسي، والذي يمكن تعريفه علىٰ أنه: «مجموعة من البشر يجتمعون ضمن منظور واحد لإنجاز الوظائف السِّياسية في الدولة القومية ومن أجلها». وهذا التعريف يعني ضمنًا أن هذا المجتمع مغاير تمامًا للمجتمع الذي يقوم علىٰ مفاهيم الأُسرة، أو القبيلة، أو الاندماج الديني، أو أي شكل آخر من أشكال المجتمعات؛ ومن هذا المنظور ينبغي أن يكون المجتمع السِّياسي الحديث عَلْمانيًّا، وأي شكل آخر من أشكال السِّياسة يجمع بين العمل السِّياسي وأنواع أخرىٰ من العمل الاجتماعي يُعدُّ «سابقًا للحداثة».

ومن الواضح أن هذه الرؤية باتت موضعُ جدلٍ كبيرٍ؛ فهي لا تعترف بالمنظور والبعد التاريخي للسِّياسة، ولا تُلْقِ بالًا إلىٰ تعَدُّدية المسارات التي أدت إلىٰ ابتكار السِّياسة؛ ولهذا السبب يحاول هذا النقاش إلقاء الضوء علىٰ الطبيعة الحقيقية للسِّياسة في الأنظمة السِّياسية المعاصِرة في غير الدول الغربية؛ وهنا تتنافس ثلاثة نماذج: الأول منها علىٰ صلة بمدرسة التطور السِّياسي التي ظهرت في أوائل ستينيات القرن العشرين؛ إذ إنه نتيجة للتحديث كانت الأنظمة السِّياسية تميل إلىٰ التحرك باتجاه النموذج الغربي للسِّياسة، بينما كانت خصوصياتها الثقافية تتلاشىٰ (ألموند وكولمان، 1960م؛ شيلس، 1960م). في حين انبثق النموذج الثاني عن التحليل الثقافي، وهو يرىٰ أن السِّياسة تتشكل من الثقافات المحلية (كروبير Kroeber وكلوكهون Kluckhohn، 1952م)، وقد ألهم هذا النموذج العديد من «دراسات المنطقة»، والتي هدفت إلىٰ وصف خصوصية السِّياسة في كل ثقافة أو حضارة، كما أنه أشعل العديد من الدراسات في السِّياسة المقارِنة (Boix and Stokes، 2007م). غير أن المخاطَرة هنا كانت تكمن في تبسيط هذه التعدُّدية، ثم تصويرها علىٰ أنها «صراع حضارات» (هنتنغتون، 1993م). ولاحتواء هذا الفائض، نجد أن منهج «الثقافة الجديدة» يناقش الإفراط في التحوُّل المادي للثقافات، ويفضِّل عرض الثقافات بوصفها «نُظُمًا ذات معانٍ»: فالسِّياسة عندئذٍ سيكون لها أنواع مختلفة من المعاني، وفقًا للأحوال التاريخية

المختلفة، ودون أن تكون ثابتة أو مُصمَّمة في شكل جهات فاعلة معادِية (Geertz، 1973م).

أما النموذج الثالث فيشير إلىٰ عملية تهجين السِّياسة، فالسِّياسة المعاصِرة في العالَم غير الغربي تعدُّ مستوحاةً من النموذج الغربي، ولكن هذا النموذج لا يمكن أن ينجح إلا إذا اندمج مع التقاليد الثقافية المحلية. ووفقًا لهٰذه الرؤية، يكون للعِلْم السِّياسي جدول أعمال جديد يتمثل في تحليل ظروف هذا التهجين للسِّياسة، وأشكال المقاومة الاجتماعية والثقافية لعمليات الاستيراد السِّياسي، والأنواع الجديدة من الاحتجاجات السِّياسية والاجتماعية الناتجة عنها، فضلًا عن الأسلوب الذي تنتهجه الكيانات الاجتماعية في سبيل تحقُّق وظائف سياسية من خلال التفاعل مع عمليات الاستيراد السِّياسي تلك؛ وهنا نجد أن الدور المحوري الذي تلعبه القبائل والعشائر، والأُسرات الكبيرة من جهة، والدين والطوائف الدينية التقليدية من جهة أخرىٰ، يعدُّ مثالًا جيدًا علىٰ هذا الأسلوب البديل للبناء السِّياسي في البلدان النامية أو الصاعدة.

من السِّياسة إلىٰ عِلْم السِّياسة

في الفلسفة الكُونْفُوشْيوسية أو الإغريقية، كان ينظر إلىٰ السِّياسة علىٰ أنها مجموعة من القواعد والمعايير التي أدت إلىٰ صياغة شكل من أشكال العِلْم المعياريِّ؛ وهذا تحديدًا هو ما قصده أرِسْطو عندما أشار إلىٰ السِّياسة علىٰ أنها «العِلْم الأعلىٰ»؛ بينما كُونْفُوشْيوس - الذي كان يراقب حالة الاقتتال غير المنقطع في الممالك الصينية - حاول أن يضع مجموعة من المعايير الأخلاقية التي يمكن أن تحقق الأُلْفة والانسجام بين الناس. وقد كان الهدف في هاتين الحالتين هو رسم الصورة الذهنية للمدينة الأفضل، أي محاولة إيجاد الطريقة المثْلَىٰ التي تحقق التعايش السلمي بين البشر. وفي هذا التوجُّه القديم، نجد كبار الآباء المؤسسين للعلوم السِّياسية والفلسفة السِّياسية من مختلف أنحاء العالم: أفلاطون، أرِسْطو، كُونْفُوشْيوس، الفارابي، مِكيافِيللي، هوبز، جان جاك روسُّو، إيمانويل كانْط.

وفي مرحلة متأخِّرة كثيرًا عن الحالتين الإغريقية والصينية القديمتين، كانت السِّياسة تعدُّ موضوعًا تجريبيًا استنباطيًّا يحتاج إلى الشرح والتفسير قبل وضع توصيف له. ومن هنا شهدت العلوم الاجتماعية انضمام عِلْم جديد إليها هو عِلْم السِّياسة بوصفه أحدث فروع العلوم الاجتماعية. وحتى إذا وجدنا بعض عناصر التجريب والاستنباط في أعمال مِكيافِيللي أو مونتسكيو، فهي من التراث القديم الذي صُنِّف بوصفه «فلسفة سياسية»، بينما كان العِلْم التجريبي الجديد ينظر إليه، في معظم الأحوال، على أنه عِلْم السِّياسة «الحقيقي».

ظهور عِلْم السِّياسية التجريبي

عِلْم السِّياسة التجريبي ظهر في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسعَ عشرَ، حيث جاءت موجة تأسيس الدول القومية لتجعل من الضروري أن يتم تدريب الموظَّفين المدنيين رفيعي المستوى في المجالات الرئيسة من مجالات عمل الحكومة؛ وهذا بالتحديد هو السبب الذي جعل هذا العِلْم الجديد، كخطوة أولى، هو العِلْم الأول من علوم الحكْم؛ وكانت هذه هي الحال في فترة مبكِّرة جدًّا منذ عام 1857م في جامعة كولومبيا (نيويورك)، وفي باريس حيث شهد العام 1872م إنشاء كلية العلوم السِّياسية، وفي لندن حيث تم إنشاء كلية لندن للاقتصاد والعلوم السِّياسية في عام 1895م (هورتيج، 2011م).

وقد أدى هذا الدخول إلى المجال الأكاديمي، إلى إيجاد عِلْمِ سياسةٍ موجَّهٍ نحو شؤون الحكْم، بالتكامل مع العلوم الاجتماعية الأخرى ذات الصلة بعلوم الحكْم (مثل القانون، والاقتصاد، بل وحتى الجغرافيا والتاريخ). وفي المقابل، تم إبعاد المسائل الاجتماعية وجميع الجوانب المتعلقة بالسلوك السِّياسي، أو الأبعاد الحساسة لعِلْم السِّياسة؛ وأصبح هناك فصل واضح لمباحث عِلْم السِّياسة عن عِلْم الاجتماع والفلسفة.

ومن الجدير بالذكر أن عِلْم السِّياسة التجريبي قد تطور كثيرًا وأصبح ذا طابع مؤسَّسي بشكل أكثرَ يُسْرًا وفي مرحلة مبكرة في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر منه في أوروبا؛ فقد تأسست الجمعية الأمريكية للعلوم السِّياسية في عام 1903م،

وصدرت مجلَّتها في عام 1905م، بينما لم تظهر الجمعيات والاتحادات الأوروبية الكبرىٰ إلا بعد عام 1945م. وتم تطوير الدورات التدريبية في عِلْم السِّياسة بوتيرة متزايدة وثابتة في الولايات المتحدة الأمريكية وغطَّت مجالاتٍ أوسعَ بكثير مما كانت عليه الحال في المؤسسات الأوروبية، التي كانت لا تزال تركز بشكل صارم علىٰ شؤون الحكْم. ويمكننا التوصل إلىٰ أسباب عدَّة لشرح هذه الخصائص، حيث كانت فترة نهايات القرن التاسعَ عشرَ والنصف الأول من القرن العشرين تسودها العوامل السِّياسية التي تحفز البحث السِّياسي، حيث تم تأسيس أول أشكال الأنظمة الديمقراطية الحديثة، وظهور الأحزاب، وعمليات الانتخابات، وليس هذا فحسب بل أيضًا تأسيس الطابع المؤسسي أو إضفاؤه علىٰ الأنظمة الشُّمولية. وبطريقة ما، كانت هذه الفترة هي وقت ظهور السِّياسة الحديثة. وفي المقابل نجد أن البلدان التي تأثرت بالحكْم الاستبدادي قد أهملت الدراسات العِلْمية للسِّياسة، كما كانت الحال في دول ألمانيا، أو روسيا، أو إيطاليا، بينما بقيت الرؤية في بلدان أوروبية أخرىٰ مقتصِرة علىٰ الجانب المحافِظ للتوجُّه السِّياسي.

وعلىٰ الجانب الآخر في الولايات المتحدة الأمريكية شهد عِلْم السِّياسة تعزيزات كبيرة، مستفيدًا في ذلك من هجرة العقول القادمة من وسط أوروبا، فضلًا عن التطبيقات التكنولوجية الحديثة التي تعزز الممارسة السِّياسية وتطبيقات العلوم الاجتماعية، مثل (استطلاعات الرأي العام، وأساليب البحث الكمي، وعِلْم النفس الاجتماعي).

وبهذه الطريقة، جاء عِلْم السلوك - الذي أصبح من العلوم السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عشرينيات القرن العشرين - ليمهِّد الطريق أمام تطور جديد في عِلْم السِّياسة التجريبي، حيث ساعد علىٰ فتح مجالات جديدة من الأبحاث التي تهتم أكثر بالموضوعات الاجتماعية (إيلو Eulau، 1963م). ومنذ ذلك الوقت، أصبح عِلْم السِّياسة تجريبيًّا بشكل أساسي يُعنىٰ بالوقائع والأحداث الحقيقية أكثر من الاهتمام بالرؤية المثالية لما ينبغي أن تكون عليه السِّياسة.

وفي هذا السياق، نجد أن عِلْم السِّياسة قد اكتسب شكلًا جديدًا في الجامعات الأمريكية؛ فقد أصبح تحت هذا التأثير عِلْمًا يُعْنَىٰ بدراسة السلوك السِّياسي، وقد كان الدور الذي لعبه بول لازارسفيلد وأول مراكز الأبحاث في جامعات شيكاغو، برنستون وكولومبيا دورًا ذا أهمية، خاصة في تشكيل عِلْم يتمركز حول التصويت، وتأثير الإعلام وقادة الرأي؛ وكان من أوائل الأعمال الرئيسة التي صدرت The People's Choice (اختيار الشعب)، تأليف لازارسفيلد وآخرين (Lazarsfeld et al.، 1944م)، وكان التوجُّه واضحًا أن العِلْم الجديد سيكون تجريبيًّا، يرتكز علىٰ دراسة التوجُّهات، ويعتمد - إلىٰ حد كبير - علىٰ أسلوب الكيف والاتجاه الإيجابي.

وفي تلك الحقبة نفسها جاءت الصدمة الكبيرة التي سبَّبتها الحرب العالمية الثانية لتفتح الطريق أمام العَلاقات الدولية، بوصف ذلك مجالًا جديدًا من مجالات البحث، بينما نجد أن الصدمة الناجمة عن تجاوزات الأنظمة الاستبدادية في ألمانيا والاتحاد السوفيتي قد هَدَت إلىٰ وضْع دراسات جديدة حول الأنظمة الاستبدادية، وعن ظهور الأنظمة الديمقراطية، وساعدت علىٰ ظهور المقارَنات في عِلْم السِّياسة المقارِن، وهذه المجالات البحثية الجديدة أدت بدورها إلىٰ التأثيرات المعرفية نفسها (التجريب، النَّمْذَجة، التقدير الكمِّي). وعلىٰ المستوىٰ الدولي، تأسست الجمعية الدولية للعلوم السِّياسية (IPSA) في عام 1949م، بدعم من منظَّمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة [اليونسكو] (Boncourt، 2009م).

أما في أوروبا فقد ظل السياق مختلفًا؛ فبعد الحرب العالمية الأولىٰ كان النِّقاش الرئيس يدور حول الديمقراطية والتهديدات التي كان عليها أن تواجهها، وكان عِلْم السِّياسة مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمؤسسات والقانون والفلسفة، ولم يكن في هذا الوقت يُعنَىٰ كثيرًا بالرأي العام والسلوك المجتمعي. وفي عام 1950م شهدت إنجلترا تأسيس «جمعية الدراسات السِّياسية» التي كانت تدور في فَلَك علوم الحُكم، والتي كانت تروِّج لها كلية لندن للاقتصاد والعلوم السِّياسية؛ وكانت جامعة أكسفورد تركز بشكل رئيس علىٰ الدراسات المؤسَّسية ومجالات الدراسة المقارِنة؛ أما في فرنسا وإيطاليا وألمانيا، فقد ظل عِلْم السِّياسة تحت مِظَلَّة علوم القانون والفلسفة والتاريخ، في حين

أن دراسات عملية الانتخاب في فرنسا كانت قد تطورت بشكل أساسي من خلال الجغرافيا السِّياسية (سيغفريد، 1913م). ومن ثَمَّ فإن عِلْم السِّياسة في أوروبا لم يتحقق له الاستقلال عن العلوم الاجتماعية إلا بحلول ستينيات القرن العشرين. وقد كان لتطور هذا العِلْم في الولايات المتحدة الأمريكية تأثير جزئي في هذا الاتجاه.

ولكن هذا التطور في عِلْم السِّياسة الأوروبي لم يكن تقليدًا صاغرًا لنموذج مستورد، حيث نجد أن الرؤىٰ المستلْهَمة من علوم الاجتماع والتاريخ والفلسفة قد ألقت بظلالها لتحدِث أبعادًا جديدة في تطوير هذا العِلْم؛ فمدرسة فرانكفورت في ألمانيا، وعِلْم الاجتماع التاريخي في فرنسا، أو فلسفة السِّياسة في إيطاليا، كان لها رؤية أقلُّ إيجابيةً عن الإنتاج العِلْمي ووجَّهت أولوياتها نحو الموضوعات الجديدة، مثل عِلْم الاجتماع السِّياسي، والاحتجاجات، والثورات، والانحراف، والأيديولوجيات؛ وقد نتج عن هذا كله مزيجٌ أكثرُ تعدُّديةً من التوجُّهات المعرفية والتاريخية، والذي انعكس أيضًا في الاتحاد الأوروبي للأبحاث السِّياسية (ECPR)، والذي تأسس في عام 1970م، ويضم اليوم نحو 350 مؤسسة أكاديمية أوروبية (نيوتن وبونكورت، 2010م).

تصنيف عِلْمي معقد

ليس ثمَّة إجماعٌ حول تصنيف عِلْمي واحد لعِلْم السِّياسة الناشئ، أخذًا بعين الاعتبار جميع المجالات الفرعية له؛ بل إن النِّقاش المستمر حول الموضوع يكشف لنا، وبوضوح شديد، وجود العديد من مشاكل الهُوِيَّة التي تواجِه هذا العِلْم التخصُّصيَّ؛ فعندما تمكَّن عِلْم السِّياسة من تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية عن العلوم الاجتماعية الأخرىٰ، كان عليه أولًا تحديد الوضع الخاص للعَلاقات الدولية؛ فلطالما كانت هذه العَلاقات تتكامل مع علوم الاقتصاد، أو القانون، أو التاريخ وتندمج معها، مما جعل العَلاقات الدولية جزءًا طبيعيًّا من فضاء أوسع لعلوم الحكْم، وعندما أصبح عِلْم السِّياسة منفصلًا بشكل أكبر عن العلوم الاجتماعية الأخرىٰ، أصبحت حالة العَلاقات الدولية غير واضحة؛ فهل يمكننا اعتبار العَلاقات الدولية موضوعًا يمكن دراسته في العلوم الاجتماعية المختلفة، أم بوصفه مجالًا مستقلًا للدراسة، منفصلًا

عن عِلْم السِّياسة العام؟ لا تزال الكيانات الأكاديمية وكذلك الأعمال العِلْمية تتردد بين هذين الخيارين.

والأمر نفسه ينطبق جزئيًّا علىٰ التمييز بين الاقتصاد والقانون والسِّياسة؛ وهذا الاختلاف المتنامي - فضلًا عن تحرير عِلْم السِّياسة من الرؤىٰ المعيارية - قد أدىٰ إلىٰ تعريف مجال فرعي جديد يشير إلىٰ البناء السِّياسي لموضوعات الدراسة كافة المتعلقة بعمل الحكومة، حيث أصبحت الإدارة العامة والسِّياسات العامة، من المجالات الفرعية الأخرىٰ في علوم السِّياسة.

وفي عام 1968م تأسست «كلية هاينز» في بيتسبيرغ (جامعة كارنيجي ميلون) لتشجيع هذا المجال الجديد من البحث العِلْمي، الأمر الذي أدىٰ أيضًا إلىٰ إحياء «كلية هاريس لدراسات السِّياسة العامة» (جامعة شيكاغو) في عام 1988م، وإثراء «كلية كينيدي للحكومة» (جامعة هارفارد).

وإذا كان «عِلْم السِّياسات» هذا - في رأي لاسويل Lasswell - ينبغي أن يكون واقعًا في منطقة تتقاطع فيها العلوم التخصُّصية الأخرىٰ، وما زال ينظر إليه بوصفه عِلْمًا معياريًّا ومصدرًا للمشورة (لاسويل وكابلان Lasswell and Kaplan، 1951م)، فإن عِلْم السِّياسة الجديد يجب أن يعيد النظر في تحليل السِّياسات بوصفه بحثًا تجريبيًّا يَفْصِل دراسةَ عمليةِ اتخاذ القرار عن عملية تقييمها تقييمًا معياريًّا (ويلدافسكي Wildavsky، 1979م).

وثَمَّةَ بُعْدٌ آخر لهذه المشكلة في هُوِيَّة «عِلْم الاجتماع السِّياسي» غير الواضحة؛ فقد صِيغَ هذا المفهوم في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ولا يزال يشوبه شيء من الغموض؛ فبعض العلماء يَعدُّون السِّياسة حقيقة اجتماعية، ويعرِّفون عِلْم السِّياسة علىٰ أنه عِلْمٌ كليٌّ مع عِلْم الاجتماع السِّياسي، بينما هناك علماء آخرون يَعدُّون أن عِلْم الاجتماع السِّياسي لا يغطي سوىٰ مجالًا واحدًا من مجالات عِلْم السِّياسة، حيث إنه لا يتعرض لموضوعات السلوك السِّياسي، أو الانتخابات والأحزاب، أو الأنظمة السِّياسية أو المؤسسات أو العَلاقات الدولية.

وفي ضوء هذه الاختلافات، يبرز أمامنا خياران لماهية التصنيف العِلْمي: أولهُما موضوعيٌّ، ويرتكز على الأهداف الرئيسة لعِلْم السِّياسة: المؤسسات (بما في ذلك الحكومة على المستوى الوطنيّ والمحليّ والإقليميّ والدوليّ)، والأنظمة (العَلاقات الدولية، والعَلاقات الإقليمية، والأنظمة السِّياسية الوطنية والمحلية)، والجهات الفاعلة (النُّخب، والأحزاب)، ومجموعات المصالح والحركات الاجتماعية، والسلوك (الثقافات، والمُدركَات، والمعتقَدات، والتوجُّهات).

أما الخيار الثاني فيميِّز بين مستويات التحليل، حيث يعزز التمييز بين السِّياسات في المستوى الكلِّي التي تفرض قيودًا عالَمية على الأعمال السِّياسية، بما في ذلك الأنظمة السِّياسية، والثقافات، وأنظمة الحكْم، والعمليات الضخمة (تيلي Tilly، 1984م)، وهو أيضًا يحدد وضعًا خاصًّا للعَلاقات الدولية.

ثم يأتي المستوى المتوسط من دراسة السِّياسة ليُعْنَى بالجماعات الفاعلة، مثل النخب، والمجموعات والأحزاب، بينما المستوى الدقيق يتعامل مع الأفراد ومواقفهم وتوجُّهاتهم وتفضيلاتهم السِّياسية.

وتطويعًا لهذا النهج في التفريق والتمييز، يأتي هذا الكتاب ليتناول أولًا الخَلْفية المعرفية والمنهجية لهذا العِلْم التخصُّصي وعَلاقته بالعلوم المقارَبة، مثل علوم الفلسفة والتاريخ والاجتماع والاقتصاد، وهذا هو محور التركيز في الباب الأول؛ ثم يتحول الباب الثاني إلى عِلْم السِّياسة الكلِّي، بما في ذلك القواعد الأساسية الاجتماعية والسِّياسية والثقافية التي ترتكز عليها السِّياسة، وبيان الأشكال المختلفة لأنظمة الحكْم الديمقراطية وغير الديمقراطية، وأحدث ما طرأ عليها من مستجدَات وتطوُّر، ومن ثَمَّ خصَّصنا الباب الثالث لتناول الجوانب الرئيسة للنظام السِّياسي المركزي، وتكوينه المؤسَّسي، وما ينتج عنه من كيانات رئيسة وكيفية أدائها.

أما الباب الرابع فيتعرض بمزيد من التفصيل للمستويين المتوسط والأصغر للسِّياسة، حيث يناقش الحركات الاجتماعية، والإعلام، ومجموعات المصالح، والأحزاب

السِّياسية، والسلوك الانتخابي؛ ثم نختم بالباب الخامس الذي يتناول البُعد الدولي في عصر العولمة الحالي.

الأسئلة

1- ما نوع الرؤية الذي تتبنَّاه: السِّياسة، سواء بوصفه قوة، أو وظيفة اجتماعية؟ اشرح اختيارك.

2- ما الدور الذي لعبه الآباء الثلاثة المؤسسون الرئيسون لهذا العِلْم: ماركس، فيبر، ودوركايم؟

3- ما الخصائص الرئيسة لأية إمبراطورية؟

4- كيف يمكننا تحليل وشرح عملية بناء الدولة؟

للمزيد:

Bailey F (1969), Stratagems and spoils: A social anthropology of politics. Oxford: Blackwell. A classical introduction to the anthropology of politics.

Fortes M and Evans-Pritchard E (1940), African political systems. London, Oxford: University Press. A famous anthropological study which gives very useful insights into the political construction of traditional societies without state structures.

Eisenstadt S (1963), The political systems of empires. New York: Free Press. The best synthesis on empires as a type of political system. A must on this topic.

Tilly C (ed.) (1975), The formation of national states in Western Europe. Princeton: Princeton University Press. One of the best works on the state, its meaning, definition and transformations in a sociological and historical perspective.

Sorensen G (2003), The transformation of the state, beyond the myth of retreat. Basingstoke: Macmillan. A useful assessment on the contemporary state, discussing the conception of a retreat of the state.

Lachman R (2010), States and power. Cambridge: Polity Press. An evaluation of states in history.

Trent J and Stein M (eds) (2012), The world of political science: A critical overview of the development of political studies around the globe: 1990 - 2012. Opladen: Barbara Budrich Publishers. An account of recent international developments.

❉


https://t.me/montlq

البَابُ الأَوَّلُ

الخلفية المعرفية



الفَصْلُ الأَوَّلُ

الأصول المعرفية والمنهجية والتوجهات

مصطلحات أساسية

السلوكية [المنهج السلوكي]	مذهب الفردية المنهجية
السَّببية	المنهجية
مذهب المحافظة	المذهب القائم على الطبيعة
نظرية المعرفة	الأنطولوجيا: عِلْم الوجود
عِلْم تأويل النصوص	الاختيار العقلاني
نظريات المدى المتوسط	

مقدِّمة: الاختلافات الأساسية

هذا الفصل يضع بعض الأُسس المعرفية الرئيسة لعِلْم السِّياسة والعلوم الاجتماعية بشكلٍ عامٍّ؛ فهو يشير إلى تعدُّدية الأبعاد، وإمكانية اختلاف أوجه ملاءمة المادة الأساسية لموضوع هذا العِلْم، ويحدد نموذجًا عامًّا للتفسيرات الاجتماعية؛ ومن هذا المنطلق فهو يناقش المفاهيم المختلفة للسَّببية في مواقفَ بحثيةٍ مختلفةٍ (حالَة فردية، أعداد صغيرة من حالات الدراسة، وأعداد كبيرة منها)، وبعض المناهج المفاهيمية والتوجُّهات الرئيسة القائمة عليها.

وكما أشرنا سابقًا في المقدِّمة، فقد تَميَّز عِلْم السِّياسة دائمًا بتنوُّع المواقف الفَوْقية النظرية والنماذج والتوجُّهات؛ وهذا هو ما ينبغي أن يكون من المنظور التعدُّدي لهذه المقدِّمة؛ ففي أوروبا، في القرن الماضي كانت هناك مجموعات مختلفة من الأطروحات المعيارية-الأنطولوجية، والماركسية، والتجريبية-التحليلية، تتصدر المشهد (لمثل هذه المصطلحات والمصطلحات المماثلة انظر على سبيل المثال إيستون وآخرون، 1991م؛ وكيرمون، 1996م). أما في الولايات المتحدة الأمريكية، ولعدة عقود فقد كانت المواقف «السلوكية». وفي الآونة الأخيرة كانت التوجُّهات «العَقْلانية» ومقارَبات «الاختيار

العامِّ» هي السائدة (انظر علىٰ سبيل المثال ألموند، 1996م)؛ ثم تلت ذلك ردَّات فعل حركة «البيريسترويكا» (مونرو، 2005م). ولا يزال هناك انقسام قوي بين «الكمِّ» و«الكَيْف» (راجع المجلَّدات المؤثرة لمؤلِّفها كينغ وآخرون، 1994م، وبرادي وكولير، 2010م)، بينما في أجزاء أخرىٰ من العالم، كان للتقاليد الدينية والفلسفية والمعرفية المختلفة تأثير في ظهور (أكثرَ حداثةً) لعِلْم السِّياسة في تلك البلدان (Barongo، 1983م؛ Eisfeld and Pal، 2010م؛ Stein and Trent، 2012م).

ومن حيث الأُسس البسيطة جدًّا، من المهم أن نميز بين ثلاثة مفاهيم أساسية ومجالات بحث، هي: عِلْم الوجود «دراسة الوجود والكَيْنونة»، وهو يُعنَىٰ بقضية «ما الموجود؟»، وهل هناك عالَم «فَوْقِي» يتجاوز العالم أو الوجود المادي؟ وكيف جاء عالمنا؟ وإلىٰ أين يتجه؟ وهذا هو مجال الفلسفة العامة، والدين، والرؤىٰ المتنوعة حول العالم «Weltanschauungen»، والأيديولوجيات، وكل منها يزعم أنه يمتلك بعض «الحقائق» المطلَقة، والتي غالبًا ما تكون متعارضة أو غير متوافقة مع بعضها البعض.

أما نظرية المعرفة (وتعني حرفيًّا «دراسة المعرفة»، أي نظرية العِلْم) فتتناول قضية «ماذا يمكننا أن نعرف؟» وما أُسس المعرفة العِلْمية؟ وكيف يمكننا التأكد من رؤيتنا؟ وما هي الأدلة التي نملكها؟ وفي هذا السياق نجد أن التفسيرات العِلْمية تستند إلىٰ العقل «المنطق»، والملاحظات (التحقيق التجريبي).

ومرة أخرىٰ، هناك العديد من التناقضات في هذه المجالات، إلا أن ثمة بعض اتفاق يمكن أن يلحظ في بعض «المدارس الفكرية» والمجالات العِلْمية المعنية.

وأخيرًا تأتي المنهجية (تدبر الإجراءات والأدوات ومعرفتها في دراسة العِلْم) لتجيب عن أسئلة «كيف نُحَصِّل المعرفة العِلْمية؟» وما مدىٰ موثوقية ما لدينا من أدوات وأساليب وصحَّته؟ وكيف يمكننا التأكد من الأدلة؟ وكيف يمكن لهذه الأفكار والرؤىٰ إمكانية الانتقال والاستحواذ علىٰ القَبول بين مختلف الموضوعات التخصُّصية (أي بين العلماء المتخصصين في مجال معين)؟

وتغطِّي العلوم «الاجتماعية» (التي تتناول البشر وتفاعلاتهم) مجالًا محددًا يتميز عن العلوم «الطبيعية» (التي تُعنَىٰ بدراسة الكائنات الجامدة و«الطبيعة») في عدد من الجوانب المهمة تتعلق بمسائل «تعدُّدية أبعاد» المواد التي تشكل موضوع دراستها، و«ملاءمة» و«مرونة» موضوعات دراستها، والتي تتغير طوال الوقت، وتتعلق كذلك بحقيقة أننا، بوصفنا بشرًا وباحثين، نعدُّ في ذواتنا، وإلىٰ حد ما، جزءًا من موضوعات الدراسة، الأمر الذي يثير - مرة أخرىٰ - العديد من القضايا المعرفية الخاصة بالتفاعل معها.

وفيما يلي، سوف نتعرض بإيجاز إلىٰ هذه الأُسس المعرفية للعلوم الاجتماعية بشكل عام، ثم ننتقل إلىٰ بعض النتائج التي تعكسها تلك الأُسس علىٰ عِلْم السِّياسة، وعلىٰ بعض التوجُّهات بشكل خاص؛ ثم نقوم بعد ذلك بتحديد مختلف التوجُّهات المنهجية، وما ينتج عنها من إدراك للسَّببية.

الأُسس المعرفية للعلوم الاجتماعية

تعدُّدية الأبعاد

إن نقطة الاختلاف الأساسية تكمُن في أبعاد موضوع الدراسة؛ فكما هي الحال في الطبيعة، هناك كذلك «كائنات» معيَّنة جامدة، مثل المؤسسات السِّياسية والكيانات الاجتماعية، وما إلىٰ ذلك، والتي تُعدُّ «ملموسة»، ويمكن تحديدها وملاحظتها بطرق معينة. بالإضافة إلىٰ ذلك، هناك بُعد «ذاتي» يتشكل من خلاله الإدراك الحِسيُّ لهذه الأجسام لدىٰ الأفراد والجماعات، ومن ثَمَّ يترجمونها إلىٰ أعمال ملموسة؛ بل إن هذا الإدراك الحسي ذاته يتشكل من عدد من العوامل النفسية والاجتماعية وغيرها.

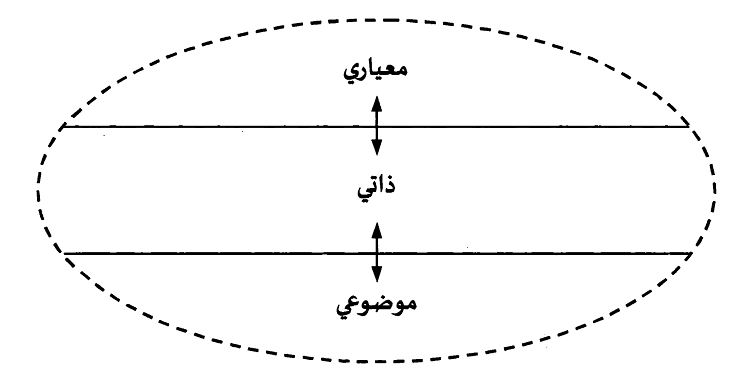
هذا الاختلاف كان مقبولًا علىٰ وجه العموم، ويمكن إيجاد حالات كثيرة له علىٰ مدىٰ تاريخ الفلسفة الطويل، من العصور القديمة حتىٰ وقتنا الحاضر؛ فهو يتعلق بكل علوم الإنسان، بما فيها الطبُّ، حيث يكون التمييز أمرًا شائعًا بين الجسد والعقل (أو الوعي) وتقسيماته التابعة إلىٰ التخصُّصات الفرعية مثل عِلْم التشريح وعِلْم النفس، وما إلىٰ ذلك. وبالمثل، فإن الحقيقة القائلة بوجود تفاعلات محتمَلة بين

هذه الأبعاد يُعدُّ أمرًا مقبولًا إلىٰ حد كبير. ومن ناحية أخرىٰ، يُمثل البعد الثالث، المُسمىٰ «البُعد المعياري»، والذي يتعلق بالأحكام الأخلاقية للأفعال و«السلوك الجيد» منها أو «السيئ»، بُعدًا أكثرَ إشكالية.

وبالرجوع إلىٰ الطب، مرة أخرىٰ، فإن بعض المعايير الأخلاقية كانت مقبولة بشكل عام منذ زمن «أبُقْراط Hippocrates»، لكنَّ ثَمَّةَ جدلًا يدور حولها، فعلىٰ سبيل المثال، هناك الجدل القائم حول معرفة أين تبدأ أو تنتهي بالتحديد حياة الإنسان؟، وما المسوغات اللاهوتية أو الفلسفية لكل من هذه الأوضاع؟

وفي الفلسفة، قام أيضًا «إيمانويل كانط Immanuel Kant» بوضع «الأبعاد الثلاثة» للوجود الإنساني في كتابه «بنية العقل الخالص» (كانط Kant، 1956م).

يوضح الشكل (1-1) التالي بالرسم البياني هذه الأبعاد (حيث يمثل الخط المتقطع موضعًا «شموليًّا»، كما عبر عنه، علىٰ سبيل المثال، «هيجل Hegel، 1956م).



الشكل (1-1) أبعاد الوجود البشري

في واقع الأمر، يتعلق جوهر المسألة بمشاكل التمييز بين هذه الأبعاد وتفاعلاتها، ليس فقط تحليليًّا ولكن أيضًا في الممارسة العملية، حيث لا تزال هناك خلافات مستمرة حول التسويغات المعيارية والوجدانية وعواقبها المعرفية والمنهجية.

والجدير بالذكر أن الأهمية الكبرىٰ التي يوليها العلماء للمواضع النظرية الحالية في عِلْم السِّياسة تنشأ بمساعدة هذه الاختلافات. لذلك فإن المناهج الوجودية الرئيسة

لها أساسها في البعد المعياري من عصر «أفلاطون» إلىٰ «إريك فويغلين» (1952م) أو «ليو شتراوس» (1959م)، ولكنها تتعلق أيضًا بمحاولات في التحليل اللُّغوي (مثل «لورينزين»، 1978م)، أو نظرية التواصل («هابرماس»، 1981م). وفي حوار أفلاطون الذي أجراه في كتابه المعروف باسم «أمثولة الكهف»، يبني «فيوجلين» و«شتراوس» أنطولوجيتهم علىٰ المعتقَدات الدينية اليهودية والمسيحية المتسامية. وكذلك هي الحال أيضًا في الديانات والتقاليد غير الغربية، مثل الديانة الكُونْفُوشْيوسية («شين»، 1999م)، أو الهندية («مادان»، 1992م)، أو الأفريقية («مبيتي»، 1969م).

وفي هذا الإطار، يحاول «هابرماس» وغيره إيجاد طرق للوصول إلىٰ أساس فلسفي عَلْماني لعِلْم الوجود الكوني الاحتمالي.

لكن المواضع «الجدَلية - النقدية» أو «المادية - التاريخية» في منهج ماركس وأتباعه تُعارض بشدَّة هذه الأُسس المعيارية للنظرية السِّياسية، حيث إن البُعد الموضوعي لأنماط إنتاج الوجود البشري وتكاثُرِه هو البعد الأساسي الذي ينحدر من أصله الآخرون. وهكذا يُحدد الوجود الاجتماعي الموضوعي الوعي الذاتي والبُنَىٰ الفَوْقية السِّياسية والمعيارية («ماركس» و«إنجلز»، 1962م).

والموضع الرئيس الثالث، وهو الموضع «السلوكي»، الذي يأخذ البعد الذاتي نقطة انطلاق، حيث إن المفاهيم الذاتية والأفعال اللاحقة للبشر، هي - بالفعل - الأمر الجدير بالأهمية، وهو ما يُشكل الحياة الاجتماعية والسِّياسية («أيلو»، 1963م).

هذا الموضع كان الأكثر تأثيرًا في الدراسات الانتخابية، علىٰ سبيل المثال، ولكنه يهتم كذلك بجوانب بحوث الثقافة السِّياسية («ألموند» و«فيربا»، 1963م؛ «إنغليهارت»، 1997م).

وفي تصور أوسع إلىٰ حدٍّ ما، تهتم المناهج «التحليلية التجريبية» بدراسة كل من الأبعاد الذاتية والموضوعية وتفاعلاتها، ولكن من وجهة نظر «وضعية»، لا يمكن اتخاذ أية أحكام معيارية علىٰ هذا الأساس؛ إلا أن الخلافات طويلة الأمد حول هذا الموضع تعود من جديد إلىٰ «ماكس فيبر» (1949م) وأتباعه، كما تنعكس أيضًا في المناقَشات بين «كارل بوبر» و«جورغن هابرماس»، علىٰ سبيل المثال («أدورنو» وآخرون، 1969م).

ولكن تظل في النهاية هذه المواضع النظرية الأساسية وتنوعاتها متعارضة. وعلىٰ نحو مماثل، فإن هذه الأبعاد، من وجهة نظر شمولية، سواء كان من الممكن في الواقع فصلها أو - لدواعٍ ضرورية - اجتماعها، فهي لا تزال مثيرة للجدل.

أما الموضع الأخير، خلافًا لمنهج «كانط»، فيمثله، علىٰ سبيل المثال، «هيجل»، وكذلك «ماركس» وبعض أتباعه («لوكاش»، 1967م). وبالطريقة نفسها، فإن المواضع المعرفية القائمة علىٰ الدين، بما في ذلك البوذية الكُونْفُوشْيوسية، تنظر إلىٰ هذه الأبعاد بطريقة شمولية.

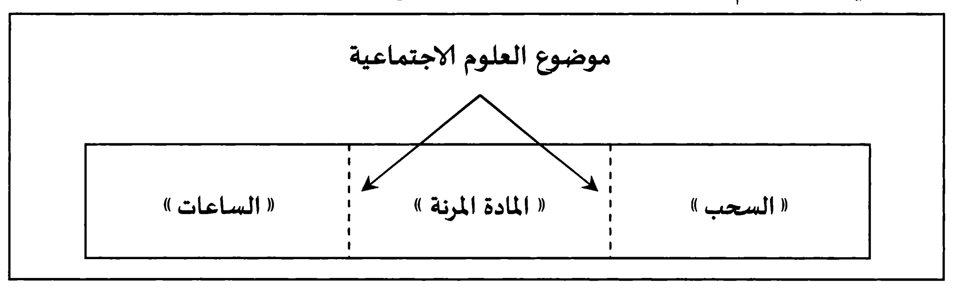
ولكن من وجهة نظر أكثر واقعيةً، فإن العديد من العلماء السِّياسيين اليوم «اتفقوا علىٰ ألَّا يتفقوا» حول مثل هذه المواضع الأنطولوجية أو الدينية الأساسية وحول مسوِّغاتهم الشخصية.

ملائمة المسألة الموضوعية

نتيجة للتغير من الفيزياء النيوتونية إلىٰ النظرية الكمية والعَلاقات الاحتمالية في الفيزياء النووية، ابتكر «كارل بوبر» (1972م) نظرية «الغيوم والساعات» فيما يتعلق بدرجة تحديد النظريات العِلْمية، حيث تُمثل الساعات العالَم الحتمي لنيوتن، كما هي الحال في عِلْم الفَلَك، علىٰ سبيل المثال، حيث يمكن التنبؤ بحركات النجوم والكواكب أو كسوف الشمس القادم أو تفسير الظواهر الماضية، بدِقَّة بالغة كدِقَّة الساعة. وعلىٰ النقيض من ذلك، تُشكل الغيوم مادة محيرة للغاية، ولا يمكن بسهولة استيعاب هياكلها وتنظيماتها إلىٰ حدٍّ ما لفترة طويلة؛ حتىٰ لو كان في يومنا هذا، من خلال استخدام الحواسب الأكثر تطورًا في الأرصاد الجوية وبياناتها الفضائية؛ فمن منظور «هايزنبرغ» تبقىٰ «غير محددة». ولكن فيما بين هذين الطرفين المتناقضين، واللذين ينبغي أن يُنظر إليهما علىٰ أنهما قطبان متقابلان لمجموعة متصلة بدلًا من مواضع محضة متبادلة، فهناك مادة «مَرِنة» قابلة للطرق في وقت معين؛ ولكن لا يمكن تحديدها تمامًا، كما أنها لا تخضع للصدفة المحضة.

وفي مقـالٍ مهمٍّ، نقـل «ألموند» و«جينكو» (1977م) هذا المفهـوم إلى العـلوم الاجتماعية والسِّياسة، حيث إنهما يشيران في هذا المقال إلى أن المعنىٰ الضمني لتلك التعقيدات البشرية والواقع الاجتماعي، يتمثل في أن الإستراتيجية التفسيرية للعلوم الصلبة لا تملك سوىٰ تطبيق محدود علىٰ العلوم الاجتماعية، لذلك فإن البحث البسيط عن النظاميات والعَلاقات القانونية بين المتغيرات - وهي الإستراتيجية التي أدت إلىٰ النجاح الهائل في العلوم الفيزيائية - لن يشرح النتائج الاجتماعية، بل فقط بعضَ الشروط التي تؤثر علىٰ تلك النتائج.

بالإضافة إلىٰ ذلك، يجب أيضًا الأخذ بعين الاعتبار عوامل الاختيار والعمل الإنساني، بالإضافة إلىٰ بعض العناصر من قَبيل الصُّدْفة المحْضَة في بعض «الحالات» («دوبري»، 1986م). وهذه الفروق يوضِّحها الشكل (1-2):



الشكل (1-2) درجة تحديد النظريات

مرة أخرىٰ يمكن أن يكون هذا الشكل مفيدًا لتحديد بعض المناهج «الأكثر صعوبة» و«الأكثر مرونة» في تخصُّصنا علىٰ طول تلك السلسلة. ويميِّز فلاسفة نظرية المعرفة بين نظريات «الطبيعة»، التي تتعامل مع «العالَم الحقيقي» بوصفه أمرًا مسلَّمًا به، وعلىٰ النقيض الآخر، بين النظريات «البنائية»، التي تنظر إلىٰ العالم وتكويناته من خلال مفاهيمنا وتصوراتنا فقط؛ بينما تحتل النظريات «الواقعية» مكانة وسَطية، فهي تتقبَّل عالمًا حقيقيًّا كما تدركه حواسُّنا، ولكنها تستند في بنائه وتفسيره إلىٰ مفاهيمنا ونظرياتنا («موسىٰ» و«كنوتسن»، 2012م).

وفي الشكل (1-2)، توجد نظريات الطبيعة علىٰ يسار المسار، بينما توجد النظريات

البنائية إلى اليمين؛ وفيما بينهما، توجد منطقة نظريات «المدى المتوسط» في التصور الذي يتبنَّاه «روبرت ميرتون» (1968م)، والتي يحدُّها الزمان والمكان.

ويشير التداخل الاستنتاجي للأحداث الفردية، استنادًا إلى نموذج «القانون الجامع» من منظور «همبل» (1965م) في أفضل الأحوال إلى «الساعات» على اليسار. أما الأساليب الإحصائية والقيود التي تنطبق على المجال «الاحتمالي» فلا تزال على الأغلب إلى اليسار، مع احتمالية الاستدلال الإحصائي، استنادًا إلى أعداد كبيرة وأخْذ عيِّنات عشوائية.

وفي العلوم الاجتماعية، في عدد قليل من الحالات، والتي تقع بنسبة أكبر في الوسط، يمكن فقط في كثير من الأحيان تحديد «ظروف الوقائع». وفي الواقع، لا يوجد «قانون» مطلَق واحد في العلوم الاجتماعية، حتى «قوانين دوفيرجر» (1951م) عن تأثير الأنظمة الانتخابية على أنظمة الأحزاب، أو «نظرية الناخب الوسيط» للفيلسوف «أنتوني داونز» (1957م)، فهي تقترن - إلى حدٍّ كبير - بالسياق كما أنها غير قابلة للتطبيق، على سبيل المثال، في الحالات التي تكون فيها أنظمة الأحزاب مُقسمة بدرجة عالية بجانب الحواجز العِرْقية أو الدينية أو الإقليمية. لذلك، يمكن لطرق المقارنة المنهجية مثل «التحليل المقارن النوعي» (QCA)، وَضْعُ بعض «شروط التغطية» في هذه النواحي. وإلحاقًا بالجانب الأيمن، يمكن العثور على دراسات «نوعية» لعدد أقلَّ من الحالات؛ والتي يمكن أن تكون «أعمق» وأكثر تعقيدًا، ولكنْ أقلَّ تعميمًا.

ونتيجة لذلك، يجب أن نكون أكثر اعتدالًا في مَطالبنا حول دِقَّة العَلاقات السَّببية، وتعميم الأنظمة، وشمولية النظريات. هذه النظرة تتوافق أيضًا مع موقفٍ سَبق أن أعرب عنه «أرِسْطو» الذي وضع السِّياسة في مجال وسطي بين الضروري - حيث يمكن تطبيق العلوم الصارمة - وبين مجال الفُرَص المحْضَة التي لا يمكن الوصول إليها من خلال التفسيرات العِلْمية («كون»، 1967م).

وانطلاقًا من هذا المنظور، يستنتج «ألموند» و«جينكو» (1977م)، أن «جوهر عِلْم السِّياسة» هو تحليل الاختيار في سياق القيود؛ وهذا من شأنه أن يضع البحث عن

النظاميات، والبحث عن حلول للمشاكل، وتقييم هذه المشاكل، على المستوى نفسه، وستكون جميعها أجزاء من جهد مشترك لمواجهة مصير الرجل السِّياسي بالأسلوب الصارم، وبالموضوعية اللازمة، وبالحسِّ الحتمي للتعرف على الموضوع الذي يدرسه العالم السِّياسي.

النقطة الأخيرة تقودنا - كذلك - إلى التخصُّص التالي المختلف في العلوم الاجتماعية، مقارنةً بالعلوم الطبيعية ونظرياتها المعرفية المتميزة.

الجوانب «ذاتية المرجع»

إن «حس التعرف» هذا يمكننا أيضًا النظر إليه بطرق مختلفة. وبادئ ذي بدء، كَوْنُنا مخلوقات بشرية واجتماعية، فإننا حتمًا نُعَدُّ جزءًا من الموضوع الذي ندرسه. وحتى إذا حاولنا فصْل أنفسنا قدر المستطاع عن الموضوع قيد الدراسة، فإن بعض التأثيرات «الذاتية» على نظرتنا تبقى قائمة، ويمكن تحليلها عن طريق عِلْم النفس وعِلْم اجتماع المعرفة، لتمييز مصالحنا (المقصودة أو غير المقصودة)، في مثل هذه الأمور، ولكن يبدو أن إضفاء بعض «التلوين» الشخصي لعدساتنا، أمرٌ لا مفرَّ منه («مانهايم»، 1936م، و«هابرماس»، 1971م). لذلك، فإن «دائرة تأويلية» معيَّنة، يجب أن تكون مقصودة وصريحة في التفاعلات مع الآخرين، («موسى» و«كنوتسن»، 2012م). وهذا بدوره يخلق حالاتٍ «ذاتية المرجع» («لوهمان»، 1984م)، ويطرح مشاكل محدَّدة للإدراك أو «الموضوعية»، ويمكن أن يخلق تفاعلات مع الموضوعات التي ندرسها.

لكن هذا القيد، مرة أخرى، على عكس تصورات عِلْم «الطبيعة»، يمكن أن يتحول إلى مَيْزة للفرد. وبوصفنا بَشَرًا، يمكننا أن نتعاطف مع بعضنا ونفهم ونفسر بشكل ذاتي مشْترَك، إن لم يكن «بموضوعية»، معنى أفكار بعضنا وأفعاله. كما أنه يفتح احتمالات محدَّدة للتفاهم («فيرستين»، وفقًا لتصور «ماكس فيبر» (1949م))، وكذلك تفسيرات أكثر حساسية للآخرين والعالَم الذي نعيش فيه. وهذه هي الحال - إلى حدٍّ كبير - عندما نتدرَّب بوصفنا علماء اجتماع في منهجية مشتركة ولغة عِلْمية.

كما أن هذه النقطة الأخيرة تميز - أيضًا - الإدراك الحسي، ومستوى المعلومات، والتفسير النظري فيما بين العالِم السِّياسي وبين «الرجل في الشارع»، الذي يتحدث عن السِّياسة بالطريقة نفسها، ومثل عالِم الأرصاد الجوية الذي لديه معرفة مختلفة بما يحدث في الغلاف الجوي، مقارنة بالحديث البسيط اليومي عن الطقس.

وبالرغم من ذلك، فإن هذه الذاتية التي لا يمكن تجنُّبها، والتي هي أيضًا تاريخيًّا وثقافيًّا متغيرة وفقًا للظروف - تفتح الطريق أمام المزيد من التفسيرات والمعاني التعدُّدية؛ كما يمكن للمناهج «البنائية»، على عكس المناهج «الطبيعية»، أن تتعمَّق أكثر بطرقٍ معينة في هذه الذاتية وتعدُّدية المعاني («فوكو»، 1970م).

وكوننا جزءًا من المادة، يمكننا أيضًا، بوعي أو بغير وعي، أن نتصرف بناءً عليها. لذلك تصبح النبوءات «المتحقِّقة ذاتيًّا» أو «المنهزمة ذاتيًّا» - ممكنةً بوصفها ردَّات فعل بين التفسير أو حتى الرأي الشخصي لفاعلٍ مهمٍّ أو عالِم اجتماعٍ أصبحت سلطته في مجال معين معترَفًا بها في المسألة التي يتعامل معها، حيث يحدث هذا بشكل متكرر عندما يقدِّم بعض «المحلِّلين» رأيهم حول التطورات المحتملة في البورصة أو أسعار العملات، ويَتْبعها العديد من الناس. وينطبق هذا أيضًا على التنبؤات الانتخابية التي ينتج عنها التأثير على الناخبين من خلال «سلوك القطيع» أو «التعاطف».

وأخيرًا فإن كوننا جزءًا من عالمنا وقدرتنا - إلى حد ما - على التصرف، بناء عليه، يثير أيضًا مسألة المسؤولية الاجتماعية والسِّياسية. وهذا يعيدنا إلى الجانب المعياري للسِّياسة الذي يتعين علينا حتمًا التعامل معه.

ربط مستويات التحليل

فضلًا عما سبق، فإنه يجب التمييز في العلوم الاجتماعية بين عدَّة مستويات من التحليل:

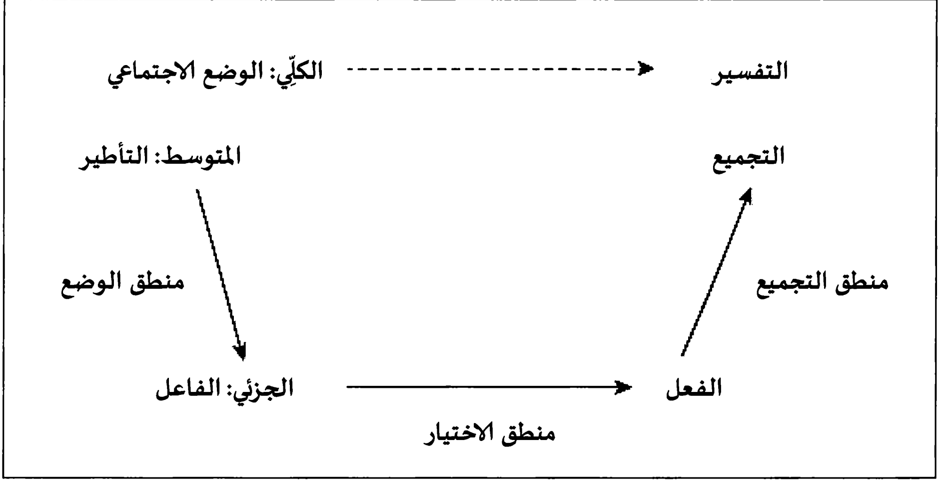
- المستوى «الكلِّي»، الذي يشير إلى كيانات اجتماعية كبيرة مثل مجتمعات بأكملها، واقتصادات، وولايات.

- المستوىٰ «الجزئي»، للأشخاص والأفراد الذين يعيشون ويعملون في هذه الكيانات.

- المستوىٰ «المتوسط»، الذي يشير إلىٰ مجموعات أكثرَ أو أقلَّ تنظيمًا مكوَّنة من أشخاص وجَمْعيات وسطية.

النموذج العام للتفسيرات الاجتماعية

يمكن توضيح الروابط بين هذه المستويات وتفاعلاتها من خلال النموذج العام للتفسيرات الاجتماعية لـ «جيمس كولمان» (1990م)، والذي أطلق عليه «حوض الاستحمام» الخاص به (انظر الشكل 1-3).



المصدر: مُقتبس من «كولمان» (1990) و«إيسر» (1993).

الشكل (1-3) ربط مستويات التحليل

يبدأ تفسير الأحداث الاجتماعية عند المستوىٰ الكلِّي علىٰ الجانب الأيسر العلوي («ظروف الوقائع»)، ثم إن هذه الأحداث بعد ذلك تُشكل وتضع «إطار» التصورات والأفعال المحتمَلة للأفراد عند المستوىٰ الجزئي. ولكي تصبح تلك التصورات والأفعال فاعلة علىٰ نطاق أوسع من الإدراك، يجب أن تُجمِّعها المنظمات عند المستوىٰ المتوسط علىٰ الجانب الأيمن (علىٰ سبيل المثال الحركات الاجتماعية، وجماعات المصالح، والأحزاب السِّياسية). ثم تؤثر علىٰ النتيجة النهائية عند المستوىٰ الكلِّي علىٰ الجانب الأيمن

«التفسير». على سبيل المثال، فإنه لشرح نتيجة الانتخابات (التفسير) بطريقة شاملة، نبدأ بالظروف الهيكلية الاجتماعية والثقافية السِّياسية عند المستوى الكلِّي في الجانب الأيسر العلوي. وقد تتكون هذه، على سبيل المثال، من بيئة كاثوليكية ريفية أو بعض الظروف الإقليمية أو العرقية أو الثقافية المحددة الأخرى.

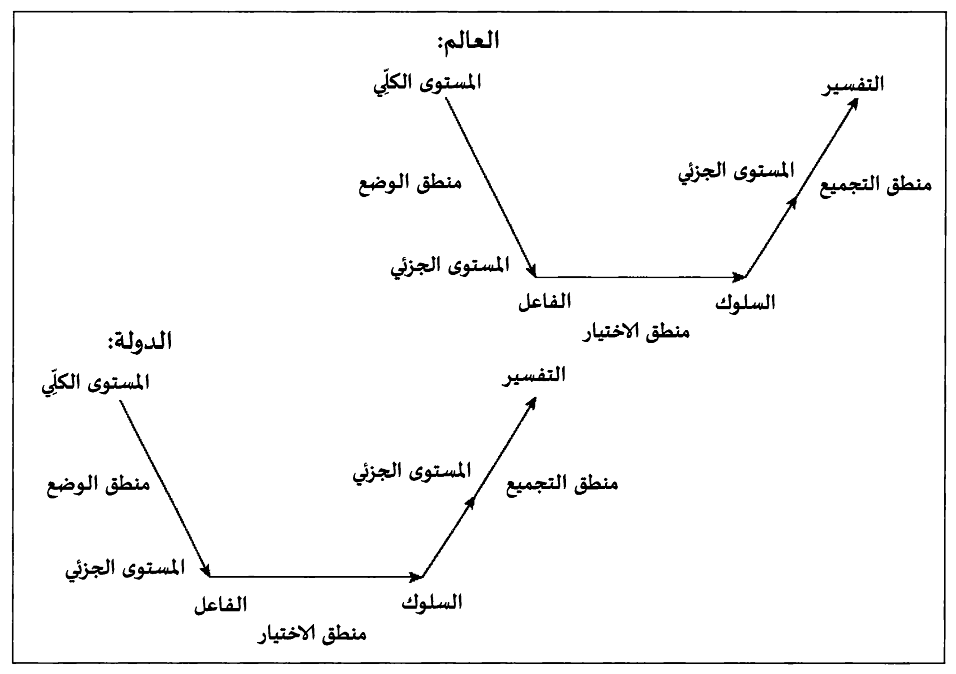
إن تصورات الناخبين عند المستوى الجزئي، غالبًا ما كانت - أو تكون - «تحت تأثير إطار» مثل هذه الظروف، ثم يتم ترجمتها إلى التصويت الفعلي لحزب معين. وبعد ذلك تقوم الأحزاب بتجميع هذه الأصوات، وتؤخذ جميعها، ليتوصل بعدها إلى النتيجة النهائية للانتخابات.

وبهذه الطريقة يمكن إيضاح التركيز الأساسي للمناهج النظرية المهمة: وكذلك يمكن وضْع النظريات الكبرى (على سبيل المثال النظريات المادية التاريخية) عند زاوية الجانب الأيسر العلوي، والتي قد تضع، على أية حال، مغالَطات الماركسيين (الأرثوذكس) في استخلاص النتائج مباشَرة من الوضع الاجتماعي الكلِّي «الموضوعي» («الطبقة في ذاتها»، «Klasse an sich») إلى التفسير عند المستوى الكلِّي في الجانب الأيمن العلوي (الخط المتقطِّع)، دون الأخذ في الاعتبار مدى الوعي الطَّبقي الفعلي («الطبقة لذاتها»، «Klasse fuer sich»)، والتنظيم الفعلي لمجموعات المصالح على المستوى المتوسط.

وعلى النقيض من ذلك، يبدأ «الأنانيون المنهجيون» عند المستوى الجزئي، وغالبًا ما يستند هذا المستوى إلى افتراضات قوية للغاية فيما يتعلق بالسلوك «العقلاني» للأفراد الفاعلين، على سبيل المثال فيما يتعلق بـ«الإنسان الاقتصادي» - في النظرية الاقتصادية - الذي يحقِّق أقصى قدر من الفوائد المادية له، أو يقوم الناخبون بمنح اختيارهم وفقًا لهذه المعايير.

ويمكن توسيع هذه الافتراضات لتشمل وضعًا أكثر شمولًا للفاعلين الفرديين بوصفهم «رجالًا أو نساء مقيدين، أو واسعي الحيلة، أو مقيمين، أو متوقعين، أو معظِّمي الربحية» (بريم) (RREEMM)، وفقًا لتصور «هارتموت إيسر» (1993م). وهناك جوانب

أخرىٰ تتعلق بالهويات الاجتماعية المختلفة (الروابط الأُسَرية، والعضوية الجماعية، والجماعات العرقية والدينية، وما إلىٰ ذلك). والمزيد من الاتجاهات الفردية في المجتمعات الحديثة، والتي تؤدي إلىٰ افتراضات «بريم» RREEIIMM (باللُّغة الألمانية يمكن استخدام هذا اللفظ للتلاعب بالكلمات: حيث كلمة «ريم» بالألمانية عندما تُضاف إلىٰ شيء ما تعني إضافة معنىٰ له (بالإنجليزية تعني كلمة قافية)؛ كما تأخذ «العقلانية المقيدة» علىٰ الأقل في الاعتبار بعض القيود علىٰ المستوىٰ الكلِّي («مجموعة الفرص»، «جون إلستر»، 1989م) أو «التأطير الثقافي».



الشكل (1-4) تحليل متعدد المستويات في سياق عالَمي
تفاعلات دولية وعالَمية

المستوىٰ المتوسط عند الجانب الأيمن يطرح مشكلات تجميع محددة، علىٰ سبيل المثال «الأفعال الجماعية» («مانكور أولسون»، 1965م)، مع احتمالية «الاستفادة المجانية» من قِبَل أولئك الذين لا يعَدوا جزءًا من منظمة معينة ولكن رغم ذلك يشاركون الفوائد (علىٰ سبيل المثال أنشطة الاتحاد). وبالمثل، لا يمكن تجميع افتراضات العقلانية أو

التفضيلات الفردية على المستوى الجزئي بهذه السهولة؛ وقد تختلف «العقلانية الجماعية» عن الفردية («سيمون»، 1996م).

السلاسل الديناميكية والمتعدِّدة المستويات

يمكن أيضًا تحديد هذا النمط - بطبيعة الحال - بالكامل من خلال إظهار التفاعلات الديناميكية، ولكن أيضًا في بعض الأحيان تظهر «تبعية مسار» معينة بمرور الوقت. وهذا يعني أن الظروف السابقة تشكل أحداثًا لاحقة، على سبيل المثال، من انتخابات إلى أخرى، وغالبًا ما يكون للسياق التاريخي تأثير طويل الأمد.

وبالمثل، يمكن تصور الدول على أنها جهاتٌ فاعلةٌ في السياق العالَمي الذي يربط الظروف الوطنية بالتفاعلات على المستوى العالَمي (الشكل 1-4). وبهذه الطريقة يمكن دَمْج مستويات مختلفة، بما في ذلك المستويات فوق الوطنية والدولية. وعندما تكون الدول جهات فاعلة في هذا السياق، فإن الافتراضات حول السلوك «العقلاني»، على سبيل المثال، فيما يتعلق بنظريات الردع النووي - قد تكون أكثر ملاءمة من مستوى المواطنين الأفراد.

مناهج السَّببية

فيما يتعلق بهذه الخلفية المعرفية، فإنه يمكن تمييز المداخل المنهجية المختلفة لإنشاء السَّببية؛ ففي العلوم الاجتماعية التجريبية، يعتمد ذلك على المنظور المعرفي «الواقعي»، و«العقلاني النقدي»، ومستوى وعدد الملحوظات (الأدلة).

نموذج «هيوم» التنظيمي

تم تطوير المنهج الأساسي فيما يتعلق ببُعد «الكائن» في العلوم الطبيعية المشتقَّة من منظور الدقة البالغة (مثل «الساعة»)، حيث لخص «ديفيد هيوم» (1748م) «النموذج التنظيمي» للسَّببية من خلال سَرْد ثلاثة شروط ضرورية للتحدث عن السَّببية الصارمة (والقابلة للاختبار):

- الاتصال، يجب أن يكون السبب والنتيجة متصلين في الزمان والمكان.

- التعاقب، يجب أن يأتي السبب قبل النتيجة.

- الاقتران الثابت، يجب أن يكون هناك اتحاد دائم بين السبب والنتيجة.

بهذه الطريقة يمكن تفسير العديد من الأسباب (المتغيرات أو الظروف المستقلة) والنتائج (المتغيرات أو النتائج المستقلة)، علىٰ سبيل المثال، في الفيزياء أو الكيمياء غير العضوية.

وقد قام «جون ستيوارت ميلّ» (1843م)، الذي شارك هذا الرأي، بتفصيل هذا الأمر من خلال وضع قائمة من القواعد «الشرائع» لتصاميمِ الأبحاث التي تخضع لرقابة صارمة.

القاعدة الأولىٰ هي «طريقة الاتفاق»: وتعني وجود عامل واحد مشترك، والنتيجة نفسها. علىٰ حد قوله: «إذا كان هناك حالتان أو أكثر من الظواهر قيد البحث، ولديهم ظرف واحد مشترك، فإن الظرف الذي تتفق فيه وَحْدَه جميعُ الحالات يكون هو السبب (أو النتيجة) للظاهرة المفروضة.

والقاعدة الثانية هي «طريقة الاختلاف»: والتي تعني غياب العامل الواحد، ونتيجة مختلفة. «إذا كانت الحالة التي تحدث فيها ظاهرة قَيْدَ البحث، وحالة لا تحدث فيها الظاهرة، يتفق كل منهما في كل الظروف فيما عدا ظرفًا واحدًا، هذا الظرف يحدث في السابق فقط؛ فإن الظرف الذي تختلف فيه وَحْدَه الحالتان، هو النتيجة أو السبب، أو جزء لا غِنَىٰ عنه من السبب، للظاهرة».

والقاعدة الثالثة، «طريقة الاختلاف غير المباشرة»، وهي تطبق طريقة الاتفاق مرَّة قبل الحدث ومرَّة بعده (علىٰ سبيل المثال، مثير خارجي، ومادة إضافية). ويُنظر بعد ذلك إلىٰ هذا العامل الإضافي الوحيد بوصفه المسؤول عن النتيجة المتغيرة (يمكن العثور علىٰ تطبيق بسيط لأساليب «ميلّ» في الحياة اليومية، علىٰ سبيل المثال في: («موسىٰ» و«كنوتسن»، 2012م).

وإجمالًا، تستند أساليب «ميلّ» إلىٰ عَلاقات ميكانيكية ومحددة و«طبيعية»؛ فلن

تكون هناك «اكتشافات» بدون تضمين العوامل «الحقيقية». وهذا يعني أنهم يفترضون مسبقًا نموذجًا أو نظرية قابلة للاختبار وليست استقرائية بحتة. ومع ذلك، فهي أدوات تحريف مفيدة («كارل بوبر»). كما أنها مفيدة في تحديد «ظروف حدوث» أكثرَ عموميةً لظاهرة معينة («كوهين» و«ناجل»، 1934م) عند المستوىٰ الكلِّي (الجانب الأيسر العلوي فيما يطلق عليه «حوض استحمام «كولمان»).

في العلوم الاجتماعية، غالبًا ما نجد تعدُّد الأسباب والعَلاقات الاحتمالية، حيث يمكن أن تكون هذه الأسباب متعدِّدة أو «ظرفية»، وفقًا لتصور «ج. س. ميل»؛ مما يعني أن عدة مجموعات من العوامل قد تؤدي إلىٰ النتيجة نفسها «تكافؤ النهاية».

وقد كان «ميلّ» نفسه علىٰ وعي شديد بهذا عندما كتب: «إن عِلْم الإنسان في المجتمع ... وأعمال الجماهير الجماعية للبشرية، والظواهر المختلفة التي تشكل الحياة الاجتماعية ... هي أكثر تعقيدًا؛ لأن عدد الأسباب المتزامنة، والتي تمارس جميعها تأثيرًا أكثر أو أقل علىٰ النتيجة الكلِّية، تكون أكبر، في النسبة التي يعرض فيها مجتمع من البشر، أو الأجناس ككل، مساحة أكبر لتشغيل العوامل النفسية والبدنية، من أي فرد واحد. كما أنه انتقد بشدة حالة العِلْم السِّياسي في عصره بقوله: «الطلاب في عِلْم السِّياسة ... حاولوا دراسة عِلْم الأمراض وعلوم الطب الخاصة بالجسد الاجتماعي، قبل أن يضعوا الأساس الضروري في عِلْم وظائف الأعضاء - لديه - لعلاج المرض، دون فهم قوانين الصحة».

ويمكن تحديد نموذج «هيوم» التنظيمي أكثر من خلال تحديد الشروط الضرورية والكافية. الظروف الضرورية موجودة دائمًا لنتائج معينة، أي فيما يتعلق بنظرية المجموعات، تكون النتيجة هي مجموعة فرعية من الظروف، حيث إن الظروف الكافية تُفسر النتائج من تلقاء نفسها، ويمكن أن يكون هناك العديد منها، ولكنها قد لا تكون ضرورية، (أي إن الظرف هو مجموعة فرعية من النتائج). علىٰ سبيل المثال، يمكن اعتبار إجراء انتخابات منتظمة شرطًا ضروريًّا للديمقراطيات الحديثة، ومع ذلك فهي بحد ذاتها غير كافية لتعريف الديمقراطية؛ لأن العناصر الأخرىٰ (مثل

حقيقة أن الانتخابات حرَّة ونزيهة، واحترام الحقوق الإنسانية والسِّياسية الأساسية التي تَكْفُلها سيادةُ القانون) يجب أن تكون حاضرة كذلك. وقد نميز أيضًا بين أنواع مختلفة من الديمقراطية (مثل الأنظمة الرئاسية أو البرلمانية التي تُظهر مجموعة مختلفة من العوامل).

من منظور نظري، يمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية، والتي تتضمن ثلاثة مصطلحات للحالات المختلفة:

أ ب ج (الحالات 1 و3 و5) + أ ب ج (الحالات 2 و4 و6) + أ د (الحالات 7، 8) ← النتيجة

(في الجبر البوليني يشير الرمز (+) هنا إلى (أو) المنطقية، ووجود شرط أو قيم عالية يتم تقديمها بأحرف كبيرة، وغياب عامل أو مستويات منخفضة يتم كتابتها بأحرف صغيرة).

هذا يعني أن الجمع بين العوامل (A) و(B) و(C)، أو (A) و(b) و(C)، أو (A) و(D)، يؤدي إلى النتيجة نفسها في حالات خاصة. وكل مصطلح عبارة عن مجموعة كافية من الظروف لهذه النتيجة، ولكن بما أن هناك العديد من المصطلحات، فإن أيًّا منها غير ضروري. فقط (A) في كل هذه المجموعات يُعدُّ ظرفًا ضروريًّا (يحدث في كل هذه الحالات)، ولكنه في حد ذاته غير كافٍ لشرح النتيجة (فهي دائمًا ما تترافق مع بعض الظروف الأخرى). وهذا ما يسمى حالة INUS، حيث نجد «أجزاء غير كافية، ولكنها ضرورية لظرف غير ضروري ولكنه كافٍ» («ماكي»، 1965م). ويعَد السبب الاندماجي البديل هو سبب SUIN، وهو جزء كافٍ ولكنه غير ضروري لعامل غير كافٍ، ولكنه ضروري لتحقيق نتيجة. كما يمكن حساب الظروف الضرورية والكافية بمساعدة «التحليل المقارن النوعي» (QCA).

نماذج إحصائية

عندما ننتقل من عالم النموذج الحتمي «الذي يشبه الساعة» نحو العالم الاحتمالي (كما هي الحال في الفيزياء النووية)، لا يمكن التحقُّق من العَلاقات السَّببية بهذا اليقين. وبدلًا من ذلك، فإنها تستند إلى عدد كبير جدًّا من الملحوظات كنسبة من

إجمالي (تحدث تقريبًا بشكل دائم) أو حسابات احتمالية لعيِّنات عشوائية مأخوذة من كون كبير من الحالات التي تفترض توزيعًا «طبيعيًّا» («غاوس»، 1809م). هنا، عادة ما يتم افتراض النموذج التجميعي الخطِّي للسَّببية على النحو المعبَّر عنه في نموذج انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) القياسي، وهو «محور العمل» للتحليل الكمِّي في العلوم الاجتماعية.

كما يمكن استخدام الانتقاء العشوائي للحالات في تجارِبَ جماعية ضابطة، حيث يتم رسم مجموعتين فرعيتين من مجموعة كبيرة من السكان عشوائيًّا، وبالتالي يمكن افتراض أنها متطابقة، إلى حدٍّ كبير، مع الخصائص الديموغرافية الرئيسة والخصائص الأخرى.

وإذا تم تقديم حافز خارجي لمجموعة واحدة وليس مجموعة أخرى، على سبيل المثال العلاج الطبي، والنتيجة في تلك المجموعة تغيرت (على سبيل المثال، الشفاء من المرض)، عندئذ يمكن أن يعزى التغيير في النتيجة إلى هذا التحفيز. ويشبه ذلك طريقة الاختلاف لـ «ميل»، ولكنها تعتمد على حسابات الاحتمالات، وتسمح باستخدام مصطلح الخطأ. وقد مورست هذه الإجراءات بشكل شائع في بعض المجالات، وتُعدُّ «المعيار الذهبي» للبحوث شبه التجريبية («كوك» و«كامبل»، 1979م). لكن في الواقع، تواجه مثل هذه التجارِب بعض القيود الفنية والأخلاقية. على سبيل المثال، كيف يمكن العثور على مجموعة كبيرة كافية من المرضى الذين يعانون من المرض نفسه، ويمكن استخلاص عيِّنتين عشوائيتين منهم؟ وبالمثل، ما الظروف التي يمكن تسويغها أخلاقيًّا لمنع علاج واعد عن مجموعة من المرضى، وخاصة إذا كان العلاج المأمول قد يستغرق وقتًا طويلًا، وقد يموت بعض المرضى قبل نهاية التجرِبة؟

في العلوم الاجتماعية، قد تكون مثل هذه التجارِب أقلَّ دراماتيكيةً أو أقلَّ هلاكًا عن مثيلاتها في الطب، ولكن يمكن أن تكون الحالة التجريبية حالة اصطناعية للغاية. على سبيل المثال، في الاقتصاد السلوكي أو عِلْم السِّياسة، قد يتم إعطاء مجموعة معينة من الأشخاص المختارين عشوائيًّا (غالبًا من طلاب الجامعات) حافزًا معينًا (غالبًا مكافآت نقدية) للحث على سلوك معين، والذي لم يُقدم لمجموعة

أخرىٰ منتقاة عشوائيًّا. سوف نلحظ نتيجة مختلفة، وإذا كان هناك اختلاف، فإن ذلك يعزىٰ إلىٰ تأثير التحفيز. ويمكن القيام بذلك في حالات «مختبَرية» يتم التحكم فيها عن كَثَبٍ، ويُجْرَىٰ فيها اختبار افتراضات نموذج محدد في عِلْم الاقتصاد أو عِلْم السِّياسة («مورتون» و«ويليامز»، 2010م). وقد يكون من الممكن أيضًا إجراء بعض التجارِب «الميدانية» الفعلية، علىٰ سبيل المثال تقييم تأثيرات الأشكال المختلفة للحملات السِّياسية عن طريق اختيار عشوائي لمجموعات مستهدفة مختلفة، وتعريض واحدة إلىٰ شكل معين من الحملات (مثل التصويت من الباب إلىٰ الباب) دون غيرها («جرين» و«جيربر»، 2008م).

ويمكن التخطيط لذلك بوعي، ولكن قد يحدث أيضًا «بشكل طبيعي». فعلىٰ سبيل المثال، عندما يتعرض مجتمع ما لحدث معين دون غيره «مجتمع آخر مشابه»، فإن ذلك يؤدي إلىٰ نتيجة مختلفة. ويمكن التعامل مع هذا «كما لو كان» قد حدث اختيار عشوائي للمجموعتين.

وينشأ وضع مماثل عندما يتم تقييم سلوك المجموعة نفسها من الأشخاص قبل أو بعد حدوث أزمة اقتصادية أو حدث سياسي كبير (علىٰ سبيل المثال أحداث «11 سبتمبر»)، حيث يؤدي ذلك إلىٰ تغيير في النتائج. ويمكن قياس ذلك علىٰ المستوىٰ الجزئي من خلال أبحاث استطلاع الرأي، لكن التغييرات علىٰ المستوىٰ الكلِّي (النظام السِّياسي) قد تُعزىٰ أيضًا إلىٰ الأزمات الكبرىٰ مثل «الكساد الكبير» في فترة ما بين الحروب. إن هذا، مرة أخرىٰ، يشبه «طريقة الاختلاف غير المباشرة»، وفقًا لتصور «مِيلّ»، ولكن بعض الافتراضات الأكثر صرامة للتحكم في كل المؤثرات المحتمَلة، بالطبع، ستكون أكثر ارتياحًا في مثل هذه الحالة.

بالمعنىٰ الدقيق للكلمة، مثل هذه المجموعات المختارة عشوائيًّا لم تكن أبدًا متطابقة تمامًا، ولا يمكن أن يكون الفرد نفسه عضوًا في المجموعة التي تتلقىٰ العلاج وفي مجموعة التحكم في الوقت نفسه.

في هذا الإطار نتحدث عن التفكير «المضاد»، فيما يتعلق بالظواهر التي لم تحدث. وبمعنىٰ أنطولوجي أوسع نطاقًا، هذا يعني أننا نتحدث عن عالَم مختلف «مضاد» («لويس»

1986م). أما إحصائيًّا فتم التعامل مع هذه المشكلة الخاصة بالتأثيرات العرضية المستحيل ملاحظتها من خلال نموذج «نيمان روبن هولاند»، الذي يحل محلها من خلال التأثيرات السَّببية المتوسطة على مجموعة من الوحدات («برادلي»، 2010م).

تحليلات الأعداد الصغيرة والمتوسطة

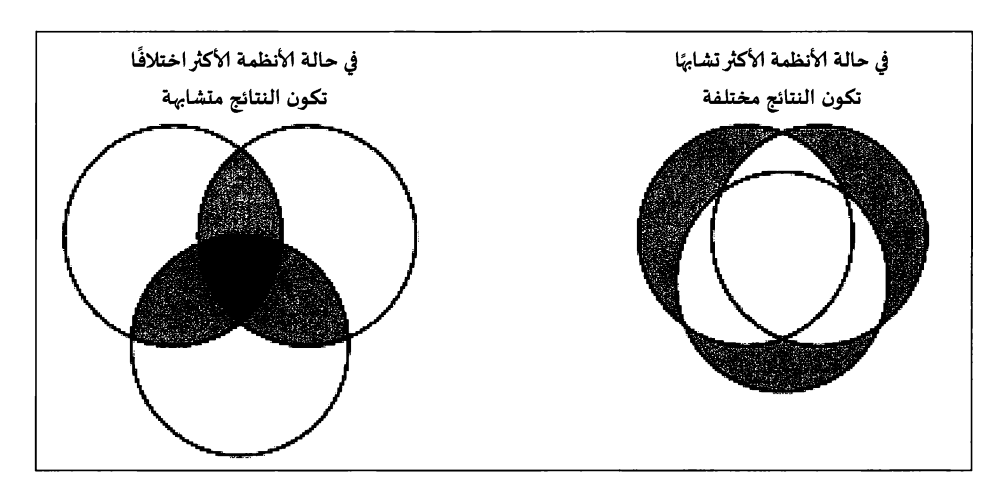
عندما نتعامل مع أعداد أصغر - على سبيل المثال مقارنةً ببلدان بأكملها، ومجتمعات واقتصادات على المستوى الكلِّي، حيث لا يمكن أخذ عينات عشوائية - يمكن استخدام تقنيات أخرى تم تطويرها مؤخرًا. إحدى هذه التقنيات هي الاشتقاق والتطوير الإضافي لقواعد «ميل»، مرة أخرى من منظور نظرية المجموعة. عندئذ يجب تحديد اختيار الحالة بمعايير أخرى:

- اختيار هادف للحالات استنادًا إلى الاهتمامات النظرية والموضوعية.
- اختيار الحالات من بين مجموعة متجانسة بدرجة كافية لتكون قابلة للمقارنة.
- تحقيق أقصى قدر من عدم التجانس للسماح بأكبر قدر ممكن من التباين ونطاق التفسيرات.

ومن الممكن حينئذٍ إيجاد الأنظمة «الأكثر تشابهًا» و«الأكثر اختلافًا» («بريزورسكي» و«توين»، 1970م)، ومن ثَمَّ يمكن تقليل التعقيد من خلال تحديد العوامل المتعلقة بالنتيجة المعنية: «في حالة الأنظمة الأكثر تشابهًا - تكون النتائج مختلفة» (MSDO)، و«في حالة الأنظمة الأكثر اختلافًا تكون النتائج متشابهة» (MDSO) («بيرج شلوسر» و«كو ميور»، 1994م).

وقد تم توضيح هذا المبدأ (في الشكل 1-5) في ثلاث حالات (تمثلها الدوائر). وفي المناطق المظلَّلة فقط يمكن البحث عن الأسباب المحتملة للنتيجة، ويمكن استبعاد جميع المناطق البيضاء، والتحكم فيها بهذه الطريقة.

إلا أن هذا الإجراء يفترض مسبقًا أنه يمكن تحديد الحالات «الأكثر تشابهًا» و«الأكثر اختلافًا»، حيث يجب أن يقوم هذا على أساس معرفة تاريخية ومعاصِرة واسعة النطاق، كما يجب أن يتم تفعيله بطريقة منظَّمة؛ لكي يكون شفافًا بينيًّا.



الشكل (1-5) حالات المطابقة والتباين، تصميمات MDSO - وMSDO

وقد قام «بيرغ شلوسر» و«دي مير» (1994م و1997م) بتفعيل إحدىٰ هذه العمليات علىٰ أساس المسافات «البولينية» (أي قيم 1 أو 0)، علىٰ عدد كبير من المتغيرات في إطار «النظم» الشاملة. وبهذه الطريقة، يمكن تضييق تركيز الانتباه بدرجة كبيرة (كما في الميكروسكوب في عِلْم الأحياء)، وعندئذٍ يمكن تحديد العوامل الفعلية التي تؤدي إلىٰ النتيجة المعنية.

ورغم ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذا الإجراء هو مجرد تقنية محددة ولن يؤدي إلا إلىٰ نتائج ذات مغزًى، إذا كانت العوامل «الحقيقية» قد أُدرِجت بالفعل في التحليل، كما هي الحال في قوانين «مِيلّ». وبالتالي، قد تحدث أيضًا عَلاقات «زائفة»، كما هي الحال مع الارتباطات الإحصائية. ولذلك فإن من الضروري أن يتيسر لهذه النتائج معرفة مكثفة بالحالة، ويمكن تأكيدها أو دَحْضها من قبل خبراء الدول المعنية في «حوار دائم بين النظرية والبيانات» («راجين»، 1987م).

وتظل هذه النتائج مقتصِرة علىٰ الحالات والفترات الفعلية التي تم فحصها «الصلاحية الداخلية»، كما يمكن التحقق من صحتها من خلال فحص مجموعات أخرىٰ من الحالات في الزمان والمكان. وعلىٰ المدىٰ الطويل، يمكن بهذه الطريقة تعزيز النظرية التجريبية للمجال المعنيّ بالتحقيق (تعزيز «صلاحيتها الخارجية»).

وفي حالة مشابهة لـ«الأعداد الصغيرة والمتوسطة» يُطبق «التحليل المقارن النوعي» (QCA)، على الجزء الأكبر، في صيغه المختلفة «المجموعة البينة»، و«القيمة المتعددة»، و«المجموعة المبهَمة». ويستند هذا على نظرية المجموعة والجبر البوليني الذي وضعه «تشارلز راجين» (1987م، 2000م، 2008م) ومعاونوه («ريهوكس» و«راجين»، 2009م؛ «سشيندر» و«واجمان»، 2012م). وهنا يتم تقليل التعقيد الأوَّلي للحالات بوضعها ووضع الظروف المؤدية إلى نتيجة معينة في «جدول الحقيقة». في هذه المرحلة تصبح التناقضات المهمة في كثير من الأحيان واضحة (حالات ذات ظروف متطابقة لها نتائج مختلفة)، حيث يجب القضاء على هذه الأمور قدر المستطاع. على سبيل المثال من خلال اختبار فرضيات أخرى ونظريات محسنة.

دراسات الحالة وتتبُّع العملية

يمكن أن تُظهر الدراسات التجريبية (الإحصائية) للأعداد الكبيرة والدراسات المقارِنة للأعداد الصغيرة، عَلاقاتٍ قويةً بين متغيرات معينة أو مجموعات من العوامل، لكن الآليات السَّببية الدقيقة في العمل تبقى في الصندوق الأسود. ويمكن التحقق من ذلك من خلال «ملاحظات عمليات السَّببية» التفصيلية (CPO)، وتتبُّع العمليات في الحالات الفردية. كما هي الحال في القصص البوليسية؛ إذ يجب العثور على الجاني «الحقيقي» والتتبُّع الدقيق للأحداث.

وعلى أية حال ففي هذا الإطار لا يتألف الاهتمام البحثي من تفسير حدث واحد بطريقة عادية (نشوب حرب، ثورة، اغتيال سياسي، وما إلى ذلك)، بل يجب الخروج بتفسير نظري صالح للعديد من الظروف المماثلة («بيتش»، 2012م؛ «بلاتر» و«هافرلاند»، 2012م)، حيث يمكن إجراء عدد من الاختبارات، ذات نقاط القوة المتفاوتة، لهذا الغرض.

أولًا، اختبار «القَش في مهبِّ الريح»، يمكن أن يشير إلى اتجاه معين (مثل الارتباط الإحصائي)، ويؤكد أهمية الفرضية، لكنه لا يؤكدها بنفسه. فإذا فشِل هذا

الاختبار فقد لا تكون الفرضية ملائمة، ولكن لا يمكن القضاء عليها بشكل حاسم. وعلىٰ النقيض من ذلك، يجب تمرير اختبار «الطَّوْق» كشرط ضروري قد لا يكفي في حد ذاته.

أما اختبار «البنادق المدخنة» فهو يقدم أدلة قوية جدًّا، ولكن لا يمكن حتىٰ الآن استبعاد الاحتمالات الأخرىٰ.

وأخيرًا، يضع اختبار «الحسم المضاعف» الشروط الضرورية والكافية دليلًا علىٰ النتيجة النهائية التي تقضي علىٰ جميع الفَرْضيات الأخرىٰ (هذه الاختبارات اقترحها «فان إيفيرا»، 1997م ونظمها «بينيت، 2010م). بهذه الطريقة، يمكن جمع أدلة قوية بشكل متزايد علىٰ تفسير نظري معين.

وثمَّة منهج آخر في هذا السياق هو منهج «بايزيان»، الذي يُبنىٰ علىٰ التجارِب السابقة، ويزيد من الثقة في النتائج المحددة. وكما يقول في ذلك «ديريك بيتش»: «الأدلة التجريبية الجديدة تعمل علىٰ تحديث قناعتنا بصحة الفرضية، وذلك يتوقف علىٰ: ثقتنا السابقة المستنِدة إلىٰ الأبحاث الحالية، والقيمة الإثباتية للأدلة فيما يتعلق بالفرضية، وكمّ الثقة التي يمكننا وضعها في الأدلة («بيتش»، 2015م). ويمكن التعبير عن هذا أيضًا في المصطلحات الاحتمالية الكمية («جاكمان»، 2011م).

وعند الممارسة الفعلية، رغم ذلك، ظلت النظريات القوية المستنِدة إلىٰ دراسات الحالة، نادرة نسبيًّا حتىٰ الآن، ويجب تحديد نطاقها الفعلي (مدىٰ الزمان والمكان). ويتمثل أحد هذه الاحتمالات في الجمع بين نتائج تتبُّع العمليات المكثفة داخل الحالة مع دراسات إحصائية نسبية لأعداد صغيرة أو حتىٰ كبيرة، لتحديد صحة النتائج الخارجية في الأبحاث متعدِّدة الأساليب («بيرجمان»، 2008م؛ «بيرج شلوسر»، 2012م).

ومن المهم ملاحظة أن سهم السَّببية يمكن أن يسير في اتجاهات مختلفة، وفقًا لسؤال البحث والطريقة المختارة. ويحاول النموذج القياسي، ومعظمه في الدراسات الكمِّية، تحديد الأسباب (المتغيرات المستقلة) للتأثير (النتيجة، والمتغير التابع). والنقيض،

الذي غالبًا ما يوجد في منهجيات نوعية و«شمولية»، ما هو ممكن أيضًا، فقد تحاول المنهجية الأولى، على سبيل المثال، تحديد الظروف التاريخية أو الاجتماعية أو الاقتصادية الأوسع نطاقًا لظهور الديمقراطيات. ثم يمكن للثانية تحليل تأثيرات النُّظم الديمقراطية (كمتغير مستقل) على الرَّفاه الاجتماعي والحَوْكَمة الجيدة وما إلى ذلك («جورتز» و«ماهوني»، 2012م).

وإجمالًا، من وجهة نظرنا، لا يوجد منهج واحد أفضل فيما يتعلق بالاهتمامات المعرفية والمنهجية الأوسع نطاقًا، حيث يعتمد كل شيء على نوع مشكلة البحث وأشكال الاستدلال الممكنة والأدلة المتاحة. ومن المنظور البنائي، قد يساعد السرد المقنِع على فهم أعمق للمشكلة. وعلى النقيض من ذلك، يسعى الوضع الواقعي إلى إقامة عَلاقات حتمية أو احتمالية مع أنماط واضحة للسَّببية، والتي تسمح أيضًا بتنبؤاتٍ أكثرَ واقعيةً. نحن ندعو إلى منظور تعددي وانتقائي يجب أن يكون على وعي بنقاط القوة والقيود الخاصة بنَهْجنا وأدواتنا. وينعكس هذا الموقف بالفعل في استعارة «فرانسيس بيكون» للنمل والعناكب والنحل (1960م)، حينما دعا إلى دورة وسطية من الاستقصاء العِلْمي (انظر الإطار 1-1).

الإطار (1-1) استعارة «فرانسيس بيكون» للنمل والعناكب والنحل

الذين يتعاملون مع العلوم هم إما الرجال أصحاب التجارِب أو أصحاب المذاهب، مثل أصحاب التجارِب كمثل النمل؛ فهم يجمعون ولا يستخدمون، والمفكرون يشبهون العناكب، فيصنعون أنسجة العنكبوت من موادهم الخاصة. لكن النحلة تأخذ مسارًا متوسطًا؛ فهي تجمع مادتها من زهور الحدائق والحقول، لكنها تحولها وتستهلكها بقوة خاصة بها.

المصدر: فرانسيس بيكون، 1620، كتاب 1 : 95.

الاستنتاجات

قدَّم هذا الفصل لمحة عامة عن الأُسس المعرفية الرئيسة لعِلْم السِّياسة، والنُّهج المختلفة المستندة إليها. وبهذه الطريقة، يمكن تمييز السِّمات المختلفة لهذه النُّهُج وتحديدها عن كَثَب؛ كما أشار كذلك إلى الأبعاد الرئيسة التي تم تغطيتها، ومستويات التحليل المختلفة، والمفاهيم المتنوعة للسَّببية، وعدد الحالات المُدرجة. وبناءً على هذه الخلفية ستُعرض تصميمات وأساليب بحث أكثر تحديدًا في الفصل التالي.

الأسئلة

1- ما العَلاقات بين عِلْم الوجود ونظرية المعرفة والمنهجة في العلوم الاجتماعية؟ اذكر مثالًا من خِلال دراستك التخصُّصية المعروفة لديك.

2- إلى أي مدى يمكن تعميم نتائج البحوث الاجتماعية؟ وما القيود؟

3- ما الطرق التي يتفاعل بها الباحثون مع جوهر موضوعاتهم؟ وما المزايا والمخاطر؟

للمزيد:

Moses JW and Knutsen TL (2012) Ways of knowing: Competing methodologies and methods in social and political research (2nd ed.). London: Palgrave Macmillan. An easy-to-read, well-argued overview of the epistemological and methodological foundations and contending approaches in social research.

Jackson PT (2011) The conduct of inquiry in International Relations. Philosophy of science and its implications for the study of world politics. London, New York: Routledge. A 'deeper' look into the ontological and epistemological aspects of social research and their variations with a specific application to International Relations.

Coleman JS (1990) Foundations of social theory. Cambridge, MA: Harvard University Press. This ground-laying work provides a general model of sociological explanations exploring, in particular, the relations between the macro- (systems, structures) and the micro- (actors) levels of analysis.

Elster J (1989) Nuts and bolts for the social sciences. Cambridge: Cambridge University Press. A detailed discussion of major elements and causal relationships in the social sciences.

King G, Keohane RO and Verba S (1994) Designing social inquiry. Princeton, NJ. Princeton University Press. 'KKV', the bible of social inquiry derived from a quantitative empirical perspective.

Brady HE and Collier D (2010) Rethinking social inquiry: Diverse tools, shared standard (2nd ed.) Lanham: Rowman & Littlefield. The antidote to 'KKV' emphasizing diversified qualitative and comparative approaches.

روابط الإنترنت:

This portal by the International Political Science Association, IPSA, represents the largest collection of websites related to political science. It is maintained and constantly updated at the University of Naples/Italy. These websites are characterized in detail and evaluated by the editors of the portal facilitating easy access and online research: www.ipsa.org/ipsa-portal

IPSA Research Committee 1 on 'Concepts and Methods in Political Science': www.conceptsmethods.org/

APSA Section 10. Political methodology: http://polmeth.wustl.edu/ (mostly representing quantitative approaches)

APSA Section 37: Qualitative and Multi-method research: http://www1.maxwell.syr.edu/moynihan/cqrm/APSA_s_Qualitative_and_Multi-Method_Research_Section/



الفصل الثاني

تصاميم الأبحاث وطرقها

مصطلحات أساسية

دراسات الحالة	التحليل المقارن النوعي
التجارِب (طبيعية، ميدانية...)	الانحدارات
المنهج الفردي	الموثوقية
الظروف اللازمة	الظروف الكافية
بحث مسحي	المنهج الجمعي
المصداقية (داخلية وخارجية)	

مقدِّمة: الفوارق الأساسية

عند مناقشتنا لهذه الخَلْفية المعرفية والمنهجية، يجب الأخذ بعين الاعتبار تطور مجموعة كبيرة ومتنوعة من طرق العلوم الاجتماعية وتقنياتها، حيث تخضع باستمرار للتحسين والإضافة. ولا يمكننا في هذا الفصل سوىٰ عرض نظرة عامة موسَّعة، وسنترك تفاصيل ذلك باستفاضة للدراسات والمراجع ذات الصلة (علىٰ سبيل المثال «بابي وموتون»، 2001م؛ «بينينجز وآخرون»، 2003م؛ «مارش وستوكر»، 2010م).

وسوف نبدأ بتحديد بعض الفوارق الأساسية في المناقشات المعرفية، ثم ننتقل إلىٰ التصميمات المعينة للأبحاث، وأكثر طرق الأبحاث شيوعًا من حيث التطبيق، وفي النهاية نلخص مَيْزاتها وأهمَّ النقاط بشأنها.

بادئ ذي بدء، يمكن التفرقة بين طرق المنهج الفردي والمنهج الجمعي («فينديلباند Windelband»، 1901م). فالمنهج الفردي يتعلق بالحالات أو الأحداث الفردية الموصوفة والمحللة بالتفصيل. ويتولىٰ هذه المهمة بعض المختصين كالمؤرخين، علىٰ سبيل المثال، الذين يركزون علىٰ حدث معين أو فترة بعينها، ثم يباشرون عملهم

بوصفهم محققين في جرائم القصص البوليسية لاكتشاف «ما حدث بالفعل»، في ذلك الحدث، أو تلك الفترة («ليوبولد فون رانك»، « فييرهاوس»، 1977م).

أما المنهج الجمعي فيحاول إيجاد أنماط عامة، أو أنظمة، أو «قوانين» ضمن مجموعة واحدة من الحالات قد تشتمل على عدد هائل من العناصر.

وجدير بالذكر أن مصطلح «المنهج الجمعي» يعني بالإنجليزية Nomothetic، وهي كلمة مشتقة من لفظة «Nomos» في اليونانية القديمة بمعنى (القانون). ويُعنى هذا المنهج بشكل أساسي بالأنماط والانتظامات العامة الموجودة في العلوم الاجتماعية، ورغم ذلك، فإنه، كما ذكرنا سابقًا، نظرًا لـ «مرونة» الموضوع الذي نناقشه، فإنه من غير المحتمل اكتشاف «قوانينَ» أكثر عموميةً، ولكن حتى دراسات الحالات الفردية، كما أشير من قبل، يمكن أن تؤدي إلى بناء «أعمق» وأقوى للنظرية.

هناك فارق آخر يتعلق بما يسمى عادةً «الفجوة بين الكم والنوع» في العلوم الاجتماعية. وهنا يأتي مرة أخرى دور المواقف المعرفية الأساسية. فمن ناحية تنكر المواقف «البنائية» البحتة أية إمكانية للتعميم على نطاق أوسع، وتلجأ إلى إرساء «جذور» نظرياتها على تصورات ذاتية فقط. ويمكن أن تكون «النظرية المتجذِّرة» بمثابة خطوة أولى في إجراء تحقيق نوعي أكثر شمولًا («جلاسر وشتراوس»، 1967م). وعلى النقيض من ذلك، تحاول الأساليب الكمية المحْضَة المستنِدة إلى عدد كبير من الحالات والإجراءات الإحصائية، أن تقترب من شمولية العلوم «الطبيعية». وهنا نناقش مرة أخرى وجود «أرضية مشتركة» بين العلوم الاجتماعية، وبالأخص عِلْم السِّياسة، على مستوى التحليل الكلِّي (مستوى الدولة)، بالنظر إلى العدد المحدود - بحكم الضرورة - من الحالات في جميع أنحاء العالم في أي وقت من الأوقات. ورغم استمرار وجود بعض الفوارق المعرفية الأساسية و«المنطقيات» المختلفة المتعلقة بهذه الفجوة («جيرتز وماهوني»، 2012م)، فقد أظهرت التطورات الأخيرة أنه يمكن عادةً الجمع بين الأساليب الكمية والنوعية بشكل منطقي، من خلال «إجراءات الأساليب المختلطة» أو «الإجراءات ذات الأساليب المتعددة» («بيرجمان»، 2008م؛ «برادي وكولير»، 2010م؛ «بيرج شلوسر»، 2012م).

علىٰ الجانب النوعي، يمكننا أن نجد أيضًا الأساليب ذات الطبيعة المائلة إلىٰ «التفسيرية»، مثل عِلْم تأويل النصوص أو تحليل الخطاب. وتُطبَّق هذه الأساليب بشكل أساسي في «العلوم الإنسانية» («علوم الروح»، «ديلثي»، 1883م)، ويتم تطبيقها - إلىٰ حدٍّ ما - في عِلْم السِّياسة. وتسعىٰ هذه الأساليب إلىٰ «فهم» معنىٰ النصوص أو الرموز أو الوثائق البصَرية بدلًا من «شرح» بعض الحقـائق أو الأحداث الاجتماعية. وهذه النصوص يمكن أن تكون في صورة خطابات للسِّياسيين، علىٰ سبيل المثال: وثائق الحملات السِّياسية، أو الرموز الوطنية كالنشيد الوطني، وتحلَّل النصوص غالبًا وفقًا لمعانيها «المستترة»، وتأثيراتها علىٰ إدراك الآخرين في سياق معين. كما تطرح هذه الإجراءات بعض المشاكل المتعلقة بالشفافية البينية في «الدائرة التأويلية»، ويمكن التغلب جزئيًّا علىٰ هذه المشاكل عند الإشارة إلىٰ معايير أكثر عمومية مقبولة في هذا الصدد («رابينو وسوليفان»، 1987م).

إن هناك فارقًا شائعًا آخر يتعلق بأشكال المنطق الاستنتاجي أو الاستقرائي وبناء النظرية. ويعمل المنطق الاستنتاجي علىٰ افتراضيات أو بَدَهيات معطاة، ويطبق عليها، في الغالب، التحوُّلات الرياضية التي تتبع القواعد الموضوعة، لاستنتاج نظريات أكثر واقعية تتعلق بالعالم «الحقيقي». هذا النوع من التنظير يظهر في العلوم الاجتماعية، علىٰ سبيل المثال: في المواقف الماركسية المتشددة، عندما يتم استنتاج «قوانين التاريخ» من أُسسه «المادية التاريخية» الأساسية («كلاوس وبوهر»، 1972م)، بصرف النظر عن أي دليل تجريبي. وثَمَّة شكل آخر من أشكال المذهب الاستنتاجي للنظرية - المطبَّق بشكل أوسع في العلوم السِّياسية خلال العقود الأخيرة- وهو منهج «الاختيار العقلاني». علىٰ غرار الافتراضات القوية في نظرية الاقتصاد الكلِّي، ويقوم علماء هذا المذهب ببناء رؤيتهم علىٰ افتراض تعظيم الجهات الفاعلة الفردية، للمنفعة وعواقبها، مثل حالات السلوك الانتخابي أو حالات الصراع الدولي («ريكر»، 1962م؛ «أكسيلرود»، 1984م). وكغيره من المناهج، انتقد البعض هذا المنهج (علىٰ سبيل المثال جرين وشابيرو، 1993م)، إلا أن له تطبيقات أكثر واقعية، مثل الصور المختلفة لنظرية الألعاب (علىٰ سبيل المثال، «شاريف»، 1997م).

وعلى النقيض يأتي المنهج الاستقرائي، الذي يحاول بناء نظرية من الأسفل إلى الأعلى. وبتعبير أكثر دقة: إن الاستقراء «المحض» الذي يبدأ من اللاشيء تمامًا، أمر غير ممكن منطقيًّا، وفقًا لزعم «كارل بوبر» (1972م) المقنع؛ لأن أي نوع من التفكير والتحقيق يبدأ فعليًّا ببعض الأفكار والمفاهيم الأساسية. ومع ذلك، وكما هي الحال في العديد من الدراسات الاستكشافية، يمكن - في الغالب - إيجاد القليل جدًّا من عمليات تكوين المفاهيم والاستقراء في العلوم الاجتماعية.

ويمكن من خلال تلك العمليات امتلاك رؤية موسَّعة من خلال «الاستقراء التحليلي» («بلالوك»، 1984م)، عند الارتقاء عبر «سلم التجريد» («سارتوري»، 1970م؛ (انظر الجدول 2-1). وهنا يمكن دمج مفهوم من المستوى الأدنى مثل «الديمقراطية البرلمانية» تحت مفهوم من المستوى المتوسط، مثل «الديمقراطيات»، وهو المندرج بدوره تحت مفهومٍ أعمَّ مثل «النظام السِّياسي» أو «الحكم السِّياسي». عندها ينبغي إجراء مقارنات كمية أدق على مستوى التجرد نفسه (وفقًا لنوع الاختلاف).

الجدول (2-1) سلم سارتوري للتجريد

مستويات التجريد	النطاق المقارن الرئيس والغرض	الخصائص المنطقية والتجريبية للمفاهيم
فئات المستوى العالي، المفاهيم العالمية	مقارنات شاملة لعدة مناطق، بين السياقات غير المتجانسة (النظرية العالمية)	الحد الأقصى من الامتداد الحد الأدنى من الشدة التعريف بالنفي
فئات المستوى المتوسط، المفاهيم والمسلَّمات	المقارنات داخل المنطقة بين سياقات متجانسة نسبيًّا (نظرية النطاق المتوسط)	الموازنة بين الدلالة والتلميح التعريف عن طريق التحليل، بمعنى، لكل نوع من أنواع الاختلاف
فئات المستوى المنخفض، المفاهيم التهيئية	التحليل لكل بلد (نظرية المقياس الضيق)	أقصى قدر من الشدة الحد الأدنى من الامتداد تعريف السياقية

ويرتبط الفارق المهم الأخير بأشكال السَّببية المختلفة التي نوقشت مسبقًا، والمتمثلة في الدراسات التجريبية والرصْدية. فتحاول الأولىٰ محاكاة وضع بحثي يشبه المختبرات بدقة صارمة، حيث يقدم الباحث بنفسه محفزًا كعامل مسبب محتمل، وذلك لتحديد تأثيره علىٰ النتيجة المرصودة، بينما تتمكن الدراسات الرصدية فقط - وهي الأكثر شيوعًا في العلوم الاجتماعية - من ملاحظة بعض الأحداث والعَلاقات السَّببية الممكنة، دون أن يكون الباحث قادرًا علىٰ التدخل في هذه العملية.

وسنعرض فيما يلي باختصار بعضَ تصاميم البحوث وطرقها الأكثر شيوعًا في العلوم السِّياسية، ونقوم بتفسيرها بناءً علىٰ عدد الحالات والمتغيرات، أو وفقًا للإطار الزمني الذي يخضع بدوره للتحليل.

تصاميم الأبحاث وطُرقها المطبَّقة

يبدأ كل بحث عِلْمي بسؤال بحثي، يعدُّ بمثابة أُحْجِيَةٍ، أو أمر غامض؛ أو لُغْز يؤرق العلماء وينبغي إيجاد حل له. هذا السؤال مهمٌّ للغاية، وينبغي أن يكون مستنِدًا إلىٰ «الإبداعات» في أي مجال فرعي من العلوم السِّياسية. بناءً علىٰ ذلك، يجب وضع بعض الفرضيات المحورية لتحدد هذا السؤال، والتي قد تتم مراجعتها أو تعديلها لاحقًا، ولكنها تشكل نقطة بداية لا غنىٰ عنها. ويمكن بهذه الطريقة أيضًا توضيح كيفية اختلاف البحث المقترَح عما قدم سابقًا من أعمال، والمواضع التي تكمن فيها مظاهر الابتكار في مشروع معين، من حيث تقديم المفاهيم أو الأساليب أو البيانات الجديدة (حالات أخرىٰ، فترات أخرىٰ). مع ملاحظة أن عدم تنفيذ أمر ما سابقًا لا يعد سببًا كافيًا لتنفيذه الآن، إلا أنه قد يكون مسوِّغًا كافيًا في ظل الظروف القائمة.

تتمثل الخطوة التالية في اختيار التصميم المناسب للبحث، ويتحدد هذا التصميم وفقًا لعدد الحالات وأنواع المتغيرات موضوع الدراسة، والمتعلِّقة بنتيجة معينة (التفسير). في بعض الدراسات، تُتناول المتغيرات عبر الزمن - من منظور ديناميكي - كبعد ثالث. والشكل (2-1) يوضح كيفية اختيار هذه التصميمات.

Number of Variables	Number of Cases: 1	2	Small (1)	Large (m)	n
K					World System
Large (j)	Description C_1 V_j	Paired Comparison C_2 V_j	Comparative Method C_1 V_j		C_n V_k
Small (i)				Statistical Method C_m V_i	
2			Bivariate descriptive Classification		
1	World System C_1 V_1		Classification		

Figure (2-1): Location of research designs and applicable methods.
Source: Aarebrot and Bakka in Berg-Schlosser and Mueller-Rommel (2006): 65.

يمكن لدراسات الحالة الفردية التي تدرس عددًا كبيرًا من المتغيرات (C_1، V_j)، أن تقدم «وصفًا مكثفًا»، وفقًا لمفهوم كليفورد جيرتز (1973م)؛ فمن ناحية قد تتناول إحدىٰ الدراسات حالة واحدة وعاملًا واحدًا رئيسًا مسببًا، كما فعل إيمانويل فالْرشتاين (1974م) عندما حلل تطور الرأسمالية في «النظام العالَمي» منذ القرن السادسَ عشرَ تقريبًا. ومن ناحية أخرىٰ، نجد الدراسات التي تحاول أن تشمل أكبر عدد ممكن من الحالات، علىٰ سبيل المثال، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع عدد كبير جدًّا من المتغيرات المفسِّرة المحتمَلة (C_n، V_k). وكانت الدراسات التي أجراها ميدوز وآخرون (1970م) ومشروع جلوبس في مركز العلوم في برلين («إبرفين ودويتش»، 1990م)، ومن هذا النوع - وبين طرفي النقيض - تَقْبع الطرق التي تعد «مقارِنة» بالفعل، حيث تبدأ بمقارنات بين زوج من عنصري (C_2، V_j) كحد أدنىٰ، تتبعها مقارَنات بين عدد صغير أو متوسط من الحالات المعقدة نسبيًّا (C_1، V_j)، ثم الدراسات ذات العدد الكبير التي تعد مناسِبة للإجراءات الإحصائية، والتي تدرس فقط عددًا قليلًا نسبيًّا من المتغيرات في الوقت نفسه (C_m، V_i). وتوضح هذه الأرقام

تأثيرًا تقريبيًّا فقط، إلا أنها تحدد نوع الإجراءات بدقة من حيث الحالة واختيار المتغير. وسنناقش هذا النوع في أجزاء لاحقة. ولا يمكننا هنا إيضاح أكثر من المبادئ الأساسية لكل طريقة، ونترك التفاصيل الدقيقة للمؤلِّفات المختصة المذكورة أدناه، والمراجع ذات الصلة.

- دراسات الحالة

تنقسم إلىٰ:

• وصفيةٌ بَحْتةٌ، تَتْبع المنهج الفردي، ولا تسترشد بالنظرية، وقد لا يكون لها أية صلة نظرية مباشرة، ولكنها قد تمثل في مرحلة لاحقة مصدرًا للبيانات أو شرحًا لفرضيات معينة وبناء النظرية.

• تفسيرية، وتعد تطبيقًا أو شرحًا للنظريات الموجودة بالفعل.

• خَلْق الفَرْضية، أو الدراسات الاستكشافية، والتي يمكن أن تفيد هذه في تطوير وتعميق أفكار معينة وإخضاعها لمزيد من البحث.

• تأكيد النظرية، ويمكن استخدامها كدليل تجريبي معزِّز، ولكن إن شئنا الدقة، فهي غير قادرة علىٰ «التحقُّق» من نظرية معينة.

• دحض النظرية، ويمكن لها أن تدحض نظرية مقبولة علىٰ نطاق واسع من خلال عرض ما لا يقل عن حالة واحدة أو أكثر لا تنطبق عليها هذه النظرية (كالبجعة السوداء بين العديد من البَجَع الأبيض في مثال بوبر الشهير).

• الحالات الشاذة، وتحيد هذه بدورها عن نظرية معينة، لكنها قد تعمل علىٰ تعديلها وتحسينها، مما ينتج عنه تقييمٌ أشملُ وأفضلُ. ويمكن أن تفيد هذه الحالات الشاذة بشكل خاص في السِّياسة المقارنة. وتواجه دراساتِ الحالة - أكثر من الطرق الأخرىٰ - معضلةُ تطبيق العدالة في وضع بحثي معقَّد للغاية. إلا أن اشتمال الدراسة علىٰ جميع المتغيرات ذات الصلة بطريقة منهجية، يمكن أن يجعلها مفيدة في وقت لاحق عند عقدِ مزيدٍ من المقارنات وبناء النظرية. وفي كثير من الأحيان يظل الهيكل

التحليلي لدراسات الحالة غير كافٍ، كما تحيد المصادر المستخدَمة والتقنيات الموظَّفة - بشكل كبير - عن المقارنات المفهومة.

وتعرَّف دراسة الحالة في منطق جون جيرينغ، الأشد صرامة، بأنها: «الدراسة المكثَّفة لوحدة واحدة ... لغرض فهم مجموعة أكبر من الوحدات المماثلة» («جيرينغ»، 2007م). وتكون صلاحيتها - في البداية على الأقل - «داخلية» فقط، ولكن نظرًا لـ «متابعتها للعمليات» التي عادة ما تكون أكثر ديناميكية، فهي قد تُرْسي «آليات سببية» أكثر عمومية.

ويمكن أن تكون التقنيات الرَّصْدية الفعلية الموظَّفة في مثل هذه الدراسات على درجة كبيرة من التنوع. وتتراوح بين الاكتشافات الأثرية والشروحات «التفسيرية» للنصوص والمصادر الأخرى، وصولًا إلى التحليل الكمِّي للوثائق والمقابَلات المباشِرة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، و«رصْد المشاركين» بشكل عام.

- التحليل المقارِن النوعي (QCA)

عندما ننتقل من دراسات الحالة الفردية إلى الدراسات ذات العدد الأكبر، يكون اختيارنا هو التحليل المقارِن النوعي وإجراءات (أكثر الحالات تشابهًا - النتائج المختلفة / أكثر الحالات اختلافًا - النتائج المتشابهة). وقد تطورت هذه الأساليب خلال العقود القليلة الماضية، وهي أكثر ملاءمة في حالات العدد القليل والمتوسط عن حالات الإجراءات الإحصائية الأوسع نطاقًا التي تعتمد على عدد أكبر من الحالات، والتي غالبًا ما تقوم على أخْذ العينات بشكل عشوائي بافتراض التوزيع الطبيعي. وهي تحتل مكانًا في تقليد ج. س. مِيلّ «المدافع»، وتمثل خطوة مهمة للأمام. وتستند تلك الإجراءات إلى الجبر البولياني (الثنائي) ونظرية المجموعات.

ويشير مصطلح «النوعي» هنا فقط إلى وجود الظروف أو عدم وجودها، ويجب عدم الخلط بينه وبين الطرق «النوعية» (التفسيرية). وقد تكون الطرق «التهيئية» هي المصطلح الأفضل («ريوكس وراجين»، 2009م).

وبالنظر إلى معضلة «العدد الصغير- المتغيرات المتعددة» في هذا الوضع البحثي، يمكن جَعْل الأمر أقلَّ تعقيدًا، من خلال عقد مقارنات ثنائية منتظمة لجميع العوامل المسببة المحتمَلة (الحالات والمتغيرات المستقلة) المتعلقة بنتيجة معينة عن طريق استخدام الجبر البولياني (الثنائي).

ولهذا الغرض، تفرّغ الحالات أولًا في «جدول الصدق»، حيث يمثل كل سطر حالة، بينما يمثل كل عمود الظروف (المتغيرات المستقلة) التي تؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة النتيجة (في العمود الأخير). ويظهر هذا على النحو المبين في الجدول (2-2).

الجدول (2-2) جدول الصدق (نظرية ليبست لأوروبا بين الحربين)

معرِّف الحالة	نصيب الفرد من الناتج القومي	التحضر	محو الأمية	التصنيع	النتيجة
سويسرا، فرنسا، أستراليا	1	0	1	1	ج
فنلندا، المجر، بولندا، إستونيا	0	0	1	0	ج
بلجيكا، بريطانيا، ألمانيا	1	1	1	1	ج
التشيك	0	1	1	1	1
إيطاليا، رومانيا، البرتغال، أسبانيا، اليونان	0	0	0	0	0
أيرلندا	1	0	1	0	1

يمثل هذا الجدول اختبارًا لما يسمى بـ «فرضية ليبست»، التي تفترض وجود عَلاقة قوية بين مستوى التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المرتفع (الذي يعبَّر عنه بمؤشرات، منها: نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومستويات التحضر، ومحو الأمية، والتصنيع) ووجود الديمقراطيات واستقرارها («ليبست»، 1959م).

في هذا المثال، يجب أن تقسم الظروف إلى أزواج، «أي بطريقة بوليانية»، ثم يتم ربطها بنتائج مقسمة بدورها إلى أزواج (النتائج في هذا المثال هي إما بقاء الديمقراطيات في أوروبا أو انهيارها ما بين الحربين).

وهذا الجدول يعرض عددًا من المجموعات المتناقضة فـ(النتيجة ج)، على سبيل

المثال، تظهر كل من السويد وفرنسا، بوصفهما دولتين من الدول ذات الديمقراطيات المستمرة، وهي مجموعة العوامل نفسها التي تظهرها النمسا (حالة انهيار للديمقراطية). ونظرًا لأهمية هذا الاختبار؛ ينبغي استبعاد مثل تلك التناقضات قدْر الإمكان، وذلك من خلال وضع نظرية أفضل أو ظروف أخرىٰ وما إلىٰ ذلك. وعلىٰ هذا الأساس، يمكن عندها تقليص الظروف المتعلقة بالنتيجة (إلىٰ 1 أو 0)، ويتم ذلك وفقًا للقاعدة التالية:

إذا اختلف تعبيران بوليانيان في ظرف سببي واحد فقط، ومع ذلك نتج عنهما النتيجة نفسها، يمكن عندها عدم أخذ الظرف السَّببي المختلف بينهما بعين الاعتبار، والتخلص منه، ليصبح لدينا تعبيرٌ أبسطُ مجمعٌ. («راجِن»، 1987م)

مثال: أ*ب*ج+ أ*ب*ج= ع؛ يمكن اختزالها إلىٰ أ*ب= ع

مما يعني أنه إذا كانت الظروف (أ*ب*ج) أو (أ*ب*ج) هي الظروف المميزة لاثنتين من الحالات (حيث يرمز (*) إلىٰ القيمة المنطقية «وَ» في الجبر البولياني، بينما يرمز (+) إلىٰ القيمة المنطقية «أو»)، وكان لكل من هذين الظرفين النتيجة نفسها (ع)، عندها يمكن اعتبار وجود الظرف «ج» أو عدم وجوده، أمرًا غير مؤثر علىٰ النتيجة، ويمكن التخلص منه.

وتطبق هذه القاعدة في خُوارَزْمية البرامج المتاحة لهذا الغرض، (مثل TOSMANA، «أدوات التحليل للدراسات صغيرة العدد» أو FS-QCA، «التحليل المقارن النوعي للمجموعات غير الواضحة»). ويكرر هذا الإجراء عدة مرات حسب عدد الحالات وعدد الظروف التي يتم تحليلها في وقت واحد.

وبهذه الطريقة يتم استخلاص بعض «المقتضيات الأساسية» التي يمكن من خلالها التعبير المنطقي عن الحالات والظروف المحلَّلة بأقصر طريقة ممكنة. كما يمكن أن تظهر «سببية ظرفية» من خلال هذا الإجراء، والتي تعني وجود تركيبات مختلفة من العوامل للمجموعات المختلفة من الحالات، والتي تعطي النتيجة نفسها. ويمكن القيام بذلك بمساعدة البرامج المتاحة (www.compasss.org/software.htm).

في مثال ليبست، نتج عن هذا استخدام الحل التالي لتحليل الحالات: natprodc * literacy * indlab (ITA, ROM, POR, SPA, GRE)؛ إذ يرتبط المستوىٰ المنخفض من الناتج القومي الإجمالي ومحو الأمية والتصنيع (المشار إليها بالحروف الصغيرة) بتفكُّك الديمقراطية في إيطاليا ورومانيا والبرتغال وإسبانيا واليونان، مما يؤكد فرضية ليبست في هذه الحالات. وبالنسبة للنتائج الإيجابية، لم يمكن الحصول علىٰ نتيجة حاسمة كهذه (من أسبابه تلك التناقضات العديدة المتبقية) («بيرج شلوسر وميتشل»، 2002م).

في الآونة الأخيرة، وبالإضافة إلىٰ التحليل الكمِّي المقارن للمجموعة واضحة المعالم، كما في المثال أعلاه، تم تطوير بعض الإجراءات الأكثر مرونة والتي لم تَعُدْ تعتمد فقط علىٰ المتغيرات المقسَّمة إلىٰ ثنائيات.

ويسمح التحليل الكمِّي المقارِن متعدِّد القِيَم، بوجود عدَّة قِيَم للمتغيرات المستقلة («كرونكفيست و«بيرج شلوسر»، 2009م)؛ لذا يعد استخدامه مناسبًا للمقاييس الفئوية. ويمكن للتحليل الكمِّي المقارِن للمجموعات الضَّبابية التعامل مع قِيَم متعدِّدة ومقاييس مستمرة بالنسبة للظروف والنتائج («راجين»، 2008م؛ «شنايدر وفيجمان»، 2012م).

الانحدارات

أصبحت الانحدارات بمثابة «العمود الفقري» للتحليلات الإحصائية علىٰ المستويين الكلِّي والجزئي. وتُظهر الانحدارات متوسط تأثير متغير مستقل واحد أو أكثر علىٰ المتغير التابع، كما هي الحال في انحدارات أقلِّ التربيعات الاعتيادية. وتعد الانحدارات أداة لا تقدر بثمن، وتفيد في العديد من الأغراض، خاصة في الحالات ذات العدد الكبير. وتظهر صيغتها القياسية بالشكل التالي:

$$Y= \alpha+ \beta1X1+...+ \varepsilon$$

حيث Y هو المتغير التابع، وα ثابت يتقاطع عنده خطُّ الانحدار مع المحور الصادي، بينما تمثل المتغيرات من X1... إلخ المتغيرات المستقلة ومعامِلات β المعنية الخاصة

بها، وε مصطلح الخطأ المتبقي (في عالم الاحتمالات). بهذه الطريقة يضيف كل متغير مستقل نوعًا من التفسير السَّببي. وتم تلخيص التباين الكلِّي الموضح في صيغة مربع R.

وقد وظِّفت الانحدارات في العديد من الأغراض، ولكن من المهمِّ ملاحظة أنه في انحدارات كهذه، لا يؤخذ بعين الاعتبار سوىٰ متوسط القِيَم الكلِّية عبر جميع الحالات المحلَّلة، وغالبًا ما يتم تجاهل «قيمٍ متطرفة»بعينها. وبالمثل، قد تنشأ المشاكل الناتجة عن التعدُّدية (التفاعلات بين المتغيرات المستقلة) أو عدم التجانس (التفاعل، في حالة وجود مصطلح الخطأ) («بلالوك»، 1979م).

ويمكن توضيح هذا الإجراء من خلال مخطَّطات الانتشار، كما في المثال التالي، وهذا المثال مأخوذ من دراسة سعت إلىٰ تفسير ظهور دول الرفاه في أوروبا الغربية في أواخر القرن التاسعَ عشرَ، استنادًا إلىٰ فَرْضية وجود عَلاقة قوية بين قوة الأحزاب اليسارية كالاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية (المتغير المستقل علىٰ المحور السِّيني) وتوفر الرفاهية والضمان الاجتماعي للشعب (المتغير التابع علىٰ المحور الصَّادي) («ألبير»، 1982م، انظر أيضًا «بيرغ شلوسر» وكوينتر»، 1996م).



والشكل (2-2) يوضح مخطط الانتشار في هذه العَلاقة.

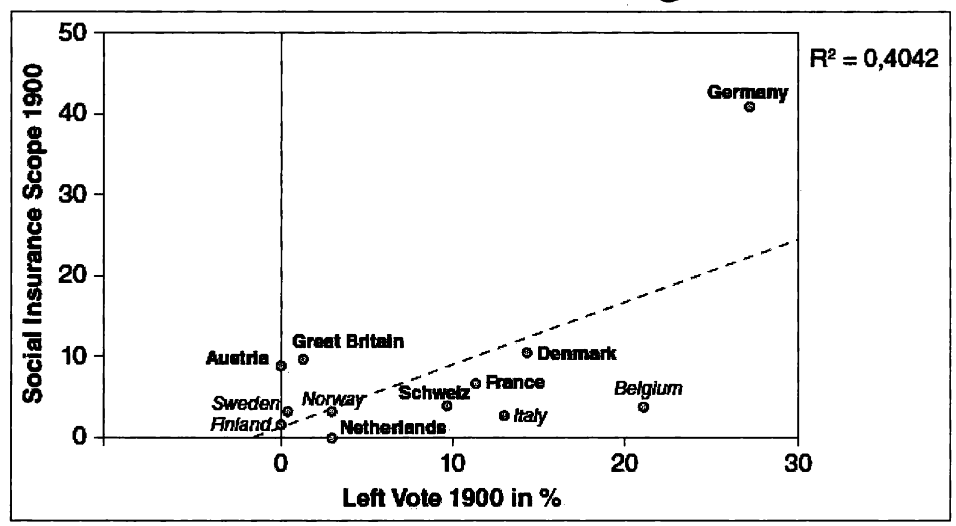


Figure (2-2): Regression left vote-scope of social insurance.
Source: Berg-Schlosser and Quenter (1996): 14.

هنا تظهر عَلاقة قوية نوعًا ما، وتعبر عنها قيمة R^2 كمقياس مختصر يعبر عن التغير الكلِّي الموضَّح (البالغ هنا نحو 40٪). كما يظهر هذا المثال بعض المخاطر الكامنة ونقاط ضعف هذا الإجراء. وكان ينبغي أن يستنتج القائم بالدراسة عند تدقيقه في مخطط الانتشار هذا، أن هذه النتيجة تتخذ شكلها الحالي بسبب موضع حالة واحدة وهي ألمانيا، بوصفها قيمة متطرفة، إذا ما أُزيلت هذه الحالة فقد أصبحت النتيجة خطًّا مستويًا.

لذا يتم إجراء الإحصاء المتين بعناية أكبر. وفي الشكل (2-3) علىٰ سبيل المثال، يُظهر مخطط الانتشار بوضوح شكلًا من أشكال السَّببية «الظرفية»؛ بحيث يمثل الجزء السفلي عَلاقات ذات صلة مؤكدة، وينبغي العثور علىٰ تفسيرات مختلفة لمجموعتي العوامل الأخريين.

في الوقت الحالي، وكشأن المجالات الأخرىٰ، تحدث العديد من التطورات والتحسينات، حيث شاع استخدام تحليل الانحدار المتعدد، ونموذجي بروبيت ولوجيت اللذين يسمحان بوجود متغير تابع مقسَّم، ونماذج المعادلات غير الخطية، والعديد من الأشكال الأخرىٰ لهذا المنهج الأساسي («كيليستيدت، وويتن»، 2013م). وكشأن المجالات الأخرىٰ، يجب علىٰ الباحثين معرفة المواضع الملائمة لاستخدام هذه الأشكال، ومَواطن قوَّتها، وحدود استخدامها.

البحث المسحي

منذ الثورة السلوكية، أصبحت الأبحاث المسحية الطريقة الأكثر تطبيقًا في العلوم الاجتماعية، وأصبحت تطبَّق عمليًّا في الوقت الحاضر بشكل يومي في العديد من مجالات البحث الاجتماعي. علىٰ سبيل المثال في دراسات الانتخابات، واستطلاعات الرأي العام حول المواقف والقِيَم الاجتماعية والسِّياسية، والدراسات الإعلامية، والتسويق وغيرها. وتعمل الأبحاث المسْحية علىٰ المستوىٰ الجزئي، حيث يكون من المحتمَل توفر عدد كبير من الحالات (المستجيبين)، وتحاول الاستدلال عن طريق عينة صغيرة نسبيًّا - مكوَّنة

من 1000 شخص على سبيل المثال - مأخوذة عشوائيًّا، على سكان العالم (البالغين) بالكامل، والبالغ عددهم ملايين البشر.

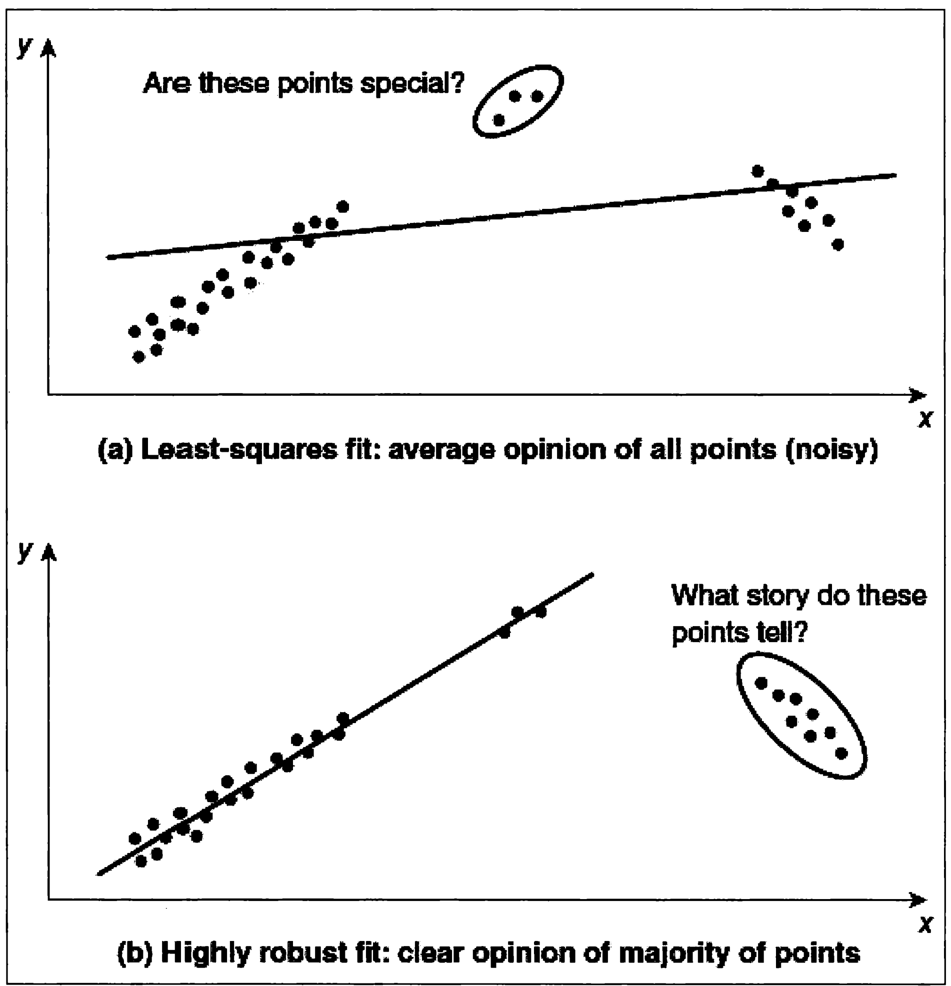


Figure (2-3): Robust statistics.
Source: Hampel et al. (1986): 5.

وقد نجح هذا المنهج بشكل كبير منذ أوائل الدراسات الانتخابية («بيريلسون وآخرون»، 1954م؛ «كامبل وآخرون»، 1960م). وهو يستند إلى منطق محدد («روزنبرغ»، 1968م)، وعادة ما يعمل وفقًا لتقنياته الخاصة («بابي»، 1973م). بيد أنه في الممارسة الفعلية، يواجه عددًا من المشاكل التي تزداد يومًا بعد يوم.

يبدأ الأمر بطريقة إجراء المقابَلات، وفي السابق كانت تستخدم الاستبانات المرسَلة بالبريد والمقابلات وجهًا لوجه، أما لاحقًا فقد أصبحت المقابلات تُجرَىٰ عن طريق الهاتف والهواتف المحمولة أو الإنترنت. مما يعني توفر عدد ثابت ومتاح من الحالات للبدء منها. وهنا تظهر بعض الأسئلة، مثل: هل يوجد سجل يحتوي علىٰ العناوين المحدَّثة للسكان؟ ما النسبة المئوية الفعلية لسكان البلاد المختلفة الذين تغطيهم وسائل الاتصال الحديثة؟ وهل هذه البيانات - المأخوذة عادةً من الشركات الخاصة - متاحة للوصول بشكل عام؟ هل هذه المشكلات وغيرها تؤثر بشدة علىٰ درجة تمثيل العينات التي أُجريت معها المقابلات؟ («جونستون»، 2008م).

ويعتمد أخذ العينات العشوائية علىٰ افتراض التوزيع الطبيعي، الذي يتحقق بهذه الطريقة ويسمح بحساب مستويات الاحتمالات (عادةً 95٪ وأعلىٰ)، وهوامش الخطأ (في حدود الزيادة أو النقصان بمقدار 2 إلىٰ 3 نقاط مئوية). وفي الممارسة الفعلية، يصعب تحقُّق وجود عيِّنات عشوائية تمامًا، فيتم تقسيم العينات إلىٰ طبقات ومجموعات. كما تتزايد أعداد الأفراد غير المستجيبين في «المسوحات المتشبِّعة»، مما يزيد من تشوه العينات؛ لذا طورت شركات أساس الخبرات السابقة ونتائج الانحرافات (علىٰ سبيل المثال التصويت)، للتغلُّب علىٰ تلك المؤثرات. وقد يؤدي هذا إلىٰ خلق «تأثيرات منزلية» خاصة بهم («جاكمان»، 2012م).

بالإضافة إلىٰ ذلك، تواجه المسوحات التي تشمل عدة بلدان مشكلة تطابق الأسئلة المطروحة، فقد تفقد الأسئلة معناها عند ترجمتها. وتستثير الصياغة المختلفة للأسئلة مشاعر مختلفة، وفي بعض الأحيان يتخذ المصطلح الواحد معانيَ مختلفة في البلدان المختلفة (مثل مصطلح «الدولة» أو «الأمة») («دافيدوف وآخرون»، 2011م). ولا يمكن في كثير من الأحيان من خلال الأسئلة المباشرة اكتشاف السلوكيات «الأعمق» وغير الواعية، التي تتشكل من خلال «التأطير» الثقافي، أو الموضوعات التي لا يحب الأفراد التحدث عنها («فيسك وتايلور»، 1991م).

على الرغم من كل هذه الصعوبات، أصبحت المسوحات الاستقصائية أداة قياسية في الدراسات الانتخابية، وزاد استخدامها أيضًا في الأبحاث الشاملة لعدد من الثقافات، منذ أول مسح واسع النطاق شامل لعدَّة بلدان، أجراه ألموند وفيربا (1963م). وتُجرىٰ اليوم بشكل منتظم مسوحات شاملة لعدَّة بلدان، مثل: مسوحات المقياس الأوروبي، ومسوحات المقياس الأفريقي، ومسوحات المقياس اللاتيني، والمسح الاجتماعي الأوروبي وغيرها، وتستخدم هذه المسوحات في الأبحاث السِّياسية وتطبيقات السِّياسة الملموسة. ومع ذلك تظل قواعد البيانات الغنية الطولية غير مستغلَّة إلىٰ حد كبير، وغير محلَّلة بشكل كافٍ بعد أن حققت غرضها الأصلي. وبالمثل، فإن «مسوحات القِيَم العالمية» التي أجريت علىٰ ست مراحل منذ أوائل الثمانينيات حتىٰ الآن، توفر مصدرًا هائلًا للمعلومات من الثقافات المختلفة، وتغطي نحو 80 دولة في جميع أنحاء العالم («إنغلهارت»، 1997م؛ «نوريس وإنغلهارت»، 2009م). ويمكن استخدام هذه النتائج المستخلَصة علىٰ المستوىٰ الجزئي، أيضًا علىٰ المستوىٰ الكلِّي (مستوىٰ الدولة) في شكل مجمع، كما يمكن أيضًا بهذه الطريقة تحديد بعض المناطق الثقافية «الحضارات»، وفقًا لمصطلحات هنتنغتون (1996م)، والتطورات طويلة المدىٰ («ويلزل»، 2013م).

الاستنتاج: نظرة عامة علىٰ أوجه التركيز المنهجية المختلفة

يمكن تلخيص الطرق المنهجية الأساسية وأوجه التركيز المختلفة لها، في جدول (2-3). وهذه ليست قائمة كاملة بجميع الاختلافات، لكنها توضح النقاط الأساسية («جيرتز وماهوني»، 2012م)، ومعظمها لا يحتاج إلىٰ شرح.

وتتوفر اليوم ضمن أدوات العلوم السِّياسية المسترشدة بالتجرِبة، مجموعةٌ كبيرةٌ ومتنوعةٌ من الأساليب والتقنيات، تعتمد في تطبيقها علىٰ مستوىٰ التحليل (جزئي، متوسط ، كلِّي، متعدد المستويات)، وعدد الحالات المطلوب تحليلها (واحدة، عدة، عدد

كبير جدًّا)، وتعقيد المشكلة المطروحة. وبالتالي تسمح دراسات الحالة الفردية بتقديم «وصف مكثف»، كما تسمح بتتبُّع العملية بعناية أكبر على مدار الوقت. وتظل الدراسات ذات العدد الصغير والمتوسط على مستوى أعلى من التعقيد ويكون من الأفضل إجراؤها بطريقة «تهيئية». أما الدراسات ذات العدد الكبير - والتي يفضل أن تستند إلى أخذ العينات بطريقة عشوائية - فتسمح باستنباط النتائج من عدد صغير من المستجيبين وتطبيقها على مجموعة كبيرة من السكان. وعادةً ما تحاول الأدوات الإحصائية الموضوعة لهذا الغرض إيجاد أصغر عدد من المتغيرات القادرة على تفسير الجزء الأكبر من النتيجة المرصودة. وبدلًا من تفضيل منهج دون غيره، يجب أن يعي الباحثون هذه الاختلافات، ومن ثَمَّ يختارون أيًّا منها، وفقًا لمشكلة البحث المطروحة.

الجدول (2-3) نقاط التركيز في الطرق المختلفة

المنهج	موجَّهة بالحالات (تتبُّع العملية)	موجَّهة بالتنوع (التحليل المقارن النوعي)	موجَّهة بالمتغير (انحدارات)
أسماء الحالات	معروفة	معروفة	مجهولة بشكل أو بآخر
العدد	واحد أو عدد صغير جدًّا	عدد صغير إلى متوسط	عدد كبير
اختبار الحالات	حالات مفيدة وحيوية	مفيدة، كل حالة ذات صلة	يفضل أن تكون عشوائية يتم تجاهل القِيَم المتطرفة
التعقيد	مرتفع	متوسط إلى مرتفع	منخفض جدًّا
نطاق النظرية	محدد بالحالة	متوسط	واسع، قد يكون عالميًّا
الصلاحية	داخلية	داخلية (فقط الحالات التي يتم رصدها)	خارجية (إشارات ضمنية، تعميم)
التفسير	مكثف	حتمية	غير مكثف: احتمالية
تركيز التفسيرات	أسباب التأثيرات تفسيرات الحالات الفردية داخل الحالة	أسباب التأثيرات تفسيرات الحالات الفردية بين الحالات	تأثيرات الأسباب تقديرات التأثير المتوسط بين الحالات

المنهج	موجَّهة بالحالات (تتبُّع العملية)	موجَّهة بالتنوع (التحليل المقارن النوعي)	موجَّهة بالمتغير (انحدارات)
قياس المفاهيم	نوعي تنوُّع بسيط	كمِّي ونوعي تنوُّع محدود	كمِّي تنوُّع أقصى
مفهوم السَّببية	الروابط العملية (التسلسل، والتوقيت، والروابط) السَّببية الشاملة (تقارب الهياكل، والفاعلين، والأحداث)	أسباب ضرورية وكافية تتسبب في حدوث عَلاقة سببية متعددة (مجموعات مختلفة من الشروط التفسيرية)	الأسباب الجذرية / الاحتمالية، في جميع الحالات، العَلاقة السَّببية الخطية المضافة (التأثير المستقل الصافي لكل متغير توضيحي)

أسئلة

1- كيف يمكن لدراسات الحالة تعزيز بناء النظرية الاجتماعية؟

2- ما العَلاقة بين التعقيدات والتفسيرات البسيطة في التفسيرات الاجتماعية؟

3- كيف يمكن تحقيق الصلاحية الخارجية؟

للمزيد:

Box-Steffensmeier, Janet M, Brady, Henry E. and Collier, David (eds) (2010) The Oxford handbook of political methodology. Oxford: Oxford University Press. This is a broad compendium on general methodological issues and specific methods and techniques.

Della Porta, Donatella and Keating, Michael (eds) (2008) Approaches and methodologies in the social sciences. Cambridge: Cambridge University Press. A 'pluralist' presentation of the major methodological approaches in the social sciences.

Kellstedt, Paul M and Whitten, Guy D (2013) The fundamentals of political science research (2nd ed.). Cambridge, New York: Cambridge University Press. A basic textbook from an empirical-analytical, mostly quantitative perspective.

Pennings, Paul, Keman, Hans and Kleinnijenhuis, Jan (2006) Doing research in political science. An introduction to comparative methods and statistics (2nd ed.). London: Sage. A hands-on textbook on comparative methods and statistics.

روابط الإنترنت:

Methods training courses can be found at the following institutions and websites:

The Inter-university Consortium for Political and Social Research (ICPSR) at the University of Michigan, Ann Arbor/MI.: www.icpsr.umich.edu/icpsrweb/sumprog/ (quantitative methods)

The Institute for Qualitative and Multi-Method Research (IQMR) at Syracuse University, Syracuse/N.Y.: www.maxwell.syr.edu/moynihan/cqrm/Institute_for_Qualitative_and_Multi-Method_Research/

The Summer School in Social Science Data Analysis at the University of Essex, UK: www.essex.ac.uk/summerschool/ (mostly quantitative)

The (summer and winter) methods schools of the European Consortium for Political Research (ECPR): http://ecpr.eu/Events/EventTypeDetails.aspx?EventTypeID=5 (qualitative and quantitative)

The summer schools on 'Concepts, Methods, and Techniques in Political Science' of the International Political Science Association (IPSA): www.ipsa.org/summer-school/ (all qualitative and quantitative); at Sao Paulo, http://summerschool.fflch.usp.br; Stellenbosch/Cape Town: www.ipsa.org/summer-school/capetown; Singapore: http://methods-school.nus.edu.sg; Ankara: http://ipsa.sbe.metu.edu.tr/ and Mexico City, www.flacso.edu.mx/.




https://t.me/montlq

الفصل الثالث

العلاقة مع التخصصات القريبة

مصطلحات أساسية

عِلْم المعرفة	النموذج
الوظائفية	العَلْمانية
النظرة الكلِّية	البنيوية
التأثرية	تحليل النظم
الليبرالية	غائي

مقدِّمة

اكتسبت العلوم السِّياسية هويَّتها واستقلاليتها من خلال عملية عَلْمَنة استغرقت زمنًا طويلًا. وحدث هذا التطور بدرجات متفاوتة، إذا أخذنا في الاعتبار المواقف التاريخية المختلفة التي تم فيها اعتبار السِّياسة جزءًا من الدين. ورغم تفاوت درجته بين ثقافة وأخرىٰ، لا يزال هذا الارتباط بالدين قويًّا حتىٰ يومنا هذا، سواءً في الإسلام أو اليهودية، علىٰ الأقل في الاتجاهات الأساسية لتلك الأديان، كما يمكن إيجاده أيضًا في المسيحية، لا سيما في المتغيرات الأصولية واللاهوتية.

وقد بدأ بعد ذلك اعتبار عِلْم الدين عِلْمًا توضيحيًّا، حيث يدعي أنه يقدم التفسير الأوضح للبنىٰ والعمليات السِّياسية. ويمكن إيجاد هذه النظرية المعرفية واضحة في سياسة (الغزالي 1058م-1111م)، و(ابن تيمية 1263م-1328م) في الفكر الإسلامي، و(أوغسطين 354م-430م) في الفكر المسيحي. وبدأت هذه النظرية تختفي تدريجيًّا، وخاصة مع (أكويناس 1225-1274)، الذي أطلق شارة البدء لعملية فصل السِّياسة عن الدين «اللاهوت». ثم أرسىٰ (مكيافيللي 1469م-1527م) اللَّبنات الأولىٰ لعِلْم السِّياسة العَلْماني، عندما ربط السِّياسة بمصلحة جديدة، وهي الحاجة إلىٰ

تطوير عِلْم جديد للحكم. وكان عِلْم السِّياسة وقتها يلقىٰ اهتمامًا أقل من العِلْم التجريبي للحكم الرشيد، لذا فقدت عَلاقته المميزة باللاهوت جزءًا علىٰ الأقل من معناها. ومع ذلك لم تكتمل هذه «الثورة العِلْمية».

وكان مكيافيلي معزولًا إلىٰ حدٍّ ما، في زمنه، عن المفكرين الأوروبيين، ولم يكن لمنهجه أتباع في ثقافات أخرىٰ. فضلًا عن ذلك، عندما لم يكنِ اللَّاهوت مفعلًا، حلت الأخلاق بديلًا له. كما كانت الحال في الصين، خاصة عندما ننظر إلىٰ دور (كُونْفُوشْيوس 551-479ق.م)، والكُونْفُوشْيوسية علىٰ مدىٰ قرون عديدة حتىٰ الآن في الثقافة الصينية.

لم ينته خضوع السِّياسة للأخلاق بسهولة في جميع أنحاء العالم، رغم زَعْم دوركايم أن الحداثة ستؤدي إلىٰ المذاهب الوضعية وإلىٰ «عودة الآلهة إلىٰ جبل الأوليمب»، أي انعدام دور الإله («دوركايم»، 1984م)، وبالمثل طالَب ماكس وفيبر بعِلْم عَلْماني، رغم اعتباره أن العوامل الدينية تفسر العديد من أبعاد البنىٰ السِّياسية والسلوك السِّياسي («فيبر»، 1949م).

وأيًّا كان ما يعنيه ذلك، فإن العَلْمَنة لم تضع حدًّا للعَلاقة المعقدة بين العلوم السِّياسية والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرىٰ، فعلىٰ العكس من ذلك؛ واجهت العلوم السِّياسية التشكيك الدائم، وتم تضعيفها نظرًا لهُوِيَّتها غير المؤكدة. وطرح سؤال: هل السِّياسة عِلْم أم غاية؟ إذا اعتبرناها عِلْمًا؛ فهل يعتمد هذا العِلْم علىٰ المتغيرات الواردة من الخارج، أي من المجالات العِلْمية الأخرىٰ؟ كيف يمكن أن يتعايش مع العلوم الأخرىٰ؟ هل يمكنه الأخذ من الآخرين واستيراد بعض المفاهيم المشروحة من منظور آخر؟ في الواقع، إن هذا الجدل لم يُحَلَّ حتىٰ اليوم، وهو يعكس وجهات النظر المتناقضة حول ما ينبغي أن يكون عليه عِلْم السِّياسة، وما يتعلق باستقلاليته عن جميع العلوم الاجتماعية الأخرىٰ.

هل السِّياسة عِلْم مستقل أم موضوع؟

إذا اعتبرنا أن السِّياسة مجرد موضوع، بدلًا من كونها عِلْمًا قائمًا بذاته، فستكون جميع جهود التحليل السِّياسي موجَّهة للإفادة من أنواع مختلفة من العلوم الاجتماعية، حيث سيظهر عِلْم السِّياسة عند نقطة تقاطع التخصُّصات المختلفة، مثل عِلْم الاقتصاد والاجتماع والتاريخ والفلسفة والقانون. ومن المستحيل قطعًا النظر في سياسة اقتصادية دون امتلاك الدراية بعِلْم الاقتصاد، ومن المستحيل التفكير في مؤسسة سياسية دون استخدام أدوات القانون الأكاديمية، كما سيكون من غير المعقول تحليل السلوك السِّياسي دون استخدام مفاهيم من عِلْم الاجتماع أو عِلْم النفس الاجتماعي.

وتكمن المشكلة الآن في تحديد ما نعنيه بـ «نقطة التقاطع»، فإذا اعتبرنا أنها مجرد مفترق طرق، عندها لن يكون لعِلْم السِّياسة هُوِيَّة راسخة، وستظهر حينها مخاطر عدَّة، مثل اعتباره مجرد إضافة زائدة إلىٰ العلوم المختلفة، تخدم بشكل أو بآخر الأهداف السِّياسية. وهنا تأتي حجة العديد من السِّياسيين والصحفيين وعلماء السِّياسة التقليديين، وهي أنه بدلًا من النظر إلىٰ السِّياسة بوصفها عِلْمًا، يتعين اعتبارها مجموعة من علوم عدة. كما يحاجج هؤلاء بأن الكفاءة في مجال السِّياسة تعني بالضرورة امتلاك خبرة في جميع العلوم الاجتماعية الرئيسة المرتبطة بالسِّياسة. ويظهر هذا الأمر بشكل خاص في العَلاقات الدولية،حيث تتشكل تلك الخبرة والمعرفة من خلال دمج القانون الدولي والاقتصاد والإستراتيجية والجغرافيا والتاريخ.

ومع ذلك، واجه هذا الطرح الكثير من التحديات، والتي تزايدت مع تقدم العلوم، وطرح سؤال: هل يمكن لإضافة بسيطة زائدة علىٰ العلوم المختلفة تشكيل معرفة متماسكة وتوفير تفسيرات واضحة ومقنعة؟

ويجب أن نذكِّر أنفسنا هنا أن العِلْم لا يقوم علىٰ مجرد موضوع فكري، وإنما يقوم علىٰ سؤال. وتأتي هُوِيَّة عِلْم السِّياسة في المقام الأول من النواحي التي يعنىٰ بمناقشتها، فهو لا يناقش الأسئلة نفسها التي يطرحها عِلْم الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية الأخرىٰ، بل يعد شُغْله الشاغل هو الإجابة عن سؤال: كيف يتمكن البشر من

التعايش في النظام السِّياسي نفسه؟ أو كيف يمكن خلق التعايش بين مختلف الأنظمة في النظام الدولي نفسه؟

وعلىٰ هذا النحو فإن عِلْم السِّياسة يُعْنَىٰ باهتمامات محدَّدة، تختلف عن تلك التي تُعْنَىٰ بها العلوم القريبة. ويجب علىٰ عالِم السِّياسة أن يهتم بقضايا عِلْمه، وأن يستخدم إسهامات العلوم الأخرىٰ أدواتٍ مساعدةً له فقط. وعلىٰ سبيل المثال، يجب علىٰ الباحث الذي يعمل علىٰ وضع السِّياسات العامة، الإفادة من البيانات والنتائج التي جمعها الاقتصاديون أو علماء الاجتماع أو المحامون، حيث سيتعين عليه تكييفها مع أسئلته الخاصة وجعلها متوافقة مع نظرياته ومفاهيمه، بعد إخضاعها لعملية نقل المفاهيم.

ومن الواضح أن هذه العملية محفوفة بالمخاطر، فقد لا يكون عالم السِّياسة علىٰ الدرجة المطلوبة من الكفاءة لإجراء تقييم نقدي للبيانات والاستنتاجات الواردة من زملائه العاملين في التخصُّصات القريبة. ينطبق الأمر نفسه بالطبع علىٰ علماء الاجتماع الذين يستوردون معارفهم من عِلْم السِّياسة. وهذا يشير إلىٰ ضرورة الجمع بين التخصُّصات المتعددة وحتميته، أي حشد العديد من التخصُّصات في التدريب والبحث («أوغسبورغ»، 2006م)، كما يشير إلىٰ ضعف مفهوم تعدد التخصُّصات (أي دمج البيانات والمفاهيم القادمة من العلوم الاجتماعية المختلفة من أجل إنتاج تفسير موحَّد) («نيكولسكو»، 2002م، 2008م).

ويشكك العديد من العلماء في توافق النماذج المأخوذة من العلوم المختلفة، فإذا كانت نواحي الاهتمام مختلفة، كيف يمكننا استخدام النتائج التي توصل إليها الآخرون؟ وكيف يمكن الحد من مخاطر سُبل القياس الخاطئة الناتجة عن المفاهيم المستخدمة في مختلف العلوم الاجتماعية؟ مفهوم «الدولة» مثلًا، لا يحمل المعنىٰ نفسه في العلوم السِّياسية أو الاقتصاد أو التاريخ أو القانون أو الفلسفة. ويمكن قول الشيء نفسه عن العديد من المفاهيم الأخرىٰ، مثل القواعد والقِيَم والاغتراب والأزمة.

وتتطلَّب نقطة الضعف هذه اهتمامًا وعناية، ولكن من الواضح أن مفهومي الجمع بين التخصُّصات وتعدُّدية التخصُّصات هما النتيجتان الحتميتان لمستوىٰ التعقيد الذي آل إليه عالَمنا المعاصر.

وما كان العِلْم السِّياسي (كشأن سائر العلوم الاجتماعية الأخرىٰ) ليتمكن من الاستمرار والتطور دون الاهتمام بالتخصُّصات المتعددة، أو دون وجود نظرية معرفية متعددة الاختصاصات. وينطوي هذان الشرطان علىٰ التزام صارم بمفاهيم دقيقة ونظريات جيدة التصميم. وبشكل عام، فإنها تحدد نظرية المعرفة في عِلْم السِّياسة من خلال جعْل جودة البحث تعتمد علىٰ طبيعة السؤال المطروح وأهميته ودِقَّة الأساليب المستخدَمة.

كيف تعمل «العلوم التجريبية»؟

يؤدي هذا الترابط القوي بين العلوم الاجتماعية أحيانًا إلىٰ هَيْمَنة بعضها علىٰ غيره. ويمكن أن يَعدُّ الدارس - وفقًا لتوجُّهاته المعرفية - أحد العلوم الاجتماعية كالمتغير (المتغيرات) الحقيقي المفسِّر لغاية سياسية. في هذه الحالة، يُعدُّ هذا العِلْم «تجريبيًّا»، ويصبح عندها عِلْم السِّياسة في الواقع جزءًا فعليًّا أو تخصصًا فرعيًّا منه. وهذه الظاهرة تُلْحَظ في الفلسفة والاقتصاد والقانون والتاريخ.

لقد كانت الفلسفة أول مَن احتج بهذه الذريعة. ولما كانت الفلسفة تأخذ في الاعتبار عِلْم «الأسباب النهائية» الذي يدرس أُسس القِيَم المشتركة والعامة، فإن العديد من علماء السِّياسة يعدُّونها أداة متميزة للتحليل والتفسير السِّياسي، خاصةً عند دراسة مشكلات مثل الشرعية والأيديولوجية السِّياسية، أو التوجُّه المعياري لنظام سياسي ما.

وعندئذ يتحدثون عن «الفلسفة السِّياسية» ويستخدمون النظريات والمفاهيم والأساليب المستعارة من الفلسفة («جودين وبيتيت»، 1998م؛ «باري»، 1989م؛ «سميث»، 2012م). وهذا التوجُّه متجذِّر بعمق في العلوم السِّياسية المعاصرة، ولا سيما عبر المراجعات المهمة (مجلة الفلسفة السِّياسية، الفلسفة والشؤون العامة). وهذا الاتجاه يحمل مغزًى خاصًّا بين أولئك الذين يدرسون أُسس الديمقراطية وشروط فاعليتها («جوتمان وتومسون»، 1998م).

ومع ذلك، يثير هذا المنظور بعض الأسئلة، التي لا تزال تنتظر إيجاد إجابات لها. أولًا: هل يمكن استخدام الفلسفة على هذا النحو لدراسة السِّياسة؟ أم يصبح من الضروري إعادة بنائها كنظرية سياسية، والتي ستكون علامة على استقلالية العلوم السِّياسية؟ وتجادل بعض المراجعات مثل النظرية السِّياسية وبعض العلماء («جودين»، 2005م) دفاعًا عن الخيار الثاني. ثانيًا: هل العِلْم السِّياسي عِلْم تجريبي فحسب أم متناقض ومعياري وتجريبي؟ في الخيار الأول، المستوحى بشكل رئيس من الثورة السلوكية، لا تعد الفلسفة السِّياسية تخصصًا («فافر»، 1989م؛ «يولو»، 1963م؛ إيستون، 1953م)، بينما تعدُّ في الخيار الثاني في مكانها الصحيح، ومكونًا طبيعيًّا للعلوم السِّياسية («باري»، 1989م).

ولطالما كانت الاستعارة من الاقتصاد أكثر تعقيدًا؛ لأنه يشمل منهجين معرفيين مختلفين. فمن ناحية، يَعدُّ بعض الاقتصاديين السِّياسة هي المنتَج المباشِر للظروف الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، يرى الآخرون السِّياسة بوصفها محكومة بالقواعد نفسها التي تحكم الاقتصاد. وجهة النظر الأولى مستوحاة أساسًا من الماركسية، حيث يتعامل ماركس مع السِّياسة بوصفها البِنْية الفَوْقية للاقتصاد. ومن ثَمَّ يمكن العثور على السبب الرئيس للأفعال السِّياسية والمؤسسات السِّياسية في طرق الإنتاج والعمليات الاقتصادية، وعندها لا يمكن لعِلْم السِّياسة أن يوجد بدون نظرية اقتصادية.

وتوجد مع ذلك تفسيرات مختلفة للماركسية، أعاد بعضها -على غرار الماركسية السِّياسية- تقديم جزء استقلالية السِّياسة («برينر»، 1993م؛ «وود»، 2002م)، بينما مزج البعض الآخر، مثل الماركسية التحليلية، بين الماركسية ونظرية الاختيار العقلاني («كوهين»، 1978م؛ «إلستر»، 1985م).

النوع الثاني من الاستعارة لا يؤيد بالضرورة فرْضية الحتمية الاقتصادية، لكنه يزعم أن السِّياسة ملتزمة بالعمليات نفسـها، وبالعقلانية نفسها كالاقتصاد. ويجب استخدام النظرية الاقتصادية، التي يفترض أنها أكثر تقدمًا من النظرية السِّياسية،

للنظر في المشكلات السِّياسية. والنتيجة الرئيسة لهذا المنهج المعرفي هي نظرية الاختيار العقلاني، التي ترىٰ الرجل السِّياسي مهتمًّا بنفسه، يدرك غايته، ويسعىٰ للتوسع («بيتراكا»، 1992م). بعبارة أخرىٰ، يستند هذا النهج علىٰ فرضية ذات قيمة محايدة، تتناقض بشكل مباشر مع التقاليد الفلسفية.

وإذا تصرَّف الشخص السِّياسي وكأنه فاعل اقتصادي، يمكن عندها استخدام النماذج الاقتصادية المفصلة بشكل كبير في العلوم السِّياسية دون أية وساطة فلسفية.

هذا النهج مناهض أيضًا للسلوك، حيث لا يتم رصد السلوك في البحوث التجريبية، بل يتم ببساطة استنتاجه من النظرية الاقتصادية التي ظهرت في نهاية الخمسينيات لتشرح كيفية عمل الديمقراطيات («داونز»، 1957م). ثم سرعان ما امتدت إلىٰ جميع قطاعات العلوم السِّياسية: الفعل الجماعي والحركات الاجتماعية («أولسون»، 1965م)، والائتلافات الحزبية («ريكر»، 1962م)، والبيروقراطيات («نيسكانن»، 1971م)، وأخيرًا إلىٰ السِّياسات العامة («داونز»، 1967م؛ «هاردن»، 1968م؛ «جونز»، 1994م) والعَلاقات الدولية (أكسيلرود، 1984م).

ويشير النِّقاش الذي لا يزال مستمرًّا، إلىٰ خطر استبعاد القِيَم والمفاهيم والعواطف، كما يشير إلىٰ مخاطر التشابهات الخاطئة (أو مفرطة البساطة) بين العقلانية الاقتصادية والخيار السِّياسي («بروجان»، 1996م).

والمعضلة الرئيسة واضحة: فالإفراط في تقدير دور القِيَم في السِّياسة يؤدي إلىٰ هَيْمَنة العلوم السِّياسية علىٰ الفلسفة، في حين أن عدم تقديرها بالدرجة الكافية يخلق الظروف التي يهيمن فيها الاقتصاد علىٰ السِّياسة. ومن الواضح أن التحرر الحقيقي للعلوم السِّياسية وانفصالها عن العلوم الاجتماعية القريبة، يجب أن يتخذ مسارًا أكثر تطورًا.

والشيء نفسه ينطبق علىٰ القانون. فهناك تقليد قوي متَّبَع لدراسة السِّياسة بوصفها مجرد جزء من القانون الدستوري، لا سيما في المجتمعات التي تكون فيها الدولة قوية وتقع في قلب النظام السِّياسي. هذه هي الحال في فرنسا، حيث تم تطوير

العلوم السِّياسية لأول مرة في كلية دروي، أو في ألمانيا حيث لعب تداول السُّلْطة (ممثلًا بشكل بارز في المؤلِّفين، مثل هيرمان هيلر، هانز كيلسن أو كارل شميت) الدور نفسه، وفي إيطاليا، حيث شاركت كلية القانون في تطوير العلوم السِّياسية الإيطالية. وحتىٰ لو كان هذا الصعود رسميًّا وإستراتيجيًّا بشكل أساسي، فقد أصبح نموذج القانون مهيمنًا علىٰ العلوم السِّياسية، حيث زعم أنه يعطي موقعًا مركزيًّا للمعايير والمؤسسات. وعرفت العلوم السِّياسية علىٰ أنها جزء أو امتداد للقانون الدستوري. ولا يزال معمولًا بهذا التقليد في بعض أجزاء السِّياسة المقارنة، حيث تتعامل العديد من الأعمال مع مقارنة البرلمانات أو الأنظمة السِّياسية، بينما تهمل السلوك السِّياسي والرأي العام، أو الثقافة السِّياسية («مارس وأولسن»، 1996م).

وقد تطورت العلوم السِّياسية أيضًا بفعل مرور التاريخ. ووضع «دي توكفيل» كتابيه الرئيسين (الديمقراطية في أمريكا)، و(النظام القديم والثورة) سرد فيهما الأحداث التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا. وتشكَّلت قناعاته الأساسية بالمتغيرات التاريخية، التي شرحت كيف أخذت الأحداث والأنظمة السِّياسية جوانبَ مختلفة في البلدان الثلاثة («دي توكفيل»، 2000م؛ «دي توكفيل»، 2001م).

ومهَّد هذا المفهوم الطريق لسؤال مفاده: هل يطرح المؤرخ الأسئلة نفسها التي يطرحها عالم السِّياسة؟ وتوجد في هذا السياق حقيقة لا يمكن إغفالها علىٰ مدار التاريخ، تتمثل في أن الأشياء السِّياسية يتم بناؤها بالضرورة كحقائق تاريخية، ولكن عندما تهدف نظرية المعرفة التاريخية إلىٰ تفسير أوسع، يبحث العالم السِّياسي عن أبعادٍ أكثرَ دِقَّةً وتقييدًا للوقائع ليحقق فيها. لذلك إذا كان قادرًا أن يستعير من المؤرخ، فلا يمكنه ببساطة أن يندمج مع نظريته المعرفية.

في الواقع، أصبحت هذه «المواقف التجريبية» اليوم أكثر غموضًا وهشاشة، وتكمن المشكلة الحقيقية في تحديد كيفية تصور الحدود والتبادلات بما يتجاوز مسألة التبعية، التي لم تعد علىٰ المحَك الآن.

التعايش والتبادل والحدود

دعونا ننتهج النهج الذي ينتهجه أكثر العلماء اليوم، ونعتبر عِلْم السِّياسة قواعد سلوكية مستقلة بذاتها، بما له من نظرياته ومنهجياته ومفاهيمه الخاصة؛ وبفعل هذا فإننا لا نفترض أن هذا العِلْم قد نشأ من العدم خلف الأبواب المغلقة وبشكل مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرىٰ. كما يمكن رؤية المثال الرئيس علىٰ هذا في عَلاقاته بعِلْم الاجتماع، حيث إن العَلاقة بينهما قوية ومتنوعة بشكل كبير، إلىٰ الدرجة التي تصبح معها الحدود الفارقة بين هذين العِلمين غير واضحة.

إن الثورة السلوكية التي حدثت في عِلْم السِّياسة الأمريكي في أربعينيات القرن الماضي وخمسينياته، ثم طالت جميع الدول الغربية بعد ذلك، تمثِّل نقطة انطلاق مهمة لهذه النزعة؛ وبإعطاء الأولوية للسلوك - وكذلك للقياس الكمي - بدلًا من القواعد، نجد أن هذه النزعة قد أسهمت في التقريب بين هذين العِلمين أكثر وأكثر (لاسويل وكابلان، 1950م؛ كي، 1942م)؛ كما حافظت المفاهيم والنظريات علىٰ خصوصيتها السِّياسية، لكن علىٰ الرغم من ذلك أصبح الآن يتم اعتبار مثل هذه المواضيع - وبشكل صارم - مجرد حقائق اجتماعية بسيطة، وبشكل مستقل عن القواعد، والقِيَم، والسياق التاريخي.

بعد ذلك، امتزجت هذه النزعة الجديدة مع ردة فعل قوية تم ملاحظتها في أوروبا. ففي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حاول العلماء الصغار التحرُّر من عباءة الدراسات القانونية؛ وكانت هذه المحاولة أكثر وضوحًا وملاحظة في فرنسا، علىٰ أيدي بعض علماء الاجتماع مثل ريمون آرون Raymond Aron (1967م)، وبيري بورديو Pierre Bourdieu (1998م)، أو حتىٰ المحامين أنفسهم الذين كان في نيَّتهم التأسيس لعِلْم جديد، ومن أمثلة هؤلاء موريس دوفرجيه Maurice Duverger (1972م).

ولم تحدث هذه النزعة تقدمًا كبيرًا في البداية، علىٰ الرغم من أنها أسهمت في التأسيس لعِلْم جديد، والذي سمَّته الغالبية «عِلْمَ الاجتماع السِّياسي». وبمرور الوقت

- ومع تطور عِلْم الاجتماع السِّياسي - أصبح يميل تكوينه للعِلْم السِّياسي السلوكي الأمريكي أكثر، لكن كان منظوره أكثر انتقادًا، واشتمل علىٰ مواضيع أكثر تنوعًا؛ ولقد ظهر للمرة الأولىٰ في الولايات المتحدة الأمريكية في إصدار شهير حرَّره شموئيل آيزنشتات Shmuel Eisenstadt، وضم مجموعة كبيرة من المسهمين، من ماكس فيبر Max Weber وإميل دوركايم Emile Durkheim، إلىٰ فرانكلين روزْفِلت Franklin Roosevelt وماو تسي تونغ Mao Tse-tung (آيزنشتات، 1971م).

وكان لعِلْم الاجتماع السِّياسي هذا ثلاثة خصائص، أولها: أنه يَعدُّ الآباء المؤسسين لعِلْم الاجتماع بمثابة أجداده. وثانيها: أنه يتعامل مع الحقائق السِّياسية علىٰ أنها حقائق اجتماعية. وثالثها: أن تصوره للسِّياسة كان أوسع، مع مراعاة الأبعاد الأنثروبولوجية والتأثير السِّياسي للهياكل الاجتماعية والأنواع المتعددة للسلوك الاجتماعي. وعلىٰ الرغم من كل هذا، نجح في الحفاظ علىٰ استقلالٍ حقيقي للسِّياسة والأبحاث السِّياسية.

وبالطريقة نفسها، تم التأسيس لنوعٍ جديدٍ من التواصل مع الفلسفة، يتخطىٰ «الفلسفة السِّياسية» التي عَدَدْناها أكبر من مجرد تفاعل قوي - لكنْ متجدِّد - بين العِلْم السِّياسي والفلسفة التقليدية، والذي تطور شيئًا فشيئًا. وحتىٰ عندما حاول العلماء التحرر من الفلسفة، روَّج بعض العلماء السِّياسيين لنظرية سياسية لم يعد يتم اعتبارها، تقدم الأسباب الجوهرية، والتي تحولت من مجرد نهج تفكيري إلىٰ قيم محسوسة.

وبعد ذلك أدت الثورة السلوكية إلىٰ تطوير «النظريات الإيجابية» أو «النظريات التجريبية» (بودون، 1981م)، والتي تم اعتبارها أدوات بناء العالم الحقيقي وتنظيم البيانات التي تم جمعها. أما الوظائفية (مولكي، 1971م)، وتحليل النظم (إياستون، 1953م)، والبنيوية والتأثرية، كلها مهدت الطريق لتصورٍ جديد ونظرية معرفية جديدة. هذا النوع من النظريات السِّياسية مهد بالتدريج لابتكار فرعٍ جديدٍ من عِلْم

السِّياسة تحت اسم معين؛ ورغم أنه يجب عدم الخطأ واعتبار هذه النظرية السِّياسية «فلسفةً سياسيةً»، فإنها تستعير بشكل كبير من المنطق، وتستفيد من عظماء الفلسفة أمثال ميكيافيللي وهوبز ومونتسكيو.

ولقد أسهم الاقتصاد في شَقِّ طريقٍ أخرىٰ لتطوير عِلْم السِّياسة، لاسيما عندما ظهر «الاقتصاد السِّياسي الدولي» علىٰ أنه فرع آخر. وفي الواقع كانت هذه العملية تالية لخطين مختلفين؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية ظهر عِلْم الاقتصاد السِّياسي الدولي لعدة أسباب منها: الأزمة الجذرية التي حدث في أوائل سبعينيات القرن الماضي في سعر النفط، وهزيمة الولايات المتحدة في حرب فيتنام، وضَعْف حكم نيكسون للبلاد، والذي اضطر للتنحِّي بسبب فضيحة ووترجيت. وقد شكَّك علماء مثل (تشارلز كيندلبيرجر، وروبرت جيلبن) في العَلاقة بين الاقتصاد وهَيْمَنة القوة العظمىٰ، ففي الوقت الذي بدت فيه القوة العظمىٰ مهدّدة من الشكوك الاقتصادية، حاول العلماء التأكيد علىٰ الدور الذي لعبته الهَيْمَنة في حماية ثبات الاستقرار العالَمي وتقويته (كيندلبيرجر، 1973م؛ جيلبن، 2001م). ولقد امتد هذا النهج بشكل تدريجي ليشمل قضايا أخرىٰ، مثل الحرب والاقتصاد (جيلبن، 1981م)، وعَوْلَمَة النظام السِّياسي (جيلبن والقانون 1988م).

أما في المملكة المتحدة فقد كان هذا التطور مختلفًا اختلافًا كبيرًا، حيث كان القلق أكبر بكثير، وكانت الطريقة ذات فروع أكثر. وقد أسَّست (سوزان سترانج)، لعِلْم الاقتصاد السِّياسي الدولي البريطاني، وكانت تطمح لنهج عالَمي للنظام الدولي من أجل الإشارة إلىٰ تحولاته في التعبيرات بين الاقتصادات والقوة السِّياسية (سترانج، 1988م). ولقد ركز كتابها المهم (الدول والأسواق) (1984م) علىٰ انحدار الدولة إلىٰ عالم شامل، أو بتعبير أدَقَّ: فقد ركز علىٰ إضعاف قدراتها الخاصة، مما مهَّد الطريق لأشكال أخرىٰ من التصرف السِّياسي والقوة السِّياسية (ستوب فورد وآخرون Stop Ford et al، 1991م؛ سترانج، 1996م). ولقد أظهرت علىٰ وجه الخصوص كيف

أن «جنون الأموال» - دون أية رقابة - يضعف قدرة الحكومة، وحتىٰ شرعيتها (سترانج، 1998م). وإذا كان الاقتصاد السِّياسي الدولي الأمريكي متضمنًا بشكل واضح في مجال عِلْم السِّياسة، فإن نظيره البريطاني يظهر في حدوده؛ لهذا عدَّت (سوزان سترانج) نفسها عالمة اقتصاد أكثر من كونها عالِمة سياسة.

ويجب أيضًا النظر إلىٰ عِلْم الأنثروبولوجيا الاجتماعي والجغرافيا؛ فعِلْم الأنثروبولوجيا غالبًا ما كان يُستخدَم في رصد التطور، من المجتمعات «البدائية» أو التقليدية إلىٰ المجتمعات الحديثة، وكان الغرض من ذلك فَهْم تعقيد الممارسات والمؤسسات السِّياسية الحديثة والمقارنة بينها وبين الممارسات والمؤسسات السِّياسية للمجتمعات التقليدية التي رصدها علماء الأنثروبولوجيا؛ وكان الهدف من ذلك أيضًا معرفة العنصر الأساسي في السِّياسة، والحصول علىٰ رؤية أكثر دقة لطبيعة السِّياسة في هذه المجتمعات بعيدًا عن المفهوم السائد «للسِّياسات البدائية». ولهذه الأسباب أصبحت السِّياسة - بالتدريج - جزءًا من عِلْم الأنثروبولوجيا الاجتماعي. ولقد استعار علماء الأنثروبولوجيا المفاهيم والأسئلة من عِلْم السِّياسة، بينما علماء السِّياسة - الذين لم يكونوا علىٰ دراية بمجال الأنثروبولوجيا - كانوا مقيدين ومجبَرين علىٰ استخدام استنتاجاتهم الخاصة، ولهذا السبب أشار العلماء مجتمعين إلىٰ ما أسموه «عِلْم الأنثروبولوجيا السِّياسي».

ومن الجدير بالذكر أن هذا العمل قد بدأ في كتاب (الأنظمة السِّياسية الأفريقية) الذي نشره (إيفانز بريتشارد) مع (ماير فورتس) عام 1940م، واللذان حاولا إنشاء تصنيف من الأنظمة السِّياسية الأفريقية من أجل التغلب علىٰ الرؤية البسيطة والشائعة للنظام السِّياسي غير المتميز في المجتمعات التقليدية (إيفانز بريتشارد وماير فورتس، 1940م).

وبعد ذلك ظهر جيل ثان من علماء الأنثروبولوجيا السِّياسية، واتخذوا خطوة أخرىٰ بأن عملوا في سياق إنهاء الاستعمار والتحوُّل السِّياسي. وقد لَحَظوا تكيُّف المجتمعات التقليدية مع السِّياسات الحديثة، ولهذا السبب كانت أهدافهم في البحث

أكثر تنوعًا بكثير، وكانت أقرب لعِلْم السِّياسة الكلاسيكي (بيلي، 1969م؛ كلاستريس، 1989م). وعمل فريدريك بيلي على التصرف السِّياسي، بينما طرح كلاستريس مشكلة عالَمية الدولة، وإمكانية إيجاد «مجتمعات دون دولة». وفي هذا السياق الجديد اقترب علماء السِّياسة أكثر من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعي، باستخدام أساليبهم ومجالاتهم من أجل رصد تعقيد عمليات التحوُّل (أبتر، 1965م).

وفي الخطوة الثالثة، تَدخَّل عِلْم الأنثروبولوجيا الثقافي في مناقشات عِلْم السِّياسة، وكان التدخل الأول يتعلق بالثقافة السِّياسية عندما قام بعض علماء الأنثروبولوجيا، مثل (كليفورد جيرتز) بانتقاد التبسُّط المفرِط لعلماء السِّياسة. وقد عمل (جيرتز) وفق رؤية أكثر تطورًا للثقافة، بناءً على عِلْم العلامات، والذي مهَّد طريقًا في عِلْم السِّياسة لما يسمى «سياسة المعنى» (جيرتز، 1973م). ويمكن ملاحظة الأمر نفسه في الهُوِيَّة ومفهوم «المجتمع المتخيل» (أندرسون، 1983م).

كما يمكن ملاحظة تفاعلٍ مشابهٍ بين الجغرافيا والسِّياسة، فلقد ظهرت الجغرافيا السِّياسية قُرْبَ نهاية القرن التاسعَ عشرَ في ألمانيا أولًا ثم السويد والولايات المتحدة الأمريكية (أفريد تاير ماهان)، وروسيا وفرنسا (أنطوان دي جوميني)، كجزء من الجغرافيا التي تم اعتبارها مساحةً وأرضًا للمشاكل السِّياسية ومواضيع للمنافسة السِّياسية، وحتى الحرب كذلك (راتزل، 1925م). ثم إن استخدام الجغرافيا السِّياسية في الحربين العالَميتين لإضفاء الشرعية على المبادرات العسكرية - قد جعلها مثيرة للجدل، بينما لا يزال يوجد امتداد بسيط لفرضيتها في مفهوم الجغرافية السِّياسية التي لا يستخدمها العلماء الواقعيون الذين يؤكدون أن القضايا الدولية الرئيسة يمكن تفسيرها والتعامل معها بالإفادة من التفسيرات الجغرافية (بريجينسكي، 1997م). وبالمثل، استعار بعض الخبراء الانتخابيين - لا سيما في فرنسا وكذلك في المملكة المتحدة - من الجغرافيا بعض عناصر الأساليب والمفاهيم، لتحليل التصويت والسلوك الانتخابي وتفسيرهما (سيغفريد، 1913م؛ جونتسون، 1979م).

دمج العلوم الاجتماعية بالابتكارات

بالنظر إلىٰ كل هذه التجارِب، يمكننا أن نستنتج أن عِلْم السِّياسة يميل إلىٰ الاستعارة أكثر من العلوم الأخرىٰ عندما يتعلق الأمر بمواجهة أزمة والخروج من مأزق. وينتج عن هذه العملية - في كثير من الأحيان - تحولات وابتكارات، كان أولها في الثورة السلوكية التي جعلت من الممكن قفز قفزات كبيرة للأمام. ويمكن العثور علىٰ أبرز الحالات في عِلْم الاجتماع التاريخي للسِّياسة الذي ظهر في أواخر سبعينيات القرن الماضي. وفي الوقت الحالي يجمع عِلْم السِّياسة بين التاريخ وعِلْم الاجتماع والأنثروبولوجيا، من أجل إعادة تشكيل النهج التقليدي للسِّياسة المقارِنة. في الوقت نفسه، بقيت السِّياسة المقارِنة مقصورة علىٰ افتراضات النماذج المطوَّرة التي كانت تنقل رؤية ذاتية ومبسَّطة للغاية من الدولة. بعد ذلك بدأت ردة فعل مزدوجة في التشكيك في الطبيعة العالمية للدولة الغربية، وأعاد النظر في أصولها وهُوِيَّتها. وتضمن هذا المنظور عودة للتاريخ وعِلْم الاجتماع والأنثروبولوجيا للدولة.

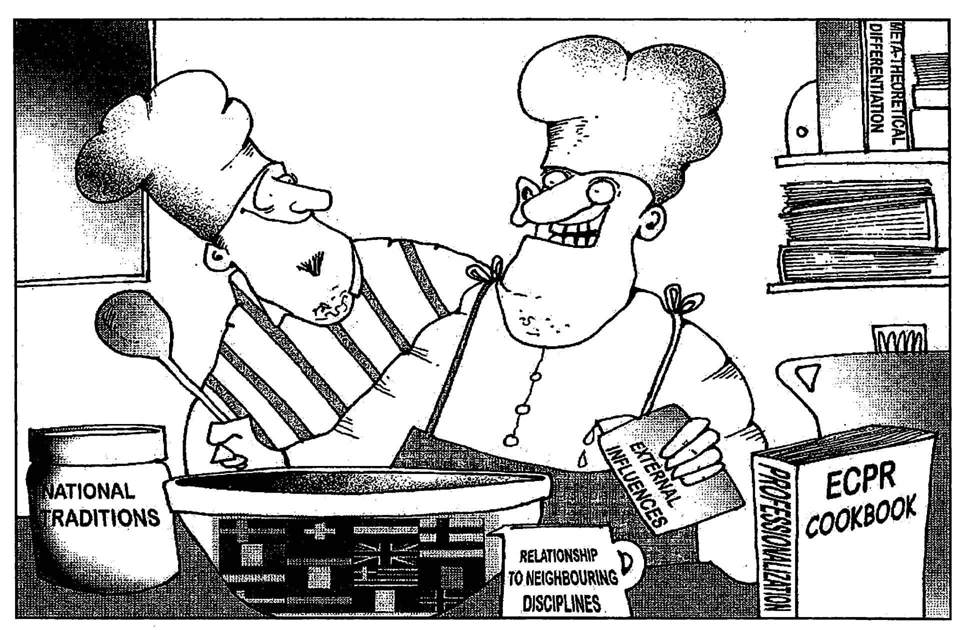
وكان الآباء المؤسسون لهذا الأمر: (كارل ماركس) (وماكس فيبر)، الملهمَيْن لهذه النزعة الجديدة لعِلْم السِّياسة التي نشأ عنها مدرسة جديدة افتتحها (بارينجتون مور) من منظور الماركسية الجديدة، وعمل (بيري أندرسون، وإيمانويل والْرشتاين، وثيدا سكوكبول) علىٰ توسيعها بطريقة مشابهة للماركسية الجديدة (مور، 1966م؛ أندرسون، 1974م؛ والْرشتاين، 1974م؛ سكوكبول، 1979م)، حيث قام (شموئيل آيزنشتات) و(شتاين روكان) و(رينهارد بنديكس) باتباع الدرب نفسها لكن بنهج والْرشتاين (بنديكس، 1964م؛ آيزنشتات وروكان، 1973م). أما تشارلز تيلي فقد تأثر بكل اتجاه من الاتجاهين (تيلي، 1975م)، وكان من الصعب علىٰ العديد من هؤلاء العلماء تحديد إمكانية إطلاق عليهم لقب «علماء سياسة» أو «مؤرخين» أو «علماء اجتماع»، بينما كان الْرشتاين اقتصاديًّا وعالِمَ سياسةٍ ومؤرخًا معروفًا.

ومما لا شك فيه أن هذه الإلهامات الماركسية أو الفيبيرية (نسبة لماكس فيبر) كانت خاضعة لضرورات البحث التجريبي، ولعِلْم السِّياسة الذي كان يشكك في زيادة

النظرية التطورية. وعمل هذا الاتجاه الجديد كحل لأزمة الكونية التي أثرت على السِّياسة المقارنة في المجمل؛ وللتغلب على هذه الكونية والعرقية، حوَّل كل هؤلاء المؤلِّفين تركيزهم إلى التاريخ، سواء لتقصي تنوع البنى الاجتماعية أو التنظيمات الطبقية أو أنواع الإنتاج في أوروبا وما سواها (توجه ماركسي)، أو من أجل التأسيس لأفراد تاريخيين (توجه فيبيري). وهذا يؤكد على الاختلافات في الثقافات (آيزنشتات وروكان، 1973م) في الشرعية (بنديكس، 1978م)، أو في عمليات بناء الدول (تيلي، 1975م).

ورغم هذا، تعمقت أسماؤهم التي سبق أن ذكرناها، في عِلْم السِّياسة؛ إذ كانت تفسيراتهم على أساس سياسي (الدول والأمم والأنظمة السِّياسية والأنظمة الحزبية)، وتشكلت متغيرات تفسيراتهم جزئيًّا من النماذج السِّياسية.

وكان الافتراض الرئيس قائم على اعتبار أنه لا الممارسات السِّياسة ولا المؤسسات السِّياسية - في أي مكان في العالم - لها توجه عالَمي ومتجانس؛ فكلٌّ منهم له «أصل» تاريخي يجعله مختلفًا عن الآخرين. ولهذا السبب يتضمن تفسير الخصائص اعتبارًا لهذا البعد التاريخي، وبالتالي فإن عِلْم الاجتماع التاريخي للسِّياسة هو عِلْم وصفي وتفسيري؛ إذ إنه يُكمل المفاهيم العامة التي تطورت في عِلْم السِّياسة بالنظر - كذلك - إلى الأمور التي أكسبتها - أي السِّياسة - خصوصيتها التاريخية؛ فقد كان بناء الدولة في فرنسا ووصفها مختلفًا عنه في إنجلترا وإيطاليا وألمانيا، بينما تم اختيار بعض العوامل العامة لتوضيح هذه الاختلافات. وعلى سبيل المثال فإن (بيري أندرسون) يعارض فكرة الدولة القوية والاستبدادية في فرنسا لدولة أضعف في إنجلترا، ويستخدم درجة العدائية في المجتمع على أنها المتغير التفسيري الوحيد (أندرسون، 1974م؛ بديع وبيرنباوم، 1983م). وقام (رينهارد بنديكس) بتفسير الاختلاف بين الأنظمة السِّياسية الأوروبية، من خلال النظر في أنواع مختلفة من الشرعية (بنديكس، 1978م). وقام (شتاين روكان) بالأمر بنفسه باعتبار ثلاثة متغيرات مختلفة: التطور الاقتصادي، والتكوين المحلي والتحوُّلات المسيحية (روكان، 1973م). ويمكن الاطلاع على خليط من التأثيرات في السياق الأوروبي متصورة جيدًا في شكل (3-1).



المصدر: (ديرك بيرج شلوسر) (2006)، عِلْم السِّياسة في أوروبا: التنـوع والتفـوق والعَلاقـة. عِلْـم الـسِّياسة الأوروبي، 5(2): 163-70.

شكل (3-1) التنوع في عِلْم السِّياسة الأوروبي

والذين يدعمون نظرية المعرفة هذه لا يَعدُّون عِلْم الاجتماع التاريخي «مجالًا فرعيًّا» بنفسه، لكنه يشمل جميع مجالات البحث السِّياسية؛ فعلىٰ سبيل المثال: تزعم (ثيدا سكوكبول) أن الطبيعة الاجتماعية بشكل عام للمواضيع تجعل من الضروري اللجوء لمنظور تاريخي (سكوكبول، 1984م)، وهنا يمكن لحزب سياسي أو سياسة عامة أو نزاع بين الدول، أن يعيدنا إلىٰ جذورها التاريخية، بينما يؤثر تجاهلها علىٰ جودة الوصف والتفسير.

هذا الادعاء مقنع للغاية، لكنه - كما يوضح (تشارلز تيلي) - يطرح الشك في مستوىٰ التحليل، حيث يعمل التاريخ في مستوىٰ كل شخص علىٰ حدة، لكن السِّياسة الكلِّية تهتم «بالبناءات الكبيرة والعمليات الكبيرة والمقارنات الضخمة» (تيلي، 1989م).

وإذا اعتبرنا «الثورات الاجتماعية» (مثل الثورة الفرنسية عام 1789م، أو الثورة البلشفية عام 1917م)، مواضيع وحقائق تاريخية يتم تفسيرها أو استخدامها علىٰ أنها متغيرات تفسيرية للأحداث اللاحقة، فإننا قد نتسبب في عولمة التاريخ بشكل خطير، ونحرم أنفسنا من أية فرْضيات جَدَلية، مثل: (لماذا لم تحدث الثورات في حالات أخرىٰ؟ ماذا كان سيحدث لو لم تندلع هذه الثورات؟).

وهنا يطرح سؤال: هل المقارنة التاريخية مقبولة علىٰ المستوىٰ الكلِّي، لا سيما عندما نعرف أنه لا يوجد تأكيد تجريبي أو اختباري ممكن؟ ينكر العديد من المؤرخين صحة هذا النهج، فهل يَقسِم عِلْم الاجتماع التاريخي عِلْمَ السِّياسة بين «السِّياسة الكلِّية» و«السِّياسة الصغرىٰ»، تاركًا السِّياسة الكلِّية في موضع هامشي أو حتىٰ «شبه عِلْمي»؟

تشير هذه الأسئلة إلىٰ إمكانية استخدام التاريخ لتشكيل وتعريف المفاهيم، لإبداء توجيه أكثر دقة للأسئلة المطروحة، من أجل تأكيد المقارنات وإنشاء تفسير للمشكلة أو «اللُّغْز» الموضوعة علىٰ المحك. وعلىٰ النقيض من ذلك، فإن من الادعاءات الخاطئة استخدامُ التاريخ لتفسير عملية اجتماعية أو سياسية واعتبارها سببًا، فعندما شرح (بارينجتون مور) صعود الفاشية في بعض البلاد الأوروبية، استخدم، في ذلك، التاريخَ للإشارة إلىٰ المتغيرات التي كانت متشابهة في جميع البلاد التي تأثرت بهذه الأيديولوجية (مرونة الطبقات التقليدية، والتوازن بين الطبقات الأرستقراطية والبرجوازية والعاملة، والضَّعْف الثوري للفلاحين، وتقليد الدولة...) (مور، 1966م).

ورغم هذا فإن التفسير الذي قدَّمه في النهاية كان مبنيًّا علىٰ هذه المتغيرات السِّياسية الاجتماعية، وعلىٰ شروط سياسية؛ كما أنه لا يمكن العثور علىٰ السبب في التاريخ (الذي يبقىٰ فريدًا ووصفيًّا في كل حالة). لكن في التكوين التاريخي الخاص للمتغيرات السِّياسية الاجتماعية، يجب اعتبار التاريخ الاجتماعي وسيلةً لإدراك البُعد التاريخ للحقيقة الاجتماعية، وليس تطبيق عِلْم السِّياسة علىٰ المتغيرات التاريخية.

الإطار (3-1) (شميتر)، مستقبل عِلْم السِّياسة المتصف بالعولمة

لهؤلاء الذين يريدون ممارسة عِلْم سياسة ينتقِد السُّلْطة الحاكمة ويميز الطبيعة المختلفة لموضوعه، ويكون قادرًا على شرح تعقيدات الحياة السِّياسية للأشخاص الحقيقيين - عليهم التوجُّه نحو الشرق، أو حتى الجنوب بين الحين والآخر، إذا أمكنهم ذلك، ففي هذه الأماكن سيجدون الحرية الكافية للتشكيك في الافتراضات السائدة، والتأسيس لمفاهيم وأساليب مبتكَرة، ومعالجة القضايا ذات الأهمية، وربما حتى التأثير على مسار الأحداث السِّياسية. وكذلك تزداد إمكانية قدرتك على الإسهام بشكل كبير في عِلْم سياسة يتصف بالعولمة.

المصدر: (فيليب شميتر) (2002)، سبع أطروحات (متنازع عليها) تتعلق بمستقبل عِلْم السِّياسة «العابر للحدود» أو «المتصف بالعولمة». العلوم السِّياسية الأوروبية، 1(2): 23-40.

الاستنتاجات

إن العَلاقة بين عِلْم السِّياسة والعلوم ذات الصلة ليست ذات بعدٍ واحد، بل هي معقدة ومتناقضة؛ فمن ناحية، عِلْم السِّياسة - بصفته عِلْمًا اجتماعيًّا - لا يمكنه أن يبقى مفصولًا عن العلوم الاجتماعية الأخرى، ومن ناحية أخرى، عندما يتفاعل مع العلوم الاجتماعية الأخرى فإنه يواجه العديد من المخاطر. العديد من العلماء يعدون التعدُّد في التخصُّصات والفروع معيقًا لعِلْم السِّياسة أن يكون «عِلْمًا مكتملًا»، وقد يتعرض لخطر خسارة خصوصيته وهويته المميزَيْن، ويصبح منفصلًا عن خصوصيات موضوعاته ليحولها إلى سمات «رجل الاقتصاد» أو «رجل الفلسفة»، مع جميع الفرضيات الأيديولوجية التي قد تشمل هذا.

وهذه المخاطر تمهد الطريق أمام تبعية أو إذعان لعِلْم السِّياسة أمام العلوم الأخرى. ولكل هذه الأسباب، تظل تعدُّدية التخصُّصات باقية بمثابة تحدٍّ لم يتم تخَطِّيه بشكل كامل حتى الآن، ولكن على أية حالة، ليس من الممكن تقصِّي السِّياسة دون النظر بقوة في الاقتصاد والاجتماع والتاريخ.

ويجب أن نضع في حساباتنا أن عِلْم السِّياسة يبني هُوِيَّته من طبيعة أسئلته ونوعها.

الأسئلة

1- كيف يمكنك تعريف «تداخل التخصُّصات»، وكيف يمكنك التمييز بينه وبين «العبر منهاجية»؟

2- ما الحدود بين التاريخ وعِلْم السِّياسة؟

3- هل عِلْم الاجتماع السِّياسي يعادل عِلْم السِّياسة؟

4- كيف يمكنك تعريف «عِلْم الاجتماع التاريخي للسِّياسة»؟ وهل هو جزء من التاريخ؟ أم جزء من عِلْم السِّياسة؟

للمزيد:

Payne A and Philips N (eds.) (2014) Handbook of the international political economy of governance. Cheltenham: Edward Elgar. Probably the best and most complete book on political economy and the interaction between economics and political science.

Tilly C (1984) Big structures, large processes, huge comparisons. New York: Russell Sage Foundation. The most advanced discussion on historical sociology and the relations between history and political science.

Skocpol T (ed.) (1984) Vision and method in historical sociology. Cambridge: Cambridge University Press. Different views of what historical sociology means.

Runciman WG (1969) Social science and political theory. Cambridge: Cambridge University Press. A classical and very useful book on the relation of sociology to political theory.

Augsburg T (2006) Becoming interdisciplinary: An introduction to interdisciplinary studies (2nd ed.). New York: Kendall/Hunt Publishing. A very useful perspective on what inter- and transdisciplinarity mean.

❇


https://t.me/montlq

الباب الثاني

السياسة العامة الكلية


https://t.me/montlq

https://t.me/montlq

الفصل الرابع

الأسس الاجتماعية لعلم السياسة

مصطلحات أساسية

الذاكرة الجماعية	الانقسام الاجتماعي
التأطير	المحيط الاجتماعي
نظرية التحديث	التأييد المرتبط بسياسات بعينها والتأييد العام
الثقافة السِّياسية	نموذج النظام

مقدِّمة

اتضح من خلال ما سبق أن السِّياسة المعاصِرة وتفسيراتها تُعد جزءًا لا يتجزأ من السياقات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواسعة، التي تُحلِّلها بمزيد من التفصيل التخصُّصات المجاورة.

وللتمييز بين التخصُّصات الفرعية الرئيسة في عِلْم السِّياسة وتوضيح بعض عَلاقاتها وتفاعلاتها، هناك نموذج «نظام» أكثر عمومية في هذا الشأن يُعد فاعلًا في هذه المسألة. هذا النموذج الموضح فيما يلي مُستمَدٌّ من الأعمال المعروفة لـ(«إيستون»، 1965م)، و(«ألموند» و«باول»، 1978م) وغيرهما، ولكن يتم استخدامه هنا فقط من منظور ما قبل النظرية التصنيفية، من أجل تحديد العناصر المختلفة والتفاعلات الممكنة عن كثب دون أن يعني بالضرورة وجود عَلاقات سببية مميزة، مثل فاعلية روابط وملحوظات معينة، أو استقرار النظام على هذا النحو.

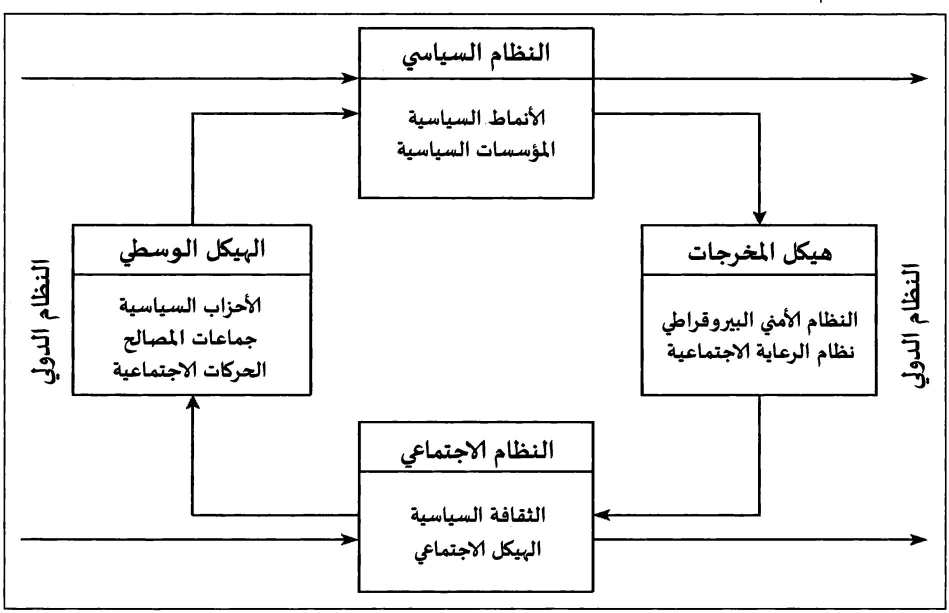
وبهذا المعنى، أصبحت هناك لغة مشتركة في عِلْم السِّياسة، تتحدث عن المدْخَلات والمخْرَجات والملحوظات وما إلى ذلك، كما هي الحال في العديد من التخصُّصات الأخرى (الاقتصاد وعلوم الكمبيوتر وغيرهما)، التي أخذت هذا النموذج العام من عِلْم التحكم الذاتي. وبشكل أكثر تحديدًا، يتحدث «إيستون» عن المطالب والدعم في جانب المدْخَلات

في الأنظمة السِّياسية، والتي تُعد محقّقة ومدعِّمة في جانب المخْرَجات، ثم يتم إعادتها إلى النظام الاجتماعي.

إن هذا النظام يُعد مفيدًا لفهم وشرح الواقع السِّياسي المعقد الذي يشمل كل هذه المكونات، والتي - بالطبع - تتفاعل مع النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي. فمع مفهوم النظام، نتبنى بناءً نظريًا يستحيل اكتشافه مباشرة بشكل تجريبي، لكن التحليل التجريبي لجميع مكوناته يسمح بتطوير رؤية السِّياسة التي تمكننا في نهاية المطاف من الوصول لتفسير أفضل للسِّياسة.

وفي اللُّغة الإنجليزية، يمكننا التمييز بين نظام الحكومة (نظام سياسي واحد كوحدة للتحليل)، والسِّياسة (العمليات داخل النظام)، والسِّياسات (مجالات سياسية محددة مثل التعليم والصحة والبيئة وما إلى ذلك في جانب مخرجات النظام)، حيث لا ينبغي الخلط بين هذا النموذج الأساسي وبين نظريات النظم الأكثر طموحًا، كما روج لها، على سبيل المثال، («لوهمان»، 1984م)، والتي تم انتقادها من زوايا مختلفة («مولر»، 2012م).

ويقدم الشكل (4-1) صورة مبسطة لذلك.



الشكل (4-1) نموذج النظام المبسط

علىٰ أساس هذا النموذج تُنظم الأجزاء الرئيسة من هذا الكتاب، حيث تغطي النظام الاجتماعي، والهياكل الوسيطة في جانب المدْخَلات، والنظام السِّياسي المركزي، وهيكل المخرجات، فضلًا عن البيئة الدولية المعنية. وإضافة إلىٰ ذلك، فيما يتعلق بكل نظام فرعي، فإنه يمكن التمييز بين البُعْد الموضوعي (المتعلق بالهياكل الداخلية والمؤسسات وأوجه النظام الفرعي «الملموس» والأكثر ثباتًا)، والبُعد الذاتي (الذي يعكس التصورات الخاصة والسلوك الفعلي للأفراد والجماعات المعنية. كل هذه النظم والأنظمة الفرعية تُعد متصلة من خلال حلقات ردود فعل مختلفة. ولكن، لا ينبغي افتراض أن يكون هناك استقرار، حيث يمكن لهذه الأنظمة، في الواقع، أن تنفجر أو تنهار (كما هي الحال في الاتحاد السوفيتي السابق أو بعض «الدول الفاشلة»).

وفيما يتعلق بالأُسس الاجتماعية الأوسع للسِّياسة، يمكن التمييز بين ثلاثة مناهج رئيسة، ونظريات وتفسيرات محددة مبنية عليها؛ إذ يشير المنهج الأول إلىٰ المستوىٰ العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية مع قياسها ببعض المؤشرات العامة. والثاني ينظر بشكل أكثر تحديدًا إلىٰ البُنىٰ الاجتماعية المتميزة وديناميكيات تفاعلاتها. ويؤكد المنهج الثالث علىٰ البُعد الذاتي من حيث التصورات والمواقف السِّياسية والثقافية الأكثر عمومية لأعضاء النظام السِّياسي. ونتناول فيما يلي هذه المناهج.

مستويات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية

استنادًا إلىٰ دراسات («ليرنر»، 1958م)، و(«ليبست»، 1960م) و(«ألموند» و«كولمان»، 1960م) وغيرهم، فإن هذا المنهج يتناول الاتجاهات العامة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والتحضُّر، ومحو الأمية، وما إلىٰ ذلك، ويعدُّها الشروط الأساسية للتطور السِّياسي الحديث، بما في ذلك التحوُّل الديمقراطي. ويستخدم هذا المنهج عددًا من المؤشرات، مثل مستويات «نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ومحو الأمية»، بوصفها متغيرات مستقلة يعتمد عليها مستوىٰ التحوُّل الديمقراطي الناتج.

ويمكن تصنيف معظم الدراسات التي تركز على مستويات الثروة والتنمية ومؤشرات كل منها تحت فئة «نظريات التحديث» («أبتر»، 1987م). والأبرز من بين هؤلاء رجل السِّياسة «ليبست»، ولا سيما ما ذكره في فصله عن «التنمية الاقتصادية والديمقراطية»، فقد أعاد في هذا الفصل التأكيد على الفرْضية العامة التي تقول: «كلما كانت الأمة أكثر ثراءً، زادت فرصها في الحفاظ على الديمقراطية» («ليبست»، 1960م).

وفي الواقع فإن من بين «الديمقراطيات الأوروبية المستقرة»، التي قام بتحليلها في خمسينيات القرن العشرين، كانت هناك حالات مثل بلجيكا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة، والتي أظهرت جميعها مستويات مرتفعة من الثروات والتصنيع والتعليم والتحضر. وتحت الفئة الكبيرة جدًّا التي تحدث عنها من الدول «الديمقراطية غير المستقرة والديكتاتورية»، يمكننا أن نجد دولًا مثل اليونان والمجر وإيطاليا وبولندا والبرتغال وإسبانيا، والتي تتمتع بمستويات منخفضة في هذا الصدد. ولكنه أشار أيضًا إلى أن: «ألمانيا هي مثال لأمةٍ - حيث كان التصنيع المتنامي والتحضر والثروة والتعليم - تؤيد إقامة نظام ديمقراطي، ولكن سلسلة من الأحداث التاريخية السلبية حالت دون حصول الديمقراطية على الشرعية، وبالتالي أضعفت قدرتها على مواجهة الأزمة («ليبست»، 1960م).

إن ثمة افتراض محدود يقع غالبًا في العَلاقة الخطية الفردية لمثل هذه التطورات، فمن المفترض أن يسير التاريخ في مراحل أو أطوار منتظمة («روستو»، 1960م)، دون الأخذ في الاعتبار إمكانية حدوث انتكاسات اقتصادية أو سياسية أو تفاعلات دولية أكثر تعقيدًا، قد تؤدي إلى تشويه النتائج المتوقعة بشدة. وفي صيغة أكثر تطرفًا، يُنظر إلى المستوى العالي من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية على أنه شرط ضروري للديمقراطية (وهذا ما تم التعبير عنه في عنوان المقالة الأصلية لـ«ليبست»، 1959م)،

والذي تبنَّىٰ في أعماله الأخيرة، رؤية أكثر شمولًا تجمع بين العوامل الاقتصادية والثقافية والمؤسسية في تحليـله للنجـاحات والإخفـاقات الديمقـراطية («ليبست» و«لاكين»، 2004م).

كان هناك دائمًا عدد من الأمثلة المنافية للواقع التي تحول دون التفسير البسيط للغاية للفكرة الأصلية. وتشمل تلك الأمثلة انهيار الأنظمة الديمقراطية في البلدان الأكثر حداثة، كما حدث في فايمار بألمانيا، واستمرار وجود ديمقراطيات قابلة للتطبيق في البلدان الفقيرة مثل الهند وبعض دول العالم الثالث. وعلىٰ وجه الخصوص، تبين عدم صحة بعض التوصيات السِّياسية المستندة إلىٰ مثل هذه الرؤىٰ التي تدعو إلىٰ «ديكتاتوريات التنمية» في المراحل المبكرة من التحديث («وينثال»، 1963م).

إن الدراسات الأكثر شمولًا من هذا النوع، والتي تستند إلىٰ بيانات عالَمية من التطورات بين عامي 1950م و1990م، تُبيِّن بوضوح أن الديمقراطيات يمكنها الاستمرار حتىٰ في أفقر الدول، إذا تمكنت من إحداث التنمية، والحد من عدم المساواة، وإذا كان المناخ الدولي ملائمًا، وكان لديها مؤسسات برلمانية («برزيفورسكي» وآخرون، 1996م). فبدلًا من أن تكون شرطًا أساسيًّا، يمكن أن تكون التنمية الاقتصادية شرطًا لصالح ظهور الديمقراطية وعاملًا مرتبطًا يزيد من استدامتها.

وقد أثيرت الانتقادات الرئيسـة ضـد النظرية العـامة أُحادية السببية ونظرية التحديث أُحادي المسـار إلىٰ أقصىٰ حد، من وجهات نظر مختلفة، وذلك من منظـور ماركسي جديد، حيث أشار مؤلِّفون مثل «أندريه ج. فرانك» (1967م)، و«كاردوزو» و«فاليتـو» (1979م)، إلىٰ أن الاستعمار والإمبرياليـة الأوروبيـة قد أوجدتا هيـاكل اقتصادية دولية لتبعية غير متناظرة مستمرة لدول العـالم الثالث، معتمِدة علىٰ الدول الصناعية الغربية. لذلك، لم يكن التخلف الإستاتيكي التقليدي للأجزاء الأكثر فقرًا في العـالم متناقضًا مع نظـيراتها «الحديثة»، ولكن ثمة عمليـة مستمرة من «تطـوير

التخلف» أدت إلىٰ هذا الوضع. وإلىٰ جانب الخطوط المتشابهة، إلىٰ حدٍّ ما، تؤكد «دراسات ما بعد الاستعمار» المستوحاة من «فرانز فانون» (1961م) و«إدوارد سعيد» (1978م) علىٰ التأثير الثقافي والاجتماعي النفسي الدائم للهَيْمَنة الغربية علىٰ حساب التقاليد والأفكار الثقافية المحلية.

ونتيجة لذلك، فقد واجهنا عالمًا أكثر تنوعًا وأشد تشعبًا مما تتصوره رؤىٰ التحديث، وقد كانت إحدىٰ الطرق للتعامل مع هذا التنوع هي إلقاء نظرة فاحصة علىٰ الظروف التاريخية المحدَّدة والعواقب البنيوية الاجتماعية للتطور الرأسمالي منذ القرن السادسَ عشرَ، في البداية في أوروبا، ولكن اليوم أصبح في العالم «بأكمله».

وفي السياق ذاته، لم تعد هناك مستويات أكثر عمومية للتنمية، كما يتبين من الوسائل الإحصائية والعَلاقات الترابطية، التي تُعدُّ مهمة، ولكن هناك التوزيع الأكثر واقعية كما هو موضح في الطبقات والمستويات الاجتماعية. إن المناهج «البنيوية» تنظر إلىٰ هياكل الطبقات الناشئة المحددة وتفاعلاتها الديناميكية، بدلًا من التنمية الاقتصادية الشاملة، كي تكون أكثر حسمًا.

الطبقات والتقسيمات الاجتماعية

في إطار شرح البُعد «الموضوعي» للمربع السفلي في الشكل (4-1) (الهياكل الاجتماعية)، هناك نوعان من الهياكل الهامة: الهياكل «الأُفقية»، التي تشير إلىٰ المجموعات الاجتماعية القائمة «جنبًا لجنب»، والهياكل «العمودية» التي تعكس «تراكب» المجموعات وفقًا لمعايير معينة. ومن المنظور الأُفقي، غالبًا ما يتم تشكيل مثل هذه المجموعات علىٰ أساس عِرْقي / لغوي أو ديني أو إقليمي، أو ما شابه، وليس وفقًا لمناطق الاستيطان المهَيْمنة الخاصة بهم، ولكن وفقًا لمزيد من الفروق «العمودية» الداخلية («هورويتز»، 2000م).

ومن المنظور العمـودي، يمكن التفريق بين الطبقـات الاجتماعية التي تتميز بعـدم المسـاواة فيما يتعلق بمعايير مثل الثروة والدخل ومستوى التعـليم والوضع الاجتماعي، وما شـابه ذلك («لينسكي»، 1966م)، («جروسـكي»، 2014م). لذا فقـد أصبح من المعتاد أن نتحدث عن الطبقات الدنيا والوسطى والعليا، أو أدنى الطبقة الوسطى وأعلى الطبقة الوسطى، وما إلى ذلك. ولكن، من المهم ملاحظة أن عـدد الفئات المصنَّفة بهذه الطريقة والخطوط الحدودية بينها يتم تحديدها بطريقة عشوائية في الغالب، أو تستند فقط إلى توزيعات إحصائية (شرائح خماسية، ورباعية... وهكذا).

وبطرق أقلَّ تدرجًا، يمكن تحديد فئات «الطبقة» المميزة في تقليد «كارل ماركس» وأتباعه، استنادًا إلى خصائص نوعية متميزة. وهذا التحليل للهيكل الاجتماعي كعامل توضيحي أوَّلي للتطورات السِّياسية، يكمن في التقليد الواسع للمناهج «التاريخية - المادية». واليوم يمكن الحصول، ضمن هذا التقليد، على مجموعة كبيرة ومتنـوعة من المؤلِّفين. ويتراوح هؤلاء المؤلِّفـون فيما بين الكُتَّـاب الماركسيين الأرثوذكس (الحاليين)، وبين مفـكرين ماركسـيين أكثر تنـوعًا وتطـورًا (المستحدثين)، إلى مؤلِّفـين في المسـتوى الاجتمـاعي البنيـوي، والتاريخيين، الذين لا يشـاركون الافتراضـات المعـرفية الكبرى للمنهج الماركسي.

تاريخيًّا، وفي الإطار الأوروبي وبعد تصورات «شتاين روكان» («روكان»، 1975م؛ «فلورا» 1999م)، في هذا الصـدد، تم خَلْق أربعـة انقسامات اجتماعية مميزة، أثر توزيعها على البِنْية الاجتماعية لأوروبا الغربية والوسطى بطريقة معينة منذ القرن السادسَ عشرَ تقريبًا. الأول هو الانقسام الأفقي بين المركز والأطراف، والذي أثَّر أيضًا على التركيب العِرْقي واللُّغوي للدول الناشئة. ويشـير الانقسام الثاني إلى العَلاقة بين الدولة والكنيسة والانقسـامات الدينية الناجمة عن الإصـلاح والإصلاح المضادِّ، وكذلك فيما يتعـلق بالتوزيع الإقليمي لهـا، ولكن ضمنيًّا أيضًا الانشـقاق المبكِّر بين

الكاثوليكية الرومانيــة والكنائس الأرثوذكسية في شرق وجنوب شرق أوروبا. أما الانقسام الثالث فهو نتاج مبكر للانتقال من الإقطاعية والثورة الصناعية التي تؤكد تضــارب المصــالح بين الطبقــة العليــا المالكة للأراضي والبرجوازية الحضَرية. والرابع - الأخير - يتعلق بالانقسام الطبقي الرئيس بين الرأسمال واليد العاملة في المجتمعات الأكثر تقدمًا.

وقد شكَّلت هذه الانقسامات تطوراتٍ سياسيةً رئيسةً، مثل تشكيل الدولة المبكر أو المتأخر، وأنماط التحوُّل الديمقراطي، وأنظمة الأحزاب الناتجة إلى مدىً كبير ودائم («ليبست» و«روكان»، 1967م؛ «كارفونين» و«كونيل»، 2000م).

وكانت هناك محاولات قليلة لتوسيع إطار عمل «روكان» إلى أجزاء أخرى من العالم أيضًا. وقد قام بذلك، بطريقة تمهيدية، «شيراتوري» (1997م) لآسيا، و«تيميلي» (1999م) لأفريقيا (جنوب الصحراء)، و«رانْدال» (2001م) للديمقراطيات الجديدة «الموجَة الثالثة». ولا تزال هناك حاجة لمزيد من التحليلات التفصيلية للهياكل والتطورات التاريخية في هذه المناطق. وإضافة إلى ذلك، يمكن أيضًا ملاحظة الانقسامات الاجتماعية الأحدث عهدًا، مثل الانقسامات المادية وما بعد المادية، كما رصدها لأول مرة «إنغلهارت» (1977م)، والتي أدت إلى إنشاء أحزاب «خضراء»، أو بصورة أعمَّ، أحزاب مناهضة للمؤسسات غير الديمقراطية توفر أساسًا للأحزاب الشعبية أو اليمينية المتطرفة («ليجفارت»، 1999م).

وللحصول على تحليل مختلف للمصالح الاجتماعية «الموضوعية»، يمكن تحسين البُعد الرأسي للنمط الناتج بشكل أوسع. على سبيل المثال، بعض الاختلافات التي اقترحها «ثيودور جيجر» (1932م) في دراسته الأساسية للبنية الاجتماعية لـ«فيمار» بألمانيا، يمكن أن تكون مفيدة؛ فهو يقترح، بالإضافة إلى الطبقات الماركسية من الرأسماليين والبروليتاريين، النظر بشكل منفصل إلى الطبقة الوسطى «القديمة» من

أصحاب المشاريع الصغيرة والحرفيين والتجار من الطبقة الوسطىٰ والطبقة الوسطىٰ «الجديدة» من الموظَّفين المتوسطين الذين يتمتعون ببعض سلطات صنع القرار الخاصة بهم، بما في ذلك هؤلاء الموجودون في القطاع العام. وإضافة إلىٰ ذلك، فإن أولئك الأشخاص أصحاب المهن الحرة، والذين لا يملكون أية وسيلة إنتاج كبيرة، ممن يعملون لحسابهم الخاص، يشكلون مجموعة مختلطة بشكل خاص وتحت ظروف معينة ذات صفة سياسية. ويمكن القول وبموضوعية إنه علىٰ الرغم من أنهم يعتمدون في الغالب علىٰ عملهم، فإن فرصهم الحياتية يمكن مقارنتها مع الطبقة العمالية، ولهذا السبب وصف «جَيْجر» هذه المجموعة بـأبناء الطبقة البروليتارية. ومع ذلك، وعلىٰ نحو ذاتي، فإنهم بصفتهم أشخاصًا يعملون لحسابهم الخاص، قد يميلون إلىٰ تعريف أنفسهم بالطبقات المالكة. وأخيرًا، قد توجد مجموعات «البروليتاريا الفرعية» للأشخاص الذين ليس لديهم أي عمل دائم أو مصدر دخل، لا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية، وهم أيضًا يُعدُّون مجموعات مهمشة بشكل دائم.

وقد استند «جيجر» في تحليله علىٰ التعـداد العام للسكان الألمان لعام 1925م، واستطاع أن يحدد بطريقة واضحة القواعد الاجتماعية لحزب هتلر القومي الاشتراكي (في الغالب بين الطبقة الوسطىٰ القديمة والطبقة البروليتارية في المناطق البروتستانتية)، والتي استولت علىٰ السُّلْطة في أوائل عام 1933م.

بالإضافة إلىٰ ذلك، شدد «جيجر» علىٰ «العقليات» المعيَّنة لمثل هذه المجموعات التي تطورت علىٰ مرِّ الزمن، والتي يمكن أن تتبلور في أوساط اجتماعية دائمة. وبهذه الطريقة، يتم الجمع بين الظروف الهيكلية الاجتماعية الكلِّية مع التصورات والمواقف الذاتية علىٰ المستوىٰ الجزئي. وبالطبع يجب تعديل مثل هذه التحليلات المماثلة إلىٰ الظروف الملموسة للتطورات الاقتصادية في أجزاء مختلفة من العالَم والبُنىٰ الاجتماعية الناتجة عنها، وأنماط تنظيمها.

الإطار (4-1) خريطة «ستين روكان» التصورية لأوروبا

البُعد الاقتصادي للدول: محور الغرب والشرق

البُعد الثقافي للدول: محور الجنوب والشمال

المراكز الإقليمية	ضعيف	قوي		ضعيف			قوي		قوي
شبكات المدينة	ضعيف	قوي		قوي			ضعيف		ضعيف
النمط الجيوبولوتيكي	الأطراف المحيطة بالبحر	الإمبراطوريات الأممية باتجاه البحر		الدولة المدينة في أوروبا			الإمبراطوريات الأممية باتجاه البر		المناطق المحايدة باتجاه البر
حالات الدمج	↑	بعيد عن حزام المدينة	قريب من حزام المدينة	الاندماج في نظام أكبر	تكوين التوافقية	مقسم حتى القرن التاسع عشر	قريب من حزام المدينة	بعيد عن حزام المدينة	
البروتستانت	أيسلندا						→	السويد	فنلندا
		النرويج	الدانمرك				بروسيا		
	إسكتلندا ويلز	إنجلترا				هانز ألمانيا			
مختلط دينيًا					هولندا				أراضي البلطيق
						راينلاند	بوهيميا		
					سويسرا				
الكاثوليكية	أيرلندا			لوتارينجيا برغندي اريلاتوم بلجيكا كاتالونيا	←		بافاريا	بولندا	←
	بريتاني		فرنسا				أستراليا	المجر	←
			إسبانيا			إيطاليا			
			البرتغال						

تضم أوروبا الأقاليم والدول القومية في الجزء الروماني الكاثوليكي من أوروبا بعد انقسام **1054**م.

والأقاليم المعترف بها بوصفها ذات سيادة، من **1648**م إلى **1789**م، تظهر بخط مائل.

وتشير الأسهم إلى تغيرات في الوضع الجغرافي السِّياسي.

المصدر: «فلورا» (1999).

مناهج تاريخية مقارنة

من أجل تقييم أوسع لهذه العوامل، يبدو أنه لا غنىٰ عن الدراسات التاريخية المقارنة طويلة الأجل. ومن بين هذه الدراسات، كانت دراسة «بارينغتون مور» (1966م) الأكثر تأثيرًا الذي حدد ثلاث طرق رئيسة للحداثة: الديمقراطية البرجوازية؛ والرجعية الفاشستية، التي بلغت ذروتها فيما بعد في الفاشية؛ والشيوعية القائمة علىٰ الفلاحين. وفي كل حالة كان هناك انتقالٌ خاصٌ من الإقطاعية إلىٰ الحداثة ظهر فيه تحالف معين للقوىٰ الطبقية، وهو ما شكل الأحداث اللاحقة.

وعلىٰ نطاق واسع جاء المسار الأول، كما هي الحال في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتميز بهَيْمَنة البرجوازية الحضرية والصناعية الناشئة تدريجيًّا، وإضفاء الصبغة التِّجارية بشكل واسع علىٰ الزراعة، وإدماج تدريجي للطبقات العاملة في النظام السِّياسي، مما سمح لهم برفع صوتهم، والتخفيف من التكاليف الاجتماعية للتنمية الرأسمالية غير المقيدة.

وبالمقابل، حافظ المسار الثاني علىٰ هَيْمَنة الأرستقراطيين الذين كانوا يملكون الأراضي في نظام شديد المركزية، تسيطر عليه البيروقراطية والعسكرية التي اندمجت فيها البرجوازية الناشئة «الإقطاعية»، علىٰ حساب الطبقات الأدنىٰ. وتعد الحالات الفاشستية والفاشية مؤخرًا لألمانيا واليابان أمثلة «مور» الرئيسة في هذا الموضوع.

أما المسار الثالث فقد انتهىٰ، في نهاية المطاف، إلىٰ قيام ثورة فلاحية ناجحة، كما حدث في روسيا والصين، حيث أزالت كل من العناصر الإقطاعية والبرجوازية في المجتمع، وأسست نظامًا شيوعيًّا. ويُعد هذا الطرح مثيرًا للاهتمام، حيث يستند إلىٰ مادة تاريخية واسعة في الحالات التي قام بتحليلها «مور». ولكن مسألة ما إذا كان مثل هذا النمط يمكن ملاحظته في حالات أخرىٰ، فهذا أمر لا يزال مثيرًا للجدل.

جدير بالذكر أن فكرة أن «الدول الصغيرة تعتمد اقتصاديًّا وسياسيًّا علىٰ الدول

الكبيرة والقوية، مما يعني أن الأسباب الصانعة لسِّياساتها تقع خارج حدودها»، ولا تترك لها أي خيار أو مزيدًا من التطورات المتميزة الخاصة بها، قد لا تبدو مقنعة.

علىٰ أية حال، لا ينبغي أن تؤخذ حجة «مور»، بالعودة إلىٰ الماضي، كنمط حتمي كامل، والتي أدت إلىٰ التطورات الحاسمة في القرنين السادسَ عشرَ والسابعَ عشرَ، وبشكل شبه تلقائي إلىٰ الاستيلاء النازي علىٰ ألمانيا في 30 يناير 1933م.

وعلىٰ المنوال نفسه، ولكن مع بعض الاختلافات الواضحة، قام علماء اجتماع تاريخيون آخرون بتطوير هذا النوع من النقاش. وفي دراستها حول الثورات الفرنسية والروسية والصينية، أكدت «ثيدا سكوكبول» (1979م)، ليس فقط علىٰ ثقل القوىٰ الاجتماعية المختلفة وديناميكيات كل منهما، بل أيضًا علىٰ أشكال التفاعل الخاصة مع هياكل الدولة القائمة، لا سيما البيروقراطية والجيش، جنبًا إلىٰ جنب مع العوامل الدولية التي أضعفت الأنظمة القديمة ومهدت الطريق لتحقيق نجاح ثوري.

ومن بين أقوالها: «يكمن مفتاح التحليل البنيوي الناجح في التركيز علىٰ منظمات الدولة وعَلاقاتها مع كل من البيئات الدولية والطبقات المحلية والظروف الاقتصادية».

ويجب تطبيق مثل هذا المنظور الأكثر شمولًا، ليس فقط علىٰ حالات الثورات الاجتماعية الحقيقية، ولكن أيضًا علىٰ الحالات الحرجة الأخرىٰ لانهيار النظام أو بقائه علىٰ قيد الحياة.

وفي نسخة أكثر تطورًا وتوسعًا، تضم دولًا أوروبية أصغر ودول أمريكا اللاتينية، تابع كل من «روشيمير» وآخرون (1992م)، و«روث كولير» (1999م)، هذا المسار من النقاش، وأشاروا إلىٰ الدور المتناقض أحيانًا للطبقات الوسطىٰ وأهمية المنظمات العمالية، مثل النقابات والأحزاب الاشتراكية، في عملية إرساء الديمقراطية.

ويمكن للتفاعل الملموس للجوانب الأفقية والرأسية للتقسيم الاجتماعي أن

يكون ذا أهمية خاصة لتشكيل مجموعات الصراع السِّياسي. وبالتالي، فإن أي هيكل طبقي يجب أن تكون نظرتنا إليه مرتبطة بأنماط عِرْقية وطائفية. ونادرًا ما تكون مسألة نزاع عِـرْقي أو ديني في حد ذاته؛ لأن هذه المسـائل تتعـلق عادةً بالمسائل الاقتصادية أو السِّياسية.

وقد تعزز الجوانب الرأسية والأفقية للهيكل الاجتماعي بعضها البعض عندما تجد المجموعات العِرْقية أو الدينية نفسها، إلىٰ حد كبير، في وضـع اقتصـادي أو سياسي خاص، كما هي الحال في أيرلندا الشمالية علىٰ سبيل المثال، أو قد تكون متقاطعة ومتوزعة بشكل أكثر توازنًا، وتميل إلىٰ التخفيف من حدة الصراع بينهما («ميلسون» و«وولب»، 1970م). ويمكن أيضًا ترتيب مجموعات الصراع هذه بطرق التسلسل الهرمي «المصنفة» أو الطرق المتوازية («هورويتز»، 2000م). بالإضافة إلىٰ ذلك، عادة ما تكون المجموعات العِرْقية أو الدينية متدرِّجة داخليًّا، مما يعقد احتمالاتها للنزاع أكثر من ذلك («والْدمان»، 1989م). وفي بعض الحالات قد يتم الاتفاق علىٰ ترتيبات «اتحادية» بين ممثلي «الركائز» الرئيسة في المجتمع لتستوعب نزاعات المجموعة «الأفقية» («ليجبهارت»، 1977م).

الثقافة السِّياسية: الإطار المفاهيمي

كل نظـام سياسي يكون مرتبطًا بثقافة معينة، والثقافة نفسـها أحد المفـاهيم الأكثر صـعوبة في التعريف في العـلوم الاجتماعية؛ فعلىٰ سـبيل المثال، فإن (كروبر وكلاكلاهون، 1952م) قد وجدا 164 تعريفًا مختلفًا تتراوح من كلمات بسيطة، مثل الثقافة الزراعية، إلىٰ مفاهيم عالية الإتقان من «التنوير والتميز في الذوق المكتسب بالتدريب الفكري والجمالي» (ميريام وبستر، 2003م).

بدايةً، يجب تحديد نطاق المفهوم وتعريفه. وبالرجوع إلىٰ المعنىٰ الواسع لكلمة

«الثقافة» فإنها تشير إلىٰ منطقة ثقافية كبيرة («Kulturkreis» أي «مجال الثقافة»)، والذي كان متشكلًا في الماضي من الأديان الرئيسة في العالم (فيبر، 1963م)؛ وفي الوقت نفسه فإن مصطلح «الحضارة» كما استخدمه (هنتنغتون، 1996م) وغيره، هو مرادف لهذا المفهوم إلىٰ حدٍّ كبير. ويختلف عدد الثقافات المحددة بهذه الطريقة، إلىٰ حدٍّ ما، فمثلًا (فيبر) تحدث عن ستَّة أديان رئيسة: الكُونْفُوشْيوسية والهندوسية والبوذية والمسيحية والإسلام واليهودية (فيبر، 1963م)؛ وهنتنغتون في خريطته «عالم الحضارات: ما قبل 1990م» يذكر تسعة أديان، فهو يضيف أحد الأديان من أمريكا اللاتينية، وآخر من أفريقيا، والأخير من اليابان، ويفرِّق كذلك بين المسيحية الأرثوذكسية والمسيحية «الغربية»، ويصنِّف اليهودية تحت المسيحية الغربية (هنتنغتون، 1996م). هذا المفهوم واسع النطاق يهمل الفوارق المهمة الأخرىٰ بين هذه الأديان مثل تلك الموجودة بين الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية أو الانقسامات السُّنية والشيعية في الإسلام، وكذلك لا يأخذ في الاعتبار أية حدود سياسية قائمة. وسواء كانت تُشكِّل هُوِيَّات مجتمعية ملموسة علىٰ أساسها أم لا، سيبقىٰ هذا الأمر مسألة تجريبية سنرجع إليها لاحقًا.

ثانيًا، يختلف محتوىٰ ما يغطيه مصطلح «الثقافة» اختلافًا كبيرًا كذلك؛ فهو يتراوح ما بين تعريفات شاملة للغاية، مثل المعتقدات العرفية والأشكال الاجتماعية والسلوكات المادية للمجموعات الاجتماعية، أو بمعنىٰ آخر: «طريقتها في الحياة» («تومسون» وآخرون، 1990م)، إلىٰ أشكال محددة من «الثقافة العالية» في الفنون والعلوم. وغالبًا ما يكون للمصطلح كذلك دلالات معيارية قوية تميز هؤلاء «المثقفين» «المتحضِّرين» عن هؤلاء «البربريين» (من البربرية اليونانية التي تعني أجنبي أو جاهل، ميريام وبستر، 2003م)؛ وفي هذه النقطة سنقتصر علىٰ جوانبَ محددة من الثقافة السِّياسية بشكل أكثر تفصيلًا.

الإطار (4-2) مفهوم (توكوفيل) للثقافة السِّياسية

في رأيي أن الأعراف تُعدُّ أحد أعظم الأسباب العامة التي يمكن أن يُعْزَىٰ إليها الحفاظ علىٰ الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة. ويمكنني فهم الأعراف هنا بالمعنىٰ الذي ربطه القدماء بكلمة الأعراف، وأطبقه ليس علىٰ الأعراف فقط (والتي يمكن تسميتها عادات القلب كذلك)، بل أيضًا علىٰ المفاهيم المختلفة التي يمتلكها البشر، وعلىٰ الآراء المتنوعة الموجودة بينهم حاليًّا، وعلىٰ مجموعة الأفكار التي تتشكل منها عادات العقل؛ لذلك فإنني بهذه الكلمة أتفهَّم الحالة الأخلاقية والفكرية لشعب ما.

وأنا مقتنع أن الوضع الأفضل والقوانين المثلىٰ لا يمكنها الحفاظ علىٰ دستور، بغض النظر عن الأعراف، بينما الأعراف تبقىٰ قادرة علىٰ التحويل للأفضل. في الأحوال غير المستقرة، ومع القوانين الأسوأ، تبدو أهمية الأعراف حقيقة سائدة تقود الدراسة والخبرة إليها باستمرار؛ ويبدو لي أني أجدها في عقلي مثل نقطة مركزية وأُراها في نهاية كل أفكاري.

المصدر: Alexis de Tocqueville (1835) Democracy in America, Part II, Chapter 9: 'Of the Principal Causes That Tend to Maintain the Democratic Republic in the United States'.
ترجمه من الفرنسية: (جيمس ت. شلايفر، 2010) إنديانابوليس: صندوق الحرية.

وفيما يلي سنقدم أولًا إطارًا مفهوميًّا للثقافة السِّياسية، ثم ننتقل إلىٰ وضعها التحليلي في عِلْم السِّياسة، وأخيرًا نناقش التطورات الموضوعية الأخيرة في هذا الصدد علىٰ نطاق عالَمي.

في عِلْم السِّياسة تم صياغة هذا المصطلح في مقال مهم كتبه (غابرييل ألموند)، وهو يعكس تقليدًا «فيبيريًا» في العلوم الاجتماعية؛ وفيه عرفه علىٰ أنه: «النمط المعين من التوجُّهات نحو الإجراءات السِّياسية التي يتم فيها تضمين كل نظام سياسي» (1956م). وهناك رائد آخر لهذا النهج هو (لوسيان باي) اقترح تعريفًا أكثر تفصيلًا:

«الثقافة السِّياسية هي مجموعة من المواقف والمعتقدات والعواطف التي تنظم وتعطي معنًى للعملية السِّياسية، والتي تقدم الافتراضات والقواعد الأساسية التي تحكم السلوك في النظام السِّياسي، وتشمل كلًّا من المثل السِّياسية والمعايير التشغيلية لأي نظام حكم. ولهذا فإن الثقافة السِّياسية - في الإجمال - هي مظهر من مظاهر الأبعاد النفسية والموضوعية. الثقافة السِّياسية نتاج كلٍّ من التاريخ الكلِّي لنظام سياسي، وتاريخ حياة أعضاء هذا النظام، وبالتالي تكون متجذِّرة في الأحداث العامة والتجارِب الخاصة» (باي، 1968م).

وهكذا يؤكد هذا التعريف على أن الثقافة هي بُعد ذاتي للسِّياسة التي تعكس تصورات المواطنين ومواقفهم وقيمهم تجاه السِّياسات المحلية والدولية، وكذلك تجاه بعضها البعض بصفتها جهات فاعلة سياسية؛ وهي كذلك تتفاعل مع البُعد المعياري (المثل العليا والأعراف)، والبُعد «الموضوعي» من حيث الاختلافات الهيكلية الاجتماعية بينها، وهي في الوقت نفسه تعكس كلًّا من التجارِب التاريخية الجماعية والعوامل الاجتماعية الشخصية.

والعناصر الدقيقة لأية ثقافة سياسية معينة لا يمكن تحديدها بهذه الطريقة، حيث إنها مسألة تحليل تجريبي تاريخي ومعاصر. ولمزيد من التفصيل لهذا الأمر، يمكن أن يكون «إطار الأنظمة» هنا مفيدًا أيضًا، كما يمكن تمييز أربعة أنظمة فرعية اجتماعية رئيسة وتفاعلاتها في هذا الصدد، وهي: النظام المجتمعي الذي يرسم الحدود الخارجية، والنظام الثقافي الاجتماعي الذي يعبر عن توجهاته القيمة، والنظام الاقتصادي الذي يوفر أساسه المادي، والنظام السِّياسي بصفته الهيئة التنظيمية الرئيسة.

وقد وضع هذه الأنظمة الفرعية (بارسونز، 1951م) في مخطط (AGIL) المشهور. ومع بعض التعديلات، يمكن استخدام هذا المخطط التصنيفي العام - كذلك - في تحديد المحتويات الرئيسة للثقافة السِّياسية، وتحديد موضع التركيز لبعض الأساليب المختلفة. وينبغي النظر في السمات المهَيْمِنة التالية لكل نظام فرعي؛ إذ قد يختلف التوظيف الدقيق حسب الحالات التي تم تحليلها بالطبع، سواء في الزمان أو المكان.

النظام المجتمعي

يجب أولًا تحديد حدود كل حالة، وقد أصبحت «الدولة القومية» في العصر الحديث وحدة التحليل الأكثر صلة، وحدودها الموضوعية للعالم الخارجي أصبحت اليوم محددة بالقانون الدولي. وبمصطلحات الثقافة السِّياسية فإن درجة الشعور بالهُوِيَّة ومداها مع المجتمع السِّياسي للشخص هي الوجه الأكثر صلة. وتميل الهُوِيَّة «القومية» إلىٰ أن تصبح «طبقة» اجتماعية للأفراد المعنيين. ولهذا، بعد فترة معينة، لا يمكن نزعها بسهولة علىٰ الإطلاق؛ إن الهُوِيَّة الاجتماعية للشخص مرتبطة «بهُوِيَّته الشخصية»؛ فقد تؤثر المشاكل والأزمات التي يقابلها الشخص بسهولة علىٰ الآخرين (إريكسون، 1968م). وغالبًا ما يوجد شعور مفرط بالقومية - علىٰ سبيل المثال - لدىٰ الأشخاص الذي يعانون من مشاكل نفسية خطيرة.

وفي كثيرٍ من الحالات لا يكون المجتمع السِّياسي متجانسًا في ظل وجود العديد من الهويات دون الوطنية؛ فقد تشكلت الدولة القومية المعاصرة وفق تطورات تاريخية محددة، بعضها - علىٰ سبيل المثال - رَسْم القوىٰ الاستعمارية للحدود في أفريقيا، وأيضًا تقسيم ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان عشوائيًّا وبالصدفة؛ وبهذه الطريقة نشأت وحدات مؤثرة، وفي حالات معينة أخرىٰ يمكن الجمع بين جوانب مختلفة في «بيئة اجتماعية» مع ثقافة فرعية مشتركة. لهذا فإن (ليبسيوس، 1966م) قد ميَّز - علىٰ سبيل المثال - بين حاكم كاثوليكي قروي، وبرجوازي بروتستانتي، وبيئة عامل، كل منها بتركيزاته الإقليمية الخاصة في ألمانيا الإمبريالية.

ويمكن لهذه البيئات تطوير هياكل ومنظمات داخلية واسعة النطاق (علىٰ سبيل المثال في مجالات التعليم والأنشطة الاجتماعية والثقافية المشتركة ووسائل الإعلام والمنظمات الاقتصادية والسِّياسية... إلخ)، وتصبح مستقلة، إلىٰ حد كبير، عن المجتمع الأوسع. وقد ثبت أن هذه البيئات الفرعية ظلت مستمرة في ألمانيا - علىٰ سبيل المثال - منذ الانقسامات الإقليمية والدينية لصلح وسْتِفالْيا Westphalia عام 1648م، ولا تزال

تؤثر على السلوك الانتخابي (أكثرية كاثوليكية مسيحية مقابل الأحزاب الأخرى) إلى حد كبير، مما يؤكد براهين «روكان وجريجر» («روهي»، 1992م).

وفي الحالات الأكثر تطرفًا، يمكن لهذه البيئات أن تتجمع في بيئة معينة «أكبر» ترى بعضها البعض على أنها جهات معادية، ولا تتعاون معها إلا على أنها «دِعامات» بطريقة «توافقية» على مستوى النخبة (ليبهارت، 1977م). والبديل الآخر في هذه الحالات ليس الحرب الأهلية أو الانفصال، إذا كانت المجموعة أكثر بُعدًا وتركيزًا على المستوى الإقليمي.

ويمكن العثور على الكثير من التعريفات في كثير من الأحيان في المجتمعات الأكبر، والتي لا تحتاج بالضرورة أن تكون متعارضة فيما بينها، وبهذا يمكن للشخص أن يكون «وطنيًّا» محليًّا وإقليميًّا وقوميًّا في الوقت نفسه. ويعتمد نوع التعلق وشدَّته على الظروف الملموسة. وكذلك قد يختلف نطاق تعبيرات الثقة الاجتماعية وشدَّتها في كل حالة؛ فقد تمتد لأفراد عائلة الشخص فقط، أو المجموعات الصغيرة الأخرى، وفي حالات أخرى قد تكون أكثر انتشارًا وعمومًا (بانفيلد، 1958م؛ بونتام، 1993م). أما على مستوى المجتمع الكلِّي فتوجد بعض المعايير التوافقية غير الواعية المطبَّقة التي تقبل النظام الاجتماعي هذا وتدعمه، على الرغم من أن الأفراد والمجموعات قد تعمل في الغالب بطريقة متعارضة فيما بينها. ويمكن لهذه الهويات بالطبع أن تتغير بمرور الوقت وتفقد بعض أهميتها. ويمكن ملاحظة هذا - على سبيل المثال - عندما تكون هناك تحديدات طرف مبنية على بيئات فرعية معينة فقدت أهميتها في عمليات من «عدم الانحياز».

النظام الاجتماعي الثقافي

يعكس النظام الاجتماعي الثقافي القِيَم الأساسية لكل مجتمع ويعطي معنى لوجوده؛ ففي المجتمعات التقليدية، كان تفسير هذه القِيَم والتطبع بها مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمحيط المتسامي، الذي يضفي الشرعية على النظام الاجتماعي والسِّياسي القائمين.

وفي المجتمعات الحديثة ظهرت حركات للعَلْمنة العامة وترشيد للقيم. ولكن أمكن ملاحظة الطقوس والرموز الشائعة التي تعطي معنىً للحياة السِّياسية من خلال الإشارة إلى الأحداث التاريخية التأسيسية في ضوء بعض القِيَم المطالَب بها عالميًّا وتطورها الخاص في مجتمع معين. ومن الأمثلة على ذلك الثورات الأمريكية والفرنسية والسوفيتية وقاعدة القِيَم الخاصة بهم، ولكن أيضًا المزيد من عمليات التطور التدريجي كما هي الحال في المملكة المتحدة، أو المزيد من الأحداث السلمية في أماكن أخرىٰ - علىٰ سبيل المثال - الاحتفالات بالاستقلال في الأمم «الجديدة» من الأمثلة التوضيحية علىٰ ذلك. لذلك فقد استحدث بعض المؤلِّفين مصطلح «الدين المدني» الذي يشير إلىٰ هذه الظاهرة («بيلا» و«هاموند»، 1980م)، والتي تتوافق مع هذا الجانب من الثقافة السِّياسية.

هذه القِيَم تسوِّغ مكان الأفراد والجماعات في المجتمع (بمعنىً أكثر مساواة أو أكثر تدرجًا، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالاختلافات في العمر والجنس وما إلىٰ ذلك)، وتحدد نطاق عملهم (بطريقة أكثر اعتمادية أو أكثر تشاركية)، وتعين مجالات التضامن ذات الصلة، ولا سيما عندما تكون هناك مطالبات تتعارض مع المصالح الملموسة أو غيرها من المصالح المادية المباشرة. كما تُحدد هذه القِيَم إطار المحيط السِّياسي الصحيح، حيث يجب اتخاذ قرارات مشتركة صائبة. وهذه تشمل قواعد حلِّ الصراعات في المجتمع (بطريقة أكثر توازنًا أو أكثر عدائية)، واتخاذ القرارات (بطريقة استبدادية أو ديمقراطية). وفي هذا الصدد يتم التفاعل بشكل وثيق مع قواعد شرعية النظام السِّياسي الصحيح.

وتنتقل القِيَم الثقافية من خلال العوامل الاجتماعية المعتادة لكل مجتمع (العائلات، ومجموعات الأقران، والنظام التعليمي، ووسائل الإعلام، وما إلىٰ ذلك)، ويستوعبها بشكل أو بآخر كل عضو («هايمان»، 1959م؛ و«جينينغز» و«نيمي»، 1981م). وهي بدورها تتشكل بتجارِب تاريخية جماعية (علىٰ وجه الخصوص، تجارِب مؤلمة مثل

الحروب، والأزمات السياسية أو الاقتصادية المكثفة، واغتيال القادة السِّياسيين، والأعمال الإرهابية)، وتُشكل «الذاكرة الجماعية» لكل مجتمع. وتختلف قوة هذه الذاكرة واستمراريتها ثقافيًّا، أيضًا، اعتمادًا - إلىٰ حد معين - علىٰ التوجُّه الأكثر تحديدًا لكل مجتمع تجاه ماضيه ومستقبله («فان بيك» و«زيزلكويسكي»، 2005م).

ويبدو أنه خلال الفترات الطويلة من القمع السِّياسي الخارجي تصبح هذه الذكريات قوية بشكل واضح (كما هي الحال، علىٰ سبيل المثال، في أيرلندا، وبولندا، وإسرائيل).

وفي العديد من المجتمعات كان تفسير القِيَم الأساسية هو المجال الخاص بالكهنة وأمثالهم من المتخصصين. وفي المجتمعات الحديثة تناول هذا الدور علىٰ نحو متزايد المثقفون العَلْمانيون والعلماء؛ فهم يعكسون هذه القِيَم ويسوِّغونها بطريقة منطقية عند مستوىٰ أعلىٰ من التجريد. وبهذا المعنىٰ فإنهم يسهمون في نظام تعريف ثقافي (ثقافة الثقافة). والتي لا يقتصر دورها علىٰ إضفاء الشرعية علىٰ النظام السِّياسي القائم، بل علىٰ العكس، قد يشير إلىٰ أوجه القصور الموجودة في تحقيق بعض القِيَم والتناقضات والتضاربات فيما بينها. وغالبًا ما يتم تمييز الخطاب السِّياسي لمثقفين كهؤلاء بطريقة خاصة، من خلال وصف مفاهيم وأشكال معينة من السلوك بأنها «محافِظة» أو «تقدُّمية» («لوهمان»، 1974م).

إن تحليل التوزيع العام للمواقف والقِيَم في النظام الفرعي الاجتماعي والثقافي، يتم وفقًا للأدوات المعتادة في الأبحاث المسْحية الحديثة والقابلة للقياس الكمِّي، شريطة وجود بنية تحتية فنية محددة لهذا الغرض و«المناخ» السِّياسي، وفي إطار نظام معين يسمح بذلك. وبهذه الطريقة يمكن تجنب التعميمات «الشاملة» أيضًا، كما في دراسات «الشخصية الوطنية» السابقة («إنكيلز»، 1997م). ومن المنظور التحليلي يمكن دَحْض الصور النَّمطية الحالية والتحيُّزات المتعلقة بالمجتمعات الأخرىٰ التي يتم تقييمها بالطريقة نفسها. ولكن، من المهم أن يتم تقسيم هذه التوزيعات الشاملة

لبعض الخصائص، حسب الفئات الهيكلية الاجتماعية الرئيسة، وربطها بالانقسامات في النظام المجتمعي.

ويجب تقييم القواعد والمعاني السِّياسية وتفاعلاتها مع التوجُّهات السِّياسية لدىٰ السكان بشكل عام عن طريق المزيد من الأساليب والتفسيرات «النوعية». وفي هذا الصدد فإن الطبيعة التكميلية للأساليب الكمية والنوعية، التي تتطلب معرفة متعمقة معينة وإدراكًا من الباحث المتخصص، يكون لها أهمية خاصة.

النظام الاقتصادي

يُشكِّل النظام الاقتصادي الأساس المادي لوجود كل مجتمع وتطوره، ولا نركز هنا علىٰ جانبه «الموضوعي» (أي أنماط الإنتاج المختلفة، والتخصيص الملموس للموارد، والتأثيرات علىٰ البِنْية الاجتماعية وديناميكياتها بمرور الوقت)، بل علىٰ الآثار السِّياسية والثقافية «الذاتية». ويُحدَّد هذا النظام الفرعي من خلال منطقه الخاص العقلي والعملي («زويكراشيونال» في مفهوم «ويبرس»)، والتفكير والسلوك، والذي يتميز بأخلاقيات اقتصادية محددة («ويرتشافتسيك»)، والتي تختلف من ثقافة إلىٰ ثقافة، ويمكن للمعتقدات الدينية تشكيلها بقوة («ويبر»، 1963م). وهذه التوجُّهات مشروطة - إلىٰ حد ما - بالتفاعلات مع المحيط الاجتماعي الثقافي العام؛ فهي تتعلق بالتوجُّه الفردي مقابل المزيد من التوجُّهات الجماعية، والمواقف تجاه العمل، والملكية، وتراكم الثروة، وأنماط الاستهلاك، وأنماط الحياة المعينة، وما إلىٰ ذلك، حيث تتألف التفاعلات في النظام الفرعي السِّياسي من احتياجات تنظيمية معينة ومطالب ملموسة نحو المحيط العام. وقد يخلق تلبيتها «دعمًا محددًا» للسلطات السِّياسية من منظور «إيستون»، ويمكن أن يسهم المدىٰ البعيد - في «الدعم المنتشر» للنظام السِّياسي ككل («إيستون»، 1965م).

النظام السِّياسي

يمكن العثور على «جوهر» الثقافة السِّياسية في مصادر ومدى الشرعية للنظام السِّياسي، و«الدعم المنتشر» الذي تتمتع به في المجتمع السِّياسي.

وبينما يستند هذا الدعم دائمًا، إلى مدى معين، على القَبول العرفي لبعض القواعد والمؤسسات، إذا كانت موجودة على مدى فترة زمنية أطول، فإنه يجب تسويغ قاعدة قِيَمها أيضًا، من حيث الخطابُ الأكثرُ عموميةً للنظام الثقافي الاجتماعي. وفي المجتمعات التقليدية، ترتكز هذه القاعدة على المحيط المتسامي الذي يتعلق بالأصل الإلهي، أو «نعمة الفضيلة» لبعض السُّلالات، أو تكريس الحكام السِّياسيين من قبل السُّلْطات الدينية. في المجتمعات الحديثة، فإن المصدر الرئيس للشرعية هو مصدر «قانوني - عقلاني» - من منظور «ويبر» (1968م) - يعتمد على انعكاس نقدي للقواعد المؤسسية للاستخدام السِّياسي وصنع القرار («الشرعية»، حسب الإجراءات في شروط «لوهمان»).

إن الانتخابات المفتوحة والنزيهة التي تنطوي على المشاركة الواسعة للسكان أصبحت الأداة الرئيسة في هذا الصدد. ويمثل نمط شرعية «ويبر» «المؤثرة»، القائمة على الجاذبية الشخصية للزعيم السِّياسي، حالة خاصة، والتي هي، بحكم تعريفها، حالة قصيرة الأجل نسبيًّا.

وإذا فشلت «روتينية» الجاذبية من حيث المبادئ المقبولة بشكل عام، فإن هذا النوع من الشرعية ينتهي بموت القائد السِّياسي، على أبعد تقدير. وعندما توجد مبادئ الشرعية المتضاربة جنبًا إلى جنب، على سبيل المثال، الملكية والنظام الديمقراطي («هنتنغتون»، 1968م)، يتم تقويض استقرار النظام ككل. ومثل هذه النزاعات غالبًا ما تؤدي إلى حروب أو ثورات مدنية. وحيث لا يمكن إنشاء أشكال شرعية أكثر ديمومة وانتشارًا، يحاول الحكام عادة إخضاع الشعوب عن طريق الإكراه.

هذا المخطط الشامل يؤدي - بالتالي - إلى وضع مفاهيم أكثر تعقيدًا للثقافة السِّياسية. وعلى النقيض من بعض الأنصار الأوائل لهذا المنهج، لا يتعلق الأمر فقط

بجوانب الاستقرار الديمقراطي في «الثقافة المدنية»، بل يشير إلىٰ التوترات المحتمَلة ومصادر انهيار النظام أيضًا. ويمتلك كل نظام فرعي، إلىٰ حد ما، آلياته ومنطقه الخاص. وإذا أصبح هذا المنطق الداخلي مهيمنًا (علىٰ سبيل المثال، السعي لمصالح فردية أو مجموعة معينة في النظام الاقتصادي علىٰ حساب سلع جماعية معينة)، فإن النظام الكلِّي قد يتفكك.

الإطار (4-3) وصف «ألموند» و«فيربا» للثقافة السِّياسية في الولايات المتحدة

إن نمط الثقافة السِّياسية الموجود في الولايات المتحدة يقارب ما وصفناه بالثقافة المدنية. وهناك العديد من العناصر المهمة في هذا النمط الثقافي، في المقام الأول فإن دور المشارك متطور للغاية وواسع الانتشار. وكما يتضح من بياناتنا فإن المستجيبين في الولايات المتحدة، مقارنة مع أولئك الموجودين في الدول الأربع الأخرىٰ، كثيرًا ما يتعرضون للسِّياسة، حيث يتبادلون النقاشات السِّياسية والانخراط في الشؤون السِّياسية، ويشعرون بالالتزام نحو المشاركة الفاعلة في المجتمع، وكذلك بالكفاءة للتأثير علىٰ الحكومة. هم في كثير من الأحيان أعضاء في الجمعيات التطوعية. علاوة علىٰ ذلك، فهم يميلون إلىٰ المشاركة بشكل مؤثر في النظام السِّياسي، حيث ينقلون الانفعال العاطفي في أثناء الحملات السِّياسية، ويتفاخرون بدرجة عالية بالنظام السِّياسي.

المصدر: «ألموند»، و«جابر إبراهام» و«سيدني فاربا»، 1965. الثقافة المدنية: السلوكيات السِّياسية والديمقراطية في خمس دول. برنستون، إن جيه: مطبعة جامعة برنستون، ص313.

والجدير بالذكر أنه لم يُذكر في هذا التقرير الاختلافات المهمة (العرقية والإقليمية) في هذا النمط، علىٰ الرغم من أنه - علىٰ سبيل المثال - تم إدراج نحو 100 من الأفريقيين الأمريكيين في العينة، ولا تزال القيود الرئيسة علىٰ الحقوق المدنية موجودة في الجنوب. هذا ما لحظه «آلان أبراموفيتش»، و«غابرييل أبراهام»، و«سيدني فيربا» (1980م). (إعادة النظر في الثقافة المدنية: دراسة تحليلية. «بوسطن»، إم أيه: ليتل براون، الفصل السادس، «الولايات المتحدة: الثقافة السِّياسية تحت الضغط»، ص177-211).

التقييمات النقدية

مع مرور الوقت، ولّد مفهوم الثقافة السِّياسية العديد من الانتقادات والخلافات. وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية العوامل الثقافية في السِّياسة بشكل عام، فقد تم التشكيك في وضعه التحليلي وقوته التفسيرية بطرق عديدة. وقد ميَّز «ألموند» بنفسه، في وقت لاحق (1993م)، بين أربعة مسارات رئيسة للانتقاد. أحدها، الذي قام بتطويره «باري» (1970م). على سبيل المثال، يتساءل عن السببية المفترضة: الثقافة ليست مستقلة ولكنها اعتمادية أو، في أفضل الأحوال، تُعد متغيرًا «باقيًا» («الكينز» و«سيمون»، 1979م). وليست التنشئة الاجتماعية، والمواقف والسلوك اللاحق الذي يشكِّل المؤسسات السِّياسية، ويقرِّر مصير النظام السِّياسي، كما هي الحال في فايمار بألمانيا، ولكن العكس هو الصحيح، أي إن المؤسسات والأداء يؤثران على المواقف ويقودان إلى سقوط النظام في نهاية المطاف. وهذا، يعد من منظور «ألموند» بمثابة «جدالًا ليس منه فائدة» (1993م)؛ لأنه يجب أن ينظر إلى المفهوم بالمعنى الديناميكي مع آليات إبداء الملحوظات التي تعمل في كلا الاتجاهين. ويمكن ملاحظة ذلك في العمليات المختلفة لتشكيل الدولة في أوروبا، على سبيل المثال، وكذلك في محاولات «بناء الأمة» في أفريقيا ما بعد الاستعمار، وفي أماكن أخرى.

إن عملية التكامل الأوروبي ذاتها تتضمن - بالمثل - بعض هذه التغييرات السِّياسية والثقافية «الموجهة» على المدى الطويل. والتفاعلات من هذا النوع - التي يمكن النظر إلى الجوانب المؤسسية بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر على النظم الفرعية الأخرى التي تخلق تغيرات في المواقف والسلوكات - يُنظر إليها أيضًا من خلال مناهج «المؤسسات الحديثة» («مارش» و«أولسن»، 1989م، و«روتشتاين»، 1996م).

إن النقد الماركسي (الأرثوذكسي) - الذي يعني أن أسلوب الإنتاج والهياكل الاجتماعية الناتجة هي التي تُحدد المواقف والسلوك («فياتر»، 1980م) - يُنظر إليه على أنه «من جانب واحد» و«أُحادي» («ألموند»، 1996م).

إن الماركسيين الجدد الأكثر حداثة الذين يشيرون إلىٰ مفهوم «غرامشي» (1980م) حول «الهَيْمَنة» الثقافية، يناقشون تعقيد العَلاقة بين الأساس والبِنْية الفائقة، ويصلون إلىٰ حسابات أكثر توازنًا («غالكين»، 1986م).

والمسار الثالث من الانتقادات الذي يمثله («تاكر»، 1973م؛ و«وايت»، 1979م)، يثير الشك حول فصل المواقف السِّياسية والسلوك الفعلي. وهذه مشكلة عامة في منظور «السلوكات»، الذي يعتمد بشكل أساسي علىٰ أبحاث استطلاعات الرأي، كما هي الحال في الدراسات الانتخابية. ويرفض «ألموند» هذه الحجة، قائلًا: «إنه من خلال الفصل بين تعقيدات العَلاقة بين الفكر السِّياسي والعمل السِّياسي، علىٰ سبيل المثال، يمكن استكشاف الجوانب الموقفية بشكل كامل».

وأخيرًا، يرفض «ألموند» نقد «الانتقاء العقلاني» المناهض للثقافة الذي يحل محل القِيَم والمعايير التي تم تحديدها تاريخيًّا من خلال مجرد حساب المصلحة الذاتية (المادية) للممثلين السِّياسيين («بوبكين»، 1979م؛ و«كالفيرت»، 2002م)، بوصف ذلك مبسِّطًا للأمور وأُحادي الجانب، في المتغير الأرثوذكسي أو الماركسي. وعلىٰ العموم، يرىٰ «ألموند» أن مفهومه الأصلي قد صمد أمام هذه الانتقادات بشكل جيد، بل إنه شهد «نهضة» في العقد الأخير («ألموند»، 2002م).

إن الثقافة السِّياسية هي مفهوم يشير إلىٰ المستوىٰ الكلِّي للمجتمع، ولكن، في التقاليد السلوكية لـ «ألموند/فيربا» عادة ما يتم تقييمها فقط من خلال أبحاث استطلاع الرأي عند المستوىٰ الجزئي. وبهذه الطريقة قد يتشتَّت انتباه المراقب من جوانب مهمة كثيرة. علىٰ سبيل المثال، تعبيرات الشعور بالوطنية، واستخدام العَلَم، والنشيد الوطني. كما تتجلىٰ بوضوح مجدَّدًا بعد 11 سبتمبر 2001م، وتختلف بشكل ملحوظ بين الولايات المتحدة وألمانيا. ولا يمكن فهم ذلك إلا إذا أُخذ في الاعتبار «التاريخ الكلِّي» الوطني النموذجي، ولا سيما نظيره الألماني الصادم («روسين»، 2001م). وعلىٰ العكس من ذلك، لا يمكن تقييم استخدام هذه الرموز والمستوىٰ النسبي من الإدراك والقَبول إلا عن طريق أساليب قابلة للقياس الكمِّي.

ولجلب هذه المستويات وتفاعلاتها إلى إطار عمل متماسك، فإن النموذج العام للتفسيرات في العلوم الاجتماعية، كما اقترحه «جيمس كولمان» (1990م) يُعد مفيدًا. ويمكن استكمال هذا النموذج بمفهوم «التأطير». ويُستمد ذلك من عِلْم النفس المعرفي («فازيو»، 1986م)، وإلى حد ما، عِلْم النفس الثقافي («دي إندراد»، 1995م؛ و«شور»، 1996م)، حيث يتم مراقبة أجسام معينة (على سبيل المثال رمز مادي معين مثل العَلَم) متلائم مع وضع معروف أو متوقع من أجل أن يكون قادرًا على تفسيره والتصرف وفقًا لذلك، ثم يتبع الإجراء التالي «نصًّا» روتينيًّا وغير مُدرك، في كثير من الأحيان، والذي تم «برمجته» من خلال التجارِب الاجتماعية لمجموعة معينة أو مجتمع معين (على سبيل المثال عندما ترفع يدك اليمنى وتضعها على قلبك في أثناء الاستماع إلى النشيد الوطني في الاحتفالات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، «الإطار» و«النص» الذي لا يُمارس بهذه الطريقة في معظم البلدان الأخرى).

وكثيرًا ما تكون هذه الأُطر مرتبطة بأوساط اجتماعية محددة (عِرْقية أو دينية أو إقليمية أو محلية أو غير ذلك) في مجتمع أكبر، حيث تعود المكونات الهيكلية للنظام المجتمعي والهويات الخاصة بها مرة أخرى. وعندما تكون هذه الأوساط الفرعية مفصولة إقليميًّا، إلى حد معين (في مناطق معينة، أو دوائر أو ضواحي انتخابية، أو أحياء المدينة، وما إلى ذلك)، فإنه يمكن تفسير التفضيلات طويلة الأجل لأطراف معينة بناءً على مثل هذه الانقسامات، بصورة أفضل من الاعتبارات الاقتصادية أو غيرها من اعتبارات الخدمات الفورية وَحْدها. وبهذا المعنى يمكن أن توفر «الجغرافيا الانتخابية»، كما وضعها أصلًا «أندريه سيغفريد» (1913م) - في بعض الحالات - تفسيرات وتنبؤات أفضل لنتائج الانتخابات مقارنة بالدراسات الاستقصائية الدولية المعتادة التي قد لا تتناسب فيها نتائج معينة وتبقى متناقضة (على سبيل المثال، العمال الكاثوليكيون الذين يصوتون لصالح حزب محافظ).

النتائج الموضوعية والتطورات الأخيرة

بعد فترة هدوء معينة في الثمانينيات، شهد منهج الثقافة السِّياسية «نهضة» في تسعينيات القرن الماضي، لكنه في الوقت نفسه وجِّهت إليه انتقادات متجدِّدة. وتأثرت هذه النهضة بالاعتبارات المعرفية والأحداث الملموسة. بمعنىٰ أوسع: جلب «التحوُّل الثقافي» في العلوم الإنسانية تركيزًا متجددًا علىٰ الجوانب «الذاتية» للوجود الإنساني، وأوجه المعنىٰ والفهم، ولكن أيضًا إلىٰ حد أكثر «نسبية»، وأقل عالَمية، وأكثر اتجاهًا «لما بعد الحداثة»، بدلًا من التوجُّه المعرفي «العِلْمي»، حيث تم توثيق النهضة في الدراسات الثقافية، علىٰ سبيل المثال، في «كيلنر» (1995م)، و«فيرجسون» و«جولدنج» (1997م)، فنوقشت مواقف «ما بعد الحداثة» في العلوم الاجتماعية في «روسيناو» (1992م).

وبشكل أكثر تحديدًا، في العلوم السِّياسية، كان البحث عن ما بعد المادية - وفي هذا المعنىٰ أيضًا، البحث عن تغيير قيم «ما بعد الحداثة» - قد جرىٰ علىٰ يد مؤلِّفين مثل «إنغلهارت» (1988م، 1990م). كما ظهر التأكيد علىٰ البُعد التاريخي الأوسع للثقافة والأعمق في السِّياسة، في منهج «اكشتاين» (1988م) ودراسة «بوتنام» (1993م) المؤثرة.

في الوقت نفسه تقريبًا، فإن الأحداث التي وقعت بعد 1989م/1990م في وسط أوروبا وشرقها، وسقوط الاتحاد السوفييتي قد فتحت مجالًا متسعًا وسريعًا من دراسات الديمقراطية والثقافة السِّياسية بشكل أو بآخر في تقليد «ألموند / فيربا» («دياموند» 1994م؛ و«بلاسر» وآخرون، 1998م؛ و«روز» وآخرون، 1998م).

وبالمثل، في السِّياسة الدولية، نوقش تصور «صراع الحضارات» المستمر والمكثف، في مصطلحات «هنتنغتون» (1993م، 1996م)، ليحل محلَّ الحرب الباردة للقوىٰ

العظمىٰ السابقة من خلال الصراعات الداخلية المجتمعية والدولية القائمة علىٰ العِرْقية والدينية. وبشكل عام، نوقشت كذلك الهويات «الثقافية» بشكل مكثف وتأكيدها علىٰ ما يبدو في أحداث 11 سبتمبر 2001م وما بعدها.

وكما هو معتاد في تخصصنا، فقد صاحَب تلك التأكيدات المتغيرة انتقادات مكثفة وتصورات ومقترحات بديلة. وفي ما يلي، نقوم باختصار بعرض بعض هذه التطورات مع بعض التقييمات المهمة ووضعها في الإطار الموضح فيما سبق.

التحديث الثقافي العالَمي

راجت نظريات «التحديث» في العلوم الاجتماعية منذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وبينما استند «ليبست» في تقييمه علىٰ المؤشرات الاجتماعية الثقافية والموضوعية واسعة النطاق، مثل: الناتج القومي الإجمالي للفرد، ومعرفة القراءة والكتابة، حدد «ليرنر» المكون النفسي الاجتماعي علىٰ نحو واضح علىٰ أنه زيادة «تعاطف» الأشخاص في التحوُّل من المجتمعات التقليدية إلىٰ المجتمعات الحديثة، فيما سعىٰ «إنكليز وسميث» (1974م) ومساعدوها إلىٰ نهج مماثل ذي قاعدة أوسع، وأصبح «رونالد إنغليهارت»، في الوقت الحاضر، الباحث الأفضل؛ لاتباعه هذا النهج علىٰ أُسس ثقافية أوسع، فقد قام أولًا بالكشف عن وجود السلوكات «ما بعد المادية» والإعلان عنها، وكذا القِيَم الموجودة في «الثورة الصامتة» (1977م) و«التحوُّل الثقافي» (1990م) لجيل الشباب في البلدان الغربية الميسورة، وقد جرت مراجعة لمفاهيمه وأساليبه واكتشافاته، ووجِّه إليها انتقاد علىٰ نطاق واسع، في هذه الأثناء (دالْتون 1996م، جاكمان وميلر 1996م أ).

وقد قام في الآونة الأخيرة بتوسيع نطاق نهجه لتوثيق «التحديث وما بعد التحديث» (1997م) في 43 مجتمعًا، بما في ذلك عدد من المجتمعات غير الغربية التي

تعتمد غالبًا علىٰ أول موجتين من «المسح العالَمي للقيم» أُجريتا في أوائل الثمانينيات والتسعينيات، وعندها قام بتوسيع مفهومه للإفادة من مجموعة كبيرة ومتنوعة من التوجُّهات التي تتراوح بين المعتقدات والمواقف الاقتصادية والسِّياسية تجاه الأعراف الجنسية وتغيير أدوار الجنسين، كما ادعىٰ استبدال القِيَم التقليدية، بما في ذلك القِيَم الدينية بقيم «عقلانية-قانونية» في مفهوم «ويبر»، وذلك في أثناء التحديث، ولكن كما يقول: «التحديث ليس المرحلة النهائية من التاريخ» (1997م). فيما يمكن العثور في جيل الشباب في البلدان المتقدمة علىٰ قيم «ما بعد الحداثة»، بما في ذلك «القِيَم ما بعد المادية» ولكن أيضًا «الرغبة المتزايدة الشاملة للمشاركة والتعبير عن الذات» علىٰ نحو متزايد، يصل بهذه الطريقة إلىٰ نتيجة مفادها أن «التغييرات الاقتصادية والثقافية والسِّياسية تجري في أنماط متماسكة، وتؤدي إلىٰ تغيير العالم بطرق يمكن التنبؤ بها علىٰ نطاق واسع»، وقد أبرزت مثل هذه التصريحات الكثير من الانتقادات التي تهتم بشكل رئيس بالجوانب المنهجية مرة أخرىٰ (إنكيليز، 1998م).

والأمر الأكثر طموحًا هو أن المحاولة الأخيرة في هذا الصدد تُطرَح جنبًا إلىٰ جنب مع «كريستيان ويلزيل» و«هانز ديتر كلينجمان»، حيث إنهما يقترحان «نظرية التطور الإنساني» (ويلزيل وآخرون، 2003م)، وتم تطويرها علىٰ نحو أكبر في (إنغليهارت وويلزيل، 2005م)، و(ويلزل، 2013م)، في محاولة لدمج التنمية الاجتماعية الاقتصادية بوصفها المكون «الوسيط» لنظريتهم مع المكون «التحفيزي» الخاص بالمكون الثقافي، ومكون «القواعد» في المحصِّلات السِّياسية (الديمقراطية). بيد أنهما لم يقولا هذا الأمر صراحةً. ويمكن جعل هذه النظرية متوافقة مع النموذج الشامل للتفسيرات الاجتماعية الموضحة فيما سبق. بينما يمكن رؤية التنمية الاجتماعية الاقتصادية علىٰ أنها الحالة الأولية علىٰ المستوىٰ الكلِّي (في الجانب الأيسر

العلوي من المخطط البياني Coleman's bath tub) المرتبط بالملحوظات والقِيَم الفردية على المستوى الجزئي، والذي يؤدي في نهاية الأمر إلى التغييرات السِّياسية على المستوى الكلِّي مرة أخرى (على الجانب الأيمن)، مما يوصل إلى نتيجة مفادها أن «التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتغيير القِيَم والتحوُّل الديمقراطي، كلها تشكِّل متلازمة متماسكة للتقدم الاجتماعي» (ويزل وآخرون، 2003م) عبر مختلف المناطق الثقافية التي سبق أن تم تحديدها من قبل (إنغلهارت وبيكر، 2000م). فيما تكون مثل هذه المحاولات الشجاعة مفتوحة بطبيعة الحال مرة أخرى أمام الانتقادات الرئيسة المتعلقة بقواعد البيانات والمنهجية والنموذج الشامل الخاص بها (بيرج شوسلر، 2003م).

العمق التاريخي واستمرار الثقافات

فضلًا عن الإفادة من الاستنتاجات العامة «الشاملة»، يؤكد «روبرت بوتنام» (1993م) ومساعدوه على البُعد التاريخي العميق للثقافات السِّياسية، حيث قاموا بتحليل التقاليد المدنية في المناطق التي تم إنشاؤها حديثًا بعد الإصلاحات الإدارية في إيطاليا في أوائل السبعينيات، وكذا التأثير المتباين لهذه الإصلاحات، وأرجعوا النجاح النسبي لهذه الإصلاحات في الشمال بالمقارنة مع استمرار الهياكل التقليدية والأداء المؤسسي المتدنِّي في الجنوب، إلى التقاليد الثرية للدول والجمهوريات في شمالي إيطاليا منذ العصور الوسطى. وعندها ظهرت شبكة كثيفة من منظمات المجتمع المدني بمستويات عالية من الثقة الاجتماعية والمشاركة السِّياسية مع مرور الوقت، وقد استمر هذا «الرأسمال الاجتماعي» في إعادة إنتاج نفسه وتشكيل الأساس لمزيد من التنمية الاقتصادية والسِّياسية حتى يومنا هذا. وعلى النقيض، اتسمت العَلاقات الاجتماعية في وسط إيطاليا وجنوبها وفي مناطق ولاية الفاتيكان السابقة (أكبر بكثير) ومملكة صقلية، بثقافة سياسية من الشكوك والعَلاقات الإقطاعية، ومؤخرًا عَلاقات نَفْعِيَّة بما في ذلك المافيا والتخلف الاقتصادي واللامبالاة السِّياسية أو السخرية منها، ومن ثَمَّ ظل هذا الأمر متمشيًا مع ما كان بانفيلد (1958م) قد أطلق

عليه في وقت سابق اسم «الأسرة غير الأخلاقية» للجنوب، وفي هذا الصدد أيضًا، تعمل آليات إعادة الإنتاج الذاتي والموازين النظرية للعبة، وهذه المرة بوصفها حلقة فاسدة بدلًا من كونها حلقة فاضلة كما هي الحال في الشمال.

وقد لاقت هذه الدراسة الكثير من الاستحسان، وعلى الرغم من ذلك، فقد أشير إلى بعض نقاط الضعف المتعلقة بجوانب معينة من المنهجية (مورلينو، 1995م)، ونهجها الشامل (جاكمان وميللر، 1996م أ) أيضًا. وبالعودة إلى التاريخ إلى أجل بعيد، يمكن جعل مثل هذا التفسير غير قابل للتزييف بسهولة، مع التغاضي عن التغييرات المهمة التي حدثت أيضًا.

الصراعات الثقافية على الصعيد العالَمي

لقد أصبحت المفاهيم المتأصلة تاريخيًّا للثقافة السِّياسية «صراع الحضارات» الخاص بـ«هنتنغتون» (1993م، 1996م)، حتى مع المزيد من المناقشة واسعة النطاق، أكثر من «شمولية» إنغلهارت، و«عمق» باتنام؛ إذ يميز تسع مناطق ثقافية واسعة، تتَّسم على نحو أساسي بالتقاليد والمعتقدات الدينية الأساسية المشتركة، وتشكِّل الأساس للهويات المشتركة على نحو أساسي. فيما تحدد هذه الأمور الانقسامات الأكثر أهمية في السِّياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وينظر إلى المنطقة الإسلامية على وجه الخصوص بأنها تتَّسم بـ«الحدود الدموية» و«حروب خط الصدع»؛ على سبيل المثال: في البوسنة وكوسوفو والشيشان وكشمير والفلبين وشمال نيجيريا وغيرها، بالإضافة إلى ذلك، «الولايات الأساسية» في المناطق الرئيسة على المدى الطويل، ولا سيما الصين. وإذا ظهر مركز مشترك، في العالم الإسلامي، فإن ذلك سيشكل تحديًا كبيرًا للهَيْمَنة الحالية للغرب، أما في الحالات القصوى، قد يصبح سيناريو «الغرب ضد البقية» ممكنًا. ويستنتج أنه «في الصدام العالَمي الفعلي بين الحضارة والبربرية؛ ستصمد حضارات العالم العظيمة معًا، أو تصمد فرادى» (1996م). بينما يقف هذا التصور في موقف

تناقض صارخ مع تقييم إنغلهارت لإضفاء طابع عالَمي على ثقافة العالم لما «بعد الحداثة»، ولكن أيضًا للأنظمة الحاكمة الدولية الناشئة بناءً على المواثيق المقبولة عمومًا ضمن إطار عمل الأمم المتحدة والتصور العالَمي المتزايد لحقوق الإنسان الأساسية والديمقراطية و«الحكم الرشيد» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002م).

وليس من المستغرب أن تثير هذه الأطروحة المثيرة الكثير من رَدَّات الفعل والانتقادات، فكان من بين التعليقات الإيجابية تلك التي أطلقها المتشددون على جانبي الفجوة الثقافية، كإحدى المصالح المحافِظة والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية أو ماليزيا في عصر «مهاتير محمد» في الدفاع عن «القِيَم الآسيوية» غير الديمقراطية (مجلس العَلاقات الخارجية 1996م). لكن أشار آخرون إلى بعض نقاط الضعف الرئيسة في مفهومه، كما حدد «مارك يورجنسمير» (1993م) «القومية الدينية» بوصفها ظاهرة رئيسة أكثر حداثة، ولكنه ارتأى أنها مقصورة على مجموعات أصغر إلى حد كبير، بما في ذلك الجماعات الإرهابية وفي بعض الثقافات، كما هي الحال بين الأصوليين الإسلاميين أو القوميين الهندوس؛ ففضلًا عن «رؤية نهاية العالم نتيجة لصراع عالَمي بين القومية الدينية والعَلْمانية»، يرى أن «السبب في ذلك هو الأمل»، ومن المحتمل كذلك أن القوميين الدينيين غير قادرين على التوحد مع الآخر، ويرغبون بشدة في تحقيق مصالحة اقتصادية وسياسية مع العالم العَلْماني.

ولقد أحدثت تحذيرات «هنتنغتون»، التي اشتدت مرة أخرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، مجموعة واسعة من رَدَّات الفعل في كل من السِّياسة الدولية والعلوم السِّياسية؛ على سبيل المثال: يتساءل «هارالد مولر» (1998م) عن بعض الافتراضات الرئيسة لـ«هنتنغتون»؛ مثل انتشار الثقافة إزاء سياسة الدولة، والهويات الموحدة إلى حد ما للحضارات ذات الصلة، والقدرة على أن تصبح الأطراف الفاعلة متماسكة في المشهد العالَمي، وإهمال العوامل الاقتصادية العالمية؛ مثل أهمية التجارة العالمية وإمدادات الطاقة، وليس فقط العوامل «الثقافية».

يجب التحقق من مفاهيم «هنتنغتون» والمفاهيم المماثلة أيضًا في مقابل إطار النموذج الذي تمت مناقشته فيما سبق، ومن المهم أولًا ملاحظة أن مفهومه لـ«الحضارة» ليس متطابقًا مع الثقافة السِّياسية؛ ويُعرَّف الأخير عن طريق الحدود الإقليمية الثابتة للنظام السِّياسي المعني، ويتشكل في حلقة رَدَّات فعل متغيرة باستمرار عن طريق النوع القائم للنظام السِّياسي، فيما قد يتم التعامل مع المفهومين كمرادفين؛ فقط في الحالات التي تتفق فيها «الولايات الأساسية»، في مصطلحات «هنتنغتون»، مع «الحضارة» المعنية؛ كما هي الحال في الصين واليابان والهند. أما في جميع الحالات الأخرىٰ، فقد يؤدي تنوع الدول والأنظمة الحاكمة في كل منطقة ثقافية إلىٰ وجود ثقافات سياسية متفاوتة علىٰ نحو كبير؛ مثل الثقافات السُّلْطوية أو الأكثر ديمقراطية، ثانيًا: الشروط المسبقة «الكلِّية» (علىٰ الجانب الأيسر العلوي) مثل الانشقاقات الثقافية والدينية، وتلعب التفاوتات الاقتصادية وغيرها دورًا فقط إذا تم النظر إليها علىٰ هذا النحو، وتم التصرف نحوها علىٰ المستوىٰ «الجزئي»، ومن ثَمَّ قد يتم تجميعها علىٰ المستوىٰ المتوسط علىٰ الجانب الأيمن، من أجل الحصول علىٰ التأثيرات السِّياسية «الكلِّية» (في الجانب العلوي الأيمن). أما إذا كانت هذه هي الحال في كل مرحلة، فيمكن فقط الإجابة عنها تجريبيًّا، ولكن تبدو بعض هذه الروابط (الضرورية) ضعيفة إلىٰ حد ما في سيناريوهات «هنتنغتون».

الرؤىٰ الثقافية

إن العَلاقات بين الثقافة والسِّياسة متعددة الجوانب وخلافية علىٰ الأغلب، كما رأينا، وإذًا فقد أصبح جليًّا أن الثقافة تؤثر علىٰ السِّياسة بعدة طرق، والعكس صحيح أيضًا؛ إذ إن للجهات الفاعلة السِّياسية والقرارات والأحداث ونوع الوحدات السِّياسية التي نعيش فيها تأثيرات علىٰ إدراكنا ومواقفنا. فيما لا تشكِّل المناطق الثقافية الشاسعة التي تم تكوينها عن طريق الديانات العالمية الرئيسة (حضارات هنتنغتون Huntington، كالتوركريس Kulturkreise) سوىٰ المعلومات الأساسية في هذا الصدد. بيد أن الجوانب السِّياسية والهويات الأكثر تحديدًا ما تزال تتشكل في النظام العالَمي

الحالي على مستوى الدولة الفردي في الأغلب، ويتم حاليًّا في هذا الصدد جمع كميات هائلة من البيانات باستمرار، من بين أمور أخرى، عن طريق «البارومترات» الإقليمية الرئيسة مثل مقاييس: اليوروبارومتر، والأفروبارومتر، والأسيوبارومتر، واللاتينبارومتر، وما شابهها. فيما يتم كل ذلك على أساس كل بلد على حِدَةٍ، ففي بعض الأحيان تُظهِر تباينات وطنية فرعية مهمة، وحيثما تفشل الدول؛ كما هي الحال في أجزاء من إفريقيا والشرق الأوسط نتيجةً لإبداعها المصطنع على الأغلب والحديث نسبيًّا، تظهر هياكل ما قبل الاستعمار مثل الكيانات والعشائر العِرْقية المختلفة وغيرها مرةً أخرى، وكذا المزيد من الزعماء التقليديين والسُّلْطات المحترمة مثل الرؤساء والشيوخ والكهنة وما شابههم؛ ليمارسوا نفوذًا كبيرًا. ولذا ما يزال يتعين ملء خرائطنا الثقافية بطرق عديدة ويجب وضع التغييرات الجارية في الحسبان.

وعلى الرغم من العديد من الانتقادات والتأكيدات المختلفة، فإن مفهوم الثقافة السِّياسية، على النحو الذي سبق بيانه هو المفهوم الراسخ، كما أنه يسلط الضوء على البُعد «الذاتي» للسِّياسة، ويمكنه دمج المستويات الكلِّية والمتوسطة والجزئية بطرق حساسة ودقيقة ولكنها قابلة للتحول بشكل شخصي غير قابل للتزييف.

وكما أوضحت المناقشة السابقة، فقد أدى التشدد المفرط لجوانب معينة من جانب الجهات الفاعلة الرئيسة الأخيرة، من ناحية أخرى، إلى إعادة تحفيز المناقشات وإثرائها وتنشيطها في هذا المجال المهم بشأن القضايا الملحَّة في عصرنا، وذلك فيما يتعلق بالأُسس الثقافية والتاريخية الأعمق للديمقراطية (بوتنام)، أو تغييرات القِيَم العالمية (إنغلهارت)، أو الصراعات العالمية الوشيكة (هنتنغتون). وقد كشف الانحدار التاريخي الذي لا حصر له (تقريبًا) من قبل «بوتنام»، والتصريحات الكاسحة التي تبدو عالَمية من قبل «إنغليهارت»، وحماسة «هنتنغتون» الشبيهة بالحملات الصليبية لإنقاذ «الغرب»، بعض حدود هذا النهج عندما يكون مبالغًا فيها من ناحية أخرى.

الاستنتاجات

يمكن أن يوضح الإطار العامُّ للأنظمة، الذي تم عرضه بشكل إجمالي فيما سبق، والذي يمكن من خلاله دمج النُّهج الهيكيلية الاجتماعية والسِّياسية الثقافية المختلفة مع مجالات التركيز المتفاوتة - طريقةً للتغلب على واقعنا المعقد، المتعدد الأبعاد والمستويات. فيما تجمع كل من سماتها الثابتة والمتغيرة نسبيًّا مع مرور الوقت، بطريقة ذات مغزًى، جوانبَ قابلة للقياس الكمِّي، وقابلة لتشكيل جوانب جزئية وأكثر نوعية ومتوسطة، وكلِّية إلى حد معين. ولا يمكن توقع ظهور دراسة واحدة للتغلب بشكل كامل وعلى نطاق واسع على هذا التعقيد. ولهذا السبب فإن الرفض الكاسح من جانب «جاكمان» و«ميلر» (1996م أ، 1996م ب) لنهج الثقافة السِّياسية يخطئ الهدف، في حين أنه قد تم أخذ معظم انتقاداتهما المنهجية التفصيلية في دراسات «إنغلهارت» و«بوتنام» فيما يتعلق بالمستوى المنخفض نسبيًّا للتباين، الذي تم تفسيره من خلال العوامل «الثقافية» وحدها على نحو جيد. كما لا يمكن لهذا المنظور «الجزئي» تفسير «التأطير» السابق لمثل هذه المواقف والهويات اللاحقة التي تشكلت في «البيئات» الخاصة تفسيرًا صِرْفًا.

جدير بالذكر أنه لم يتم تحديد جميع الروابط الممكنة في مثل عملية وضع المفهوم الأكثر تركيبًا بشكل كافٍ حتى الآن، ويجب أن يتم «تفعيل» المزيد من العناصر المفاهيمية والجوهرية لتعزيز تقييماتنا واستيعابنا للعمليات السِّياسية الرئيسة على جميع المستويات، وفي جميع الأجزاء الرئيسة من دول العالم. وعلى نحو مماثل، يجب أن تكون أساليبنا وتقنياتنا الكمية والنوعية والرسمية أكثر اتساقًا للتعامل مع هذا السياق الثَّري والعميق من حيث المضمون، وفي واقعٍ مفهومٍ للمصطلحات العِلْمية الاجتماعية. أما ما قد يتم تحقيقه بطريقة عميقة وكافية - وكذا إثباته من الناحية التاريخية، ويكون قابلًا للقياس الكمِّي إلى حد ما - فهو نوع من الأنواع الروكانية - نسبة لستين روكان - الخاصة بالتحليل للمناطق الرئيسة في العالم في الجوانب الثقافية

والهيكلية الاجتماعية على المدى الطويل، وآليات إعادة الإنتاج الذاتي الخاصة بها تحت ضغوط عالَمية متزايدة، وارتباطها بالسِّياسات اليومية، بما في ذلك الحركات الاجتماعية المتغيرة والنظم الحزبية والأنظمة السِّياسية والصراعات العابرة للحدود - على المستوى الاجتماعي - أو الدولية - على مستوى الدول.

وللإشارة إلى مثال واحد فقط لمثل هذه الاحتمالات الناشئة الإضافية والتكميلية نوضح أننا إذا نظرنا عن كثب فسنجد أن خرائط «المناطق الثقافية» التي أدرجها «هنتنغتون» (1996م) و«إنغلهارت» (1997م) في قائمتين، أصبحت تشبه كل منها في كل من الفئات الفرعية الرئيسة وبعض الجوانب التي تم مسحها أو الجوانب الجوهرية المزعومة الخاصة بها (مع استثناء ملحوظ لأكثرية العالم الإسلامي الذي ما يزال في عداد الغائبين عن تحليلات «إنغليهارت» العالمية).

فيما يمكن دراسة «الأُطر» الثقافية في كل مجتمع على نحو مماثل، حيثما تشكِّل توجهات فردية، والتي قد تكون أيضًا مصدرًا لبعض الصور النمطية والأحكام المسبَقة المعينة، والوعي بها في وظائفها «الإيجابية» والسلبية، وعندها يمكن فهم الصراعات بين الأعراق والصراعات الدينية والصراعات بين الثقافات إجمالًا بشكل أفضل، وربما تنظيمها وإدارتها من قبل المؤسسات السِّياسية المناسبة، والتدخل إذا لزم الأمر.

وما يزال عالمنا الثقافي الثري للغاية والمتفاعل على نحو متزايد مليئًا بالتحديات من أجل إجراء تحليل ذي معزى للعَلاقات بين ظروف اجتماعية وثقافية معينة وعواقبها السِّياسية على مختلف المستويات، ولا يوجد تفسير أُحادي أو تخطيطي بإمكانه تحقيق الإنصاف لهذا التنوع، كما لا يوجد في واقع الأمر طريق فردية نحو «الحداثة» وتنوع تفسيراته (أيزنشتات، 2003م). بينما تشكِّل الأُسس الاجتماعية الأوسع للسِّياسة، على النحو المبين في هذا الفصل، أساس أنواع الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على نحو أكثر تحديدًا، والتي تطورت تاريخيًّا في أجزاء مختلفة من العالم، وعندها تظهر صورة شاملة عند النظر في جوانب الحَوْكَمة والأداء، وعندئذ فقط يمكن أن يتم تقدير التقييمات الحالية - سواء كان مدلولها سلبيًّا أو إيجابيًّا يؤدي إلى

زيادة التنمية الشاملة والتوطيد أو الأزمات والانحطاطات السِّياسية الشديدة - تقديرًا كاملًا. ولقد حاولت بعض الأعمال الأخيرة التي قام بها «تشارلز تيلي» (2007م) و«أسيموجلو» و«روبنسون» (2006م، 2012م) و«فرانسيس فوكوياما» (2011م، 2014م) تبني وجهة نظر تاريخية شاملة وطويلة الأجل في هذا الصدد.

أسئلة

1- ما العوامل التي ستؤدي إلى تغيير الأنماط الاجتماعية الهيكلية الحالية؟

2- كيف يمكن دمج النُّهُج الاجتماعية الهيكلية والسِّياسية الثقافية؟

3- لمَ يعد مفهوم الثقافة أمرًا بعيد المنال؟

4- لمَ يمكن للثقافة أن تكون متغيرًا مستقلًّا وغير مستقل؟

5- ما الافتراضات الرئيسة لكتاب «صدام الحضارات» لهنتنغتون والحجج المضادة الأساسية؟

للمزيد:

Almond, Gabriel Abraham and Verba, Sidney (1963) The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations. Princeton, NJ: Princeton University Press. The pioneering comparative study of political culture based on large-scale survey research in the USA, the United Kingdom, Germany, Italy and Mexico.

Almond, Gabriel Abraham and Verba, Sidney (1980) The civic culture revisited: An analytic study. Boston, MA: Little, Brown. A critical review of the original study by the authors and major invited critics almost 20 years after the first publication.

Putnam, Robert (1993) Making democracy work. Civic traditions in modern Italy. Princeton, NJ: Princeton University Press. A study of the historical cultural differences of major regions in Italy and their consequences for present-day politics and administrative reforms.

Huntington, Samuel P (1996) The clash of civilizations and the remaking of world order. New York: Simon & Schuster. A provocative scenario of the world in the twenty-first century based on alleged clashes of cultural identities among civilizations.

Inglehart, Ronald and Welzel, Christian (2005) Modernization, cultural change, and democracy. The human development sequence. Cambridge, UK, New York: Cambridge University Press. A more peaceful scenario analysing longer-term cultural changes based on empirical findings from the 'World Values Surveys' over a period of more than 20 years.

Lipset, Seymour M (1963) Political man. The social bases of politics. New York: Doubleday. The most influential early work on the socio-economic conditions of democracy.

Moore, Barrington (1966) Social origins of dictatorship and democracy. Lord and peasant in the making of the modern world. Boston, MA: Beacon Press. A historical-materialist study on different paths to modernity.

روابط الإنترنت:

World Values Survey: www.worldvaluessurvey.org/

Eurobarometer Data Service: www.gesis.org/eurobarometer-data-service/survey-series/standardspecial-eb/study-profiles/?no_cache=1

Afrobarometer: www.afrobarometer.org/

Lationobarómetro: www.latinobarometro.org/

❉

الفصل الخامس

النظم الديمقراطية

مصطلحات أساسية

الديمقراطية التوافقية	نظام الحكم
الديمقراطية المباشرة	الديمقراطية التمثيلية
الديمقراطية الليبرالية	الديمقراطية شبه البرلمانية
الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية	الديمقراطية شبه الرئاسية
الديمقراطية البرلمانية	الديمقراطية الاجتماعية
الديمقراطية الرئاسية	مهام الدولة

مقدِّمة

عرضنا فيما سبق البِنْيَة الاجتماعية الأشمل والأُسس الثقافية للسِّياسة؛ كونها تشكِّل البِنْيات والعمليات السِّياسية الراهنة، فيما يجب علينا تحديد مفهوم نظام الحكم على نحو أكثر دقة هنا، وذلك فيما يتعلق بالدولة، على النحو المبين في المقدِّمة، وكذا فيما يتعلق بالنظام السِّياسي، على النحو المبين في الفصل السابق. ونعرض بعد ذلك تحليلًا للعمليات الديمقراطية من منظور مستقر، وفي الفصل التالي ستُعرَض من منظور متغير. بينما يُعْنَىٰ الفصل بعد التالي بأنظمة الحكم غير الديمقراطية. وبهذه الطريقة نحدد الأُسس النظرية للسِّياسات الكلِّية، حسبما تدعو الحاجة إلى تطوير لغة خاصة وكذا أي نوع من النظريات التجريبية في هذا المجال.

ومن منظور آخر، يمكننا تعلُّم درس مهم؛ مفاده أن مجموعة المفاهيم الأساسية الدقيقة - والمفتوحة، القائمة على التعدُّدية - تُعَدُّ الأساس الضروري لتطوير الأبحاث التجريبية في عِلْم السِّياسة، وكما هي الحال في غيره من المجالات، يوفر الاستخدام المستمر لهذه المفاهيم التجريبية الرئيسة بالمعاني ذاتها هيكلًا نظريًّا ضروريًّا للمجال الدلالي لعِلْم السِّياسة، بوصفه مجالًا قائمًا بذاته. كما يجب وضع تعريفات للمفاهيم

الكلِّية على نحو دقيق، وذلك لبدء أية عملية تحليلية للسِّياسات الكلِّية، حيث إنها تعد جوهر التحليلات اللاحقة لعملية إرساء الديمقراطية والسِّياسات الكلِّية والمتوسطة؛ إذ إن مصطلحات: (الدولة، ونظام الحكم، والنظام السِّياسي)، تُعَد الأعمدة الثلاثة الأكثر أهمية لمناقشاتنا الإضافية.

الدولة ونظام الحكم، مرة أخرى

نضيف هنا إلى المناقشة التي دارت في المقدِّمة حول الدولة، المعنى التجريبي لهذا المفهـوم، ونميِّز أولًا - في هذا الصدد - مهامَّ الدولة الرئيسة، كما ميَّزها «فرانسيس فاكيوداما» (2004م) مثل: الدفاع، والقانون والنظام، وحماية حقوق الملكية، وإدارة السِّياسات الكلِّية، والصحة العامة، والتعليم، وما يشبهها؛ إذ تضطلع بها أجهزة الدولة، التي تتألف من القوات المسلحة، بمعناها الواسع بما في ذلك الشرطة، والأجهزة الإدارية المركزية والمحلية، والسُّلْطة القضائية. ويعني هذا الأمر ضمنًا أنه عندما يحدث تغيير في نظام الحكم، فعلى الأغلب ما تُظهِرُ أجهزة الدولة استمرارية قوية، كما أن هذا الأمر يعني وجود صلة وثيقة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الحكم، فعلى سبيل المثال: إذا وافق البرلمان على مشروع قانون، فيتوجب على الأجهزة الإدارية تطبيقه. (بوجي، 2011م).

إن السمة الأولى لنظام الحكم هي استقرار مؤسساته لفترة من الوقت، وحسب مذكرات «فيشمان» (1990م): «تُعَد أنظمة الحكم أشكالًا أكثر استدامة للمؤسسات السِّياسية»، أي إننا لسنا في مرحلة انتقال سلسلة متعلقة بالتغيير إلى نظام حكم آخر (راجع الفصل التالي). ومن السهل التحقق من الفرق الدقيق بين الحالتين من خلال التحليل الكمي، وعلى الرغم من ذلك فإن استمرارية الحالتين نفسيهما لعقود، يشير إلى نظام حكم؛ حتى وإن كان نظام حكم غير مستقر، وقد قدَّم «أودونيل» (2004م) تعريفًا مقبولًا على نطاق أشمل لهذا المفهوم، حيث اقترح التدبر في الأنماط - صريحةً كانت أم غير ذلك - لتحديد قنوات الوصول إلى مواضع الحكومة الرئيسة، وسمات

الفاعلين الذين يتم منحهم صلاحية الوصول، أو الذين يتم استثناؤهم عنها، والموارد أو الإستراتيجيات التي يمكننا استخدامها لتحقيق الوصول.

وقد عرَّف «إيستون» (1965م) نظام الحكم على المنوال نفسه بأنه: «الطريقة التي يمر من خلالها توزيع السُّلْطة بين أدوار ومواضع عدة داخل النظام السِّياسي». ويمكننا إضافة أن نظام الحكم هو مجموعة من المؤسسات والقواعد الحكومية التي يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها، أو تم التعرف عليها على نحو غير رسمي في منطقة معينة إزاء مجموعة معينة من السكان. فيما نشير بمزيد من الوضوح إلى نظام دستوري، ومؤسسات تمارس السُّلْطة التشريعية والتنفيذية (مثل رئيس الجمهورية أو الملك أو الحكومة أو مجلس النواب أو تقسيم الحكم بينهم)، والمحكمة الدستورية وقانون الانتخابات، إذا كان موجودًا؛ إذ إن نظام الحكم في تبادل مستمر وثيق مع الدولة والنظام السِّياسي (سياروف، 2011م).

إننا نناقش المؤسسات والقواعد ونعي جيدًا، على الرغم من ذلك، أن الأدوار أو المؤسسات ذاتها - على الورق - بإمكانها العمل بطرق مختلفة عن الواقع، بناءً على أوجه التفاعل الموجودة بينها، أي بين مكونات نظام الحكم والدولة، وبناءً أيضًا على أوجه التفاعل لكل القواعد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية مع المجتمع وثقافته. ووفقًا لذلك، نحتاج أيضًا إلى وضع المجتمع السِّياسي في الحسبان؛ بالنظر إلى المجتمع من منظور عَلاقته بنظام الحكم وأجهزة الدولة، حيث تشكل معًا النظام السِّياسي. وقد يكون هذا المجتمع منظَّمًا بطريقة مختلفة أو غير منظم، فاعلًا أو قليل الفاعلية، يساند مجموعات أو أحزاب سياسية معروفة أو مع الهويات الفقيرة، أكثر تجزؤًا أو أقل تجزءًا، مع الحركات السِّياسية أم ضدها.

وعندما نأخذ الدولة ونظام الحكْم والسُّلْطات فيه بعين الاعتبار، يمكننا التحدث عن النظام السِّياسي، وبالتالي، مع وضع المفاهيم السابقة في الحسبان، يمكننا الآن تحليل أنواع أنظمة الحكم المختلفة وأوجه التفاعل فيها مع أجزاء الدولة والمجتمع؛ بدايةً بالأنواع المختلفة من الديمقراطية.

تعريفات

من المعروف جيدًا أن مصطلح «الديمقراطية» لا يغطي الروابط المركَّبة بين السُّلْطة والشعب وحسب، وإنما العَلاقات الوثيقة بين الواقع القائل إن عددًا من الباحثين والمواطنين والصفوة مدرَج في إطار التسمية والرؤية المعيارية والمثالية التي تعطي محتوىٰ لها، وكما يقترح «سارتوري» (1987م): «لا يمكن فصل ماهية الديمقراطية عن ما يجب أن تكون عليه الديمقراطية»، ولكن إن كنَّا مهتمين بالنهج التجريبي للديمقراطية، فكيف يتوجب علينا المضيُّ نحو هذا الأمر؟

الإطار (5-1) سارتوري «إلىٰ أي مدىٰ يمكن أن تذهب الحكومة الحرة؟»
إن حماية الديمقراطية التي تعني: «حماية الشعب من الاستبداد» عنصر ضروري وحاسم. وأود التذكير بأن هذا العنصر عالَمي وشامل، حيث إنه العنصر الذي يمكن استخراجه في أي مكان كان، ويمكن طرحه في أي أرض كانت، كما يتم اعتبار هذا العنصر في المقام الأول الوسائل الهيكلية والقانونية الخاصة بالحد من ممارسة السُّلْطة والتحكم فيها، ومن ثَمَّ الإبقاء علىٰ التعسفية والسُّلْطة المطلقة في مستوىٰ قوة، ولدينا هنا نموذج سياسي يمكن فرضه (بمجرد كونه نموذجًا) علىٰ أي ثقافة بصرف النظر عن التكوينات الاجتماعية الاقتصادية القابعة خلفه.

المصدر: سارتوري (1995) إلىٰ مدىٰ يمكن أن تذهب الحكومة الحرة (How far can free government travel?) جريدة الديمقراطية (Journal of Democracy) 6(3): 111.

وفضلًا عن ذلك، وعلىٰ الرغم من صياغة المصطلح في الغرب، يتم مواءمته هذه الأيام، وقد صُدِّر إلىٰ جميع أنحاء العالم. فيما أكد «سارتوري» (1995م) في هذا الصدد أن: «كون الديمقراطية اختراعًا غربيًّا لا يعني أنه اختراع سيئ أو أنه منتَج يناسب الاستهلاك الغربي وحسب (راجع الإطار 5-1)، ويضيف «أمارتيا سين» (1999م): «إن الاعتراف بالديمقراطية علىٰ أنها نظام بأهمية عالَمية، حيث ينتقل في كل الاتجاهات

نحو قبوله كقيمة عالَمية، لهو ثورة تفكير بحق، كما أنها إحدىٰ الإسهامات الرئيسة في القرن العشرين (راجع الإطار 5-2).

والحقيقة أن الخطاب الديمقراطي يقوم بمواءمته السِّياسيون الذين يحددون مجموعات مختلفة جدًّا من المؤسسات علىٰ أنها الديمقراطية. وبعبارة أخرىٰ: يمكن عرض الديمقراطية اليوم أو حتىٰ توحيدها في كل منطقة في جميع أنحاء العالم، ولكن يبقىٰ أن أي تعريف للديمقراطية سيكون محكومًا بالثقافة السائدة (هو وي ولين 2011م، وإلين 2011م). فيما ينبغي قبول هذا الأمر، عند مناقشة التعريف المعياري للديمقراطية؛ أي التعريف المستوحىٰ من القِيَم التي نؤمن بها والذي يركِّز عليها. وعند محاولة ترسيخ التعريف التجريبي، لن تتمكن من استبعاد جوانب الثقافة السائدة استبعادًا كليًّا، وسيتم في نهاية الأمر صياغة تعريف تجريبي علىٰ افتراضيات واهتمامات، علىٰ الرغم من أنه في النهاية سيكون مدعومًا عن طريق التحكم التجريبي للوقائع الموجودة؛ وهذا يعني احتمال استمرار عدم الاتفاق علىٰ التعريفات التجريبية، خاصة تعريف الديمقراطية، الذي يعد كلمةً مقبولةً تمامًا في الخطاب السِّياسي في جميع أنحاء العالم. وبناءً علىٰ ذلك فإنه إذا أقررنا بافتراض جانب الثقافة السائدة للديمقراطية، وأدركنا الأصل الغربي في التأكيد علىٰ الحقوق والأفراد، فهل هناك طريقة لحل هذا اللُّغز؟

الإطار (5-2) أمارتيا سين «الديمقراطية بوصفها قيمة عالَمية»

لا يرتكز ادعاء الديمقراطية كونها قيِّمَة، علىٰ مجرد مَيْزة خاصة، حيث يوجد عدد من المميزات هنا، بما في ذلك، أولًا: الأهمية الجوهرية للمشاركة السِّياسية والحرية في حياة البشرية. ثانيًا: الأهمية الأساسية للتحفيزات السِّياسية في الإبقاء علىٰ تحمل الحكومة للمسؤولية وخضوعها للمساءلة. ثالثًا: الدور الإيجابي للديمقراطية في تكوين القِيَم واستيعاب الاحتياجات والحقوق والواجبات. وفي ضوء التشخيص، قد نتناول قضية رؤية الديمقراطية قيمةً عالَمية.

المصدر: سين (1999) الديمقراطية بوصفها قيمة عالَمية (Democracy as a universal value) جريدة الديمقراطية (Journal of Democracy) 10(3):11.

التعريف المعتدل

هناك حل دون المستوىٰ الأمثل، وهو الحد من التعريف التجريبي للديمقراطية إلىٰ بعض السمات المعتدلة، ليتسنىٰ مشاركة أكبر عدد ممكن من الناس والخبراء وغيرهم فيها؛ أي إننا قد نفترض أن التعريف التجريبي المعتدل سيكون أكثر قدرة علىٰ عبور بعض الثقافات، ويكون مقبولًا عندها، حتىٰ وإن رفضته الثقافات الأخرىٰ، كما أن المَيْزة الإضافية للتعريف المعتدل هي أنه يعد التعريف الأبسط، وبالتالي يجعله أسهل نسبيًّا لتفرقة الحالات التجريبية لأنظمة الحكم التي نعدها عاجلًا أو آجلًا ديمقراطية أكثر من تلك التي لا نعدها ديمقراطية. وهذا الأمر ضروري لاستيعاب متىٰ يتحول نظام الحكم في عملية انتقالية إلىٰ ديمقراطية معتدلة، أو أنه قريب من فعل هذا الأمر.

ويظل التعريف المعتدل الأفضل هو التعريف المستوحىٰ من «داهل» (1971م): «يجب اعتبار نظام الحكم ديمقراطيًّا إذا كان يحتوي علىٰ أحد الأشياء التالية: (أ) حق اقتراع شامل للذكور والإناث. (ب) تكرار انتخابات حرة وتنافسية وعادلة. (ج) أكثر من حزب سياسي واحد. (د) مصادر معلومات مختلفة وبديلة».

ومن أجل استيعاب هذا التعريف بطريقة أفضل، يجب التشديد علىٰ أنه في النهاية يتضمن احترامًا حقيقيًّا للحقوق المدنية والسِّياسية، بوصفها سمة أساسية، فيما يعد الافتراض الضمني وثيق الصلة أن هذه الحقوق موجودة بالفعل إذا كان هناك حق اقتراع شامل فاعل؛ بمعنىٰ أنه إذا كان حق التصويت ممكن فعليًا لعامة الناس البالغين بأكملهم، أي إذا كان يتعلق بهذا الأمر، فهناك انتخابات حرة وعادلة ومنتظمة، حيث إنها تعبير عن وجود حرية التعبير والتفكير الفاعل؛ وإذا كان هناك أكثر من حزب سياسي واحد للمنافسة، فهو دليل حقيقي علىٰ وجود حق تكوين الجمعيات، وأن هذا الحق يتم ممارسته، وإذا كان هناك مصادر عدة لمعلومات وسائط الإعلام تحت ملكية مختلفة؛ لضمان بعض الظروف الموضوعية للمعلومات العادلة؛ فهذا الأمر له صلة وثيقة بتكوين الآراء والمواقف والتوافقات السِّياسية. فيما يوجد جانب علىٰ قدر من الأهمية لهذا التعريف، وهو أن كل هذه العناصر تعد ظروفًا

ضرورية للديمقراطية من هذا النوع؛ مما يعني أنه في حالة غياب أحد هذه الأشياء أو توقف وجودها، فإن نظام الحكم الذي نقوم بتحليله لم يعد ديمقراطيًّا، ولكن من المحتمل أن يكون نظام حكم هجينًا (راجع ما سيأتي).

ويمكن وضع إضافة مهمة على التعريف من خلال الإشارة إلى «شميتر» و«كارل» (1993م)، حيث شددا على أن المؤسسات الديمقراطية والحقوق الموجودة وعملية اتخاذ القرار، يجب ألا تكون مقيدةً بالنخبة غير المنتخبة أو سلطات خارجية؛ ففي الحالة الأولى قد يكون المثال هو رغبة القوات المسلحة في التأثير على عمليات اتخاذا القرار، وبالتالي العمل الفعلي للديمقراطية، أما في الحالة الثانية فقد يأتي تأثير قوي غير مقبول من سلطة خارجية مما يؤدي إلى تقويض استقلال نظام حكم ديمقراطي أو سيادته. وسيؤدي السيناريو السابق إلى دفع نظام الحكم خارج حدود الديمقراطية في ترتيبات مؤسَّسية غير ديمقراطية أو ديمقراطية غامضة. أما في السيناريو الثاني فقد تكون هناك عملية ديمقراطية في البلاد ولكنها ليست مستقلة وسيادية؛ إذ إن البلاد يسيطر عليها مجموعات مصالح أخرى ليسوا من مواطنيها، على الرغم من ذلك فيما يتعلق بالموقف الثاني للدور المهم للقوى الخارجية؛ يجب وضع تمييز حاسم فيما يتعلق بالديمقراطيات التي تنكر نخبتها علنًا ورسميًّا السيادة من خلال المعاهدات الدولية؛ من أجل تحقيق أهداف أخرى مهمة، وهذا ما حدث مع الديمقراطيات الأوروبية الست، حيث أقامت نخبتها معاهدتي باريس وروما (راجع ما سيأتي) في الخمسينيات، الأولى هي الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ثم بعد ذلك الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والتي أصبحت الآن الاتحاد الأوروبي. وبالتالي كان للنموذج الثاني من السيطرة آثار جدُّ مختلفة، وليس بالضرورة الانتقال إلى توجه غير ضروري.

وعند تحليل مكونات تعريف الاعتدال تفصيليًّا، يجب أن نضيف تحذيرًا منطقيًّا، ففي الواقع بينما يمكن أن يكون من السهل التحقق من حق الاقتراع العام وتكرار الانتخابات، وحتى المنافسة المتعددة، كما أشار إليها «دياموند» (2002م)، فإنه من الصعب التحقق مما إذا كانت الانتخابات حرة بحق. والأكثر صعوبة هو رؤية ما إذا

كانت نزيهة؛ من دون رشوة أو شراء أصوات أو تلاعب في عدد المصوِّتين؛ إذ إنه ليس من السهل دائمًا الكشف عن مصادر بديلة للمعلومات في ضوء الحقوق المختلفة؛ ذلك لوجود طرق مختلفة للتحايل على هذه القاعدة مثل اتفاقات كارتل أو الملْكية الوهمية.

وبعبارة أخرى، فإنه حتى مع وجود التعريف المعتدل فإن مشكلة ماهية الحقوق والمؤشرات والقياسات المناسِبة لتبنِّيها تبقى مفتوحة وغير محلولة، فضلًا عن ذلك، يجب ذكر جانب إضافي هو: هل يجب أن يميز القياس ما إذا كان نظام الحكم ديمقراطيًّا أم لا بأُسس نوعية؟ أم يجب قياس الديمقراطيات على تدرُّج مستمر من الديمقراطية الأقل إلى الأكثر ديمقراطية؟

ويمكن الإجابة عن هذين السؤالين فيما يتعلق بمشكلة بحثية معينة؛ فعلى سبيل المثال، إذا كان التمييز بين الديمقراطيات وأنواع نظم الحكم الأخرى هو الهدف (راجع الفصول التالية)، فعندها يكون من المناسب استخدام نهج ثنائي، أي التمييز بين الديمقراطية وغير الديمقراطية كما فعل «بريزورسكي» وزميله (1995م). أما إذا كان هناك المزيد من الاختلافات التي ينبغي توضيحها، فسيكون التدرج المستمر مفيدًا.

ومع وضع هذا الأمر في الحسبان، فلن يكون التقييم التجريبي للديمقراطية المعتدلة مستندًا على الجوانب الرسمية وحدها، التي من السهل التحكم بها على نحو تجريبي (حق الاقتراع العام، والانتخابات، ووجود أكثر من حزب). وبالنسبة لإمكانية إجراء تقييم مدروس يقوم به خبراء ويقيس نزاهة الانتخابات (عدم وجود رشوات أو تلاعب)، وحرية حق التصويت (عدم وجود عقبات مختلفة الأنواع)، والمنافسة الفاعلة للانتخابات (أكثر من حزب واحد يتزعم المقاعد)، فإنه سيكون تقييمًا لتعدُّدية ملْكية وسائط الإعلام. أما تقييمات الخبراء التي تتطلب معرفة كل حالة محددة، وأكثر المحاولات إحكامًا وتكاملًا من هذا النوع فهي مشروع تنوع الديمقراطيات (V-Dem). ويمكن أن تكون تعدُّدية أبعاد مفهوم الديمقراطية، ناتجة عن أداة الرسم البياني Cobweb Graph من دون تجميع للأبعاد المختلفة في تدريج فردي.

تعريفات تجريبية أخرىٰ

بمجرد قبول التعريف المعتدل بحدوده وأهدافه، سيكون السؤال التالي، هو: هل هناك مزيد من التعريفات الدقيقة الأكثر تطورًا للديمقراطية؟ بالطبع يجب استكمال الرد الإيجابي عن هذا السؤال علىٰ الفور وفق اعتبارين؛ الأول، وهو الأكثر وضوحًا - هو أن مثل هذه التعريفات تعد نتيجة لمحاولات إبراز العناصر الأساسية لأنظمة الحكم التي حددناها علىٰ أنها أنظمة ديمقراطية كانت موجودة في العالم الغربي لفترة طويلة من الوقت. أما الثاني فهو أن التعريف السائد للديمقراطية يتمثل في «ديمقراطية ليبرالية شاملة»، وجوانبه الإجرائية أصبحت الأكثر أهمية.

اقترَح «شامبتر» (1942م، 1964م) هذا التعريف الإجرائي: «الأسلوب الديمقراطي هو الترتيبات المؤسسية للوصول إلىٰ قرارات سياسية يكتسب فيها الأفراد السُّلْطة لاتخاذ القرار بموجب صراع منافسة للحصول علىٰ صوت الشعب».

وعلىٰ الرغم من ذلك، يجب فهم المعنىٰ الفعلي لمصطلح «الإجراء» علىٰ نحو صحيح. وفي الواقع سيكون من الخطأ افتراض أن يكون «محتوىٰ» اتخاذ القرار نتيجةً للقواعد الديمقراطية التي تكتسب طابعًا رسميًا. وعند إعمال الضغط المفرط في البُعد الإجرائي، أو تحدَّث فرد ما في ضوء عدم التيقن الكامل، وتم فهمه من خلال هذا الحديث أنه قد تُتَخَذ قرارات ضمن إجراءات ديمقراطية محددة؛ علىٰ سبيل المثال: إلغاء السوق والمِلْكيات الخاصة، أو الحقوق السِّياسية، أو حقوق الإنسان الأساسية، فسيصبح هناك تغيير في مستوىٰ التحليل، وتحوُّلٌ نحو البُعد المعياري، وابتعاد عن البُعد التجريبي، ففي الواقع كانت الديمقراطية الليبرالية الشاملة في الرحلة التاريخية التجريبية مستنِدة علىٰ المحافَظة علىٰ ظروف اجتماعية اقتصادية معينة، ومرتبطة علىٰ نحوٍ رئيسٍ بالممتلكات الخاصة وحقوق الإنسان الأساسية.

ويمكن القول بناءً عليه إن:

(أ) النظام الديمقراطي هو الذي يسمح بأكثر حالات عدم التحديد فيما يتعلق بالمضمون الملموس للقرارات التي يمكن اتخاذها عن طريق المجالس المنتخبة. ومما

لا شك فيه أن هذا الأمر نسبي، ولا يمكن تجاوز الحدود الفاصلة المعينة التي تم تحديدها عن طريق حماية حكم القانون.

(ب) هذه الحدود، فضلًا عن ذلك، محددة بحقيقة أن النظام الديمقراطي يرتكز على اتفاق تسوية يقرُّ بالأحكام المقبولة على نحو جماعي للتسوية السلمية للصراعات بين المجموعات الاجتماعية ذات التمثيل السِّياسي.

(ج) لا يتم تجاوز الحدود عند وجود محاولة لاتخاذ قرارات تنافي الأحكام وحسب، وإنما عند اتخاذ قرارات تؤثر على المصالح التي تنظر إليها الجهات الاجتماعية الفاعلة المنخرطة في اتفاق التسوية على أنها حيوية،وفي الديمقراطية الليبرالية المصنعة؛ على سبيل المثال، تتراوح مثل هذه الجهات الفاعلة بين جمعيات الأعمال وجمعيات العمال النقابيين.

والتعريف الإجرائي الأكثر شمولًا وضَعه «داهل» (1989م)، وحدد فيه خمسة معايير بوصفها العناصر الرئيسة للديمقراطية، وهي: المشاركة الفاعلة، والمساواة في حق الاقتراع، والفهم المستنير؛ أي إن المواطنين يكون لديهم فرص مناسبة ومتساوية لتعلُّم البدائل السِّياسية، والتحكم في جدول الأعمال، بمعنى أن يكون للمواطنين فرصة اتخاذ قرار بشأن المسائل التي توضع على جدول الأعمال العام، واحتواء السكان البالغين الذين يتمتعون بحقوق المواطنة (راجع الإطار 5-3).

الإطار (5-3) روبرت داهل «في الديمقراطية»

هل من الممكن تحديد بعض المعايير التي يجب أن تستوفيها عملية الحكم على مؤسسة، من أجل الوفاء بالمتطلبات التي يشارك فيها جميع الأعضاء على قدم المساواة في قرارات الجمعية حول سياساتها؟ والإجابة أن هناك خمسة مقاييس على الأقل في رأيي تتمثل في:

1- المشاركة الفاعلة: قبل تبني المؤسسة سياسة ما، يجب أن يكون لدى جميع الأعضاء فرص متساوية وفاعلة للإعلان عن رؤيتهم لما يجب أن تكون

عليه السِّياسة للأعضاء الآخرين.

2- المساواة في التصويت: عندما يحين الوقت لاتخاذ القرار النهائي حول السِّياسة، يجب أن يكون لكل عضو فرصة فاعلة ومتساوية للتصويت، ويجب احتساب جميع الأصوات بالتساوي.

3- الفهم المستنير: في إطار زمني معقول، يجب أن يحصل كل عضو علىٰ فرصة فاعلة ومتساوية للتعلُّم حول السِّياسات البديلة ذات الصلة وعواقبها المحتملة.

4- التحكم في جدول الأعمال: يجب أن يحصل الأعضاء علىٰ الفرصة لتقرير كيفية الاختيار. وإذا اختاروا، فما القضايا التي يجب إدراجها علىٰ جدول الأعمال. وبالتالي تكون العملية الديمقراطية مطلوبة من قبل، والمعايير سالفة الذكر لن يتم إغفالها، حيث إن سياسات المؤسسة مفتوحة دائمًا أمام الأعضاء للتغيير، إذا اختاروا هذا الأمر.

5- احتواء البالغين: يجب أن يحصل جميع المقيمين الدائمين، في كل الأحوال، علىٰ كامل حقوق المواطنين الواردة ضمن المعايير الأربعة الأولىٰ، فيما كان هذا المعيار قبل القرن العشرين غير مقبول لدىٰ أغلب المدافعين عن الديمقراطية.

المصدر: داهل (1998) في الديمقراطية (On democracy) الصفحات 37-38.

إن تعريف «داهل» أبسط ومباشر أكثر من تعريف «سارتوري»، الذي قمنا بمقارنته من أجل استيعاب أفضل لهذه المناقشة، فطبقًا لـ«سارتوري» (1987م) فإن: «الديمقراطية واسعة النطاق لهي إجراء:

(أ) ينشئ مجتمعًا أبويًا تكون منافسته في المعترك الانتخابي.

(ب) ينسب السُّلْطة إلىٰ الشعب.

(ج) يعزز قابلية استجابة القادة لسابقيهم».

وهذا التعريف الأكثر تركيبًا لا يتضمن مجرد المشاركة والمخالفة، حيثما تصوره

«داهل» بالفعل، ولكنه يشدد علىٰ القِيَم الليبرالية والديمقراطية أيضًا مثل تنافسية النظام الأبوي نفسه وتعدديته. وبالإشارة إلىٰ الآليات الانتخابية، فإن هذا النظام يؤكد علىٰ العَلاقة بين الناخبين والمنتخَبين، ويصور «قابلة الاستجابة» للسابق عاقبةً لأن تكون منتخبًا.

ويحتوي هذان التعريفان، علىٰ الرغم من كونهما تعريفين إجرائيين علىٰ نحو كبير، علىٰ فرق جوهري يكمن وراء احتوائهما علىٰ وجهتي نظر بحثيتين مختلفتين، فـ«داهل» مهتم بإخراج تعريف تجريبي بالكامل، وهي خطوة لا غنىٰ عنها لأي شخص يرغب في إجراء بحث تجريبي في هذا المجال، كما يفعل هو. أما «سارتوري» فيقر بالفعل العَلاقة بين العناصر التجريبية والمعيارية ويثمنها، وينظر إليها علىٰ أنها لا بد منها، وهذا الربط سيتأكد في وجهة النظر السِّياسية النظرية. وبينما يعد تعريفه هو الأكثر أهمية وتركيبًا وشرعية عندما يكون التركيز علىٰ الأهداف الديمقراطية، نجد أن تعريف «داهل» يحتوي علىٰ مَيْزة؛ كونه وصفًا تجريبيًّا مناسبًا للأنظمة الديمقراطية، ومميزًا لغرض التحليل التجريبي. فيما تكون المشاركة والمعارضة في الواقع بمثابة مَيْزتين أساسيتين للديمقراطيات الليبرالية الشاملة، وتكون التنافسية والقابلية للاستجابة سماتٍ أساسيةً للتعريف المعياري.

وبعبارة أخرىٰ: قد يكون «سارتوري» محقًّا بشأن القول - بطريقة مباشرة -: إن بعض درجات التنافس والقابلية للاستجابة، علىٰ الرغم من كونهما مسؤولين - علىٰ أقل تقدير - عن الديمقراطية الحقيقية، إلا أنهما عاملان حاسمان عند تقييم الفجوة بين نظام الحكم الحقيقي والديمقراطية المثالية؛ إذ إنهما أقل أهمية عندما يتعلق الأمر بالحكم بما إذا كانت الدولة بنظام حكم ديمقراطي أو استبدادي أو هجين.

ومن جانب آخر فإنه إذا كانت التنافسية والقابلية للاستجابة غير موجودتين علىٰ الأغلب، فإن الحقوق والحريات مضمونة بشكل ملموس، وهذا يعد تمكينًا للمشاركة واحتمالية حقيقية للمعارضة، عندها يمكننا التساؤل: ألن يكون من النزاهة أن نذهب إلىٰ أننا ما زلنا في حضرة نظام حكم ديمقراطي؟ مع وضع الشعوب التي يتم اعتبارها ديمقراطية في الحسبان؛ مثل إيطاليا والسويد، فالأولىٰ اتسمت بقابلية

استجابة محدودة، والأخيرة بعقود من السيطرة السِّياسية من قبل الحزب الديمقراطي الاجتماعي، لذا فمن الصعب القول بأن مثل هذه السمات مكونات جوهرية ضرورية لنظام حكم ديمقراطي حقيقي، أي إن وجود أحدهما أو نقصه أو كلاهما سيتضمن تغييرًا في التعريف من نظام حكم ديمقراطي إلى نظام حكم غير ديمقراطي.

بين الإجراءات والمحتويات

من الضروري اتخاذ قرار بشأن الأحكام والمؤسسات التي تميز نظام الحكم الديمقراطي، وذلك من أجل جعل التعريف أكثر بروزًا. وعلى نحو تجريبي، مع التوسع في الاقتراحات التي اقترحها «داهل» (1989م)، المتمثلة - على الأقل - فيما يلي: مجموعة الأحكام والإجراءات الرسمية فيما يتعلق بحق الاقتراع العام، وانتخابات حرة ونزيهة ومتكررة، وهيئات إدارية وهيئات لاتخاذ القرارات، منتخبة بالمعايير التي سبق ذكرها، والتي عادةً ما تناظر المجلس النيابي ورئيس الوزراء والحكومة المسؤولة أمام البرلمان، أو نتيجة انتخابات مباشرة يقترع فيها الناخبون، ومجموعة من الهياكل الوسيطة التي تمثلها الأحزاب السِّياسية والجماعات ذات المصلحة، وكل الهياكل الإدارية (الإدارة الحكومية، السُّلْطة القضائية، القوات المسلحة، الشرطة، نظام الرعاية الاجتماعي، وغيرها)، حيث إنها تتفاعل على نحو مستمر مع الهياكل الديمقراطية المنتخبة. وتضمن هذه المؤسسات والمعايير مسبقًا، وإن كان بدرجات متفاوتة، حرية تكوين الجمعيات والنقابات، والمصادر البديلة للمعلومات، ومن ثَمَّ أيضًا وجود المعايير الأخرى والأجهزة الإدارية والقضائية التي تضمن مثل هذه الحقوق.

ولقد كان هناك إيمان راسخ ودعم قوي وراء الاهتمام الكبير بالتعريف الإجرائي للديمقراطية، وذلك عن طريق الدليل التجريبي؛ إذ إن المكونات الإجرائية الرسمية للديمقراطية تعد بمثابة المتطلبات الضرورية لأي نوع من أنواع الديمقراطية يتوطد صوب المزيد من العناصر الجوهرية، سواء أكانت عدم مساواة اقتصادية، أم وجود مساواة اجتماعية وتنميتها. وبالتالي يؤكد «سارتوري» (1987م) على أن هناك «ارتباط إجرائي» بين السمات الإجرائية المتمثلة في الانتخابات والحقوق السِّياسية والمدنية والجوانب

الأخرىٰ التي سبق ذكرها، وبين الجوانب الجوهرية المتمثلة في المساواة الاقتصادية والاجتماعية، ففي الواقع «الحرية تأتي أولًا في الرأي البسيط القائل بأن المساواة من دون حرية لا يمكن تحقيقها؛ إذ إن الشخص غير الحر لا يمتلك صوتًا في هذه المسألة»، لا سيما في الإعراب عن استيائه ومقاومته لعدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية.

وخلال العقود الأخيرة، وعلىٰ الرغم من حدوث ظاهرتين أسهمتا في تحول الاهتمام تجاه هذه الجوانب الجوهرية للديمقراطية: الأولىٰ، كانت الظاهرة الأكثر أهمية علىٰ التغير السِّياسي في منتصف القرن الماضي مع بناء ديمقراطيات جديدة في كل أنحاء العالم، وكان هذا يعني أن مشكلة مركزية ما وراء النماذج والإجراءات، فضلًا عن ذلك، واجهت الديمقراطيات الجديدة مشكلة المشروعية في مواجهة المواطنين، ووفقًا لما وضعه «دياموند» (2008م)، فإن «الديمقراطيات الجديدة يجب أن تبرهن علىٰ أنها قادرة علىٰ حل المشكلات الإدارية، وتلبية توقعات المواطنين بالحرية والعدالة وحياة أفضل ومجتمع أكثر إنصافًا. وإذا لم تعمل الديمقراطيات علىٰ نحو أفضل لاحتواء الجريمة والفساد، وتوليد نمو اقتصادي، وإيجاد مساواة اقتصادية وتحقيق العدالة والحرية، فسيفقد الناس الإيمان بها عاجلًا أو آجلًا، وسيتقبَّلون البدائل غير الديمقراطية أو يتغاضون عنها».

أما الثانية فتتمثَّل في أن الأزمات الاقتصادية في الديمقراطيات الموحدة مكتملة الأركان قد تسببت في نزع الشرعية الموازية عن المؤسسات الموجـودة بالفعـل، مع مطالبات مشابهة بتلبية توقعات المواطنين بالحرية والعدالة وحياة أفضل ومجتمع أكثر إنصافًا. وقد أدىٰ حدوث هاتين الظاهرتين إلىٰ توسيع جزئي في مفهوم الديمقراطية؛ مع عامل إجرائي كلاسيكي يتم إثراؤه الآن بجوانب جوهرية حيثما أصبحت الحقـوق الاجتماعية مكونًا أساسيًّا للتعريف الشامل للديمقراطية.

وحسب رؤية «كريسي» و«مورلينو» (2016م)، التي تأخذ في الحسبان الإشارة إلىٰ الموقف الأوروبي، فإن الديمقراطية ليست إجرائية وحسب، وإنما تتضمن أيضًا فكرة أنه يتوجب علىٰ الحكومة الديمقراطية حماية مواطنيها ضد الفقر، وتعزيز الضمان الاجتماعي.

أنواع الديمقراطية

يتيح لنا التطبيق التجريبي للتعريف المعتدل المقترَح للديمقراطية في الجزء السابق الذي قدمناه، تحديد ماهية الحالات الفعلية لأنظمة الحكم الديمقراطية. على سبيل المثال، يمكننا اعتبار الدول التي تقيمها منظمة «فريدوم هاوس» Freedom House على أنها دول حرة، أو الحالات التي قامت بتحليلها وحدة الاستخبارات الاقتصادية من قبل، وحددتها على أنها أنظمة ديمقراطية. وبالطبع سيظهر السؤالان التاليان عند هذه النقطة: كيف يتم التمييز بين الديمقراطيات؟ وهل هناك دراسات تصنيفية مُرْضية تقدِّم ردًّا على هذا السؤال؟

الأنواع البرلمانية وشبه البرلمانية، والرئاسية وشبه الرئاسية

في البداية يجب أن نحدد بوضوح، أنه خلال العقـود الأخيرة - في العديد من الديمقراطيات، على الرغم من اعتناق المؤسسات للديمقراطية المباشرة بأنواعها المختلفة، فإن أنظمة الحكم التي نأخذها بعين الاعتبار هنا في ضوء التصنيف هي ديمقراطيات تمثيلية تتَّسم بتنوع في قوانين الانتخابات، وانتخابات تنافسية منظمة بطرق مختلفة، وكذا حكومات وهيئات تشريعية، وكذلك التصنيف الأكثر تقليدية، الذي تم مراجعته من خلال مناقشة مثيرة في التسعينيات (لينز وفالينزيولا 1994م، وليجفارت 1994م، وسارتوري 1994م، وشوجارت وكاري 1992م)؛ إذ تميِّز هذه المناقشة بين الديمقراطيات البرلمانية والديمقراطيات غير البرلمانية، أو الديمقراطيات الاستشارية، والديمقراطية شبه الرئاسية والرئاسية، والمعيار الأساسي في جوهر هذا التصنيف هو كيفية تنظيم العَلاقة بين أفرع السُّلْطة التشريعية والسُّلْطة التنفيذية للحكومة. ولجعل هذه المناقشة أبسط، يوجد في الديمقراطية شبه البرلمانية، أو الديمقراطية الاستشارية رئاسة وزراء قوية تحدد السِّياسات العامة، حيث تسيطر من خلال أغلبية برلمانية على أعمال البرلمان، فيما يتمثل دور رئيس الوزراء في الديمقراطية البرلمانية أو الديمقراطية المحلية في كونه «شاغلًا للمركز الأول بين أنداده»، ويتوجب عليه مراعاة تحالف

الحزب الداعم في قيادة أنشطة البرلمان. ويكون رئيس الوزراء في الحالتين منتخبًا، ويصدِّق على انتخابه البرلمان، وعلى الأغلب من مجلس برلماني واحد إذا كان النظام ذا مجلسين برلمانيين. والمثال الأوروبي الأفضل على الديمقراطية شبه البرلمانية هو المملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا واليونان، على الرغم من وجود بعض الاختلافات. والأمثلة على الديمقراطية البرلمانية تتضمن الدانمرك والنرويج وإيطاليا.

أما في النظام شبه الرئاسي فيتم انتخاب قائد الدولة أو الرئيس مباشرة، وفي الوقت نفسه يكون هناك رئيس وزراء مدعوم بأغلبية برلمانية، إذا كان الرئيس هو القائد أو ينتمي إلى الحزب أو الأحزاب التي تتمتع بالأغلبية البرلمانية، أما إذا كان رئيس الوزراء ينتمي إلى الأغلبية نفسها، فالرئيس المنتخَب يكون عادة شخصية قوية، وأما إذا كان الرئيس المنتخَب في مواجهة مع أغلبية برلمانية مختلفة تستحوذ على رئاسة الوزراء، فعندها يكون الرئيس أضعف، ويجب عليه مشاركة السُّلْطة التنفيذية مع رئيس الوزراء؛ وأفضل مثال على النظام شبه الرئاسي هو الجمهورية الفرنسية الخامسة. ولتفادي المشكلة التي يطلق عليها «التعايش بين الرئيس ورئيس الوزراء». اللذَيْن ينتميان إلى حزبين مختلفين، كان هناك تعديل دستوري في بداية القرن الحادي والعشرين ينص على أن انتخابات الرئيس والبرلمان يجب أن تُجْريا في الوقت نفسه، وذلك لضمان الأغلبيات المشابهة، مما يتبع ذلك من خَلْق نظام ذي نزعة رئاسية مفرطة.

ويتَّسم النظام ذو النزعة الرئاسية بانتخابات الرئيس الذي يكون في الوقت نفسه قائد الدولة وقائد السُّلْطة التنفيذية، أي رئاسة الوزراء، وأفضل مثال على النظام الرئاسي وأكثرها ذكرًا هو الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن طبقًا للأحكام الدستورية لتقسيم السُّلْطة، تكون السُّلْطة التشريعية هي المتحكم في الرئيس، الذي يمكن أن يمارس تأثيره في الكونجرس فقط من خلال المجموعات البرلمانية وقائديها. ومن ثَمَّ فإنه إذا كان هناك أغلبية برلمانية (مجلس النواب أو الشيوخ)، تنتمي إلى المعارضة، فسيتم إعاقة الرئيس عن النهوض بالسِّياسات الحكومية على نحو كبير.

أما في النظـام اللاتيني ذي النزعة الرئاسية فيمكن لقائد الدولة التأثير على

العمليـة التشريعية بطريقة أكثر سـهولة، ويكون حينئذ قائدًا أقوىٰ، كما يحـدث في الديمقراطيات الاستشارية الأوروبية.

ولقد أُثرِيَت الصورة السـابقة للدراسات التصنيفية القانونية حصرًا، بما في ذلك الديمقراطيات ذات النزعة البرلمانية والرئاسـية القديمـة، بمناقشات ومراجعات، في الثمانينيات والتسعينيات، مع إضافة بعض الجوانب الجوهرية، مثل دور الأحزاب بشكل أساسي وأنظمتها في تعليل العمل الفعلي لهذه الديمقراطيات. وفي هذا الصدد، يتمثل الدرس الذي لا يمكن نسيانه، في أنه يمكن للأحكام نفسها العمل بشكل مختلف في السِّياسات المختلفة، وذلك بأن تكون (متحيِّزة تحيزًا رئيسًا)، وكذا في السياقات الاجتماعية.

وعلىٰ الرغم من إثراء هذه الصورة، كان التركيز علىٰ العَلاقات بين السُّلْطة التشريعية والتنفيذية محدودًا جدًّا لتحليل مثل هذا الواقع المعقد علىٰ أنه نظام ديمقراطي.

نماذج الأغلبية والتوافق

بناءً علىٰ ما سبق، فلا عجب أن أصبحت مثل هذه الدراسات التصنيفية أقل جدوىٰ، وأصبح هناك مقترحات كثيرة شاملة ومقبولة، رغم كونها تركِّز بشكل أساسي علىٰ المؤسسات الرسمية أيضًا. وقد حدد «أريند ليجفارت» (1999م) نموذجين بقطبين للديمقراطية: ديمقراطية أغلبية وتوافقية. ويتَّسم النموذجان بعدد الأبعاد التي يمكن جمعها في مجموعتين فرعيتن، إحداهما تتعلق بالفرع التنفيذي والأحزاب السِّياسية، والأخرىٰ تتعلق بالسمة الوَحْدَوية أو الاتحادية للنظام الديمقراطي. وتتضمن المجموعة الفرعية الأولىٰ:

1- تشكيل مجلس الوزراء، سواء أكان مشكَّلًا من حزب واحد أو ائتلاف.

2- العَلاقات بين الأفرع التنفيذية والتشريعية، سواء أكانت السُّلْطة التنفيذية تسيطر علىٰ التشريعية أم كان هناك توازن بين السُّلْطتين.

3- عدد الأحزاب وعدد الانشقاقات، أي الصراعات السِّياسية الأساسية التي تقسم البلاد.

4- النظام الانتخابي، سواء أكان عن طريق الأغلبية أم النسبية.

5- العَلاقات بين المؤسسات الحكومية والمجموعات ذات المصالح، سواء أكانت قائمة على التعدُّدية أم النقابوية الحديثة بطبيعة الحال. أي إذا كان هناك مجموعات ذات مصلحة تسعى وراء مصالحها الخاصة ويمكن أن تدخل في منافسة مع بعضها (قائمة على التعدُّدية)، أم كان هناك اتفاق بينها مع السُّلْطة التنفيذية (النقابوية الحديثة).

أما المجموعة الفرعية الثانية فتتضمن:

1- توزيع سلطة الحكومة، السُّلْطة الوَحْدَوية مقابل السُّلْطة اللامركزية، التي توجد في أنظمة الحكم الفيدرالية والإقليمية.

2- عدد الغرف البرلمانية وتنويعها، مجلس برلماني واحد مقابل مجلسين برلمانيين قويين أو ضعيفين، أي سواء أكان هناك مجلس برلماني واحد أم مجلس نواب وشيوخ، وسواء أكانت الغرف تمتلك سلطات متشابهة أم مختلفة، ومنتخبة باستخدام قوانين الانتخابات نفسها أو قوانين مختلفة.

3- دستور صارم أو مرن، أي أن تكون القوانين خاضعة لمراجعة دستورية من قِبَل المحاكم الدستورية أو العليا أو أن يكون للبرلمان الكلمة الأخيرة في دستورية القانون.

4- اعتماد البنوك المركزية على السُّلْطة التنفيذية، أو أن تكون هناك بنوك مركزية مستقلة. ويمكن أن يكون البُعد الديمقراطي الإضافي هو درجة وجود مؤسسات للديمقراطية المباشرة، مثل الاستفتاءات.

وقد طبَّق «ليجفارت» نموذجيه على ست وثلاثين حالة تجريبية، وكان النموذج الأول، نموذج الأغلبية أو «وستمنستر»، المستوحى من النظام البريطاني والبرلماني، حيث يستند إلى مبدأ حكم الأغلبية، ويتَّسم بتركيز السُّلْطة التنفيذية في حزب واحد ومجالس وزراء بأغلبية بسيطة. ويهيمن مجلس الوزراء على الاندماج اللاحق للسلطات (التشريعية والتنفيذية)، نظام بحزبين، نظام اقتراع بأغلبية وغير متناسب، نظام ذي طابع تعددي لمجموعات المصالح، حكومة وَحْدَوية أو مركزية، برلمان بغرفة واحدة، مرونة دستورية، سيادة برلمانية، غياب للمراجعة القضائية أو السيطرة الدستورية، بنك

مركزي يتم السيطرة عليه من قبل السُّلْطة التنفيذية، ويمكن إضافة أمر آخر، وهو: وجود حصري لأشكال الديمقراطية التمثيلية، أي غياب إمكانية إجراء استفتاء. وطبقًا لذلك فإن ديمقراطية «وستمنستر» هي نظام حكم يكون فيه النواب الذين تم تعيينهم علىٰ أساس انتخابات متكررة تنافسية حرة نزيهة، ويصلون فيه إلىٰ قرارات من خلال مبدأ الأغلبية، حيثما يتم ضمان هذا الأمر من خلال مجموعة من الترتيبات المؤسسية.

إن الجوانب الأكثر أهمية في النموذج الثاني (الديمقراطية التوافقية)، هي مشاركة السُّلْطة التنفيذية المتمثلة في مجلس وزراء مكون من تحالف عريض، وتوازن بين السُّلْطات التشريعية والتنفيذية، ونظام حزبي متعدد، ونظام انتخابي نسبي، ونظام نقابوي لمجموعة المصالح، وحكومة اتحادية ولا مركزية، ومجلسين نيابيين قويين، وتمثيل قوي للأقليات، وصرامة دستورية، وسلطة اعتراض للأقليات، ومراجعة قضائية، واستقلال للبنك المركزي؛ إذ تشجع الديمقراطية التوافقية مشاركة السُّلْطة بين تحالف عريض، في حين يَظْهر نموذج الأغلبية مناسبًا للدول التي تحظىٰ مجتمعاتها التجانس النسبي، مقارنة بأحزاب رئيسة تنوي عادة أن تكون قريبة من المركز السِّياسي، فيما لن يكون من المناسب استخدام هذا النموذج في المجتمعات المتجانسة، ففي الحقيقة، في المجتمعات الجمْعية المنقسمة بشكل حاد، حسب الديانة أو الأيدولوجية، أو التقسيمات اللُّغوية، أو الثقافية، أو الطائفية أو العِرْقية، والتي تضم أحزابًا سياسية ومجموعات مصالح ووسائط إعلامية مختلفة، فلن تبرهن حكومة الأغلبية علىٰ نظام غير ديمقراطي وحسب، وإنما خطير؛ إذ إن الأقليات التي يتم استبعادها بشكل دائم ستواجه المؤسسات الديمقراطية، وبناءً عليه، يكون النموذج التوافقي في هذه الحالات أكثر مواءمة («أنبل وألطف» حسب تعبير «ليجفارت»)، ويمكن أن يجد دعمًا واسعًا من المواطنين والمجموعات الموجودة في المجتمع، وأفضل مثال يطابق هذا النموذج موجود في بلجيكا وسويسرا.

وقد لقي مقترح «ليجفارت» اهتمامًا كبيرًا علىٰ مرِّ السنين، ولكن ظهرت مشكلاته وحدوده تدريجيًّا علىٰ هذا النحو:

أولًا: استخدامه بناءً علىٰ نموذجين يمثلان أقطابًا لاستمرارية مختلفة، وندرك أنه بمجرد تطبيق النموذجين علىٰ الواقع، فإن أغلب الحالات ستصبح مختلطة، ووفقًا لذلك

تكون السمة المميزة للتفرقة محدودة. ومن بين الأنظمة الحاكمة الديمقراطية المعاصِرة التي تبلغ مائة نظام حاكم حول العالم، ينتمي قليل جدًّا منها إلىٰ النموذجين الأصليين.

ثانيًا: انحراف توزيع الحالات التجريبية نحو قطب النموذج التوافقي. وتقريبًا لا توجد أية حالة غير المملكة المتحدة تمثل نموذج الأغلبية.

ثالثًا: مواجهة الجانب الإيجابي من الأبعاد التسعة أو العشرة التي تم التفكير فيها، حيث إنها تعد طريقة جيدة للهرب من الإمعان في تبسيط أكثر الدراسات التصنيفية؛ إذ تتم المواجهة وفق حقيقة أنه باستثناء إدراج عمليات الانشقاق الحزبية والتعبير عن الاهتمام، فإن كل الأبعاد الأخرىٰ تعد أبعادًا قانونية رسمية. وفي هذا الصدد هناك خطر كبير للتحقق من المظاهر، فضلًا عن الواقع السِّياسي الفاعل، لمعرفة مدىٰ الفساد أو مدىٰ جودة أداء الديمقراطية. وفي الواقع فإنه في الحالات ذات الائتلافات الكبيرة والتي تفتقر إلىٰ السيطرة البرلمانية الفاعلة، فإن أشكال المحاباة والمحسوبية التي تقلل من كفاءة الحكومة والأداء الاقتصادي، تميل إلىٰ أن تكون أكثر تكرارًا.

في النهاية، فإننا إذا قمنا بمطابقة النموذجين مع النماذج الموجود في أذهان الناس، فسيتم التأكد من وجود هذه الفجوة. وفي الحقيقة، ومن المتعارف عليه بناءً علىٰ بحث استقصائي (فيرين وكريسي، 2016م)، أن تصورات السيطرة للديمقراطية لا يسعها شيء للقيام به مقابل النموذج التوافقي ونموذج الأغلبية للديمقراطية، وبدلًا عن ذلك فإنها تتضمن ديمقراطية ليبرالية، حيث إنها تتَّسم بالانتخابات النزيهة والتنافسية، وحماية الأقليات، وحرية المعارضة، والمحاكم المستقلة والمحايدة. ونموذج الديمقراطية المباشرة، حيثما يكون الاستفتاء والمشاركة المباشرة في عمليات اتخاذ القرار التي تتمِّم مؤسسات الديمقراطية التمثيلية. ولا ريب أن هذه الرؤىٰ معيارية بشكل رئيس أكثر من التجريبية الصارمة، فلهذا السبب تحديدًا يجب - أخيرًا - ملاحظة أنه بالإضافة إلىٰ تحليل أنواع الديمقراطيات، أو حتىٰ ما وراء ذلك، فإن التحقق من ابتعادها عن الرؤىٰ المعيارية للمواطنين يمكن أن يكون مسألة ذات أهمية في حد ذاتها من أجل استكشافها.

الاستنتاجات

بمجرد توضيح التعريفات الأساسية مثل: نظام الحكم، والدولة، والنظام السِّياسي، يجب علينا قبول فكرة أن تعريف الاعتدال الخاص بالديمقراطية بكل شمائله محكوم بالثقافة السائدة، وهذا يعني أن أصله جاء من التجرِبة الغربية بكل الاعتبارات الإضافية التي وضعها «سين» و«سارتوري» وآخرون.

كما تم مناقشة التعريف الإجرائي البحت للديمقراطية في هذا الفصل، ولكن عند مقارنته بما يفكر فيه الناس فعليًّا، فإن الجوانب الجوهرية تظهر واضحةً جلية أيضًا. ومن منطلق الحسِّ التجريبي، فإنها تعد أكثر شمولية وتوسعًا من بعض نقاد القِيَم الغربية التي قد يريدون منا تصديقها، وهذا الأمر سيظهر في الفصل التالي عندما نتعامل مع مفهوم «جودة الديمقراطية»، كما سيظهر في سياق ظاهرة أكثر عمومية لتحقيق الديمقراطية التي نرغب في التحوُّل إليها الآن.

أسئلة

1- اشرح الفرق بين التعريفات المعيارية والتجريبية للديمقراطية، وقدِّم تعريفًا معتدلًا.

2- ما الجوانب الإجرائية والجوهرية للديمقراطية، على التوالي؟ وما الظاهرة التي أسهمت في وضع الأخيرة في الصدارة في العقود الأخيرة؟

3- على أي معيار استند التمييز بين الديمقراطيات البرلمانية وشبه البرلمانية وشبه الرئاسية والرئاسية؟

4- لِمَ تم تحديد الديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية على أنها نماذج «قطبية»؟ وما السمات الرئيسة لها، على التوالي؟

5- ما الديمقراطية المباشرة؟

للمزيد:

Dahl RA (1971) Polyarchy: Participation and opposition. New Haven, CT: Yale University Press. This is the classic analysis of the conditions for democracy and historical paths of democratization. Despite the time elapsed since publication, it is still worthwhile to be read.

Dahl RA (1998) On democracy. New Haven, CT: Yale University Press. A thorough but concise handbook discussing what democracy is, why it is valuable, how it works, and what challenges it confronts in the twenty-first century.

Diamond L (2008) The spirit of democracy: The struggle to build free societies throughout the world. New York: Times Books, Henry Holt and Company. This book effectively reviews internal and external factors concerning the development and maintenance of democracy worldwide.

Manin B (1997) The Principles of Representative Government. Cambridge: Cambridge University Press. This book provides a helpful theoretical background to understand better the logic and the key features of representative democratic institutions.

Sartori G (1987) Theory of democracy revisited. Vol I. New York: Chatham House. This is an authoritative, necessary reading to achieve the background and content of the major contemporary theories of democracy.

روابط الإنترنت:

Varieties of Democracy aims to produce better Indicators of Democracy: www.v-dem.net/

Democracy Barometer: www.democracybarometer.org/

The Democracy Barometer is a new instrument to measure the quality of established democracies.



الفصل السادس

التحوُّل الديمقراطي

مصطلحات أساسية

المساءلة (الانتخابية والمؤسسية)	التثبيت
المنافسة	الشرعية
التوطيد	المشاركة
الأزمة	تغيير النظام
خصائص الديمقراطية	الاستجابة
المساواة الاجتماعية الاقتصادية	حكم القانون
الحرية	المرحلة الانتقالية

مقدِّمة

كما ذكرنا في الفصل السابق، فقد ظل التحوُّل الديمقراطي الظاهرة السِّياسية الأهم في العقود الأخيرة على مستوى العالم، على الأقل منذ التحوُّلات السِّياسية التي شهدتها البرتغال خلال الفترة (1974م-1976م)، واليونان (1974م-1975م)، وإسبانيا (1976م-1977م)، وفي معظم بلدان أمريكا اللاتينية كذلك، ثم في بلدان أوروبا الشرقية بعد سقوط سور برلين (1989م)، وكذلك الحال وفي عدة دول أفريقية وآسيوية، من أول جنوب أفريقيا حتى كوريا الجنوبية وتايوان ودول أخرى عديدة. وبالتالي أصبحت الديمقراطية نمط الحكم الأكثر شيوعًا في العالم.

السؤال هنا، ما عمليات التغيير التي أسهمت في حدوث هذه التطورات؟ وكيف يمكن تحليل هذه التحوُّلات ذات الأهمية الكبرى في حياة سكان هذه البلدان المعنية؟

سوف نحاول، ونحن نضع هذين السؤالين في أذهاننا، أن نحدد ما الذي يعنيه التحوُّل الديمقراطي، وما ملامحه المميزة، وكيف يمكن فهم عملية توطيد الديمقراطية،

والعكس؟ وما المقصود بأزمة الديمقراطية؟ وأخيرًا، ما الذي ينطوي عليه تعميق الحالة الديمقراطية أو تدهورها؟

باختصار فإننا سنركز على عمليات التحوُّل نحو الديمقراطية وكل العمليات الجارية داخل النظام، وذلك في ضوء التغيرات الأخرى الممكنة، والنشوء المحتمل لكيانات عابرة أو مجاوِزة للقوميات. وفي الوقت ذاته علينا أن ننتبه إلى أن المعنى الواسع للتحول الديمقراطي ومفاهيم الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها وتعميقها جميعها لم تصغ داخل منظور تطوري أو تدريجي من أي نوع.

وفي كل عملية من الممكن أن يكون هناك توقُّفات ومسارات مسدودة وأخرى عكسية. والتحليل التجريبي القائم على المشاهدة، المدعوم بالتعريفات والمفاهيم النظرية هو حده الذي يوحي بالنتيجة المحددة.

تغيير النظام الحاكم

يستند التحليل التجريبي لتغيير النظام، بما في ذلك المفاهيم غير الديمقراطية، على التطابق بين الأبعاد الرئيسة للنظام، أي نظام، والبحث عن التغيرات العميقة الكثيرة أو القليلة في أحد هذه الأبعاد أو أكثر. باختصار: يكون هناك تغيير للنظام باتجاه تأسيس نظام ديمقراطي عندما يكون من الممكن ملاحظة جميع عناصر التعريف التجريبي للديمقراطية بوضوح، بجانب انهيار الجوانب الرئيسة للنظام الاستبدادي.

ولا يتغير المنطق الأساسي للتحليل إذا كنا نتعامل مع مخاوف التحوُّل من نمط ديمقراطي إلى آخر. على سبيل المثال، إذا كان التغير من ديمقراطية الأغلبية إلى ديمقراطية الإجماع (ليبهارت، 1999م)، حيث يمكن صياغة المقترح التالي: يكون هناك تغيير من ديمقراطية الأغلبية إلى ديمقراطية الإجماع، أو العكس، عندما تتغير جميع الأبعاد ذات الدلالة، والتي حددها ليبهارت، أو معظمها في اتجاه أو آخر. ولا يحدث تغيير في نظام الحكم، ولكن مجرد تعديل محدود أو إعادة ضبط. أو بتعبير آخر تغيير جزئي، عندما يتغير بعد واحد فقط أو بضعة أبعاد جوهريًّا في الاتجاه ذاته، والذي قد يكون في اتجاه الأغلبية أو الإجماع؛ أو عندما يكون التغير في أحد الأبعاد

أو بعض الأبعاد جزئيًّا، ولكن في الاتجاه المخالف. في هذه الأحوال يستمر نظام الحكم على حاله سواء كان ديمقراطية أغلبية أو ديمقراطية إجماع.

ومن الواجب ملاحظة أن بعض التغيرات نحو الديمقراطية في دول أوروبا الغربية، على الأقل منذ نهاية 1989م، تفرض علينا أن نذكر الحالات التي صاحب التحوُّلَ الديمقراطي فيها تغيراتٌ اقتصادية جوهرية، أو، في بعض الأحوال، تغيرات إقليمية أو سكانية. لذلك فمن المنظور الذي نتبنَّاه، تعد هذه القضايا أكثر تعقيدًا، حيث تكون القضية المركزية هي تحديد تسلسل السياق، من خلال المشاهدة؛ سواء كانت التغيرات الاقتصادية أو الإقليمية حدثت نتيجة لتغيير النظام، أو تزامَنت معه، وكيف يؤثران على بعضهما البعض تبادليًّا.

أخيرًا، فإن تغيير النظام عادة ما يستخدم مرادفًا للثورة. وسنناقش هذا المفهوم، بالنظر إلى الملمح الرئيس، وهو المشاركة الشعبية، مع ملاحظة أن هذه التغيرات في الأنظمة الحاكمة عادة ما تتَّسم بالعنف والتحوُّلات الراديكالية، وغالبًا ما تتطور إلى نسق أو نظام غير ديمقراطي.

الفترة الانتقالية وتثبيت النظام الديمقراطي

بادئ ذي بدء، علينا أن نتذكر أن المرحلة الأولى لنشوء النظام الديمقراطي وتثبيته، تتداخل مع المرحلة الانتقالية. ويمكن تعريف العملية الأخيرة على أنها المرحلة الوسيطة والغامضة التي يتخلى فيها نظام الحكم عن بعض خصائص النظام المؤسسي السابق الأساسية، دون اكتساب الملامح الخاصة بنظام الحكم الجديد، والذي سيتأسس بعد ذلك. وبالتالي فإن هذه المرحلة تتميز بفترة سيولة تأسيسية تتضمن حلولًا سياسية متعددة متعارضة، مدعومة بالعناصر الفاعلة المختلفة المتورطة فيها. وفي حالات كثيرة تكون نقطة الانطلاق هي نظام الحكم السُّلْطوي، ويمكنك أن تقول: إن التحوُّل يبدأ عندما تنكسر التعدُّدية المقيدة الملازمة للنظام السُّلْطوي، وتبدأ الحقوق المدنية والسِّياسية المميزة لكل نظام ديمقراطي في أن تكون معترفًا بها. ويمكن اعتبار أن الأمر تَحقَّق عندما يصبح الاتجاه الديمقراطي الذي تنتهجه عملية التحوُّل واضحًا،

وتصبح الإمكانية الملموسة لتثبيت النظام الديمقراطي واضحة تمامًا عند إجراء أول انتخابات تنافسية حرة ونزيهة. وكما هو موضح في الإطار (6-1)، بالطبع، فإن التحوُّل يمكن - أيضًا - أن يجري في اتجاه آخر غير ديمقراطي.

ولا بدَّ من إلقاء الضوء على عدد من الخصائص الرئيسة للتحولات الديمقراطية في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وخاصة درجة الاستمرارية، والمشاركة، واللجوء إلى العنف، وطول فترة التحوُّل. ويشير عدم الاستمرارية إلى التحوُّل الذي يتسبب فيه التغير الملموس في القوى الفاعلة، بسبب تقطع منظومة القواعد أو حدوث تغيير فيها، وبسبب حدوث تغير في مؤسسات نظام الحكم غير الديمقراطي السابق.

هناك حدث يمكن التعرف عليه بعد سقوط نظامِ حكمٍ ما وبدء عملية التحوُّل مثل الانقلاب، وتسليم السُّلْطة من حكومة إلى مدنيين، وإلغاء الحزب الواحد، وحل البرلمان، وأحداث أخرى مشابهة. وإذا كان هناك صراع مفتوح - ليس بالضرورة أن يكون عنيفًا - لإعادة النظام القديم، فهذا الأمر في حد ذاته من شأنه أن يكون قد أدى بالفعل إلى خلق تحالفات بين المجموعات الرئيسة، والتي - بالتالي - سوف تجعل الأمر أسهل للوصول إلى اتفاقات، وكذلك لحل المشكلات الأكبر التي قد تنشأ خلال عملية تثبيت الديمقراطية.

الإطار (6-1) «الفترات الانتقالية»، أودونيل وشميتر

تتميز الفترات الانتقالية بانهيار التعدُّدية المقيدة لنظام الحكم الاستبدادي وبدء مرحلة تغيير سائلة قد تؤدي إلى تأسيس نظام ديمقراطي، أو إلى توطيد نظام الحكم الاستبدادي نفسه، أو نظام استبدادي آخر، أو نظام حكم هجين، أو حتى الانكشاف على تحولات أخرى أكثر عمقًا.

المصدر: أو دونيل جي وشميتر بي سي (1986)، التحوُّل الديمقراطي من نظام الحكم الاستبدادي: استنتاجات مؤقتة حول ديمقراطيات غير مؤكدة. في نسخة جي أو دونيل وبي سي شميتر وإل ويتهيد: التحوُّل إلى الديمقراطية من الحكم الاستبدادي: جنوبي أوروبا. بالتيمور، مطبعة جامعة جونز هوبكنز، الصفحة السادسة.

أما إذا حدثت، بدلًا من ذلك، استمرارية للنظام، فإن النظام السُّلْطوي يبدأ في التغيير تدريجيًّا، وذلك طبقًا لقواعد يضعها نظام الحكم بنفسه لعملية تحول داخلي. وقد يظل بعض أعضاء النظام القديم في مواقعهم، كما قد تواصل بعض المؤسسات الحكومية عملها. هذه المؤسسات تتحول لأغراض مختلفة عن تلك التي أنشأت من أجلها. ويعد الجانب الرئيس للاستمرارية في المرحلة الانتقالية هو ذلك الدور الأساسي الذي تلعبه النخبة الحاكمة القادمة من النظام السُّلْطوي السابق، والتي تقود عملية التحوُّل الديمقراطي وتديرها. وتستخدم الأعراف القديمة لغايتين: فمن جانب هي تحقق تغييرًا تحت السيطرة - والذي لا يشترط أن تكون نتيجته النهائية هي النظام الديمقراطي، على الأقل ليس طبقًا لخطط النخبة - وعلى الجانب الآخر، من أجل منح عملية التحوُّل شرعية أكثرَ فاعليةً في أعين المجموعات الاجتماعية المرتبطة بالنظام القديم، وبالتالي طمأنتهم وجعلهم راغبين أكثر في القبول بالتغيير.

وقد تقرر نخبة سُلْطوية حاكمة الإقدام على الانتحار السِّياسي، عندما تعترف بأنه، ولأسباب عديدة، من غير الممكن إعاقة التحوُّل الديمقراطي بدون اللجوء إلى القمع بمعنى، أن تقرر النخبة أنه من مصلحتها أن تشارك في التغيير والتخلص من العناصر الرجعية من التحالف السُّلْطوي القديم. بهذه الطريقة فإنها تسبق احتشاد المعارضة وتحاول أن تسيطر على عملية التغيير، والحصول على دعم الاتجاهات المعتدلة داخل المعارضة، وعزْل العناصر المتطرفة، وتجنُّب الأخطار المرتبطة بالتصادم. هذا نمط للتحوُّل الديمقراطي أسماه هيرميت (1986م) «الديمقراطية الممنوحة»؛ لتأكيد الدور الرئيس للنخبة الاستبدادية السابقة.

ويستلزم تثبيت الديمقراطية تمديدًا كاملًا واعترافًا فاعلًا بالحقوق السِّياسية والمدنية؛ وإذا كان ضروريًّا، صبغ المجتمع ككل بالصبغة المدنية؛ مع ظهور عدد من الأحزاب، ونظام حزبي جديد، وظهور مجموعات مصالح مثل الاتحادات العمالية وغيرها من المؤسسات، بجانب تبني الإجراءات الديمقراطية الأساسية التي تميز النظام بدءا من القانون الانتخابي والعَلاقات بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، والنواحي الأخرى المتعلقة بعمل النظام.

إن الملاحظة التجريبية للعديد من التجارِب المختلفة للتحول للديمقراطية وتثبيتها في جنوب أوروبا وشرقها، وفي أمريكا اللاتينية، نحو ثلاثين حالة، جميعها توحي بأنه لا توجد نماذج أو أنماط متكررة كثيرًا للتحول الديمقراطي وتثبيت النظام الديمقراطي. وعلى هذا النهج فإنه من المفيد أن نحاول تحديد الأبعاد الرئيسة للتنوع في تثبيت النظام الديمقراطي، كلّ على حِدَة. والنواحي الرئيسة التي نحن بصدد تحليلها هي: طول فترة العنف ودوره؛ والأطراف الفاعلة المتورطة في عملية التحوُّل والداخلة في عملية تثبيت النظام الديمقراطي، وهذه الأطراف قد تختلف عن سابقتها، ويشمل ذلك القوات المسلحة والنخبة الحاكمة، ورؤساء الجهاز الحكومي للنظام السُّلْطوي، وبصفة عامة القوى السِّياسية السُّلْطوية التي يتم استمالتها لأسباب عدَّة؛ كي تباشر عملية التحوُّل الديمقراطي ومحاولة تَسْييره.

ومن المفيد هنا أن نميز بين حالات التحوُّل الديمقراطي وتثبيت النظام الديمقراطي التي تقودها العناصر الفاعلة المؤسسية الحكومية، وتلك التي تقودها عناصر مؤسسية غير حكومية، مثل قطاعات في الجيش أو من القوى السِّياسية كانت تدعم في البداية النظام السُّلْطوي ثم أبعَدت نفسها عنه. كذلك يجب أن لا ننسى العناصر الفاعلة الدولية التي قد يكون لها وجود محتمل، فقد تكون تلك العناصر شديدة الأهمية لعمليتي التحوُّل وتثبيت النظام الديمقراطي.

وقد يحدث سيناريو آخر عندما تصبح القوى السِّياسية المشكِّلة للمعارضة خلال الفترة السُّلْطوية هي المحرك للتغيير السِّياسي. وإذا أصبحت المعارضة في مركز عملية التحوُّل الديمقراطي، فالطبيعي أن تكون معارضة مسلَّحة، ونتيجة لذلك لن تكون هناك ديمقراطية. وإذا لم يكن لدى المعارضة قدرات كبيرة، فربما تحاول ممارسة ضغوط وتهديدات، قد تكون فاعلة وذات جدوى، لكنها نادرًا ما تتضمن الأخذ بالمبادرات. وقد تكون المعارضة داعية للتحول الديمقراطي في حالات عدة يكون فيها التحوُّل قد أخذ طريقه بالفعل من خلال لاعبين خارجيين، أو لاعبين مؤسسيين داخليين. لكن ربما كان التحالف الآخر الأكثر أهمية يتشكل من لاعبين خارجيين

والمعارضة، وكلاهما يحفز عملية التحوُّل الديمقراطي، وفيما بعد، عملية تثبيت النظام الديمقراطي (أودونيل وشميتر، 1986م، برزورسكي، 1986م).

وأيًّا كان دور المعارضة في تثبيت النظام الديمقراطي، فإن موقف الجيش له أهميته، لأسباب ليس من الصعب إدراكها، من أهمها أنه يحتكر القوة القَسْرية. ومن وجهة النظر هذه فإن الحالات الأبسط هي تلك التي هزمت فيها القوات المسلحة أو انقسمت على نفسها، والحالات الأكثر تعقيدًا هي تلك التي تبقى فيها القوات المسلحة قوية خلال عملية التغيير، وكذلك ما يتعلق بوضعها ومكانتها الاجتماعية، وفي هذه الأحوال قد يكون هناك في البداية - أحيانًا - حياد سلبي يفتح الطريق إلى تسييس جزئي أو كامل للقوات المسلحة في مواجهة النظام الديمقراطي، وإن ساند الجيش النظام الديمقراطي، يظل يمثل خطرًا محتملًا؛ لأنه قادر دائمًا على اتخاذ قرار بإبقاء سيطرته الجزئية على السُّلْطة السِّياسي، خاصة عندما تتكرر الأزمات («ستيفان»، 1988م).

وهناك منحى آخر رئيس للعملية التي نحن بصددها يتعلق بتشكيل تحالف يؤسس لنظام حكم، حيث يؤكد شميتر (1984م) على الخصائص الرئيسة لمثل هذا الاتفاق الذي يكون نتيجة مفاوضات بين ممثلين عن النخبة والمؤسسات؛ ففي البداية يميلون للحد من الصراع والتنافس؛ في محاولة للسيطرة على أجندة المشكلات الرئيسة التي يكون هناك حاجة لمواجهتها؛ وينتجون نموذجًا مشوهًا للمبدأ الديمقراطي (المساواة بين المواطنين)، ويغيرون العَلاقات المستقبلية بين السُّلْطات؛ فيدخلون في عمليات سياسية جديدة ويحدثون نتائج مختلفة، أحيانًا تكون بعيدة تمامًا عن تلك التي تم الترويج لها. وبجانب تلك الظروف يمكن إضافة أن الاتفاق، سواء كان يتضمن ذلك أم لا، فإنه يمثل الاعتراف الأول والرئيس، بإمكانية المواقف المختلفة سياسيًّا (وأيديولوجيًّا)، وشرعيتها.

والحالة الأولى لدينا هي عملية التحوُّل في إسبانيا، وما يعرف بـ«مواثيق مونكلوا»، كما تعد عمليات التحوُّل في تشيلي وبولندا أمثلة جيدة يمكن الرجوع إليها.

في المرحلة الانتقالية، في بداية تثبيت النظام الديمقراطي أو في مراحل تالية، عادة ما تكون هناك درجة عالية من المشاركة العامة، والتي قد تكون كثيفة وواسعة. وقد تظهر المشاركة في الصور الكلاسيكية مثل المظاهرات والإضرابات وأحيانًا أعمال العنف الجماعي مثل أعمال الشغب، هذه المظاهر تقدم وسائل بسيطة نسبيًّا لقياس موجات ومسارات المشاركة. وتوفر المشاركة الشعبية فرصًا لممارسة الضغط أو التأثير الذي تستخدمه العناصر الفاعلة في النخبة، في المفاوضات والصراعات (الكامنة أو غيرها) بين الأحزاب المشاركة، وربما تستخدمه في السير ضد الاتفاقات القائمة. والمرحلة التمهيدية المؤدية إلى الانتخابات الأولى هي أفضل مناسبة لمظاهر القوة هذه، لا سيما إذا كان حجم الشعبية الحقيقية لأي من القوى الفاعلة لا يزال غير واضح بعد.

عند هذه النقطة يستحق الأمر أن نشرح المتغيرات في الطرق التي تتثبت بها الأنظمة الديمقراطية، ونتائجها (هنتنغتون، 1991م).

وقبل أي شيء، علينا أن نسأل: هل شهدت البلاد صراعًا مسلحًا أم لا، وربما حربًا أهلية في الحالة القصوى للصراع، والذي ينتمي للماضي القريب، ويتجذَّر في الذاكرة الجمْعية؟

هناك بعض الشك في أن الذكريات الفردية للتكلفة البشرية الجسيمة لمثل هذه التجارِب قد تُحْدِث تأثيرًا معتدلًا على سلوك النخبة في النظام الديمقراطي المستقبلي، وتبثُّ نزعة للوصول إلى حلول وسط. والمراحل السابقة على الصراعات العنيفة، وإن لم تتحول إلى حرب أهلية، قد يكون لها تأثير معتدلٌ مشابهٌ. وإذا كان من الممكن - فيما بعد - إجراء تقييم كامل للنتائج - يكون التأثير مساويًا إذا لم يكن أكثر سلبية - للفترة السُّلْطوية التالية لهذا الصراع المفرط.

وفي عدد من الحالات يجب أن يكون التمهيد للنظام الديمقراطي محددًا فعليًّا، بوصفه عملية إعادة التثبيت، والعملية كلها كإعادة للتحول الديمقراطي. هذا المصطلح تحديدًا ينبغي تبنِّيه لتوضيح أن البلاد، محل المسألة، خاضت بالفعل نظامًا ديمقراطيًّا ليبراليًّا جمعيًّا لفترة من الزمن، شهدت خلاله حريات مدنية، وعمليات اقتراع (على

الأقل للذكور)، وأحزابًا سياسية، وعددًا من الجمعيات ذات القاعدة الشعبية، واتحادات عمالية وغيرها من الكيانات. بمعنىٰ أن يكون هناك موقف سابق يتميز بالتسييس الجمعي (والذي قد تتباين طول فترته وكثافته)، والمشاركة في الانتخابات والاختيارات السِّياسية علىٰ المستويين المحلي والوطني، والدفاع عن المصالح من خلال اتحادات وجمعيات أخرىٰ مستقلة. في هذه الحالات، سوف تكون هناك عمليات أقوىٰ لتمييز الأحزاب بقدر ما كان لها من قواعد اجتماعية مميزة وتوجُّهات أيديولوجية.

والخبرات السابقة من هذا النوع تؤثر علىٰ البناء الديمقراطي من خلال آليات بثٍّ لما يعرف بـ«الذاكرة التاريخية»، أي آليات النشأة الاجتماعية السِّياسية التي تخلق استمرارية وتجددًا، بمعنىٰ القيادة والتنظيم الحزبي، في مجالات القوة الانتخابية، وأيضًا استمرارية المؤسسات الجمعية التي تميز الديمقراطيات الشعبية. ويمكن أن نجد الأمثلة في أوروبا عندما انهارت بعض الديمقراطيات في فترة الحرب، كما يمكن أن نجد أمثلة أخرىٰ في أمريكا اللاتينية.

ويمكن تقييم التسييس بدقة أكثر من خلال عاملين إضافيين مهمين، هما: المدىٰ الزمني للتجرِبة السُّلْطوية، ونوعية هذه التجرِبة. وتحدد الفترة الزمنية التي انقضت منذ التجرِبة الديمقراطية السابقة، ونوعية السُّلْطة الاستبدادية التي وجدت في الفترة الفاصلة - ما إذا كان تأثير إرث التجرِبة السِّياسية الشعبية قويًّا أو ضعيفًا. وترتبط أهمية التجرِبة الديمقراطية السابقة بمداها الزمني واتساع قاعدة الدعم لها، وفي الوقت ذاته قصر ومحدودية الدعم للنظام الاستبدادي.

ويمكن أن نرىٰ تأثير التجرِبة الشعبية المبكرة بوضوحٍ أكثر من خلال النظر في اتجاهين مميزين هما: أولًا المؤسسات التمثلية المنبثقة. وثانيًا: الأحزاب والنظام الحزبي المتشكل. فيما يتعلق بالأول فإن الخيارات التي حدثت في بداية عملية إعادة التحوُّل الديمقراطي يمكن شرحها عادة بإعادة تقديم المؤسسات السابقة، أو بالعكس، أو بردة الفعل لذكريات الإخفاق ونقاط الضعف في النظام الديمقراطي السابق. وقد تتأثر

ردَّات الفعل هذه - أيضًا - بالدعاية السلبية التي يروِّج لها بقايا النظام السُّلْطوي ولا تزال عالقة في أذهان قادة النظام الديمقراطي الجديد.

وطالما كانت الأحزاب السِّياسية والنظام الحزبي معنيين بعملية التحوُّل الديمقراطي، حيث تتشكل نسبة من النخبة الديمقراطية الجديدة من قادة من الحقبة السابقة، والذين قد يكونون أمضوا سنوات في السجن، تحت ستار المعارضة، أو أيضًا في المنفىٰ بالخارج، حيث يصبح بعض منهم متعايشًا مع الثقافة الديمقراطية الغربية. أكثر من ذلك، وسيكون هناك أيضًا إعادة تجميع للأحزاب ومؤسساتها وهوياتها، والتي قد تنقل من جيل لآخر.

وفيما يتعلق بالفراغ السِّياسي الذي ينشأ - بشكل كامل أو أقل، مفاجئ أو لا - بسبب انهيار النظام الاستبدادي أو تغييره، أو بسبب الفراغ الجديد المفتوح نتيجة الحصول علىٰ الحريات المدنية، فإنه سيكون من الطبيعي أن تعيد الأحزاب القديمة تشكيل نفسها، والبعض منها قد يكون قد استمر في العمل سرًّا خلال فترة الحكم السُّلْطوي. ولا تعني إعادة تأسيس الأحزاب بالتسميات نفسها، وربما بقيادة الزعامات القديمة نفسها، وبقاعدة التأييد الانتخابي نفسها، لا تعني إعادة إنتاج الأنظمة الحزبية نفسها.

والمتغيران المذكوران سلفًا - المدىٰ الزمني للتجرِبة الاستبدادية ونوعية هذه التجرِبة، لهما أهمية هائلة. كما أنه من غير المحتمل أن يكون النظام الاستبدادي فشل في ترك آثار عميقة. فالتدخُّلات العسكرية السابقة والأشكال الأخرىٰ من السيطرة السُّلْطوية، عادة ما كانت تنفذ بسبب مشاعر مضادة للنظام الحزبي وللتجرِبة الديمقراطية، يدعمها حملات دعائية قوية.

إن تأثير النظام غير الديمقراطي السابق وأهميته واضحان، فالحالة الأولىٰ من نوعها تتعلق بالتحوُّلات الديمقراطية من أنظمة ملكية أو أنظمة تحكمها أقليات، وهذه الحالة تتفق مع تجرِبة الحالات الأولىٰ للتحول الديمقراطي، كما هي الحال في المملكة المتحدة ودول أخرىٰ، ويجب ربطها بتلك المناطق وأزمنة نهاية القرن التاسعَ عشرَ.

والحالة الثانية تتعلق بمحاولات - باءت بالفشل بصفة عامة - لتأسيس نظام ديمقراطي بعد التحرر من الاستعمار.

وتمثل نقاط الانطلاق بالنسبة لمعظم حالات التحوُّل الديمقراطي الأخرىٰ أنماطًا مختلفة من أنظمة الحكم الاستبدادية. والمتغيران الأكثر أهمية والأكثر ارتباطًا في هذا الصدد هما: إلىٰ أي درجة يحشد النظام الاستبدادي وينظم ويتحكم في المجتمع المدني ويتلاعب بأشكال المشاركة؟ وإلىٰ أي مدىٰ ينجح النظام الحاكم في تفكيك الهيكل الاجتماعي وتدمير الهويات الاجتماعية والسِّياسية السابقة؟

تتمثل أهمية المتغير الأول في الآلية الرئيسة للمشاركة المتمثلة في نظام الحزب الواحد بأشكاله المختلفة. وتتشكل الولاءات الثابتة المحتملة خلال عمليات من تشكيل المجتمع وإعادة صياغته؛ هذه الولاءات تتداخل مع تجرِبة النظام الديمقراطي التي ربما وجدت في السابق ولديها القدرة علىٰ الاستمرار في بنية ديمقراطية جديدة. أما المتغير الثاني، وهو تفكيك المجتمع المدني وتدمير الهويات الاجتماعية والسِّياسية السابقة، فيحققه النظام الاستبدادي، بالإضافة إلىٰ هياكل التعبئة والحشد مثل الحزب الواحد، من خلال القمع المنظم وإبعاد الخصوم، سواء كانوا يمثلون معارضة نشطة أو سلبية، وسواء كانوا خصومًا حقيقيين أو محتمَلين. هذا المكون الأخير مهمٌّ فيما يتعلق بتثبيت النظام الديمقراطي؛ لأنه يبطئه ويجعله يواجه مشكلات وصعوبات تمنع تحفيز المجتمع المدني وتنشيطه كما تمنع ظهور كيانات اجتماعية وسياسية في فترات الفراغ الناشئة بعد انهيار النظام الاستبدادي الحاكم. وبصيغة أخرىٰ: يظل المجتمع المدني لفترة من الزمن قد تمتد لسنوات عديدة، ضعيفًا، وبصورة أو بأخرىٰ، غير منظم، وغير متحد، وغير متماسك اجتماعيًّا. وبالطبع يكون لطول فترة بقاء النظام السُّلْطوي تأثير كبير في هذا الصدد.

وتعد أسباب انهيار الأنظمة الاستبدادية السابقة ، أو التغيير المفاجئ لها - متغيرًا كبيرًا ومهمًّا لفهم عملية تثبيت النظام الديمقراطي التالي، هذه الأسباب مع المشكلات الملموسة يجب علىٰ النظام الجديد مواجهتها. والأسباب الأكثر تكرارًا لانهيار النظام

الحاكم أو تغييره هي: الهزيمة العسكرية، سواء كان السبب الهزيمة نفسها، أو ما قد يصاحبها من ظروف اقتصادية كارثية. والتدخُّل الخارجي من جانب بلد أجنبي، والذي يفرض ممارسات ديمقراطية. والتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية العميقة التي تُحْدِث تغييرًا كبيرًا علىٰ المدىٰ الطويل في القاعدة الاجتماعية للنظام الاستبدادي. وأخيرًا انشقاق التحالف المهيمن علىٰ النظام والداعم له بعد ظهور خلافات بشأن أي السِّياسات الاقتصادية ستُتَّبع، أو ببساطة أكثر: بسبب عدم القدرة علىٰ الوصول لاتفاق بشأن تولِّي المناصب الرئيسة، أو مجددًا، لأسباب أخرىٰ محددة وأحيانًا أسباب عارضة.

إن أهمية التدخُّل الأجنبي، أو الهزيمة العسكرية أو حتىٰ محاكاة الدول القوية المجاورة يمكن أن تفسر أسباب أزمة العديد من الأنظمة الاستبدادية وانهيارها، وتلعب دورًا في تثبيت النظام الديمقراطي التالي.

توصل «وايتهيد» (1996م) إلىٰ تصور لأهمية هذه العوامل، بالإشارة إلىٰ الأشكال الرئيسة للتأثير الأجنبي علىٰ بلد يواجه أزمة أو فترة انتقالية، أعني هنا العدوىٰ والسيطرة والإجماع. وفي الوقت الذي يكون فيه معنىٰ المصطلحين الأولين يسهل إدراكه؛ لأنهما يصفان قدرة البلد الأجنبي علىٰ التأثير والتدخُّل. ويشير الإجماع إلىٰ الترابط بين التأثير الأجنبي والفاعلين الداخلين الذين يقبلون التغيير نحو الديمقراطية ويحتضنونه. وهناك حالات كثيرة يمكن الرجوع إليها، من اليابان - بالنظر إلىٰ الهزيمة العسكرية - إلىٰ عدد من دول أوروبا الشرقية، عندما نكون بصدد تحليل تأثير الجيران.

كذلك فإن من الأمور التي تحتاج إلىٰ وضعها في الاعتبار، درجة تنظيم المعارضة في ظل الحكم السُّلْطوي. ووجود معارضة ديمقراطية منظمة بشكل أو بآخر في المرحلة الأخيرة من النظام السُّلْطوي يصنع فارقًا هائلًا في عملية تثبيت النظام الديمقراطي.

وفي حالة وجود مثل هذه المعارضة فإن الأحزاب المشكِّلة لها يكون بوسعها في الحال شَغْل الساحة السِّياسية التي تخلقها عملية التحرير في مرحلة مبكرة من الفترة الانتقالية والتحوُّل الديمقراطي، بوضعها في مراكز تمكنها من التأثير علىٰ الخيارات الرئيسة للأجهزة الحكومية المؤقتة منذ البداية. هذه الأمور قد تتعلق بخيارات أساسية

بشأن المشكلات العاجلة المتروكة دون حل من قبل النظام السُّلْطوي، أو الخيارات المحددة للهيكل المؤسسي المستقبلي للنظام الديمقراطي الناشئ. وفي كل الحالات فإن درجة تنظيم المعارضة في فترات سابقة يمكن أن تغير كليًّا من ديناميكية عملية تثبيت النظام الديمقراطي من اللاعبين الأساسيين وحتىٰ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها، ومن تنوع طيف القوة السِّياسية الناشئة، وحتىٰ شدة الطلب علىٰ المشاركة.

ترسيخ الديمقراطية وأزمتها

إن الأسئلة التي نحن بصدد الإجابة عنها هي: هل يوجد توطيد للديمقراطية؟ وإذا كانت الإجابة بـ«نعم»، فما الذي يميزه ويفسره؟ وبالمثل، هل هناك أزمة للديمقراطية؟ وإذا كان الأمر كذلك ما الذي يميزها ويفسرها؟

ويعد توطيد الديمقراطية، عملية من خلالها تصبح المؤسسات والقواعد الديمقراطية متجذِّرة في المجتمع، ومن خلالها يكون هناك هيكل للعَلاقات بين المجتمع المدني والنظام الحاكم.

إن الأزمة الداخلية هي العملية التي تتباعد خلالها مؤسسات النظام الحاكم والمؤسسات الوسيطة، بما في ذلك الأحزاب والمجتمع وتصبح منفصلة عن بعضها. وهناك أيضًا أزمة ليست داخل النظام الديمقراطي، وإنما بسبب النظام الديمقراطي نفسه. وقد شهدت السنوات الأخيرة شيوعًا للحالة الأولىٰ - الأزمة داخل النظام الديمقراطي - أكثر من الأخيرة. وفي العديد من المناطق في العالم لا توجد رغبة حقيقية في بناء نظام ديمقراطي، كما أن الأمر لا يثير أية شكوك في هذه البلدان، ويرجع ذلك إلىٰ عمليات التعلُّم، وعدم وجود بدائل مؤسسية، والانتشار الدولي للديمقراطية.

إننا عند إجراء تحليل تجريبي لعملية توطيد الديمقراطية، فإنه من الضروري معرفة ما إذا كان هناك استقرار في السلوك الانتخابي، وظهور لنماذج متكررة للمنافسة بين الأحزاب، واستقرار في القيادة أم لا. وفحص هذه الظواهر الثلاث يقدم صورة آنية لاستقرار العَلاقات بين الأحزاب السِّياسية والمجتمع المدني، بمعنىٰ أن بعض العناصر الأساسية في عملية توطيد الديمقراطية ترتبط أيضًا بجوانب أخرىٰ مثل

العملية الأشمل المتعلقة بالتمثيل الهيكلي أو تفعيل عملية صنع القرار. ويتضمن الاستقرار الانتخابي إقامة عَلاقات بين الأحزاب السِّياسية والناخبين، وبين الأحزاب السِّياسية مع بعضها.

بعد المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية والتي تصاحبها في الأغلب سيولة كبيرة، تبدأ السلوكات الجمعية في اتباع نماذج أكثر تنبؤًا وتكرارًا. والمؤشر الرئيس لاستقرار السلوك الانتخابي هو التقلبات الانتخابية الكلِّية (بارتوليني وماري، 1990م). ومع استمرار الاستقرار، يتوقع أن يصبح هناك ميل لاختفاء التقلبات، مع التحوُّل التدريجي من التقلبات العالية وعدم اليقين الانتخابي، إلى نماذج أكثر قدرة على التنبؤ في السلوك التصويتي. وهذا التراجع في التقلبات الانتخابية الكلِّية يشير إلى أن العَلاقات بين الحزب والناخب أصبحت أكثر استقرارًا، بما يعني أن الأحزاب وطَّدت مكانتها؛ وأن مجال المنافسة الانتخابية الفاعلة قد ضاق إلى بعض القطاعات الانتخابية؛ وأنه من غير المحتمل حدوث أزمة في المنظومة الحزبية.

ومع ظهور نماذج متكررة من المنافسة يكتسب النظام الحزبي معالمه الرئيسة. فسواء كان مؤشر تفتيت الأصوات الحزبية، أو عدد الأحزاب الفاعلة، إضافة إلى التحليل الكيفي لعدم ظهور أحزاب وحركات جديدة تقدم جميعها أفضل مؤشرات متاحة للتحقق إذا كانت نماذج المنافسة الحزبية قد ترسخت، وما إذا كانت ستظل مستقرة فترة من الزمن أو أنها تتغير.

بعد إجراء عمليتين انتخابيتين أو ثلاث، إذا لم يتغير النظام الانتخابي، فإن النظام الحزبي يصبح مستقرًّا، وسيكون هناك اختلاف واضح بين العمليتين الانتخابيتين أو الثلاث الأولى، حيث تتقدم العشرات أو ربما المئات من قوائم الأحزاب، وبالتالي تكون هناك منافسة انتخابية. وعندما تبدأ عملية الاختيار الطبيعي تفرز قيادة مستقرة، وهويات حزبية، والتزامات برامجية. وعندما تحدث عملية توطيد للديمقراطية، يصبح مع الوقت إنشاء الأحزاب والحركات الجديدة أمرًا استثنائيًّا. وهناك طريقة مختلفة لاستكشاف نماذج المنافسة تتمثل في النظر فيما إذا كانت النزاعات السِّياسية استقرت بانشقاقات اجتماعية كبيرة أم لا. وإذا حدث هذا يكون النظام الحزبي قد انقسم إلى

معسكرين كبيرين، أحدهما يميني، والآخر يساري، وتظهر الانقسامات الأخرىٰ (المتعلقة بالوسط المنتمي له، والعِرْق، واللُّغة، والدين)، وتستقر؛ كذلك فإن الاستقرار الانتخابي وظهور - أو تغيير - نماذج المنافسة الحزبية، يرتكز علىٰ المستوىٰ الجمعي. ومستوىٰ النخبة مهم أيضًا، لا سيما فيما يتعلق بتثبيت القيادة الحزبية وتثبيت الطبقة السِّياسية بشكل أشمل؛ هذا هو البعد الرئيس الثالث، الذي سنقوم بتحليله من خلال النظر في التدوير المحدود داخل النخب البرلمانية والمحلية.

إن العمليتين الفرعيتين اللتين تميزان عمليتي توطيد الديمقراطية وأزمتها، هما عمليتا إضفاء الشرعية / نزعها والتوجيه / عدم القدرة علىٰ التوجيه. وتتحرك العملية الفرعية الأولىٰ من القاع إلىٰ القمة، وتجذب انتباه الباحثين المتخصصين في الديمقراطيات الغربية بتقاليدها الراسخة منذ أمد بعيد، فبالإضافة إلىٰ وجود نظام سلطوي بخبرة محدودة (إن وجدت أصلًا)، فهناك مجتمع مدني قوي يمكن تفعيله بسهولة. وإضفاء الشرعية - عملية تطوير شرعية - هي الكشف عن مجموعة من المواقف الإيجابية للمواطنين تجاه المؤسسات الديمقراطية، والتي ينظر إليها علىٰ أنها أنسب أشكال الحكم. وبعبارة أخرىٰ: تتحقق الشرعية عندما يرىٰ المواطنون بوجه عام أن المؤسسات السِّياسية القائمة أفضل من أي بديل آخر محتمل، علىٰ الرغم من أوجه قصورها وإخفاقاتها. وكما يوضح لينز (1978م)، فإن «الشرعية الديمقراطية» تتميز بقبول المؤسسات السِّياسية القائمة (انظر الإطار 6-2). وتتمثل مقاصد إضفاء الشرعية في الأعراف والمؤسسات، وقيام هذه المؤسسات بعملها، في حين أن الجهات الفاعلة فيها، وهي قطاعات من المجتمع المدني، يمكن تنظيمها بدرجات متفاوتة.

الإطار (6-2) خوان لينز، «الشرعية»

الشرعية الديمقراطية هي الاعتقاد بأنه علىٰ الرغم من الأخطاء والإخفاقات الموجودة في المؤسسات السِّياسية القائمة، إلا أنها أفضل من مؤسسات أخرىٰ قد تنشأ محلها، ولذا فيمكن لهذه المؤسسات أن تطلب إطاعتها.

المصدر: لينز 1978: 16.

وتتحرك العملية الفرعية الثانية - التوجيه - في اتجاه مختلف، من الأعلىٰ إلىٰ الأسفل، وتستهدف المجتمع المدني، في حين أن الجهات الفاعلة الرئيسة فيها هي المؤسسات؛ لأنها تعمل - بالفعل - من خلال القادة السِّياسيين. ويتم دمج هاتين العمليتين بشكل متبادل.

ويقدم التحليل التجريبي للشرعية، عن طريق الوثائق وبيانات المسح، دليلًا واضحًا علىٰ أنه يمكن تحديد صورتين علىٰ الأقل لهذه العملية. إحدىٰ هذه الصور قد تتصف بقبول أضعف وأكثر سلبيةً تجاه مؤسسات الحكم الديمقراطي القائمة، بينما تمنح الصورة الأخرىٰ النظام شرعية أقوىٰ وأكثر فاعلية. الأول يمكن أن يطلق عليه مسمىٰ الموافقة، بينما الآخر هو الشرعية بالمعنىٰ الحرفي. هنا، ومن أجل تبسيط المسألة، يمكن إدراج وضع أكثر تعقيدًا عن طريق المشاهَدة والتجريب في سلسلة متصلة ترتبط بالنخب أو المواطنين.

وفي أحد الأطراف هناك شرعية جزئية أو حصرية، والتي: (أ) تعد غير قادرة علىٰ جذب المواقف الإيجابية ودعم القطاعات المهمة من النخبة - والتي أحيانًا تكون مهمة جدًّا بسبب مواردها الاقتصادية ونفوذها، أو ببساطة بسبب أعدادها الكبيرة - (ب) تتميز بتوافق محدود، وترىٰ أنه يوجد بديل سياسي واحد، علىٰ الأقل من وجهة نظر البعض وقيمهم. كما أن هناك قوىٰ سياسية تعَدُّ نفسها خارج الساحة الديمقراطية، وآخرين ينظرون إليها علىٰ هذا النحو.

علىٰ الجانب المقابل، هناك شرعية واسعة أو شاملة، تتجمع فيها كل المنظمات السِّياسية لدعم المؤسسات الديمقراطية، في هذه الحالة يكون هناك إجماع واسع ورفض لدعم أي نظام بديل.

وينبغي أن يضاف إلىٰ ذلك أن التفسير الأكثر ملاءمة للتوطيد الديمقراطي والأزمات التي تواجهها الديمقراطيات يتطلب إجراء دراسة أدق لكيفية أداء المؤسسات لوظائفها بفاعلية. وهذا يعني أنه من أجل توطيد النظام الديمقراطي، يمكن أن تضاف إلىٰ الشرعية عملية التوجيه؛ وتكون الأزمة نتيجة للتفاعلات بين النخب والمواطنين الذين يتأثرون بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة، حسب الأشكال القائمة من التوجيه.

كما أن مَن يقوم بالتوجيه يتمثل في مؤسسة تتطلب عناصر تنظيمية ومصالح راسخة، تكون قادرة على ممارسة تأثير جامع مانع على أشخاص منظَّمين بشكل أو بآخر، داخل المجتمع. من وجهة النظر هذه، فإن المؤسسات التوجيهية هي تلك الكيانات الوسيطة القادرة على تجميع المواطنين والاتحادات في عملية تتحرك من أعلى إلى أسفل.

ويشير مفهوم «التوجيه» إلى ظهور وتعريف ومواءمة المؤسسات التوجيهية الداخلة في المجتمع المدني والتي تحافظ على تماسكه، وبالتالي يمكنها التحكم فيه؛ إما بشكل عام أو فيما يتعلق بقطاعات محددة. إن عدم القدرة على التوجيه هو عملية عكسية تتضمن تمزقًا أو انهيارًا هيكليًّا، تدريجيًّا بشكل أو بآخر، لتلك المؤسسات والمصالح المشكِّلة.

كما أن التوجيه وعدم القدرة على التوجيه هما عمليتان ديمقراطيتان تتشكلان وتتطوران داخل النظام الديمقراطي بآلياته الانتخابية والتنفيذية الرئيسة. وتهدف الاستعارة في مصطلحي التوجيه وعدمه (Anchoring) إلى إبراز العَلاقة غير المتكافئة بين النخب التي تقع في قلب تلك المؤسسات التوجيهية والسكان بشكل عام. كما أنه ينقل فكرة آلية المشاركة التي تتفاعل فيها العناصر الفاعلة في النخبة والشعب، مع إمكانية التكيف مع الوضع القائم.

ويمكن فهم الاستعارة بشكل أفضل إذا عُدَّت المؤسسات الحكومية التي يشير إليها الناس «السفينة» التي تنزل منها «المرساة»، والمجتمع المدني قاع البحر الذي تربط به المرساة. ومن ثَمَّ فإن للسفينة إمكانية تغيير موقعها وتكييفه ضمن الحدود المسموح بها بطول خطوط الربط، أي من قبل المؤسسات الوسيطة المختلفة. لذلك ينطوي التوجيه على إمكانية التغيير والتكيف المحدودين، حيث تتحرك السفينة الموجِّهة على الماء دون تجاوز حدود معينة.

تنتمي المؤسسات الموجّهة الأكثر أهمية إلى دائرتين للتمثيل الإقليمي والوظيفي في صِلاتهما بالنظام الديمقراطي. وفي هذا الصدد، تستحق الأحزاب ومؤسساتها اهتمامًا خاصًّا. حتى في السياقات الأيديولوجية الضعيفة، تلزم المنافسة الديمقراطية الأحزاب بتطوير - بقدر ما هو ممكن بشكل ملموس - منظمات أكثر كفاءة وقدرة على أداء

وظائفها، من أجل إجراء حملات انتخابية، ولكي تكون حاضرة ونشطة في الفترة بين الانتخابات، وأن تضع وتخطط اختيارات السِّياسة العامة للناخبين، بما في ذلك الأنشطة البرلمانية.

وبعد عدة انتخابات ومع تطبيق النظام الانتخابي نفسه، فإن أحد الآثار الجانبية - وغير المعلَنة بوضوح - للمنافسة هو اكتساب الأحزاب قدرة ما علىٰ توجيه المجتمع المدني من خلال استقرار الحزب وقيادته (أيضًا علىٰ المستوىٰ البرلماني) ومن خلال تنظيم الأحزاب نفسها وخلْق هويات جمعية.

وبإجراء تحليل أعمق لعملية توطيد الديمقراطية يمكن التوصل لتفسير كيف أن الأحزاب اليسارية التي تأسست بأهداف تخريبية وكانت مناهضة للنظام وجدت نفسها - وهذا ما كانت عليه الحال بالفعل - تتواصل وتهدئ وتدمج داخلها إمكانية التظاهر التي كان من الممكن التعبير عنها بطرق خطرة علىٰ المؤسسات الديمقراطية. باختصار: يمكن تفسير التناقض في «الاندماج السلبي» لليسار، وهو عنصر أساسي في توطيد بعض الأنظمة الديمقراطية، بما في ذلك إيطاليا ما بعد عام 1948م.

في الدائرة الوظيفية للتمثيل، يمكن الأخذ في الاعتبار ثلاث مؤسسات أخرىٰ تحفز علىٰ التوجيه. وهي: (أ) مجموعات المصالح، مثل نخبة رجال الأعمال أو النقابات أو حتىٰ المنظمات الدينية وغيرها من مجموعات المصالح المنظمة. (ب) النخب غير المنظمة ولكن النشطة، مثل الشركات الخاصة والمثقفين أو حتىٰ الأفراد (الأغنياء والمؤثرين في الغالب) الداعمين. (ج) مصالح منظمة تعمل في نوع من التسويات التِّجارية الجديدة، علىٰ سبيل المثال: اتفاقات بين النقابات وجمعيات أصحاب الأعمال والحكومة بشأن عدد من القضايا الاقتصادية ذات الصلة، مثل الرواتب والضرائب والتضخم. ويمكن ملاحظة أن أشكال الدعم التي تميز بعض السياقات الاجتماعية والثقافية المحددة - كما هي الحال في أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطىٰ تجعل الأشخاص غير الداخلين في تنظيمات، والذين لديهم موارد قليلة، يعتمدون علىٰ النخبة الحاكمة، خاصة تلك التي توزع منافع وموارد مختلفة.

وهكذا يخلق الدعم ويشكل عملية توجيه قوي يتميز بمؤسسات رسمية محددة

وقواعد غير رسمية متجذِّرة بعمق في الثقافة السِّياسية للبلد أو لمناطق معينة. كذلك فإن التعاونيات الجديدة، التي تتميز باتفاقيات مستقرة وشبكة أكثر أو أقل تطورًا من النقابات وأنواع أخرى من جماعات المصالح التي تعمل وسطاء، هي أيضًا أداة توجيه قوية للغاية. في مثل هذه الحالات، كما كان الأمر لبعض الوقت في بعض بلدان أوروبا الغربية والشمالية، لا توجد مؤسسة رسمية محددة تنتج الأثر الملزم المفروض من الأعلى؛ وبدلًا من ذلك، فإن النتيجة غير المباشرة للاتفاقات التي توصلت إليها الجمعيات أو الاتحادات، قد تكون ضعيفة من الناحية التنظيمية، لكنها تحافظ دائمًا على لعب دور بارز في قطاعات محددة من المجتمع تنشط فيها. وتكون النتيجة الرئيسة هي إمكانية احتواء الصراع والاحتجاج والمحاولات المحتملة لنزع الشرعية.

من الممكن أيضًا العثور على آثار أخرى لعمليات التوجيه في الأنظمة الديمقراطية. على سبيل المثال: قناة تليفزيونية رئيسة، أو صحيفة يومية لها جمهور كبير من القراء، أو حتى جهة فاعلة فوق وطنية مثل الاتحاد الأوروبي، أو الأعراف المستمدة من معاهدة دولية أو أكثر، مثل تلك المتعلقة بحقوق الإنسان أو عمليات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، قد يكون لها تأثير قوي على النخب السِّياسية وعلى مواطني الدولة. أمر آخر، على الرغم من أنه قد يمتد لفترة وجيزة، يمكن للحركة الاجتماعية أن يكون لها تأثير توجيهي. وفضلًا عن ذلك، من المتصور أيضًا أنه، بطريقة ما، في سياق اجتماعي وسياسي قليل التنظيم، مع القليل من الأعراف والتقاليد الخاصة بالمؤسسات الديمقراطية أو حتى بدونها، حتى في مؤسسة حكومية، مثل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء، قد يكون لهؤلاء آثار توجيهية، مع نتائج مرتبطة مختلفة، على عملية توطيد الديمقراطية. أيضًا عملية «إعادة التعليم» التي بدأها الحلفاء في ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية هي الأخرى مثال على ذلك.

هناك روابط واضحة بين هذه الجوانب ووجود مجتمع مدني منظَّم بشكل مختلف، مع أنواع مختلفة من النخب المستقلة غير السِّياسية، بالإضافة إلى شبكات الجمعيات، بما في ذلك جماعات المصالح. هم وجهان لعملة واحدة. ما هو أكثر من ذلك، إنه ليس من الصعب إخضاع مجتمع مدني لتحليل تجريبي: جمهور نشيط وتشاركي، وأنواع مختلفة من النخب لديها شبكات صحفية وتليفزيونية مستقلة، نسيج ثري للجمعيات

المنظمة بدرجات مختلفة؛ وبعبارة أخرىٰ: يمكن بسهولة تحديد مستوىٰ عالٍ من الارتباط عن طريق المشاهدة والتجرِبة. وفي مثل هذه الحالة ستكون عَلاقة «الحراسة» مع النخبة الحزبية عَلاقة حيادية. ومع ذلك، إذا لم يكن المجتمع المدني منظمًا للغاية، وبدون موارد مستقلة، فإن هَيْمَنة النُّخب الحالية هي الاحتمال الأرجح.

تعميق الديمقراطية وجَوْدتها

يمكن تعريف الديمقراطية العالية الجودة علىٰ أنها: «بناء مؤسسي مستقر يحقق الحرية والمساواة بين المواطنين من خلال توظيف شرعي وصحيح لمؤسساته وآلياته» (مورلينو، 2011م). وقبل كل شيء، الديمقراطية نظام مشروع علىٰ نطاق واسع يرضي المواطنين بشكل كامل (جودة النتائج)، حيث إن المواطنين والائتلافات والمجتمعات المشكِّلة لهذا النظام يتمتعون بالحرية والمساواة بدرجات وأشكال مختلفة (جودة المحتوىٰ)، والمواطنون أنفسهم يملكون القدرة علىٰ مراجعة عمل الحكومة وتقييم تحقيقها لأهداف الحرية والمساواة، وفقًا لسيادة القانون (جودة الإجراءات).

ومن الممكن تحديد ثمانية أبعاد أو صفات جودة محتملة، ووفقًا لها يمكن أن تختلف الأنظمة الديمقراطية في اتجاهات معاكسة تجاه تعميق الديمقراطية أو تحسينها أو بدلًا من ذلك نحو تدهور ديمقراطي؛ الأبعاد الخمسة الأولىٰ إجرائية، لكنها ذات صلة بالمحتوىٰ، حيث تتعلق بالقواعد بشكل أساسي. الصفة الإجرائية الأولىٰ هي سيادة القانون، والثانية والثالثة هما المُساءلة (الانتخابية والمؤسسية)، والرابعة والخامسة هما البُعدان الكلاسيكيان من المشاركة والمنافسة؛ والبعدان السادس والسابع ثابتان بطبيعتهما: الاحترام الكامل للحقوق، والذي تحقق من خلال سلسلة من الحريات، والتنفيذ التدريجي لمزيدٍ من المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والبعد الثامن والأخير يتعلق باستجابة النظام أو ردِّه علىٰ أماني المواطنين والمجتمع المدني بشكل عام.

البُعد الإجرائي الأول هو سيادة القانون، ولا يتعلق بتطبيق القواعد القانونية فحسب، بل يُقدِّس مبدأ سيادة القانون، المتمثل في عبارة شيشرون الشهيرة: (legumi servi humus, ut liberi esse possimus)، في قوله: «نحن عَبيد القانون حتىٰ يمكننا نيل الحرية».

ويستلزم هذا - على الأقل - القدرة على جعل السُّلْطات تحترم القانون، حتى ولو بقدر بسيط، وأن يوجد قوانين لا رجوع فيها، وأن تكون معرفة عامة وعالَمية وثابتة، لا لبس فيها.

هذه الخصائص أساسية لأي نظام مدني وشرط أساسي للدمج الديمقراطي كذلك. ولسيادة القانون أبعاد فرعية يمكن تمثيلها بشكل أساسي فيما يلي: (أ) أمان الأفراد والنظام المدني. (ب) حكم قضائي مستقل ونظام قضائي حديث ومِهْني وفاعل، يعطي الجميع حقًّا متساويًا للقضاء، بعيدًا عن أية ضغوط غير مسوَّغة على الأحكام. (ج) القدرة المؤسسية والإدارية لوضع القانون وتطبيقه. (د) القدرة على مكافحة الفساد وعدم القانونية وسوء استخدام السُّلْطة بفاعلية. هـ) قوات الأمن والشرطة التي تحترم حقوق المواطنين وتعمل تحت رقابة مدنية. ويمكن تمثيل كل جانب من هذه الأبعاد عن طريق مؤشرات مختلفة، ويمكن تحليل البيانات ذات الصلة بها على أساس كل حالة على حدةٍ باستخدام كلٍّ من الأساليب الكَمِّيَّة والنوعية، ويمكن إعادة تشكيل الخصائص الرئيسة ودرجة احترام القانون لكل حالة في كل دولة.

الإطار (6-3) أندرياس شيدلر، «المُساءلة»

يقترح شيدلر (1999م) أن يكون للمُساءلة ثلاث سمات رئيسة: المعلومات والتسويغ والعقاب/المكافأة. والسمة الأولى هي المعلومات عن عمل سياسي، أو سلسلة من الأعمال السِّياسية لشخص أو كيان سياسي (الحكومة أو البرلمان أو ما شابه ذلك)، وهذا لا غنى عنه؛ كي تتناسب المُساءلة. أما السمة الثانية فهي التسويغ، حيث تتعلق بالأسباب التي يقدمها القادة الحكوميون لأفعالهم وقراراتهم. والثالثة هي العقاب/المكافأة، وهي النتيجة التي يفرضها الناخب أو أي شخص آخر أو جهة، بعد تقديم تقييم نقدي للمعلومات والتسويغات وغير ذلك من الوجوه والمصالح المتضمنة في الأفعال السِّياسية. كل هذه السمات تتطلب وجود مجال عامٍّ يتصف بالتعدُّدية والاستقلال والمشاركة النشطة لمجموعة واسعة من الأفراد والجهات الفاعلة الجماعية.

ويشير البُعدان الثاني والثالث إلى المُساءلة، وهي التزام القادة السِّياسيين المنتخَبين بمسؤولية قراراتهم السِّياسية عندما يُطلب ذلك منهم، من الناخبين المواطنين أو من أية جهات دستورية أخرى. ويقترح شيدلر (1999م) أن يكون للمُساءلة ثلاث سمات رئيسة: المعلومات والتسويغ والعقاب/المكافأة (راجع الإطار 6-3).

ويمكن للمُساءلة أن تكون انتخابية وداخل المؤسسات. والمُساءلة الانتخابية هي ما يمكن أن يطالِب به المنتخبون من الذين تم انتخابهم؛ وهي دورية «وعمودية»، وتعتمد على مختلف دورات الانتخابات المحلية والوطنية والدولية، إن وجدت. ويقرر الناخب ويعطي المرشح أو قائمة المرشحين صوته، أو يعاقبهم بالتصويت لمرشح أو حزب آخر، أو الامتناع عن التصويت، أو إبطال ورقة الاقتراع. والجهات المؤثرة في المُساءلة الانتخابية هي الحكام والمحكومون، رغم عدم تساويهم سياسيًّا.

هذا البُعد لهذه الصفة الديمقراطية يمكن أن يصبح أكثر تكرارًا ومباشرةً عندما يمكن للمواطنين التصويت في الاستفتاءات على القضايا المتعلقة بأنشطة الحكومات المحلية أو المركزية.

وتحدث المُساءلة داخل المؤسسات عندما يضطر أعضاء السُّلْطة التنفيذية الذين يتمتعون بالقدرة على التحكم في قراراتهم، إلى الإجابة عن أسئلة المؤسسات الأخرى أو الجهات الفاعلة الجماعية. وعلى النقيض من المُساءلة الانتخابية، فإن هذه الجهاتِ المؤثرةَ متساويةٌ سياسيًّا في معظم الأمور «توازن القوى»؛ فالمُساءلة داخل المؤسسات متواصلة بشكل نسبي، حيث إنها في الأساس متشكلة من القانون، كما أنها - من الناحية العملية - غالبًا ما تكون واضحة في الائتلافات التي تمارسها المعارضة في البرلمان، ومن خلال العديد من الأحكام وعمليات التدقيق التي يُجرِيها النظام القضائي والمحاكم الدستورية، وعن طريق مكاتب التدقيق الحكومية، والمصارف المركزية، ومؤسسات أخرى لها مهامٌّ مشابِهةٌ تكون موجودة في الديمقراطيات. وتمارس الأحزاب السِّياسية خارج البرلمان - أيضًا - هذا النوع من التدقيق، مثلما تفعل وسائل الإعلام وغيرها من النقابات الوسيطة، مثل النقابات التِّجارية ونقابات

أصحاب الأعمال والمجموعات المنظمة في المجتمع المدني. وليس مفهوم المُساءلة داخل المؤسسات - هذا («الأفقي») - عادلًا بشكل دقيق، على الرغم مما سبق، ولكنه يتضمن مؤسساتٍ مدنية مثل الصحافة والتلفاز، واللذَين يمكنهما السيطرة بفاعلية واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسيطرة على الأعمال التنفيذية.

إن المشاركة والمنافسة من الصفات التي يمكن أن تؤثر على جميع الأبعاد الأخرى (دايموند ومورلينو، 2005م). ويمكن تعريف المشاركة على أنها: «مجموعة من السلوكيات القانونية أو على هامش الشرعية - التقليدية، أو غير التقليدية - والتي تسمح للنساء والرجال - في مجموعات أو أفراد - بأن يُنشِئوا هُوِيَّة مجموعة يعيدون تشكيلها أو تقويتها أو يحاولون التأثير على التطويع، عن طريق أية سلطات سياسية وقراراتها (الممثلين و/أو العاملين بالحكومة)، من أجل الحفاظ على الوضع الحالي أو تغييره».

ويوجد هدفان للمشاركة، هما: الحصول على هُوِيَّة أو تقويتها، أو تلبية مصلحة معينة. وبعبارة أخرى: تعني المشاركة أن تكون «جزءًا» من إحساس بالانتماء أو الهُوِيَّة لمجموعة، أو إعادة إحياء هذا الشعور، أو تقويته (مشاركة مرتبطة بالهُوِيَّة)، ومحاولة الوصول إلى أهداف مشتركة (مشاركة مسهِمة). ويوجد - كذلك - جانب ثالث يجب أخذه في الاعتبار (إلستر، 1998م) يتمثل في الحقيقة البسيطة أن المشاركة تحوِّل المواطنين إلى أشخاص أكثر وعيًا ومشاركةً، وتطوِّر من سلوكياتهم المدنية، وتجعل عمليات التواصل والعَلاقات الاجتماعية يسيرة؛ وبها يصبح المواطنون أكثر وعيًا بحقوقهم وواجباتهم، وتصبح آراؤهم السِّياسية ذات بناء وضمير أفضل. وهذه الجوانب تساعد في تطوير سلوك سياسي أكثر فاعلية (فيربا وآخرون، 1995م)؛ فالمشاركة تقوي نفسها.

و«المحرك» الثاني الذي يمكنه تطوير صفات أخرى، إلى جانب اعتباره صفة بنفسه، هو المنافسة التي تظهر عندما يوجد على الساحة أكثر من طرف سياسي واحد مشترك في العملية السِّياسية لاتخاذ القرار. هذا المفهوم كذلك له عدة أوجه، فالمنافسة تظهر في النظام الحزبي وبين الأحزاب نفسها وبين جماعات المصالح المختلفة، وفي هذه المصالح في مختلف المجالات بينها كلها.

ومن النقاط الأساسية التي تحتاج إلى توضيح هنا هي العَلاقة مع الديمقراطية، والتي كانت قضية مركزية في النظرية الديمقراطية (شومبيتر، 1942م؛ دونز، 1957م؛ سارتوري، 1957م، 1987م).

ويمكننا تلخيص هذا الموضوع كما يلي: حيثما توجد منافسة سياسية «حرة ونزيهة»، ستوجد ديمقراطية، لكن العكس ليس حقيقيًّا بالضرورة، ففي بعض الحالات قد توجد ديمقراطية مع المنافسة القليلة، كما يوجد في الديمقراطيات «التوافقية» (ليبهارت، 1968م، 1999م)، وذلك على النقيض من الديمقراطيات العالية التنافس «الأغلبية».

وإذا كان المفهوم الأساسي للمنافسة هو التفاعل السلمي غير التهديدي بين الأفراد والمجموعات بهدف تخصيص قيمة معتَرف بها - عادةً ما يتم الاستعانة بها (بارتوليني، 2000م) - فإن إمكانية الوصول لاتفاقيات والوصول إلى توافق بين معظم السِّياسيين الرئيسين في «ائتلاف كبير» أو ترتيب مماثل دائم بشكل أكبر كما في «سياسية الإقامة» في هولندا أو «الانسجام» في سويسرا تُظهِر كيف يمكن وضع المنافسة جانبًا مع المحافظة على الديمقراطية.

ويمكن رؤية هذه النقطة بوضوح أكبر عند دراسة المنافسة السِّياسية المتزايدة في هولندا في العقود الأخيرة، أو تلك التي توجد في الديمقراطيات التوافقية النموذجية الأخرى. وفي الوقت نفسه فإن هذا يوضِّح كيف أن سيادة القانون والحرية شرطين للمنافسة، وليسا مشروطين بها.

إن الحرية والمساواة هما القيمتان الديمقراطيتان الرئيستان اللتان يمكن ترجمتهما بشكل كبير - وبمبدأ التجرِبة والخطأ - إلى مجموعة من الحقوق السِّياسية والمدنية للحرية، والحقوق الاجتماعية للمساواة/التكافل.

وتشمل الحقوق السِّياسية: حق التصويت، وحق القادة السِّياسيين في التنافس على الدعم الانتخابي، وحق الانتخاب لمنصب سياسي. وفي الديمقراطية «المباشرة»، يمكن تقوية الحق السِّياسي الأسمى على الإطلاق - وهو تحديدًا حق التصويت - وزيادته إذا كانت أكثر الآليات الانتخابية توفر للناخبين إمكانية انتخاب الحكومة بشكل مباشر

(انتخابات رئيس الدولة أو رئيس الوزراء؛ الذي يكون رئيسًا للحكومة كذلك)، أو في الواقع (عندما يكون رئيس الحزب أو الائتلاف الذي فاز في منافسة ثنائية هو رئيس وزراء منتخب).

وتوجد نسخة أكثر وضوحًا من هذا الحق عندما يمكن للمواطنين التأثير على المرشحين أو اختيارهم في انتخابات أوَّلية، أو بين أعضاء الحزب. والمشكلة التي نحاول حلَّها هنا هي توسيع المواطَنة السِّياسية للمواطنين السِّياسيين البالغين من المقيمين في منطقة معينة؛ حتى يمكن للمهاجرين المشاركة في هذا البُعد المهم للعملية السِّياسية كذلك.

وتشمل الحقوق المدنية الأساسية: الحريةَ الشخصية، وحقَّ الاستشارة القانونية، وحقَّ الخصوصية، وحرية اختيار مكان العيش وحرية التنقل والإقامة، وحقَّ الهجرة، وحريةَ تبادل الرسائل وسِرِّيتها، وحرية التفكير والتعبير عن الرأي، وحق التعليم، وحق المعرفة، وحرية الصحافة، وحريات إقامة الشراكات والتنظيمات.

وتشمل الحقوق الاجتماعية الرئيسة في النظام الديمقراطي: حقَّ الصحة أو الصحة البدنية والعقلية، وحقَّ الرعاية والرفاهية الاجتماعية، وحقَّ العمل، وحقَّ احترام كرامته، وحقَّ الإضراب، وحقَّ الدراسة، وحقَّ العيش في بيئة صحية، وحقَّ السكن. وفيما يخص هذه الحقوق، لا توجد اختلافات كثيرة من بلد إلى آخر رغم أن جميعها تواجه عقبات في سبيل تحقيقها جميعًا، وجميعها لها فرصة للتحسن بصورة أكبر من الحقوق السِّياسية أو المدنية. والمشكِلة الرئيسة المرتبطة بالحقوق المذكورة حتى الآن هي أن التكلفة المفروضة على المجتمع - لا سيما فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية - تكون مرتفعة، ومن ثَمَّ توجد محاولات لإعادة تشكيل جميع السِّياسات، التي سبق ذكرها، التي توفر الحقوق الاجتماعية، من أجل تخفيف العبء الاقتصادي على المجتمع.

ومن المعروف - كذلك - أن التطبيق الواسع للحقوق الاجتماعية هو أفضل السبل المتاحة للحد من عدم المساواة، ومن ثَمَّ التقدم في تحقيق الديمقراطية الأمثل؛ وإضافة إلى ذلك، من بين جملة الحقوق الاجتماعية المذكورة، يجب أن يوجد كذلك ما يُسمَّى بـ«الحقوق المدنية الاقتصادية»، التي وضعها (جيدنز 1984م)، وهي تشمل:

حقوق المِلْكية الخاصة، وريادة الأعمال - ضمن الحدود الاجتماعية المحددة قانونًا بشكل واضح - إضافة إلىٰ الحقوق المرتبطة بالتوظيف والطريقة التي يتم بها العمل، وحق الأجر العادل، ووقت الراحة، وحق المفاوضة الجماعية.

وفي سياق تحليل الصفة الديمقراطية، يتم الإشارة بشكل متكرر إلىٰ الاستجابة، أي قدرة الحكومة علىٰ إرضاء الناخبين، ووضع السِّياسات للاستجابة إلىٰ طلباتها، ويرتبط هذا البعد من الناحية التحليلية بالمُساءلة، ومن ثَمَّ فإن الأحكام المتعلقة بالمُساءلة تعني وجود وعي معيَّن للطلبات الفعلية، كما أن تقييم استجابة الحكومة مرتبط بالطريقة التي تتقيد بها إجراءاتها بمصالح الناخبين أو تختلف عنها؛ لذا يجب التعامل مع الاستجابة، فيما يتعلق بالمُساءلة، بغضِّ النظر عن التوتر القائم بين الاثنين؛ فهذا التوتر في الواقع ينبع من الصراع المحتمل بين تقييم المنتخبين للقرارات التي ينفذونها ومحاسبتهم، واستجابة المنتخبين لاحتياجات الناخبين.

وفي التقليد الدستوري الغربي، فإن محاولة التغلب علىٰ هذا التوتر تتضمن إعطاء المنتخب إمكانية تقييم الصالح العامّ، وفي الوقت نفسه عزْل أنفسهم عن الاحتياجات الخاصة لمجموعات محددة. وفي المقابل، يتم التحكم في سلوك المنتخِبين من خلال آليات مختلفة، ومنصوص عليها في دساتير العديد من البلاد، ووضعت - في الأساس - لضمان المُساءلة داخل المؤسسات.

ومن أجل تحليل الاستجابة بمبدأ التجرِبة والخطأ، يمكن الإشارة إلىٰ الإجراءات التجريبية لإرضاء المواطنين، والتي يمكن العثور عليها في العديد من التحقيقات التي تم إجراؤها بانتظام لسنوات عديدة، لا سيما في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وأيضًا في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وبعض البلاد الأخرىٰ حول العالم في الآونة الأخيرة. وبشكل غير مباشر، حصل بعض العلماء علىٰ إجراء آخر للاستجابة، عن طريق قياس البُعد بين تصورات الحكام والناخبين فيما يتعلق بسياسات معينة (ليبهارت، 1999م). وربما تكون الطريقة الأكثر فاعلية في تقييم الاستجابة، هي فحص شرعية الحكومة، أي إدراك المواطنين للاستجابة وليس الواقع الفعلي، وانتشار

السلوكات المواتية للمؤسسات الديمقراطية القائمة، والموافَقة على نشاطاتها، يوحي بالرضا، وأن المجتمع المدني - بشكل غير مباشر - يدرك قدرًا معينًا من الاستجابة.

الاستنتاجات

يمكن للديمقراطية أن تظهر على أنها تغيير في النظام من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، أو تعميق الصفات الديمقراطية وتقويتها. وقد اقترحنا في بداية هذا الفصل المعايير التي تُتَّبع في اكتشاف هذه الظاهرة، ثم حللنا العمليات الأربعة المحدّدة لتمييز الفاعلية الديمقراطية، ألا وهي: التحوُّل والتثبيت الديمقراطي، والتوحيد/الأزمة، وتعميق الديمقراطية أو الحد منها. وكل عملية لها خصائصها الخاصة الرئيسة، وإمكانية التداخل فيما بينها، ولا سيما بين التحوُّل والتثبيت أو التوحيد والتعميق.

وكما أوضحنا، فإن الديمقراطيات - بطبيعتها - متغيرة ومتعارضة دون تدخُّل من أحد؛ فعلى العناصر المختلفة للديمقراطيات والعملية الانتخابية والتأسيس المؤسسي وسيادة القانون والأداء والاستجابة، من المفترض - من الناحية المثالية - أن تعمل على المحافظة على توازن هذه العناصر، من خلال العديد من عمليات ردة الفعل بين النظام السِّياسي والاقتصاد والمجتمع. ولا يمكن ضمان هذا الأمر؛ فالديمقراطيات القائمة قد ينحدر مستواها إلى أنظمة شعبية على حساب سيادة القانون والحريات المدنية، كما حدث مع «شافيز» رئيس فنزويلا، على سبيل المثال؛ وفي حالات أخرى من عدم المساواة الاجتماعية، تتعلق بأقليات محددة أو أجزاء أكبر من النسبة السكانية العاملة، قد تصبح قوية جدًّا، لدرجة أن التماسك الكلِّي للنظام يمكن أن يتعرض لخطر التحوُّل إلى شكلٍ من أشكال «ما بعد الديمقراطية» (كراوتش، 2004م)، أو في الحالات المتطرفة قد تختفي الديمقراطيات نفسها عن طريق التصويت الشعبي، أو يتم تشكيل تحالفات جديدة مضادة للديمقراطية، كما حدث في ألمانيا «فايمار».

وقد تخسر الديمقراطية صفاتها وسيادتها كذلك، في عملية الاندماج بين الدول، كما حدث في الاتحاد الأوروبي. وسيجيب الكتاب عن هذا السؤال من وجهات نظر مختلفة، وبتفاصيل أكثر. ويمكن هنا استنتاج وجهين على نحو سريع. الأول: هو أن

عملية الاندماج بين عدد من الديمقراطيات يمكن اعتبارها شيئًا جديدًا تمامًا، ومن ثَمَّ لن يكون لدينا نموذج أو وصفة من أي نوع له، لكنه يمكننا استنباط بعض الأدلة من التجرِبة العملية في الولايات الفيدرالية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا أو الهند، كما أن كثرة الأعمال الأدبية تُمِدُّنا ببعض الإرشادات للتطورات المحتملة في هذا السياق الجديد. أما الثاني: فيتمثل في أن عملية الاندماج بين الدول لها عواقب لعدد من الوجوه المتعلقة بالعمل الداخلي للدول الأعضاء الديمقراطية. وللتركيز على الأوجه الرئيسة من ناحية، فإن جميع الأبعاد للصفات الديمقراطية تتأثر بعملية الاندماج، حيث إن سياسات السُّلْطات الدولية تؤثر على سيادة القانون والمُساءلة والمشاركة الشعبية وأشكال الحرية ومستويات المساواة، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. ومن ناحيةٍ أخرىٰ -كما أكد بعض الكتاب (ماير، 2013م)، أنه - إضافة إلى المُساءلة الانتخابية والمؤسسية - يمكننا أن نشهد ظهور مُساءلة ثالثة، ألا وهي مُساءلة السُّلْطات الراهنة لديمقراطية موحَّدة لها عَلاقة بالسُّلْطات الدولية والديمقراطيات الأخرىٰ التي توجد في عملية الاندماج هذه. وهذه المُساءلة تتدخل في مجموعة كبيرة من السِّياسيات المحلية وتقلل من السيادات الدولية بشكل كبير في هذه النواحي، ومن ثَمَّ يمكن لهذا أن يُعرِّض شرعيتها القانونية للخطر إذا كانت السُّلْطات الدولية غير مشروعة ديمقراطيًّا بشكل متشابهٍ.

أسئلة

1- ماذا يقصد بتغيير النظام؟

2- لماذا يكون وضع الجيش مهمًّا جدًّا في تثبيت الديمقراطية؟

3- ما العوامل الرئيسة التي تفسر النتائج المتنوعة للتركيب الديمقراطي؟

4- كيف يمكن تعريف عملية الشرعية؟ ما الاختلاف بين الشرعية الشاملة والحصرية؟

5- ما الصفات الثمانية الرئيسة للديمقراطية؟

6- ما الاختلاف بين المحاسَبة بين الدول والمحاسبة الانتخابية؟

للمزيد:

Gunther R, Diamandouros PN and Puhle HJ (eds.) (1995) The politics of democratic consolidation: Southern Europe in comparative perspective. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press. This edited volume systematically compares the experience of four Southern European countries – Spain, Portugal, Italy, and Greece – which have successfully consolidated their democratic regimes. It is the first of a series of books on democratization dimensions.

Haerpfer C, Bernhagen P, Inglehart RF et al. (eds.) (2009) Democratization. Oxford, UK: Oxford University Press. This exhaustive textbook focuses on the theoretical and empirical dimensions of democratization in an accessible and systematic way.

Linz JJ and Stepan AC (1996) Problems of democratic transition and consolidation: Southern Europe, South America, and post-communist Europe. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press. A classic volume that conceptualizes the main types of recent changes towards democracy in Southern Europe and Latin America and singles out every specific path to democracy.

Morlino L (2011) Changes for democracy: Actors, structures, processes. Oxford, UK: Oxford University Press. Building on the empirical results of previous research and his own the author presents a systematic empirical analysis of the all macro-processes of democratization in South Europe, Latin America and East Europe.

O'Donnell G, Schmitter PC and Whitehead L (eds.) (1986) Transition from authoritarian rule. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press. A locus classicus, this four-volume work represents the foundational text for the study of the process of transition from authoritarianism across a broad range of countries.

Rothstein B (2011) The quality of government. Chicago: University of Chicago Press. The book provides an alternative view to the quality of democracy literature by focusing on the empirical analysis of the relations between the quality of government and key political, economic, and social outcomes.

Whitehead L (ed.) (2001) The international dimensions of democratization: Europe and the Americas. Oxford, UK: Oxford University Press. This edited volume focuses on the international factors, which the previous research was glossing over, and more precisely on the impact of US foreign policy, international finance, the UN, and the European Union, as well as a broad array of international political influences on democratization.

روابط الإنترنت:

World Bank Worldwide Governance Indicators (WGI): http://info.worldbank.org/governance/wgi

CIRI Human Rights Data project: www.humanrightsdata.com

Transparency International: http// transparencyinternational.com

Quality of Government Institute: http://qog.pol.gu.se/

Electoral Integrity Project: https://sites.google.com/site/electoralintegrityproject4/home

Bertelsmann Stiftung Transformation Index BTI 2016: http://www.bti-project.org

International IDEA: www.idea.int/

National Endowment for Democracy: www.ned.org.

❋


https://t.me/montlq

الفصل السابع

الأنظمة غير الديمقراطية

مصطلحات أساسية

الاستبدادية	الديمقراطية المحدودة
الاستبدادية المدنية	الاستبدادية العسكرية
الاستبدادية المدنية العسكرية	الديمقراطيات الظاهرية
الديمقراطية دون دولة	الأنظمة التقليدية
النظام الهجين	

مقدِّمة

ناقشنا في الفصلين السابقين بالتفصيل الديمقراطيات وظاهرة العمليات الطويلة لتأسيس الديمقراطية، أما في هذا الفصل فسنركِّز على البدائل غير الديمقراطية والجوانب الرئيسة في عملياتها نحو التغيير. وفق البيانات التجريبية، مثل تلك الصادرة عن منظمة «فريدوم هاوس Freedom House» فإن أقل من النصف من دول العالم والتي تكاد تصل إلى 200 دولة مستقرة في العالم، تحكمها أنظمة ديمقراطية، بينما النصف الآخر تحكمه أنظمة حكم أخرى. وبين البلاد غير الديمقراطية المعاصرة لا تزال توجد أنظمة تقليدية (أنظمة مَلَكية بالكامل)، وتقريبًا من 50 إلى 60 نظامًا هجينًا، ومن 40 إلى 50 نظامًا استبداديًّا؛ وكما هي الحال في الديمقراطيات، فإن هذه البدائل يمكن أن توجد اليوم في معظم أجزاء العالم. وفي هذا القسم - بعد تحليل موجَز للأنظمة التقليدية - سوف نركِّز على البديلين الأكثر أهمية، وهما: الأنظمة الهجينة، والأنظمة الاستبدادية.

الأنظمة التقليدية

لا تزال هذه الأنظمة موجودة في بعض المناطق، مثل دول الشرق الأوسط، ومن أمثلتها: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان. ويمكن

فهم أساس شرعية هذه الدول إذا كان المفهوم الكلاسيكي للباتريمونالية Patrimonialism الذي وضعه (ماكس فيبر) مكتملًا بدور المؤسسات في الحكم الملَكي المطلَق. ولهذا النوع من الأنظمة ابتدع (شهابلي ولينتس، 1998م) مصطلح «السُّلْطنة»، وذلك اعتمادًا على الإمبراطورية العثمانية؛ فهذا النظام يعتمد على سلطة الملِك المهيمِن الذي يعامل الأرض والناس على أنهما ملكيته الخاصة (إرثه)، ويحكم موظَّفيه ومَنْ يخضعون له بعَلاقة أساسها الثواب والعقاب. هذا النظام Legibus Solutus (غير خاضع للقوانين)، حيث إن القرارات فيه تكون بيد السُّلْطة الحاكمة، ولا تكون مقيدة بقواعد، ولا تحتاج إلى تسويغها على أساس فكري. وعادةً ما يكون انتقال الحكم بالوراثة، ويوجد استغلال للسلطة في أشكال خاصة وأغراض خاصة تمامًا. وتلعب الشرطة والجيش دورًا حيويًّا؛ إذ يجدان حاجة واضحة إلى أية أيديولوجية أو تعبئة جماهيرية من النوع الذي يمكننا رؤيته في أنواع أخرى من الأنظمة الاستبدادية (سنذكر ذلك لاحقًا). ويهيمن على الساحة السِّياسية نخبة مختارة ومؤسسات تقليدية تشمل مؤسسات دينية.

الأنظمة الهجينة

رغم أن مصطلح «النظام الهجين» والمفاهيم المشابهة كانت موجودة في عِلْم السِّياسة لأعوام (فينر، 1970م)، لكنَّ واقع التنظيمات السِّياسية الغامضة - ومن ثَمَّ المفهومِ التجريبي ذي الصلة - أصبح أكثر صلة في العقود الماضية بانتشار ظاهرة التحوُّل الديمقراطي؛ لذلك فمنذ منتصف سبعينيات القرن الماضي (روكيه، 1975م)، وبعد ذلك بما يقارب عقدًا من الزمان (أودونيل وشميتر، 1986م)، تم مناقشة Dictablanda (الديكتاتورية الناعمة) و Democradura (الديمقراطية الشديدة)، على أنهما نوعان خليطان من الأنظمة. (ليفيتسكي وواي، 2010م)، وتم وضع نموذج الاستبداد التنافسي، مع التأكيد على كيفية الزيادة التي وجدت في الأنظمة السِّياسية الهجينة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بعد نهاية الحرب الباردة.

ولا شك أن تداخل المفاهيم، مثل الديمقراطية الاستعبادية (أبتر، 1987م؛ ريمر، 1985م)، وشبه الديمقراطية (دايموند وآخرون، 1989م)، والديمقراطية غير الليبرالية

(زكريا، 1997م)، وشبه الاستبدادية (أوتاوي، 2003م)، والديمقراطية المعيبة (ميركل، 2004م)، والديمقراطية الجزئية (إبستين وآخرون، 2006م)، والأنظمة المختلطة (بانس وولشيك، 2008م) - قد أسهم في زيادة الأنظمة بشكل كبير في العـديد من «الديمقراطيات ذات الصـفات» (كولير وليفيتسكي، 1997م)، مثل «الديمقراطيات الوصائية»، و«الديمقراطيات الموجَّهة»، و«الديمقراطيات السيادية»، وغيرها، والتي أسهمت - كذلك - في تكوين الأنظمـة التي تفتقد لبعض الصـفات الديمقراطية الأساسية.

وفي واقع الأمر، بدأ التغيير في العديد من البلاد بعيدًا عن الأنظمة الاستبدادية أو التقليدية، لكن كانت هناك كذلك قوىٰ سياسية واجتماعية عارضت هذه التغييرات. وفي كثيرٍ من الأحيان، وبعد أول انتخابات مفتوحة، عند التأسيس لديمقراطية مبسَّطة، يصبح النظام الجديد غير قادر علىٰ أن يكون موحدًا، ويبدأ التغيير نحو أشكال مختلفة من الاستبداد، وعند ذلك غالبًا ما تكون النتيجة هي الثبات الطويل والمستقِرّ لنظام مؤسسي غامض وغير محدد. وفي عدد من الحالات يكون هذا النظام السِّياسي نتيجة فتوحات جزئية للحكام أو نخبة من الناس، لا يكونون مستعدين لقبول الحد الأدنىٰ من الديمقراطية واتباعه بسبب خوفهم من فقدانهم للقوة. وعلىٰ سبيل المثال في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل هذه الأنظمة الهجينة المغرب والأردن (نظاما حكم ملكيان مع بعض المؤسسات الديمقراطية المحدودة مثل برلمان منتخب، لكن لا تزال القوة الحقيقية بين يدي الملِك).

ولهذه الأسباب فإن النظام الهجين هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات والمعايير الحكومية التي إما أن يتم تشكيلها أو اعتبارها موجودة بشكل غير رسمي، علىٰ أرض معينة، وفيما يتعـلق بسـكان معينـين، وهذا لا يمكن تعريفـه علىٰ أنه ديمقراطية الحد الأدنىٰ (راجع الجزء السابق) - أو نظام غير ديمقراطي بشكل كامل، فأولًا: توجد مؤسسات مستقرة - إلىٰ حد كبير - استقرت في مكانها لفترة معقولة من الوقت. وهذه سمة ذات صلة لا يمكن خلطها بالنظام الهجين في مرحلة انتقالية بين نوعٍ من الأنظمة (مثل الديمقراطية)، ونوع آخر (مثل الديكتاتورية العسكرية).

وثانيًا: أنه في الوقت نفسه فإن جميع متطلبات الحد الأدنى للديمقراطية (الاقتراع العمومي، الانتخابات التنافسية الحرة النزيهة، وجود أكثر من حزب واحد، مصادر إعلامية مختلفة وبديلة) ليست موجودة. وبالمثل فإن جميع خصائص النظام الاستبدادي الصارم غير موجودة؛ بل إن هذا نظام غامض يتضمن خصائص الأنظمة الأخرى.

ولهذه الأسباب، فإن (تيري كارل، 1995م) تقترح - بالتركيز على أمريكا اللاتينية - أنه يمكن أن يتصف النظام «بخصائص غير متساوية للشروط الإجرائية للديمقراطية»، فلا توجد «سيطرة مدنية قوية على الجيش»، ولا «نظام قضائي ضعيف»؛ ومن ثَمَّ نحن ندرس الأنظمة الاستبدادية التي فقدت بعض خصائصها الرئيسة لكنها تحتفظ ببعض السمات الاستبدادية أو التقليدية، وفي الوقت نفسه اكتسبت بعض الخصائص المؤسسية وإجراءات الديمقراطية. ففي أمريكا الجنوبية - على سبيل المثال - يمكننا الإشارة إلى فنزويلا أو الإكوادور أو نيكاراغوا أو بوليفيا، وكذلك هناك عدد من البلاد الأفريقية مثل كينيا أو نيجيريا تنطبق عليها هذه النقاط.

والتعريف المذكور هنا يؤكد على أن النظام الهجين دائمًا ما يكون عبارة عن مجموعة من المؤسسات الغامضة التي تحتفظ بوجوه من الماضي. بمعنى آخر: ينتج النظام الهجين عن أزمة وتغيير جزئي في نظام سابق يتسبب في إعادة تشكيل بعض الخصائص الرئيسة لهذا النظام، لكنه يفشل في الوقت نفسه في اكتساب خصائص أخرى تجعله ديمقراطيًّا أو استبداديًّا بالكامل، ومن ثَمَّ يمكن أن ينطبق مصطلح «هجين» على جميع الأنظمة التي يسبقها فترة من الاستبداد أو الحكم التقليدي، وتتبعها بداياتُ تسامحٍ أعظمَ وتحرير واسترخاء نسبي للقيود على التعدُّدية. وجميع هذه الأنظمة - بعد فترة من ديمقراطية الحد الأدنى بالمعنى المشار إليه سابقًا - تكون خاضعة لتدخُّل الهيئات غير المنتخبة - الجيش قبل أي شيء - مما يضع قيودًا على التعدُّدية التنافسية دون إنشاء نظام استبدادي أقل استقرارًا.

من هذا يمكننا تعريف النظام الهجين على أنه: «مجموعة من المؤسسات التي استمرت لفترة طويلة وسبقها نظام استبدادي أو تقليدي، وتتصف بانتهاء التعدُّدية

المحدودة وغياب وجه واحد - على الأقل - من الوجوه الأربعة لديمقراطية الحد الأدنى» (مورلينو 2011م).

أنواع الأنظمة الهجينة

على أساس التعريف السابق، يتمثل أحد الجوانب المهمة للأنظمة الهجينة في وجود الأطراف الفاعلة الفردية ودورها أو المجموعة المؤثرة أو الحاسمة في الحفاظ على النظام في حالته المميزة من الغموض وعدم اليقين؛ فهذه الأطراف المؤثرة تلعب دور أصحاب حق الفيتو، ويمكن أن تشمل قوة أجنبية مؤثرة في السِّياسات المحلية للبلد: ملك تقليدي أو زعيم استبدادي وصل إلى السُّلْطة عن طريق انقلاب، والجيش، وحزب واحد يديره مجموعة صغيرة، والتسلسلات الدينية، وحكم أقلية اقتصادية، ومجموعة قوية أخرى أو تحالف من قطاعات هؤلاء المؤثرين الذين يكونون غير قادرين على القضاء على القوى المؤيدة للديمقراطية الحديثة، أو غير راغبين في ذلك.

من هذا المنظور، يجب أن تركز محاولة التصنيف الأكثر فاعلية على تراث الأنظمة السابقة وعلى القيود التي تعيق بلدًا ما، عن أن يكون ديمقراطيًّا بالحد الأدنى أو نظامًا استبداديًّا بالكامل. ومن ثَمَّ فإنه إذا كانت معايير التصنيف هي الأسباب التي تمنع من التغيير تجاه نظام ديمقراطي أو استبدادي، فإن أنواع الأنظمة الهجينة التي يمكن تعريفها تعتمد على الأنماط الموجودة للأنظمة الاستبدادية والديمقراطيات التي تم التأسيس لها - بالفعل - بالتركيز بشكل أساسي على العوامل التي تمنع التغيير. لكن عندما نُجرِي تحليلًا للأنظمة الهجينة، ودراسة للأنظمة التي تصنفها منظمة «فريدوم هاوس» على أنها «بدون أحزاب» (مارلينو، 2011م)، فنجد ثلاث مجموعات رئيسة للسمات المتَّسقة بشكل تبادلي: الأولى تجمع - عن كَثبٍ - بين العمليات الانتخابية والتعدُّدية السِّياسية، والمشاركة، وحرية التعبير والمعتقدات، وحرية إنشاء تنظيمات ومجموعات. والثانية عندما تعمل الدولة وحدها. والثالثة حيث توجد سيادة القانون - المتصفة بقلة الفساد أو محدوديته - مع قضاء مستقل وبعض الكفاءة البيروقراطية والاستقلالية الشخصية المتصلة جميعًا بشكل قوي.

ويُظهر التحليل التجريبي الإضـافي ثلاثة نمـاذج يمكن أن تنشأ (مورلينو، 2011م). وهكذا يمكن تسمية نموذج النظام الهجين، الأول - المستمد من العنصر الأول - باسم «ديمقراطية الحد الأدنى»، والمتَّصف بالاقتراع العمومي والإجراء الانتخابي الرسمي الصحيح، والوظائف الانتخابية المشغولة على أسـاس الانتخابات والنظام المتعدد الأحزاب، والحقـوق المدنية التي تحميها الشرطة، أو من خلال أشكال أخرى فاعلة من القمع. وبنـاءً على ذلك، لا يوجد قمع سياسي فاعل، وقبل كل شيء يتم التحكم في وسائل الإعلام والسيطرة عليها بحالة من الاحتكار للنقطة التي يكون فيها جزء من السكان ممنوعًا - على نطاق واسع - من ممارسة حقوقه (ويجل، 2008م).

والنموذج التجريبي الثاني هو «الديمقراطيات دون قانون»، أو بدلًا من ذلك «الديمقراطية دون دولة»، حيث يمكن اعتبار الدولة جزءًا من «حكومة مبنية على سيادة القانون»، حيث لا توجد موروثات ذات صلة، أو أصحاب حق فيتو أقوياء، ولا يوجد أي شكل من أشكال الدولة القمعية أو عدم ضمان الحقوق، لكن ببساطة تكون هناك حالة من عدم القانونية الواسعة النطاق، حيث تكون الدولة غير قادرة على التصرف بشكل صحيح بسبب المؤسسات الضعيفة الأداء. وهذه الحالة - رغم ذلك - تمثل شكلًا مختلفًا وأفضل من تلك الدول الفاشلة.

والديمقراطيات المحدودة والديمقراطيات دون دولة، تم التأكيد على أنهما فئتان ذاتا صلة تجريبية، تحتاج العناصرُ المختلفةُ المتناقضةُ فيهما إلى التأكيد عليها؛ وتشمل هذه انعدام الضمان الفاعل للحقوق، بغض النظر عن وجود مؤسسات للدولة في حال الديمقراطيات المحدودة، وانعدام سيادة القانون، والدولة الفاعلة، مع قوانين لا يتم تطبيقها بسبب عدم تمتُّع النظام القضائي فيها باستقلالية فاعلة، وانتشار الفساد، وتفشي البيروقراطية، وقلة فاعليتها في حال الديمقراطيات دون دولة.

والنموذج الثالث المقترح من التحليل التجريبي، هو الخـاص بالديمقراطيات الظاهرية، والذي يتصف بوجود أنظمة، حيث تكون جميع الأوجه المذكورة فيما سبق

متعمقـة بشـكل كبير في الغموض، حيث يوجد عدم قانونية وفي الوقت نفسه قيود جزئية على الضمان الحقيقي للحقوق؛ هذا هو النموذج الأكثر صلة من الناحية التجريبية.

ومن أمثـلة الديمقراطيات الظـاهرية في 2015م ألبانيـا ومقدونيا ومولدوفا وتركيا. ومن أمثـلة الديمقراطيات المحدودة بنغلاديش وغواتيمالا والأردن ونيكاراغوا وباراغواي. ومن أمثلة الديمقراطيات بلا دولة أرمينيا وهاييتي ونيبال ونيجيريا.

الإطار (7-1) لينتس، «النظام الاستبدادي»

النظام الاستبدادي هو: «نظام سياسي بدون قيود وبدون تعدُّدية سياسية مسؤولة، وبدون أيديولوجية تفصيلية وموجَّهة، لكن يتميز بعقليات بارزة مع - أو بدون - تعبئة سياسية مكثفة أو واسعة النطاق، باستثناء بعض النقاط في تطوراتها، وفيها يكون الزعيم أو مجموعة صغيرة - في بعض الأحيان - يمارس/تمارس السُّلْطة في حدود غير محددة بشكل رسمي، ولكن يمكن التنبؤ بها في الواقع.

المصدر: لينتس، 1964: 255.

الأنظمة الاستبدادية

قام (ماركس) في منتصف القرن التاسعَ عشرَ (البونابرتية)، وغرامشي (القيصرية)، وعدد آخر من المؤلِّفين بتحليل نوع هذا النظام (هيرمت، 1986م)، واستخدامه لمصطلحات مثل البسماركسم الجديدة، لكن لا يزال التعريف الذي قدمه (لينتس، 1964م)، و(الإطار 7-1)، والذي كان - في الأصل - معتمدًا على تجربته في إسبانيا في عهد (فرانكو) الأكثر فائدة، حيث يحدد خمسة أبعاد رئيسة، هي:

1- التعدُّدية المحدودة فيما يخص المجتمع السِّياسي والجهات الفاعلة الرئيسة في النظام وسياساته.

2- القِيَم المميزة أو العقلية، والتي تتعلَّق بالتسويغ الأيديولوجي للنظام.

3- التعبئة السِّياسية المنخفضة، أو غياب المشاركة السِّياسية الإجبارية للأشخاص

من خلال العمل القَسْري للسلطات الاستبدادية.

4- وجود زعيم أو مجموعة صغيرة يمارس / تمارس القوة السِّياسية.

5- وجود حدود غير محددة بشكل واضح لكن قابلة للتنبؤ فيما يتعلق بحقوق المواطنين.

ومركزية هذه الأبعاد محدودة وليست تعدُّدية مسؤولة مع القليل من الجهات الفاعلة النخبة ذات الصلة. وهذه الأبعاد عادةً تشمل: الجيش، والبيروقراطية أو جزءًا منها، وحزبًا واحدًا، والكنيسة، ورائدي الأعمال الصناعيين أو مجموعات منهم، وملَّاك الأراضي الكبار، وحتىٰ النقابات أو المجموعات الاقتصادية العابرة للحدود التي لها مصالح مهمة في البلاد في بعض الحالات. ولا شك أن هذه الجهات الفاعلة ليست مُساءلة سياسيًّا، فهي غير مسؤولة عن المواطنين كما يحدث عادةً في الديمقراطيات من خلال الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة. وإذا كان يوجد نوع من «المسؤولية» فإنها تحدث علىٰ مستوىٰ السِّياسة «غير المرئية في العَلاقات بين -علىٰ سبيل المثال لا الحصر- الجيش والمجموعات الاقتصادية القائدة أو ملاك الأراضي الكبار»، أي ضمن الجهات الفاعلة النخبة علىٰ أعلىٰ مستوىٰ والتي تدعم النظام. إضافة إلىٰ هذا، فإن الانتخابات أو الأشكال الأخرىٰ من المشاركة الانتخابية (مثل المشاورات المباشرة عن طريق الاستفتاءات)، ليس لها أهمية ديمقراطية؛ لأنها - قبل أي شيء - لا تمتلك خصائص المنافسة السِّياسية الحقيقية؛ بل إنها في الأساس لها معنىٰ رمزي لعرض الإجماع ودعم النظام عن طريق مجتمع مدني متحكَّم فيه وغير مستقلٍّ بذاته. وتُظهِر أهمية التعدُّدية المحدودة أهميةَ تحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة في كل نظام استبدادي لفهم كلٍّ من بناء النظام والسِّياسات إذا تم تطبيقها بشكل أفضل، ولهذا فإنه من المفيد الإشارة إلىٰ الائتلاف المسيطر، أي مجموعة الشخصيات والمجموعات الفاعلة الاجتماعية والسِّياسية، المؤسسية بشكل أو بآخر، مجتمِعة، والتي تدعم استبدادية معينة في مرحلة تأسيسها وفي الفترات اللاحقة.

هذا الاتفاق لصالح الجهات الفاعلة التي تعد جزءًا من الائتلاف، وفي الوقت نفسه تستبعد الآخرين جميعهم وتهمشهم، مثل صغار المزارعين أو العمال. ويتحقق

التهميش السِّياسي من خلال مزيج من قمع الشرطة والشرعية الأيديولوجية المطبَّقَين من النُّخبة؛ وغالبًا ما تكون السُّلْطة الاستبدادية نتيجة ائتلاف «مضادٍّ لشيء ما»، بدلًا من ائتلاف يهدف لشيء ما، أي ائتلاف سلبي، وهذا حقيقي، لا سيما عندما تكون متبعة لنظام ديمقراطي. وإضافة إلىٰ ذلك، يمكن أن يكون هذا الائتلاف أكثر تجانسًا من الائتلاف الديمقراطي، ويوجد اتفاق علىٰ طريقة غير ديمقراطية، وعلىٰ رفض التقسيمات السِّياسية التي كانت موجودة في النظام السابق، وفي بعض الأحيان يوجد اتفاق علىٰ الدعم الإيجابي لبعض المواقف.

ويكون الائتلاف مسيطرًا فيما يتعلق بالموارد القَسْرية والتأثير والمكانة، والتي تُستخدَم بشكل خاص من الجهات الفاعلة في المنطقة السِّياسية لتحقيق أهدافها. ولتجنب سوء الفهم، يجب كذلك إضافة أن السيطرة، فيما يتعلق بالموارد، تشمل كذلك اعتبار الفرص المحتملة أو الحقيقية للنظام. وبمجرد تأسيس النظام، قد يتغير الائتلاف بانتظام، حيث يمكن لبعض الجهات الفاعلة أن تصبح مهمَّشة وغيرها يحقق شهرة أكبر اعتمادًا علىٰ الأحداث نفسها التي شكلت خصائص تثبيت النظام، أو كنتيجة للأحداث الخارجية التي تؤثر علىٰ الموقف المحلي.

وإضافة إلىٰ ذلك، يمكن لهذه التعدُّدية أن تتميز بعدة جهات فاعلة، لكن بجهة فاعلة واحدة أو جهتين فقط، كذلك فإنها تكون قادرة علىٰ احتكار جميع الموارد ذات الصلة سياسيًّا، وهذه المزيَّة يمكن أن توفر مساحة هدف للمعارضة. (لينتس، 1973م، وجرماني، 1975م). وغيرهما حلل بعمق الأنواع والأشكال المختلفة للمعارضة أو شبه المعارضة، أو حتىٰ المعارضة الوهمية التي يمكن العثور عليها في الأنظمة الاستبدادية، من معارضة فاعلة إلىٰ غير فاعلة، ومن معارضة شرعية إلىٰ غير شرعية، أو ما يكون خليطًا بينهما. وفي هذا السياق السِّياسي، يمكن أن يكون أكثر ملاءمة لدرجة معينة من المعارضة، أو الحفاظ علىٰ معارضة وهمية تعطي دلالة ليبرالية للنظام الاستبدادي.

إن درجة التسويغ الأيديولوجي للاستبدادية تتَّسم بحقيقة أن شرعيتها مبنية علىٰ «العقليات» التي تكون - وفق مفهوم استعاره (لينتس) من عالم الاجتماع الألماني

(ثيودور جيجر، 1932م) - مبنية على بعض المواقف والقِيَم الغامضة بشكل أو بآخر، حيث يكون من الأسهل للجهات الفاعلة المختلفة في الخصائص والمصالح، أن تجد اتفاقًا (لينتس، 1975م). وهذه القِيَم تشمل الارتباط بالوطن والأمة، واحترام النظام والتسلسل الهرمي والسُّلْطة وما يشبه ذلك. وبالرغم من أنه في هذه الأنظمة لم نجد أبدًا أيديولوجيات متطورة ومعقدة وواضحة المعالم، مثل الماركسية اللِّينينية والنازية في الاتحاد السوفييتي وألمانيا النازية على التوالي. ومن ثَمَّ يمكن وجود أيديولوجيات أكثر تفصيلًا إلى حدٍّ ما في بعض الأنظمة الاستبدادية، لا سيما في الماضي. وكان هذا هو الأمر في مصر - على سبيل المثال - تحت حكم الرئيس جمال عبد الناصر، (1953م-1970م)، أو في غانا تحت حكم الزعيم كوامي نكروما، (1954م-1966م) واشتراكيته الأفريقية.

وإذا كان النظام قادرًا على تحقيق التوحيد، فإن مستوى منخفضًا من التعبئة في أثناء المرحلة المركزية من الاستقرار، يحجُب مجموعة كبيرة من المواقف الممكنة؛ ولهذا، من الضروري رؤية ما إذا كان النظام له هيكل تعبئة أم لا، أي لديه هيكل سياسي مهيمن أو حزب واحد، أو نقابات، أو شراكات مصلحة منظمة من الجهات العالية وتضغط لأشكال مختلفة من المشاركة التي تظهر الدعم للنظام. مع ذلك يمكن لنظام الاستبدادي أن يسعى إلى تحقيق هدف بديل من خلال الحد من المشاركة والسيطرة عليها، مع انخفاض مستوى التعبئة. يحدث هذا بشكل خاص عند غياب هياكل التعبئة التي تقدر على السيطرة على المشاركة.

وكثيرًا ما يخشى الحكام الاستبداديون من المشاركة الشعبية، فقد ينتهي بهم الأمر إلى أن يصبحوا غير قادرين على السيطرة عليها إذا بدأت في أن تصبح مستقلة وكانت وسائل القمع للنظام ضعيفة، أو لم يكن لديهم وسائل من الأساس، وذلك مثل الشرطة السيئة التنظيم أو غير المنضبطة أو الفاسدة.

وعلى مستوى الهياكل السِّياسية يعيد (لينتس) إلى الأذهان - كذلك - «الحدود غير المحددة بشكل رسمي، ولكن يمكن التنبؤ بها» (1964م) التي يمارس فيها

الحكام الاستبداديون سلطتهم. وحقيقة فإن هذه الحدود غير معرفة إلا بشكل تقريبي على أنها تباينات في «اليقين القانوني» الذي يجب أن يميز الهياكل الديمقراطية ويعطي الحكام إمكانية ممارسة سلطاتهم بقدر أكبر من حرية التصرف واستخدام القمع.

رابع سمة من سمات (لينتس) تشير إلى «زعيم أو مجموعة صغيرة» في السُّلْطة. وفي الواقع، فإن هذه الأنظمة تتميز بتخصيص كبير للسلطة ورؤية الزعيم أو الزعماء الذين يملكون السُّلْطة على أرض الواقع والموجودين في الهيئات الحاكمة التي تتخذ القرارات.

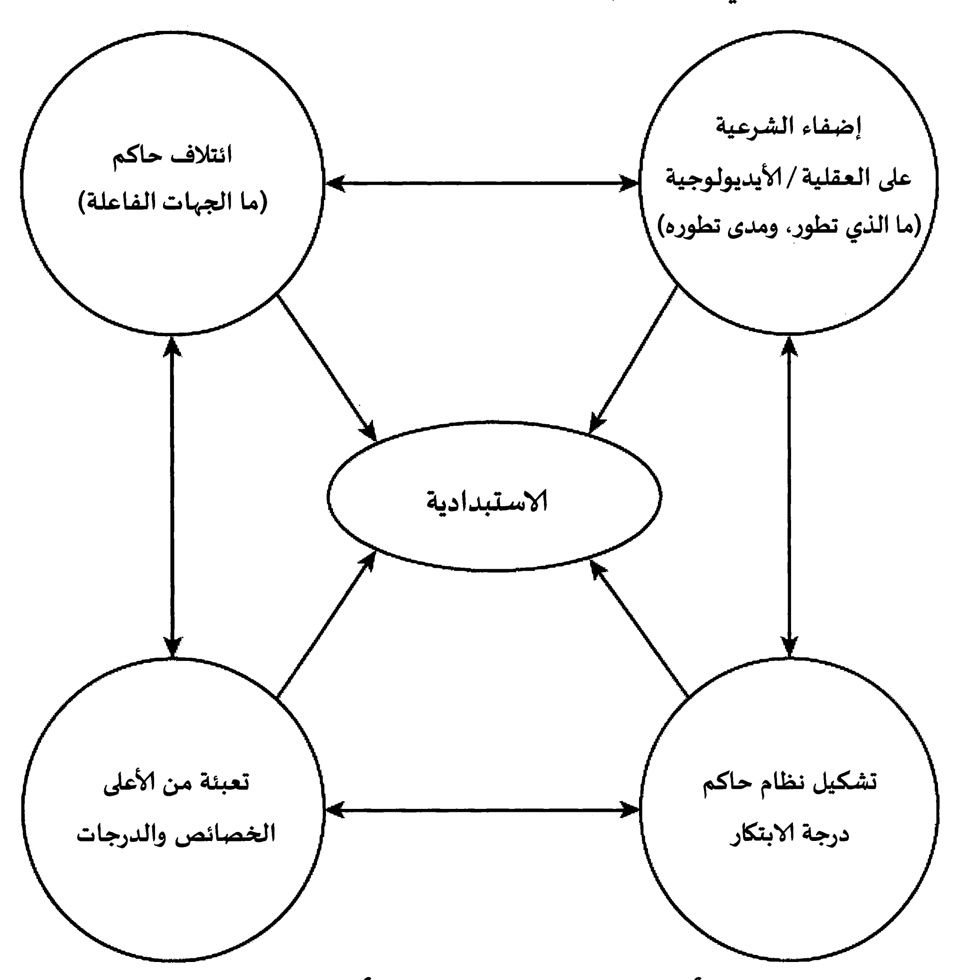
إن التعريف الضعيف لحدود السُّلْطة الاستبدادية، والزعيم، أو المجموعة الصغيرة في القيمة، لا يعني بالضرورة وجود خصائص تمييز ضمن الأشكال المختلفة من الأنظمة الاستبدادية والانتباه للهياكل السِّياسية للنظام لا غنىٰ عنها من أجل التحقق من إمكانية النظام إنشاء مؤسسات جديدة واحتمالية ثباتها، وإلى مدىٰ الإنشاء الذي يقدر عليه النظام، سواء كانت هذه المؤسسات حزبًا واحدًا، أم نقابات تحت حكم أعلى، أم أشكالًا مميزة من المجالس البرلمانية أو النظم الانتخابية المميزة، أم أي هيئات خاصة أخرىٰ مختلفة عن تلك الموجودة في النظام السابق. ولهذا، وإضافة إلى الأبعاد الثلاثة التي ناقشناها سابقًا (التعدُّدية السِّياسية، ودرجة التعبئة وأشكالها، والتسويغ الأيديولوجي)، فإن هذا البُعد مهم للغاية كذلك عند التمييز بين الأنظمة الاستبدادية المختلفة.

ولتوضيح هذا نقول: إن التعدُّدية تؤدي إلى التمييز بين الائتلافات المسيطرة المختلفة التي يمكن أن تتكون من مؤسسات معينة مختلفة (البيروقراطية، الجيش)، و/أو (الأحزاب، النقابات) السِّياسية، و/أو (مجموعات الأقليات من أصحاب الأراضي، مجموعات مختلفة من رواد الأعمال، الطبقة المتوسطة التِّجارية) الفاعلة الاجتماعية الاقتصادية. أما فيما يتعلق بمعتقدات النظام الرسمية أو الدعم الأيديولوجي، فإنه من المهم كذلك فَهْم القِيَم المستخدَمة لتسويغ النظام وتشريعه: تقليديًّا أم حديثًا أم شيئًا آخر. وفيما يتعلَّق بدرجة التعبئة أو المشاركة التي يحث عليها النظام وأشكالها، فإن مداها وخصائصها (والطابع المؤسسي المحتمل)، كلها مهمة.

وأخيرًا، فإن خصائص المؤسسات الجديدة التي أنشأها النظام وأصلها، هي البُعد الرابع الذي يجب تمييزه بين أنواع الأنظمة الاستبدادية.

أنواع الأنظمة الاستبدادية

يُظهر شكل (7-1) الأبعاد الأربعة، ويؤكد على أهمية الترابط فيما بينها عند التمييز بين الأنواع المختلفة، وإذا جعلنا الاتصالات بين هذه الأبعاد واضحة، فيمكننا إدراك المنطق الداخلي لأي نظام استبدادي.



شكل (7-1) أبعاد مهمة للتمييز بين الأنظمة الاستبدادية

في الواقع، إذا كان لا يوجد إلا جهة سياسية رئيسة واحدة فاعلة - والتي تكون في أغلب الأحوال الجيش - عندها تكون معظم العقليات التقليدية متعلقة بالنظام

أو التسلسل الهرمي أو المصلحة الوطنية، أو السلامة، أو الحاجة إلى ترشيد تكنوقراطي يقضي على عدم الكفاءة أو الفساد أو الظلم الجسيم، وتكون مشاركة الأشخاص محدودة، وفي أغلب الأحيان يكون تفاعلها مقموعًا، والهيكل الجديد للنظام يكون مجلسًا عسكريًّا (نظام استبدادي عسكري).

وإذا كان الجيش متحالفًا مع مجموعات اجتماعية أخرى مثل رواد الأعمال الصناعيين، أو أصحاب المتاجر، أو أصحاب الأراضي، أو الكنيسة، فعندها تركز العقلية كذلك على النظام والوطن. لكن من المحتمل أيضًا التركيز على الهَيْمَنة، وغالبًا على التكنولوجيا والتطور بشكل كبير، وعندها تكون مشاركة الأشخاص محدودة، ويمكن أن يتم التحكم فيها من خلال نقابات مختلفة، حيث يكون أصحاب الأعمال والموظفون في المنظمة نفسها، أو من خلال غرف تجارية، أي غرف منشأة تنفيذًا للمبدأ الوظيفي في تمثيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة في البلد - أو حتى حزب واحد يصبح إحدى الجهات الفاعلة المميزة للنظام. هذا النظام (استبدادي عسكري مدني) يمكن أن يكون أكثر ابتكارًا من الأنظمة العسكرية فقط بسبب إنشاء النقابات والغرفة التِّجارية والحزب الواحد، على الرغم من كونها منظمات ضعيفة التنظيم.

نبذة مختصرة عن التدخُّل العسكري

بشكلٍ عام، يعد الدور السِّياسي للجيش والشرطة، جانبًا متكررًا في الماضي والحاضر في مناطق مختلفة من العالم؛ ولهذا يوجد سؤال مهم - هنا - يحتاج إلى إجابة: لماذا يتدخل الجيش في السِّياسة؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يمكننا البدء من تصريح (هنتنغتون، 1968م) الكلاسيكي، ومفاده أن الأسباب الأكثر أهمية لتدخُّل الجيش ليست أسبابًا عسكرية، بل هي سياسية، حيث إنها تعتمد على غياب مؤسسات سياسية متَّحدة، ووجود ديمقراطيات غير مستقرة أو أنظمة هجينة، أو حتى أنظمة استبدادية ذات سمات قوية. والجهات الفاعلة في التدخُّل هي الجيش؛ لأنه في أي بلد يكون الجيش (والشرطة) المحتكرين لاستخدام القوة (جانوويتز، 1964م، 1977م). أما فيما يتعلق

بالظروف السِّياسية أو الظروف المسبَقة التي تسهِّل التدخُّل، فالحالات التي يمكن فيها تحديد التدخُّل الخارجي على أنه العامل المحدد لتدخُّل الجيش - نادرة جدًّا؛ بمعنى آخر: إنه من النادر جدًّا ألا يكون الموقف السِّياسي المحلي هو الجانب الأكثر أهمية. على سبيل المثال: دون إنكار دور الولايات المتحدة الأمريكية في نجاح الانقلاب في تشيلي عام 1973م، كان وضع تدخُّل الجيش هناك تقليديًّا، حيث كانت توجد أزمة سياسية داخلية عميقة تتَّسم بانخفاض شرعية الديمقراطية، وتطرف الصراعات، وعمق التهديدات لمصالح الطبقات المتوسطة، وأزمة اقتصادية عميقة وعدم الشرعية والعنف والفساد. الحالات المشابهة، مثل ضعف المؤسسات في الهياكل المحلية أو ضعف الهياكل الوسيطة مثل الأحزاب السِّياسية والنقابات التِّجارية أو ضعف المجتمع المدني أو انعدام وجود قوى مضادة أخرى، كلها سهلت للجيش عمليات الاستيلاء، في أماكن كثيرة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء من آسيا.

إضافة إلى ذلك، ما الخصائص التنظيمية والهيكلية التي تفيد الجيش كونها جهات فاعلة في التدخُّل؟ قدَّم (ساموبل فينر، 1980م) إجابةً دقيقةً لهذا السؤال، بقوله: «يتمتع الجيش بمزايا مضاعَفة خمسَ مرات عن غيره، بفضل التنظيم والتسلسل الهرمي، والتواصل وروح الفريق، بجانب حقيقة امتلاكه أسلحة ثقيلة، وكلها عوامل تجعل منه المنظمة الأكثر قوة في المجتمع». وللأسباب التي تؤدي في النهاية إلى تدخُّل عسكري، يوفر الموقف السِّياسي الظروف الأساسية، والسِّمات التنظيمية الداخلية للجيش تساعد في حدوث التدخُّل. لكن ما الذي يدفع قطاعات من الجيش للتدخُّل من الأساس؟ في هذا الشأن، يؤكد (نوردلينجر، 1978م) على انتشار مصالح الشركات العسكرية؛ في حالات الاضطرابات المدنية أو الأزمات الاقتصادية الحادة أو الأزمات السِّياسية، يحدد الجيش نفسه على أنه «المصلحة الوطنية»، ويتدخل لمنع نقص ميزانية الدفاع أو لزيادة مصروفاته. وهناك سبب آخر محدد يمكن أن يكون ردة فعل على تدخُّل السُّلْطات المدنية التي تحد من استقلال الجيش فيما يخص الترقيَات والتدريبات وقرارات المناهج والقضايا المشابهة. وثمة عنصر ثالث في المصالح التِّجارية للجيش، يمكن أن يتمثل في إنشاء ميليشيات منفصلة تهدد احتكاره للقوة أو حتى مبادرات

سياسية تهدد بقاء الجيش كمؤسسة (نوردلينجر، 1978م)؛ وقد يكون الجيش كذلك مدفوعًا إلىٰ مصلحة طبقية، خوفًا من تسييس الطبقات الدنيا وتهديد مترتِّب علىٰ ذلك من الطبقات المتوسطة أو فشل الحكومات المدنية (عدم شرعيتها أو أزمة اقتصادية أو فوضىٰ)، أو فقدان شرعية النظام. وفي بعض حالات التدخُّل العسكري في أفريقيا، أصبحت المصالح الطبقية مصالح عِرْقية أو إقليمية؛ (ديكالو، 1978م)، الذي يقدم شروحات مشابهة للعديد من الانقلابات التي حدثت في بوروندي وأوغندا، وبِنينَ وجمهورية الكونغو الشعبية.

وعند تناول تحليل تدخُّل الجيش يطرح كذلك السؤال المعاكس: ما العوامل التي يمكن أن تمنع الجيش من التدخُّل، أو ما العوامل التي تعيق الانقلاب إعاقةً حقيقيةً؟ يمكن في هذا الأمر تمييز العوامل الموضوعية والذاتية؛ فالعوامل الموضوعية تشير إلىٰ قوىٰ مضادة قوية، مثل نقابات قوية، أو مجتمع مدني قوي، أو حتىٰ منظمات مسلحة أخرىٰ يمكن أن تقاوم استيلاء الجيش. والعديد من العلماء يشيرون كذلك إلىٰ وجود حزب مهيمن أو مسيطر، أية مؤسسة تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار السِّياسي.

أما العوامل الذاتية فتشير إلىٰ «روح» محددة للجيش أو مواقف سائدة علىٰ الأقل في القيادة العسكرية. وقد أشار (فينر، 1975م) إلىٰ بعض هذه العوامل التي يمكن أن تُبقِي الجيش في ثكناته، وهي توفر مستوىٰ عالٍ من الاحتراف العسكري مع قَبول الحكم المدني، أو تقييم سلبي للقدرة علىٰ عمل القوات المسلحة وكفاءتها، أو حتىٰ الخوف من حرب بين أطراف مختلفة من الجيش، أو أخيرًا الخوف من احتمالية تفكك الجيش بعد التدخُّل.

وهناك شكل مختلف ثالث من الاستبدادية هو البديل المدني، وهو يتَّسم بجهات فاعلة مثل تلك المذكورة فيما سبق، لكن - في العادة أيضًا - بتطور أقوىٰ من عقليته الشرعية، والتي قد تكون أيديولوجية مثل القومية، أو التوجُّه الاشتراكي، أو الديني؛ وتعد البرتغال تحت حكم (سالازار)، أو بعض الأنظمة المعاصرة في آسيا الوسطىٰ من الحالات الممثِّلة لهذه النقطة. وقد يتضمن هذا أيضًا تعبئة شعبية أعلىٰ مع بناء تنظيمي

أكثر قوة، لكن يتم السيطرة عليه من القلب؛ في هذا النوع من الأنظمة، فإن البِنْية المؤسسية مهمة، وغالبًا - كذلك - ما تتَّسم بوجود ميليشيات أو مجموعات برلمانية أخرىٰ.

وتولد أنظمة التعبئة القومية من رحم الصراع نحو الاستقلال الوطني بإدارة من النخبة الذكية، وقد نجحت ثلاث حركات ليبرالية رئيسة في تأسيس هذه الأنظمة في المستعمرات البرتغالية السابقة خلال سبعينيات القرن العشرين (أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو). إضافة إلىٰ ذلك، لا تزال الصين حتىٰ اليوم مثالًا جيدًا علىٰ الاستبدادية المدنية المتَّسمة بالتعبئة التي يسيطر عليها حزب شيوعي؛ وأيضًا إيران مثال مختلف عن الاستبدادية المدنية، حيث أيديولوجية الإسلام الشيعي وجيش حرس الثورة الإسلامية، هما الهيكل الرئيس في السيطرة علىٰ الناس تحت قيادة السُّلْطة الدينية.

ولا يمكن فهم الأبعاد الأربعة للتباين مع الأنظمة العسكرية والمدنية العسكرية والمدنية الناتجة، إذا لم ننتهج نهجًا شاملًا وأوسع؛ وكذلك فإن دراسة التطور الاقتصادي الاجتماعي والسمات الثقافية لكل مجتمع، تفيد في معرفة الجهات الفاعلة ودرجة التدخُّل للناس؛ فخلْف كل نظام عسكري يوجد في العادة مجتمع فقير متخلِّف، ويتَّسم - في بعض الأحيان - بوجود موارد اقتصادية مثل النفط أو المعادن النفيسة أو سلع أخرىٰ، لكن إمكانية التنمية الاجتماعية الاقتصادية الأشمل تحولها إلىٰ «لعنة الوفرة»، حيث يستولي القادة السِّياسيون المفترسون علىٰ سلطة البلد وثرواتها، ويشمل ذلك - علىٰ سبيل المثال - الجنرالات الذين يسيطرون علىٰ الجيش.

عمليات التغيير

إن تعريف تغيير النظام المذكور في الفصل السابق، ينطبق - كذلك - علىٰ الأنظمة الموصوفة هنا. وعن هذا الأمر، وخلال العقود القليلة الماضية، فإن أكثر التغييرات شيوعًا تشمل التحوُّلات من الديمقراطية إلىٰ الأنظمة الهجينة، ومن الأنظمة الهجينة إلىٰ الأنظمة الاستبدادية، والعكس، ومن نوع من الأنظمة الاستبدادية لآخر. ويمكن إضافة تغييرات داخلية أخرىٰ لهذه التحوُّلات بالتوازي مع تحليل عمليات التحوُّل

الديمقراطي كما ناقشناها في الفصل السابق؛ لكن هذه على الأقل تشمل التثبيت والتدعيم والأزمة، وأيضًا التطورات الداخلية الأخرى للأنظمة غير الديمقراطية.

في العقود الماضية كان التغيير من ديمقراطية إلى نظام هجين أكثر شيوعًا من التغييرات تجاه أشكال استبدادية، كما كانت الحال من قبل. ومن أمثلة ذلك التحوُّل في إسبانيا في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته تجاه النظام الاستبدادي لفرانكو، أو كما في العديد من التحوُّلات في دول أمريكا اللاتينية تجاه الأنظمة العسكرية، والتي سبقها أزمات ديمقراطية في البلاد، حيث تم تقليص الجوانب الأساسية في الصفة الديمقراطية - كما ناقشناها في الفصل السابق - لا سيما فيما يخص المُساءلة الانتخابية والمُساءلة داخل المؤسسات، والحقوق السِّياسية الأساسية والحريات المدنية، حتى أصبح من غير الممكن اعتبار النظام ديمقراطيًّا بالحد الأدنى كذلك! وأهمُّ حالة لهذا التحوُّل هي التحوُّل في فنزويلا تحت رئاسة شافيز (1999م-2013م)، وبالرغم من بعض السِّياسات الناجحة التي نفذها (شافيز) للحد من التفاوت الاجتماعي، إلا أنه اتخذ العديد من القرارات التي قلَّلت من حرية الصحافة واستقلالية المؤسسات الأخرى وفي النهاية الحريات الأساسية للمواطنين.

إن حالة فنزويلا تمثل ملاءمة عالية لعامل غالبًا ما يُسمَّى «لعنة الوفرة» أو «فخ الموارد» (روس، 2001م)؛ ويوجد عدد من الدول في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، حيث وجود النفط أو الموارد المعدنية النفيسة قد يكون له تأثير مرسِّخ أو موطِّد للأنظمة الاستبدادية القائمة، كما أنه يقوي جهاز الأمن الداخلي والجيش للحفاظ على آليات قمعية فاعلة؛ وفي العموم فإن وجود هذه الموارد له تأثير مضاد للديمقراطية.

كما أن التحوُّل من أنظمة هجينة إلى أنظمة استبدادية يقدم - كذلك - بعض المزايا؛ فهي في العادة لا تهتم بحدود أكبر للتعدُّدية السِّياسية فقط، بل كذلك القمع والتحوُّل الديمقراطي للمجتمع المدني، وهذا لا يتسق مع التعبئة التي حدثت في مرحلة

النظام الهجين، ولكن يكون محتملًا في السياق الجديد. وأفضل مثال لهذه الحالة دولة مصر بعد زوال نظام (مبارك)، حيث شهدت مرحلة قصيرة من نظام هجين وحتىٰ توقعات انتقالية أكثر تجاه الديمقراطية، أو علىٰ الأقل ثبات للنظام الهجين في «الربيع العربي». بعد ذلك فشل الائتلاف المحتمَل بين ضباط الجيش الأصغر سِنًّا بقيادة الفريق (عبد الفتاح السيسي)، وزير الدفاع في عهد الرئيس (محمد مرسي)، وجماعة الإخوان المسلمين، أدىٰ إلىٰ التدخُّل العسكري، وفي الأعوام السابقة للنظام الهجين غير المستقر (2011م-2013م)، كانت توجد تعبئة شعبية، إضافة إلىٰ استفتاء وانتخابات حرة حتىٰ تستعيد القيادة العسكرية الجديدة إجراءاتها القوية، للحد من الاضطرابات العامة وعدم الرضا الشعبي الكبير الذي زاد مع الأزمة الاقتصادية بسبب تهديدات السياحة والحالة الاقتصادية السلبية بشكل عام.

وفيما يتعلق بالعمليات الأخرىٰ المذكورة في الفصل السابق، بشأن تثبيت الأنظمة الجديدة وتوطيدها، يمكن ملاحظة هذه العمليات أيضًا في الأنظمة الهجينة والاستبدادية، فيما يتعلق ببعض خصائصها الرئيسة؛ ويتعلق هذا بالحد من الحرية وسيادة القانون في الأنظمة الهجينة والحدود المستقبلية علىٰ التعدُّدية المحدودة والمشاركة الشعبية التي تفرض العقليات السُّلْطوية القائمة في الأنظمة الاستبدادية. وإضافة إلىٰ ذلك، خاصةً فيما يتعلق بالتوطيد المحتمل للأنظمة الجديدة، يمكننا أن نجد محاولاتٍ للتشريع من خلال توجهات الأحزاب والقادة، وعلىٰ سبيل المثال كما كانت الحال مع الدور الذي أداه حزب «روسيا المتحدة» والرئيس بوتين في روسيا.

التعبئة والاستبداد الانتخابي

إن التغييرات الداخلية التي تؤثر علىٰ الأنظمة الاستبدادية هي العمليات الأكثر أهمية في التناول، بسبب خصائصها المبتكرة حسبما وضح (جرماني، 1971م) في بحثه عن الإيطاليين الصغار والأسبان في ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته، لا سيما الأنظمة الاستبدادية المدنية مع إمكانية تطوير بعض خصائص التعبئة والمشاركة الحقيقية للمعارضة الداخلية. في حقيقة الأمر، وعندما يضطر الناس إلىٰ الاجتماع والمناقشة

فمن الممكن أن ينتجوا أفكارًا ومقترحات قد لا تقبلها السُّلْطات الاستبدادية، وفي هذه الحالات فإن الحل المتكرر هو قمع مجموعات المعارضة الموجودة بالفعل أو المحتمَلة الوجود؛ لكن عندما يستمر نظام تعبئة لفترة طويلة من الزمن يمكن لتطور آخر أن يكمل القمع، وهناك إمكانية قبول مواقف سياسية مختلفة داخل النظام، شريطة الاعتراف بإقرارها بشرعية النظام؛ وهذا يَحُدُّ من تكلفة القمع، ويقلل من الحاجة إلىٰ شرطة أقوىٰ أو تدخُّلات عسكرية. وتبرز هنا حالتان مختلفتان لعرض هذه العملية بوضوح: الأولىٰ النظام الإسلامي في إيران، والثانية الشيوعية في الصين؛ الحالة الأولىٰ عبارة عن نظام تعبئة مع أساس ديني بعد ثورة 1979م. ولكن كما تظهر الانتخابات التي أُجريت قبل ذلك، يوجد بناء مؤسسي يبقي الحكم الاستبدادي بين يدي السُّلْطات الدينية، وفي الوقت نفسه يسمح ببعض الأوضاع السِّياسية المختلفة في بعض القضايا؛ منها علىٰ سبيل المثال: الاتفاق النووي، والعَلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية للمنافسة بطريقة مسيطَر عليها داخل الدولة. أما في الصين فيوجد حكم حزب واحد يمثل القيادة القوية الراسخة، لكنه يسمح بوجود مواقفَ مختلفةٍ داخل الحزب، ليكون دائمًا حكمًا بطريقة عصرية.

ومن السِّمات الرئيسة لهاتين الحالتين الانتخابات التي أصبحت أكثر أهمية - علىٰ الصعيد المحلي في الصين - والأنظمة الاستبدادية الأخرىٰ أنهما تكشفان عن سبب حدوث هذا، وهو أولًا: الخطاب الانتخابي الديمقراطي أصبح أكثر انتشارًا وقَبولًا بعد سقوط جدار برلين (1989م)، وما أعقبه من عمليات دَمَقْرطة للعديد من دول أوروبا الشرقية إضافة إلىٰ بعض البلاد الأفريقية والآسيوية؛ ولهذا، فإن تبنِّيَ هذه الطريقة من إضفاء الشرعية يمكِّن النظام من أن يصبح أقل قمعية، وحتىٰ لا يمنح الأجهزة الاستخبارية والشرطة سلطة يمكن أن يصبح التحكم فيها صعبًا جدًّا. ومن ثَمَّ، في بعض الحالات يمكننا رؤية نظام مدني يسميه (سشيدلر، 2013م) «الاستبداد الانتخابي»، والذي يقدم جميع القواعد والمؤسسات الرسمية للديمقراطية بدءًا من الميثاق الدستوري إلىٰ النظام الانتخابي، ومن البرلمان إلىٰ المحكمة العليا والحكومات المحلية المنتخبة (راجع الإطار 7-2). وهو يسمح للجمعيات المدنية

ومجموعات المصالح ووسائل الإعلام الخاصة بأداء دورها لكن بشكل منتظم. وفي الانتخابات يمكن لأكثر من حزب واحد المشاركة؛ وذلك لإكسابها مظهر النظام الديمقراطي كما قلنا. وبهذه الطريقة تقوم الأطراف المعارضة بشكل غير مباشر بتشريع النظام، وغالبًا ما يتم مكافأتها على ذلك من السُّلْطة الحاكمة. وكذلك يتم التلاعب في الانتخابات بشكل منتظم بطرق مختلفة، مثل تغيير القوائم أو شراء أصوات الناخبين وتزوير بطاقات الاقتراع؛ ومن ثَمَّ لا يكون للانتخابات الخصائص الأساسية لتكون انتخاباتٍ حرةً ونزيهةً وتنافسيةً بشكل فعلي كما هو مقترح في تعريف الحد الأدنى للديمقراطية. ويمكن عدُّ روسيا في عهد بوتين مثالًا جيدًا على هذا النوع من الأنظمة مع إيران والصين؛ لكن قبضة الحزب الواحد على مستوى البلد لا تسمح بوجود معارضة مفتوحة.

الإطار (7-2) سشيدلر، «الاستبدادية الانتخابية»

الاستبدادية الانتخابية تقدم جميع القواعد والمؤسسات الرسمية للديمقراطية بدءًا من الميثاق الدستوري إلى النظام الانتخابي، ومن البرلمان إلى المحكمة العليا والحكومات المحلية المنتخبة. وتسمح للجمعيات المدنية ومجموعات المصالح ووسائل الإعلام الخاصة بأداء دورها لكن بشكل منتظم. وفي الانتخابات يمكن لأكثر من حزب واحد المشاركة، وذلك لإكسابها مظهر النظام الديمقراطي كما قلنا. وبهذه الطريقة تقوم الأطراف المعارضة بشكل غير مباشر بتشريع النظام، وغالبًا ما يتم مكافأتها على ذلك من السُّلْطة الحاكمة. وكذلك يتم التلاعب في الانتخابات بشكل منتظم بطرق مختلفة، مثل تغيير القوائم، أو شراء أصوات الناخبين، وتزوير بطاقات الاقتراع. ومن ثَمَّ لا يكون للانتخابات الخصائص الأساسية لتكون انتخاباتٍ حرة ونزيهة وتنافسية بشكل فعلي، كما هو مقترح في تعريف الحد الأدنى للديمقراطية.

المصدر: (سشيدلر، 2006).

الاستنتاجات

قدمنا في هذا الفصل النوعين الرئيسين للأنظمة غير الديمقراطية، وهما: الأنظمة الهجينة، والأنظمة الاستبدادية؛ وعند النظر أكثر عن كثب ندرك أن هذين النوعين والأنواع الفرعية منهما، تخضع للتطور والتغيير، حيث إنها تتأثر بشكل غير مباشر بالعمليات الحديثة للدمَقْرطة. ولا تزال الخطوط الحدودية بين هذه الأنواع - كما في بعض الأمثلة المذكورة - مرنة؛ وبالرغم من تطور عدد قليل من الخصائص الرئيسة في الأقسام الأخيرة من هذا الفصل، فإن ظروف كيفية ظهور هذه الأنظمة تبقى محددة نوعًا ما؛ فجاذبيتها للآخرين أو رؤيتها - على نحو عالمي - سيحقق أمرًا محدودًا للغاية؛ وهذا يميزها عن الديمقراطيات، على الأقل من الناحية المثالية.

<u>أسئلة</u>

1- ما الأنظمة الهجينة؟ وكيف يمكن تصنيفها؟

2- ما تعريف النظام الاستبدادي الذي اقترحه (لينتس)، مع مناقشة عناصره التأسيسية؟

3- ما الدور الذي يلعبه الائتلاف المهيمن في النظام الاستبدادي؟

4- هل يمكن وصف عملية التحوُّل من نظام هجين إلى نظام استبدادي، مع ذكر مثال واضح عليها؟

5- ما الملامح الرئيسة للاستبدادية الانتخابية؟

للمزيد:

Brooker P (2014) Non-democratic regimes (3rd ed.). Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan. The author offers a comprehensive assessment of the nature, character and performance of authoritarian regimes.

Chehabi HE and Linz JJ (1998) Sultanistic regimes. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press. This edited volume became the reference book on important sultanistic regimes, Dominican Republic, Cuba, Haiti, Iran, and the Philippines included.

Diamond L and Plattner MF (eds.) (2014) Democratization and authoritarianism in the Arab World. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press. The edited volume examines several key issues concerning the post-Arab Spring political changes in the Middle East and North Africa.

Gel'man V (2015) Authoritarian Russia: Analyzing Post-Soviet regime changes. Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press. It is an excellent overview of regime change in Russia from the collapse of the Soviet Union in 1991 to the present day.

Levitsky S and Way LA (2010) Competitive authoritarianism: Hybrid regimes after the cold war. Cambridge, UK: Cambridge University Press. Based on 35 case studies, the book introduces a new regime type ('competitive authoritarianism') and offers a new theoretical framework for understanding why external democratizing pressure varies across countries and regions.

Linz JJ (2000) Totalitarian and authoritarian regimes. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers. This classic work develops the fundamental distinction between totalitarian and authoritarian non-democratic regimes while proposing a thoughtful typology.

Schedler A (2013) The politics of uncertainty: Sustaining and subverting electoral authoritarianism. New York: Oxford University Press. The book presents an analytical framework and empirical data to understand the distinctive political dynamics of electoral authoritarian regimes.

Teets JC (2016) Civil society under authoritarianism: The China model (4th ed.). New York: Cambridge University Press. The author proposes a new model of 'consultative authoritarianism' showing how Chinese officials and civil society organizations mutually learn from one another through their interactions, thereby making domestic institutions more adaptive and less fragile over time.

روابط الإنترنت:

Amnesty International: www.amnesty.org

Autocratic Regime Data: http://sites.psu.edu/dictators/

Bertelsmann Stiftung Transformation Index BTI 2016: www.bti-project.org

Democracy-Dictatorship (DD) Index: https://sites.google.com/site/joseantoniocheibub/datasets/democracy-and-dictatorship-revisited

Economist Intelligence Unit (EIU): www.eiu.com/democracy2015

Freedom House: www.freedomhouse.org

Human Rights Watch: www.hrw.org

Polity IV: www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm

❊

البَابُ الثَّالِثُ

الحَوْكَمة

الفصل الثامن

الحكومة، والبرلمان والسلطة القضائية

مصطلحات أساسية

ازدواجية الهيئة التشريعية	الاستقلال القضائي
أُحادية الهيئة التشريعية	حكومة حزبية
الوزارة	التمثيل
دمج السُّلْطات	سيادة القانون
الحَوْكَمة	الفصل بين السُّلْطات
الحكومة	حكومة تكنوقراط

مقدِّمة

عندما طوَّر مونتسكيو نظريته الدستورية في كتابه «روح القوانين The Spirit of Laws»، على أساس الفصل بين السُّلْطات، أسَّس نظريته على ثلاث سلطات رئيسة تجسِّد مفهوم «Rechtsstaat»، والذي يعني سيادة القانون في ترتيب دستوري. وتمثَّلت تلك السُّلْطات في السُّلْطة التنفيذية وتجسدها الحكومة؛ والسُّلْطة التشريعية ويجسدها البرلمان، والسُّلْطة القضائية أو القضاء.

وفي الأزمنة الأخيرة وفي مناطق أخرى من العالم، أشار السِّياسي الشهير الزعيم «سون يات-سن» في الصين إلى تلك السُّلْطات الثلاث أيضًا. وكذلك طوَّر جابريل ألموند وبينغهام باول (1966م، 1978م) في إطار نظريتهما العامة عن عِلْم السِّياسة نظريتهما من خلال دمج الوظيفية وتحليل النُّظم. ومن واقع هذه النظرية، تمثَّلت الوظائف الرئيسة وهياكل النظام مجدَّدًا من السُّلْطات ذاتها، معتبرة إيَّاها مهمَّة لعملية صناعة القرار والمؤسسات ذات الصلة، ألا وهي: الوظيفة التشريعية، والوظيفة التنفيذية، والرقابة القضائية من جانب المحاكم. ويمكننا أن نسوق العديد من الأمثلة الأخرى

مجدِّدين التأكيد على الدور الحرج الذي تلعبه السُّلْطات الثلاث، بالإضافة إلى الفصل بينها وعَلاقة الفحوصات والموازنات فيما بينها.

وتنطوي هذه الحكمة الدستورية واسعة القبول على تناقضين كامنين من منظور العِلْم السِّياسي. وقد يكون ذلك أيضًا السبب وراء عدم سهولة فهم مهامها، وتعدُّ صافرات إنذار الديمقراطية المباشرة بالنسبة لكثير من الأشخاص أكثر جذبًا. ويكمن التناقض الأول في المبدأ الرئيس للتمثيل، الذي يسوِّغ السُّلْطة التشريعية ويقنِّنها، ورأس السُّلْطة التنفيذية. ويمثِّل التناقض الثاني حقيقة أنَّ السُّلْطة القضائية تعدُّ السُّلْطة الرئيسة التي تفحص كل من السُّلْطتين التشريعية والتنفيذية، غير أنَّها في ذاتها لا تعتمد على مبدأ ديمقراطي، ولكن على عقيدة النخبوية؛ ألا وهي الأهلية في القوانين وتنفيذها. ولكن لماذا أُثير - ثمة - تناقض وراء فكرة التمثيل من جانب «هانا بيتكين» عندما شرحت معنى مفهوم: «إنَّما التمثيل يعني إعادة التقديم، بما يعيد الواقع الحاضر مجدَّدًا. وقد عنى ذلك أكثر من مجرَّد جَلْبها إلى الواقع حرفيًّا، وبالأحرى، إنَّما يعني التمثيل جزئيًّا جلب حاضر شيء، لا يكون برغم ذلك حاضرًا حرفيًّا أو حقيقةً. والآن، فإنَّ القول بأنَّ شيئًا يعدُّ - تزامنيًّا - حاضرًا وليس حاضرًا، إنَّما هو نطق بالتناقض، وهكذا فإنَّ الازدواجية الأساسية تنبني على معنى التمثيل» (1967م).

وقد أورد بيتكين وآخرون و(ريهفلد، 2006م) تعريف الفكرة بطرق مختلفة، وقد أخذت العديد من الأبعاد. وللأغراض الخاصة بنا، فإنَّ التعريف الوارد بالإطار (8-1) يرجِّح أنَّ التمثيل العام مختلف عن التمثيل الخاص، حيثما «يمثِّل» محامي المصالح المحددة والشخصية للعميل. وتعدُّ المصالح الواجب تمثيلها في التمثيل السِّياسي مجتمعة، وإنَّما يُقِيم ذلك مسوِّغًا للممثِّل للتصرُّف على نحو مستقل حسب «سلطته التقديرية» أو حريته أو رأيه النسبي. وعلى العكس من ذلك، لا يعد مَن يتم تمثيلهم رعايا سلبيين، ولكنْ وكلاء رئيسين - يقيِّمون سلوك الممثل ويقوِّمون أداء المهمة. ولا عجب في ذلك، فقد تكون هذه العَلاقات نزاعية.

الإطار (8-1) - هانا بيتكين، «التمثيل السِّياسي»

التمثيل السِّياسي: يُقصد بالتمثيل هنا التصرُّف وفقًا لمصالح مَن يتم تمثيله بأسلوب تجاوبي معه. ولا بد للممثِّل أن يتصرَّف علىٰ نحو مستقل؛ فلا بد لأفعاله أن تشتمل علىٰ السُّلْطة التقديرية والرأي؛ ولا بد أن يكون هو صاحب التصرُّف. ولا بد لمن يتم تمثيله أيضًا أن (يُفهم علىٰ أنَّه) قادر علىٰ التصرُّف وإبداء الرأي المستقل، وليس مجرَّد أن يكون خاضعًا للرعاية. وعلىٰ الرغم من النتيجة المحتملة للتنازع بين الممثِّل ومَن يمثِّله بشأن ما يجب فعله، لا بد ألَّا يقع ذلك النزاع في الظروف العادية.

المصدر: بيتكين، 1967: 209.

وبرغم ما تقدَّم، يبيِّن هذا التعريف كيف يعدُّ الممثِّل «مؤتمنًا» وليس «مفوَّضًا». ويمكن فهم المؤتمن علىٰ أنَّه ممثِّل يرعىٰ مصالح الأمة، بناءً علىٰ رأيه الخاص بشأن السلع والمصالح العامة، والتصرُّف وفقًا للفضيلة المدنية. هذا في حين أنَّ المفوَّض، علىٰ النقيض من ذلك، يعدُّ ممثلًا يعتني بمصالح دائرته الانتخابية، بناءً علىٰ رأي منتخبيه، ويعدّ أكثر استجابةً للعقوبات - بعدم إعادة الانتخاب - (ريهفلد، 2009م). وتعدُّ الانتخابات الآلية الرئيسة التي يتم التمثيل من خلالها، وتكون المكافأة أو العقاب الفاعل الذي يتحصَّل عليه الممثِّل ممن يمثِّلهم، الذين يصوِّتون لصالحه أم لا، هو الجانب الرئيس الذي يفعِّل من أثر التمثيل. ومن خلال الانتخابات يتشكَّل البرلمان، وتتشكَّل - في النظام البرلماني - الحكومة كذلك. وتستعرض الأقسام الثلاثة التالية كيف تُنَفِّذ البرلمانات والحكومات مبدأ التمثيل، وبذلك نعني ماهية عملها بالفعل.

وتكفُل السُّلْطة الثالثة، ونقصد بها السُّلْطة القضائية، الحقوقَ المدنيةَ وتنفيذها؛ فهي تنفذ المهامَّ التي ذكرها مونتسكيو بوصفها جوهرية في أية جمهورية ديمقراطية، ولكونها إضافة إلىٰ السُّلْطتين التنفيذية والتشريعية يجب أن تخصِّص الوظائف القضائية لسلطة ثالثة منفصلة تُعنىٰ بفحص أنشطة الحكومة والبرلمان؛ كي لا تطغىٰ سلطة علىٰ الأخرىٰ، وحيثما تُكفل حرية المواطنين علىٰ نحو كافٍ.

ويعدُّ هذا الفصل بين السُّلْطات وآليات الفحص والموازنة فيما بينها في مكنون لبِّ الديمقراطية. غير أنَّه، وكما هو معلوم جيدًا، لا ينتخب معظم القضاة، بل يعيَّنوا من خلال اختبارات تهدف إلىٰ فحص معرفتهم بالقوانين وكيفية تنفيذها. وبعبارة أخرىٰ: يتَّسم الجانب الرئيس للديمقراطية بمجموعة من القيود المفروضة علىٰ السُّلْطات المنتخبة من خلال أنشطة سلطة مهنية. ويمثِّل ذلك التناقض الثاني في مبدأ كل نظام حكم ديمقراطي، مما يضفي مزيدًا من الصعوبة علىٰ فهم الديمقراطية من منظور بسيط للغاية. وسوف يكرِّس القسم الرابع من هذا الفصل للسلطة القضائية، واستقلالها وعَلاقاتها مع السُّلْطتين الأُخريين.

السُّلْطة التشريعية

من بين 193 دولة مستقلة في وقتنا الحاضر، يعدُّون أعضاءً بالأمم المتحدة، شكَّلت 191 دولة من بينهم، مجتمعين، 268 مجلسًا برلمانيًّا (الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي)، بما يعني في المتوسط أكثر من مجلس برلماني واحد في كل دولة. وإذا أضفنا الجمعيات البلدية والإقليمية والاتحادية المحلية، والبرلمانات المتخطِّية لحدود السُّلْطة الوطنية، مثل البرلمان الأوروبي، والجمعيات الدولية، مثل الأمم المتحدة، فإنَّنا سوف ندرك فورًا كيف أنَّ البرلمانات عديدة للغاية، ويمكن اعتبارها المؤسسة السِّياسية الأكثر شيوعًا في دول العالم كافة.

وبتعريف بسيط، فإنَّ الجمعية تعدُّ في العموم مجموعة من الممثِّلين المنتخبين التي تشكِّل كيانًا سياسيًّا، وتتَّسم بأنَّها مؤسسة دائمة وجامعة، يتجدَّد تشكيلها في المتوسط كل أربع إلىٰ خمس سنوات (وفي حالات نادرة - كل ست سنوات)، وتنبني علىٰ مبدأ الممثل (برغم أنَّه ليس دومًا مما تتشكَّل عبر الانتخابات). وبالإضافة إلىٰ ذلك، تعرف المجالس الديمقراطية بالتعدُّدية الداخلية التي يتَّسم بها كل نظام حكم ديمقراطي. ويُقصد بذلك أنَّ المجلس الديمقراطي هو كيان توجد فيه مناصب مختلفة أيديولوجيًّا وسياسيًّا، ويتشكَّل في الغالب عبر خطوط متحزِّبة.

ويظهر أيُّ مجلس ديمقراطي على النحو الأفضل، عندما يُفهم على أنَّه مؤسسة وسيطة، وهي تعبير المجتمع عن اختياره لممثليه من بين الأنماط والاحتياجات الثقافية ذات الصلة، وفي الوقت ذاته مؤسسة صنع قرار تسهم في عمل الديمقراطية.

ويؤكِّد الاتحاد البرلماني الدولي كيف تسهم البرلمانات في العملية الديمقراطية من خلال كون البرلمان ممثلًا (البرلمان المنتخب هو الممثل الاجتماعي والسِّياسي والملتزم بمنح فرص متكافئة للأعضاء؛ كي ينفذوا الالتزامات المنوطة بهم)، وشفافًا (يعدُّ البرلمان منفتحًا على الأمة ويتسم بالشفافية عند مباشَرته أعماله)، وقابلًا للوصول (عبر «مشاركة العامة، بما يشمل المجتمع المدني وغيره من الحركات الشعبية الأخرى في عمل البرلمان»)، وخاضعًا للمساءلة (أمام جمهور الناخبين بشأن أدائهم في مناصبهم وبشأن نزاهة سلوكياتهم)، وفاعلًا (وفقًا لهذه الأعراف والقِيَم الديمقراطية) (آي بي يو، 2006م). ويعدُّ هذا المنظور منظورًا معياريًّا، وتتم مشاركته في العموم خلال المناظرات بشأن دور البرلمانات.

الإطار (8-2) - ليستون-باندیرا، «البرلمانات»

البرلمانات هي مؤسسات تضم بين جَنَباتها أعضاءً معترفًا بهم رسميًّا، لمناقشة القرارات وتقنينها بشأن المسائل المؤثرة على المجتمع في العموم.

المصدر: ليستون-باندیرا، 2011: 1772.

الوظائف البرلمانية

قد يُخلِّف هذا التعريف انطباعًا بأنَّ الوظيفة الرئيسة للبرلمان هي وظيفة تشريعية. فضلًا عن ذلك، عند الحديث عن البرلمانات، فإنَّنا عادةً ما نطلق عليها «المجالس التشريعية»، مع الإشارة إلى «السُّلْطة التشريعية». غير أنَّه عند تحليلنا عن قرب للوظائف التجريبية التي تؤدِّيها معظم البرلمانات بالفعل، فإنه يجب علينا التمييز بين الوظائف الثلاث الرئيسة للبرلمانات المعاصِرة: الوظيفة التمثيلية، والوظيفة التي

تدير الحكومة وتراقبها، وأخيرًا الوظيفة التشريعية. وتختلف هذه الوظائف من حيث الأشكال التي يجري تنفيذها من خلالها، وفي أهميتها النسبية فيما يتعلق بالنماذج المختلفة للعَلاقات التنفيذية / التشريعية، وتبعًا لذلك نوع الديمقراطية (البرلمانية، وشبه البرلمانية، والرئاسية، وشبه الرئاسية).

ولا تتشابه الوظيفة التمثيلية التي يجري تنفيذها بالفعل كتلك الخاصة بالممثلية. ولذلك يجب ألَّا يُنظر إلى البرلمان أو الكونجرس في الديمقراطية الرئاسية، بوصفه جهازًا لانتخاب الممثِّلين كمرآة للتركيبة المجتمعية لجمهور الناخبين من حيث الفئة الاجتماعية والدين والجماعات العرقية وما إلى ذلك. فبادئ ذي بدء، إنَّما يعتمد ذلك كثيرًا على النظام الانتخابي، وعلى درجة التناسب التي يخصِّصها ذلك النظام. وثانيًا، إذا كان ممكنًا فهم التمثيل بوصفه مجرد مرآة تعكس المجتمع، فإنَّه قد يتشكَّل وحسب من «مفوَّضين» وليس «مؤتمَنين»، وقد يخدع المعنى الأكثر تعقيدًا لتمثيل المجلس. وبرغم ذلك، فقد ساد خلال العقود الأخيرة اتجاه متنامٍ لتمثيل المرأة على نحو أفضل خلال البرلمانات المنتخبة (بلغت 23٪ عام 2016م، الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي)، أو تخصيص حصص محدَّدة للجماعات الاجتماعية المتميِّزة، مثل أقليات بعينها، والتي قد لا تُمثَّل بغير ذلك من الطرق. ويقوم بمهامِّ الوظيفة التمثيلية الأوسع نطاقًا الممثِّلون الأفراد أو تنظيم جماعات منها في صورة أحزاب برلمانية، ومن ثَمَّ فإنها تُؤدِّي مهامها من خلال المبادرات التشريعية - الاستجوابات -، ونقصد بذلك أن ثمَّة إجراءً برلمانيًّا محدَّدًا يطلب من مسؤول حكومي توضيح بعض الإجراءات أو السِّياسات وتسويغها بشأنه، مع اتخاذ العديد من الإجراءات الأخرى لتحقيق إمكانية الوصول والشفافية والخضوع للمحاسبة حسبما يؤكدها الاتحاد البرلماني الدولي.

وتعدُّ وظيفة مراقبة الحكومة والرقابة عليها الوظيفة، الأكثرَ صلةً في الديمقراطيات المعاصِرة. وسوف نعرض هنا للاختلاف فيما بين الديمقراطية البرلمانية، أو شبه البرلمانية، والديمقراطية الرئاسية. ففي الحقيقة، ينتخب البرلمان في أول نمطين من الديمقراطية الوزارة ويدعمها رسميًّا بتصويت الثقة، غير أنَّه يجوز له أيضًا أن يقيل

تلك الوزارة إذا لم يعد ممكنًا تحقيق أغلبية توافقية على الحكومة. ففي ألمانيا وإسبانيا وبعض الدول الأخرى، تُقيَّد الاحتمالية الأخيرة بشرط دستوري، وهو وجوب تصويت بنَّاءً لسحب الثقة. ويعدُّ ذلك أداةً تهدف إلى تعزيز استقرار الحكومات من خلال قصر تسريحها فقط على توفر أغلبية برلمانية بديلة يكون بمقدورها تشكيل حكومة جديدة. وعلى النقيض من ذلك، ففي الديمقراطيات الرئاسية حيثما لا ينتخب البرلمان رئيس الحكومة، فيشكِّل الرئيس الوزارة دون طلب التصويت بمنح الثقة من جانب الكونجرس. وفي عـدد من الديمقراطيات في أمريكا اللاتينيـة، حيثما تعـدُّ النُّظم الرئاسية حقيقةً روابط اتصال فيما بين الرئيس والكونجرس، وفي ظل غياب التصويت الرسمي بحَجْب الثقة، تنشأ ثمة احتمالية اتهام الرئيس بالتقصير، بما يجبره على الاستقالة في حالات بعينها يحدِّدها الدستور. وتتواتر كثيرًا تلك الاتفاقات غير الرسمية فيما بين الرئيس والأحزاب بالكونجرس فيما يتعلق بتعيين الوزراء والسِّياسات الواجب إقرارها. وهكذا، يعدُّ تعبير «نيابية النُّظم الرئاسية» شائعًا تمامًا، لا سيما في دول مثل البرازيل ذات النُّظم متعدِّدة الأحزاب.

وثمَّة جانب أساسي إضافي - حيثما تعدُّ وظيفة مراقَبة الوزارة من جانب المجلس، وثيقة الصلة للغاية - يكمن في تدقيق الأنشطة التشريعية المقترحة رسميًّا من جانب الوزارة في أية ديمقراطية برلمانية، ومن جانب الممثلين في الكونجرس تحت القيادة غير الرسمية للرئيس في أيِّ نظام رئاسي أو شبه رئاسي دستوري. ويعدُّ ذلك الجانب الأبرز للخضوع للمحاسبة بين المؤسسات، حيث تفحص المعارضة جميع الأنشطة التشريعية للأغلبية الحاكمة. وتُكفل هذه الوظائف الرقابية من خلال عدد من الإجراءات النيابية الرسمية، مثل مسألة الوقت حيثما يكون على الوزراء بالحكومة الردُّ على الاستفسارات الشفهية والخطية بشأن جميع الأنشطة الحكومية، ومختلف الإجراءات للرقابة على الموازنة والإنفاق الحكومي، والمناظرات الدورية بشأن جميع مناطق السِّياسة الرئيسة، بالإضافة اقتراح بتوجيه اللوم، واحتمالية الاتهام بالتقصير أو الخيانة، وبضعة إجراءات

أخرىٰ. وفي الديمقراطيات الحديثة، تستكمل تلك المحاسبة بين المؤسسات من خلال الرقابة غير الرسمية، وتكون فاعلة للغاية، من جانب الإعلام، بما يشمل كفاءة المعارضة في أداء دورها.

والوظيفة الثالثة هي الوظيفة التشريعية؛ ففي الديمقراطيات النيابية تُباشر هذا النشاطَ في الأغلب الوزارةُ المنتهية ولايتها، وتُرْفَع أكثر من 75٪ من مشاريع القوانين المقترحة عبر مبادرة من الوزارة.

ويمكننا في هذا الصدد أن نرصد الدور القوي المنوط برئيس الوزراء أو المستشار في مواقف كثيرة، حيث تكون هناك أغلبية برلمانية واسعة وآمنة. ففي المملكة المتحدة، علىٰ سبيل المثال، أطلق علىٰ العِقد الذي شهد تولي توني بلير رئيسًا للوزراء «عِقد الخيانة»، وهو ما يُشير أيضًا إلىٰ هذا الجانب. وتتوفر في الديمقراطيات النيابية متعدّدة الأحزاب مساحة أكبر للمبادرات البرلمانية، ولاسيما لاقتراح التعديلات من جانب أعضاء البرلمان. ويطلق علىٰ هذه العَلاقة الوثيقة بين البرلمان والوزارة «دمج السُّلْطات»، والذي يعني أنَّ السُّلْطة التنفيذية والأكثرية النيابية تُدمج في أنشطتها الرئيسة تحت قيادة رئيس الوزراء، وزعماء الأحزاب بالسُّلْطة. وفي هذا الوضع، تصبح الوظائف الرقابية للإعلام والقضاء وثيقة الصلة علىٰ نحو أكبر.

وفي حالة الديمقراطية شبه الرئاسية، كما هي الحال في فرنسا، يمكن أيضًا أن ينتج عن دمج السُّلْطات الذي يُخلِّف «النيابية الفائقة»، عندما يمثِّل الرئيس المعيَّن بالانتخاب المباشر الأغلبية بالبرلمان أيضًا. أمّا إذا كان رئيس الدولة معيَّنًا بالانتخاب المباشر ولم يكن هناك رئيس للوزراء، ولم يكن هناك تصويت بمنح الثقة من جانب البرلمان دعمًا للوزارة، عندها يكون هناك فصل حقيقي بين السُّلْطات بين السُّلْطتين التنفيذية والتشريعية، كما هي الحال في الولايات المتّحدة الأمريكية. غير أنَّه إذا لم يعتمد الرئيس علىٰ أغلبية في الكونجرس، يمكن أن ينتج عن ذلك مأزِق حقيقي في تمرير القرارات، وهو مأزِق ممتد وخطير للغاية.

التنظيم الداخلي للبرلمانات

تتمثَّل المسألة الأهم في كيفية تنظيم البرلمان وكيفية مباشرته وظائفه. ففي الحقيقة يعدُّ التنظيم الداخلي للبرلمان أو الكونجرس عاملًا أساسيًّا يؤخذ في الحسبان للنظر في مدىٰ فاعلية أدائه. وهناك ثلاثة جوانب أيضًا هي الجوانب الأكثر صلة في هذا الصدد، وتتمثَّل هذه الجوانب في العَلاقات الداخلية بين المجلس فيما يتعلق بدور الأحزاب، والهيكل الداخلي للعمل فيه من خلال اللجان أو الطرق المماثلة، ووجود مجلس واحد أو مجلسين نيابيين. وابتداءً بالنقطة الأخيرة، نجد أنَّ نحو 60٪ من جميع البرلمانات تعد أُحادية الهيئة التشريعية. فضلًا عن ذلك، يمكن أن تكون هناك اختلافات مهمة للغاية بين المجلس الأول والمجلس الثاني؛ ففي معظم الحالات، يكون حجم المجلس الثاني أصغر، مقارنة بالمجلس الأول، 72٪ من المجالس الثانية يقل عدد أعضائها عن 100 ممثل، بينما 72٪ من المجالس الأولىٰ تتجاوز 100 ممثل. وتكون مدة العضوية بالمجالس الثانية أطول أجلًا؛ ففي 90٪ من المجالس الأولىٰ، تتراوح المدة من أربع إلىٰ خمس سنوات، غير أنَّ 72٪ من المجالس الثانية تتراوح المدة فيها من ستِّ سنوات إلىٰ تسع. ويجري انتخاب 96٪ من المجالس الأولىٰ مباشرة، بينما ينتخب 33٪ من المجالس الثانية بطريق غير مباشرة، في حين يعيَّن 28٪ من الأعضاء (الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي).

ويمكننا تقييم مدىٰ ضعف ازدواجية الهيئة التشريعية أو قوَّتها علىٰ أساس معيارين رئيسين اثنين أولهما يُعنىٰ بمسألة ما إذا كانت السُّلْطات ذات الصلة المحدَّدة وفقًا للدستور قد اكتملت بالشرعية الديمقراطية أم لا؛ ويقصد بذلك طريقة الانتخاب المباشر. وفيما يتعلق بالسُّلْطات الرسمية، فإنَّه في أغلب الحالات، يحوز المجلس الأول مزيدًا من السُّلْطات مقارنة بالمجلس الثاني، باستثناء إيطاليا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، حيثما يحتفظان بسلطات متماثلة جوهريًّا. وفي كثير

من الحالات (61٪ في المجموع) يُنتخب المجلس الثاني بطريق غير مباشرة، أو يُختار أعضاؤه بالتعيين.

وفي هذا السياق، يمكننا أن نتحدَّث أيضًا عن التماثل وعدم التماثل بين الهيئتين. وهكذا، تكون ازدواجية الهيئة التشريعية متماثلة إذا حاز كلا المجلسين سلطات متكافئة أو أقرب إلىٰ التكافؤ، ويجري انتخاب أعضائهما مباشرة. وتكون غير متماثلة إذا كان لهما سلطات مختلفة، وجرىٰ انتخابهما بطريق غير مباشرة، أو عُيِّن أعضاؤهما.

ويعدُّ المعيار الثاني هو الاختلاف في النظام الانتخابي، ونقصد بذلك أنَّه في عدد من المجالس الثانية يتم الإفراط في تمثيل الأقليات، أو يجري انتخاب ممثليها عبر نظم مختلفة للغاية. ويمكننا في هذا السياق الحديث عن الائتلاف أو عدم التوافق بين المجلسين. ويمكن الكشف عن عدم التوافق بكل سهولة في النُّظم الاتحادية حيثما يمثِّل المجلس الثاني الولايات أو المناطق. وعليه، فإنَّه - علىٰ سبيل المثال - في مجلس الشيوخ الأمريكي يكون لدينا ممثلان عن رود آيلاند Rhode Island ، التي يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة بقليل، وكذلك العدد نفسه من أعضاء مجلس الشيوخ ممثلَيْن عن كاليفورنيا التي يتجاوز عدد سكانها 37 مليون نسمة، ولديها إجمالي ناتج محلي يقارب المتحقق في كبريات الدول الأوروبية. وكذلك تعدُّ مجالس الشيوخ الفرنسية والإسبانية أمثلة علىٰ المجالس الثانية غير المتوافقة أيضًا. فبرغم أنَّ كلًّا من فرنسا وإسبانيا ليستا من النُّظم الاتحادية، إلَّا أنَّ مجالس الشيوخ فيهما تنتخب عبر نظام مختلف إلىٰ حدٍّ كبير، مقارنة بالمجالس الأولىٰ.

ويبيِّن الجدول (8-1) قوة هيكل ازدواجية الهيئة التشريعية في عدد من الديمقراطيات، وفقًا لليجفارت (1999م). وبذلك يبدو جليًّا أنَّه إذا حُدِّدت قوة ازدواجية الهيئة التشريعية علىٰ أساس المعيارَيْن الاثنين السابق وصفهما، تكون معظم الهيئات التشريعية المزدوجة ضعيفة أو ضعيفة جدًّا، في حين توجد الهيئة التشريعية المزدوجة القوية في تلك الديمقراطيات الاتحادية ذات السُّلْطات المماثلة، ولكن وفقًا لنظم انتخابية مختلفة.

الجدول (8-1) أنواع الهيئات التشريعية المزدوجة

	عدم التماثل	التماثل
عدم التوافق	هيئة تشريعية مزدوجة ضعيفة (كندا، فرنسا، المملكة المتحدة)	هيئة تشريعية مزدوجة قوية (أستراليا، ألمانيا، سويسرا، الولايات المتحدة)
الائتلاف	هيئة تشريعية مزدوجة هي الأضعف (النمسا، أيرلندا، السويد)	هيئة تشريعية مزدوجة ضعيفة (إيطاليا، اليابان، هولندا)

المصدر: منقول بتصرُّف من ليجفارت (1999: 212).

ويعد الجانبان التنظيميان الآخران، ونقصد بهما دور اللجان والأحزاب في المجلس مهمين أيضًا. فإذا نفَّذت معظم الأنشطة التشريعية في أيٍّ من المجالس عبر لجان متخصصة بعدد ثابت من الأعضاء ورؤساء أقوياء - حين ينتمي جميع رؤساء اللجان إلى الأغلبية وكانت ثمة رقابة على جدول الأعمال من جانب اللجنة - يكون لدينا عندئذ نوع واحد من البرلمان أو الكونجرس.

وإذا كان لدينا التنظيم المؤسسي المعاكس أو التنظيم الوسيط، تتشكَّل لدينا عندئذ أنواع مختلفة إلى حدٍّ كبير من المجالس، فيما يتعلق بالدور المحتمَل لمجموعات المصالح - من جانب، وبدور زعماء الأحزاب في ذكر الجوانب الأكثر أهمية وحسب - على الجانب الآخر. ومن خلال تلك اللجان الثابتة المتخصصة ذات السُّلْطات التشريعية الملائمة، تتَّخذ معظم القرارات داخل غرف اجتماعات اللجان، ومن ثَمَّ تباعًا تَسْنَح أفضل الفرص لممارسة نفوذ مجموعات المصالح. ويعدُّ الكونجرس الأمريكي مثالًا رئيسًا لهذا النوع من المجالس، حيث المدينة ذات العدد الأعلى في مجموعات المصالح هي واشنطن العاصمة.

ويعدُّ هذا الجانب وثيق الصلة - إلى حدٍّ كبير للغاية - بدور الأحزاب في العمل الفاعل للمجلس ذاته؛ فالمجموعات الحزبية تعدُّ اللاعبين الرئيسين والمنظِّمين لأنشطة المجالس الحديثة. ومع تحوُّل الأحزاب إلى أحزاب انتخابية احترافية أو اتحاد الأحزاب،

لم تكن المسألة الأكثر إشكالية الدور السائد لزعماء الأحزاب، ولكن الولاء التصويتي وانضباط ممثل كل حزب مع الخطوط الرسمية للحزب.

ومن السهل فهم أنَّ الدور القوي للجان يجعل الرقابة على السلوك التصويتي للممثِّلين أكثر صعوبة. فهناك النُّظم الانتخابية المتَّسمة بالتمثيل التناسبي القائم على أساس القوائم الحزبية الثابتة التي تسمح برقابة أقوى على الممثِّلين الذين يريدون الترشُّح لإعادة انتخابهم. وبذلك يصبح هذا الجانب جليًّا على نحو أكبر، حين ننظر للأمر من منظور مختلف، ولا سيما عَلاقات الحكومة / المعارضة داخل المجلس. ففي الديمقراطية البرلمانية تحدِّد هذه العَلاقة اختيار الوزارة ودعمها. ولا سيما في البرلمان ذي الأغلبية الحكومية الواضحة، حيث يتحدَّد - افتراضيًّا - كل إجراء داخل ذلك الجهاز، بما في ذلك اللجان، أو تتأثَّر بقوة، وفقًا لذلك الانقسام. غير أنَّه، في البرلمان عالي التفكُّك، أو في النظام الرئاسي، يمكن أن يكون لانقسام الحكومة / المعارضة أثر أقل قوة، وتوجُّه حزبي يكون من الصعب تحقيقه. ونسوق مثال البرلمان الأوروبي بوصفه حالة خاصة؛ كونه لا ينتخب «الحكومة»، إلَّا بعد أن تبدي الانتخابات الأخيرة وقوع ذلك الانقسام. ويبيِّن هذا الاعتبار أهمية دعم الحكومة للعمل بفاعلية من جانب المجلس المتَّسم بذلك الانقسام.

الإطار (8-3) - كلاوس فون بييم، «الحكومة»

الحكومة هي أحد المفاهيم الرئيسة في العِلْم السِّياسي، الذي خضع لتغيرات متواترة في عِلْم الاصطلاح، فالتعريف المعاصر لهذا المصطلح يشير في جوهره إلى جميع أنشطة الإرشاد بين الجماعات البشرية، من القبائل إلى الدولة، وإلى المنظَّمات المتخطِّية لحدود السُّلْطة الوطنية والمنظمات الدولية.

المصدر: فون بييم، 2011: 1036.

السُّلْطة التنفيذية

عُرِّفت هذه السُّلْطة المهمة للغاية بمعانٍ مختلفة عبر تاريخ الإنسانية. ولأجل توضيح جوانبها الرئيسة وفهمها، يمكننا البدء من التعريف الأكثر عمومية للحكومة، حسبما اقترحه كلاوس فون بييم (الإطار 8-3)، والذي يتأكَّد فيه الجانب الإرشادي الذي يقع في كل النصوص المؤسساتية المختلفة. فعلىٰ مدار العقود القليلة الأخيرة، ظهرت فكرة أخرىٰ أكثر صلة، وهي مفهوم «الحَوْكَمة». فإذا كان مصطلح «الحكومة» يؤكِّد علىٰ الأنشطة الرسمية، وفي الوقت ذاته علىٰ الهيئات التي تؤدِّي تلك الأدوار القيادية، فإنَّ مفهوم الحَوْكَمة يشير أيضًا إلىٰ العمليات غير الرسمية التي تشتمل بموجب ذلك علىٰ جميع التفاعلات الفردية والجماعية للحكومات مع المنظَّمات غير الحكومية ومجموعات المصالح والحركات الاجتماعية وجماعات المواطنين.

وبرغم ذلك، توجد تعريفات ونُهُج مختلفة للحَوْكَمة (رودز، 2000م)، حيث يشير الجانب الجوهري الجديد إلىٰ جميع أنشطة التنسيق، والجوانب الرسمية وغير الرسمية، داخل شبكات السِّياسة (الإطار 8-4). وبالطبع، يعدُّ الإرشاد في تفاعلات الحَوْكَمة سمة مهمة أيضًا، كما هي الحال في الحكومة، غير أنَّه يتم تحليله في إطار عمل مختلف، يركِّز علىٰ العمليات وشبكات السِّياسة. وليس محض صدفة أن يُصاغ مصطلح «الحَوْكَمة» أولًا في العَلاقات الدولية، حين يقصد بمصطلح «الحكومة» وجميع الجوانب الرسمية ذات الصلة بها، معنىٰ محدودًا.

الإطار (8-4) - جون بيير، «الحَوْكَمة»
الحَوْكَمة هي تنسيق مختلف أشكال / أنماط التفاعل العام - الخاص، الرسمي - وغير الرسمي، والسائد بالدرجة الأولىٰ في شكل شبكات السِّياسة.

المصدر: بيير، 2000: 3

نركِّز في هذا السياق علىٰ المفهوم الأضيق للحكومة بوصفها سلطة تنفيذية. وقد يكون مضلِّلًا تمامًا أن نفهم تعبير «تنفيذي» بوصفه يشير إلىٰ سلطة تابعة في مواجهة

سلطة أخرىٰ، كالتشريعية مثلًا. وبرغم أنَّ نهجًا برلمانيًّا قياسيًّا قد يرجِّح بقوة هذا التفسير، يشير المصطلح إلىٰ سيادة القوانين، وهو مبدأ سيادة القانون. ونقصد بذلك أنَّ الحكومة أو السُّلْطة التنفيذية مقيِّدة بالقانون، وتؤدِّي دورًا قياديًّا من خلال احترام القانون. ويرجع هذا المفهوم إلىٰ عقيدة دستورية، غير أنَّه قد تم تخطِّيها حاليًّا في عِلْم السِّياسة المعاصر. وهكذا، تتَّسم السُّلْطة التنفيذية بمهامِّ الإرشاد الرسمي في تنفيذ السِّياسات، وتشتمل علىٰ الرئيس التنفيذي، ومنصبها، ومجلس الوزراء كاملًا أو الوزراء، بوصفهم رؤساء للوزارات. وتعدُّ مجالس الوزارات «وحدات تنظيمية داخل الحكومة تتشكَّل من سياسيين يُعنون بالمسؤولية عن تنفيذ السِّياسة العامة للحكومة» (مولر-روميل، 2011م).

ونؤكد أولًا علىٰ اشتمال الوظائف التنفيذية الرئيسة في الديمقراطيات البرلمانية علىٰ مبادرة السِّياسة، ويقصد بها مشاريع القوانين التي صيغت من قِبَل المكاتب التنفيذية والتي ترسل إلىٰ البرلمان لبدء عملية اعتمادها. ففي الحقيقة، تُعدُّ معظم مشاريع القوانين التي اعتُمدت في النهاية مبادرات حكومية، في حين أنَّ مشاريع القوانين المقدَّمة عبر مبادرات برلمانية تشكِّل أقلية صغيرة. وثانيًا، تحوز الحكومات الكثير والكثير من سلطات تنظيمية، ألا وهي مهمة التحوُّل إلىٰ اللوائح التي بموجبها يدخل التشريع أولىٰ خطواته في حيز التنفيذ، وهي خطوة حرجة في مسار التنفيذ. وفي هذا السياق، يكون الوزراء في الأغلب المسؤولين أيضًا عن مرحلة تنفيذ القوانين المعتمَدة. وقد أظهر البحث في هذا المجال أنَّ محتوىٰ مشاريع القوانين يمكن إعادة تشكيله، وتغييره جزئيًّا، من خلال الخيارات المحدَّدة التي يتعيَّن علىٰ البيروقراطية تقديمها خلال عملية التنفيذ. ويُناط بكل وزير المسؤولية عن تلك الخيارات. وتتمثَّل الوظيفة الثالثة الواجب الإشارة إليها في التنسيق، ويقصد به وظيفة رئيس الوزراء أو الرئيس والوزراء أو سكرتارية كل فرع من الحكومة في تنسيق المعلومات وتبادلها، ووضع الأهداف المماثلة، وتحاشي التنازعات الداخلية بين الوحدات ذات الصلة في أيٍّ من البيروقراطيات. وفي التنظيمات المعقدة، التي تعدُّ نموذجًا للدول الحديثة، تظهر الأهليات المتشابكة، والفوائض، والأهداف والنتائج المتنازعة، علىٰ نحو متواتر للغاية، ويناط بأية حكومة

فاعلة علىٰ نحو دقيق مهمة تنسيق أنشطتها علىٰ جميع المستويات بهدف تحاشي إهدار الموارد وفشل سياساتها.

ويتم تنفيذ هذه الوظائف من خلال أنواع مختلفة من التنفيذيين. فعندما نعرض لمسألة ماهية هذه النماذج المختلفة، يمكننا تبني معياريين اثنين بوصفهما محورين متمايزين. يتمثَّل أولهما فيما إذا كان التنفيذي قد انتخب مباشرةً أم عيِّن من جانب البرلمان؟ مع ربطه بجهته من خلال تصويت صريح بمنح الثقة. وثانيهما يهتم بالعَلاقات داخل الوزارة.

وهكذا، فإنَّنا في الديمقراطيات الرئاسية وشبه الرئاسية يكون لدينا شخصية قائدة منتخبة مباشرة؛ وفي ديمقراطية المستشار، يُنتخب رئيس الوزراء من جانب البرلمان، وتكون الشخصية السِّياسة القائدة متمتعة باختصاصات خاصة يحدِّدها الدستور. وباتباع المقترحات المقدَّمة من جانب (إلجي Elgie، 1997م) بشأن النظر في اللاعبين الأربعة الأكثر صلة (رئيس الدولة/رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء، والوزراء، والبيروقراطيين) والنماذج التي اقترحها ، يكون لدينا في الحالة الأولىٰ حكومة حكم الفرد المنتخب مباشرة، وفي الحالة الثانية حكومة حكم الفرد المعينة. فضلًا عن ذلك، إذا نظرنا في ديمقراطيات برلمانية أخرىٰ، يمكننا أن نخلص إلىٰ نموذجين اثنين آخرين علىٰ الأقل، أولهما: الحكومة الجماعية، حيثما تتشكَّل مجموعات وجهًا لوجه من جانب الوزراء لاتخاذ القرار بشأن السِّياسات، دون أن يكون من بينهم شخصية قائدة قوية. وثانيهما: الحكومة الوزارية، حيث يقرِّر الوزراء - بوصفهم رؤساء الوزارات الرئيسة - الأول بين الأقران، ونقصد بهذه العبارة أول منسق بين الوزراء ذوي المناصب المتكافئة. وفي فترات الأزمة الاقتصادية القوية في الديمقراطيات البرلمانية، يمكننا العثور في بعض الأحيان علىٰ نموذج آخر أيضًا، وهو حكومة التقنيين، التي تتشكَّل من وزراء يتم اختيارهم علىٰ أساس خبراتهم، وليس علىٰ أساس انتمائهم الحزبي.

مجالس الوزارات والأحزاب

في ديمقراطيات المستشارين، أو شبه البرلمانية، أو البرلمانية، يمكن تصنيف مجالس الوزارات أيضًا من منظور مختلف، من خلال الإجابة عن سؤالين اثنين أولهما:

كم حزبًا يدعم الوزارة داخل البرلمان؟ وهل هم ممثِّلون من جانب وزراء؟ وثانيهما: هل للأحزاب الداعمة أغلبية داخل البرلمان أم لا؟ وهكذا، يمكننا أن نعثر على مجالس وزارات أُحادية الحزب، ومجالس وزارات ائتلافية تتشكَّل من ممثِّلين عن حزبين أو أكثر. وغالبًا ما تصادف مجالس الوزارات الائتلافية مشكلات التفكُّك الداخلي على الخطوط الحزبية. ويمكن للائتلاف أن يكون أيضًا:

1- فائق الحجم، ونقصد بذلك دعمه من جانب عدد كبير من الممثِّلين عما يلزم لتحقيق الأغلبية البرلمانية.

2- الأغلبية الفائزة بأقل المقاعد، ونقصد بذلك أنَّها تكون مدعومة من جانب أقل عددًا يلزم لبلوغ نسبة الأغلبية.

3- سلطة الأقلية، حيثما لا يكون للأحزاب الداعمة للوزارة الأغلبية من بين أعضاء البرلمان.

وتبدو الوزارة فائقة الحجم ووزارة الأقلية غير منطقية، فلماذا يجب البحث عن مزيد من الدعم عما يلزم؟ وكيف يعدُّ ممكنًا الحصول على وزارات تمتد على مدار فترة زمنية طويلة، دون الحصول على الأغلبية المطلوبة لتمرير القرارات البرلمانية؟ في الواقع، فإنَّه وفي ظل العديد من الظروف وفي عدد من الدول، يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى أكثر صلة من الفكرة البسيطة التي تقوم على أنَّ الائتلاف الفائز بأقل المقاعد هو من يجب أن يشكِّل الوزارة. وهكذا، هناك مراحل للأزمة وتقصد بها السنوات الأولى من التحوُّل الديمقراطي، حيث تكون الوزارات فائقة الحجم تمثل الحلول الواضحة. وهناك أيضًا حالات مغايرة حيث يعدُّ مستحيلًا الاتفاق على وزارة تدعمها الأغلبية، ويكون الحل الأفضل المقبول هو وزارة أقلية يتعيَّن عليها البحث عن الأصوات الضرورية بالبرلمان، لتمرير كل مشروع قانون، أو من خلال الاعتماد على الامتناع عن التصويت، أو تسامح أحد الأحزاب لتحقيق أغلبية الأصوات بشأن مشروع قانون بعينه. وعليه، توجد ثمة عَلاقة قوية فيما بين عدد الأحزاب، أي تفكُّك نظام الحزب، ونوع الوزارة (ليفجارت، 1999م). فعلى سبيل المثال، كلما كان عدد

الأحزاب داخل البرلمان مرتفعًا، كلما تضاءلت احتمالية تشكيل وزارة فائزة بأقل المقاعد، وتبعًا لذلك تتعاظم احتمالية تشكيل أحد نوعي الوزارات الاثنين الآخرين.

الإطار (8-5) - ريتشارد كاتز، «الحكومة الحزبية»

تتوفر للحكومة الحزبية ثلاثة شروط على الأقل؛ أوّلُها: لا بد من صدور جميع القرارات الحكومية الرئيسة من جانب الأشخاص المختارين بالانتخابات المنعقدة، وفقًا للخطوط الحزبية، أو من خلال أفراد معينين من جانب هؤلاء الأشخاص، يتحملون المسؤولية أمامهم. وتتطلّب الحكومة الحزبية أن يكون زعماء ذلك الحزب قادرون بفاعلية على مناهضة البيروقراطية وغيرها من الوكالات العمومية وشبه العمومية الأخرى. وثانيها: لا بد أن تقرِّر السِّياسة داخل الحزب الحاكم، عندما تكون هناك حكومة «أُحادية اللون»، أو من خلال المفاوضات بين الأحزاب عندما يكون هناك ائتلاف. وثالثها: لا بد من اختيار كبار المسؤولين (الوزراء المشاركين بالوزارة، ولا سيما رئيس الوزراء) من داخل أحزابهم، ويكون مسؤولًا في مواجهة الشعب من خلال الأحزاب.

المصدر: كاتز، 1996: 43

عندما نفحص النماذج المختلفة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، فإنَّ الأسئلة الأبرز التي تثار هي: ما العَلاقات الفاعلة داخل السُّلْطة التنفيذية، وفيما بين السُّلْطتين التنفيذية والتشريعية، وداخل السُّلْطة التشريعية؟ وما جوهر مكنون هذه العَلاقات؟ ولفترة زمنية طويلة، كان دومًا الردُّ الأكثر حضورًا هو: الهيكل البنيوي للحكومة الحزبية الذي يعطي محتوى لجميع هذه العَلاقات. وتبعًا لذلك، لا بد لنا أن نوضِّح ما الحكومة الحزبية، وفوق كل ذلك، ماذا تبقى منها؟ فمن واقع المعادلة الكلاسيكية (الإطار 8-5)، عُرِّفت الحكومة الحزبية بوصفها سلطة تنفيذية تتَّسم بالسِّياسيين الذين يُعيَّنون عبر أحزابهم، ويقفون مسؤولين بصفة رئيسة أمامهم. ويُصدر القرارات السِّياسية القادةُ الحزبيون المنتخبون؛ وتقرَّر السِّياسات من جانب الأحزاب والتي يمكنها

الدعاية لها خلال حملاتها الانتخابية وجذب مزيد من الدعم من جانب مجموعات المصالح والمصوِّتين؛ والأحزاب الحكومية المتماسكة التي تنفِّذ تلك السِّياسات من خلال التصويت بانضباط داخل البرلمان أو الكونجرس. ولطالما كان ذلك في الأساس جوهر الواقع السِّياسي الذي يمثل هيكل العمل الفاعل للديمقراطيات في أمريكا الشمالية والديمقراطيات الأوروبية على مدار عقود بعد الحرب العالمية الثانية. وكان قادة الأحزاب على مستويات مختلفة وفي مناصب مختلفة هم اللاعبين الرئيسين الذين كانوا قادرين على توصيل عملية صنع القرار وتأطيرها، وغالبًا ما كانوا يمثلون مرحلة البدء الأكثر أهمية في عملية تنفيذ السِّياسة. وفي وقتنا الحاضر، ماذا تبقى من ذلك فيما يتعلق بعمليات التحوُّلات العميقة للأحزاب؟ فبرغم أنَّ دور الأحزاب يعدُّ من الصعوبة بمكان رؤيته في عالم اليوم من حيث تشكيل السِّياسات وإقرارها، فلا يزال قادة الأحزاب ذوي صلة إلى حدٍّ كبير، وقد أصبح دورهم أكثر بروزًا من خلال الدور السِّياسي الجديد للإعلام.

ويمكننا أيضًا أن نرى أنَّ سلطة الرعاية، ونقصد بذلك تعيين تابعين مخلصين لأكثر المناصب البيروقراطية ذات الصلة، ما دام يجيز القانون ذلك، يستمرون في ذلك، بل وتتعزَّز قوتهم مع ضعف تنظيم الحزب. غير أنَّه برغم أنَّ القرارات بشأن السِّياسات تتَّخذ بواسطة الزعماء المنتخبين، فقد أصبح من الصعب في الوقت الراهن إيجاد حالات تظهر صنع هذه القرارات داخل التنظيمات الحزبية ذات الصلة، كما هي الحال الغالبة في الماضي. وفي الوقت ذاته، لا تزال الأحزاب البرلمانية وثيقة الصلة، غير أنَّها أيضًا أقل تماسكًا كثيرًا، مقارنة بالعصور المتقدِّمة، مع الضعف المتتالي للانضباط التصويتي (بلوندل وكوتا، 2000م).

السُّلْطة القضائية: المحاكم العليا والقضاة الطبيعيون

يمكننا أن نلحظ بسهولة من خلال إعمال الفكر في واقع الحكومة الحزبية، تجاهل عقيدة مونتسكيو الشهيرة جزئيًّا، بشأن الفصل بين السُّلْطات الثلاث، أو تخطِّيها مع تطوُّر الديمقراطيات البرلمانية الحديثة، حيث لا يتم تبني الوظيفية الفعلية على الفصل الصارم، وإنَّما على دمج السُّلْطتين التنفيذية والتشريعية، باستثناء الولايات المتحدة

الأمريكية، والاستثناء الجزئي لبعض حالات في النظام الرئاسي في أمريكا اللاتينية. غير أنَّ الجانب الحرج يبدو في عدم إمكانية تجاهل عقيدة مونتسكيو بالفصل الصارم بين السُّلْطتين التنفيذية والتشريعية من جانب، والسُّلْطة القضائية على الجانب الآخر. ويعدُّ هذا تشويشًا للمسار المحتمل للتحوُّل من الديمقراطية إلى نوع من السُّلْطوية. ووحدها الأنظمة غير الديمقراطية هي التي تتَّسم بدمج كامل لهذه السُّلْطات.

وعند تحليل عمليات التحوُّل إلى الديمقراطية أو العكس، فإنَّه يتَّضح على الفور أنَّ أحد الخطوط القاسمة الفعلية بين الديمقراطيات وغير الديمقراطيات يكمن في طريقة أداء السُّلْطة القضائية وظيفتيها المهمتين، وهما: (1) الرقابة الفاعلة على السُّلْطتين التشريعية والتنفيذية فيما يتعلق باحترام الدستور والقوانين القائمة وتنفيذهما. (2) التسوية الحيادية للنزاعات وفق السُّلْطات العامة. وتُنَفَّذ هاتان الوظيفتان العامتان عبر مستويات مختلفة بدءًا من القضاة العاديين في المحاكم الابتدائية، حتى المحاكم العليا والدستورية. ويعدُّ قيام كل قاضٍ بتنفيذ هذه المهام بفاعلية الشرط الكفيل للاستقلال.

الإطار (8-6) - ديفيد لو، «الاستقلال القضائي»

يشير الاستقلال القضائي إلى قدرة المحاكم والقضاة على أداء واجباتهم دون أيِّ تأثير أو رقابة من جانب أطراف آخرين. وبوصف ذلك أمرًا عمليًّا، فإنَّ نمط الاستقلال القضائي الذي يعد تحقيقه - على نطاق واسع - الأكثر أهمية والأكثر صعوبة، هو الاستقلال عن المسؤولين الحكوميين. فهذا النوع من الاستقلال القضائي - على أحد الجانبين - يعدُّ الأكثر تقديرًا بين هؤلاء الذين ينسبون للمحاكم. وثمة مسؤولية خاصة لضمان أنَّ الأفراد والأقليات لن يعانوا من أية معاملة غير قانونية على يد الحكومة أو الأغلبية الطاغية. وكذلك يعد هذا النوع - على الجانب الآخر - صعب التحقيق على وجه الخصوص أيضًا؛ نظرًا لامتلاك الأذرع الأخرى للحكومة سلطة عدم الإذعان للقرارات القضائية، أو تقويض إنفاذها، ما لم تثأر أيضًا من المحاكم لإصدارها القرارات التي يعارضونها.

المصدر: لو، 2011: 1370.

وحسبما هو مقترح بالإطار (8-6)، فإنَّ مجرد فكرة الاستقلال القضائي ليس من السهل تعريفها. غير أنَّه بمجرَّد قبولنا التعريف المبيَّن بالإطار (8-6) والمتضمن: «قدرة المحاكم والقضاة على أداء واجباتهم، دون أيِّ تأثير أو رقابة من جانب لاعبين آخرين»، فإنَّه يكون جليًّا تمامًا أن نفهم لماذا يتعلق جانب الاستقلال الأكثر صلة بالاستقلال عن السُّلْطة السِّياسية؛ كونه يمكنها من «عدم الإذعان للقرارات القضائية أو تقويض إنفاذها»، بل «والثأر من المحاكم» أيضًا. فضلًا عن ذلك، ففي أية ديمقراطية، يكون وجود استقلال القضاء، أي: مجموعة من الأعراف القانونية الهادفة إلى حماية استقلال القضاة، شرطًا ضروريًّا، ولكن ليس كافيًا، لاستقلالهم الفعلي. وغالبًا جدًّا، ما تتوفر حقيقةً في الدول غير الديمقراطية أعراف استقلال القضاء تلك، غير أنَّها تُنتهك على نحو ثابت. وتبعًا لذلك، يعدُّ حتميًّا تحليل الاستقلال الفعلي. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال بعض المؤشرات الفاعلة، مثل:

- طول المدَّة الفعلية لأعضاء المحكمة العليا، حيث يجب أن تكون طويلة تمامًا كون التعيينات قصيرة الأجل تفتح الطريق أمام النفوذ السِّياسي الأقوى (فعلى سبيل المثال، اثنا عشر سنة لقضاة المحكمة الدستورية الألمانية، في حين يُعيّن قضاة المحكمة العليا الأمريكية لفترات تمتد مدى الحياة).

- كفاية الراتب فيما يتصل بميزانية المحكمة، بوصفها مؤسسة، وينعكس في عدد الكتَّاب الموظفين، وتوفر معدَّات حاسوبية حديثة، وغيرها من الجوانب المماثلة.

- استقرار النظام القانوني كون أيّ تغيير في ذلك النظام يُضعف الاستقلال الفعلي.

- وختامًا، الرَّتابة في تنفيذ الأحكام؛ إذا اعتمدت هذه الأحكام - لأجل تنفيذها - إلى إجراء يتّخذ من جانب أيٍّ من دوائر الحكومة، عندها يكون الاستقلال متدنيًا ومعيبًا. (هايو وفويجت، 2007م).

ويثار تساؤل مفاده: متى يمكننا توقُّع استقلال أعلى للقضاء في أيٍّ من الديمقراطيات؟ هناك ردَّان مختلفان على هذا السؤال. توجد خبرة تطوير حكمٍ ذاتيٍّ

قوي للسلطة القضائية تُفضي إلىٰ استقلال قوي، من جانب. وعلىٰ وجه الخصوص، روَّج إنشاء مجالس قضائية لتعزيز ذلك الاستقلال لتحقيق أعلىٰ مستوىٰ من الحيادية، نظرًا لأنَّه في هذه المجالس يجري تمثيل جميع قطاعات السُّلْطة القضائية، في حين تدار عمليات التعيين والترقية والعقوبات الجزائية (بما يشمل التسريح من المنصب) داخليًّا (جوارنيري، 2011م؛ بيانا وجوارنيري، 2012م). وعلىٰ الجانب الآخر، عندما ننظر في عمليات التحوُّل الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، نستشعر مستوًى عاليًا من الثقة من جانب المواطنين، في النظام القانوني لديهم، وحرية متقدِّمة للصحافة، وفوق كل ذلك وجود معارضة سياسية منظَّمة، حتىٰ وإن كانت مفكَّكة، بما يكفل رقابة سياسية - إن وجدت - ضعيفة من جانب القادة السِّياسيين علىٰ السُّلْطة القضائية، ودليلًا ثابتًا علىٰ مستوىٰ أعلىٰ من استقلالية القضاة وحيادهم (مورلينو وسادورسكي، 2010م).

وخلال فترات التحوُّل من السُّلْطوية، يوجد ثمة جانب آخر ذي أهمية عظيمة أيضًا، ففي حالات كانت هناك درجة كبيرة من الفساد في الدول الاستبدادية، حيث كانت السُّلْطة القضائية، أو علىٰ الأقل كثير من القضاة الأفراد فاسدين. وتطلب ذلك تطهيرًا شاملًا للنظام وتدقيقًا للقضاة الذين قد يكونون قد أُدِينوا في نظام الحكم السابق. ويمكن إجراء ذلك من خلال لجنة التقييم القضائي، علىٰ سبيل المثال، التي تتشكَّل أحيانًا بمشاركة قضاة مشهود لهم بقدر عالٍ من الاحترام من الخارج، كما كانت الحال في جنوب إفريقيا أو كينيا.

النوَّاب العموميون والمحاكم العليا

ثمة طريقة إضافية مهمة لتحليل الصِّلات فيما بين السُّلْطة القضائية والسُّلْطة التنفيذية، عمادُها النظر في دور المدَّعي العام. ففي الحقيقة، يعدُّ الممثِّل القانوني للنيابة مسؤولًا عن استقصاء القضية وتقديمها للمحكمة ضدُّ فرد يتَّهم بخرق القانون. ومهما يكن النظام القانوني القائم، سواء نظامَ عقد الخصومة وفقًا للقانون العام، أو نظامًا

تحقيقيًّا وفقًا للقانون المدني، فإنه يعدُّ العنصر المميِّز، سواء كان المدَّعي تابعًا مباشرة للسُّلْطة التنفيذية أم كان المدَّعي قاضيًا يتمتَّع بكفالة الاستقلالية ذاتها مثل جميع القضاة الآخرين. وخلال هذين الوجهين، لأيِّ مسارٍ متَّصل، هناك عدد من الاحتماليات المختلفة.

وهكذا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، علىٰ سبيل المثال، ينتمي المدَّعي إلىٰ السُّلْطة التنفيذية، وعادة ما ينتخب. وفي إيطاليا، يكون ذلك الشخص قاضيًا ويتعيَّن عليه اجتياز منافَسة مِهْنية؛ وفي فرنسا، يعدُّ المدَّعي قاضيًا، غير أنَّه يعمل لدىٰ وزارة العدل، ويخضع للوزير؛ وفي ألمانيا، يكون المدَّعي متدربًا علىٰ القانون، غير أنَّه يعدُّ تابعًا أيضًا للسلطة التنفيذية.

والمهمُّ فهمُه في هذا السياق هو أنَّه برغم المعادلات المختلفة، فإنَّ اعتماد المدَّعي أو استقلاله عن السُّلْطة السِّياسية ليس ذا صلة - إلىٰ حدٍّ كبير - بالقرار العام، حيث إنه يُعدُّ من المهم كثيرًا بالنسبة للطريقة التي تخضع السُّلْطة السِّياسية للرقابة الفعلية من خلالها، ويعدُّ المدَّعي المستقل أكثر صرامة - عادةً - في الرقابة علىٰ أفعال السُّلْطات السِّياسية. فعلىٰ سبيل المثال، استهلَّ عدد كبير من الاستفسارات من جانب المدَّعين العموميين في كل من إيطاليا وإسبانيا والبرازيل، عملية نزع الشرعية عن القادة السِّياسيين، الأمر الذي جلب - في بعض الحالات - أزمات سياسية خطيرة، وكشف في بعضها الآخر عن مدىٰ الفساد السِّياسي.

وتتألَّف الوظيفة الرئيسة للمحاكم العليا أو المحاكم الدستورية من المراجعة القضائية، وهي مهمة الرقابة علىٰ أفعال السُّلْطتين التشريعية والتنفيذية من حيث توافقها مع القواعد الدستورية وغيرها من القوانين. وهناك نماذج مختلفة من تلك المحاكم العليا: تلك التي تؤدِّي المراجعة القضائية وحَسْب (المحاكم الدستورية)، وتلك التي تقوم بدور المحكمة العليا للتسوية العامة للنزاعات القضائية؛ في حين يتشكَّل البعض الآخر من جانب قضاة مهنيين فحسب؛ وحالات أخرىٰ مختلطة من قضاةٍ ينتخبون من جانب السُّلْطة التشريعية و/أو السُّلْطة التنفيذية. وفي بعض الدول،

يكون للمواطنين الحق في مخاطبة المحكمة العليا مباشرة، علىٰ سبيل المثال، عندما يدَّعي بانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، بينما في حالات أخرىٰ لا يخوَّل المواطنون بهذه الحقوق، ولا تكون إمكانية الوصول إليها متاحة إلَّا من خلال المحاكم الابتدائية ضمن النظام القانوني.

وغالبًا ما يُمثِّل هذا النموذج الأخير للمحاكم العليا، بوصفه الملجأ الأخير للطعن علىٰ الأحكام القضائية، عُرفًا. وتعدُّ المحاكم الدستورية ابتكارًا مؤسساتيًّا حديثًا، للحيلولة دون إساءة استعمال السُّلْطة من جانب الجهات السِّياسية، ولتفسير الأحكام الدستورية بشأن حقوق الإنسان الأساسية. ويمكن أن تقع جميع المحاكم الدستورية في مسار يمتدُّ فيما بين القطبين، أحدهما يؤكِّد علىٰ حماية الحقوق، والآخر يحمي، دون إساءة استعمال السُّلْطة. وبناءً علىٰ ذلك، فإنَّ النقطة الأساسية ليست التنظيم المحدَّد للمحكمة العليا، ولكن كيفية إجراء المحاسَبية بين المؤسسات بالفعل من خلال المحكمة. وتكون المحكمة العليا الأفضل هي تلك التي تدعم بثقة المواطنين، وحيثما يُقرّ أيضًا باستقلالها ودعمها من جانب المعارضة السِّياسية.

وختامًا، فإنَّ ظاهرة زيادة التحوُّل نحو الصبغة القضائية للحياة السِّياسية والمدنية، وما يتبعها من تنامٍ للدور السِّياسي للسلطة القضائية في عدد من الديمقراطيات المعاصِرة، لا بدَّ أن تُذكر أيضًا. وحسبما هو مطروح، علىٰ سبيل المثال، من جانب إيان شابيرو (2011م)، لطالما لعبت المحاكم منذ النصف الأخير من القرن العشرين دورًا نشطًا متناميًا في صناعة السِّياسة العامة من خلال سلطاتها المنعقدة في المراجعة الدستورية القضائية، ومراجعة قانونية الإجراءات الإدارية. ويعدُّ وضع المحكمة الدستورية الألمانية، علىٰ سبيل المثال، قويًّا، علىٰ وجه الخصوص، فيما يتعلق بالخبرة الاستبدادية السابقة. وعلىٰ نحو مماثل، هناك توجُّه في القانون الدولي منذ محاكمات نورمبرج بعد 1945م صَوْبَ دَوْرٍ أقوىٰ للمحاكم، يمكننا ملاحظته مع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام 1998م، حيث يمكن من خلالها إخضاع القادة السِّياسيين للمحاسبة علىٰ جرائم ارتكبوها ضدَّ الإنسانية.

الاستنتاجات

يُظهر هذا التحليل للسلطات الثلاث ووظائفها وتنظيماتها على نحو جليٍّ للغاية الاختلافات الأساسية بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة غير الديمقراطية. ونعني بذلك أنَّه يجب أن يوجد على الأقل ثمة فصل سريع بين السُّلْطات السِّياسية، ونقصد بها السُّلْطتين التنفيذية والتشريعية، والسُّلْطة القضائية لتحقيق الديمقراطية. ويعدُّ هذا الفصل نتيجة للكلية السِّياسية الفاعلة ووجود مبدأ سيادة القانون، التي تتَّسم بحماية الحريات المدنية والسِّياسية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تجلب عملًا على نحو أفضل لكل نظام حكم ديمقراطي من خلال تنفيذ أكثر فاعلية للمحاسبة بين المؤسسات، والذي يعدُّ واحدًا من العناصر الأساسية لتحسين وظيفة الديمقراطيات. ويعني هذا الفصل بين السُّلْطات أيضًا أنَّه يجب أن يكون ثمة تعاون مخلِص فيما بين السُّلْطة القضائية والسُّلْطتين الأخريين. وبذلك تكون الرقابة والتعاون المشترك، ضمن إطار سيادة القانون من السمات الأساسية لأية ديمقراطية نافذة على نحو ملائم.

وفي النُّظم غير الديمقراطية، تكون الرقابة على السُّلْطة السِّياسية من خلال المدَّعين العموميين، الذي عادةً ما يعيَّنون من جانب السُّلْطات الحاكمة، بل وأيضًا من جانب المحاكم العادية، التي لا يسمح لها عبر طرق مختلفة من التلاعب غير الرسمي بإصدار أحكام ضدَّ الحكومة، وعادةً ما نفتقر إليها. وبالطبع، هناك درجات من الافتقار إلى تلك الرقابة، والتي تعدُّ - أيضًا - أحد الجوانب التي تميِّز أنظمة الحكم الهجينة، حيث توجد بعض الضوابط الرقابية، على تلك الأنظمة الاستبدادية، وحيث لا يمكن العثور على تلك القيود.

ويمكن مطالَعة نتائج أنشطة السُّلْطات التي عرضنا لها بالتحليل في هذا الفصل في السِّياسات التي أقرَّتها أنظمة الحكم المختلفة وجرى تنفيذها من جانبها. والتي نعرض لها في الفصل التالي.

أسئلة

1- ما المقصود بالتمثيل العام؟ وما الفرق بين مؤتمن ومفوَّض؟

2- ما التعريف العام للبرلمان؟ وكيف يمكن مناقشة الجوانب الأساسية للمراقبة البرلمانية والوظائف الرقابية؟

3- ما التعريف العام للحكومة؟ وكيف يمكن مناقشة الوظائف الأساسية التي تؤدِّيها السُّلْطة التنفيذية في الديمقراطيات المعاصِرة؟

4- ما الحكومة الحزبية؟ ولماذا توجد ثمة عَلاقة قوية بين نوع الوزارة وتفكُّك النظام الحزبي؟

5- ما تعريف فكرة الاستقلال القضائي؟ والفرق بينه والاستقلال الفعلي؟

للمزيد:

Bell J (2010) Judiciaries within Europe: A comparative review. Cambridge: Cambridge University Press. Based on the detailed case studies of France, Germany, Spain, Sweden and England, this book identifies factors that shape the characteristics of the judiciary in different countries.

Blondel J and Muller-Rommel F (2nd ed.) (1997) Cabinets in Western Europe. New York: St. Martin's Press. Presents a common framework to compare the structure and workings of the national cabinets in Western European countries.

Ginsburg T (2015) Judicial reputation: A comparative theory. Chicago: University of Chicago Press. Explains how reputation is an essential quality of the judiciary and explores how judges respond to the reputational incentives provided by the different audiences they interact with.

Guarnieri C and Pederzoli P (2002) The power of judges: A comparative study of courts and democracy. Oxford: Oxford University Press. A comparative study of the role of judges in European countries and the USA.

Lijphart A (ed.) (1992) Parliamentary versus presidential government. Oxford: Oxford University Press. The volume collects the most important contributions to the debate on the respective advantages and disadvantages of presidential and parliamentary forms of government.

Linz JJ and Valenzuela A (eds.) (1994) The failure of presidential democracy. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press. This edited volume examines the issue of whether presidentialism or parliamentarism is best at ensuring government stability and democratic continuity.

McKay WR and Johnson CW (2012) Parliament and congress: Representation and scrutiny in the twenty-first century. Oxford: Oxford University Press. It offers an authoritative comparative account of both Congress and Parliament and their procedures.

Rhodes RAW, Binder SA and Rockman BA (eds.) (2006) The Oxford handbook of political institutions. Oxford: Oxford University Press. This handbook provides an excellent, comprehensive survey of the state of the art in the study of political institutions.

Sartori G (1994) Comparative constitutional engineering: An inquiry into structures, incentives and outcomes. Basingstoke: Macmillan. A still up-to-date comparative analysis of how the main democratic institutions work with regard to electoral laws and the different relationships between executive and legislative powers.

Shugart MS and Carey JM (1992) Presidents and assemblies: Constitutional design and electoral dynamics. Cambridge: Cambridge University Press. The analysis provides a systematic assessment of the strengths and weaknesses of various forms of presidential systems.

روابط الإنترنت:

Centre for Legislative Studies: http://www2.hull.ac.uk/fass/politics/research/research-centresand-groups/cls_updated.aspx

Comparative Constitutions Project: http://comparativeconstitutionsproject.org

Consultative Council of European Judges (CCJE): www.coe.int/t/dghl/cooperation/ccje/textes/Travaux10_en.asp

European Centre for Parliamentary Research and Documentation (ECPRD): www.ecprd.org

European Commission for the Efficiency of Justice: www.coe.int/t/dghl/cooperation/cepej/default_en.asp

IDEA Global Database on Elections and Democracy: www.idea.int/resources/databases. cfm#gdb

Inter-Parliamentary Union: www.ipu.org

Parliament and government composition database: http://parlgov.org

Party Systems and Governments Observatory: http://whogoverns.eu

World Justice Project: http://worldjusticeproject.org

❋

الفصل التاسع

السياسات العامة والإدارة العامة

مصطلحات أساسية

البيروقراطية	جدول أعمال السِّياسة
نموذج سلَّة المهملات	تقييم السِّياسة
التدرُّجية	صناعة السِّياسة
النزعة النظامية الجديدة	السِّياسة العامة
تبعية المسار	دولة الرفاه

مقدِّمة

فور اتخاذ القرارات، تنشأ مشكلة تنفيذها بشكل سريع؛ وذلك كون كل عملية صناعة قرار تعقبها مشكلة تنفيذه. ففي الحقيقة، خلال تلك العملية، يكون اللاعبون المسؤولون عن التنفيذ، وهم الإدارة أو البيروقراطية العامة، منخرطين في الغالب، مع الأفراد المتأثرين بالقرارات، ولا سيما عندما يمثل هؤلاء مجموعات النخبة الذين قد تتأثّر مصالحهم بها إلى حد كبير. وهذا يؤثِّر بدوره على الامتثال للقرارات التي تصدر. وهكذا، فقبل مباشرة أيَّ تحليل للسِّياسات العامة على هذا النحو، دَعُونا نستذكر المراحل الأساسية لعملية صناعة السِّياسة.

وبتبني منظور كلاسيكي (ميني وثيونيج، 1989م)، تُستَهلُّ الخطوة الأولى في عملية صناعة السِّياسة عندما تُدرَج مسألةٌ ما على جدول الأعمال السِّياسي. وقد ينشأ ذلك بفعل أحداث خارجية مثل كيفية التصرُّف مع أزمة اقتصادية حادة، أو ماذا يمكن فعله مع موجة جديدة من الهجرة، أو كيفية مسايرة الفساد الذي اكتشفه المبلِّغون عن المخالفات والإعلام. ويمكن أن يكون ذلك صادرًا من قائد يرغب في استغلال موقف ما لصالحه، ويرى أنَّ ثمة مسألة يمكن أن تؤتي بعائدات انتخابية مهمة، مثل مكافحة التهرب الضريبي، أو تعزيز الأمن المدني.

إن مَن يعرِّف المسألة وكيفية وضعها في إطار في البداية شخص وثيق الصلة للغاية بالسِّياسة التي سوف تنفَّذ في النهاية. ومع اقتفاء الدوافع والأغراض المختلفة، يعرِّف زعماء الأحزاب وقادة الرأي ومجموعات المصالح المسألة ضمن إطار يوضع وفقًا لقيمهم وحدودهم الثقافية ومصالحهم المحدَّدة.

وتتمثَّل الخطوة الثانية البارزة في صياغة السِّياسة وإعداد مسوَّدتها. وتعدُّ هذه هي اللحظة الرئيسة المتمثلة في وضع الحلول البديلة، حيث تعمل المصالح المختلفة والنزاعات ذات الصلة. وفي بعض الحالات، قد ينشأ عن ذلك ثمة مأزِق، يمكن أن يمتد، نظرًا للاختلافات والنزاعات، وعندها لن تكون هناك ثمة خطوة إضافية. وعند الوقوع تحت ضغط المشكلة التي تقتضي حلًّا، أو نظرًا لكون أحد الأطراف قد أصبح أقوىٰ، أو تشكِّل - ثمة - ائتلاف لحلِّ المشكلة، سوف يعقبهما خطوة ثالثة هي مرحلة اتخاذ القرار. وهذه هي المرحلة التي يصبح فيها اللاعبون الرسميون، مثل الحكومة والبرلمان، بل والبيروقراطية واللاعبون غير الرسميين والمجموعات المصالح والمواطنون المتأثرون، منخرطين علىٰ مستويات مختلفة (دولية، ومتجاوزة لحدِّ السُّلْطة الوطنية، ووطنية، وإقليمية ومحلية). وأيضًا عندما تحدث المساومة والتبادلات والائتلافات والتسويات بصفة غير رسمية، وتمهِّد الطريق للقرارات الرسمية.

وتتمثَّل المرحلة الرابعة في التنفيذ، والتي سوف نناقشها في الجزء الخاص بالبيروقراطية. وتتعلق الخطوة الخامسة بتقييم السِّياسة المنفَّذة، والتي تعدُّ ذات صلة - علىٰ وجه الخصوص - بالمرحلة السادسة التالية، واستمرارية السِّياسة أو إعادة تشكيلها أو إنهائها. وفور بدايتها، تستأنف السِّياسات غالبًا علىٰ نحو يبيِّن القوىٰ الكامنة القوية؛ كونَ عدد من المصالح المخوَّلة تُبنىٰ حولها. وفي كثير من الحالات، تشكِّل هذه السِّياسات دورة السِّياسة التي تغذَّىٰ رجعيًّا من خلال الأجزاء والآليات المختلفة من النظام السِّياسي. وتندرج النتائج الفاعلة، والتغيُّر المحتمل لائتلافات اللاعبين أو التغييرات في البيئة الخارجية ضمن العوامل الرئيسة التي تؤخذ في الحسبان

بهدف إعادة تشكيل أيٍّ من السِّياسات أو إنهائها. وتعدُّ هذه المراحل الستة الأكثر ضبابية والأقل تمييزًا.

وسوف نحاول من خلال هذا الفصل تقديم صورة واقعية عن تلك العملية، أولًا من خلال تعريف ماهية السِّياسة العامة، ومناقشة بعض من أكثر تصنيفات السِّياسات شُهرةً. وثانيًا، من خلال استطراد قصير بشأن مجموعة السِّياسات الأكثر صلة التي تم الإيعاز بها خلال السنوات السبعين الأخيرة أو نحو ذلك، ولا سيما سياسات الرفاه في كثير من الدول. وثالثًا، من خلال وصف أدوار وأنشطة الوكيل الرئيس لتنفيذ السِّياسة، والبيروقراطية العامة. ورابعًا، من خلال تحليل كيفية تقييم السِّياسات، وهو جانب حرِج في عملية صناعة السِّياسة كاملةً. وخامسًا، من خلال تقديم النماذج الرئيسة لصناعة السِّياسة ومناقشتها، والتي تم تطويرها في مجموعة من الكتابات بشأنها.

الإطار (9-1) - جيه. إي. أندرسون، «السِّياسة»

السِّياسة: هي مسار إجراء هادف يتبعه لاعب أو مجموعة من اللاعبين في سبيلهم للتعامل مع مسألة محل اهتمام، في حين تعدُّ السِّياسات العامة هي المُعَدَّة من قِبَل الأجهزة والمسؤولين الحكوميين.

المصدر: أندرسون، 1990: 5.

ما السِّياسات؟

هناك عدد من التعريفات المختلفة للسِّياسة العامة؛ فبعضها تعدُّ كلاسيكية ويشار إليها على نحو ثابت بوصفها («مَن يحصل على ماذا، ومتى وكيف»)، (لاسويل، 1950م و1971م). وبعضها، يعد أكثر حداثة ويمثّل تنقيحًا للتعريفات السابقة (نيلسون، 1987م). وبعضها يشدِّد على وجه الخصوص على أهمية التنفيذ، ونقصد به أنَّنا لا يكون لدينا سياسة عامة إلَّا عندما يترجم مشروع القانون إلى أفعال، بحيث تنفَّذ القرارات على نحو أكثر أو أقل فاعلية (بيترز، 1983م). ويقترح الإطار (9-1)

تعريفًا رئيسًا للسِّياسة العامة، يأخذ في الحسبان مكوِّناتها الرئيسة.

وهكذا، فإنَّه أولًا لا يعد التعريف الفردي كافيًا عادةً للحديث عن السِّياسة؛ لأن السِّياسة مجموعة من القرارات («مسار إجراءات») ذات صلة بنوايا اللاعبين السِّياسيين. وثانيًا، يجب أن تكون هذه الإجراءات «هادفة»، أي يجب أن تحاول حل مشكلة أدرجت على جدول الأعمال السِّياسي. وثالثًا، تعدُّ السِّياسة عامة، عندما تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر، مجموعة من المواطنين، حتى وإن كانت مجموعة صغيرة، وتنفَّذ بجميع مراحلها من جانب السُّلْطات العامة، والقادة السِّياسيين والمستخدَمين المدنيين. ورابعًا، حسبما أكَّدها (بيترز)، تكون لدينا سياسة عندما تترجم الإقرارات والوثائق القياسية المكتوبة إلى أفعال. وبتتبُّع هذا التعريف، يمكننا أن نرى فورًا روابط الاتصال فيما بين السِّياسات والاستجابة العامة، بوصفها عنصرًا أساسيًّا للديمقراطية، غير أنَّها العنصر الأهمُّ في الأنظمة غير الديمقراطية على السواء.

وفيما يتعلق بهذا التعريف الواضح، ما الأمثلة الرئيسة للسِّياسات العامة؟ وكيف يمكن تصنيفها؟ فيما يتعلق بالمسألة الأولى، لا بد من الأخذ بالاعتبار مسارات الإجراءات العمومية كافة في مختلف السياقات من جانب الحكومات على المستويات المتجاوزة لحدود السُّلْطة الوطنية والوطنية ودون الإقليمية والمحلية. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من السِّياسات التي تحتاج إلى فهمها، واتخاذ القرار بشأنها وتنفيذها، من خلال إجراء معقَّد من التنسيق بين المستويات المختلفة، كسياسة التماسك الإقليمي الأوروبية على سبيل المثال، والتي تعدُّ مجموعة مهمة من القرارات الصادرة لمكافحة أشكال عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي الناشئ بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهناك أيضًا سياسات، كتلك المتعلقة بالمعايير الاقتصادية للتعافي من ارتفاع معدل المديونية العمومية على مستوى الدولة، الذي يقتضي تنسيقًا فيما بين الجهات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، والحكومات الوطنية.

وتشتمل السِّياسات الأخرى على التنسيق بين السُّلْطات المركزية والسُّلْطات الإقليمية أو البلدية. فعلى سبيل المثال، يبيِّن الجدول (9-1) قائمة من مناطق السِّياسة

الرئيسة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي. وعلى المستويات الوطنية والمحلية، توازي تلك القطاعات تلك القائمةَ. وتدار السِّياسات وتنفَّذ من خلال الوزارات المختلفة أو الدوائر المحلية.

الجدول (9-1) مناطق السِّياسة الرئيسة في الاتحاد الأوروبي

الزراعة	التعليم والتدريب والشباب	حقوق الإنسان
• الوسائط الصوتية والمرئية والإعلام	• التوظيف والشؤون الاجتماعية	• الشؤون المؤسساتية
• الموازنة	• الطاقة	• العدالة والشؤون الداخلية
• إجراء المناخ	• التوسيع	• الشؤون البحرية والمزارع السمكية
• المنافسة	• المؤسسات	• التعدُّدية اللُّغوية
• المستهلكون	• البيئة	• السِّياسة الإقليمية
• الثقافة	• المواطَنة بالاتحاد الأوروبي	• البحث والابتكار
• الجمارك	• سلامة الغذاء	• السوق الفردي
• التطوير والتعاون	• السِّياسة الخارجية والسِّياسة الأمنية	• الفضاء
• الاقتصاد الرقمي	• الحيلولة دون الاحتيال	• الرياضة
• الشؤون الاقتصادية والنقدية	• المساعدات الإنسانية والحماية المدنية	• الضرائب • التجارة • النقل

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وسَّعت كثير من الديمقراطيات نطاقها، وعمَّقت من التداخل العام، من خلال إعداد أعداد ضخمة من السِّياسات وتنفيذها. غير أنَّه منذ نشوء الأزمة الاقتصادية في أواخر سبعينيات القرن العشرين («أزمة النفط» والكساد)، انعكس هذا الاتجاه. وكانت رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر هي التي بدأت عملية التحرير وتقليص التداخلات العمومية، والسِّياسات العامة تبعًا لذلك. وبهدف استرداد الدَّيْن العام ورصيد الموازنة، اتَّبع ساستها عدد من القادة الآخرين بالعالم، وليس في أوروبا وحسب. ويعدُّ ذلك مثالًا لـ«السِّياسة الموجَّهة»، التي تعني سياسة تقلِّص تداخل الحالة.

التصنيف الكلاسيكي للسِّياسات

من المهم تصنيف هذا التنوع العالي للسِّياسات، وللبدء في هذه العملية علينا إدراك الفارق بين السِّياسات الإجرائية والموضوعية.

ويمثِّل النوع الأول من السِّياسات تلك التي تضع القواعد والعمليات فيما يتعلق بالكيفية التي يجب تطويرها وتنفيذها، وفقًا لها في مختلف المناطق. ويعدُّ النوع الثاني تلك التي تنظِّم نطاقات محدَّدة، مثل الخدمات الصحيَّة العامة، والتعليم العام وكثير من المجالات الأخرىٰ. غير أنَّه بإمعان النظر، يمكننا أن ندرك أنَّ عددًا من هذه السِّياسات يمثِّل النوعين الإجرائي والموضوعي. لذلك، تجدر الحاجة إلىٰ وضع طبوغرافيا أكثر تعقيدًا للتعامل مع تعقيد السِّياسات وتنفيذها، وهذه هي الحال بالنسبة للطبوغرافيا التي طوَّرت من جانب «ثيودور جيه لوي». ومن هذا المنظور، لا تعدُّ السِّياسة مجرَّد مجموعة من الإقرارات الواهية التي تظل حبرًا علىٰ الورق؛ لأنَّ تنفيذها الفعلي يعدُّ أكثر أهمية.

وفي هذا السياق، يكون إنفاذ السِّياسات والعقوبات الجزائية المحتملة المرافقة لعدم الامتثال لها أمرًا جوهريًّا. وبالنسبة لهذه الإجراءات، يمكن التمييز بين بُعدين رئيسين. ويتعلق البُعد الأول باحتمالية الإكراه في حالة عدم الامتثال. وقد يكون ذلك إمَّا فوريًّا أو عن بُعْد. فيما يُشير البُعد الثاني إلىٰ قابلية تطبيق الإكراه، أي علىٰ مَن توجَّه ضدَّه العقوبات الجزائية. وفي بعض الحالات، يعزَّز الإكراه من خلال سلوك الفرد. ومن أمثلة ذلك، ذكَر «لوي» السِّياسة ضدَّ الدعاية الاحتيالية، والتي لا تكون واجبة التطبيق إلَّا تجاه سلوك المعلنين الأفراد، أو بشأن الشركة الدعائية المحدَّدة. غير أنَّ قابلية التطبيق يمكن أن تشير أيضًا إلىٰ بيئة السلوك. ويعدُّ المثال الذي ساقه «لوي» بشأن التغيير في معدَّل الفائدة المعلَن من جانب أحد البنوك المركزية، والذي يؤثِّر علىٰ سلوك كل مستثمر، إذا ما كان سيباشر استثمارًا أم لا.

ويبيِّن الجدول (9-2) أنواع السِّياسات الأربعة الناشئة فيما يتعلق بهذه الأبعاد. وتُخصَّص السِّياسات التوزيعية الخدمات أو المزايا علىٰ الأفراد، أو مجموعات بعينها أو مجتمعات بلا عقوبات جزائية، أو بعقوبات جزائية مخففة نسبيًّا. وتشتمل أمثلتها علىٰ

سياسة التعليم وعدد من السِّياسات الاقتصادية. وتمثِّل السِّياسات التنظيمية سياسات إجرائية، والتي تفرض قيودًا جزائية صارمة على سلوك الأشخاص والمجموعات. ويعدُّ ذلك شرعيًّا؛ نظرًا لكونها تحمي مصلحة عامة، ومن أمثلتها تلك السِّياسات البيئية والسِّياسة العمَّالية والسِّياسات التي تحقق التنافس العادل بين المؤسسات. وتعدُّ سياسات الدوائر الانتخابية إجرائية أيضًا، وتُعنى بتأسيس المؤسسات، أو إعادة هيكلتها في إطار تنظيم سلطة الجهات الحاكمة.

ومن أمثلة القواعد المؤسساتية استحداث النظام الانتخابي، أو إحداث تغييرات رئيسة عليه، وإنشاء بعض السُّلْطات العمومية الجديدة، مثل الوكالة التنظيمية في منطقة بعينها... إلخ.

وفي الختام يمكن القول إن سياسات إعادة التوزيع تعد سياساتٍ تهدف إلى نقل تخصيص الثروة والدخْل لصالح الفئات المتدنِّية أو الأفراد الأقل فقرًا. وهي تعدُّ بذلك سياسة موضوعية، ومن أمثلتها المباشرة تلك الضريبة التدريجية على الدخل. غير أنَّه - في الحقيقة - تتَّسم جميع سياسات الرفاه الاجتماعية، والصحة العامة، والحقوق المدنية، والسِّياسات المماثلة بآثار إعادة توزيع.

الجدول (9-2) أنواع السِّياسات: العقوبات الجزائية

		قابلية تطبيق الإكراه (يعمل من خلال)	
		السلوك الفردي	سلوك البيئة
احتمالية الإكراه	عن بُعد	سياسة توزيعية	سياسة الدوائر الانتخابية
	فورية	سياسة تنظيمية	سياسة إعادة التوزيع

المصدر: منقول بتصرُّف من لوي، 1972: 300.

وبرغم كونها مفيدة وتنويرية، يمكن لطبوغرافيا «لوي» أن تصبح مضلِّلة عندما نحلل سياسة محدَّدة وندرك أنَّ تلك السِّياسة قد تكون تنظيمية وتوزيعية في آنٍ واحد، أو ربما مزيجًا بين أكثر من نوع واحد. بعبارة أخرى لقد أدركنا كم هو صعب توفير تمييز واضح بين السِّياسات التجريبية. وفضلًا عن ذلك، يفتقر التحليل، الذي يركِّز

وحسب علىٰ العقوبات الجزائية والإكراه، إلىٰ جوانب أخرىٰ مهمة للغاية، كالتكاليف ومزايا اللوائح التنظيمية، والتي تكمن في جوهر أية سياسة.

وهكذا يكون قد تم اقتراح تصنيف أكثر قبولًا علىٰ نطاق واسع من جانب جيمس كيو ويلسون (1973م، 1980م)، والذي أكَّد علىٰ أنَّ السِّياسات دومًا ما تنطوي علىٰ تكاليف ومزايا. وفي أيٍّ من مناطق السِّياسة المحدَّدة، يمكن تركيزها أو تشتيتها. وبهذا يكون لدينا سياسات حسب نظام الأكثرية، عندما تشتَّت كل من التكاليف والمزايا علىٰ نطاق واسع. ويعني ذلك أنَّ أجزاء عريضة من المجتمع تتحمَّل التكاليف وتتلقىٰ المزايا المادية أو غيرها من أنواع المزايا الأخرىٰ.

ويمثِّل الوضع المعاكس لتركيز التكاليف والمزايا سياسات مجموعات المصالح، حين تكافئ الإعانة أو التنظيم مجموعة صغيرة علىٰ حساب مجموعة أخرىٰ، ولا يتأثر المجتمع ككل بهذه السِّياسات. وتوفر السِّياسات التنظيمية مزايا وتكاليف عمومية، برغم أنَّ المزايا والتكاليف الصغيرة عادةً ما تركِّز علىٰ شريحة صغيرة من المجتمع. ويرىٰ ويلسون أنَّ هذه السِّياسة تحتاج ريادةَ أعمال ماهرة لتطبيقها.

ونتيجة لهذا النوع من السِّياسات، فإنَّ الحركات الاحتجاجية - علىٰ سبيل المثال - تصبح معلومة بوصفها رافضة لإقامة مثل هذه المشاريع المطوَّرة، بوصفها مجتمعات محلية يجب أن تدفع نظير إنشاء طريق سريعة أو نفق كي تظهر الحركات الرافضة لإقامة مثل هذه المشاريع كردة فعل.

وأخيرًا، فإنه يكون للسِّياسات الموجَّهة للعميل تبعات علىٰ المجتمع، غير أنَّها تفيد المجموعات الصغيرة، وتكون جيِّدة التنظيم غالبًا. ولا يكون هناك معارضة كبيرة لتلك الأنواع من السِّياسات. ويتمثَّل العنصر الأساسي لهذه الطبوغرافيا في أنَّها يمكن أن تستحوذ أيضًا علىٰ تبعات إصدار القرار، التي عادة ما ترافق أيَّ نوع من السِّياسة حينما يكون هناك فائز أو خاسر، والذي من الممكن أن يقوم بالاحتجاج وممارسة العنف.

دول الرفاه: استطراد قصير

بحسب طبوغرافيا «لوي»، فإن سياسات الرفاه تعد سياساتِ إعادةِ توزيعٍ عادةً. ووفقًا لـ«ويلسون»، فإنَّه قد تكون هناك أيضًا سياسات حسب نظام الأكثرية، أو سياسات موجَّهة لكنها تعتمد على كيفية التنفيذ. غير أنَّها لم تؤخذ بالاعتبار إلَّا هامشيًّا في الجدول (9-3). وعلى المستوى الوطني، فإنَّ سياسات دولة الرفاه تعدُّ السِّياسات الأكثر صلة بالديمقراطيات المعاصِرة، وفي عدد من أنظمة الحكم الاستبدادية على السواء. ولهذا السبب، فإنَّها تستوجب شرطًا إضافيًّا في هذا السياق.

الجدول (9-3) أنواع السِّياسات: التكاليف والمزايا

		المزايا	
		المشتَّتة	المركَّزة
التكاليف	المشتَّتة	السِّياسات حسب نظام الأكثرية	السِّياسات الموجَّهة للعميل
	المركَّزة	السِّياسات التِّجارية	سياسات مجموعات المصالح

المصدر: منقول بتصرُّف من ويلسون، 1980: 367-70.

وتشير مصطلحات مثل «سياسات الرفاه»، و «دولة الرفاه»، إلى السِّياسة الأساسية لتحسين رفاهية الفرد وجماعة المواطنين. وحسب طرح «فيريرا» (الإطار [9-2])، فإن هذه السِّياسات تحمي المواطنين ضدَّ «مجموعة مقرَّرة سلفًا من المخاطر والاحتياجات الاجتماعية».

الإطار (9-2) - ماوريزيو فيريرا، «دولة الرفاه»

«تشير دولة الرفاه إلى عدد من السِّياسات التي توفِّر الحكومة من خلالها الحماية ضد مجموعة مقرَّرة سلفًا من المخاطر والاحتياجات الاجتماعية».

المصدر: فيريرا، 2011: 2748.

وفي ضوء مفهوم المواطَنة الذي طوَّره مارشال (1950م)، تعطي هذه السِّياسات

محتوىٰ للحقوق الاجتماعية، وتكمِل الحقوق المدنية والحقوق السِّياسية لتحقيق مواطَنة ديمقراطية كاملة. وهي تشتمل علىٰ جميع سياسات الرعاية الصحية، وتتضمن شبكة من المستشفيات العامة، وأشكال أخرىٰ من المساعدة الصحية، والتعليم المجاني والإلزامي للأطفال، وتوفير السكن الرخيص للأُسَر محدودة الدخل، والأشكال المختلفة من الحقوق الواجبة للبِطالة، والمعاشات لكبار السن والموظفين المتقاعدين، والإعانات للأشخاص المعاقين، وغيرها من الأشكال الأخرىٰ للدعم الاجتماعي. ومعظم المجتمعات في الوقت الراهن، الديمقراطية بل وبعض المجتمعات غير الديمقراطية أيضًا، تتَّسم بخليط من سياسات الرفاه الخاصة بها (إسبينج - أندرسون، 1990م).

ولفهم المعنىٰ الحقيقي والتَّبِعات السِّياسية لسِّياسات الرفاه، فلا بدَّ من ملاحظة أنَّه بعد الحرب العالمية الثانية، علىٰ وجه الخصوص، جدَّد تطوير تلك السِّياسات وتنفيذها علىٰ نحو عميق - جميعَ الديمقراطيات الأوروبية من خلال مراجعة تعريف هذا النوع من النظام، مع الاعتراف بالحقوق الاجتماعية الأساسية للمواطنين (مارشال، 1949م).

وقد أصبحت هذه السِّياسات أكثر انتشارًا في أمريكا اللاتينية منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين حتىٰ منتصفه، خلال مرحلة التحوُّل إلىٰ الديمقراطية. وفي دول مثل أوروجواي، وتشيلي والأرجنتين، يمكننا العثور علىٰ أول برامج الرفاه قبل ذلك، بل وفي كوستاريكا أيضًا، وأخيرًا في البرازيل نُفِّذت برامج الرفاه بنجاح. فعلىٰ سبيل المثال، يعد برنامج «Bolsa Familia» برنامجًا لمساعدة الأُسَر لإرسال أطفالهم إلىٰ المدرسة، وعلىٰ التمتُّع بمستوىٰ أفضل من الصحة من خلال تحويلات نقدية مباشرة. وفي لبِّ تغييرات نظام الحكم الأوروبي الشرقي والتحوُّل إلىٰ الديمقراطية منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين، برز علىٰ نحو جليٍّ فشلُ ما كان يطلق عليه «الاشتراكية الواقعية القائمة»، فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي، واستمرار الخدمات الاجتماعية، ونزعة الدول الأوروبية الشمالية بوصفها دولَ رفاه قوية. ويمكن العثور علىٰ مختلف

أنواع برامج الرفاه في وقتنا الراهن في الصين أو غيرها من أنظمة الحكم الاستبدادية. وفي المجمل، فإنَّه في أوقات مختلفة ومناطق متغايرة، تعدُّ هذه السِّياسات أكثر البرامج التقنينية تنفيذًا وتطبيقًا.

ويُبيِّن ذلك حقيقةَ أنَّه، حتىٰ في سياق الأزمة الاقتصادية العميقة - كما هي الحال خلال الانحسار العظيم في أواخر القرن العشرين - فقد تم الحفاظ علىٰ تلك السِّياسات علىٰ الأقل في بعض صورها مع تكييفها. وباتباع فريرا (2011م) في تحليله للظاهرة، نجد أن الحكومات الديمقراطية قد أبرزت سَعة تكيفية قوية من خلال إصلاح الرفاه في اتجاهات أربعة مختلفة؛ أول تلك الاتجاهات، أنَّه كانت هناك تسويات هيكلية استجابةً للتطورات الاجتماعية الاقتصادية من حيث تنامي التكاليف بسبب توقُّع ارتفاع معدل الأعمار. وهكذا، تمت مراجعة برامج المعاشات - علىٰ سبيل المثال - من خلال زيادة عمر التقاعد. وفي قطاع الرعاية الصحية، كان التركيز علىٰ كفاءة تخصيص الموارد. وفي الخدمات الاجتماعية، عُنِيت الابتكارات بصفة رئيسة باحتياجات كبار السن من السكان، وتغيير جنس العِمالة، وظهور صور جديدة من الفقر.

وبالنسبة لثاني تلك الاتجاهات، فقد كان هناك نُهْج جديد يتعلق بالبِطالة، مع الوصول إلىٰ رفع الامتيازات المقدَّمة علىٰ نحو مقيِّد ومشروط.

وبالنسبة لثالث تلك الاتجاهات، الذي يُعْنَىٰ ببرامج الحماية الاجتماعية، فقد أُولي اهتمامٌ كبيرٌ بالمجموعات الأفقر والمهمَّشة، مع تقليص برامج التحويل فيما يتعلق - علىٰ سبيل المثال - بمعاشات كبار السن والمعاقين.

وختامًا، بالنسبة لرابع تلك الاتجاهات في نظم المعاشات الباهظة، فقد أُولي اهتمام أكبر لحماية تأمين الدخل عند التقاعد ضدَّ حالات عدم التوازن السكانية المتوقعة. وفي إيجاز، فإنَّه في المجمل، كانت هناك ثمة محاولة من جانب الحكومات للدفاع عن تلك السِّياسات والحفاظ عليها برغم خطر عدم الاستدامة الاقتصادية.

البيروقراطية

يمكن رصد اتساق سياسات الرفاه واضحة جليةً، عندما ندرك أنَّ إدارات الرفاه تقع في مركز البيروقراطيات المعاصِرة (بيترز وبيير، 2003م). وعلى الرغم من أنَّ الأحداث الدرامية، مثل انتخاب رئيس أو برلمان، تجذب انتباه كثير من الناس، فإنَّ معظم الأنشطة السِّياسية الجوهرية والحرجة تقع عندما يترجم البيروقراطيون قرارات السُّلْطات المنتخبة إلى أفعال تؤثِّر، بصورة عميقة، على الواقع، وعلى الحياة الشخصية لملايين المواطنين. ويمكن للمجالس الوزارية والمجالس التشريعية أن تُمرِّر جميع أنواع مشاريع القوانين، ولكن دون تنفيذ لاحقٍ من جانب الإدارة العامة، حيث تظل هذه القرارات دون تطبيق. وهكذا، تعدُّ الإدارة العامة مكوَّنًا ضروريًّا لكل نشاط حكومي، وتتمثَّل مهمتها الرئيسة في تنفيذ القرارات السِّياسية الرسمية.

وتتأخر ترجمة القوانين والمراسيم إلى إجراءات عملية؛ لأنَّ معظم القوانين أو المراسيم لا يمكن أن تنفَّذ فورًا كونَّها تصـدر عامة للغاية ولذلك تحتاج إلى وقت لتوضيح النوع الثاني من التشريع، وهو اللوائح التي تجعل القوانين قابلة للتنفيذ، وتوضِّح أثرها الفعلي. ويعدُّ ذلك نشاطًا تشريعيًّا أصيلًا، حيث تطبَّق خبرة الإدارة العامة بهدف تنفيذ القوانين بطريقة ملائمة. وبالطبع، قد تساور البعض ثمة شكوك بشأن قابلية محاسَبة هذا الإجراء، بوصفه لم يُجرَ من جانب السُّلْطات المنتخبة، ويمكن أن يؤدي على نحو محتمَل إلى تبِعات غير متوقعة لأيِّ قانون بعينه؛ بل إنه - إضافة إلى ذلك - خلال إعداد مسوَّدات القوانين، تكون المستويات العليا من الإدارة غالبًا هي التي تنخرط في تقديم المشورة إلى أعضاء الحكومة والمشرِّعين، وهذه هي المهمة الثانية الإضافة الأساسية للإدارة العامة.

وفي الديمقراطيات البرلمانية، يكون التشريع نتيجة للمبادرات الحكومية، وعادةً ما يُعدُّ مسوَّدات مشاريع القوانين إعدادًا أوليًّا بيروقراطيون من مستويات عليا.

وهكذا، فإنَّ الإدارة العامة تكون حاضرة في بداية عملية صناعة السِّياسة

(إعداد المسوَّدة)، وفي المرحلة الثانية من التشريع الثانوي (التنظيم)، وفي اللحظة الأخيرة من القرارات المنفَّذة. ويعني ذلك أنَّ البيروقراطيين يعدُّون مسؤولين عموميين وثيقو الصلة بالقادة السِّياسيين في مستوياتهم العليا، وهم في الوقت ذاته مواطنون في المستويات المنخفضة وقت التنفيذ. ويمثِّل هؤلاء المسؤولين، مثل رجال الشرطة والمدرسين والمستخدمين المدنيين، ونحوهم، الحكومة بالنسبة لمعظم المواطنين. وعند الردِّ على سؤال استبانة موحَّدة بشأن: «كم أنت راضٍ عن طريقة عمل الديمقراطية؟» يكون الردُّ من جانب المجيبين على السؤال متأثِّرًا - إلى حدٍّ كبير - بمفهوم فاعلية البيروقراطية.

وتتمثَّل التبعات الرئيسة لهذا التحليل الواجب تأكيدها في هذا السياق، في أنَّه ليس هناك حكومة فاعلة تعمل بدون بيروقراطية قوية. وبذلك يكون السؤال المهم: كيف يمكن أن نجعل البيروقراطية قوية بالفعل؟ وقدَّم ماكس فيبر الرد الأكثر تأثيرًا، والذي أوجزناه بالإطار (9-3).

الإطار (9-3) - النمط الأمثل للبيروقراطية حسب ماكس فيبر

1- تشتق البيروقراطية سلطتها من خلال القانون.
2- البيروقراطية لها مكاتب أو وحدات متغايرة، ولها أهليات واختصاصات.
3- تتَّسم البيروقراطية بنظام سلطة هرمي داخلي لازم للجمع بين أجزائه المتمايزة كجزء من نظام تنسيق موحَّد.
4- تلتزم البيروقراطية بالقواعد والإجراءات التي تحكّم وظائفها الداخلية.
5- تتَّسم البيروقراطية على نحو نموذجي بجماعات المسؤولين العاملين بدوام كامل.

المصدر: منقول بتصرُّف من روكمان، 2011: 167.

وهكذا، فإن مطبقي البيروقراطية هم مجموعة محترفة من المواطنين المدنيين الذين تقوم سلطتهم على سيادة القانون. وتتَّسم البيروقراطية باختصاصات وإجراءات محدَّدة

رسميًّا، وتتمايز على نحو تنظيمي في فروع متخصصة. ويسمح لها ذلك بالاستحواذ على الخبرة اللازمة للمهام المذكورة سابقًا. ويُعدُّ التدرُّج الهرمي السمة التنظيمية الرئيسة لها، ولا غنى عنه للحفاظ على نظام معقد من الأوامر والتنسيق.

وتدعم القيادة الإدارية البيروقراطية بواسطة الوحدات المختلفة، ولها أهداف محدَّدة على نحو واضح، وتقدِّم تقييمًا للمسارات المجْدِية للتنفيذ الفاعل. وتنظَّم البيروقراطية داخليًّا مع مجموعة من الإجراءات التشغيلية الموحَّدة للتعامل مع المشكلات المعروفة التي يكثر حدوثها، ويميِّز المستخدمون المدنيون العاملون بدوام كامل البيروقراطية، ويضمنون استمرارية عمل الحكومة. ويمكن إيجاز كل هذه السمات في تعريف كلاسيكي للبيروقراطية بوصفها هيكل هرمي ومعقَّد ومتمايز له قواعد وإجراءات تشغيل محدَّدة بشكل رسمي.

ويعدُّ تنسيق هذه التنظيمات المعقَّدة إشكالية كبيرة لاحتمالية أن يكون هناك أطراف متنازعة؛ ويمكن أن تكون الرقابة الهرمية للعمل الفعلي مَعيبة؛ وغالبًا ما تكون المشكلات الواقعية الواجب مسايرتها معقَّدة ومبهَمة؛ كي يتم تحديدها، وكذلك يمكن أن تكون الاستجابة البيروقراطية اللاحقة غير كافية. وعندما تفحص البيروقراطيات فحصًا تجريبيًّا في العمل، ندرك كيفية تجاوزها لتلك «الباثولوجيا» الفورية، وتستمر المشكلات الأخرى في البيروقراطيات المعاصِرة، ويمكن أن تنفرط بدقة على النحو الذي اقترحه فيبر (بيترز، 2001م). وكان من نتاج ذلك مناظَرة طويلة بشأن تلك الخصائص، حسبما حُدِّدت بالجدول (9-4)، في محاولة للعثور على حلول أكثر كفاية، وللحصول على بيروقراطيات أفضل تكون أقرب أيضًا لاحتياجات المواطنين. ووفقًا لهذه المناظرة، فإنه يجب أن يستبدل بها المرونة، وإدارة منفتحة وموجَّهة النتائج، ومبتكرة وقائمة على أساس المهامِّ، وتتَّسم بهياكل «مسطَّحة». وقد أصبحت الكفاءة العليا لهذا نهج الإداري - الذي أصبح ظاهرًا وملموسًا في الأعمال الخاصة - سائدة في عدد ضخم من الإدارات العامة. وقد صاغ سافوي (2011م) نهج الإدارة العامة الجديدة، على النحو الذي يفصله الجدول (9-4).

الجدول (9-4) الإدارة العامة التقليدية مقارنة بالإدارة العامة الجديدة

الإدارة العامة التقليدية	الإدارة العامة الجديدة
رقابة	تمكين
صارمة	مرونة
مشتبهة	موثوقة
إدارية	إدارية
سريَّة	منفتحة
قائمة على أساس السُّلْطة	قائمة على أساس المهمة
موجَّهة على أساس المدخلات / العملية	موجَّهة صوب النتائج
مبرمجة مسبقًا ومتكرِّرة	قادرة على الإجراء الهادف
متجنب المخاطر	مستعدة لتولي المخاطر الذكية
إلزامية	اختيارية
ضعيفة التواصل	جيِّدة التواصل
مركزية	لامركزية
موحَّدة	متنوعة
إبداعية خانقة	مشجِّعة على الابتكار
تفاعلية	فاعلة

المصدر: منقول بتصرُّف من سافوي، 2011: 24.

تقييم السِّياسة

على الرغم من جميع الحدود والصعوبات، أصبح الباحثون والممارسون مدركين - على قدر متزايد - أنَّ تقييم السِّياسات يُعدُّ خطوة ضرورية ومطلوبة في الوقت الحاضر - على نحو كبير - من جانب السِّياسيين والديمقراطيين على السواء. ويمكن النظر في هذه المسألة، ليس فقط على أنها طريقة أكثر واقعية لفهم فاعلية السِّياسات المنفَّذة فيما يتصل بالأغراض المعلَنة، بل أيضًا طريقة لفهم أفضل لدور الحكومات ووظائفها

في الديمقراطيات المعاصِرة. وكيف يمكن إجراء مثل هذا التقييم للسِّياسة؟ وفي العموم، اقترحت الإجابة في تعريف تقييم السِّياسة الذي صاغه جوي لاشابيل (الإطار 9-4). ولكن كيف تُقيَّم فاعلية السِّياسة من حيث الاتساق بين القرارات الصادرة وتنفيذها، وبين ذلك التنفيذ والنتائج الفعلية التي قد تحقَّقت؟ وللردِّ على ذلك السؤال، يجب علينا أولًا النظر فيمن يكون هو المقيِّم، والذي يمكن أن يكون فريقًا أكاديميًّا، أو وكالة عامة، أو خاصة مستقلة، أو فرعًا بوزارة يؤدِّي تلك المهمة، أو مجموعة معارضة، أو وكالة دولية.

<u>**الإطار (9-4) - جوي لاشابيل، «تقييم السِّياسة»**</u>
تقييم السِّياسة يُعنى بتقدير فاعلية السِّياسات، أو البرامج، أو المشروعات العامة، وإدارتها وتنفيذها.

المصدر: لاشبيل، 2011: 1980.

وتتمثَّل الخطوة المهمة الثانية في تحليل الأثر. ومن منظور منهجي، تكون الطريق المعتادة لتنفيذ البحث هي تحليل الأثر (متغير تبعي)، والنظر في الأسباب (متغيرات مستقلة). وفي هذا السياق، لدينا سبب يتمثَّل في السِّياسة المنفَّذة، والبحث عن الأثر، والذي يتمثَّل في تأثير السِّياسة. وتنطوي هذه الخطوة على تعريف دقيق للمفاهيم التجريبية التي تم تبنِّيها، والتطوير اللاحق للمؤشرات الموثوقة والمعايير، حين ننظر - على سبيل المثال - في تأثير السِّياسات التعليمية الجديدة. ولكونها أيضًا تنطوي على المعرفة الدقيقة تمامًا بأهداف السِّياسة الحكومية.

ويمكن أن يكون تحليل التأثير بأثر رجعي، بمعنى أن يُجري المقيِّم التحليل فور تنفيذ السِّياسة، وانقضائها في بعض الأحيان. ويمكن إجراء التحليل أيضًا قبل الحدوث، حيث يراقب التأثير، بينما يجري تنفيذ السِّياسة. ويمكن أن ينفّذ ذلك مع التركيز على العملية، ولا سيما الإجراءات التي يجري توظيفها لتنفيذ السِّياسة، أو مع

التركيز علىٰ النتائج، والتي ترتبط بنتائج السِّياسة الجاري تنفيذها. فعلىٰ سبيل المثال، يمكن تحقيق السِّياسة التي تستهدف تحسين الرعاية الصحية ببناء المستشفيات واستقدام الأطباء والممرضات لتحسين الظروف الصحية للسكان في منطقة معيَّنة. ومن هذا المنظور، فإنَّ النظر إلىٰ عملية البِنْية التحتية المطلوبة يمكن أن يكون مهمًّا كما هي الحال بالنسبة للنظر في النتائج المتمثِّلة في تحسين صحة السكان.

وتُعنىٰ الخطوة الثالثة بتحديد الأسباب المحدِّدة للتأثير المكتشَف، وكذلك أخذ الفرضيات المنافسة والنتائج غير المستهدفة في الحسبان. وعند النظر في الأسباب، يتعيَّن النظر في اللاعبين الذين ينفِّذون السِّياسة، وكذلك تحليل الموارد المتاحة والوسائل في العموم، بل وتفاعلات الأشخاص الذين ينخرطون ويتأثَّرون مباشرة بعناية. وعلىٰ وجه الخصوص، يجب إيلاء الانتباه للشرعية المدركة للسِّياسة، وقبولها من جانب المستقبلين. وإذا رُفضت هذه السِّياسات لسبب ما، ولم تجد دعمًا كافيًا، فإنَّ الأسباب المحتملة لحدوث تأثير جزئي أو مشوَّه أو حتىٰ سلبي يمكن شرحها بكل سهولة. وتعدُّ هذه النقطة وثيقة الصلة بالنسبة للسِّياسيين عن المقيِّمين، وتبرز أهمية الاتصالات والتغذية الراجعة عندما يصدر القرار بشأن السِّياسة وينفَّذ. ويعدُّ مهمًّا للغاية أيضًا البحث عن الآثار الجانبية للسِّياسة. فعلىٰ سبيل المثال، عندما تم تحليل سياسة التماسك الإقليمي للسِّياسة الأوروبية في مطلع القرن الحادي والعشرين الهادفة إلىٰ تقليص الاختلافات في التطوير الاقتصادي، من خلال توفير قيم كبيرة من الموارد الاقتصادية، فقد تم الكشف عن غياب أدنىٰ أثر من حيث المساواة الإقليمية الكبيرة لظروف المعيشة، ولكن كان هناك تحديث فاعل للبيروقراطية الإقليمية في الدول الأوروبية الجنوبية (فراجيون وآخرون، 2006م). وكان السبب بسيطًا للغاية، كون ذلك التحديث مطلبًا مسبقًا للحصول علىٰ تلك الموارد الأوروبية.

وفي الخطوة الرابعة، تقيَّم فاعلية هذه السِّياسة من خلال مقارنة الأهداف المعلَنة والنتائج الفعلية. وعند هذه النقطة، يُستخلص نجاح السِّياسة أو عجزها، ويتم مواجهة السِّياسيين بالنتائج المتحصِّلة من جانب المقيِّمين. وإذا كانت النتيجة سلبية

في معظمها، يكون لها تبعات بشأن التقارير الإعلامية، ولا سيما خلال الحملات الانتخابية. وهذا يبيِّن، علىٰ نحو جليٍّ، لماذا تضم جميع الحكومات مكتبًا إحصائيًّا تتم مراقبته بعناية. وفي هذه المرحلة النهائية، تعود الكرة إلىٰ السُّلْطات الحكومية لتغيير هذه السِّياسة.

نماذج صناعة السِّياسة

بعد صياغة تعريفات السِّياسات والخطوات اللازمة لتنفيذها، كيف يمكن فهم عملية صناعة السِّياسة ككل علىٰ نحو أفضل؟ وقد ورد الردُّ علىٰ هذا السؤال من خلال نموذجي سياسة متعارضين. أولهما النموذج المنطقي ذي الدور الفاعل، الذي يقدِّم المفتاح لاستكشاف عالم تعرف فيه المشكلات بوضوح - مع صانع القرار الفردي، مع الهيكل الهرمي المعروف للقيم والأهداف - والنتائج اليقينية.

ومن هذا المنظور، يمكن لمحلِّلي السِّياسة وصنَّاع السِّياسة رصد أفضل مسار لتحقيق النتائج المتوقَّعة. وثانيهما يمكننا أن نرىٰ من خلاله عالمًا يتَّسم بالتنوُّع، من خلال عدد غير معلوم من المشاركين، وجداول الأعمال المختلفة، والخلافات علىٰ القِيَم والأهداف، والنتائج غير اليقينية. ومن خلال هذا النموذج، يعدُّ محلِّلو السِّياسة جزءًا من اللعبة، يدفعون من جانب صنَّاع السِّياسة لبلوغ نتائج قد تختلف عن تلك النتائج المتوقَّعة.

ويعد النموذج الأول هو النموذج التدرُّجي (الإطار [9-5]). ويؤكِّد «تشارلز ليندبلوم» (1958م)، علىٰ أنَّ صناعة السِّياسة «تمضي من خلال سلسلة من التقديرات. فهذه السِّياسة توجِّه صوب المشكلة، وتجرِّب، وتعدِّل، وتجرِّب في صيغ معدَّلة، وتعدَّل مجدَّدًا. وعلىٰ سبيل الاختصار، تتبع السِّياسات التدرجية نموذجًا تلو الآخر بحثًا عن حلٍّ لمشكلة محتملة». وتعدُّ هذه الإستراتيجية التدرجية عبر التجريب والخطأ غير قابلة للتجنيب، عندما لا يمكن لصانع السِّياسة أن يتوقَّع نتيجة السِّياسة، ويكون مدركًا لحقيقة أنَّ ثمة عواقب غير متوقعة قد تظهر. ولذلك، «يتوقَّع صانع السِّياسة الحكيم أنَّ

سياساته لن تحقق إلَّا جزءًا من آماله. وإذا مضىٰ بنجاح، فإنَّه سوف يتحاشىٰ الأخطاء الحرجة بطرق عدَّة» (ليندبلوم، 1959م).

الإطار (9-5) - تشارلز ليندبلوم، «التدرجية»

تُعرّف التدرجية بأنَّها عملية تسوية متبادلة، وقد تنشأ عنها نطاقات صغيرة من مُخْرَجات الموازنة.

المصدر: ليندبلوم، 1959: 79.

ويعدُّ ذلك بالفعل «عِلْمَ الوصول إلىٰ نتيجة إيجابية دون سابق تخطيط»، والذي يراه ليندبلوم الطريق المحتملة الوحيدة لتنفيذ السِّياسات، والتي تتَّسم بها الديمقراطيات التي تغير سياساتها عبر التسويات التدرُّجية. ويتمثَّل هذا الفرض الجدلي للتدرجية في أنَّ تغيُّر السِّياسة المتكشف خلال فترة زمنية بعينها إنَّما يحدَّد من خلال واقع فترة زمنية سابقة. وبعبارة أخرىٰ: يعتمد أيُّ جزء من التغيُّر - إلىٰ حدٍّ كبير - علىٰ الوضع القائم. وفي إطار هذه الطريقة، تعدُّ إجراءات الاستقطاع والخصم من الموازنات والبرامج محتملة من سنة لأخرىٰ، ولا يفعل صنَّاع القرار ذلك إلَّا بطرق بسيطة.

ومن منظور إداري عام، يشير هذا النهج التدرجي إلىٰ الفرق بين ماذا يطلب مديرو أحد الإدارات أو البرامج خلال سنة بعينها، وماذا يتلقون بالفعل خلال السنة السابقة.

ويعد النموذج الثاني هو «نموذج سلة المهملات». ومع هذه الكناية، يخطو مارش وأوسلن خطوة إضافية في محاولة لإدراك التعقيدات المتكرِّرة في صناعة السِّياسة، والتي تضيف عدم يقين وإبهام إلىٰ هذه العملية. وهكذا، تتمثَّل النقطة الأساسية الواجب إدراكها في أنَّه في الواقع السِّياسي تكون المشكلات الواجب مسايرتها والحلول المحتملة والاختيارات المتاحة، والمشاركين في العملية بأكملها متَّصلة علىٰ نحو أقل بكثير مقارنة بالنظريات التقليدية المفترضة.

وكذلك تكون واقعية عملية السِّياسة هي «الفوضىٰ المنظَّمة». وحسبما رأينا بالإطار (9-6)، فيعدُّ مفهوم «يمكن للمهملات أن تعالج» أحد المفاهيم، حيث ينطوي علىٰ تشابك معقد للعناصر مثل: انتقال المشكلات والحلول والمشاركين من فرصة اختيار إلىٰ أخرىٰ.

الإطار (9-6) - كوهن، مارش، أولسين، «نموذج سلّة المهملات»

يعدُّ «نموذج سلة المهملات» أحد الحالات، حيث تنتقل المشكلات والحلول والمشاركين من فرصة اختيار إلىٰ أخرىٰ، وبهذه الطريقة تعتمد طبيعة الاختيار والوقت المستغرَق لذلك والمشكلات التي حلَّتها، جميعًا علىٰ المشكلة التي يحلُّونها، مع تشابك معقَّد للعناصر. وقد تشتمل علىٰ خليط الخيارات المتاحة في أيٍّ من الأوقات، ومزيج المشكلات التي قد تصل إلىٰ المؤسسة، ومزيج الحلول الباحثة عن المشكلات، والطلبات الخارجية بشأن صنَّاع القرار.

المصدر: كوهن وآخرين، 1972: 16.

ويمكننا العثور علىٰ مزيج من الخيارات، ومزيج من المشكلات الباحثة عن حلول، ومزيج من الحلول لحل المشكلات، ومزيج من الطلبات من المواطنين من صنَّاع القرار. وبالفعل، لا يمكن فهم طبيعة عمل المؤسسات غير المتَّسقة، من جانب أعضائها، فهُم يعملون من خلال التجربة والخطأ، حسبما أشار ليندبلوم بالفعل. ويمكن لصنَّاع القرار تغيير سياستهم دون دافع منطقي، أو بسبب أنَّهم لديهم جداول أعمال مشغولة للغاية. ولا يحلّ مفهوم «سلة للمهملات» المشكلة بالطريقة الأكثر ملاءمة. غير أنَّه «يمكِّن من إجراء الخيارات، ومن ثَمَّ حل المشكلات» برغم حالات الغموض والتنازعات الموجودة بداخله (كوهين وآخرون، 1972م).

ويمكن فهم هذين النموذجين علىٰ نحو أفضل إذا وضعا في إطار ضمن نهج حديث نسبيًّا، ألا وهو تبعية المسار الذي يعزِّز النموذجين السابقين، ويمكن اعتباره معاصرًا لهما. فمن خلال مفاهيم تمت استعارتها من عِلْم الاقتصاد، يحاول باول بيرسون

(2000م)، أن يرسم نظرية قائمة علىٰ مجموعة اقتراحات رئيسة (الإطار [9-7]). والذي تشدِّد نقطته الأولىٰ علىٰ أهمية تسلسل كل عملية، بل ولحظة وقوعها، ونقصد بها «المسائل التاريخية». ومن هذا المنظور، هناك تشابه قوي بالنموذج التدرُّجي. فبينما يعدُّ تنوع النتائج الاجتماعية المختلفة ممكنًا، فإنَّ جانبًا مهمًّا للغاية بهذه النظرية يتمثَّل في كيفية إثارة الأحداث الثانوية والعرضية. غير أنَّ السمة المميِّزة لنقاط النهج تشير إلىٰ القصور الذاتي المؤسسي، والمصالح المخوَّلة الناشئة حول الهياكل والسِّياسات القائمة؛ لذلك فإنَّه فور استهلال إحدىٰ السِّياسات، فإنَّه يكون من الصعب للغاية تغييرها. غير أنَّ هذا النهج لا يشرح الاستمرارية وحسب، حسبما تطوَّر في النموذجين الاثنين الآخرين، بل يحاول أيضًا شرح التغير الذي يركِّز علىٰ الروابط الحرجة عندما تقع أحداث عرضية غالبًا، وتمهِّد الطريق للتغيير، إذا أدرك شخص ما هذه الفرصة.

الإطار (9-7) - بيير بيرسون، «تبعية المسار»

المطالبات الأساسية لتبعية المسار:

1- نماذج محدَّدة من التوقيت وتسلسل الأمر.

2- سلسلة عريضة من النتائج الاجتماعية غالبًا ما تكون ممكنة.

3- يجوز أن تنشأ عواقب ضخمة جراء أحداث بسيطة وطارئة.

4- تُعدُّ مسارات الإجراءات المحدَّدة، فور تقديمها، ثابتة ويصعب تغييرها، حتىٰ لو ثبت أنَّ عواقبها كارثية.

5- يراقب التطوير السِّياسي من خلال اللحظات الحرجة التي تشكِّل المعالم الأساسية للحياة الاجتماعية.

6- وختامًا، في المضمار السِّياسي، تتشابك الكثافة العالية للمؤسسات، والدور الكلِّي المركزي، وعِلْم السِّياسة المعقد وغير الشفاف، من خلال الأفق الزمني القصير للسِّياسيين. و«التمسُّك الشديد» بعِلْم السِّياسة.

المصدر: بيرسون، 2000: 257-63.

وهكذا تقيِّد وتحدِّد السِّياسات الممكنة، والتي يجب اتخاذ قرار بشأنها وتنفيذها من خلال موقف تاريخي محدَّد، وذلك من خلال استدعاء سياسات نفِّذت في الماضي، وحتى إذا لم تكن الظروف السابقة ذات صلة، فإنَّها قد تخضع أيضًا لتعاقب غير متوقَّع للأحداث.

الاستنتاجات

لا شك أن إيلاء الانتباه لعملية السِّياسة، ومراحلها، وتعقيداتها، وتحليل أكثر السِّياسات أهمية (دولة الرفاه)، ورصد أدوار البيروقراطية العامة وأنشطتها، وإبراز الأهمية المعاصِرة العالية لتقييم السِّياسة، وأخيرًا المناقشة بشأن النماذج الرئيسة لصناعة السِّياسة - هي جميعها جوانب نعدها غالبًا بمثابة مخْرَجات النظام الديمقراطي أو غير الديمقراطي. ويبقى سؤال مهم وهو ما المدْخَلات؟ هذا السؤال سوف نردُّ عليه في الجزء التالي من خلال التركيز على المشاركة والاتصال والانتخابات واللاعبين في تلك العمليات.

أسئلة

1- أعد قائمة وصف بإيجاز المراحل الرئيسة في عملية صناعة السِّياسة.

2- صَغْ تعريفًا للسِّياسة العامة، وناقش طوبوغرافيًّا السِّياساتِ العامةَ التي اقترحها لوي وويلسون، على التوالي.

3- ما دولة الرفاه؟ وما التَّبعات الأكثر أهمية لإعادة معايرتها إلى ديمقراطية معاصِرة؟

4- وفقًا للتعريف الكلاسيكي الذي صاغه فيبر، ما السمات الرئيسة للبيروقراطية؟

5- عرِّف الفرق بين النموذج التدرجي ونموذج سلَّة المهملات في صناعة السِّياسة، واشرحه.

للمزيد:

Castles FG (2004) The future of the welfare state: Crisis myths and crisis realities. Oxford: Oxford University Press. The author carefully assesses the threats posed to modern welfare states by globalization and demographic changes and envisages trajectories of welfare state development in coming decades.

Christensen T and Lægreid P (eds) (2001) New public management: the transformation of ideas and practice. Burlington, VT: Ashgate. The edited book examines the dynamics of comprehensive civil service reform in Norway, Sweden, New Zealand and Australia, challenging the globalization thesis of a worldwide convergence among civil service systems.

Ferrera M (2006) The boundaries of welfare: European integration and the new spatial politics of social solidarity. Oxford: Oxford University Press. Given increasing influence of the EU on domestic policies, this book provides an in-depth analysis of the impact of the EU on welfare states at both the national and regional levels.

Kraft ME and Furlong SR (2004) Public policy: Politics, analysis, and alternatives (5th ed.). Washington, DC: CQ Press. Through a fully integrated and evaluative approach, this book gives the tools to understand how and why policy analysis can be used to assess policy alternatives.

Moran M, Rein M and Goodin RE (eds.) (2006) The Oxford handbook of public policy. Oxford: Oxford University Press. A solid point of reference, this volume encompasses various institutional and historical sources and analytical methods to discuss how policy is made, how it is evaluated and how it is constrained.

Peters BG (2015) The politics of bureaucracy: An introduction to comparative public administration (6th ed.). London: Routledge. A comprehensive exploration of the political and policy-making roles of public bureaucracies providing extensive, and a well-documented comparative analysis of the effects of politics on bureaucracy.

Pierson P (ed.) (2001) The new politics of the welfare state. Oxford: Oxford University Press. A collection of essays examining a wide range of countries and public policy arenas, including health care, pensions, and labour markets.

Vedung E (2009) Public policy and program evaluation (4th ed.). New Brunswick, NJ: Transaction Publishers. The author provides an introduction to policy evaluation as a mechanism for monitoring, systematizing, and grading government activities and their results.

روابط الإنترنت:

Comparative Agendas Project: www.comparativeagendas.net

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): www.oecd.org

Policy Library: www.policylibrary.com/

Policy Studies Organization: www.ipsonet.org

The Brookings Institution: www.brookings.edu

United Nations Public Administration Network (UNPAN): www.unpan.org

World Bank Worldwide Governance Indicators (WGI): http://info.worldbank.org/governance/wgi

World Health Organization: www.who.int

❋


https://t.me/montlq

الباب الرابع

علم السياسة
في مستوى التحليل المتوسط والدقيق


https://t.me/montlq

الفصل العاشر

المشاركة السياسية، والحركات الاجتماعية، والاحتجاجات، والثورات

مصطلحات أساسية

العُزلة	المستفيد بالمجان
المحسوبية	إثبات الهُوِيَّة
العمل الجماعي	تعبئة القوى
التنموية	

مقدِّمة

تُعرَّف المشاركة السِّياسية علىٰ أنها: «القيام بمجموعة من الإجراءات من جانب المواطنين في محاولة منهم للتأثير علىٰ القرارات السِّياسية». وعلىٰ هذا النحو، فهي تكْمن في قلب جميع الديمقراطيات، حيث لا توجد ديمقراطيات حديثة بدون المشاركة السِّياسية. لكن الديمقراطية لا يمكن تصورها إذا لم تفتح عن طريق المؤسسات والقوانين الطريق للمواطن للقيام بمجموعة واسعة من الإجراءات الاجتماعية الأُخرىٰ والمشاركة فيها، مثل المظاهرات، والإضرابات، والتجمعات السِّياسية، والمناظرات، والمناقشات الحرة.

ومن وجهة النظر هذه، تستهدف الديمقراطية تحقيق الفضيلة الإنسانية التي أكد عليها «أرِسْطو» بقوله: يجب اعتبار الإنسان بمثابة «حيوان سياسي»، يميل بشكل طبيعي للمشاركة في حياة المدينة («أرِسْطو»، 2014م).

ويُنظر إلىٰ المشاركة علىٰ أنها جوهر الديمقراطية («بلاميناتز»، 1973م)، وتعد المشاركة واحدة من النتائج الرئيسة للطبيعة الاجتماعية للبشر، وهي جزء من الواقع الاجتماعي، حتىٰ خارج المؤسسات التي من المفترض أن تقنن وضعها.

الإطار (10-1) «ماكس كاسي»، «المشاركة»

لا يمكن لأي مجتمع، سواء كان تقليديًّا أو متقدمًا، أن يكون موجودًا ويبقى على قيد الحياة دون المشاركة النشطة لأعضائه في مختلف مجالات الحياة الناتجة عن عمليات التمايز الاجتماعي. وهذا لا يعني أن كل عضو في المجتمع يجب أن يكون نشطًا في المجالات كافة؛ والمقصود هنا بالمجال كل ما يشمل أفرادًا (المستوى الجزئي)، وبنية وسيطة (المستوى المتوسط) التي تربط الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى العناصر الشاملة التي تتبلور في القواعد والمؤسسات والتي تنظم المجال المعين المعني (المستوى الكلِّي). وفي العصر الحديث، هذه المستويات الثلاثة تكتمل بمستوى رابع شامل يربط الوحدات بطرق مختلفة. وتعد العولمة ظاهرة خاصة ناتجة عن عمليات الربط هذه.

وتشير المشاركة أولًا: إلى الأنشطة التي يقوم بها أعضاء أية وحدة تحليل معينة، متوسطة أو جزئية. وثانيًا: ما يكمُن في جوهر المشاركة نفسه، أي السلوك الفردي. ثالثًا: لا يتصرف الأفراد مطلقًا في الفراغ الاجتماعي؛ لذلك، ولكي نفهم كيف يتصرف الناس بشكل عام، يتعين على المرء أن ينظر في ترابط الأفراد في السياق الذي يفضي إلى العمل. ويمكن أن يتمثل هذا السياق في الترتيبات المؤسسية على المستوى الكلِّي (على سبيل المثال، بالنسبة للتصويت، القانون الانتخابي في بلد معين)، أو البيئة الاجتماعية التي يكون الفرد جزءًا منها.

مصدر المفارقات

لا ترتبط المستويات العالية من المشاركة الانتخابية في كثير من الأحيان بالديمقراطيات المؤسسية القوية؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في سويسرا، وصلت اللامبالاة السِّياسية والامتناع عن التصويت إلى مستويات قياسية، ولا تزال المشاركة الانتخابية تتراجع في العديد من الديمقراطيات الراسخة.

ويُشير أحد التفسيرات الأكثر قبولًا لهذه الظاهرة إلىٰ مستوىٰ التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فكلما اكتسب المجتمع موارد مادية، زاد ميل الناس إلىٰ التمسك بمصالحهم الخاصة وسعادتهم الشخصية («هيرشمان»، 1982م).

وهذه المفـارقة الأولىٰ مهمة؛ لأنها تُشـير إلىٰ أن التنمية الاقتصادية وتوطيد الديمقراطية يسهمان في الحد من المشاركة السِّياسية.

وقد طُرحت هذه الفرضية من وجهـة نظر وظيفيـة من جانب «سيمور مارتن ليبسيت» عندما قال: «إن الديمقراطية المستقرة تنطـوي علىٰ مستوىٰ منخفض من المشاركة» («ليبسيت»، 1960م). ومن ثَمَّ يؤدي «المجتمع النشط»، كما يروج له بعض علماء الاجتماع («اتزيوني»، 1968م)، إلىٰ نتائج عكسية؛ لأنه يؤدي إلىٰ تعبئة مفرطة ونسب عالية من عدم الاستقرار والمعارضة («ليبسيت»، 1960م). علىٰ سبيل المثال، تُعرض إيطاليا أو ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولىٰ كأمثلة لمجتمعات «ذات تعبئة مفرطة للقوىٰ» والتي نتجت عنها ردَّات فعل استبدادية، في حين بقيت الولايات المتحدة وسويسرا عند مستوىٰ منخفض من التعبئة، وأظهرت إجماعًا سياسيًّا أقوىٰ.

وقد عارض هذا الرأي علماء آخرون، حيث أشاروا إلىٰ أن المشاركة الضعيفة يمكن أن تكشف عن سلوك أو ثقافة العزلة، حين يشعر الأفراد أنهم مستبعدون من النظام السِّياسي، ولا يعتبرون أنفسهم ينتمون إليه («لين»، 1959م). هذه المشاركة الضعيفة قد تُهدد بعد ذلك النظام السِّياسي وتوجُّهه الديمقراطي؛ لأن عدم التسييس هو في الحقيقة طريقة أخرىٰ للاستبداد، كما أظهرت بعض الدراسات («أبتر»، 1965م).

والمفارقة الثانية تأتي من الطبيعة الغامضة للعمل الجماعي، فقد ذهب «مانكور أولسـون»، وفق منظور اختيار عقـلاني، إلىٰ القـول: «إن العمـل الجمـاعي يمكن أن يكون مفيدًا وعمليًّا لمجموعة اجتماعية أو منظمة، لكن المشاركة الفردية في هذا العمل قد لا تكون منطقية عندما يكون من الأفضل عدم المشاركة في هذا العمل، والإفادة، رغم ذلك من نتائجه في شكل من أشكال (الاستفادة بالمجان)، حيث إنه قد يستفيد عضو غير نقابي، علىٰ سبيل المثال، من الأجور المرتفعة التي تم التفاوض عليها

من قِبَل نقابة عمالية بدون دفع رسوم العضوية أو المشاركة في الإضرابات» («أولسون»، 1965م).

وكان لهذا المنظور تأثير قوي في عِلْم السِّياسة، وأثار جدلًا واسعًا، فقد ذهب «مانكور أولسون» ومدرسة الاختيار العقلاني، من جهة، إلى القول: «إنه لا يمكن تفسير المشاركة والفاعلية إلا من خلال الإشارة إلى المكافآت المادية والرمزية التي يمكن الحصول عليها بناءً على العمل الجماعي». من ناحية أخرى، يشير علماء الاجتماع أو علماء النفس الاجتماعي إلى «أن المشاركة يتم تعزيزها بشكل رئيس عن طريق الرقابة الاجتماعية والضغوط الناشئة عن الفئات الاجتماعية التي ينتمي إليها الشخص أو من الالتزامات المعيارية كمواطن» («تارو»، 1994م).

إن أولئك الذين لا يتفقون مع نظرية الاختيار العقلاني يستخدمون تفسيرات اجتماعية مختلفة للعمل الجماعي، والتي يمكن فهمها على أنها تقليد اجتماعي، وعلى أنها تأثير لسيكولوجية الحشود («تارد»، 2000م؛ «لو بون»، 2009م)، كطريقة لتعزيز المصالح الطبقية («ماركس»، 1848م)، أو على أنها تمنع تفتيت المجتمعات الكبيرة وسيطرة التوجهات الفردية عليها («كورنهوسر»، 1959م)، بدءًا من التفاعل وحتى الإحباط («دافيز، 1971م؛ «جور» 1970م)، أو من منظور سياسي أكثر، نحو الاندماج في منظمة سياسية («تيلي»، 1978م).

والمفارقة الثالثة هي الأكثر حسمًا، حيث تكون المشاركة أكثر أهمية في الأنظمة الاستبدادية عندما لا توجد أُطر قانونية لتنظيمها. ثم تقوم الحركات الاجتماعية، وأعمال الشَّغْب بتعبئة المزيد من الناس، مع ارتفاع نسبة المخاطر في السياقات الاستبدادية، مما يؤدي إلى تغييرات اجتماعية وسياسية صارمة، وثورات، ويؤدي كذلك إلى التحرر الوطني، أو إنهاء الاستعمار أو التحرير.

وتعد هذه التعبئة المحتملة دليلًا على الطبيعة الاجتماعية والسِّياسية للبشر، سواء كانت مدعمة بثقافة مدنية أم لا.

الثقافة المدنية

إن نشر «الثقافة المدنية» من وجهة نظر «غابرييل ألموند» و«سيدني فيربا» (1963م)، فتح الطريق إلىٰ نهج تجريبي جديد للمشاركة السِّياسية المؤسسية. واستنادًا إلىٰ دراسة استقصائية أُجريت في خمس ديمقراطيات، بهدف اكتشاف المواقف السِّياسية الأكثر فاعلية لديمقراطية حقيقية فعلية. وظهر هذا النموذج في المملكة المتحدة حيث وُصفت المواقف السِّياسية بأنها معاملات ومفاوضات، وفقًا لتقاليد موروثة من البرجوازية والأرستقراطية البريطانية، والتي تُشجع ثقافة التسوية. وقد أدىٰ هذا التوجُّه إلىٰ تاريخ برلماني طويل وقوي، وإلىٰ ثقافة التعدُّدية المؤسسية، والمفاوضات السلمية، والالتزام نحو المؤسسات. وعلىٰ العكس من ذلك، كانت الديمقراطية، في ألمانيا وإيطاليا، أقل ترسيخًا، وتميزت بالتوترات والصراعات، مما جعلها أكثر هشاشة. ويُعَدُّ النموذج الأول الأفضل والأكثر «مدنية». لذلك، يمكننا تحديد نوعين من المشاركة: الأول يتشكل من قِبل المؤسسات السِّياسية القوية، في حين أن الثاني موجَّه ضد - أو يعمل بالتوازي مع - المؤسسات السِّياسية.

واعتبر «ألموند» و«فيربا» هذه المشاركة المدنية أنها الأكثر ديمقراطية، بينما توجد أنواع أخرىٰ من المشاركة المؤسسية، حتىٰ في الأنظمة الاستبدادية أو الشُّمولية. هذا هو ما وصفه «ديفيد أبتر» علىٰ أنه «سياسة التعبئة»، والتي يُعدُّ فيها الالتزام القوي نحو الأيديولوجية الرسمية، أو نحو قواعد اللعبة السِّياسية، أو نحو الزعيم الكاريزمي - بديلًا عن العقلية المدنية الديمقراطية.

وتتمثل هذه المشاركة في مسيرات ضخمة، واجتماعات كبرىٰ، وتعبير عن الدعم الأكثر أو الأقل تنظيمًا للزعيم كما لحظنا في مصر في عصر «جمال عبد الناصر». وفيما يتعلق بأهمية هذه الظاهرة، يجب أن نميز بين «الأشكال الكلاسيكية وغير التقليدية» للمشاركة، حيث يُعَدُّ الأول سلوكًا طبيعيًّا يمكن التنبؤ به («كاسي»، 2011م).

إن الأشكال المؤسسية للمشاركة السِّياسية في الديمقراطيات تعد أكثر روتينية

وكلاسيكية من منظور « كاسي»، حيث إن حجم هذا النوع من المشاركة السِّياسية مطلوب جدًّا للفرد («فان ديث» 1999م؛ «انغليهارت»، 2005م):

1- لإبقاء الفرد على دراية في المجال السِّياسي.

2- للتصويت.

3- لتعبئة الفرد خلال حملة انتخابية أو في حالة عمل جماعي.

4- ليكون عضوًا ناشطًا منتظمًا في حزب سياسي.

5- للترشح في انتخابات سياسية.

وتختلف طبيعة وشدة هذه المشاركة باختلاف المكان والظروف. وبعد قياس هذا المشاركة، يلتزم علماء السِّياسة أولًا بشرح سبب اختلاف المشاركة، وإيجاد المتغيرات التفسيرية، حيث يحتل السياق أهمية خاصة («مورالز» و«جيوني»، 2011م). وتزداد نسبة المشاركة عندما يهرب الأشخاص من الديكتاتورية، أو عندما يرون أن هناك تهديدًا قويًّا للديمقراطية (على سبيل المثال في حالة تركيا)، أو عندما يتم إنشاء مؤسسة جديدة (الانتخابات المباشرة للرئيس الفرنسي في عام 1965م). وتزداد التعبئة في حالة حدوث تغيير جذري (تعبئة القوى ومسيرات الشوارع في أثينا في يناير 2015م، عندما فاز «سيريزا» بالانتخابات، وعلى النقيض من التعبئة الضعيفة في انتخابات سبتمبر).

وتستكمل نظرية بنية الفرصة السِّياسية هذا الرأي بالتشديد على دور العرض السِّياسي المتمثل في طبيعة الدولة، وتكوين الانشقاقات السِّياسية، وتنوع تمثيل المصالح، بالإضافة إلى الإستراتيجيات السِّياسية التي تفتح الطريق أمام فرص مشاركة أقل أو أكثر. («كريسي» وآخرون، 1995م).

ويتفق هذا التفسير بوضوح مع الثقافة المدنية، وما زال مسيطرًا في الأدبيات وفي الدراسات الاستقصائية التجريبية. ومع ذلك، فإنه بالكاد يُفسر الاختلافات، والتي يمكن ملاحظتها في المشاركة السِّياسية بين النُّظم السِّياسية المماثلة، أو الاختلافات في المشاركة داخل مجتمع معين. وهذا هو السبب في أخذ المتغيرات الاجتماعية في الاعتبار بشكل متزايد، بدءًا من العمر (عند بلوغ ذروة المشاركة بين عمر 40 و50)

(«ميلبراس»، 1965م)، والتعليم، الذي يمدد المشاركة بين من هم فوق 50 عامًا («فيربال» وآخرون، 1979م)، والنوع، الذي يُحد من مشاركة المرأة في السِّياسة («نوريس»، 2002م)، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تبدو أنها أهم عوامل التنبؤ («سكولزمان» وآخرون، 2012م).

وعلىٰ الصعيد العالَمي، ترتبط المشاركة السِّياسية بالكفاءة السِّياسية التي تُبقي الديمقراطية في سياق نخبوي، ويجب أن تشمل هذه المشاركة الكلاسيكية عددًا متزايدًا من أنماط المشاركة الفردية، كما ظهر من خلال دراسة استقصائية أجريت في المملكة المتحدة («باتي» وآخرون، 2004م).

ويميل الناس إلىٰ تعزيز مصالحهم الخاصة أو مشاكلهم المحلية («الديمقراطية الشعبية»)، أكثر من ميلهم للقضايا الوطنية. ويجب علينا أيضًا النظر في بنية الاتصال الجديدة والدور الذي تلعبه في تشكيل نماذج جديدة من المشاركة، حيث أصبح دور الإنترنت والشبكات الاجتماعية أقوىٰ («دو فريز»، 2007م).

وهذا التأثير الكبير للتكنولوجيات الجديدة يمكن التعرف عليه بسهولة في الدول غير الديمقراطية حيث يبدو بديلًا عن الأشكال الاحتجاجية المحظورة، كما لوحظ بوضوح خلال الربيع العربي، خاصة في مصر. لكل هذه الأسباب، فإن النموذج التقليدي لـ«الثقافة المدنية» الذي يرتبط بالديمقراطية من خلال الأشكال الكلاسيكية للمشاركة، يواجه تحديًا كبيرًا. وبالتالي، فإن الدراسات الحديثة عليها أن تعيد توجيه اهتماماتها إلىٰ مزيد من المتغيرات الاجتماعية، حيث لم تعد المشاركة السِّياسية وظيفة سياسية، بل أصبحت أكثر تأثيرًا علىٰ التحوُّلات الاجتماعية والاحتياجات الاجتماعية للمواطنين.

الجذور الاجتماعية للمشاركة السِّياسية

يبدو تأثير عالِم الاجتماع الفرنسي «إميل دوركايم» واضحًا حين قال: إن التحوُّلات الاجتماعية تخلق التوقعات والإحباطات، مما يؤدي إلىٰ خلق أشكال جديدة من المشاركة السِّياسية («دوركايم»، 1982م). وفي حين اعتبر «ألموند» و«فيربا» الثقافة المدنية علامة

على الأداء السليم للمؤسسات الديمقراطية، فإن أحدث الدراسات أشارت إلى العكس، فالمشاركة الكلاسيكية - لا سيما الانتخابية - تتناقص، في حين نلحظ زيادة واضحة في عدد أشكال التعبئة غير المؤسسية. ويدل هذا على أن الديمقراطية لا تعمل بشكل جيد، وتخلق أنواعًا جديدة من الاحتجاجات، والتي لا تؤخذ بعين الاعتبار بطريقة تقليدية.

ولتوضيح هذا التطور، علينا أن ننظر إلى ضعف استجابة النظام السِّياسي للمطالب الاجتماعية، والفجوة المتنامية بين التصويت، وصنع القرار (خاصة في البِنْية المعقدة للاتحاد الأوروبي)، وتهميش العديد من الأقليات الاجتماعية الذين لا تهتم بهم الأحزاب السِّياسية الكلاسيكية، وتأثير العولمة («إنغلهارت»، 1997م).

وقد يشمل الشعور المتزايد بالعزلة كل هذه الخصائص؛ فبدلًا من دعم المؤسسات القائمة، تبدو المشاركة السِّياسية تعبيرًا عن عدم الرضا بسبب الاندماج الفاشل في المجتمع. وربما هذا هو السبب وراء ترجيح أشكال المشاركة غير المؤسسية («غير الكلاسيكية») على أشكال المشاركة الكلاسيكية التي تميل إلى الانخفاض.

ومن منظور «دوركايم»، تحدد العديد من العوامل الاجتماعية الظروف الحالية للتعبئة السِّياسية والاحتجاج كالاستبعاد، وإثبات الهُوِيَّة غير المحددة، والعزلة، وعدم التمثيل؛ فالاستبعاد موروث جزئيًّا من بدايات المجتمع الصناعي عندما أدى الفقر إلى التهميش. ومع صعود طبقة عاملة أكثر تنظيمًا، تم احتواء هذه الظاهرة إلى حد كبير، حيث خلقت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية «مجتمعًا مضادًّا». وفي الوقت الحاضر، يتناقص تأثير هذه الأحزاب بقوة، ويُستبعد من الساحة السِّياسية أفقر شرائح المجتمع. إن مظاهر العولمة في الوقت الحالي، وخاصة الهجرات، تلعب اليوم دور التحوُّل الصناعي نفسه الذي حدث في القرن التاسعَ عشرَ عندما تم استبعاد العمال من المشهد السِّياسي، مما أحدث العزلة السِّياسية وعدم تمثيل جزء مهم من السكان، أصبح يميل نحو العنف والفوضى (أيرلندا، 1994م؛ ميسينا، 2007م؛ «ستريجبيس»، 2015م).

وهذه التحوُّلات في التمثيل والانتشار عبر الأوطان تُشكك في المفاهيم الكلاسيكية للهُوِيَّة وتحديد الهُوِيَّة، حيث إن الأشكال التقليدية لتحديد الهُوِيَّة آخذة في الانخفاض،

في حين أن أنواعًا جديدة من تحديد الهُوِيَّة تلعب دورًا متزايدًا. وأصبحت الهُوِيَّة السِّياسية الداخلية، في عالم يتأثر بتناقص تأثير الأيديولوجيات وأزمة الأحزاب السِّياسية التقليدية، أكثر أهمية، فالهويات المرتبطة بالنوع أو العرق أو الثقافة أو الدين أصبحت أكثر انتشارًا («إنغلهارت»، 1977م). وفي العالم المتكامل اليوم، تصبح الروايات أيضًا أكثر عبورًا للحدود الوطنية، ويصبح الميل إلى التعرف على نزاعات الآخرين أكثر شيوعًا («ويمر»، 2002م). وكذلك تحدث التعبئة العرقية في الساحة غير الممثلة في البرلمان («أولزاك»، 2006م)، وخاصة بين الأشخاص القادمين من البلدان المتضررة من الحروب الأهلية أو الاضطهاد («ستريجبيس»، 2015م).

ويمكن ملاحظة هذا التطور المهم في الممارسات الجديدة للتعبئة التي يتم من خلالها تشجيع الشباب المهمش في أوروبا أحيانًا على المشاركة في الجِهَاد في سوريا. ومن المهم أن نلحظ أن هؤلاء «الجهاديين» لم يتم تجنيدهم فقط من بين المهاجرين الجدد، بل يشملون أيضًا الشباب المتحوِّلين للإسلام القادمين من عائلات مسيحية محلية وكانوا يواجهون إخفاقات شخصية وإحباطات وبطالة.

بالتوازي مع ذلك، لا تؤدي التحوُّلات في النظام الاجتماعي الاقتصادي إلى وضع النقابات العمالية في قلب الاحتجاجات الاجتماعية، بل إنها تُولِّد أزمة من النشاط في كثير منها؛ ثم يتم التشكيك في صفتها التمثيلية، بينما تواجه فئات جديدة من الجهات الفاعلة صعوبة في إيجاد منظمات جديدة قادرة على تمثيلها. هذا الافتقار للتمثيل يؤدي في كثير من الأحيان إلى إنشاء منظمات مُخصصة لهذا الغرض وغير مستقرة (تسمى «لجان التنسيق»)، وكذلك في الإضرابات العمَّالية غير المشروعة التي تكون منفصلة عن الأيديولوجيات التقليدية.

وهذه الأعمال العَفْوية تخلق المشاركة غير المنتظمة، وتسبب تراجع النشاط الكلاسيكي، وأوضاعًا أكثر صعوبة للحوار الاجتماعي. كما أنها تُولِّد حركات اجتماعية أقل تنظيمًا قد تكون أكثر عنفًا.

وفي الوقت نفسه، يقوم مجتمع ما بعد الصناعة بتحويل طبيعة الاحتجاجات وتوجُّهها، مما يؤدي إلى بروز حركات اجتماعية جديدة («بيوشلر»، 1999م؛ «ميلوسي»،

1989م؛ «أوف» 1985م). حيث تصبح المطالب الاجتماعية-الاقتصادية أكثر إهمالًا أو تهميشًا، في حين أن الاحتجاج يكون أكثر توجهًا ضد الأشكال المختلفة للهَيْمَنة التي تؤثر على المجتمع («تورين»، 1981م).

وقد أثارت الهَيْمَنة المرتبطة بالنوع ردة فعل بين النساء وأسفرت عن حركات جنسانية ونِسْوية مهمة («كوت»، 1987م)، تركزت بشكل خاص على استنكار تقسيم العمل على أساس نوع الجنس («هوسشيلد»، 2003م). وفي خطوة ثانية، أصبح التمييز ضد الأقليات الجنسية موضوعًا رئيسا للتعبئة بين المثليين وثنائيي الجنس، وأسفر عن مطالب حصلت على أولوية عالية في جدول الأعمال السِّياسي (زواج المثليين، والإنجاب بمساعدة طبية، والمساواة في الحقوق في المجتمع المدني). كما فتحت الطريق أمام أشكال جديدة من التعبئة مثل المسيرات المثلية ومختلف أشكال المظاهرات المبهرة («أيريس» و«براون»، 2005م).

وفي تطور مماثل، استبدلت المصالح بقيم ما بعد المادية بشكل تدريجي كأساس للتعبئة («إنغلهارت» و«ويلزل»، 2005م). وفي هذا السياق، يحتل موضوع الاحتجاجات والمطالب الثقافية قمة جدول الأعمال السِّياسي بشكل متزايد، فالأقليات الثقافية، والظروف الحياتية، والبيئة، واحترام الحياة، والرموز والهُوِيَّة الثقافية، هي الأهداف الرئيسة للتعبئة في الوقت الحاضر. هذه الحركات الاجتماعية الجديدة لها تكوين محدد يجعلها مختلفة عن التعبئة الكلاسيكية في وقت الحركات العمالية.

وتُعد هذه الحركات الجديدة لامركزية بصورة أكبر، وتمنح مزيدًا من الاستقلالية للجهات الفاعلة المحلية وعامة الشعب؛ فالأيديولوجيا لا تلعب دورًا رئيسًا كما كانت الحال مع النقابات العمالية والحركات الاشتراكية، فالمسائل الاحتجاجية المختلفة ليست متكاملة ولكنها مترابطة، وترتبط فقط بالقِيَم ما بعد المادية المبهمة.

وبما أن هذه الحركات موجهة في الأساس ضد السُّلْطة والتقاليد، فإنها تتمتع بتوجه تحرري مشترك. بالإضافة إلى ذلك، لم تعد الدولة الهدف الرئيس لعملها، حيث أصبحت أكثر توجهًا نحو كل أنواع القوى الصغرى التي نجدها في المجتمع، كالسُّلْطة

الطبية، والنظام الأبوي، والسُّلْطة الدينية، والسيطرة والانحياز الاجتماعي تجاه «نوع عادي من السلوك». لكل هذه الأسباب، لم تعد صراعات الدولة والطبقية في قلب التعبئة، حيث إن الحركات الاجتماعية التقليدية والأحزاب الشيوعية غالبًا ما تعارض بقوة هذا التوجُّه الجديد. بالإضافة إلىٰ ذلك، فإن كل هذه الحركات الجديدة تميل إلىٰ أن تتجزأ نظرًا لتنوع الأهداف، فالعَلاقات بين كل منها يمكن العثور عليها في «معاصرتها» («ديلوز» و«جواتاري»، 2009م) و«تداخلها» (فوكو، 1975م). في هذا الإطار، تميل الأيديولوجية الجديدة إلىٰ التركيز علىٰ موضوعات ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية («دريدا»، 2011م؛ «بودريلارد»، 1975م).

أنواع مختلفة من التعبئة

إن الأنواع الجديدة من الحركات الاجتماعية والاحتجاجات لا تمحو غيرها من الحركات الأقدم منها؛ فهي تتعايش - أو حتىٰ تتداخل - مع بعضها. ولقد ظهرت نماذج جديدة من النقابات العمالية مستوحاة من «اليسار الجديد»، في الديمقراطيات الغربية، وهي أكثر توجهًا نحو القِيَم ما بعد المادية (علىٰ سبيل المثال، الكونفيدراية الفرنسية الديمقراطية للعمل «CFDT» أو «STEM» الإسبانية، المرتبطتان بحركة 15 مايو «15M»). وبالمثل، فإن أنواعًا جديدة من العمل الجماعي، أكثر واقعية ومؤسسية، تنمو بين العاملين بأجر (الممرضات، والطيارين، وسائقي السيارات الأجرة)، وتخلط بين الممارسات التقليدية (الإضرابات) وبين الأعمال الجديدة (الضغط علىٰ الرأي العام، ووسائل الإعلام، والمظاهرات المذهلة).

ويمكن أيضًا تمييز هذه التعبئة وفقًا لطبيعة وتنظيم المجموعة المحتجَّة وهيكل المجتمع المعني («أوبرشال»، 1973م). ويمكن أن تكون المجموعة الاجتماعية ضعيفة التنظيم والبِنْية مثل المجتمع (نسيج اجتماعي شخصي)، أو منظمة بطريقة ترابطية (نسيج اجتماعي لا شخصي)، حيث يمكن دمج المجتمع (من منظور «دوركايم») أو تجزئته.

ووفقًا لهذه الفروق، يمكننا تحديد ستة أنواع من الحركات الاجتماعية. وتتميز معظم المجتمعات النامية بتقسيم قوي يمنع إضفاء الطابع المؤسسي علىٰ الحركات

الاجتماعية. وكلما كانت الحركات تشبه المجتمع أكثر، كانت التعبئة المحتملة قوية ودائمة، وقد تكون عنيفة. على النقيض من ذلك، في المجتمعات الصناعية المتقدمة، فإن الحركات الاجتماعية أكثر روتينية ومؤسسية كجزء من اللعبة السِّياسية.

ويمكننا أن نرصد هنا التناقض بين الحركات الاجتماعية التقليدية في أوروبا وأمريكا الشمالية من ناحية، والحركات الاجتماعية في بلدان الجنوب من ناحية أخرى، حيث تكون تصادفية أكثر وهشَّة، ولكنها تكون قوية وعنيفة أكثر عندما تثور.

وإذا كانت الاحتجاجات أكثر خطورة في البلدان النامية، فيجب أخذها في الاعتبار في كل مكان. وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الأنظمة الاستبدادية وحتى الأنظمة الديكتاتورية قادرة على القضاء عليها تمامًا. وتُشير الدراسات التجريبية حول الصين في عهد الزعيم «ماو»، أو الاتحاد السوفيتي الستاليني، أو النازية إلى نوع من «إلغاء التوطين» الجزئي في مواجهة حتى أكثر الأنظمة القَسْرية، كون الأفراد في حد ذاتهم يمتلكون المرونة الشخصية التي تضع أساس كل نوع من الاحتجاج الاجتماعي أو السِّياسي.

ولهذا السبب، يمكننا تحديد مجموعة كبيرة من أشكال التعبئة السرية، ويُمكننا أيضًا تمييز الاحتجاجات عن طريق التحوُّل، ففي الأنظمة القَسْرية، لا يمكن التعبير عن المعارضة إلا إذا كانت متخفية في أشكال أخرى من التعبير الاجتماعي، وهذه هي الطريقة الأولى، ولهذا يلعب الدين دورًا مهمًّا، ويحتل مركزًا رئيسًا في مقاومة الديكتاتوريات، مثل دور المساجد وشبكات الدعاة في أثناء حكم «الشاه» في إيران؛ والرهبان البوذيون في بورما الذين يواجهون النظام العسكري في جنوب فيتنام حيث أضرموا النار في أنفسهم احتجاجًا على الحرب والديكتاتورية؛ والكنيسة المسيحية في بولندا التي حشدت المسيحيين ضد النظام الشيوعي؛ وإقامة الصلاة العامة في ألمانيا الشرقية أو تشيكوسلوفاكيا. كما يمكن استخدام التقاليد والفولكلور الشعبي والعادات الوطنية للغرض نفسه، كما كانت الحال في فرنسا خلال فترة الاحتلال في الحرب العالمية الثانية، أو في إيران من خلال الاحتفال بعيد «النَّوْروز» العَلْماني (العام الفارسي الجديد) بدلًا من الاحتفالات الدينية.

وفي الديمقراطيات الغربية ذات التاريخ الطويل أيضًا فإن حركات الاحتجاج المؤسسي كانت مستوحاة جزئيًّا من هذه التطورات الأخيرة. ولقد كان لتعبئة القوىٰ المصرية في ميدان التحرير تأثير واضح في الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة فيما يتعلق بحركة «الغاضبون» الأسبان التي ظهرت لأول مرة في مايو 2011م، أو حركة «احتلوا وول ستريت» في خريف عام 2011م. ويمكننا أن نجد في هذه الحركات القدرة علىٰ تحفيز الشباب، والدور المهم الذي تلعبه الشبكات الاجتماعية، وعدم الثقة في الأحزاب السِّياسية التقليدية والنقابات العمالية، والتعبئة الأفقية، والعداء ضد أشكال السِّياسة المؤسسية، والرغبة القوية في «تغيير العالم» وتعزيز الكرامة الإنسانية. وقد انتشر هذا التوجُّه الجديد أيضًا في إسرائيل («تمرد الخيام» في عام 2011م)، وفي اليونان عندما واجهت الأزمة الاقتصادية الحادة، وكذلك في البرتغال («الجيل اليائس»)، وأيسلندا أو فرنسا («ليلة وقوف»، 2016م).

وهذا التوجُّه الجديد يفتح الطريق أمام أشكال غير تقليدية من المشاركة السِّياسية، والتي شهدت زيادة مضطردة في العديد من البلدان، خلال العقود الماضية (انظر الجدول 10-1).

الجدول (10-1) التغيرات في المشاركة السِّياسية غير التقليدية في الفترة 1990-2005

الدولة	المظاهرات	الاستفتاءات	المقاطعات
الأرجنتين	+ 8,8 (22,6 - 31,4)	+ 6,5 (34,2 - 27,7)	+ 4 (2,6 -3)
أستراليا	+ 7,9 (12,2 - 20,1)	+ 9,5 (69,7 - 79,2)	+ 10,5 (4,9 -15,4)
البرازيل	+ 0,2 (18,5 - 18,3)	+ 5,9 (49,8 - 55,7)	+ 1,8 (9,8 -8)
تشيلي	+ 12,6 (29,5 - 16,9)	+ 5,1 (22,1 - 17)	+ 1,2 (3,9 -2,7)
فنلندا	+ 4,2 (14,5 - 10,3)	+ 20,7 (29,8 - 50,5)	+ 7,5 (8,5 -16)
الهند	+ 4,1 (15,3 - 19,4)	+ 6,6 (22,4 -29)	+ 0,1 (15,2 -15,1)
اليابان	+ 17,6 (8,7 - 26,3)	+ 52,2 (8,7 -59,9)	+ 3,9 (3,7 -7,0)
المكسيك	+ 5,1 (8,9 - 3,8)	+ 7,5 (9,6 -17,1)	+ 0,7 (1,3 -2,0)
بولندا	+ 0,1 (10,1 - 10,2)	+ 12,1 (11,5 -23,5)	+ 0,2 (4,7 -4,9)

الدولة	المظاهرات	الاستفتاءات	المقاطعات
روسيا	(15,9 - 30,6) 14,7 +	(8,3- 26,5) 18,3 +	(2,8- 3,6) 1,2 +
جنوب أفريقيا	(12,8 - 7,7) 5,1 +	(11,7- 20,1) 8,4 +	(10- 9,4) 0,6 +
كوريا الجنوبية	(11,4 - 7,1) 4,3 +	(34- 19,9) 14,1 +	(6- 2,3) 3,7 +
إسبانيا	(35,9 - 22,9) 13,0 +	(23,4- 15,5) 7,9 +	(7- 5,5) 1,5 +
سويسرا	(28,1 - 15,2) 12,9 +	(77,6- 61,5) 16,1 +	(19,2- 10,6) 8,6 +
تركيا	(5,9 - 5,3) 0,6 +	(11,9- 12,8) 9 +	(5,4- 5,2) 2 +
متوسط الزيادة	4,5	7,6	2,2

والطريقة الثانية تتمثل في الامتناع عن المشاركة؛ فإذا لم يكن الناس أحرارًا في الاحتجاج، فلن تتوفر لديهم إمكانية الامتناع عن المشاركة في الاجتماعات الكبرىٰ، أو التجمعات العامة الرسمية، أو الانضمام إلىٰ الحزب الموحد الموالي للحكومة. وكثيرًا ما يتم تفسير هذه المشاركة الباهتة علىٰ أنها تنقص من القدرة الكاريزمية للقائد، ودعم ضعيف للنظام.

أما الطريقة الثالثة فتتمثل في استخدام الرسائل المشفرة، عن طريق التهكم، أو السخرية، أو الرسوم الكاريكاتورية للقائد، حيث إن استخدام النِّكات الكثيرة، التي تدور داخل الأنظمة التي يحظر فيها التعبير السِّياسي يعد أداة حقيقية لتحدي السُّلْطة القائمة، وهي أيضًا وسيلة فاعلة لتعبئة الدعم للحركة السرية ولتعزيز الروابط والتضامن بين المعارضين. ويمكن أن تلعب الأشكال الأخرىٰ أيضًا دورًا في ذلك، لا سيما لغة الجسد التي يمكن للجميع استخدامها، حتىٰ في الأنظمة غير الديمقراطية، حيث إن ارتداء رابطة عنق أم لا في إيران، أو اختيار الحجاب أو عدم اختياره في البلدان العَلْمانية، أو امتلاك شارب أم لا في تركيا «الكمالية»، أو تربية اللِّحىٰ أو لا - تُعد جميعها تعبيرًا عن الهُوِيَّة السِّياسية، وفي معظم الأحيان تعبيرًا عن الاحتجاج.

وفي النظام الاستبدادي، يعتمد قرار المشاركة في عمل جماعي علىٰ الفَرْق المُدرك بين المخاطر المتكبَّدة وتوقعات النجاح («تيلي»، 1978م). ومع ذلك يأخذ الباحثون بعين الاعتبار كثيرًا، تأثير الغضب الذي يحث الأفراد علىٰ تحمل مخاطر أعلىٰ، سواء في القتال ضد الأقليات التي يُنظر إليها علىٰ أنها تهديد («ابادوراي»، 2006م)، أم في

الأنظمة السُّلْطوية المليئة بالتحديات، كما هي الحال حاليًّا في الشرق الأوسط في أحداث «الربيع العربي»، أو في أجزاء من أفريقيا. وفي هذه الحالات، يمكن للتعبئة أن تحفز الثورات، مما يؤدي إلى تكرار أحداث مرت بها بدايات التاريخ الأوروبي.

الثورات في المنظور الصحيح

لفترة طويلة، تم وضع الثورات كنقطة ارتكاز في عملية التنمية السِّياسية، وذلك بسبب أهمية الثورة الفرنسية، التي كانت تُعد في كثير من الأحيان - بداية الحداثة الغربية وأول إنجاز سياسي للتنوير. وقد جعلت الماركسية من الثورات المفهوم الأساسي لرؤيتها الخاصة بالتاريخ، حيث أدت الصراعات الطبقية والتناقضات الموضوعية لأساليب الإنتاج، إلى ثورات اجتماعية، وأنتجت مجتمعًا غير طبقي («ماركس» و«إنجلز»، 1998م).

وعلى نحو متزايد، انتقلت القضية الرئيسة إلى سؤال آخر، هو: كيف يمكن أن نُفسر أن بعض الدول الأوروبية لم تشهد ثورات (على سبيل المثال، المملكة المتحدة)؟ وطرحت هذه القضية في كتاب للمؤرخ «ألكسيس دي توكفيل» (1955م)، وفتحت الطريق لعلم اجتماع الثورات («تيلي»، 1978م، 2004م؛ «سكوكبول»، 1979م؛ «بارسا»، 2000م، 2011م).

وقد ذهبت كثير من الدراسات إلى القول بأن التقسيم الثنائي لم يكن مثاليًّا، فبدلًا من البلدان المعارضة التي حدثت فيها ثورات، والدول التي لم تشهد أية أحداث ثورية، رأى «بارينغتون مور» (1966م)، أن يتم التقسيم إلى ثلاث فئات عن طريق التمييز بين «الثورات البرجوازية» التي أدت إلى الديمقراطية (وفقًا إلى النموذج الفرنسي)، و«الثورات الجماعية» التي أسفرت عن الأنظمة الشيوعية (روسيا، والصين) و«الثورة من أعلى» التي انتهت إلى ظهور الأنظمة الفاشية (ألمانيا، وإيطاليا).

ولقد وسَّعت «ثيدا سكوكبول» مدى هذا التصنيف النموذجي ونقَّحته من خلال معارضة «الثورات السِّياسية» و«الثورات الاجتماعية»، لكن هذه الأخيرة نتج عنها تحول هياكل المجتمع، في حين أن الأولى اقتصرت على المؤسسات السِّياسية ولم تؤثر على

المجتمع نفسه («سكوكبول»، 1979م). ويوضح هذا التمييز الفرق في طبيعة هذين النوعين من الثورة، من حيث كونها عملية اجتماعية نشطة يمكن أن تكون عنيفة، وقادرة على المشاركة بقوة ومتعددة الأبعاد، وكونها عملية سياسية (والتي يمكن أن تكون أيضًا قادرة على المشاركة وعنيفة، ولكن بدرجة أقل)، وتُعدُّ محدودة للغاية في أهدافها في المجال السِّياسي. والنوع الأول يتعلق بالثورة الفرنسية عام 1789م، وكذلك الثورتين الروسية والصينية، والثاني يتعلق بالثورة الإنجليزية التي وقعت عام 1640م، والتي أدت إلى قطع رأس الملك دون أن تؤثر بشكل كبير على المجتمع الإنجليزي أو تحدي أرستقراطيته.

في هاتين الحالتين، تُعرَّف الثورة بأنها «نقل السُّلْطة بالقوة» («بارسا»، 2011م)، ولكن بالنسبة للثورات السِّياسية، فهي تتميز بأنها سياسية بشكل حصري («تيلي»، 1978م)، بينما في الثورة الاجتماعية فإن نقل السُّلْطة يؤثر على المجتمع ككل («سكوكبول»، 1979م). ولا يزال مفهوم النقل القَسْري هذا غامضًا، حيث يطرح سؤال مفاده: ما المستوى المطلوب من القوة للتحدث عن الثورة؟ هل نأخذ في الحسبان مشاركة الحركات الاجتماعية لتمييزها عن الانقلابات العسكرية الصِّرْفة؟ أم هل من الأهم اعتبار عنصر مفاجأة التفكك لتمييز الثورات عن الإصلاحات؟ هل نركز على النتيجة أم على العملية؟ ويمكننا النظر إلى حركة عام 1968م التي حدثت في العديد من مناطق العالم على أنها حركة ثورية، عندما نعدها عملية تعبئة للقوى، ولكن بالتأكيد لا نعدها كذلك عندما نقوم بتحليل عواقبها. كل هذه الأسئلة تدل على ضعف هذا المفهوم، الذي يعتمد في الواقع على مكانته في نظرية أكثر شمولية.

ويرتبط السؤال الرئيس بأصل الثورات، حيث يشير بعض المحللين إلى دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية، بينما يعطي آخرون الأولوية للتفسير السِّياسي. وقد بدأ «كارل ماركس» النهج الأول، وتقديم الثورة على أنها النتيجة الحتمية للتناقض المزدوج. أولًا: بين القوى الإنتاجية والعَلاقات الاجتماعية في عملية الإنتاج، حيث يتغير الأول بسبب الابتكارات التكنولوجية، في حين أن الأخير لا يزال مجمدًا تحت سيطرة القانون والسُّلْطة السِّياسية. ثانيًا: هناك تناقض آخر يتنامى بين الطبقات

الاجتماعية المَهَيْمِنة والمهيمن عليها، مما يؤدي إلىٰ تفاقم الصراع الطبقي. وهذه التعبئة المتزايدة تؤدي حتمًا إلىٰ أزمة في المجتمع وتؤدي إلىٰ عملية ثورية.

المشكلة الآن تتمثل في فهم لماذا لم تحدث ثورة في كل المجتمعات؟ فإذا كان «ماركس» علىٰ حق، كان يجب أن يحدث هذا في كل مكان حول العالم. لهذا السبب حاول بعض العلماء الماركسيين الجدد إيجاد تفسير آخر في مراعاة العَلاقات بين الطبقات الاجتماعية. وقد استنتج «بارينغتون مور» أن الثورات ستحدث عندما تصبح البرجوازية أقوىٰ من الطبقة الأرستقراطية، كما كانت الحال في فرنسا، أو عندما كان من الممكن تعبئة قوىٰ الفلاحين، كما حدث في الصين وروسيا («مور»، 1966م). ولا يمكن أن تكون هناك ثورة بدون دعم من طبقة اجتماعية قوية مصمِّمة علىٰ إطلاق تغيير اجتماعي وسياسي عميق. وقد كانت البرجوازية ضعيفة للغاية والطبقة الأرستقراطية قوية بما فيه الكفاية في إنجلترا في القرن السابعَ عشرَ من أجل إحداث ثورة اجتماعية تهدف إلىٰ تحويل هياكل المجتمع الإنجليزي. وعلىٰ النقيض من ذلك، فإن البرجوازية والأرستقراطية قد توازنتا في ألمانيا، لذلك لم يكن أمامهما خيار آخر سوىٰ التعاون للوصول لتسوية اجتماعية تؤدي إلىٰ نظام استبدادي بدلًا من نظام ديمقراطي.

ولم يعد هذا التفسير الاجتماعي الاقتصادي الحصري مُرضيًا من قِبل علماء آخرين من الماركسيين الجدد، مثل «ثيدا سكوكبول»، التي وضعت في اعتبارها أيضًا دور الدولة؛ فهي تُفسر الثورات الاجتماعية علىٰ أنها نتيجة تاريخية لتيارين من التناقضات المجتمعة، الأول يتمثل في التعارض بين المنتجين النشطين مع الطبقة المهَيْمِنة المتحالفة مع الدولة. في حين يتمثل الثاني في تعارض الدولة مع الطبقة المهَيْمِنة. لذلك، في فرنسا وروسيا والصين، واجهت الدولة الاستبدادية الضعيفة تحديًا من قِبل الطبقة الأرستقراطية. ودون شك، لعب الغضب وتمرد النبلاء الفرنسيين ضد «لويس» السادسَ عشرَ، قبل عام 1789م، دورًا كبيرًا في إطلاق الثورة الفرنسية. وعلىٰ العكس من رؤية «كارل ماركس»، فإن الثورات لا تتحقق بعد ذلك من خلال الطبقات المهَيْمِنة، ولكن في الأساس بسبب انهيار القوىٰ المسيطرة.

ويمكن ربط هذا التفسير بالنظرية السِّياسية للثورة، كما وضحها بالتفصيل

«تشارلز تيلي (1978م)، حيث اعتبر أن الإحباط هو العامل الاجتماعي الرئيس للثورة بدلًا من الهَيْمَنة، كما أيَّد العديد من الكُتَّاب الآخرين هذا الرأي في دحض النظرة الماركسية الأرثوذكسية («ديفيز»، 1971م؛ «جور»، 1970م).

وهذا المفهوم يبدو أقل تأثيرًا من الناحية الاقتصادية، حيث يقدم الإحباط بُعدًا شخصيًّا فقط. ويضيف «تشارلز تيلي» أن التعبئة تصبح قوية وثورية إذا تم تنظيمها من قِبل حركة سياسية قوية وقيادة قوية، وكذلك إذا كانت تعارض دولة فاشلة أو منهارة. ومن الغريب أن هذه النظرة ليست بعيدة عن المفهوم اللينيني للثورة الذي يستند إلىٰ حزب ثوري قوي «يشبه الحديد» يقاتل ضد دولة ضعيفة («لينين»، 1961م). وبالتالي فإن القدرة القَسْرية للدولة تعد عاملًا توضيحيًّا مهمًّا يجب أن نأخذه بعين الاعتبار في عِلْم اجتماع الثورات.

وربما يُغيِّر مفهوم الثورة معناه؛ ففي التاريخ الأوروبي، كان هذا المفهوم يرتبط بشكل أساسي بحركة طبقية ويهيمن عليه النموذج الماركسي. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح هذا المفهوم نادر الظهور في القارة القديمة، إذا استثنينا «ثورة القَرَنْفُل» في البرتغال في أبريل 1974م، التي كانت بمثابة انقلاب عسكري أكثر من ثورة اجتماعية. أما الآن فتتحرك الثورات بشكل متزايد إلىٰ الجنوب والبلدان النامية؛ ففي هذه العمليات، مثلت حركات إنهاء الاستعمار خطوة أولىٰ، وتميزت بأيديولوجية قومية ضمت طبقات مختلفة، وتميزت باستخدام القوة العسكرية والمقاتلين، ولم تواجه دولة متنازعًا عليها ولكنْ دولة أجنبية ومحتلة.

وقد أدىٰ ذلك إلىٰ خطوة ثانية كانت موجهة ضد دول ما بعد الاستعمار القَسْرية والضعيفة شرعيًّا، والتي كانت تحاربها حركات عنيفة، علىٰ سبيل المثال الثورة في كوبا (1959م)، ونيكاراغوا (1978م)، والفلبين (1986م)، وكذلك في أحداث الربيع العربي الأكثر حداثة. في جميع هذه الحالات، اقتربت الثورات من الحرب الأهلية، حيث أُنشئت «مجتمعات حرب» كما هي الحال مع الثورة السورية التي بدأت في 2011م («كوراني» و«المهدي»، 2014م). هذا المزيج من الدول القمعية القوية التي لم تُعط

مجالًا للمعارضة، وتمنح الشعور العميق بالعزلة والإذلال في أوساط السكان، أعاد توجيه هذه الحركات الجديدة نحو تعبئة سياسية أقل تأثرًا بطبيعة التقسيم الاجتماعي («بادي»، 2014م أ).

الاستنتاجات

بشكلٍ عام، يبدو أن المشاركة السِّياسية أخذت أشكالًا جديدة إلى حد ما في كل مكان، وأكدت بعدها عن الأشكال الديمقراطية المؤسسية والأكثر تقليدية؛ فمع تكنولوجيا الاتصال الجديدة، أصبحت المشاركة أكثر فردية، وأقل هرمية، وأكثر توجهًا نحو إعادة تشكيل العالم وتعزيز شعور جديد بالإنسانية. ولم يدرك عِلْم السِّياسة هذه التحوُّلات حتى الآن بشكل كامل، وظل الالتزام كبيرًا بنهج مؤسسي للمشاركة السِّياسية. وربما يكون التعايش بين الاثنين إحدى السمات الرئيسة للنظام السِّياسي الحالي.

أسئلة

1- هل المشاركة السِّياسية مرتبطة بنوع من النظام السِّياسي؟
2- كيف تؤثر المتغيرات الاجتماعية على المشاركة السِّياسية؟
3- كيف نقارن بين أنواع التعبئة السِّياسية الجديدة والأشكال الكلاسيكية للمشاركة السِّياسية؟
4- ما المتغيرات الرئيسة التي يمكن استخدامها لشرح العمليات الثورية؟

للمزيد:

Milbrath LW (1965) Political participation: How and why do people get involved in politics? Chicago: Rand McNally. The founding book in the discipline: a very useful introduction to the topic, even if it is dated.

Whiteley P (2012) Political participation in Britain. The decline and revival of civic culture. Basingstoke: Palgrave. A very rich presentation on the decreasing participation in Great Britain and particularly on a fading identification to the traditional political parties.

Zukin C, Keeter S, Andolina M, Jenkins K and Delli Carpini M (2006) A new engagement? Political participation, civic life and the changing American citizen. Oxford: Oxford University Press. A well-known research devoted to the transforming political participation in the USA, and particularly among young people.

West P (2013) Social movements in global politics. Cambridge: Polity Press. A solid synthesis of the social movements which are growing with globalization.

Parsa M (2000) States, ideologies and social revolutions. A comparative analysis of Iran, Nicaragua, and the Philippines. Cambridge: Cambridge University Press. A precious synthesis on the new kinds of revolution in a global world.



الفصل الحادي عشر

التواصل السياسي ووسائل الإعلام

مصطلحات أساسية

ديمقراطية الجمهور	التواصل السِّياسي
وسائل الإعلام	الديمقراطية التمثيلية
التسويق السِّياسي	أعلمة السِّياسة
إضفاء نزعة رئاسية إلى السِّياسة	الرأي العام

مقدِّمة

إن بعضًا من جوانب عملية التواصل السِّياسي التي تم تناولها في فصول عدة من هذا الكتاب يستحق الاهتمام كون أحد المعايير الرئيسة - على سبيل المثال - في التعريف المعتدل للديمقراطية، هو: «المصادر البديلة للمعلومات». بمعنى أن الملكية التعدُّدية للقنوات التليفزيونية والصحف تعد عاملًا رئيسًا لتقييم ما إذا كانت هناك ديمقراطية أم لا؟ وبالطبع يتمثل الافتراض الضمني غير المباشر في أن مصادر المعلومات البديلة وحدها تتيح تشكيل آراء سياسية حرة وغير مقيدة، وكذا السلوك السِّياسي الحر الناجم عنها للمواطنين.

كما أن جوانب التواصل لها عَلاقة أيضًا بتحليل جودة الديمقراطية، بوصفها جوهر المسؤولية الانتخابية، وأكثر من ذلك للمسؤولية المشتركة بين المؤسسات.

وفي واقع الأمر عندما تسوِّغ السُّلْطات المنتخَبة سلوكاتها ويقيِّمها المواطنون، تقدم وسائل الإعلام الرابط الضروري، حيث إن التواصل لا يتم بصورة فردية ولكن يصاحبه التسويغ أيضًا. وبالنسبة لممثلي الحكومة والمؤسسات العامة الأخرى، تلعب وسائل الإعلام دورًا حيويًّا للتقييم النقدي، وهذا الأمر أكثر أهمية من عملية التحكم التي يتم إجراؤها، على سبيل المثال، من قبل المحكمة الدستورية؛ إذ إنه من المعروف جيدًا

أن التغييرات التنظيمية الأخيرة داخل الأحزاب السِّياسية نتيجة الثورة التكنولوجية للتواصل السِّياسي، إلى حد كبير، بما في ذلك «وسائل التواصل الاجتماعي». فيما يمكن للدور الرئيس لوسائل الإعلام أن يُرى في الأنظمة السِّياسية غير الديمقراطية، وفي الحقيقة فإن الرقابة الدقيقة على التواصل السِّياسي تقع في جوهر نشاطات السُّلْطة السِّياسية في الصين، وبشكل أكبر في كوريا الشمالية. ومن المعروف جدًّا في هذا الصدد كيف تأثرت بداية «الربيع العربي» (في ديسمبر/كانون الأول 2010م وبداية 2011م)، خاصة في تونس ومصر، كثيرًا بالمدونات بالعربية والأشكال الأخرى من أشكال الاتصال عبر الإنترنت.

إن الاعتبار الأول الفوري هو مدى احتلال هذا الموضوع حيزًا في السِّياسة المعاصِرة، فقد أكد «كارل ديتسش» في هذا الصدد قبل عقود كثيرة مضت (1963م) من وجهة نظر سيبرانية، أن «الحكومة هي التواصل»؛ لذا فإن الأسئلة الواضحة المترتبة على هذا الأمر هي: كيف يمكننا تعريف التواصل السِّياسي؟ وما الشيء البارز حقًّا حيال التواصل في السِّياسة؟ وسيكون تركيز هذا الفصل على كيفية تأثير التواصل والتقدم التكنولوجي على المؤسسات السِّياسية والعمليات وكذا تشكلها، في المجالات المختلفة.

الإطار (11-1) «جون ماكناير»، «التواصل السِّياسي»

التواصل السِّياسي بوصفه:

1- يمثل كل أشكال التواصل التي تضطلع بها السِّياسة والجهات الفاعلة السِّياسية لغرض تحقيق أهداف معينة.

2- يستهدف الجهات الفاعلة من خلال غير السِّياسيين مثل: الناخبين وكُتَّاب المقالات الصحفية.

3- يُظهر الجهات الفاعلة وأنشطتها على النحو الوارد في التقارير الإخبارية والمقالات الافتتاحية وغيرها من أشكال مناقشات وسائل الإعلام للسِّياسة.

المصدر: ماكناير2011: 4.

تعريفات

بما أن التواصل السِّياسي متعدد في خصائصه وعملياته، فمن الصعب صياغة تعريف ملائم ومحدد بدقة له. وكما ورد في الإطار (11-1)، فإن الاتصال هو، بداية، «تبادل المحتويات»، وهو كذلك «سياسي» عندما يكون هذا التبادل حول القضايا العامة التي تهم المواطنين وغير المواطنين الذين يعيشون في إقليم (مانشيني، 2011م). في الواقع، ولا سيما في الأنظمة غير الديمقراطية، يمكن أن يكون التواصل السِّياسي مجرد تدفق من أعلىٰ إلىٰ أسفل للمعلومات - وليس تبادلًا - كما هي الحال في أية مؤسسة تنظم التسلسل الهرمي. إن المحتوىٰ الأساسي للتواصل السِّياسي يتم بين الأشخاص الذين يتبادلون العَلاقات بين الأفراد، وبين وسائل الإعلام من أنواع مختلفة (من الصحافة إلىٰ التلفاز وأي شكل آخر من أشكال الإعلام الرقمي أو الشبكات التواصلية)، أو بين المؤسسات أو الجهات الفاعلة السِّياسية أو أكثر من ذلك بكثير بين المجموعات الثلاث للوحدات. (الناس، ووسائل الإعلام، والجهات الفاعلة النخبة).

ومع الأخذ في الاعتبار تعريف السِّياسة الذي قدمناه في المقدِّمة، يجب أن نضع في الاعتبار أن التواصل السِّياسي دائمًا متخاصم ومتضارب، أي إنه يهتم ويعبر عن اهتمامات مختلفة في العمليات السِّياسية المختلفة. ومعظم التواصل السِّياسي هو في الواقع متعارض، لكن جزءًا منه فقط يتعلق بالجوانب أو القضايا الرمزية عندما يكون هناك إجماع واسع، علىٰ سبيل المثال، ذكرىٰ أيام العطلات الرسمية أو أحداث تذكارية محددة.

ونضيف أن نوع الاتصال الذي يتميز بتدفق من أعلىٰ إلىٰ أسفل، عادة ما يتم تعريفه علىٰ أنه دعاية. ويمكن تعريفه أيضًا علىٰ أنه شكل من أشكال الاتصال التي يتم تطويرها عمدًا وبشكل متعمد من قبل ممثل سياسي - علىٰ سبيل المثال، حزب، زعيم - داخل نظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي للتأثير أو تشكيل القِيَم والمواقف والسلوكات للمواطنين. كما أن الاهتمام بالرموز واعتماد لغة متقنة من الخطابات قد ميز أنظمة غير ديمقراطية مثل ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية وإيران الإسلامية. لكن الحملات الانتخابية في البلدان الديمقراطية اتسمت أيضًا باعتماد نوع مماثل

من الخطب والرموز لجعل المواطنين يصوتون لصالح حزب معين، من أجل تعزيز صورته وخلق هُوِيَّة قوية.

إن أوجه التقدم التكنولوجي لوسائل الإعلام والأشكال الإلكترونية للاتصال في عالمنا المعاصِر، جعلت من التواصل السِّياسي أمرًا يتم تغطيته إعلاميًّا علىٰ نحو أساسي، وقد وصل «مازوليني وتشالتز» (1999م) بهذه المناقشة إلىٰ مستويات متقدمة عندما قالا: «إن السِّياسية في هذه الأيام قد فقدت استقلاليتها وأصبحت معتمدة علىٰ وسائل الإعلام، ويتم تشكيلها باستمرار عن طريقها، علىٰ الرغم من أن هذا المفهوم موجود بشكل أو بآخر في مختلف البلدان». ويمكننا القول بوضوح: إن غالبية عمليات التواصل السِّياسي في معظم البلدان، تتم من خلال وسائل الإعلام التي تتوفر لديها الفرصة لتشكيل السِّياسة، وفي الوقت نفسه تصبح جهة فاعلة فيها.

إن هذا الشرح الأخير يجعلنا نطرح سؤالًا مفاده ما ماهية الدور السِّياسي في وسائل الإعلام؟ وما الذي يجب أن يحل محله وكذا محل بنيته في نظـام الحكم الديمقراطي؟ وبالطبع إذا كانت هناك وسيلة تمثل جهة فاعلة مستقلة فتكون لها طبيعة الدور السِّياسي الذي تختاره، أي إنه بإمكانها التأثير في قيام حزب ما، حيث يمكنها التدخل من خلال اقتراح طريقة تصويت المواطنين، أو التأثير في عمليات اتخاذ القرار من خلال اقتراح سياسات معينة. فيما قد توجد وسيلة مشابهة لهذه الوسيلة، التي يمكن أن تكون جريدة أو قناة تليفزيونية، مجموعة مصالح أو مجموعة من المفكرين الذين يلعبون دور قائدي الرأي. وإذا كانت الوسيلة تمثل قناة اتصال محايدة أو شبه محايدة، فعندها يمكننا توقع أنها ستقدم معلومات غير متحيزة، وتساعد علىٰ استيعاب ما يحدث علىٰ المستوىٰ القومي أو الدولي. وفوق كل هذا تفرد مساحة واهتمامًا للآراء المختلفة الموجودة داخل المجال السِّياسي؛ لذا فإننا نجد في هذا الدور أهمية بالغة من وسائل الإعلام التي تشكِّل الرأي العام وثيق الصلة بالعمل الفعلي للديمقراطية.

إن مفهوم الرأي العام يعود إلىٰ «لوك» (2008م) في كتابه (مقال في العقل البشري *An Essay Concerning Human Understanding*)، ولاحقًا لمفكري التنوير مثل «ميرسير»، «كانط»، «كونستانت»، «ماركس»، «تاكويفيل»، «ميل». وبعد الحرب العالمية

الثانيـة في السـياق الغـربي الديمقراطي مع «هانا أرندت» (1958م) و«هيبرامس» (1962م)، أصبح موضوعًا محوريًّا للنقاش؛ إذ إن المجال العام حسب نظرية «هيبرماس» هو المجال الذي يتم فيه تشكيل الرأي، فضلًا عن ذلك، ومن أجل أن تكون آراء المواطنين علنية، يجب أن تكون متعلقة أيضًا بقضية جماعية، ويجب أن يكون لها انتشار بين الجمهور. فيما يمكن تحليل الرأي العام على نحو تجريبي من خلال دراسات استقصائية جماهيرية، على الرغم من محدودية هذه الطريقة.

أما في الديمقراطية، فإن الرأي العـام يتسم بالتعدُّدية، وقد يُرىٰ على مستويات مختلفة وفي قضايا مختلفة؛ إذ لا يعد نتيجة للاحتياجات والرغبات وحسب، وإنما لعدد من العـوامل الأخرىٰ أيضًا، مثـل القِيَم والمعتقدات الخاصـة بالشـعب في بلد معـين، والتعريفات الجماعية التي توجِّه صَوْبَ الآراء أو «تشكِّلها»، والتأثير المشترك بين الجهات الفاعلة المختلفة على مستوىٰ الجمهور والنخبة من خلال وسائل إعلام متعددة، فضلًا عن ذلك؛ فالشرط الرئيس للتطوير وعمليات التبادل المفتوحة للرأي العام وكذا مواءمتها، هو وجود مجتمع مدني يتمتع بالحكم الذاتي ويقوم على التعدُّدية.

تتبع «هيبرماس» تاريخيًّا عملية صنع الرأي العام إلىٰ تطور الحداثة، خاصة نحو الرأي العام الخاص بالبرجوازية التِّجارية؛ لذا فإن في المجتمعات المعاصِرة المركَّبة مع التقدم التكنولوجي لوسائل التواصل هناك مساحة أوسع بكثير للاستقلالية الممكنة للمجتمع المدني. على الرغم من ذلك، دعونا لا ننسىٰ أن هذا النوع من الفرص له عواقب أخرىٰ أيضًا، أي إن هذه المساحة تخصص لمظاهر الصراعات العميقة والكراهية الشخصية والعرقية والحسد الاجتماعي والفروقات الطبقية، وجميع التعبيرات الأخرىٰ عن الخطأ السِّياسي الذي يَسِم الحداثة أيضًا، ولكن عادةً ما يتم إخفاؤها في أشكال أخرىٰ من الخطـاب السِّياسي وفق قواعد مقبـولة للتعايش المدني وقمعها بموجب المواثيق الاجتماعية.

ومن المهم وفقًا لذلك فهم الروابط بين الرأي العام الديمقراطية، خاصةً عندما يمكن تعريف الديمقراطيات المعاصِرة تعريفًا مناسبًا على أنها «ديمقراطية الجماهير» (مانين 1997م، الجدول 6-1). ويتسم هذا الأمر بدور قوي لوسائل الإعلام بوصفها

من عوامل التنشئة الاجتماعية، وذلك حسب براعة الخبرة الإعلامية والدور الرئيس للرأي العام الذي قد يكون غير متسق أيضًا مع رؤى الممثلين المنتخبين.

أما في الرأي العام الذي تغطيه وسائل الإعلام، مع تبسيط مداولات برلمانية أكثر تعقيدًا (سارتوري 1986م)، فيمكننا أن نرى هذا الرأي على أنه جهة فاعلة سياسية غير متكاملة وجماعية بنتائج واضحة متباينة في ثلاث لحظات على الأقل:

الأولى: عندما يكون هناك انتخابات، حيث إن اللحظة الانتخابية هي «الترجمة» الأكثر أهمية للرأي العام إلى تفضيلات حزبية وأصوات ومقاعد للسلطات المختلفة، وعندما يكون هناك مناسبات انتخابية مختلفة: محلية، إقليمية، برلمانية، رئاسية في بعض البلدان، الانتخابات الأوروبية.

الثانية: في الفترات الواقعة بين الانتخابات من خلال طرق أكثر رسمية من التأثير على متخذي القرارات الذين يفيدون على الأغلب من الاستقصاءات الجماهيرية للتحقق من توجهات الرأي العام في قضية محددة.

الثالثة: يمكننا أيضًا في الفترة الفاصلة بين الانتخابات أن نرصد أشكالًا غير مؤسسية من المشاركة، مثل: المظاهرات والاحتجاجات وحتى الإضرابات وأعمال الشغب، رؤية الرأي العام.

لذا كان الدور البارز للمشاركة غير المؤسسية - على سبيل المثال - على قدر بالغ من الأهمية خلال الأزمات الاقتصادية («مورلينو» و«كوارانتا» 2016م)، فيما تعد هذه اللحظات الثلاث على وجه العموم هي أكثر التعبيرات فاعلية لكيفية إمكانية تأثير الرأي العام - بوصفه جزءًا من الجمهور أو الجمهور بأكمله - في ديمقراطية ما، على القرارات السِّياسية والتحكم فيها.

التطورات السِّياسية الرئيسة

عند النظر إلى التطورات الخاصة بعمليات التواصل السِّياسي المعاصِرة فيما يتعلق بالرأي العام الديمقراطي، كما اقترحه «بلوملر» و«كافانا» (1999م)، نرى تجزؤ

وسائل الاتصال بالإضافة إلىٰ الجماهير. وما يزال التلفاز علىٰ قدر كبير من الأهمية، ولكنْ هناك الآن عدد أكبر من القنوات بالإضافة إلىٰ الأقمار الاصطناعية والتلفزة السلكية؛ لذا فإن فرص التواصل السِّياسي، في تزايد مع الأشكال الجديدة من البرامج الحوارية والبرامج المعلوماتية الترفيهية.

وعلىٰ الرغم من ذلك، يعد تطور الإنترنت الجانب المميز من التواصل المعاصِر؛ إذ يقدم للشعب الفرصة للبقاء علىٰ تواصل مع بعضهم البعض، من أجل معرفة الأخبار علىٰ نطاق واسع، علىٰ الأقل من بين وسائل إعلام مختلفة في العموم. فيما تكون النتيجة الرئيسة لوفرة وسائل الإعلام هي تجزئة الرأي العام إلىٰ جماهير تهتم بمواضيع مختلفة وأنواع مختلفة من المعلومات؛ إذ يسهم كل هذا بالطبع في تلاشي هُوِيَّة الأحزاب وزيادة تذبذب الناخبين.

لقد أصبحت بعض الجوانب المذكورة سابقًا للتواصل الإعلامي الحديث دائمة الظهور بالطبع في الأنظمة السِّياسية المعاصِرة. وهناك عاقبتان أساسيتان لتدخل وسائل الإعلام في المجتمعات المعاصرة، العاقبة الأولىٰ: إن الاستشاريين السِّياسيين وأخصائيي الاستطلاعات وخبراء قلب الوقائع هم المحترفون الجدد الذين تحتاجهم الأحزاب والمرشحين للفوز بأصوات المواطنين. فكما نرىٰ مع تحول الأحزاب الانتخابية المِهْنية وأحزاب التكتُّلات الاحتكارية اضمحل ما يسمىٰ بـ«المقاتلين وبيروقراطيِّي الحزب»، فيما تحتاج السياقات الجديدة خبرةً جديدةً قادرة علىٰ تنظيم الحملات الانتخابية واسترعاء الانتباه ودعم مرشح من خلال الناخبين. وفضلًا عن ذلك، هناك مشكلة الحفاظ علىٰ دعم متواصل من بين عملية انتخابية واحدة وأخرىٰ لاحقة، وكذا جلب دعم بينهما؛ إذ تؤدي المنافسة بين قادة الأحزاب إلىٰ نوع من الحملات الانتخابية الدائمة، وهذا الأمر يعني ضمنًا أن المحترفين الجدد ضروريون أيضًا في الفترات الفاصلة بين الانتخابات، فيما توجد في الوقت نفسه مهامٌّ للتواصل «والعَلاقات العامة» يجب إجراؤها من قبل الحكومة الأخرىٰ والمؤسسات العامة. أما العاقبة الثانية فهي أن المحترفين الجدد أصبحوا وثيقي الصلة بالديمقراطيات المعاصِرة، وعليهم إضفاء الطابع المِهْني علىٰ السِّياسة. ويوجد جانبان يعززان عملية إضفاء الطابع المِهْني هذه علىٰ نحو

متبادل؛ فمن ناحية وُضِعَ تلاشي الأيديولوجيات السِّياسية وزيادة العلمنة علىٰ كاهل الأفراد، لا سيما الأعباء السِّياسية الرئيسة علىٰ القادة. ومن ناحية أخرىٰ، وبما أن التواصل يكون أكثر فاعلية إذا كان الأفراد - القادة - هم الجهة الفاعلة الرئيسة، فإن هذا الأمر سيعزز من عملية إضفاء الطابع الشخصي علىٰ السِّياسة. بينما الأيديولوجيات والقِيَم السِّياسية بيانات مجردة، فعندما تؤدي التغييرات الثقافية والاقتصادية، وكذا تلاشي الذكريات الماضية إلىٰ وضع حد لهذه الأيديولوجيات المجردة، ويتحتَّم إجراء علميات اتصال للرسائل السِّياسية الجديدة، ويمكن القيام بهذا الأمر من خلال طرق ملموسة وواقعية علىٰ الأغلب، وهذا الأمر يحتاج إلىٰ الحصول علىٰ أفراد وأوجه ورجال ونساء قادرين علىٰ إيصال هذه الرسائل وجذب متابعين لها.

وتزداد عملية إضفاء الطابع الشخصي تفاقمًا، حتىٰ في الديمقراطيات البرلمانية القديمة، من خلال إضفاء نزعة رئاسية للسِّياسة، علىٰ غرار ما اقترحه «توماس بوجونتك» و«باول ويب» (2007م)، من «تدويل السِّياسة الحديثة» الذي يظهر علىٰ نحو خاص في عمليات تحول الديمقراطيات الأوروبية نتيجةً لعضوية الاتحاد الأوروبي، والذي يتميز بـ«التحيز التنفيذي» لعملية صنع القرار بأكملها، مع ما يترتب علىٰ ذلك من تعزيز لدور السُّلْطات المنتخبة العليا مقابل دور البرلمان والممثلين المنتخبين في هذه الهيئة. وقد زادت سيطرتها علىٰ نحو أكبر من خلال قدرات التوجيه الموسعة في أجهزة الدولة والتي قلَّلت من نطاق الرقابة البرلمانية الفاعلة كثيرًا. وتم بموجب هذه الطريقة وضع النمط المميز للنزعة الرئاسية: زيادة في سلطة القادة التنفيذيين الكبار يكمِّلها نوع من عملية إضفاء طابع شخصي يعتمد أكثر فأكثر علىٰ النداء الناجح للجماهير (مانين 1997م).

المجالات والجهات الفاعلة والنماذج

يمكننا في هذه الصورة إبراز محتويات المجالات الأساسية لعملية التواصل السِّياسي المعاصِرة وممثليها الأساسيين معًا؛ إذ تتضمن هذه المجالات ما يلي:

- التنشئة الاجتماعية وجهًا لوجه مع العائلة والأصدقاء والمجموعة، أي تبادل المعلومات والقِيَم ذات الصلة المؤثرة في الإطارات الشخصية المختلفة.

- التواصل الاجتماعي التقليدي وغير التقليدي حيثما يكون هناك قدر كبير من تبادل المعلومات السِّياسية وتدفقها، وأحيانًا عند الحد الفاصل بين الشرعية وعدم المشروعية.
- العملية الانتخابية برمَّتها (الحملات الانتخابية والتصويت).
- عملية التواصل الحزبي قبل الانتخابات وبعدها في برامج الحزب والقضايا المثيرة للجدل.
- التواصل المؤسسي وثيق الصلة بالمواطنين وغير المواطنين في الحياة اليومية.
- التواصل النزاعي والقائم على التعدُّدية صاحب الدور الفاعل لتشكيل القرارات السِّياسية والسِّياسات اللاحقة.

ويمكننا تمييز الجهات الفاعلة من النخبة من بين مختلف الجهات الفاعلة بشكل عام، وكذا المواطنين وغير المواطنين الذين يعيشون في إقليم معين، ووسائل الإعلام التي قد تكون قنوات اتصال حيادية. فيما يمكن تمييز الجهات الفاعلة من النخبة كقادة الرأي، أو الجهات الفاعلة الحزبية وغير الحزبية المنتخبة (على سبيل المثال: قادة الأحزاب، ورؤساء الوزراء، ورؤساء الدولة، والبرلمانيون، وأعضاء المجالس المحلية والإقليمية)، أو الموظفون الحكوميون من مختلف الفروع الإدارية من مختلف المستويات، أو ممثلو مجموعات المصالح.

عندما تتطابق المجالات ذات الصلة مع الجهات الفاعلة، يمكننا الحصول على استيعاب أفضل لأشكال التواصل الثابتة أو المتغيرة الناتجة؛ لذا فإن لحظة التنشئة الاجتماعية، التي تكون فيها العائلات والأصدقاء وجماعات الأقران محوريةً، تتميز بالتواصل غير الرسمي وجهًا لوجه، حيث يمكن للتطورات التكنولوجية للإنترنت والشبكات «الاجتماعية» الناجحة، لعب دور حاسم هذه الأيام من دون العَلاقات الشخصية الأكثر محدودية السابقة.

إن الجانب الجديد الذي ظهر مؤخرًا بكل إمكاناته في التواصل الاجتماعي غير التقليدي الذي أدى إلى نمط جديد من الاستنفار، كان مهمًّا جدًّا في السياق غير

الديمقراطي للربيع العـربي (2011م-2013م). فيما يعد التواصل الاجتماعي غير التقليدي بمثابة المجال الذي يمكننا فيه رؤية أعمال العنف والقادة المتطرفين والمدعومة في بعض الأحيان من قبل دعاية فاعلة صُمِمَت تصميمًا علميًّا، بالإضافة إلىٰ الحالة الخاصة بما يسمىٰ بـ«الدولة الإسلامية». أما بالنسبة للحركات الإرهابية والحركات الاحتجاجية علىٰ السواء، فإن لهذا النوع من التواصل مَيْزة حيوية يمكن أن تؤدي إلىٰ فشلها أو نجاحها فيما يتعلق بكيفية الاضطلاع بهذه المعلومات. فيما يمكننا في هذا الصدد القول بوضوح: إن الإرهابيين، من أجل أن يكونوا فاعلين، يعتمدون كليًّا علىٰ وسائل الإعلام التي أصبحت - بكل أسف - الأداة الأكثر أهمية للتأثير الأكثر فاعلية لأعمالهم («ويمان» 2006م).

كما أن التواصل علىٰ قدر كبير من الأهمية للحملات الانتخابية، لتحقيق هدفين رئيسين بدءًا من إخراج الشعب للتصويت وحتىٰ التصويت وإقناع الناخبين بالتصويت لحزب أو قائد معين، كما يعد التواصل أمرًا مهمًّا في الحملات الانتخابية المعاصِرة من أجل جمع التبرعات. فعلىٰ سبيل المثال كانت هيئة الانتخابات الأولىٰ للرئيس «أوباما» قادرة علىٰ جمع «تمويل حاشد» عبر الإنترنت ومبالغ كبيرة من عدد من الجهات المانحة الفردية الصغيرة من أجل إتاحة الفرصة له بإجراء حملة ناجحة ذات وسائط متعددة، أما اليوم فإن المجال الانتخابي يتسم باتباع الإستراتيجيات متعددة الوسائط علىٰ نحو أساسي، أي من خلال الانتباه إلىٰ كل قنوات التواصل الممكنة في الوقت نفسه، وما تزال هناك مرجعية مؤثرة إلىٰ التلفاز المحلي والقومي، بالإضافة إلىٰ رسائل البريد الإلكتروني والوسائط مثل فيسبوك وتويتر. فيما تعد الإعلانات المصممة تصميمًا جيدًا الطريقَ الرئيسة للحملات الانتخابية، أما المنطق السائد فهو الحملة التسويقية، حيث يتم اعتبار الناخب مستهلكًا، والمرشح هو البضاعة التي يتم الإعلان عنها وبيعها، أو من منظور آخر، مقدم خدمة يتحتم عليه تحديد احتياجات المستهلك وما يترتب علىٰ هذا الأمر من خدمة «البيع». بالإضافة إلىٰ المرشحين وقادة الأحزاب ووسائل الإعلام والمواطنين، أصبح محترفو التسويق السِّياسي إحدىٰ الجهات الفاعلة المؤثرة من تلقاء أنفسهم.

الإطار (11-2) «نيومان»، «التسويق السِّياسي»

يمكن تعريف التسويق السِّياسي على النحو التالي: «تطبيق مبادئ التسويق وإجراءاته في الحملات الانتخابية السِّياسية، من خلال العديد من الأفراد والمنظمات؛ إذ تتضمن الإجراءات تحليل الحملات الانتخابية الإستراتيجية، وتطويرها، وتنفيذها، وإدارتها من خلال المرشحين والأحزاب السِّياسية، والحكومات، وجماعات الضغط، ومجموعات المصالح التي تسعى إلى قيادة الرأي العام وطرح أفكارها الخاصة، والفوز بالانتخابات، وسن التشريعات، والاستفتاءات تفاعلًا مع الاحتياجات والرغبات الخاصة ببعض الأفراد والمجموعات المجتمع.

المصدر: نيومان 1999: الثالثة عشر.

يقترح «نيومان» بناءً على النحو المبين في الإطار (11-2) تعريفًا للتسويق الانتخابي، وبشكل عام، التسويق السِّياسي حيثما يتم تطبيق مبادئ التسويق للتأثير على الرأي العام والفوز بالانتخابات واتخاذ قرارات سياسية. فيما يتسم التسويق السِّياسي والانتخابي بتحديد الأهداف الدقيقة للحملة، وتحليل الهدف من خلال استطلاعات الرأي، وكذا قضايا الحملة المحتملة والمرشحين المنافسين والوسائل المتاحة. بينما أصبحت السِّياسات الديمقراطية المعاصِرة تتسم بالحملات الانتخابية الدائمة، وذلك من أجل الإبقاء على الدعم المستمر من الناخبين. كما أصبحت أشكال التواصل في أثناء الحملات الانتخابية، بناءً على ذلك، موجودة في الفترات غير الانتخابية. فيما توجد نتيجة أخرى، كما ذُكِر آنفًا، هي التحوُّل الجذري للأحزاب، حيث لم تعد المنظمة التي اتسمت بأنها أحد الأحزاب الجماهيرية القديمة، ضرورية؛ نظرًا لأن التواصل عبر وسائل الإعلام أصبح بديلًا عمليًّا، وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على الأحزاب الأوروبية الشيوعية والاشتراكية الكلاسيكية.

وتوفر السياقات المؤسسية والبيروقراطية المجالات التي تحدث فيها أشكال التواصل المهمة الأخرى، وهذا الأمر على نحو خاص يعد بمثابة استخدام عملية التواصل

بوصفها أداة لإضفاء شرعية على الإجراءات الحكومية والبرلمانية التي يتم اتخاذها عن طريق الرئيس أو رئيس الوزراء أو الوزير بجانب توقيت اعتماد مشروعات القوانين من قبل السُّلْطة التشريعية. وعلى نحو أكثر تحديدًا، فقد أكد «مكناير» (2011م) على أن هناك حاجة من الحكومات لوسائل الإعلام وإدارة المعلومات والصور؛ فيما يتعلق بالأولى، وهناك تبادل بين السُّلْطات الحكومية من جهة لإتاحة الفرص لوسائل الإعلام من أجل الحصول على الأخبار والمعلومات، ومن جهة أخرى للتأثير على وسائل الإعلام من أجل عرض قرارات الحكومة في صورة إيجابية. أما إدارة المعلومات فتعني: «الرقابة الدقيقة على كل المعلومات الواردة من الحكومة والروتين الحكومي». وأخيرًا فإن إدارة الصور تشير إلى مجهودات السُّلْطات في نقل نجاح أو فوز أو أية صورة إيجابية، وهذا الأمر وثيق الصلة بإضفاء الطابع الشخصي للسِّياسات.

نرى مرة أخرى، في التواصل المتعلق بالأنشطة التشريعية، إدارةً رسمية وغير رسمية للمعلومات إلى الحد الذي تلعب فيه وسائل الإعلام دور عامل تصفية فيما يتعلق بما يتم بثه إلى الجمهور (مان وأورينستين 1994م). إن ظهور كل هذه الأشكال من التواصل يبدو جليًّا عند التفكير في الدور المتنامي لمتخصصي قلب الحقائق في إدارة المعلومات والصور، وكذا عند النظر في الدور الحساس غير المستقر للمتحدثين الرسميين للسلطات التنفيذية والبيروقراطية والتشريعية، والنظر في عدد المرات التي يتم فيها فصل المشاكل المتكررة التي تحدث في العَلاقات بالصحافة أو البرامج التليفزيونية أو تحمُّل مسؤوليتها، وذلك في الديمقراطيات المعاصِرة.

ويجب الإشارة إلى أن الأشكال المختلفة من التواصل تحدث عند خمسة مستويات مختلفة: المستوى المحلي، والإقليمي، والقومي، وفوق الوطني (الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال)، والدولي. فيما تبدو مستويات التواصل المختلفة جليةً عند النظر في الجهات الفاعلة والظروف التي تلعب فيها، أي نرى - على سبيل المثال - أيًّا من الجهات الفاعلة تشارك في سياسة معينة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو القومي أو فوق الوطني أو الدولي. فيما يلخص الجدول (11-1) الجهات الفاعلة وثيقة الصلة، وكذا مجالات عمليات التواصل هذه.

الجدول (1-11) ساحات التواصل السياسي والجهات الفاعلة الخاصة بها

الجهات الفاعل/المجالات	التنشئة الاجتماعية	تقليدية المجتمع	غير التقليدية الاجتماعية	انتخابي	حزبي	مؤسسية سياسية	بيروقراطية	السِّياسة
المواطنون فقط	×	×	×					
الموطنون وغير الموطنين	×		×					
النخبة الاجتماعية والمواطنون		×		×				
النخبة الراديكالية والعنيفة			×					
وسائل الإعلام والمواطنون وغير المواطنين				×	×			×
القادة السِّياسيون ووسائل الإعلام والمواطنون				×	×			
القادة المنتخبون ووسائل الإعلام والمواطنون						×		×
القادة المنتخبون والمواطنون						×		
الموظفون الحكوميون والمواطنون							×	
مجموعات المصالح والقادة المنتخبون								×

المصدر: من إعداد المؤلِّفين.

جوانبُ مهمَّة

تظهر بضعة جوانب مهمة فيما يتعلق بمجالات التواصل وجهاتها الفاعلة وأشكالها، علىٰ أنها بالغة الأهمية وتستحق اهتمامًا خاصًّا. وتتعلق هذه الأمور بالأنماط الرئيسة المتكررة في الروابط بين السِّياسيين ووسائل الإعلام، والطرق التي يبذل بها القادة السِّياسيون جهودًا من أجل الوصول إلىٰ المواطنين مباشرةً، وكيف يتم استبدال أشكال التواصل بالجهات الفاعلة الوسيطة. علىٰ نحو مماثل، ما دور وسائل الإعلام فيما يتعلق بالمسؤولية المشتركة بين المؤسسات وأي دور تلعبه فيما يتعلق بعملية نزع الصفة الشرعية عن السِّياسة الديمقراطية التي يتم تتبعها؟

ويظهر من الجدول (11-1) الدور الحيوي لوسائل الإعلام والعَلاقات بينها وبين السِّياسات في سياقات مختلفة، والسؤال المترتب علىٰ هذا الأمر هو: هل هناك أنماط متكررة في هذه العَلاقات؟ ولهذا الغرض أجرىٰ كل من «هاليم» و«مانسيني» (2004م) تحليلًا تجريبيًّا متعمقًا لثمانيةَ عشرَ بلدًا (الجدول 11-2)، وقد وجدا ثلاثة نماذج مختلفة من أنظمة وسائل الإعلام، استنادًا إلىٰ أربعة أبعاد مميزة.

ويؤثر بُعدان تأثيرًا مباشرًا علىٰ جانب وسائل الإعلام الخاص بالمفهوم؛ يتعلق الأول بسوق الصحف التي يمكن أن تتسم بجمهور قراء وحركة التوزيع المنخفضة أو المتوسطة أو العالية، وذلك حسب الصحافة الموجهة إلىٰ النخبة مقابل الصحافة الموجهة إلىٰ الجماهير، وحسب الدور البارز النسبي للجريدة والتلفاز بوصفهما مصدري أخبار، وحسب الأبعاد النسبية للجرائد المحلية والإقليمية والدولية.

أما البعد الثاني فيشير إلىٰ إضفاء الطابع المِهْني علىٰ الصحافة الذي يتسم بأشكال مستقلة وذاتية من المنظمات بقواعد مِهْنية وتوجيه صوب الخدمة العامة مقابل عمل صحفي أساسي موجه نحو المصالح الخاصة وعدم اكتراث بمبادئ الأخلاق المِهْنية، وذلك على النحو التالي:

1- الموازاة السِّياسية، أي المدىٰ الذي يعكس فيه نظام وسائل الإعلام الانقسامات السِّياسية الكبيرة في المجتمع مع اتجاهات سياسية مختلفة لاحقة أو من دون هذه

الاتجاهات، وكذا الروابط التنظيمية المختلفة بين السِّياسة والمنظمات، والتوجُّهات المختلفة للعاملين بوسائل الإعلام من أجل المشاركة في الحياة السِّياسية، وحزبية جماهير وسائل الإعلام، ودور الصحفيين، والاتجاهات والممارسات، وتغطية الآراء المختلفة بوسيلة واحدة (تعدُّدية داخلية) أو بفرع واحد من فروع وسائل الإعلام (تعدُّدية خارجية)، وتنظيم الخدمة الإذاعية العامة.

2- دور الدولة، أي سلطة النظام الحاكم السِّياسي لتشكيل هيكل النُّظم السِّياسية وتسيير أعمالها من خلال الرقابة أو الإجراءات السِّياسية الأخرىٰ والإعانات الاقتصادية، وملكية وسائل الإعلام أو منظمات الاتصالات السلكية واللاسكلية، وأحكام تنظيم وسائل الإعلام.

ويمكن تجميع هذه الأبعاد في ثلاثة نماذج علىٰ الأقل، مع بعض الإيضاحات، فيما يتعلق بمعظم التجارب الغربية؛ إذ يتسم نموذج التعدُّدية المتوسطي أو المستقطِب، بتوزيع منخفض للصحيفة وصحافة موجَّهة صوب النخبة، وكذا طابع مِهْني ضعيف واستغلالها بوصفها أداة، وموازاة سياسية عالية وتدخُّل سافر من الدولة.

أما النموذج المؤسسي لشمال/وسط أوروبا أو الديمقراطي فيظهر مستوىٰ انتشار عالٍ للصحيفة، والصحافة المتجهة صوب الجماهير، وطابعًا مِهْنيًّا وتنظيمًا ذاتيًّا عاليًا، وتعدُّدية خارجية، وأخبار حزبية قوية، وتحول تجاه الصحافة التِّجارية، مع تدخل سافر من الدولة، وإعانات مالية وخدمة إذاعية عامة قوية.

أما نموذج شمال الأطلسي أو الليبرالي فمدىٰ انتشار صُحُفه متوسط، وكذلك الانتشار الجماهيري للصحافة التِّجارية، كما يتميز بطابع مِهْني قوي وتنظيم ذاتي غير مؤسَّسي وأخبار تجارية محايدة، وصحافة متجهة صوب المعلومات، وإدارة بث مِهْنية، وهَيْمَنة علىٰ السوق من دون دور الدولة.

وقد تم عرض هذه الأبعاد والنماذج الثلاثة في الجدول (11-2)، ووضَّح البحث اللاحق كيفية قدرة التحليل الذي اقترحه «هالين» و«مانسيني» علىٰ «التنقل»، كما أنه

يعد بمثابة أداة مفيدة لاستيعاب الأوروبية الشرقية (دوبيك-أوستروسكا 2010م)، وكذا بعض البلدان في المنطقة إلى حد ما (هالين ومانسيني 2012م)، بينما وضَّح العمل الذي قام به «هالين» و«مانسيني» توضيحًا جليًّا لكيفية كون الرابط بين وسائل الإعلام والسِّياسة دائمًا وثيقَ الصلة ويشكِّل عملية التواصل السِّياسي في الأنظمة الديمقراطية.

على الرغم من ذلك؛ ما يزال هذا التحليل يخلف بعض الأسئلة الرئيسة دون إجابة. أولًا: فيما يتعلق بالأشكال المختلفة من التواصل، وخاصة الأشكال المؤسسية السِّياسية (راجع جدول 11-1)، فيما يمكننا رؤية كيفية بذل القادة السِّياسيين مجهودات للوصول إلى المواطنين مباشرةً للتفوق على وسائل الإعلام؛ بمعنى إنهم يحاولون الوصول إلى داعمين محتملين مباشرة.

الجدول (11-2) السياسات ووسائل الإعلام: النماذج الثلاثة

النماذج/الأبعاد الرئيسة	نموذج التعدُّدية المتوسطي أو المستقطب (أ)	النموذج المؤسسي لشمال/وسط أوروبا أو الديمقراطي (ب)	نموذج شمال الأطلسي أو الليبرالي (ج)
سوق الصحف	انتشار منخفض، موجهة صوب النخبة	انتشار واسع، موجهة صوب الجمهور	انتشار متوسط، صحافة تجارية
الطابع المِهْني	ضعيف، غير مميزة	قوي، تنظيم ذاتي مؤسسي	قوي، تنظيم ذاتي غير مؤسسي
الموازاة السِّياسية	عالية، نموذج حكومي/برلماني لإدارة البث	صحافة حزبية، تجارية محايدة، استقلال الإدارة	صحافة تجارية حيادية، موجهة صوب المعلومات، نظام مستقل رسميًّا
دور الدولة	تدخل سافر	تدخل سافر، خدمة إذاعية عامة قوية	هَيْمَنة على السوق

شرح الرموز: (أ) فرنسا، اليونان، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا.

(ب) النمسا، بلجيكا، دنمرك، فنلندا، ألمانيا، هولندا، النرويج، السويد، سويسرا.

(ج) بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أيرلندا.

المصدر: تمت مواءمته من «هالين» و«مانسيني» (2004: 67).

ولتجنب التصفية، أو بمعنىٰ آخر، دور الرقابة الخاص بوسائل الإعلام الذي يترتب عليه إضعاف الدور البارز للإعلام؛ هناك لعبة خفية، وفي بعض الأحيان محيِّرة، حيثما تكون السُّلْطات الحالية في حاجة إلىٰ وسائل الإعلام وهناك دعم مواتٍ وفي الوقت نفسه ترغب في تجاوزها كما لو كانت تخشىٰ معاملة سلبية وتلاعبًا في الأخبار. فيما يتم استكمال هذا المفهوم بغيره، وهو علىٰ القدر نفسه من الأهمية، من خلال محاولة الوصول مباشرة إلىٰ المواطنين، حيث يمكن للقادة السِّياسيين التفوق علىٰ منظماتهم الحزبية ومجموعات المصالح المنظمة أيضًا من خلال قنوات وأشكال عدة من التواصل. وبناءً علىٰ ذلك يتم تجنب وسائل الإعلام وتجاوزها في مواقف معينة من قبل القادة، وفي الوقت نفسه يتم التودُّد إليها من قِبَل قادة آخرين يرغبون في تجنب المؤسسات الوسيطة وتجاوزها. وفي واقع الأمر، يتم وضع سياق خاص لأشكال الموازاة بهذه الطرق مع الاستعانة المباشرة بالمجتمعات المفككة المعاصِرة. فضلًا عن ذلك؛ فقد أغفلت المناقشة السابقة الدور الحيوي لوسائل الإعلام بوصفها فاعلًا أساسيًّا مهمًّا في الوصول إلىٰ المزيد من التأثير علىٰ المسؤولية المشتركة بين المؤسسات؛ أي إننا نشير إلىٰ المهامِّ البارزة التي تقوم بها الصحافة والتلفاز ووسائل الإعلام الأخرىٰ من خلال مراقبة الإجراءات الفاعلة للسلطات التشريعية والتنفيذية وتقييمها والوقوف علىٰ ما إذا كانت هذه الإجراءات متوافقة مع الأعراف الديمقراطية وتمثل مصالح الشعب أم لا؟ كما أن لهذا الجانب وجهًا آخر، بمعنىٰ أنه من خلال هذه الطريقة يمكن لوسائل الإعلام، بوصفها فاعلًا أساسيًّا مع قوة، نزع الصفة الشرعية عن السُّلْطات المنتخبة تلعب دورًا سياسيًّا بالغ الأهمية.

الاستنتاجات

لا ريب أن التواصل ووسائل الإعلام في المجتمعات في يومنا هذا بالغ الأهمية في كل نوع من أنواع النشاط السِّياسي، وفيما يعرض الجدول (11-1) هذا الإثبات؛ فإننا نشير إلىٰ الصفات الديمقراطية التي تمت مناقشتها سابقًا، ونلحظ كيفية التلاعب بها جميعًا، بدءًا من سيادة القانون إلىٰ المسؤولية الانتخابية والمسؤولية المشتركة بين المؤسسات، ووصولًا إلىٰ المنافسة والمشاركة وحتىٰ التصورات فيما يتعلق بالمساواة والقدرة علىٰ الاستجابة، وكذا تشويهها من خلال أشكال متخلفة من التواصل.

على الرغم من أننا نركز هنا على الأنظمة الديمقراطية غالبًا، فإن الدور البارز لوسائل الإعلام واضح أيضًا في الأنظمة الهجينة وأشكال الحكم الاستبدادي الانتخابي من خلال النماذج الموازية التي تم وصفها فيما تقدم. وفضلًا عن ذلك، فالسيطرة الشديدة على التواصل وقيودها الشديدة، خاصة من قِبَل سلطات كوريا الشمالية والصين أيضًا، توضح مدى وعي قادة السُّلْطات بالخطر والسُّلْطة المدمرة المحتملة لعملية التواصل.

وأخيرًا، يمكننا رؤية كل أوجه التقدم التكنولوجي في التواصل ووسائل الإعلام على أنها طرق لابتكار فرص ومخاطر جديدة. أما أكثر عمليات التواصل السِّياسي أهمية فهي تلك التي تنشأ عن أشكال جديدة من المشاركة من قبل المزيد من الأحزاب المعارضة الحالية التي تتنافس مع الأحزاب التقليدية، فيما توضح، على نحو مماثل، الأشكال الجديدة من الديمقراطية المباشرة التي يمكنها تقويض المؤسسات الوسيطة، خاصة الأحزاب والمؤسسات التمثيلية إلى حد ما، الفرص والمخاطر؛ إذ يمكنها زيادة نسبة المشاركة بطرق جديدة، ولكن قد يتم استغلالها من قبل الأشكال الجديدة من الشعبوية التي تنتهك الأعراف الديمقراطية.

أسئلة

1- قدم تعريفًا للتواصل السِّياسي، واشرح لمَ تلعب وسائل الإعلام دورًا حيويًّا في السِّياسة المعاصِر.

2- ما المقصود بديمقراطية الجمهور؟

3- كيف تكون عملية إضفاء الطابع الشخصي والنزعة الرئاسية للسِّياسة المعاصِرة ذات صلة بالتواصل السِّياسي؟ وما الاتجاهات التي تميل إلى تعزيز هاتين الظاهرتين في السِّياسة الحديثة؟

4- ما التسويق السِّياسي؟ وكيف يؤثر على الصعيد الانتخابي المعاصِر؟

5- ما الأنماط الأساسية المتكررة في العَلاقات بين السِّياسة ووسائل الإعلام؟

للمزيد:

Dobek-Ostrowska B, Glowacki M, Jakubowicz K. et al. (eds.) (2010) Comparative media systems. European and global perspective. Budapest: Central European University Press. Taking stock of twenty years of transformation of East European media systems after the collapse of communism in 1989, the book offers a comparative, systematic discussion of media politics.

Flew T (2014) New media (4th ed.). South Melbourne, VIC: Oxford University Press. Based on an historic understanding of new media developments, the volume complements a comprehensive overview of theories of new media with contemporary case studies.

Gunther, Rand Mughan A (2000) Democracy and the media: A comparative perspective. Cambridge: Cambridge University Press. It offers a comparative perspective on the relationships between the media and politics, also dealing with media effects that influence non-democratic regimes and helping to define the path of democratic transition and the quality of new democracies.

Hallin DC and Mancini P (eds.) (2012) Comparing media systems beyond the western world. Cambridge: Cambridge University Press. The edited book offers a broad exploration of the conceptual foundations for comparative analysis of media and politics globally.

Norris P (2000) Virtuous circle: Political communications in post-industrial societies. Cambridge: Cambridge University Press. The author singles out appropriate standards for evaluating the performance of the news media and compares changes in the news media, including the rise of the internet and the development of postmodern election campaigns.

Semetko HA and Scammell M (eds.) (2012) The SAGE handbook of political communication. Los Angeles: Sage. This is an authoritative and comprehensive survey providing a state-of the- art review on political communication.

روابط الإنترنت:

European Journalist Center: www.ejc.nl

Economic Freedom of the World Project: www.freetheworld.com

Freedom House 'Freedom of the Press 2015': https://freedomhouse.org/report/freedom-press/freedom-press-2016

Global ICT Statistics (ITU): www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/default.aspx

Global Media Freedom Dataset, 1948-2012: http://faculty.uml.edu/Jenifer_whittenwoodring/MediaFreedomData_000.aspx

International Federation of Journalists (IFJ): www.ifj.org

Index of Censorship: www.indexoncensorship.org

Reporters Without Borders (RSF): https://rsf.org/en/ranking

World Press Trends Database: www.wptdatabase.org

❇


https://t.me/montlq

الفصل الثاني عشر

جماعات المصالح

مصطلحات أساسية

الدفاع	التعدُّدية
العمل الجماعي	الآلة السِّياسية
النقابوية/ النقابوية الجديدة	شبكات السِّياسة
الضغط	

مقدِّمة

إضافة إلى الحركات الاجتماعية والأحزاب السِّياسية والتصرفات الفردية، يوجد شكل آخر من أشكال التعبير عن المطالب تجاه النظام السِّياسي يتمثل في جماعات المصالح؛ وتعمل هذه الجماعات على توضيح وتجميع المصالح في المستوى المتوسط للسِّياسة.

ويمكن تعريف جماعات المصالح على أنها: «منظمات رسمية تعتمد عادةً على العضوية التطوعية للأفراد، وتسعى للتأثير على السِّياسات العامة دون تحمل مسؤولية الحكومة» (ماتينا، 2011م).

ويدعم هذا التعريف ثلاث نقاط:

1- جماعات المصالح منظمات رسمية، مما يعني أنها دائمة بشكل نسبي، وبها عضوية وقيادة محددان بوضوح (تتميز بهذا عن الحركات الاجتماعية على سبيل المثال).

2- تكون العضوية فيها عادةً على أساس تطوعي، فأنت يمكنك الانضمام إلى الجماعة ومغادرتها بكامل حريتك.

3- تحاول التأثير على عمليات تشكيل السِّياسات ولكن لا تسعى إلى تولي مناصب سياسية بنفسها (وبهذا تتميز عن الأحزاب السِّياسية).

وكلمة «مصالح» أيضًا تتضمن موقفًا مشتركًا أو هدفًا مشتركًا بين أعضاء هذه الجماعة، وغالبًا ما يكون من النوع المادي، لكن في بعض الأحيان يكون موجَّهًا نحو الصالح الجماعي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: القضايا البيئية والقضايا المثالية (ساليسبري، 1975م).

ومن المصطلحات المتشابهة مع مصطلح جماعات المصالح: «جماعة الضغط» أو بالإنجليزية «Lobby»؛ ويمكن أن يُعْزَىٰ المصطلح الإنجليزي إلىٰ رُدْهاتِ مجالس النواب البريطاني منذ أوائل القرن التاسعَ عشرَ عندما كان أعضاء البرلمان يقابلون أعضاء المنظمات العامة أو منظمات معينة لعرض مخاوفهم، بينما عزاه آخرون إلىٰ ممارسات بعض الرؤساء الأمريكيين، لا سيما تصرفات (يوليسيس جرانت، 1869م)، عندما كان يتم مقابلة العملاء المهتمين في رُدْهة أو حانة فندق، للمناقشة والضغط على القرارات السِّياسية.

وفي هذا الفصل سنناقش أولًا مصادر جماعات المصالح في السِّياسات الحديثة، ثم ننتقل إلىٰ بعض الأنواع المعينة وأنشطتها الرئيسة وأشكالها التنظيمية الملموسة، ثم نختتم الفصل بتقييم شامل.

الأصول

ترتبط أصول جماعات المصالح الحديثة بشكل واضح ببدايات التصنيع وبداية التقسيم المتزايد للعمالة في المجتمعات الحديثة في أوروبا الغربية في القرن السادسَ عشرَ تقريبًا، ثم انتشارها لاحقًا في أمريكا الشمالية، وفي أماكن أخرىٰ (والْرشتاين، 1974م؛ دوركايم، 1984م)؛ وقبل هذا الوقت، كانت العَلاقات الشخصية بين مَنْ هم في السُّلْطة والمواطنين العاديين سائدة بشكل كبير في أي نوع من الأنظمة (الدول المدنية أو الأنظمة الملَكية أو غير ذلك)، ولقد تم التعبير عن مصالح معينة في ذلك الوقت على هذا الأساس. ويرىٰ بعض الكتَّاب أن هذا الشكل هو الأكثر طبيعية للعَلاقة في تطور البشرية (فوكوياما، 2011م)؛ ولم تبدأ أشكال أكثر تنظيمًا من التعبير عن المصالح المِهْنية في الظهور إلا مع ظهور تقسيم أكبر للعمالة في التحوُّل من أشكال

عَلاقات في مجتمعات زراعية - إلىٰ حدٍّ كبير - إلىٰ أشكال تجارية أكثر من المعاملات. أما في العصور الوسطىٰ، فقد شَكَّل التجار والحرفيون نقاباتهم الخاصة، والتي كانت تتحد في بعض الحالات في كيان أكبر أمام النبلاء ورجال الدين. وارتبطت هذه العملية كذلك ارتباطًا وثيقًا بالأنماط الأوسع لتشكيل الدول والنظام العالَمي العام الذي تم إنشاؤه بعد معاهدات صلح وستفاليا عام 1648م (تيلي، 1974م)؛ وكانت هذه الدول لا تزال ذات صفة «موروثة» بشكل كبير، مما يعكس الاعتماد الشخصي لموضوعات الدولة علىٰ حكامها (فيبر، 1968م).

وحتىٰ يومنا هذا، لا تزال هناك أشكال متعددة من هذه الأنواع من الحكم والعَلاقة الموروثة أو «الموروثة الجديدة»، ولا ينطبق هذا علىٰ الأنظمة الملَكية الخالصة التي لا تزال قائمة في بعض بلاد الشرق الأوسط مثلًا، ولكن هناك العديد من الأشكال الأخرىٰ من الأنظمة الاستبدادية أو الأنظمة «الهجينة» في أجزاء من أفريقيا وآسيا الوسطىٰ وغيرها (براتون وفان دي فال، 1997م؛ ليفيتسكي وواي، 2010م). حتىٰ في الديمقراطيات الحديثة يمكن العثور علىٰ المزيد من أشكال «الزبائنية» من توسط المصالح؛ وهذه تشكل عَلاقات غير متكافئة وغير متساوية بين الأشخاص في السُّلْطة الذين يمنحون بعض المزايا الخاصة (وظائف الخدمة العامة وتوفير أفضل للخدمات العامة لبعض المحليات... إلخ)، مقابل الحصول علىٰ دعم سياسي أكثر عمومية؛ وهذا غالبًا ما يحدث اليوم من الأحزاب الحاكمة وليس من أفراد بعينهم. ومن الممكن - بل من الأرجح - العثور علىٰ هذا النمط في أشكال متعددة في «الآلات السِّياسية» لبعض المدن في الولايات المتحدة الأمريكية أو الأنماط الطويلة الأمد لهَيْمَنة بعض الأحزاب، كما في اليابان أو إيطاليا أو اليونان أو أستراليا (كيتشلت وويلكنسون، 2007م).

ولا يمكن أن تتلاشىٰ هذه الأنماط وتتحطم إلا مع التأسيس لسيادة القانون، وقضاء مستقل، وصحافة حرة، وإعلام مستقل، وكذلك -بشكلٍ عام- مجتمع مدني أكثر، وأيضًا تطوير العَلاقات غير الشخصية بين الدولة والمجتمع؛ لهذا أيضًا فإن المُساءلة الديمقراطية تعد آلية «تطهير ذاتي» مهمة في هذا الشأن، عندما يعاقب جمهور الناخبين الفساد أو الفضائح السِّياسية.

ويوجد العديد من الأنماط التاريخية «وجماعات الضغط» أو «الممرات» التي توضح هذه التطورات (فوكوياما، 2014م)؛ فجماعات المصالح بجميع أنواعها أصبحت ذات دور فاعل في هذا الصدد أيضًا.

الأنواع

يوجد تنوع كبير في جماعات المصالح في المجتمعات الحديثة، والعديد منها يستند إلى المصالح الاقتصادية الفورية لمختلف المهن والوظائف، بينما يلاحق آخرون أسبابًا محددة مثل القضايا المجتمعية أو البيئية التي لا تتعلق بشكل مباشر بمصلحة ذاتية معينة، ويسعون إلى الترويج لمصلحة عامة (يبدو أنها مهملة بطريقة أخرى). ويمكن كذلك فعل هذا من قِبَل جماعات الدفاع التي تتصرف نيابةً عن الأشخاص الذين لا يمكنهم تمثيل مصالحهم بأنفسهم، مثل جماعات مكونة من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو المرضى أو كبار السن، أو غير ذلك من الجماعات الأقل حظًّا والمهمَّشة. ولا يمكن عدُّ جميع الجمعيات التطوعية جماعات مصالح سياسية، بل الغالبية العظمى منهم - في الأساس - يهتمون بأغراضهم الخاصة (الأنشطة الرياضية والترفيهية وجمعيات الأحياء وغير ذلك)؛ فهم لا يتطرقون إلا إلى المجال السِّياسي عندما يكون النظام الأكثر عمومية على المحك؛ ومن أمثلة ذلك لوائح السلامة أو اللوائح البيئية لبعض الرياضات، أو منع القسوة مع الحيوانات من أجل تربية الحيوانات الأليفة (باومغارتنر وليتش، 1998م).

ويمكن غالبًا العثور على نوع محدد للغاية من الجمعيات عند التخطيط لمشروعات الأشغال العامة العملاقة، مثل الطرق الجديدة، أو محطات الطاقة، أو المطارات... إلخ، فهذه مؤسسة لها غرض واحد يتمثل في منع مثل هذه المشروعات، وتكون عادةً بسبب أن بعض الجماعات أو الأحياء تكون متأثرة بها بشكل مباشر. جماعات «ليس في عقر دارنا» هذه اكتسبت أهمية متزايدة في العقود الأخيرة، وهذا يجعل اتخاذ قرارات الترضية أو سياسة الأغلبية أكثر صعوبة. من يكون صاحبَ مصلحة شرعيًّا في هذه الحالات؟ هل هؤلاء الذين يعيشون بالقرب من مشروع مخصص أو كل فرد في المنطقة

الأكبر؟ من يحق له الحصول علىٰ صوت، وربما حق انتخاب ومكان لرسم الخط بمعنىٰ جغرافي؟ كذلك تتضارب مبادئ الأشكال الديمقراطية الأكثر تمثيلًا والأكثر مباشرة في مثل هذه الحالات (ديلا بورتا وكرييزي؛ 2009م).

وهناك نوع آخر يتعلق بجماعات المصالح المؤسسية التي لا تكون عضويتها تطوعية بالكامل، والتي تمثل هيئات عامة أو خاصة كبيرة، مثل الحكومات المحلية أو الإقليمية والكنائس المنشأة والجمعيات الخيرية وغيرها من التي تعمل في منظمات مشتركة ضد الحكومة المركزية. وعلىٰ المستوىٰ الإقليمي، يوجد كذلك منظمات مِظَلَّة لبعض المصالح المعينة، أهمها المؤسسات الاقتصادية الرئيسة مثل منظمات أصحاب العمل، والصناعيين القوميين، والمؤتمر النقابي العمالي القومي، والفيدرالي، والهيئات المماثلة، والتي أصبح لها مماثل في أوروبا اليوم علىٰ هذا المستوىٰ.

الأنشطة

إن مدىٰ الأنشطة واسع للغاية وبشكل متساوٍ، ولما كانت جماعات المصالح تسعىٰ للتأثير علىٰ قرارات السِّياسة، فإنها تحاول أن تفعل هذا بكل الطرق الممكنة، وهي في بعض البلاد منظمة بشكل شديد الصرامة بينما في بلاد أخرىٰ يوجد بعض «المناطق الرمادية»، وبعض هذه الأنشطة تكون غير قانونية بشكل صارم (مثل رشوة السِّياسيين والمسؤولين)، لكنها قد تكون ممارسات غير شائعة كذلك.

وهناك شكل (غير مباشر) آخر من تحقيق التأثير يبدأ بالفعل في العملية الانتخابية، فإسهامات الأحزاب السِّياسية أو المرشحين الأفراد من قِبل جماعات المصالح الرئيسة أو الشركات الكبرىٰ أو الأفراد الأغنياء، متكررة في العديد من البلاد؛ والمبالغ المسموح بها (رسميًّا)، ودرجة الشفافية والإفصاح، تختلف بشكل كبير؛ وقد يستمر هذا الدعم بعد الانتخاب بالعديد من الطرق، لا سيما إذا كان الحزب المنتخب أو المرشح منضمًّا للحكومة، لكنَّ البرلمانيين «العاديين» كذلك وأعضاء المعارضة غالبًا ما يستمرون في التمتع ببعض الدعم المالي – علىٰ سبيل المثال لا الحصر – عندما يتم توظيف «خبراتهم» في مناصب استشارية لمشروعات معينة من الشركات أو جماعات الضغط.

إن مدىٰ ضرورة الكشف عن هذه المدفوعات وجعلها عامة، يتفاوت من بلدٍ لآخر، وفي حالات ليست نادرة، لا يتم الكشف إلا عن بعض «الفضائح» عبر وسائل الإعلام، أو أحد المخبرين الذين يظهرون هذه العَلاقات المتداخلة في وقت لاحق.

ويحدث التأثير المباشر اليومي الأكثر لجماعات المصالح في العملية التشريعية، ففيها تكون جميع المصالح موجودة في جلسات تخص أجزاء معينة من التشريع وخبرات الجماعات الخارجية (التي غالبًا ما تكون عالية التخصُّص)، وتكون مطلوبة وتساعد في وضع لوائح تشريعية هادفة وقابلة للتطبيق، كما في الأمور البيئية علىٰ سبيل المثال؛ وطالما أن هذا يحدث في اجتماعات لجان عامة أو مفتوحة، فإنه يعدُّ جزءًا من العملية الديمقراطية؛ فقط إذا كان يوجد نقص في الشفافية في هذه الإجراءات فإنها تصبح محل شك أكثر.

ولا شك أن تأثير جماعات الضغط ذو فاعلية مماثلة، ويكون عادةً أقل شفافية، وذلك في أثناء إعداد مشروعات قوانين في الوزارات المعنية وأجهزتها البيروقراطية، وهنا تظهر جميع أنواع التأثيرات، من توفير معلومات مفيدة وخبرات إلىٰ «المناطق الرمادية» لخدمة مصالح معينة وأشكال ليست نادرة من الرشوة والفساد.

ويقال إن المستشار الألماني (بسمارك، 1815م - 1898م) قال: «تتشابه القوانين ونقانق الكبد في أنه لا يمكنك أبدًا معرفة ماذا يوجد بداخل كليهما». والتقارير المعتادة الصادرة من منظمة «الشفافية الدولية» والمنظمات المشابهة ملأىٰ بحالات من الطرق غير القانونية لممارسة التأثير وجميع أشكال الفساد.

واليوم في العواصم الديمقراطية الرئيسة في العالم، يوجد الآلاف من أعضاء جماعات الضغط الموظَّفين بدوام كامل، والذين يمثلون جماعة مصلحة معينة أو يعرضون خدماتهم ومعلومات التواصل معهم علىٰ أي شخص لتعيينهم. وفي مدن مثل واشنطن العاصمة وبروكسل وبرلين، تهيمن مثل هذه الأنشطة علىٰ الأجندة السِّياسية. وفي

العديد من البرلمانات الحديثة والإدارية توجد إجراءات مؤسسية للتشاور مع جميع الجماعات المسجَّلة في مجالات سياسية معينة. وكلما زاد تعقيد النظام السِّياسي، مثل النظام الفيدرالي أو الاتحاد الأوروبي، زادت «نقاط الدخول» الموجودة لهذه الأنشطة (على المستويات المحلية والدولية والقومية وحتى بين الدول). وغالبًا ما تزداد عدم شفافية وصحة هذه الأنشطة (رانتجن وونكا، 2004م؛ ناونيس، 2013م). وفي الأنظمة الاستبدادية توجد هذه الأنشطة دون شك أيضًا، ولكنها بطبيعتها تكون أقل في الأنظمة المفتوحة والأقل بحثًا وتوثيقًا.

وبكل نزاهة، يجب التأكيد على أن مثل هذه الأنشطة لا تتعلق بالمصالح الاقتصادية الرئيسة فحسب، بل بجماعات «السبب»، كذلك وأولئك الذين يدافعون عن بعض المصالح العامة المعينة؛ غالبًا ما يقوم بهذا منظمات غير حكومية ممولة بشكل خاص مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة السلام الأخضر وغيرهما الكثير؛ وتستهدف أنشطتها في الغالب - بشكل أقل - عملية صنع السِّياسة، لكنها تحاول التأثير على الرأي العام بتقارير منتظمة وكذلك ببعض الأنشطة المثيرة، مثل السكن الرمزي لبعض المباني أو تنظيم مظاهرات عامة. واليوم، أصبح استخدام «وسائل الإعلام الاجتماعية» أداة مهمة في هذا الأمر.

ويتوفر شكل خاص من الأنشطة عن طريق «جماعات الدفاع» التي تحاول أن تمثل المصالح «الأضعف» في المجتمع، وتتصرف نيابةً عن أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو بحاجة إلى رعاية بشكلٍ ما. وتشمل هذه الأنشطة الإرشاد والتمثيل القانونيين، وكذلك أنشطة الضغط المعتادة فيما يتعلق بكلٍّ من صنع السِّياسة بشكل مباشر وعلى الجمهور العام. وفي عالمنا اليوم توجد العديد من الجماعات من هذا النوع، التي تتصرف على مستوى دولي، ومنها على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة (فون وينتر، 2011م). وفي لحظات معينة، قد يتم كذلك تشكيل «تحالفات دفاع» للجمع بين جماعات مختلفة وقوى سياسية لتحقيق تغيير سياسي كبير (ساباتييه، 2007م).

الإطار (12-1) القواعد السلوكية لجماعات المصالح

تعد أطراف هذه القواعد أن جميع ممثلي المصالح الذين يتعاملون معهم، سواء في مناسبة واحدة أو أكثر، وسواء كانوا مسجلين أم لا، يجب أن يتصرفوا وفقًا للقواعد السلوكية التالية التي يجب على ممثلي المصالح الالتزام بما يلي في عَلاقاتهم مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي وأعضائها ومسؤوليها وغيرهم من الموظفين:

(أ) دائمًا ما يُعرِّفون أنفسهم مع ذكر الاسم ورقم التسجيل (إذا كان متوفرًا)، والجهة أو الجهات التي يعملون لصالحها أو يمثلونها، ويعلنون عن المصالح أو الموضوعات أو الأهداف التي يروجون لها، ويحددون العملاء أو الأعضاء الذين يمثلونهم حيثما أمكن ذلك.

(ب) لا يطالبون بمعلومات أو قرارات، ولا يحاولون الحصول عليها بشكل غير شريف، أو باستخدام ضغط شديد أو سلوك غير مناسب.

(ج) لا يطالبون بأية عَلاقة رسمية مع الاتحاد الأوروبي أو أيٍّ من مؤسساته في تعاملاتهم مع الأطراف الخارجية. ولا يحرفون أثر التسجيل بطريقة مضللة للأطراف الخارجية أو المسؤولين أو غيرهم من موظفي الاتحاد الأوروبي، ولا يستخدمون شعارات مؤسسات الاتحاد الأوروبي دون الحصول على إذن صريح بذلك.

(د) يتأكدون - بأقصى درجة ممكنة - أن المعلومات التي يقدمونها عند التسجيل في إطار أنشطتهم التي يغطيها المسجل معلوماتٍ كاملة ومحدَّثة، وليست مضلَّلة. ويقبلون أن تخضع جميع المعلومات المقدَّمة للمراجعة والموافقة على الطلبات الإدارية للحصول على المعلومات والتحديثات التكميلية.

(هـ) لا يبيعون لأطراف ثالثة نسخًا من الوثائق التي يحصلون عليها من مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

(و) يحترمون تنفيذ وتطبيق جميع القواعد والقوانين وممارسات الإدارة الجيدة الموضوعة من قِبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي بشكل عام.
(ز) لا يحثون أعضاء مؤسسات الاتحاد الأوروبي أو مسؤوليهم أو الموظفين الآخرين أو مساعدي هؤلاء الأعضاء أو متدربيهم على خرق القواعد والمعايير السلوكية الموضوعة في المؤسسات.
(ح) إذا كانوا مسؤولين أو موظفين سابقين في الاتحاد الأوروبي أو مساعدين أو متدربين لأعضاء مؤسسات الاتحاد الأوروبي فعليهم أن يلتزموا بالقواعد ومتطلبات السرية التي تنطبق عليهم.
(ط) ضرورة الحصول على موافقة مسْبَقة من عضو أو أعضاء البرلمان الأوروبي المعنيِّ فيما يتعلق بأية عَلاقة تعاقدية مع أي فرد ضمن حاشية هذا العضو أو توظيفه.
(ي) ضرورة مراعاة أية قواعد منصوص عليها بشأن حقوق الأعضاء السابقين في البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية ومسؤولياتهم.
(ك) ضرورة إعلام من يمثلونهم بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

المصدر: القواعد الإجرائية للبرلمان الأوروبي، الدورة البرلمانية الثامنة - أبريل 2015، الملحق التاسع: سجل الشفافية؛ ملحق رقم 3.

أشكال التنظيم

يعتمد التأثير السِّياسي لجماعات المصالح، بشكل كبير، على حجم عضويتها وقوتها المالية، ويتطلب هذا أيضًا أشكالًا خاصة من المنظمات. وفي سياق التصنيع، أصبحت النقابات العمَّالية هي الأكثر عددًا في العديد من البلاد، ففي الأنظمة الديمقراطية يمكنها أن تُحدِث تأثيرها بتوفير كتلِ تصويتٍ كبيرة لأحزاب معينة؛ لكنْ تاريخيًّا، فقد تطور النظام النقابي بطرق مختلفة، ففي بعض البلاد، كما في المملكة المتحدة، كان تنظيمه مبنيًّا على أساس المهارات والمهن المحددة، فلذلك وجود أعضاء من نقابات مختلفة في الشركة نفسها كان يعتمد على مؤهلاتهم المحددة، مما

يقلل من قوَّتهم الجماعية؛ لكن في حالات أخرىٰ، كما في فرنسا أو إيطاليا، انقسم التنظيم النقابي بشكل قوي علىٰ أُسس أيديولوجية سياسية، ومن ثَمَّ يمكن أن تجد نقابات ديمقراطية شيوعية واجتماعية ومسيحية، وهي لا تُشكِّل ضغطًا فحسب، بل تتنافس مع بعضها كذلك. وكان هناك شكل ثالث من التنظيم يتمثل في «نقابات الوحدة»، كما في ألمانيا التي تجمع العمال والموظفين في جميع فروع الصناعة.

وبغض النظر عن أصولها المرتبطة بعمليات التصنيع والتحوُّل الديمقراطي المبكرة، فإن العديد من النقابات ليست ديمقراطية من الداخل. ومن الاستثناءات الملحوظة لذلك الاتحاد الطباعي الدولي (International Typographical Union) في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي عمل -لفترة من الزمن علىٰ الأقل- بوصفه نظامًا داخليًّا مكونًا من حزبين مع انتخابات تنافسية (ليبست وآخرون، 1956م). وفي معظم النقابات الأخرىٰ، تتم انتخابات القيادة إما بطريقة أكثر تراضيًا، وإما بحكم الأقلية في حالات أقل. وعلىٰ النقيض، يمكن العثور علىٰ هياكل داخلية مثل المافيا، ومثل نقابة سائقي الشاحنات في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت في الماضي تأخذ رشاوىٰ وتنتزع إسهامات لعدم الإضراب.

وتواجه المنظمات الكبيرة الحجم من هذا النوع معضلةً أكثرَ عموميةً من «العمل الجماعي» (أولسون، 1965م)، فهي تحتاج إلىٰ عضوية أكبر من أجل ممارسة التأثير بفاعلية أكبر، لكن إنجازاتها مثل الأجور العالية وظروف العمل الأفضل، قد تفيد كذلك العمال غير المنتظمين في الشركة نفسها أو في فروع الصناعة الأخرىٰ. وقد يؤدي هذا إلىٰ «استفادة مجانية» علىٰ نطاق كبير، وهذا يُضعِف النقابات كثيرًا. وتحاول بعض النقابات أن تمنع هذا بإبرام اتفاقيات «المتاجر المغلقة» مع شركات كبيرة، حيث لا يمكن توظيف سوىٰ أعضاء النقابة؛ بينما توجد نقابات أخرىٰ توفر فوائد إضافية هامشية تتمثل في أشكال معينة من التأمين وخدمات مشابهة من أجل جعل العضوية أكثر جاذبية.

الإطار (12-2) نظرية (أولسون) للعمل الجماعي

«في الجماعات الصغيرة جدًّا، يحصل كل عضو على نسبة كبيرة من إجمالي المكسب بكل بساطة؛ لأنه لا يوجد سوى عدد قليل في الجماعة، ويمكن في الغالب أن يتوفر الصالح الجماعي بالعمل التطوعي للمصلحة الذاتية لأعضاء الجماعة؛ وفي الجماعات الأصغر التي تتميز بدرجات متفاوتة من عدم المساواة، حيث يختلف أعضاء الجماعة في «الحجم» أو مدى الاهتمام بالصالح الجماعي، يوجد الاحتمال الأكبر لتوفير الصالح الجماعي؛ وكلما زاد الاهتمام بالصالح الجماعي لأي عضو، زادت احتمالية حصول هذا العضو على نسبة كبيرة من إجمالي المزايا من الصالح الجماعي الذي سيكتسبه، حتى لو اضطر إلى دفع كامل التكلفة بنفسه؛ وحتى في الجماعات الأصغر، لن يتوفر الصالح الجماعي بشكل طبيعي على نحو مثالي، بمعنى أن أعضاء الجماعة لن يوفروا الصالح الجماعي نفسه كما في المصالح المشتركة. وبعض التنظيمات المؤسسية فقط ستعطي الأعضاء الأفراد حافزًا لشراء كميات من الصالح الجماعي التي من شأنها أن تضيف إلى الكمية التي ستكون في صالح الجماعة بأكملها.

ويرجع هذا الميل نحو شبه المثالية إلى حقيقة أن الصالح الجماعي، بحكم تعريفه، يعني أنه لا يمكن منع الأفراد الآخرين في الجماعة من استهلاكه بمجرد أن يوفره أي فرد في الجماعة لنفسه؛ وحيث إن العضو الفرد بهذا يحصل على جزء من أية نفقات يقوم بها للحصول على المزيد من الصالح الجماعي، سوف يتوقف عن شرائه للصالح العام قبل توفير الكمية المثالية للجماعة بأكملها. وإضافة إلى ذلك، فإن كمية الصالح الجماعي التي تعود على عضو من الجماعة بعيدًا عن الأعضاء الآخرين، سوف تقلل من حافزه لتقديم المزيد من نفقته الخاصة، ومن ثَمَّ فإنه كلما كانت الجماعة أكبر، قلَّت نسبة الكمية المثالية عن الصالح الجماعي.

والنقطة الأكثر أهمية عن الجماعات الصغيرة في السياق الحالي، أنها قد تستطيع بشكل كبير توفير صالح عام لنفسها بكل بساطة بسبب جاذبية الصالح الجماعي للأعضاء الأفراد؛ وفي هذا تختلف الجماعات الصغيرة عن الجماعات الكبيرة، فكلما كانت الجماعة أكبر زادت الكمية الناقصة لتحقيق التوفير المثالي لأي صالح عام، وقلَّت احتمالية تصرفها للحصول حتىٰ علىٰ الكمية الأقل من هذا الصالح.

ولنلخص الأمر في الآتي: كلما كبرت الجماعة قلَّ تأييدها للمصالح المشتركة».

المصدر: (مانكور أولسون، 1965)، The logic of collective action Public goods and the theory of groups.

كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، pp. 33 ff.

ولا تعتمد القوة التفاوضية للنقابات وجماعات المصالح المشابهة علىٰ حجمها وقوتها التنظيمية فقط، ولكن كذلك علىٰ قدرتها علىٰ الصراع (أوفي، 1969م)، ومن ثَمَّ تستطيع الجماعات الإستراتيجية الصغيرة بشكل نسبي أن تمارس نفوذًا هائلًا بألَّا تقدم خدماتها، مثل الإضرابات التي يقوم بها مسؤولو المراقبة الجوية، أو سائقو القطارات الذين يمكنهم التسبب في فوضىٰ بالتأثير علىٰ أعداد كبيرة من الأشخاص الذين لن يستطيعوا متابعة أنشطتهم العادية.

ومن بين الأنواع العديدة لجماعات المصالح، توجد جماعة كبيرة ومتنوعة من أشكال التنظيمات الداخلية، بعضها له فروع محلية أو إقليمية ويشارك عضويته بنشاط في العديد من الأنشطة واتخاذ القرارات (منظمة العفو الدولية، علىٰ سبيل المثال)، بينما آخرون يكونون مركزيين بشكل كبير ويتصرفون بطرق هرمية محدودة (منظمة السلام الأخضر). وقد يكون الزعم التحدث عن أعداد كبيرة في الأمور السِّياسية، محل شك أيضًا، عندما تكون العضوية قائمة بشكل أكبر علىٰ الخدمات المقدَّمة، وليس علىٰ مصالح مشتركة محددة.

كانت هذه هي الحال علىٰ سبيل المثال، عندما زعمت جمعية السيارات الألمانية (أداك) أنها تتحدث نيابةً عن ملايين الأعضاء الذين اعترضوا علىٰ تحديد حد أقصىٰ للسرعة دون التشاور معهم بشكل فعلي في هذه المسألة.

التقييم العام

إن لجماعات المصالح دورًا مهمًّا في العملية السِّياسية الشاملة وأشكالًا محددة من صنع السِّياسات، وهي - بكل تنوعها - جزء ضروري وحتمي عند اتخاذ القرارات السِّياسية في جميع أنواع الأنظمة السِّياسية؛ فدورها في الديمقراطيات الحديثة بالأخص أصبح في قلب المناقشات. وإضافة إلىٰ بعض أوجه القصور والنواحي السلبية المذكورة فيما سبق، أصبح ممثلو هذه الجماعات وشرعيتها القانونية محل تساؤل.

وقد أكدت إحدىٰ مدارس الفكر علىٰ تعدُّدية جميع هذه الجماعات التي من شأنها أن تؤدي إلىٰ خلق عملية ديمقراطية متوازنة تمثل جميع المصالح في المجتمع بشكل عادل نسبيًّا ووفق المبادئ الديمقراطية العامة فيما يتعلق بقوتها العددية واحترامها للحقوق والأحكام القانونية (ترومان، 1971م؛ دال، 1961م).

ولقد عارض آخرون هذا الرأي وأشاروا إلىٰ حالات عدم مساواة كبيرة بين جماعات المصالح وأنواع التأثير التي يمارسونها، وشككوا في شرعيتها الديمقراطية الكلِّية (لؤي، 1969م)، وقد قال أحد الملاحظين لهذا الأمر: «العيب في الجنة التعدُّدية هو أن الكورس المقدس يغنِّي بنغمة طبقية عالية» (ششاتسشنيدر، 1960م). وفي بعض البلاد تم تسليط الضوء علىٰ هَيْمَنة جماعات الضغط في العملية السِّياسية (بالألمانية: «Herrschaft der Verbände») (إشنبيرج، 1963م).

وقد أشار علماء آخرون إلىٰ أشكال معينة من استيعاب جماعات المصالح الاقتصادية الرئيسة (النقابات وأصحاب الأعمال) في اتفاقيات ثلاثية مع سلطات الدولة، فهذه التنظيمات «النقابوية الجديدة» ساعدت في تجنُّب الصراعات العُمَّالية الطويلة الأمد، مثل الإضرابات، وجعلها تتمشىٰ مع الأهداف العامة للاقتصاد الكلِّي في الحكومة الحالية. ويمكن العثور علىٰ هذه الممارسة في البلاد الإسكندنافية - لا سيما السويد - لفترات طويلة من الوقت، وكذلك النمسا وألمانيا في سبعينيات القرن الماضي، عندما واجهت هذه البلاد عواقب «أزمة النفط» ومستويات عالية من البِطالة والتضخم «الركود التضخمي»، وهذه المزايا أفادت جماعات المصالح الاقتصادية القوية

علىٰ حساب الجماعات الصغيرة أو الأكثر توجهًا نحو «الهدف»؛ والنقابوية الجديدة من هذا النوع ليس ضروريًّا أن تَحُلَّ محلَّ الحكومة الحزبية، بل إنها تعمل بشكل وثيق مع الأحزاب الرئيسة التي في المقابل تربطها روابط قوية مع جماعات المصالح المعنية (الأحزاب المحافظة مع أصحاب العمل، والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية مع النقابات) (ليمبروك وشميتر، 1982م).

ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، زاد عدد السِّياسات «النيوليبرالية» الموجَّهة نحو السوق، من حيث الانتشارُ في العديد من الدول الغربية، ومن خلال تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما أن هذه السِّياسات تم فرضها علىٰ العديد من الدول في مناطق أخرىٰ من العالم. ولقد انخفضت قوة النقابات في العموم، كما أدت قوىٰ العولمة الاقتصادية إلىٰ خلق أشكال غير منظمة من العَلاقات بين رأس المال والعِمالة في العديد من الاقتصادات «الناشئة»، حيث تكون الأجور منخفضة، وغالبًا ما تكون ظروف العمل مُزْرية وتشمل ساعات عمل طويلة وأماكن عمل خطرة، وفي بعض الأحيان عمالة الأطفال وغيرها الكثير، وكلها عوامل جذبت العديد من الشركات الدولية لتكثيف العمالة في الإنتاج.

وظلت جماعات المصالح المحلية أو جماعات الدفاع الدولية مثل «Attac» ضعيفة نسبيًّا في هذه الجوانب، وينطبق هذا الأمر أكثر في «الركود الاقتصادي» عام 2008م وآثار المعاملات المالية التضاربية وغير المقيدة إلىٰ حدٍّ كبير، والتي تؤدي إلىٰ أزمات اقتصادية وسياسية كبيرة في العديد من البلاد بعد انهيار بنك الاستثمار ليمان براذرز وتداعياته العالمية (فان بيك ونوكو يبينسكي، 2012م).

الاستنتاجات

في المجمل، يجب النظر إلىٰ عالم جماعات المصالح بجميع أشكالها واختلافاتها في السياق السِّياسي العام، فهي توجد في جميع أنواع الأنظمة السِّياسية الحديثة وتمارس الوظائف الضرورية، وفي الوقت نفسه، لا ينبغي التغاضي عن آثارها السِّياسية المحتملة،

وكذلك «المناطق الرمادية» في العمليات السِّياسية، ولا يمكن تقييم تأثيراتها علىٰ القِيَم السِّياسية المركزية، مثل: التمثيل السِّياسي، والمساءلة السِّياسية، وتكافؤ الفرص، والعدل، وعدم الفساد، والشرعية الديمقراطية، دون النظر في جوانب أخرىٰ لعمليات سياسية مختلفة، مثل أشكال إضفاء الطابع المؤسسي والأحزاب وأنظمة الأحزاب، ودور وسائل الإعلام والتواصل والوضع الدولي.

ولا يوجد تفسير واحد (تعددي أو نقابوي أو غير ذلك) ينصف هذا العالم المتعدد الأوجه والمعقد؛ فنهج الشبكة السِّياسية يمكنه توضيح هذه العَلاقات في حالات معينة (أتكينسون وكولمان، 1989م). وكذلك يجب أن توجد نظرة أوسع تضع في الاعتبار السياق كله كما هو مذكور في فصول أخرىٰ ضمن هذا الكتاب.

أسئلة

1- كيف يمكن القضاء علىٰ العَلاقات الزبائنية؟
2- أين تكمن حدود وجهة النظر التعدُّدية للسِّياسة؟
3- ما مخاطر الديمقراطية في الأنظمة السِّياسية مع الضغط المكثف؟
4- كيف يمكن التغلب علىٰ معضلة العمل الجماعي؟

للمزيد:

Baumgartner, Frank R and Leech, Beth L (1998) Basic interests. The importance of groups in politics and in political science. Princeton, NJ: Princeton University Press. A broad overview of the study of interest groups.

Lipset, Seymour Martin, Trow, Martin A, Coleman, James S and Kerr, Clark (1956) Union democracy; The internal politics of the International Typographical Union. Glencoe, IL: Free Press. A classic case study of a democratically organized trade union.

Lowi, Theodore J (1969) The end of liberalism. Ideology, policy, and the crisis of public authority. New York: Norton. A major criticism of the 'pluralist' view of politics.

Olson, Mancur (1965) The logic of collective action – Public goods and the theory of groups. Cambridge, MA: Harvard University Press. The classic on group theory and public goods.

Truman, David B (1971) The governmental process. Political interests and public opinion (2nd ed.). New York: Knopf. A principal text on pluralism.

روابط الإنترنت:

ECPR Standing Group on Interest Groups: www.ecpr-sgig.eu/
IPSA RC38 - Politics and Business: www.ipsa.org/research-committees/rclist/RC38
APSA section 'European Politics and Society' (Section 21): www.apsanet.org/section21
Transparency International, www.transparency.org.



الفصل الثالث عشر

الأحزاب السياسية

مصطلحات أساسية

حزب كارتل	الأنظمة الانتخابية
الحزب الجمعي	التقسيم يسار/ يمين
عدم الانتماء الحزبي/ إعادة الانتماء	الهُوِيَّة الحزبية
قوانين دوفرجيه	تناسبي
عدد مؤثر من الأحزاب	التمثيل

مقدِّمة

تعد الأحزاب السِّياسية جزءًا لا غنىٰ عنه في الديمقراطيات التمثيلية الحديثة، ففي أول دراسة تجريبية واسعة عن الديمقراطيات الحديثة، ذكر (جيمس بريس، 1921م): «أن الأحزاب حتمية الوجود، فلن يستطيع أي شخص توضيح كيفية إمكان عمل الحكومة التمثيلية بدونها»؛ وبعده أكد (إلمر ششاتسشنيدر، 1942م) هذا الكلام بقوله: «الأحزاب السِّياسية أنشأت الديمقراطية، ولا يمكن تصور الديمقراطية الحديثة دون الأحزاب». ولا تزال هذه التصريحات صحيحة من الناحية التجريبية حتىٰ يومنا هذا، لكننا سنعمل علىٰ تقييمها لاحقًا، كما يمكن العثور علىٰ بعض أشكال الأحزاب السِّياسية في البلاد غير الديمقراطية، والكلمة نفسها بالإنجليزية Party مشتقة في الأصل (من الكلمة اللاتينية Pars التي تعني جزءًا = Part)، حيث توحي بأنها جزء من كيان أكبر، وبالتحديد نظام حزبي يضم حزبين علىٰ أقل تقدير إذا لم يكن أكثر من ذلك. والنظام الحزبي الذي يتألف من حزب واحد يكون متناقضًا مع نفسه، فالحزب الواحد في أي بلد يكون مختلفًا عن نظرائه التعدُّديين والتنافسيين؛ ووفقًا للتعريف الأصلي للسِّياسي (ماكس فيبر)، فإن الأحزاب الحديثة عبارة عن: «جمعيات معينة تعتمد العضوية فيها علىٰ التعيين الحر الرسمي، والغاية التي يتم تكريس النشاط لها

هي الحصول على سلطة داخل منظمة لقاداتها، من أجل الحصول على مزايا مثالية أو مادية لأعضائها» (فيبر، 1968م). ومن هذا التعريف وتعريفات أخرى مشابهة، يمكن اشتقاق العناصر التأسيسية الثلاثة التالية:

1- تسعى الأحزاب (على النقيض من مجموعات المصالح) لممارسة سلطة في نظام سياسي وتعيين قيادتها (أو على الأقل جزء منها).

2- تسعى الأحزاب إلى تحقيق مزايا مثالية أو مادية لأعضائهم، والتي لا يتشارك فيها الجميع رغم هذا، ويحاولون تعبئة الأعضاء والمؤيدين لهذا الغرض.

3- تشكل الأحزاب منظمات دائمة بدرجة أو بأخرى وذات هيكل محدد بوضوح (على النقيض من الحركات الاجتماعية).

وتختلف درجة تنظيم هذه الصفات بشكل رسمي في دستور أو قوانين محددة من بلدٍ لآخر، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات اتخاذ القرارات الداخلية (الديمقراطية إلى حدٍّ ما)، وتمويل الأحزاب (المصادر والشفافية). وفي بعض البلاد - مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية - لا تفي بعض الأحزاب بهذه المتطلبات الأساسية (اليمين المتطرف أو اليسار المتطرف، على سبيل المثال، أو الجماعات الأصولية المتطرفة)، ويحظرها القانون.

وفي هذا الفصل سوف نناقش أولًا أصل الأحزاب السِّياسية الحديثة، ونَصِف وظائفها الأساسية، ونعرض الأنواع الرئيسة المعاصِرة منها، ثم سننتقل إلى الأنظمة الحزبية المختلفة، وأخيرًا نقدم تقييمًا نقديًّا للتطورات الأخيرة الكبرى.

الأصـــول

توجد الفصائل المتناوئة في جميع أنواع أنظمة الحكم، والاختلاف بين الأحزاب السِّياسية موجود في تنظيمها الرسمي ووضعها التنافسي المفتوح. وقد ظهرت الأحزاب السِّياسية الحديثة تاريخيًّا مع «الموجة الأولى» (البطيئة نسبيًّا) من التحوُّل الديمقراطي في القرن التاسعَ عشرَ. ويميز العالم السِّياسي الفرنسي (موريس دوفرجيه، 1951م، 1959م) بين الأحزاب التي تشكَّلت «داخليًّا» كمجموعات في البرلمانات (كما هي

الحال في المملكة المتحدة) أو «خارجيًّا» كمنتجات دائمة أكثر للحركات الاجتماعية، مثل الحركة العمالية في مسار التصنيع في العديد من البلاد. وبالطبع لم يتم اعتبار جميع الأحزاب علىٰ أنها أجزاء مشروعة من العملية السِّياسية منذ البداية، بل وُجدت غالبًا صراعات طويلة الأمد لتحقيق هذا الهدف في مواجهة الأنظمة الإقطاعية أو الأنظمة الاستبدادية الأخرىٰ (سيلر، 2011م).

أوروبا

نشأت مسارات محددة من الصراع في السياق الأوروبي علىٰ مدار الزمان، والتي شكَّلت أنظمة حزبية في العديد من البلاد حتىٰ يومنا الحالي تقريبًا؛ وأحد مسارات الصراع هذه يتمثل في البعد الغربي الشرقي، والذي يرجع بالزمن إلىٰ فترة تَشكُّل الدولة (المبكِّر بشكل نسبي) في الدول التي تقع علىٰ البحر (المملكة المتحدة، فرنسا، البرتغال، إسبانيا)، وفي تشكيل الدولة الأحدث بفترة معقولة في «الدول التي تقع في المنتصف» (وتشمل ألمانيا وإيطاليا) في قلب أوروبا، ونشأة دول جديدة علىٰ الأراضي بعد تفكك الإمبراطورية القيصرية، وإمبراطورية هابسبورغ، والإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولىٰ. وأدىٰ التشكيل المبكر للدول في الأنظمة الملَكية المطلَقة في هذه الفترة إلىٰ ظهور أشكال شديدة المركزية من هياكل الدولة (كما هي الحال في فرنسا بشكل خاص)، ولكن بمرور الوقت أدىٰ ذلك إلىٰ صراعات بين المركز والأطراف (إسكتلندا وويلز في المملكة المتحدة، وكتالونيا، وإقليم الباسْك في إسبانيا، وكورسيكا وبريتاني في فرنسا)، مع التجمعات السِّياسية، علىٰ هذا الأساس.

وكان هناك مسار آخر للصراع فيما يتعلق بالعَلاقة بين الكنيسة (الكاثوليكية) والدولة؛ بدأ مع «نزاع التنصيب» في القرنين الحادي عشرَ والثاني عشرَ بشأن الأحقِّ بتعيين رؤساء الأديرة والأساقفة، أهو البابا أم الملك؟ وكذلك إن كان البابا سيتوَّج رئيسَ الإمبراطورية الرومانية المقدسة أم لا؟، ومن ثَمَّ يعطيه بركته. وكانت فترة الإصلاح البروتستانتي (بعد 1517م)، والإصلاح المضاد (حتىٰ معاهدات صلح وستفاليا عام 1648م)، والتي قادت إلىٰ التقسيم الشمالي الجنوبي في أوروبا، حيث ظلت البلاد

الجنوبية كاثوليكية، إلىٰ حدٍّ كبير، بينما أصبحت البلاد الشمالية بروتستانتية مع بعض الحالات المختلطة بينهما، مثل ألمانيا وهولندا وسويسرا. وبالرجوع إلىٰ هذا الانقسام، في مرحلة لاحقة منه نجد أن الأحزاب السِّياسية الكاثوليكية (أو الديمقراطية المسيحية) قد تأسَّست لتضاهي القوىٰ العَلْمانية في هذه البلاد.

ونشأ انقسامٌ رئيسٌ ثالثٌ بين الأرستقراطية المالكة للأراضي والبرجوازية الحضرية الناشئة في سياق التسويق التِّجاري والتصنيع المبكر، كما في عصر بداية المملكة المتحدة في القرنين الخامسَ عشرَ والسادسَ عشرَ، حيث تشكَّلت أحزاب المحافظين البريطانيين وأحزاب الأحرار البريطانيين علىٰ هذا الأساس، وكانت هناك مجموعات أكثر محافَظة أو أكثر حرية في أماكن أخرىٰ؛ وشمل هذا صراعات علىٰ الجوائز الغذائية (المستهلكون الحضَريون مقابل المنتجين الريفيين)، وقاد إلىٰ تشكيل الأحزاب الزراعية في بعض البلاد (كما في الدول الإسكندنافية) أو مجموعات الإصلاح الريفية القوية في أماكن أخرىٰ. وكان مسار الصراع التاريخي الأخير والمسار المهيمن حتىٰ يومنا هذا هو ذلك الفاصل بين رأس المال والعمالة في سياق التصنيع في العديد من البلاد، مثلما أكد (كارل ماكس) وأتباعه.

ومنذ منتصف القرن التاسعَ عشرَ تأسَّست العديد من الأحزاب الشيوعية والاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية علىٰ هذا الأساس، وكان البعد «اليسار - اليمين» الذي يصف الأنظمة الحزبية يعكس - كذلك - هذا الانقسام الأحدث والأكثر انتشارًا. وإضافة إلىٰ ذلك، قادت الثورة في روسيا إلىٰ انقسام بين الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية/الاشتراكية والأحزاب الشيوعية، حيث ظلت الأحزاب الشيوعية لمدة طويلة ذات تأثير قوي من موسكو (فون بيمي، 1985م).

وكما لحظ الكثيرون، لا سيما (ستين روكان)، فإن هذه الصراعات والأنظمة الحزبية الناتجة أصبحت دائمة، إلىٰ حد كبير، بمرور الوقت وقادت حتىٰ إلىٰ «تجميد» مظاهر الحزب عند الوصول إلىٰ اقتراع عام كامل (يشمل النساء) في معظم البلاد الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولىٰ (ليبست وروكان، 1967م؛ فلورا، 1999م).

وقد بدأت هذه المحددات الهيكلية الاجتماعية للأحزاب وأنظمة الأحزاب في التراجع تقريبًا منذ سبعينيات القرن الماضي في أوروبا، وفي الوقت نفسه يمكن ملاحظة «عدم انتماء» أكثر عمومًا للناخبين فيما يتعلق بهذه المجموعات، وكذلك تقلبات انتخابية قوية. وفي الوقت نفسه، ظهرت حركات اجتماعية وأحزاب استندت إلىٰ توجُّهات القيمة «ما بعد المادية» مثلت إلىٰ حدٍّ ما «الطبقات الوسطىٰ الجديدة» من الموظفين الأفضل تعليمًا والأوفر حظًا في القطاعين الخاص والعام (إنغليهارت، 1977م). تتعلق القضايا الجديدة في هذا الأمر بالتوجُّهات الاقتصادية مقابل التوجُّهات البيئية، ومشكلات المساواة بين الجنسين، وتأكيد أقوىٰ علىٰ قيم «تحقيق الذات»، وحقوق أكثر للأقليات الجنسية وغيرها؛ ووجدت هذه نفسها في أحزاب «الخضر»، والأحزاب المشابهة في العديد من البلاد.

ومع تزايد التكامل السِّياسي في أوروبا، تشكلت بعض الأحزاب المناهضة لأوروبا، مثل حزب استقلال المملكة المتحدة. كما أن «الركود الاقتصادي» عام 2008م، وأزمة اليورو التي تلته، والتدفقات الكبيرة جَرَّاء الهجرة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجةً للحروب الأهلية في بلاد مثل أفغانستان والعراق وسوريا، أدت إلىٰ نشأة وتقوية أحزاب شعبوية ويمينية متطرفة ومناهضة للتأسيس علىٰ نطاق أوسع في بلاد مثل هولندا (حزب من أجل الحرية «Partij voor de Vrijheid» بقيـادة خيرت فيلدرز)، وفي السويد حزب «ديمقراطيي السويد»، وفي فنلندا حزب «الفنلنديون الحقيقيون»، وفي فرنسا «الجبهة الوطنية»، وفي إيطاليا «حركة النجوم الخمسة»، وفي ألمانيا «البديل من أجل ألمانيا». بهذه الطريقة، غيرت بعض أبعاد المشكلات الجديدة الأنظمةَ الحزبية الموجودة أو أدت إلىٰ انهيار كامل لها، كما هي الحال في إيطاليا (ليبهارات، 2012م).

أمريكا اللاتينية

في قارات أخرىٰ يمكن ملاحظة بعض التطورات المشابهة، من الناحية التاريخية تحديدًا (لابالومبارا ووينر، 1966م). ولقد حاول بعض الكتاب أن يطبقوا بعض أفكار (روكان) علىٰ مناطق أخرىٰ في العالم (شيراتوري، 1997م؛ تيمالي، 1999م؛

راندل، 2001م). وبالرغم من الانقسامات فقد تطورت عملية تشكُّل الدولة بشكل مختلف للغاية وفق أنماط مغايرة، وكانت متأثرة بشكل كبير بالقوى الاستعمارية؛ ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تم وضع مناطق النفوذ الإسباني والبرتغالي في وقت مبكر نسبيًّا، وتم تأسيس دول مستقلة في أوائل القرن التاسعَ عشرَ نتيجةً لهزيمة هذه القوى في الحروب النابليونية. وتم تشكيل البِنْية الاجتماعية بشكل قوي بالطرق الإقطاعية وغير الإقطاعية، ونتج عنها حكم أقلية مع أحزاب كبيرة، وكانت هناك أجزاء كبيرة من السكان مثل عمال المزارع أو «Mini-Fundistas» مع برجوازية ناشئة وقوى عاملة في المدن، وتم القضاء على السكان الأصليين، أو تهميشهم اجتماعيًّا وسياسيًّا في الجمهوريات المبكِّرة. وبقدر ما تم تشكيلهم بشكل ديمقراطي، نشأت أنظمة مهَيْمِنة مكونة من حزبين لتعكس القوة النسبية لحكم الأقلية بالأراضي «المحافظ» والبرجوازية الحضرية الأكثر «ليبرالية»، وكان للمجموعات المماثلة أسماء مثل «كولورادو»، وكذلك «بلانكوس» في أوروجواي على سبيل المثال. وفي مرحلة لاحقة، نشأت الأحزاب العمالية كذلك (مثل البيرونية في الأرجنتين، أو الحزب الاشتراكي في تشيلي)، وكان العديد من هذه الأحزاب أحزابًا شخصية، إلى حد كبير، وتعتمد على الزعماء الأقوياء، أما اليوم فيوجد عدد من الأحزاب الشيوعية مثل الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي الذي أسسه (هوغو شافيز)، أو الحركة نحو الاشتراكية بقيادة (إيفو مورالس) في بوليفيا. وإجمالًا، ظلت الأحزاب السِّياسية في أمريكا اللاتينية أقلَّ مؤسسيةً من نظيراتها الأوروبية، وظهرت فيها تقلبات أكبر (مينوارينغ، 1998م).

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أما في أفريقيا جنوب الصحراء، فلم يمضِ وقت طويل بعد الاستقلال في أواخر خمسينيات القرن الماضي وأوائل ستينياته حتى تم التخلص من الدساتير الديمقراطية التي تم التفاوض عليها مع القوى الاستعمارية السابقة، ونشأ عدد من دول الحزب الواحد معلنةً تأسيس بعض الطرق «الاشتراكية الأفريقية»، ولعل خير مثال على هذا تنزانيا وزامبيا، وتمهيد الطريق للديكتاتوريات العسكرية، كما حدث في غانا ونيجيريا وأوغندا والعديد من البلاد الأخرى. ومع «الموجة الثالثة» من التحوُّل الديمقراطي، والتي

أثرت على العديد من البلاد الأفريقية في طريقها، ظهرت وتأسَّست الأنظمة المتعددة الأحزاب مرةً أخرىٰ، وفي العديد من الحالات - مثل نيجيريا وكينيا - تأسست هذه الأنظمة بشكل كبير على أشكال خاصة عرقية أو دينية أو إقليمية لهذه الأحزاب (براتون وفان دي فال، 1997م؛ تيميلي، 1999م)؛ كما ظلت درجة إضفاء الطابع المؤسسي كذلك منخفضة جدًّا، وحدث العديد من التقلُّبات وإعادة تسمية مجموعات معينة في هذا الوقت. وشكلت جنوب أفريقيا حالة خاصة، حيث كانت تحت حكم نظام الأبارتايد لفترة طويلة، ولم يقدر على المنافسة سوىٰ أحزاب الأشخاص ذوي البشرة البيضاء، وتم حظر المؤتمر الوطني الأفريقي الذي تأسس عام 1912م بوصفه منظمة قومية سوداء من عام 1960م إلىٰ 1990م، وبعد أول انتخابات حرة عام 1994م أصبح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي هو الحزب المهيمن في دولة متعددة الأحزاب.

آســـيا

في جنوب وجنوب شرق آسيا ظلت الهند لفترة طويلة الدولة الديمقراطية الوحيدة المستقرة نسبيًّا، ولفترة طويلة كان حزب «الكونجرس» هو الحزب المهيمن على النظام الحزبي هناك، ولكنه أفسح المجال للمزيد من التنوعات التعدُّدية مثل المجموعات المشكلة على أساس ديني، ومنها حزب بهاراتيا جاناتا بارتي، وكذلك الأحزاب الإقليمية الأصغر والشيوعية في الوقت نفسه. أما في اليابان، فبعد الحرب العالمية الثانية أصبح الحزب (المحافظ) «الحزب الليبرالي الديمقراطي» هو المهيمن معظم الوقت؛ وفي بلاد ديمقراطية بشكل أحْدَثَ، مثل كوريا الجنوبية أو الفلبين أو تايوان، ظهرت أحزاب شخصية بشكل كبير مع بعض المعاقل الإقليمية المعينة.

وفي أعقاب «الموجة الثالثة»، ظهر عدد من الأنظمة «شبه التنافسية» أو «الهجينة» في عدد من دول ما بعد الشيوعية، وكذلك في أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط؛ وكانت هذه الأنظمة تتسم بحكم حزب مهيمن - وغالبًا شخصيًّا جدًّا - بالنصيب نفسه المسموح به في الانتخابات التي تعد أقل من أن توصف بأنها «حرة ونزيهة» (ليتفسكي وواي، 2010م).

الوظائف

مثل هذه الانعكاسات على مصادر الأحزاب السِّياسية الحديثة، تنتقل بنا على الفور إلى استكشاف الوظائف الأساسية التي تؤديها الأحزاب، وسبب أنها لا تزال ضرورية في الديمقراطيات المعاصِرة بالرغم من الاستياء منها بصورة كبيرة في أجزاء مختلفة من العالم.

الملاحظات الأولى التي يجب أخذها هنا في الاعتبار هي تلك المتعلقة بالانتخابات، لهذا - وقبل أي شيء - على الأحزاب أن تعين مواطنين يمثلونها في الحملة الانتخابية والانتخابات (تعيين مرشحين)، ثم ثانيًا نجد أن الأحزاب مهمة أيضًا في التعبئة الانتخابية من أجل إقناع المواطنين بالمشاركة في الانتخابات والتصويت لمرشحيهم أو قائمة الحزب؛ ففي العديد من الديمقراطيات المعاصِرة انخفض عدد الناخبين في العقود الأخيرة، وكثيرًا ما يُفضِّل المواطنون غير الراضين الامتناع عن التصويت بدلًا من التصويت لحزب آخر، وثالثًا تعد الحملة الانتخابية، ومناقشة برامج الأحزاب لحظة مهمة في التأسيس للقضية، فقادة الأحزاب والمؤتمرات يبنون الخيارات والبدائل السِّياسية التي يوفرونها للناخبين من أجل تعبئتهم لدعمهم.

إضافة إلى هذه الوظائف الانتخابية، تؤدي الأحزاب وظائف أخرى في التمثيل الاجتماعي، وتجميع المصالح، وتشكيل الحكومات أو الائتلافات الحاكمة ودعمها. ويشير التمثيل الاجتماعي إلى المجموعات والطبقات الاجتماعية التي يمثلها الحزب وأعضاؤهم المنتخبون في البرلمان. وبهذه الطريقة تشكل العديد من المصالح الاجتماعية مجموعة واحدة، وتؤدي العديد من الأحزاب الحديثة هذه الوظائف بطريقة «إرضاء الجميع»؛ فتشكيل الحكومات ودعمها يعدان وظيفة حيوية في الديمقراطيات البرلمانية؛ أما في الأنظمة الرئاسية، فيمكن للرئيس المنتخب أن يحكم دون الحصول على دعم مستمر من البرلمان، أو سيحتاج إلى طلب دعم تشريعي لكل مبادرة من مبادراته في أنظمة حزبية غير جيدة التنظيم، كما في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويذكر (دايموند وغونتر، 2001م) أن الاندماج الاجتماعي من الوظائف المهمة للأحزاب السِّياسية، حيث يمكن للأحزاب فيه «لعب دور حيوي من تمكين المواطنين من المشاركة بشكل فاعل في العملية السِّياسية، وكذلك - إذا نجحت المهمة - أن يشعروا بأنهم لديهم مصلحة راسخة في استمرار الحزب». ويمكن ملاحظة التأثير المضاد لهذا عندما يصبح المواطنون غير راضين بشكل كبير عن أداء الحكومات والأحزاب التي يدعمونها، ولعل أوقات الأزمات الاقتصادية، مثل «الركود الاقتصادي» (2008م-2014م)، يمكن أن تكون الأساس الذي تُبنىٰ عليه هذه المواقف المضادة للأحزاب والمضادة للتأسيس.

ويمكن تلخيص تحليل هذه الوظائف عن طريق ثلاثة نماذج للسلوكات الحزبية المقترحة من منظور اختياري عقلاني، وتشمل:

1- السعي للحصول علىٰ الأصوات.

2- السعي للوصول إلىٰ السُّلْطة.

3- السعي للمشاركة السِّياسية (دونز، 1957م؛ ريكر، 1962م؛ بادج ولافر، 1986م).

وقد جاءت المحاولة الأولىٰ لزيادة عدد أصوات المشاركين في التصويت الانتخابي، وسعت الثانية للوصول إلىٰ السُّلْطة أو علىٰ الأقل المشاركة فيها في النظام السِّياسي المركزي، بينما الثالثة هدفت إلىٰ تحقيق أهداف سياسية معينة، من الناحية الاقتصادية أو البيئية علىٰ سبيل المثال.

ويجب ملاحظة أن المحاولة الأولىٰ لا تمثل هدفًا بنفسها، بل هي مجرد وسيلة للوصول إلىٰ الهدفين الثاني أو الثالث، وغالبًا ما يكون النموذج الثالث مع حكم حكومي محدد (ستورم، 1990م). وإضافة إلىٰ هذه الوظائف الرسمية، يجب عدم إغفال العديد من السبل غير الرسمية للتأثير علىٰ الحكومات والسِّياسات الحزبية في أي سياق.

الأنـواع

تنعكس هذه المصادر والوظائف المختلفة كذلك في أنواع الأحزاب وتنظيماتها؛ وفي هذا الصدد، يجب كذلك أن نميز بين «الحزب الموجود على أرض الواقع»، أي أعضائه والنُّشطاء والنُّخب المحلية الذين يمثلون الحزب ويشاركون في المجتمع، و«الحزب في السُّلْطة المركزية»، أي المسؤولين عن تسيير أعمال الحزب، و«الحزب في المناصب العامة» في البرلمان وغير ذلك من الجهات الانتخابية (كاتز ومابر، 1995م).

وقد تشكَّلت الأحزاب في أوائل القرن التاسعَ عشرَ في أوروبا داخل البرلمانات، وكانت - بشكل كبير - تضم شخصيات محترمة (النبلاء) على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، وظلت ذات بناء ضعيف وعانت من الكثير من التقلبات. وعلى النقيض منها، أصبحت الأحزاب التي نشأت على أساس القوى «الخارجية» والحركات الاجتماعية في بدايتها «أحزابًا جماهيرية». في ظل تنظيم داخلي مركزي كبير وأساس عضويات قوي. وقد لحظ عالم الاجتماع (روبرت ميشيلز) هذا النوع من التنظيم أول مرة عند الترشح لمقعد في الرايخستاغ الألماني في ماربورغ مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني ولكنه لم ينجح، وتحدث عن «قانون جديد للأقلية»، حيث كانت هذه التنظيمات تتسم به (ميشيلز، 1962م). وكان هذا الاتجاه أكثر وضوحًا في الأحزاب الشيوعية المركزية بصرامة، والتي تتبع مبدأ (لينين) المتمثل في «المركزية الديمقراطية»، حيث قادت طلائعُ الطبقات العاملة الطريق، ولم يكن من النادر طرد المعارضين من صفوفها. وهذا النوع من الأحزاب كان غالبًا ما يعرف بأنه «حزب ملاك».

وبشكلٍ عامٍّ، ظلت الأحزاب المحافِظة والليبرالية سيئة التنظيم لفترة طويلة، بينما كونت أحزاب اليسار نمطَ تنظيمٍ أقوى وأشد؛ لكن مع ظهور الاقتراع العام في القرن العشرين، أسست معظم الأحزاب لتنظيم دائم مع موظفين بدوام كامل في الفرع المركزي والعديد من الفروع المحلية والإقليمية؛ وفي عددٍ من البلاد، أخذت الاختلافات الأيديولوجية - كذلك - تتراجع، ووضع (أوتو كيرشهايمر، 1969م) مصطلح

«أحزاب جاذبة للجميع» لهذا الاتجاه، ليصبح موجِّهًا لسِّياسات منتصف الطريق وكذلك «الناخب الوسيط» (دونز، 1957م).

ويمكن ملاحظة هذا بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية كذلك حيث حظيت الأحزاب الكبيرة - الجمهورية والديمقراطية - بجذورها التاريخية المميزة والمعاقل الجغرافية القوية، لكنها كانت بوجه عام ذات توجه أيديولوجي أقلَّ، وكذلك أقلَّ تنظيمًا؛ بل كانت ترتكز أكثر علىٰ وجود الشخصيات مع المرشحين في الانتخابات ليساعدونهم في تنظيم حملاتهم ويموِّلونهم. ولم توجد عضوية حزبية دائمة منظمة في الفروع المحلية والإقليمية، وكان علىٰ الناخبين في الانتخابات التمهيدية للحزب أن يسجلوا أسماءهم في كل انتخابات، وقد اعتادوا علىٰ أن يكون لهم شعور قوي من «الهُوِيَّة الحزبية» فيما يتعلق بالخلفيات الاجتماعية والتاريخية والتقاليد العائلية في هذا الصدد. ويعد هذا «توجهًا عاطفيًّا للفرد» تجاه الحزب (كامبل وآخرون، 1960م)، وأقلَّ اعتمادًا علىٰ السمات الهيكلية الاجتماعية كما في أوروبا. وفي هذا الوقت، يمكن ملاحظة عدم انتماء حزبي معين، وكذلك زادت التقلبات في تفضيلات الناخبين بشكل كبير (براتل وبيلوتشي، 2009م).

وتصور (بانيبيانكو، 1988م) تطورات مشابهة، واقترح نموذجًا للحزب الانتخابي الاحترافي، ليس له أية عَلاقة أو رابط بالحزب الجماهيري القديم، ويتسم بالتأكيد علىٰ القيادة الشخصية وقضايا سياسية معينة، وكانت تمارسه مجموعة صغيرة من المحترفين مع مهارات تسويقية وتواصل، عن طريق روابط ضعيفة بمجموعات المصالح الأوسع والمواطنين وتنظيم حزبي ضعيف. أصبحت «Forza Italia»، أي «تقدمي يا إيطاليا» من أقوال (بيرلسكوني)، قريبة جدًّا من هذا النوع الجديد.

حينما تهيمن الأحزاب لفترات طويلة من الوقت فإنها تصبح أكثر ترابطًا مع مؤسسات الدولة وتتيح فرصًا للرعاية بوصفها «أحزاب كارتل» (كاتز وماير، 1995م)، ومن ثَمَّ يتسم هذا النوع بأنه يصبح بمرور الوقت جزءًا من الدول، والوصول المميز لوسائل اتصال تنظمها الدولة، والتمييز غير الواضح بين أعضاء الحزب وغير الأعضاء، والتأكيد علىٰ أن الأعضاء أفراد وليسوا مجرد هيئات منظمة، إضافة إلىٰ جوانب أخرىٰ

مذكورة لدىٰ الحزب الاحترافي الانتخابي، مثل التأكيد علىٰ أن السِّياسة مِهْنة، وبروز المهارات الإدارية والتسويقية. باختصار لم يعد الحزب ممثلًا للمجموعات الجماعية، بل عميلًا للدولة. لكن الجانب الأكثر تميزًا لهذا الحزب ليس فقط تداخل الحزب والدولة، بل نمط ائتلاف الحزب، ولهذا فإن نشأة أحزاب كارتل «اعتمدت علىٰ الائتلاف والتعاون بين المنافسين المزعومين والاتفاقيات التي - عند الضرورة - تتطلب موافقة جميع / أو معظم المبادئ ذات الصلة وتعاضُدها» (كاتز وماير، 1995م).

لقد لوحظت هذه الظاهرة في إيطاليا والنمسا وبعض الولايات الألمانية، مثل بافاريا. وفي أقصىٰ الأحوال، قد تتحول إلىٰ «آلات سياسية» لعملائها، كما حدث في شيكاغو، وفي نيويورك في أوائل القرن التاسعَ عشرَ وأوائل القرن العشرين، أو في كل الأحزاب الزبائنية تقريبًا، كما في اليونان لفترة طويلة؛ هذه الأنماط الزبائنية منتشرة في العديد من الديمقراطيات الأكثر حداثة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء وآسيا (كيتشلت وويلكنسون، 2007م).

كذلك لا يمكن اعتبار الأحزاب وتحليلها علىٰ أنها منظمات بنفسها، ولكن يجب اعتبارها جزءًا من شبكات اجتماعية أكبر مع العديد من الروابط بنطاق أوسع من مجموعات المصالح وحركات اجتماعية قديمة أو حديثة نسبيًا. وغالبًا ما ترتبط بشكل وثيق بجهاز الدولة والمؤسسات العامة الأخرىٰ؛ نتيجةً لأنماط التوظيف السابقة أو الحالية (لوسون، 2005م).

وتعني الأسماء والتسميات المعطاة للأحزاب، أشياء متعددة في البلاد المختلفة، فعلىٰ سبيل المثال الحزب الليبرالي بالمعنىٰ الأوروبي الكلاسيكي للمصطلح يشير إلىٰ أحزاب الطبقة الوسطىٰ، وأحزاب الوسط السِّياسي، مثل «الحزب الديمقراطي الحر» في ألمانيا، و«حزب الديمقراطيين الأحرار» في المملكة المتحدة، بينما «ليبرالي» في الولايات المتحدة الأمريكية يعني جانب اليسار السِّياسي، والحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني يعني توجهات اليمين المحافِظ. وبالمثل، فإن الحزب «الاشتراكي الديمقراطي» في البرتغال من حق الجماعات المحافظة، علىٰ عكس نظرائه في النمسا أو ألمانيا.

الأنظمة الحزبية

كما ذكرنا فيما سبق، فإن الحزب بالمعنىٰ الديمقراطي ليس إلا مجرد جزء من كيان أكبر، وهو النظام الحزبي. وسُمِّيَت الأنظمة الحزبية بطرق مختلفة، والمصطلح الأيسر يشير إلىٰ عدد الأحزاب في بلد معـين، علىٰ الأقل تلك الممثَّلة في البرلمان، وعلىٰ هذا الأســاس يمكـن تمييز نظـام حزبي من حزبين أو ثلاثة أو أربعة. إضـافة إلىٰ هذا التعريف اليســير، يجب أخذ عوامل أخرىٰ في الاعتبار، مثل الحجم النسبي للحزب وأساسه الاجتماعي في هيكل الانقسام الحالي وبُعده الأيديولوجي ومستوىٰ الاستقطاب في النظام الحزبي الكلِّي.

وعلىٰ هذا الأساس، أكد (جيوفاني سارتوري، 1976م) علىٰ الصلة النسبية للأحزاب في النظام الحزبي، مشيرًا إلىٰ احتمالية «الائتلاف» أو «الابتزاز» بينها. وعلىٰ هذا الأساس، يمكن تحديد الأحزاب الرئيسة في النظام المتعدد الأحزاب ومواقفها تجاه بعضها، ففي العديد من الديمقراطيات الغربية القديمة التأسيس يوجد حزب رئيس علىٰ كل جانب من التقسيم القائم يسار - يمين والذي يمكنه - اعتمادًا علىٰ نتائج الانتخابات - أن يحكم وحده أو في ائتلاف مع حزب آخر أو عدة أحزاب «محورية» أصغر، والتي يمكنها أن تُمِيل كِفة الميزان إلىٰ أي جانب. ويمكن أن يؤدي هذا إلىٰ تعدُّدية معتدلة في تعريف (سارتوري)، والأشكال الجاذبة للمنافسة الحزبية، وفي مثل هذا النمط قد يتم استبعاد بعض الأحزاب الأكثر تطرفًا من اليمين أو اليسار، والتي قد يتم منعها من المشاركة في الائتلاف الحاكم بشكل دائم.

ويمكن أن يصبح هذا النمط أكثر تعقيدًا إذا وجدت انقسامات بارزة أخرىٰ، مثل الانقسامات العرقية والدينية والإقليمية القوية، مما يؤدي إلىٰ تزايد عدد الأحزاب وتضاعف صعوبات تشكيل ائتلاف، كما في بلجيكا وإسرائيل وهولندا. وعلىٰ النقيض، يمكن للتعدُّدية المستقطبة أن تؤدي إلىٰ مستوىٰ عالٍ من تجزئة النظام الحزبي ومنافسة الطرد المركزي، وعدم استقرار حكومي كبير، وفي نهاية المطاف انهيار الديمقراطية، كما حدث في ألمانيا فايمار (كارفونين وكوينتر، 2002م).

ومن الناحية التجريبية، يمكن قياس درجة تقسيم النظام الحزبي عن طريق «مؤشر العدد الفاعل من الأحزاب» (لاكوس وتاجيبيرا، 1979م)، والذي يدرس عدد الأحزاب في البرلمان وقوتها النسبية (ليبهارت، 2012م).

إن عدد الأحزاب واستقرار النظام السِّياسي مرتبطان بشكل وثيق بالنظام الانتخابي؛ ففي الإسهام القوي لعالم السِّياسة (موريس دوفرجيه، 1951م)، افترض أن الأنظمة الانتخابية الأغلبية («First Past the Post»، أي الفوز للأكثر أصواتًا) في الدوائر الانتخابية للأعضاء الأفراد، تؤدي إلى أنظمة مستقرة مشكلة من حزبين، كما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن التمثيل النسبي يُنشِئ أنظمة متعددة الأحزاب ومستوًى عاليًا من تقسيم النظام الحزبي، كما في العديد من البلاد الأوروبية القارِّية. ولقد ميَّز (دوفرجيه) كذلك بين تأثيرين في هذا الصدد، أولهما تأثير عددي بَحْت، ويظهر عندما يتم القضاء على الأحزاب الصغيرة التي لا تحصل على أغلبية نسبية في دائرة انتخابية. وثانيهما نفسي من ناحية الاعتبارات التكتيكية للناخبين، فيما يتعلق بالائتلافات المحتمَلة بين حزبين صغيرين في مواجهة حزب أكبر. وعلى أرض الواقع، لم يَرْبَح التيار اليميني المتطرف أو الأحزاب الشيوعية في المملكة المتحدة أبدًا مقعدًا واحدًا في مجلس العموم. وإذا كانت الأحزاب الصغيرة تتمتع بمعاقل إقليمية قوية، مثل القوميين الإسكتلنديين أو الوِيْلزيين، فإن هذا «القانون» لا يطبق، ويتم عندها تمثيل هذه الأحزاب.

وعلى النقيض، فإن التمثيل النسبي «يعكس» الناخبين بشكل أكثر قربًا ويعكس الانقسامات المتنوعة بينهم. وبعض الحدود الدنيا من البدايات للتمثيل في البرلمان، مثل بند الـ5٪ في ألمانيا، يمكن أن تخمد هذا التأثير، وتؤدي إلى وضع متعدد الأطراف بشكل محدد أكثر. وفي الممارسات الفعلية، يوجد العديد من الاختلافات في القوانين الانتخابية، تشمل الأنظمة المختلطة، والقيود على تسجيل الناخبين، ورسم حدود الدوائر الانتخابية، وتخصيص مقاعد وفق بعض الإجراءات الرياضية مثل تلك التي وضعها الرياضي «فيكتور هوندت» (نوهلن، 1996م).

ويعتمد اختيار النظام الانتخابي على أهداف متضاربة تشمل تمثيلًا أكبر وأكثر «نزاهة» من جانب، وتقسيمًا أقل للنظام الحزبي، وفاعلية حكومية أكبر من جانب آخر. وبالنظر للمصادر التاريخية الشديدة التنوع والظروف الاجتماعية، لا يوجد بالتأكيد نظام انتخابي «مثالي» لجميع البلاد، بل حقيقة الأمر أن هؤلاء الذين يتخذون القرارات في الأنظمة الانتخابية المختلفة من الأحزاب (الأغلبية)، هم أنفسهم من يفتحون الباب للعديد من أشكال «الهندسة» الانتخابية والدستورية، والتلاعب الصريح، كما في «التقسيم الانتخابي» أو قواعد محددة لصالح أحزاب الأغلبية (سارتوري، 1994م).

الاستنتاجات

في عالمنا اليوم تخضع الأحزاب للتغييرات المستمرة، وكذلك تتغير الصراعات والقضايا بمرور الوقت، وعلى الأحزاب محاولة التأقلم مع هذه التغييرات، كما لحظ (إلمر إيريك شاتسشنيدر، 1960م).

إن عمليات «فصل الصراع» تحدث، وتحتل القضايا والصراعات الجديدة مركز الصدارة لبعض الوقت، وينعكس هذا أيضًا في التركيبة الاجتماعية لأعضاء الحزب وأهدافهم السِّياسية وسياساتهم، فالأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية القوية المعتمِدة على العمال - على سبيل المثال - دمجت عناصر أكثر من «الطبقة الوسطى الجديدة»، وأصبحت أكثر توجهًا تجاه القضايا البيئية والجنسية، وقضايا «تحقيق الذات». وبطريقةٍ ما، يمكن لـ«الهيكل» التنظيمي نفسه أن يخدم العديد من المصالح المتغيرة بمرور الوقت.

وتواجه الأحزاب في العديد من البلاد استياءً وسخرية متزايدين بسبب الفضائح السِّياسية وحالات المحسوبية والفساد والممارسات المالية المريبة. وفي هذه الحال يكون دعم الأحزاب السِّياسية (والديمقراطية في العموم) مرتبطًا بشكل وثيق كذلك بجوانب الأداء العام للنظام السِّياسي، وكذلك «الحكم الرشيد»، والرقابة القضائية الفاعلة.

وبخلاف ذلك، يفتح هذا الأمر المساحة السِّياسية للحركات الاجتماعية الجديدة والتجمعات.

ويمكن لبعض هذه الأمور أن تصبح دائمة ومدْمَجة أكثر في النُّظم السِّياسية، مثل ظهور العديد من الأحزاب «الخضراء» في أوروبا الغربية؛ وفي الوقت نفسه يكون هناك آخرون مؤقتين بشكل أكثر، وغالبًا «شَعْبويِّين» و«مضادينَ للنظام». وتنشئ الهجرة الدولية - لأسباب اقتصادية أو سياسية - أقلياتٍ جديدةً، والتي قد تصبح أسبابًا لشعور الأجانب بالخوف.

وكما وثق (بيتر ماير، 2013م) نسبة الإقبال على التصويت وعضويات الأحزاب، وكونها منخفضة بنسبة كبيرة في عدد كبير من البلاد الأوروبية في آخر 60 عامًا؛ زاد التقلب الانتخابي في الوقت نفسه بشكل هائل، وكانت «المساحة السِّياسية» تتكون في الغالب من مجموعات شعبوية، وتوسعت الأحزاب بشكل كبير، ولفترة قصيرة. وجزء كبير من هذه التطورات يمكن أن يُعْزَىٰ إلى اللامبالاة السِّياسية المتزايدة، وتحول العديد من الأشخاص إلى أمور خاصة أو دنيوية، لا سيما في الأجيال الأصغر؛ وهذا يجعل «العامة» شبه حاكمين، حسب تعبير عالِم السِّياسة (ششاتسشنيدر، 1960م)، بل والأكثر أنه يجعلهم غير حاكمين على الإطلاق، تاركين السِّياسة لبعض المحترفين. وبهذا يكون الاعتماد على إذا ما كانت الديمقراطية قادرة على استيعاب مثل هذه القوىٰ بطريقة جاذبة، وتصبح نشطة من خلال أشكال تنظيمية جديدة، أو سواء كان الاستياء ليس موجهًا ضد الأحزاب طويلة التأسيس فقط، ولكن أيضًا ضد المبادئ والإجراءات الديمقراطية الأساسية في حد ذاتها؛ كما أن الانهيارات أو التغييرات الديمقراطية نحو المزيد من الأنظمة «الهجينة» والشخصية جدًّا تصبح محتمَلة مرة أخرىٰ.

وفي العديد من ديمقراطيات «الموجة الثالثة»، لا تزال الأحزاب والأنظمة الحزبية هشة للغاية وتخضع للعديد من التقلبات (ماير، 1999م)، وقد تظهر مجموعات جديدة بينما أخرىٰ تغير اسمها، وعندها تصبح الهُوِيَّة الحزبية للأفراد أكثر مرونة، ويمكن

أن تتحول إلىٰ قادة شعبويين، أو تصبح موجهة مرة أخرىٰ تجاه الخصائص البدائية، مثل العرقية أو الدين. وتصبح هذه الظاهرة أقوىٰ في أوقات الأزمات الاقتصادية وأوقات عدم اليقين الكبيرة في عالم متزايد في «العولمة». أما في الحالات المتطرفة، فيمكن أن تتفكك الأنظمة الحزبية والنظام الديمقراطي، وكذلك الدولية الضعيفة نسبيًّا في حالات كثيرة، ويمكن - أيضًا - تحفيز هذا من خلال أنشطة الجماعات المسلحة والهجمات الإرهابية عبر الحدود في بعض بلاد الشرق الأوسط وأجزاء أفريقيا.

إضافةً إلىٰ التغيرات الاقتصادية الاجتماعية والديموغرافية، تلعب التطورات التكنولوجية دورًا متزايدًا فيما يتعلق بالتعبئة السِّياسية وتنظيم الأحزاب؛ فمن ناحية، في البلاد التي كانت فيها الأحزاب والحملات الانتخابية - أو علىٰ الأقل جزء منها - غير مدعومة من المال العام أو إعلانات التلفاز المجاني، فإن هذه الحملات أصبحت مكلِّفة للغاية، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكك في مبادئ المساواة الديمقراطية والتمثيل النزيهة؛ ومن ناحية أخرىٰ اكتسبت «وسائل الإعلام الاجتماعية» المزيد من الأهمية، وسهَّلت التعبئة السِّياسية وكذلك «التمويل الجماعي» للحملات بتكلفة منخفضة للغاية.

إن الأحزاب السِّياسية، بوصفها «خطوط النقل» الرئيسة بين المنتخبين والمؤسسات السِّياسية المركزية في الديمقراطيات التمثيلية، تواجه العديد من التحديات. ففي جميع أنواعها، لا تزال لا غنىٰ عنها لهذا الغرض؛ أما أنشطة الأحزاب التقليدية وتنظيماتها، فإن عليها التكيف مع هذه الظروف الجديدة. ويمكن استبدال هذه الأشكال جزئيًّا بأشكال أخرىٰ من التواصل والتنظيم والمزيد من «الأشكال» المباشرة من الديمقراطية؛ وكجزء من الآليات الانتخابية - كما ذكرنا فيما سبق - فإنها تحتفظ ببعض من وظائفها الأصلية، لكن قد تختفي بشكل كلِّي كمجتمعات نشطة، لا سيما علىٰ المستوىٰ المحلي؛ ولهذا فإن الأحزاب لا تزال - وسوف تظل - تسعىٰ لجذب الأصوات وتسعىٰ نحو المناصب، لكنها ستقل في سعيها نحو البرامج السِّياسية بوضوح.

للمزيد:

Duverger, Maurice (1951-1959) Political parties. English edn, London, New York. A 'classic' about the emergence of parties in Europe and the effects of electoral laws on party systems, formulating 'Duverger's law'.

La Palombara, Joseph and Weiner, Myron (eds) (1966) Political parties and political development. Princeton, NJ: Princeton University Press. A broad assessment of parties in the developing areas.

Lipset, Seymour Martin and Rokkan, Stein (eds) (1967) Party systems and voter alignments: cross-national perspectives. New York, London: Free Press; Collier-Macmillan. The first elaboration of the 'cleavage' concept for the historical formation of parties in Western Europe.

Mair, Peter (1999) Party system change. Approaches and interpretations. New York: Oxford University Press. A comparative assessment of processes of de-alignment and re-alignment in European party systems.

Sartori, Giovanni (1976) Parties and party systems: A framework for analysis. Cambridge: Cambridge University Press. A broad conceptualization of parties and party systems emphasizing their respective relevance and possible polarization.

روابط الإنترنت:

IPSA Research Committee on Political Elites: http://rc02.ipsa.org/

IPSA Research Committee on 'Political Finance and political corruption': http://rc20.ipsa.org/

ECPR Standing Group on Political Parties: http://political-parties-standing-group.com/

The 'Party Manifesto' database: https://manifestoproject.wzb.eu/

❇

الفصل الرابع عشر

الانتخابات والسلوك الانتخابي

مصطلحات أساسية

الديمقراطية المباشرة	نظرية الناخب الوسيط
التقلبات الانتخابية	الشعبوية
تزوير الانتخابات عن طريق تقسيم الدوائر	الاستفتاء

مقدِّمة

تعد الانتخابات الحرة والنزيهة ضرورة، وإن لم تكن شرطًا كافيًا للديمقراطيات الحديثة؛ إذ إنها تمثل العملية الرسمية لاختيار أشخاص أو أحزاب لشغل المناصب العامة أو لقبول مقترح سياسي أو رفضه من خلال استفتاء، ويتوجب على الناخبين في مثل هذه الإجراءات الحصول على فرصة فاعلة للاختيار بين بديلين على الأقل. ويعني كون الانتخابات «حرةً» أنها تستند على الوجود الفاعل للحقوق المدنية، بما في ذلك حرية تداول المعلومات والتعبير والمؤسسات. أما «النزاهة» فتعني عدم وجود أية حالة من حالات الغش أو التلاعب أو المعوقات، أو حالات عدم التكافؤ التي تصنعها السُّلْطات المعنية للتأثير على الناخبين، كما يجب أن يكون هناك ظروف متساوية، كما في كرة القدم أو أية رياضة أخرى. وخلافًا لذلك، لا يمكن اعتبار مثل هذه الانتخابات ديمقراطية. وهناك نوعان من التصويت؛ الأول هو نموذج من الديمقراطيات التمثيلية، ويتألف من اختيار أشخاص أو أحزاب تقع على عاتقهم مسؤولية اتخاذ قرارات جماعية. أما النوع الآخر من التصويت؛ فالقاعدة الانتخابية فيه تتخذ قرارات بشأن قضايا سياسية بوصفها شكلًا من أشكال الديمقراطية المباشرة، فيما يحدث النوع الأول من التصويت في الديمقراطية التمثيلية على فترات محددةً دستوريًّا (عادةً ما تكون منتظمة)، بينما يتم إجراء النوع الثاني، حالما يتيحه الدستور، في أي وقت، إما «من سلطة أعلى» كما في الاستفتاءات العامة، أو «من سلطة سفلى» من خلال مبادرات المواطنين.

بالتالي، فإن الانتخابات عبارة عن آلية اتخاذ قرار، كما أنها تعد بمثابة القواعد الأساسية التي يتم قبولها واعتبارها مشروعة في الديمقراطيات التمثيلية المعاصِرة، وفي هذا الصدد، فإنها بمثابة العنصر الذي يمثل «الحد الأدنىٰ» لنماذج الحكم هذه. وليس بالضرورة أن تكون القرارات التي تتخذها الأغلبية في الانتخابات أو البرلمان، هي الأفضل والأصح دائمًا؛ إذ يمكن أن تكون الأغلبية علىٰ خطأ، لكن يمكن تصحيح مثل هذه الأخطاء في الديمقراطيات الفاعلة مع مرور الوقت، علىٰ الأقل بعد الانتخابات التالية. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تقرر الأغلبية كل شيء، وتكون ملتزمة في الوقت نفسه بمبادئ الديمقراطية الأساسية، مثل احترام حقوق الإنسان والحقوق السِّياسية الأساسية وحكم القانون، بوصفها عنصرًا آخر للديمقراطية (داهل، 1989م).

ويتباين الإجراء الفعلي للانتخابات تباينًا كبيرًا. وتعد العوامل المحددة للسلوك الانتخابي إحدىٰ أكثر محاولات العلوم السِّياسية المعاصِرة تحليلًا وأكثرها فائدة.

وفيما يلي نناقش السِّمات الرئيسة للأنظمة الانتخابية، وبعض المعايير والممارسات الرئيسة، ثم نقدم عرضًا للعوامل المحددة للسلوك الانتخابي والنُّهُج المختلفة للتعامل معها، ويتبعه وصف مختصر للأشكال الخاصة لـ«الديمقراطية المباشرة»، مثل الاستفتاء العام، وفي النهاية سيتم الإشارة إلىٰ بعض التوجُّهات الحالية والرؤىٰ.

الأنظمة الانتخابية

يتوجب علينا عند تحليل الطرق التي يتم من خلالها إجراء الانتخابات، وضع العديد من العوامل في الحسبان، مثل المنطقة الجغرافية التي يتم إجراء الانتخابات فيها، والصيغة الانتخابية لتحويل الأصوات إلىٰ مقاعد في البرلمان، والسقف الأدنىٰ الممكن لتمثيل الأحزاب، ونوع التصويت الفئوي أو التفضيلي. فيما يمكن تقسيم المنطقة الجغرافية إلىٰ عدد من الدوائر الانتخابية بحجم سكان معين، حيث يمكن أن تتوافق مع نمط الولايات الاتحادية، حيث توجد هذه الولايات، أو يمكن أن تتضمن كامل أراضي الدولة. بينما تتألف الصيغ الانتخابية من نوعين رئيسين؛ صيغة الأغلبية («المقعد الفائز بأكثرية الأصوات» في دائرة انتخابية يمثلها عضو واحد، أو انتخابات رئاسية علىٰ نطاق الأمة)، وصيغة نسبية يتم فيها تخصيص المقاعد في البرلمان بناءً علىٰ

الحصة النسبية (التقريبية) الخاصة بالأصوات للأحزاب.

ويوجد في بعض الأنظمة الانتخابية سقف واضح للنسبة الدنيا للأصوات التي يجب أن يحصل عليها الحزب؛ علىٰ سبيل المثال 5٪ في الانتخابات الاتحادية الألمانية. وهذا الأمر يجنِّب الأحزاب المنشقَّة المشاركة ويسهِّل من التشكيل النهائي للتحالفات الحاكمة. وخلافًا لذلك، هناك عتبة ضمنية فيما يتعلق بالحد الأدنىٰ لعدد الأصوات بناءً علىٰ عدد المقاعد المتوفرة علىٰ نطاق البلد أو في محافظة معينة أو قطاع معين، لذا، علىٰ سبيل المثال إذا كان هناك 100 مقعد برلماني علىٰ نطاق الدولة، فيجب علىٰ الحزب الحصول علىٰ 1٪ علىٰ الأقل من أجل شَغْل منصب واحد، وإذا كان هناك 10 مقاعد فقط في المحافظة أو الولاية الاتحادية، فإن النسبة الفاعلة (الضمنية) عبارة عن 10٪، وبالإضافة إلىٰ ذلك، فإننا نتحدث عن التصويت الفئوي إذا كان بمقدور الفرد التصويت لمرشح واحد أو حزب واحد فقط. أما في أنظمة التصويت الأخرىٰ، فقد يقوم المصوِّتون بترتيب اختياراتهم لمرشحين بعينهم، أو يكون لهم حق التصويت عدة مرات عن طريق قوائم الأحزاب، أما عند الممارسة الفعلية، فهناك العديد من التفاصيل الفنية، كما في أيرلندا - علىٰ سبيل المثال - فيما يتعلق بـ«الصوت الواحد القابل للتحويل»، حيث يسمح بخيارات أوسع (ليجبهارت 2012م).

والعنصر الأكثر أهمية في هذه العملية هو الشواغل المعيارية، وكما ذُكر آنفًا، فإنه من أجل أن تكون الانتخابات ديمقراطية ومقبولة بمشروعية، حتىٰ من قبل الخاسرين، يجب أن تكون الانتخابات «حرةً ونزيهةً» بحقٍّ، ولكن ما معايير هذا الأمر؟ ومَنْ المنوط به التأكد من أن هذه هي الحقيقة؟ يجب أن يكون لكل مواطن راشد في الانتخابات الديمقراطية حقٌّ متساوٍ وإمكانية لممارسة حقه في التصويت، ويجب أن يكون احتساب كل صوت بالقدر نفسه، وذلك علىٰ نحو مثالي، فيما يجب أن تشرف علىٰ هذه الانتخابات لجنة انتخابات مستقلة، وأيضًا، كما سارَت الحال علىٰ نحو متزايد في السنوات الأخيرة، حيث وجدت فرق مراقَبة خارجية، حسب تنظيم الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية المماثلة، وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية مثل المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدة الانتخابات في ستوكهولم.

جدير بالذكر أن هناك العديد من التجاوزات التي تقع في مثل هذه الممارسات، وذلك عند الممارسة الفعلية، وقد تتراوح هذه التجاوزات بين التلاعب المباشر وتزوير الانتخابات من قِبَل الموجودين في السُّلْطة، وذلك من خلال شراء الأصوات والتزوير في إجراءات الفرز واحتساب الأصوات، وظهور المرشحين والأحزاب غير المتساوي وغير العادل في وسائل الإعلام العامة، والأحكام القانونية والدستورية التي تمنع تكافؤ الفرص، وحينها قد تكون الانتخابات حرَّة نسبية، ولكنها تبقى غير نزيهة، كما هي الحال في بعض الأنظمة «الهجينة» أو الديمقراطيات «الانتخابية»، أو مجرد الديمقراطيات ذات «الواجهة». ولذا فقد تم إعداد مشروع بحثي عالَمي مهم يتعلق بمثل هذه الأسئلة الخاصة بالنزاهة الانتخابية والتقييم التجريبي الفعلي الخاص بها (نوريس وآخرون 2014م).

وحتى في الأنظمة الديمقراطية الراسخة المعاصِرة، تمنع أنظمة الانتخابات والقواعد المحددة الحالية المصوِّتين من الحصول على قدر الثقل نفسه لأصواتهم، ومثل هذه الأحكام قد تكون قانونية وشرعية، ولكنها مع ذلك تحيد عن النموذج الديمقراطي، وبالطبع تكون بمثابة النموذج الأسهل لبعض أنواع «الهندسة المؤسسية»؛ لأن هذه القوانين ليست في العادة جزءًا من الدستور ويمكن تغييرها بأغلبيات برلمانية بسيطة. وهناك طرق عدة يمكن من خلالها انتهاك مثل هذه الضوابط لنتائج الانتخابات، أما في الأنظمة الانتخابية القائمة على الأغلبية (المقعد الفائز بأكثر الأصوات) مع الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد، فتكون الأغلبية النسبية كافية للحصول على مقعد في البرلمان، ويتم تجاهل كل الأصوات الأخرى وتضييعها، وذلك يفضي إلى أن الحزب صاحب العدد الأكبر والأغلبية المطلقة للمقاعد قد لا يكون حاصلًا على أكبر عدد من الأصوات على نطاق الدولة، كما هي الحال في أوقات عدة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. ويلعب الحجم النسبي والشكل الفعلي للدوائر الانتخابية هنا دورًا أيضًا، فإذا كانت الدوائر الانتخابية غير متساوية في الحجم، أو عندما تكون حدودها الفاصلة مرسَّمة لصالح حزب سياسي من أجل تضمين معاقلهم (التزوير الانتخابي عن طريق تقسيم الدوائر)، فحينها تكون الانتخابات أقلَّ نزاهة على نحو جليٍّ. وفي بعض الدول، كما هي الحال في فرنسا لفترات معينة؛ إذ قد تكون هناك

جولة تصويت ثانية، أو جولة إعادة بين أكثر المرشحين حصولًا على الأصوات في الدائرة الانتخابية، وحينها يحصل الفائز على الأغلبية المطلقة في الجولة الثانية، حيث يمكن اعتبارها أكثر مشروعية. ومع ذلك، تُفقَد كل أصوات الأقلية، وتجري فيما بين هذه الجولات مناقشات بين المرشحين والأحزاب من أجل تشكيل تحالفات فائزة في الدوائر الانتخابية في البلاد، ويمكن أن يكون لأنظمة الأغلبية في الدوائر الانتخابية التي تحوي العديد من الأعضاء - كما هي الحال في تشيلي على سبيل المثال - تأثير أقل تشويهًا إلى حد ما، حيث يتم تخصيص بعض المقاعد أيضًا للمرشحين في المقام الثاني أو الثالث.

ويمكن أن يكون التمثيل النسبي أكثر نزاهة، بمعنى أنه يتم وضع المزيد من الأصوات في الحسبان من أجل توزيع المقاعد، وأن يكون تشكيل البرلمان مشابهًا لتوزيع تفضيلات الأحزاب في جمهور الناخبين، ولكن هنا أيضًا يمكن أن تمنع أحكام معينة، مثل بند الـ5٪ في ألمانيا أو بند الـ10٪ في تركيا، الأحزاب الصغيرة من الحصول على مقاعد. وعلى المنوال نفسه، في أنظمة التمثيل النسبي بالقائمة، حيث يقدم الحزب قائمة من المرشحين على نطاق البلد (أو نطاق الولاية في الأنظمة الاتحادية). وقد تختلف طريقة تحويل الأصوات إلى مقاعد على نحو كبير، وقد يكون لها تأثير تشويهي (على الأغلب تفضيل الأحزاب الكبيرة)، فيما يكون هناك العديد من الإجراءات الحسابية للقيام بهذا الأمر، مثل طريقة القاسم (نظام دي هوند على سبيل المثال)، أو طريقة أكبر البقايا (اقترحها ألكسندر هاميلتون في الأصل)، وجميعها لها تأثيرات خاصة (راي 1971م، تاجبيرا وشوجارت 1989م). ويحصل في بعض الدول، مثل اليونان وفي الآونة الأخيرة إيطاليا، الحزب الأكبر أيضًا على بعض المقاعد «الإضافية» من أجل ضمان الأغلبية الأكبر واستقرار الحكومة، ويمكن ضم المزيد من النواب من خلال السماح للمصوِّتين بالتصويت للمرشحين الفرديين في قائمة الحزب أو حتى في قوائم الأحزاب (الصوت الواحد القابل للتحويل)، أو الحصول على عدد من الأصوات طبقًا لعدد المقاعد المتاحة (التصويت التراكمي)، على سبيل المثال في الانتخابات المحلية.

وكما لحظ «بيرنارد جروفمان» (2011م) فإن هناك عددًا هائلًا من هذه القواعد،

وأن «الشيطان يكمن في التفاصيل» الخاصة بمثل هذه اللوائح، ولا يقتصر الأمر على النظر في الآثار العددية البحتة لمثل هذه القواعد وحسب، وإنما في الحوافز النفسية والتَّعْبوية التي يتم تقديمها للمصوتين والمرشحين والأحزاب، فيما لا تحدد مثل هذه القواعد ماهية نجاح أي حزب أو إخفاقه في انتخابات معينة وحسب، وإنما تؤثر على النظام الحزبي كما تم وصفه في «قوانين دوفرجر».

السلوك الانتخابي

تختلف اهتمامات أي فرد ودوافعه نحو المشاركة الفعلية في الانتخابات على نحو كبير، وتؤكد إحدى المدارس الفكرية على المصالح المادية للمصوتين، حيث إنهم قد يصوتون لمرشح أو حزب سيخدم هذه المصالح على نحو أفضل، مثل حزب اشتراكي أو حزب ديمقراطي اشتراكي للعمال، أو حزب ليبرالي (بالمعنى التقليدي)، أو محافظ للطبقات المتوسطة العليا، ويتصرف الناخبون بهذا المعنى «بشكل منطقي»؛ فمقولة: «إنه الاقتصاد يا غبي» كانت التفسير المقبول الأوسع نطاقًا لإعادة انتخاب بيل كلينتون في الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات، وتمت مواجهة هذا التفسير، على الرغم من ذلك، بعبارة وهمية مفادها أن المادة تعود بالفائدة على أي فرد ناخب تبقى هامشية في أية انتخابات محلية، مقارنةً «بتكاليف» التصويت الفعلية (التسجيل، متابعة الحملات الانتخابية، الوقت المستغرق للتصويت، وغيرها). ولذا سيكون من «المنطقي» تجنُّب «مشقة الانتقال» والبقاء في المنزل.

وعلى مستوى إستراتيجيات الحزب في أية انتخابات، وإذا كان من الممكن افتراض توزيع «معتاد» بشكل أو بآخر لتفضيلات الناخبين بالمعنى الإحصائي، فإنه سيكون من «المنطقي» جدًّا السعيُ وراء (الأصوات في المنتصف)، وهذه تعد النظرية الشهيرة لـ«أنتوني داونْز»: «نظرية الناخب الوسيط» (داونز 1957م). ولكن إستراتيجيات الحزب لا تتصرف على هذا النحو دائمًا، وقد تكون هذه الطريقة ناجحة مع ذلك، فعلى سبيل المثال في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2004م، كان الحزب الجمهوري وخبيرة الإستراتيجية «كارل روف» لا يهدفان إلى كسب الناخب الوسيط في المنتصف،

ولكنهما حاولا تعبئة أصوات اليمين بدلًا عن ذلك؛ إذ إن هذا الأمر لم يتم تجربته كثيرًا من قبل، وقد تم انتخاب «چورچ دبليو بوش» بأغلبية كبيرة.

وهناك تفسير آخر يركز علىٰ الانقسامات الاجتماعية طويلة المدىٰ و«الأوساط» التي يتم تشكيلها علىٰ هذا الأساس في عرف «ليبست- روكان»، حيث تصاغ تصورات الناخب، من خلال مثل هذه الأوضاع الاجتماعية الكلِّية، ويتحول علىٰ نحو اعتيادي إلىٰ الأحزاب التي تعبِّر عن رأيه الشخصي (تصويت عمال المصانع للأحزاب العمالية، والكاثوليك للأحزاب الديمقراطية المسيحية، وغيرها). ويبقىٰ للظروف الاجتماعية الكلِّية تأثير كبير في دول عدة، ولكن هذا لا يعني أن كل ناخب بمرجعية من الطبقة العاملة سيصوِّت بالفعل لحزب عمالي في انتخابات معينة، وهناك عوامل أخرىٰ مثل الرضا عن الحكومة الحالية وشخصيات المرشحين الرئيسين من عدمه، إضافة إلىٰ عوامل أخرىٰ تلعب دورًا كبيرًا. وقد تكون أيضًا الضغوط الواقعة علىٰ العمال الكاثوليك أو المصوتين الذين لديهم روابط عِرْقية أو إقليمية مؤثرة أيضًا، حيث إنهم لن يصوتوا في المقام الأول للأحزاب التي تعكس وضعهم الاقتصادي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، علىٰ وجه الخصوص، تبيَّن أن التقاليد الإقليمية والعائلية فيما يتعلق بتحديد الحزب لها تأثير قوي في هذا الصدد (كامبيل وآخرون 1960م)، حيث تؤدي الولاءات الحزبية علىٰ هذا الأساس إلىٰ صبغ ألوان تفاعلات الناخبين علىٰ مرشحي الحزب وقضايا الحملة الانتخابية المحددة علىٰ نحو قوي، وقد يحدد المصوتون اختيارهم علىٰ أساس الأداء السابق للمرشحين والأحزاب، وهذا ما يطلق عليه «موريس فيورينا» (1981م) «التصويت الاسترجاعي»؛ إذ يتوافق مع التجرِبة المباشرة لموقف حياتي للشخص بشكل مباشر، وما إذا كان قد تغيَّر إلىٰ الأفضل أو الأسوأ خلال فترة الولاية السابقة، أو يعكس المزيد من الظروف العامة في البلاد كما وردت في وسائل الإعلام، وقد تحسَّن البحث الانتخابي في هذا الصدد علىٰ نحو جيد من خلال تطوير الدراسات الاستقصائية التمثيلية واسعة النطاق التي تتم حاليًّا بشكل دوري قبل كل انتخابات وبعدها في معظم البلدان؛ إذ تقدم مجموعة البيانات الثرية التي يتم تجميعها بهذه الطريقة علىٰ مدىٰ فترات طويلة المزيدَ من الإجابات الدقيقة عن الأسئلة المتعلقة

بالسلوك الانتخابي، ولكنها تشير أيضًا إلىٰ تغييرات مهمة بمرور الوقت (ميريل وجروفمان 1999م، وبادج وآخرون 2009م)، وإحدىٰ النتائج المهمة لهذا البحث تركز علىٰ حقيقة أن الناخبين، في الحقيقة، متعددو الدوافع، وهذا يعني أن أية تفسيرات مفردة السبب، «منطقية» كانت أم غير ذلك، لن تجدي نفعًا، وأن الاكتشافات علىٰ المستوىٰ الفردي يجب أن تكون «مضمَّنة» في السياق التاريخي العام والاجتماعي الكلِّي.

إن توقُّع نتائج الانتخابات أمر معقد، مما شكَّل فرصة عمل لخريجي كليات ومعاهد العلوم السِّياسية في منظمات استطلاع الرأي الخاصة والعامة في العديد من البلدان، حيث يمكن للبحث الاستقصائي الحديث القائم علىٰ أخذ عينات عشوائية الاقتراب من النتائج، ولكن ما زال هناك العديد من الحواجز العملية، فعادةً ما يتوجب تقسيم العينات من أجل توفير التكاليف، واستبدال المقابلات وجهًا لوجه، للسبب نفسه، لتزيد المقابلات عبر الهاتف أو التواصل عبر الإنترنت علىٰ نحو واضح، ومن ثَمَّ يصعب تحديد المستوىٰ العادل من التمثيل. وفي بعض الدول، مثل الولايات المتحدة، يتم تحديد عدد المصوتين في الهيئة الانتخابية لأي حزب من خلال بضع «ولايات فاصلة»، ويجب أن يتم التوقع بناءً علىٰ تقييمات لكل ولاية علىٰ حِدَةٍ، مما يزيد من التكلفة كثيرًا. وفوق ذلك، فإن وسائط الإعلام القوية واهتمام الجمهور قد أفضيا إلىٰ حالات اقتراع عالية الكثافة في الديمقراطيات القائمة منذ وقت طويل، وقد يخرج التقييم الإجمالي للعديد من الانتخابات، بما في ذلك تأثيرات «مجلس تشريعي» معين (جاكمان 2012م)، بالكثير من النتائج الموثوقة والدقيقة. كما تنبأ «نيت سيلفر» في انتخابات الرئاسة الأمريكية 2012م بين «باراك أوباما» و«ميت رومني» بالفائز في الولايات الخمسين جميعها ومقاطعة كولومبيا في مدونة في نيويورك تايمز. ولكن حتىٰ في هذه الحالة تظل الهوامش الإحصائية للخطأ تتراوح بين +/- 2 إلىٰ 3٪ مرتفعة، والتنبؤ بنسبة 51٪ لأحد الأحزاب أو المرشحين و49٪ للآخر، «متقاربة للغاية» في الحقيقة، وعلىٰ الأغلب لا يتم الإبلاغ بشكل كافٍ عن نِسَب الخطأ، وكذا إجراءات أخذ العينات الأساسية وأحجام العينات في وسائل الإعلام، مما يسهم في تكوين صورة سلبية لاستطلاعات الرأي العام والبحث الاستقصائي عند فشل هذه التوقعات.

وتظهر صعوبة إضافية أيضًا في حقيقة أنه قبل الانتخابات يقتصر إجراء المقابلات على المصوتين بعيدي النظر فقط، حتى وإن كانوا يصرحون بنواياهم حيالَ التصويت، فقد لا يقومون بفعل هذا الشيء في يوم الانتخابات، وذلك نظرًا للعديد من الظروف الخارجية مثل الطقسِ والالتزامات العائلية وغيرها.

إن استطلاعات الرأي كما أوردتها وسائل الإعلام عشية الانتخابات، بعد سؤال الناخبين عند مغادرة مركز الاقتراع، تكون ذات مصداقية أكثر، بناءً على ذلك، ولكن بعد انتهاء الأمر فقط.

وتكون استطلاعات الرأي في الديمقراطيات الحديثة أقلَّ مصداقية عادةً، وأقل كثافة، فالهياكل الأساسية اللازمة لمتخصصي إجراء المقابلات المدرِّبين، والبيانات السكانية لإجراءات أخذ عينات مُجْدِية مع وجود معدات فنية قوية وتحليلات متطورة وغيرها، ليست متوفرة أو تبقى في مرحلة أولية، وعلى الأغلب تكون الاستطلاعات ذات الكثافة العالية والتغطية الجغرافية الواسعة في الولايات الكبيرة باهظة التكاليف.

لقد ازدادت التقلبات الانتخابية في العديد من الديمقراطيات الغربية في العقود الأخيرة، الأمر الذي يعني أن الروابط الاجتماعية طويلة الأمد قَلَّت، حيث تلعب القضايا السِّياسية ومسؤلو الأحزاب الرئيسة ومرشحوهم على وجه الخصوص دورًا أقوى، ويتم تعزيز هذا الأمر من خلال «بث الحملات الانتخابية عبر وسائل الإعلام» والتأثيرات القوية لكل من الجمهور ووسائل التواصل الاجتماعي على نحو متزايد. ويمكن قياس التقلب ومستوى التغيير الانتخابي للتفضيلات الحزبية، على مدى عمليتي انتخاب متتاليتين من خلال مؤشر خاص (بيدرسن 1979م)، فيما توضح الدراسات المقارِنة الأخيرة أن التقلب لم يكن مفاجئًا بشكل كبير في ديمقراطيات «الموجة الثالثة» في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، حيث كان الحزب أقلَّ مؤسسية (مينوارينج وزوكو 2007م)، أما في مناطق أخرى من العالم، مثل إفريقيا وآسيا، فعلى الرغم من تغيير أسماء المنظمات والأحزاب في أحيان كثيرة، الأمر الذي يشير إلى تقلبات عالية، فإن الروابط العرقية والدينية وما شابهها ظلَّت قوية للغاية في أحيان كثيرة في الأنظمة التي تحوي عَلاقات نفعية عالية.

ويمكن أن تختلف نسبة المشاركة في الانتخابات إلى حد بعيد على نحو مماثل، وقد يكون الوضع السِّياسي في وقت معين في بلد ما مشحونًا ومستقطبًا للغاية، مما يؤدي إلى مناظرات سياسية شديدة، وفي بعض الأحيان الصراعات العنيفة، وعلى الأغلب مستويات عالية من المشاركة بوصفها نتيجة لهذا الأمر، وقد تكون هذه الحالة لـ«الانتخابات التأسيسية» للديمقراطيات الجديدة بعد تغيير جَلَلٍ لنظام الحكم، كما هي الحال في أوائل التسعينيات، أو في أوقات الأزمات الاقتصادية الشديدة، عندما تم وضع الاحتجاجات في الشوارع في الحسبان، وكذا تعبئة جزء كبير من السكان. أما في السياقات الأوروبية والأمريكية الشمالية خلال العقود الأخيرة القليلة، فكان من الممكن ملاحظة انخفاض عام في نسبة المشاركة الانتخابية، الأمر الذي يشير إلى أكبر قدر من عدم الاكتراث بالقضايا السِّياسية وحتى الانزواء بعيدًا عن الأحزاب السِّياسية والسخرية منها ومن قادتها وحتى من الديمقراطية في العموم؛ إذ أدى هذا الأمر إلى تغيير الحملات الانتخابية إلى حد ما، وأصبح الأمر الأكثر أهمية في ظل هذه الظروف هو حشد الناخبين المحتملين لمرشح ما، فضلًا عن إقناع الأفراد ذوي القناعة بالأحزاب المنافسة (مير، 2013م).

أشكال الديمقراطية المباشرة

تشير الديمقراطية المباشرة إلى أشكال صنع القرار السِّياسي عن طريق المواطنين دون مؤسسات «تمثيلية» وسيطة مثل البرلمانات والمجالس؛ إذ يمكن أن يحدث هذا الأمر في الاجتماعات العامة على أساس محلي كما في «Agora» (سوق محلية) في المدن اليونانية القديمة أو في «Landsgemeinde» في بعض المقاطعات السويسرية؛ إذ ما يزال الحجم الإجمالي لهذه الاجتماعات محدودًا بالطبع، وبدلًا عن ذلك، قد تحدث عملية صنع القرار المباشر في استفتاءات محددة على مستوى الولاية أو على مستوى الدولة حول قضايا سياسية معينة، كما أن أشكال مثل هذه الاستفتاءات ولوائحها تختلف على نطاق واسع أيضًا. وعلى الرغم من ذلك، تكمِّل في الديمقراطيات المعاصِرة واسعة النطاق المؤسسات التمثيلية، ولكن لا يمكنها أن تحل محلها على نحو كلِّي.

وتتناول الأشكال الرئيسة التي يجب تمييزها الاستفتاءات الإلزامية التي يقتضيها

القانون في بعض البلدان، على سبيل المثال، الموافقة على تغييرات الدستور، أو معاهدات دولية مهمة، كما يمكن إجراء الاستفتاءات الرسمية عن طريق الحكومات أو المجموعات البرلمانية عندما تخضع بعض التدابير التشريعية المعينة لموافقة الشعب، وقد يأخذ هذا الأمر، في بعض الأحيان، شكل استفتاء عام بمفهوم أكثر ازدراءً للمصطلح، عندما يتم استخدامه في الأنظمة الاستبدادية للتزكية العامة الخالصة في ظل ظروف التلاعب الشديد في كثير من الأحيان، مثل هذه الاستفتاءات العامة الأقل من كونها «حرةً ونزيهةً».

وتوجد أشكال عدَّة من مبادرات المواطنين يجب تمييزها عن مثل هذه الاستفتاءات التي تبدأها «سلطة أعلى»، فكثيرًا ما تبدأ هذه الإجراءات في شكل جمع أدنى عدد من التوقيعات من الأفراد المؤهلين للتصويت في أي سياق معين من أجل التوصل إلى قرار عام بشأن قضية معينة من خلال هذه الطريقة، وإذا تم الوصول إلى هذا الرقم في غضون فترة محددة، وبلغ الاستفتاء الفعلي «النِّصاب القانوني» لمشاركة الناخبين، والذي غالبًا ما يكون مرتفعًا إلى حد ما، فعندها يمكن أن يصبح هذا القرار قانونًا. ويوجد تباين كبير في الإجراءات والمتطلبات الفعلية ومساحة مجالات المواضيع المقبول بها في أي بلد (بادج، 1996م).

لقد وضعَت الاستفتاءات الديمقراطية واستُخدمت على نحو متكرر في سويسرا منذ منتصف القرن التاسعَ عشرَ، وفي عدد من الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل كاليفورنيا منذ «الفترة التقدمية» في أواخر القرن التاسعَ عشرَ وأوائل القرن العشرين، وذلك من الناحية التاريخية، أما اليوم فأصبحت متكررةً نسبيًّا على المستوى المحلي، أو على مستوى الولايات والمقاطعات في العديد من الديمقراطيات المعاصِرة. أما المستوى القومي، فما تزال أقل تكرارًا، لكنها أُدخِلَت مؤخرًا في عدد من البلدان في أوروبا الشرقية مثل لاتفيا وليتوانيا وأوروجواي في أمريكا اللاتينية (ألْتمان، 2011م، سيتالا وشيلر، 2012م)، فيما يجري الآن اختبار بعض الأشكال المبتكَرة للديمقراطية المباشرة على المستوى المحلي، مثل «وضع الميزانية العامة» في بورتو أليجري في البرازيل (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، 2009م).

الاستنتاجات

هناك 89 دولة من أصل 195 دولة يغطيها تقرير Freedom House لعام 2015م، بنسبة (46٪) صُنِّفَت علىٰ أنها «حرة» وديمقراطية (ضمنيًّا)، فيما صُنِّفَت 55 دولة بنسبة (28٪) علىٰ أنها «حرة جزئيًّا» ويمكن وصفها علىٰ أنها أنظمة «ديمقراطية انتخابية» أو أنظمة «مختلطة»، وتجري في جميع هذه البلدان انتخابات دورية، فيما تجري في عدد منها استفتاءات، أما في الدول الـ 51 المتبقية فقط (26٪) «غير الحرة»، فلا يتم إجراء الانتخابات، حيث توجد حالة استبدادية بحتة في الأنظمة الحاكمة أُحادية الحزب. وعلىٰ الرغم من انتقاد هذا التصنيف من وجهات نظر عدة، فإنه يوضح ترتيبًا ذا أهمية كبيرة، وهكذا أصبحت الانتخابات الدورية جزءًا من الحياة اليومية في معظم أنحاء العالم. كما يتم التدقيق في السلوك الانتخابي علىٰ نحو متزايد من خلال الدراسات الاستقصائية والدراسات الانتخابية الدورية في هذه البلدان.

لقد كانت نسبة المشاركة الإجمالية في الانتخابات مرتفعة نسبيًّا في العديد من البلدان، خاصة إذا كانت بعض القضايا الحاسمة علىٰ المحك، أو عندما تصبح الانتخابات مستقطبة للغاية بين المرشحين أو الأحزاب المتنافسة، وذلك في الديمقراطيات الأقدم، حيث يمكن ملاحظة انخفاض في نسبة الإقبال علىٰ التصويت في العقود القليلة الأخيرة، وقد تم تعويض هذا الأمر جزئيًّا من خلال تعدد الاستفتاءات المتزايدة علىٰ مستويات مختلفة. وفي بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، حيث تكون العقبات المؤسسية للتسجيل مرتفعة نسبيًا، أو حيث يمكن ملاحظة قدرًا من الإجهاد المتعلق بالاستفتاءات المتكررة، فغالبًا ما يكون الإقبال أقل من 50٪ أو حتىٰ قرابة هذه النسبة من عدد الناخبين، ويؤثر هذا الأمر بدوره علىٰ الشرعية الديمقراطية الشاملة لمثل هذه الإجراءات إذا لم تصوت أغلبية السكان (فرانكلين، 2004م).

وهكذا يمكن ملاحظة خيبة أمل معينة من الناخبين في العديد من البلدان (فار وبوتنام 2000م)، وهذه هي الحال خاصةً عندما تم النَّيْل من الزعماء والأحزاب من خلال الفضائح والفساد الأخلاقي. ومع ذلك فإن الانتخابات تخلق آمالًا جديدةً وإمكانية للتغيير أيضًا. ويعد هذا الأمر إحدىٰ أهم سمات الديمقراطيات الحديثة؛ فهي توفر بعض آليات التطهير الذاتي (مع نظام قضائي مستقل ووسائط إعلامية تعدُّدية)،

وكذا إجراءات دورية للخلافة السِّياسية، ويمكن بهذه الطريقة تحقيق عملية توطيد الديمقراطيات على المدى الطويل، حتى في ظل ظروف صعبة في البداية (لينز ووستيبان، 1996م).

ويمكن أن تسهم الاستفتاءات والمبادرات التي تأتي عن طريق المجتمع المدني، في إعادة إحياء الديمقراطية وتوفير مراقبة على الانتهاكات المحتملة من قبل الأغلبيات الكبيرة، وذلك في البلدان التي تسود بها أنماط الحكم التوافقية أو الاتفاقية، لأسباب تاريخية، كما هي الحال في سويسرا والنمسا، ولفترة من الوقت في هولندا وبلجيكا وألمانيا وغيرها (ليجبهارت، 2012م)، وحيث تكون المعارضة البرلمانية ضعيفة.

أسئلة

1- ما أوجه قصور قانون دوفيرجر؟

2- لمَ يمكن اعتبار التصويت غير منطقي؟

3- ما أسباب انخفاض نسبة الإقبال على الانتخابات وزيادة خيبات الأمل في الديمقراطية؟

4- ما مميزات إجراءات الديمقراطية «المباشرة»، وما أوجه القصور بها؟

للمزيد:

Campbell, Albert Angus, Converse, Philip E, Miller, Warren E and Stokes, Donald E (1960) The American voter. New York and London: John Wiley. An early classic on electoral behaviour in the USA based on extensive survey research.

IDEA (2009) Direct democracy. The international IDEA handbook. Stockholm: Institute for Democracy and Electoral Assistance. A handbook on various forms of direct democracy in the world.

Lijphart, Arend (2012) Patterns of democracy. Government forms and performance in thirty-six countries (2nd ed.). New Haven, CT: Yale University Press. An overview of the longer established democracies advocating more consensual forms as ‘kinder and gentler’.

Linz, Juan J and Stepan, Alfred C (1996) Problems of democratic transition and consolidation. Southern Europe, South America, and post-communist Europe. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press. The standard reference work on democratic transitions during the ‘third wave’.

Norris, Pippa, Frank, Richard W and Martínez i Coma, Ferran (2014) Advancing electoral integrity. Oxford: OUP. A report on a long-term research project on election observation and electoral integrity.

روابط الإنترنت:

'Electoral Integrity' data set: https://dataverse.harvard.edu/dataverse/PEI

APSA section 'Representation and Electoral Systems': www.apsanet.org/section8

APSA section 'Elections, Public Opinion, and Voting Behavior': www.apsanet.org/section32.

ECPR Standing Group 'Public Opinion and Voting Behaviour in a Comparative Perspective': http://povb-ecpr.org/

IPSA RC13, ' Democratization in Comparative Perspective': http://rc13.ipsa.org/



البَابُ الخَامِسُ

السياسة الدولية


https://t.me/montlq

الفصل الخامس عشر

عولمة السياسة الدولية

مصطلحات أساسية

دبلوماسية النادي	الصلة
البنائية (العلاقات الدولية)	الاستعمار الحديث
الردع	الانتشار النووي
الجيوسياسية	السلام
الهَيْمَنة	الواقعية
المثالية (العلاقات الدولية)	الاستدامة
الإمبريالية	الدولة الافتراضية
الليبرالية	إجماع واشنطن

مقدِّمة

دائمًا ما تحظىٰ العَلاقات الدولية بوضعٍ مميزٍ في عِلْم السِّياسة، فمن منظور تقليدي، تهدف العَلاقات الدولية إلىٰ التحقق من العَلاقات بين الدول القومية ذات السيادة، ونلحظ أن هذا الرأي قد أصبح موضع شك كبير هذه الأيام؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك المملكة المتحدة، تطور هذا الفرع من المعرفة بعيدًا عن عِلْم السِّياسة، حتىٰ إنه قد تأثر - بشكل كبير - بالنظريات والمفاهيم والطرق التي عمل علماء السِّياسة علىٰ تفصيلها. إضافةً إلىٰ ذلك، دائمًا ما كان للعَلاقات الدولية في المملكة المتحدة خلفيات متعددة التخصُّصات، بينما لا يحول استقلالها الذاتي القوي في الولايات المتحدة الأمريكية من توجهها السِّياسي السائد؛ أما في أوروبا وباقي دول العالم، فإن العَلاقات الدولية تُعَدُّ جزءًا لا يتجزأ من عِلْم السِّياسة، رغم أن مجال ممارستها يكون في بعض الأحيان في نقابات مهنية مختلفة؛ ويجب دراسة الطريقة التي ظهرت بها العَلاقات الدولية كعلم - أو فرع من عِلْم - بحرص. وفي وقتنا الحاضر فإن العَلاقات الدولية تميل إلىٰ الابتعاد عن طبيعتها وتخصصها في ظل تأثير العولمة.

الحروب مهَّدت الطريق لعِلْم فرعي جديد

يجب أخذ التاريخ في الاعتبار عند شرح تطور النماذج الرئيسة والتحوُّلات في معنىٰ العَلاقات الدولية (بوزان ولوسون، 2015م)، فلقد تم اعتبار العَلاقات الدولية علمًا تحت ضغط الحربين العالَميتين (جروم وأولسون، 1991م)؛ ففي سياق الحرب العالمية الأولىٰ، تم الترويج لدراسات السلام، لا سيما في المملكة المتحدة، في أعقاب نشر كتاب الوهَم الكبير «The Great Illusion» عام 1910م للكاتب (نورمان إنجيل) (إنجيل، 1910م). كما سعىٰ (لويس ديكنسون وألفرد زيمرن) وآخرون - أيضًا - إلىٰ تعريف الظروف الصحيحة لبناء عالَم من السلام (ديكنسون، 1916م؛ زيمرن، 1936م). في هذا الوقت، وضعت جامعة أبيريستويث في ويلز أول أستاذية في العَلاقات الدولية؛ أما في فرنسا، كانت التضامنية (التي ترىٰ أن الأنظمة الوطنية وكذلك الدولية تعتمد علىٰ ترابط قوي بين الأطراف الفاعلة) تزدهر من رؤية (دوركايم) لما يجب أن يكون عليه التكامل الدولي، وكانت رؤية (وودرو ويلسون) لعالَم أكثرَ مؤسسيةً، تزامنًا مع رؤية دوركايم - هي المقاربات الأولىٰ التي أدت إلىٰ إنشاء عُصْبة الأمم عام 1919م. وفي سياق بحث السلام هذا، كانت الليبرالية المؤسسية - التي أكدت علىٰ دور المؤسسات في تعزيز السلام وتبادل المنافع والتعاون والتضامن (والذي بدوره طوَّر من مفهوم الاحتياجات الاجتماعية الدولية) - قد مهدت الطريق لنظرية عَلاقات دولية جديدة. ولعبت الحرب العالمية الثانية هي الأخرىٰ دورًا مهمًّا لكن في اتجاه آخر، فلقد عزَّزت الواقعية بوصفها النظرية المهَيْمِنة في العَلاقات الدولية؛ وظلت الواقعية في مراحل التطور في عدة قرون، حيث تعود فرضياتها إلىٰ معاهدات سلام وستفاليا (1648م).

وكان (توماس هوبز)، الفيلسوف الإنجليزي العظيم، قد عَدَّ اللوياثان (التي يمكن أن نعدُّها اليوم الدول ذات السيادة)، مقاتلين يصارعون بعضهم بعضًا في الساحة الدولية في عملية منافسة علىٰ السُّلْطة (هوبز، 1651م). وكان صلح وستفاليا قد شكَّل الخريطة الأوروبية علىٰ أساس تجاور الدول ذات السيادة المحددة علىٰ أساس

إقليمي (راجع الإطار 15-1)، وكان هذا النمط حديثًا وغير مرئي في عالم كانت تهيمن عليه الإمبراطوريات أو الأنظمة القبلية. وكانت المنافسة علىٰ السُّلْطة تُعدُّ في هذا الوقت من الديناميكيات العادية لأي نظام دولي، بينما كانت الحرب تُعدُّ جزءًا من الحياة الدولية الطبيعية؛ وأكدت الحرب العالمية الثانية الدراماتيكية - إلىٰ حد كبير - هذه الرؤية الكلاسيكية، حيث تغلبت علىٰ تعزيز السلام ودراسات السلام.

الإطار (15-1) الحرب بمثابة عَلاقات دولية

أصبحت الحرب الحالة الطبيعية للنظام الدولي للدول والطرق الطبيعية للدفاع عن وضع في هذا النظام أو تعزيزه. لماذا الحرب؟ الحرب بمثابة وسيلة قوية خدمت أكثر من طرف واحد، لكنْ هناك جزء من الإجابة - بالتأكيد - يرجع إلىٰ الآليات المركزية في بناء الدولة؛ المنطق ذاته الذي اعتمد عليه حاكم محلي لتوسيع محيطه أو الدفاع عنه، والذي احتكر فيه وسائل العنف، ومن ثَمَّ زاد هذا من هيبته، وقد استمر علىٰ نطاق واسع في منطق الحرب - وفي وقت مبكر من هذه العملية - تداخل الخصوم الخارجيين والداخليين بدرجة كبيرة، ولم يفلح في تحديد الخط الفاصل بين هؤلاء الخصوم الداخليين والخارجيين إلا وضع حدود رقابية كبيرة، وساعد الحكام الكبار كذلك في متابعة خصومهم.

والأكثر من ذلك، أن الدول الأخرىٰ المتنافسة في الصراع العالَمي علىٰ السُّلْطة قد طورت أشكالًا تنظيمية مماثلة، وأصبحت كذلك دولًا قومية كردة فعل دفاعية؛ لأنها أُجبِرت علىٰ التعامل مع قوة عالَمِية أو مواجهتها، مثلما واجهت فرنسا إسبانيا وفي وقت لاحق بريطانيا.

هذا المنطق في بناء الدول الدولية لا يعمل إلا علىٰ نطاق واسع من المستوىٰ المحلي، فالعمليات الخارجية تكمِل الداخلية، وإذا سمحنا بهذا التمييز الطفيف بين عمليات بناء الدول «الداخلية» و«الخارجية»، فإنه يمكننا أن نقسِّم تاريخ بناء الدول

الأوروبية لثلاث مراحل:

(أ) النجاح التفاضلي لبعض أصحاب السُّلْطة في الصراعات «الخارجية»، والذي أسس للاختلاف بين منطقة «داخلية» وأخرى «خارجية» في نشر السُّلْطة.

(ب) المنافسة «الخارجية» أنشأت صناعة الدول «الداخلية».

(ج) التعاقدات «الخارجية» بين الدول أثرت على شكل دولٍ معينة وموقعها بقوة أكبر.

ومن هذا المنظور، مَدَّت المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة بكل بساطة، العملية ذات الأساس الأوروبي إلى العالم كله؛ وسواء كان إنهاء الاستعمار قسرًا أو طوعًا، دمويًّا أو سلميًّا، فببساطة، أكمل الاستعمار هذه العملية التي اتحدت بها الدول القائمة لإنشاء دول جديدة.

إن امتداد عملية إنشاء الدول على الأساس الأوروبي لم ينتج عنها إنشاء دول بالصور الأوروبية الصارمة. وبشكل عام، فقد أدت الصراعات الداخلية، مثل التحقق من الحكام الإقليميين الكبار، وفرض الضرائب على قرى الفلاحين، إلى سمات تنظيمية مهمة للدول الأوروبية مثل التبعية النسبية للقوة العسكرية للسيطرة المدنية والبيروقراطية، ووسعت النطاق للمراقبة المالية وعرض المظالم عن طريق تقديم الالتماسات والبرلمان.

المصدر: تشارلز تيلي (1985) في: Bringing the state back in edited by Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، صفحات 184-86.

كيف هَيْمَنت الواقعية؟

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مهد هذا العلم الجديد، وأكدت من خلال الواقعية على قدراتها العسكرية وموقفها القوي، ولقد تُركَت الليبرالية السِّياسية جانبًا، وحققت النظرية الواقعية مركزًا في عِلْم القوة الدولية. وفي كتابه (السِّياسات بين الدول) Politics among Nations، وصف (هانز مورغانثو) عالمًا من

المتصـارعين، حيث تتنـافس الدول من أجل زيـادة مصـالحها الوطنيـة (مورغانثو، 1948م)، وفي هذا السباق فإن جميع الأدوات متاحة، بحيث تقتصر السِّياسة الدولية علىٰ وضع الساحة الفوضوية التي تكون فيها الدول في نزاع دائم لا يَحُدُّه سوىٰ ميزان القـوىٰ.

إن المفاهيم الرئيسة التي وضحتها العَلاقات الدولية تنبع من هذه الرؤية المهَيْمِنة التي تعكس تاريخ الدول الغربية. وساهمت المنافسة بين السُّلْطات الأوروبية الأساسية في خلق فوضىٰ دولية دائمة في القارة العجوز، ومثلت الحرب طريقة شائعة لإعادة تحديد التوازن بين الدول القوية (ليتل، 2007م)، وكانت الهَيْمَنة هي التي تقرِّر مَنْ سيتولىٰ الدور القيادي، حيث كانت الأراضي تعد المؤشر الحقيقي لسيادات الدول عبر الخطوط الحدودية الدقيقة، والتي يتم تعديلها في نهاية كل حرب. السؤال هنا الآن هو: هل هذه الممارسة ذات صلة بالممارسات التاريخية الأخرىٰ؟

ويبدو جليًّا في هذه اللحظة أن عِلْم السِّياسة الجديد يعد من العَلاقات الدولية التي صيغت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد 1945م، ومَثَّل سردًا واقعيًّا للتاريخ الغربي، وهو يصور الدولة القومية علىٰ أنها الجهة الفاعلة الفريدة للعَلاقات الدولية، بدءًا من الرؤية اليبرالية للدولة، وتعد جميع الأفعال الدولية الامتداد الطبيعي لقدرة الدولة علىٰ احتكار العنف المشروع. ومن هذا المنظور كانت جميع الجهات الفاعلة الأخرىٰ مهملة في الساحة الدولية، ومحرومة من أية حقوق. وعلىٰ النقيض، نمت الدولة الأوروبية وامتدت قوتها من قدرتها علىٰ إشعال الحروب. ووفقًا لصيغة (تشالز تيلي)، يمكن «لإشعال الحروب» أن يساعد في «إنشاء الدول» (تيلي، 1985م، الإطار 15-2)، وبينما كانت العَلاقات بين الدول حجر الزاوية لجميع الأفعال الدولية، كانت الدبلوماسية والمفاوضات والأعمال المنسقة دوليًّا والقدرة العسكرية والصراعات بين الدول والنزاعات الإقليمية المكونات الرئيسة لما يمكننا أن نسميه الآن «نظام وستفاليا». ويعد القانون الدولي وقتئذ قانونًا متعدِّد الديانات، ويتَّسم بغياب أية عقوبات علىٰ أية دولة منحرفة.

الإطار (15-2) صلح وستفاليا

(حجر الزاوية للنظام الحديث للدول السائدة)

وقع صلح وستفاليا في مدينتي مونستر وأوسنابروك، في 24 أكتوبر 1648م، وكان يتألف من 128 بندًا؛ ويمكن تلخيص الأجزاء الرئيسة له كالتالي:

1- تم التأكيد على مبدأ Cuius Regio, Eius Religio (أي «مَن يحكم الأرض يسيطر على الدين») ولكن تم تشكيله بما يتفق مع الحياة العامة فقط.

2- تم الاعتراف بالكالفينيّة أخيرًا في إقرار أوغسبورغ، وتم ضمان احتفاظ البروتستانت بجميع الأراضي العَلْمانية قبل 1624م، باستثناء الأراضي البافارية والنمساوية (بما في ذلك بوهيميا).

3- لن يكون هناك قرارات الأغلبية عن طريق مجلس تشريعي في مسائل الدين، وبدلًا من ذلك سيتم حل النزاعات عن طريق الحلول الوسط، فقط لا غير.

4- بحسب جميع النوايا والأهداف، تم الاعتراف بالدول المنفصلة عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة على أنها أعضاء ذات سيادة في المجلس التشريعي، ولديها كامل الحرية في التحكم في شؤونها الخاصة بشكل مستقل عن بعضها وعن الإمبراطور.

5- احتفظ (ماكسيميليان) من بافاريا (1573م-1651م) بلقبه الانتخابي والبالاتينات العليا.

6- تم وضع لقب انتخابي جديد (ناخب بالاتينات) لكارل لودفيج، (1617م-1680م)، وذلك بعد ترميمه للبالاتينات التي مزقتها الحروب.

7- تم التأكيد على (چون چورچ) من ولاية ساكسونيا أنه أمير ألماني بروتستانتي ويحكم لوساتيا (منطقة في شرق ألمانيا وجنوب غرب بولندا)، وكان قد دعم (فيرديناند).

8- حصل (فريدرخ فيلهلم) من براندنبورغ (1620م-1688م)، على حكم كمين وهالبرشتات وميندن، مع خلافته لماغديبورغ.
9- طالب الإمبراطور بحقوق الموروثة في بوهيميا ومورافيا وسيليزيا؛ وتم تسليم سونداج هابسبورغ إلى فرنسا.
10-أكد صلح وستفاليا على السيطرة السويدية على مصبّات أنهار أودر وإلبه وفيزر - أي خط الساحل الألماني بالكامل تقريبًا - عن طريق احتلال بوميرانيا، وشتتين، وشترالزوند، وفيسمار، وأبرشيات بريمن، وفردن، وجزر روغن، وأوزيدوم، وولين، وتم كذلك دفع تعويض للسويد يبلغ 5 ملايين تالر.
11-حصلت فرنسا على أراضي هابسبورغ وغيرها من السُّلْطات القضائية في ألزاس؛ وأراضٍ أخرى شملت: بينيرولو في سافوي، وبرايزاخ، وفيليبسبورغ على الضفة اليمنى لنهر الراين.
12-تم الإعلان عن أن المقاطعات المتحدة الهولندية (جمهورية هولندا) مستقلة عن كلٍّ من إسبانيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة، كما تم الاعتراف بسويسرا على أنها مستقلة عن الإمبراطورية.
13-منع كل الأمراء في الإمبراطورية والإمبراطورمن التحالف مع مملكة إسبانيا.

المصدر: Darby, Graham (2004) Europe, 1450 to 1789: Encyclopedia of the Early Modern World.
فارمنجتون هيلز، ميشيغان: ذا جيت جروب.

في هذه الرؤية الواقعية البحتة، شكَّلت عَلاقات السُّلْطة الموضوعَ الرئيسَ في دراسات العَلاقات الدولية؛ ولهذا السبب احتلت مشكلات سباق التسلح والسيطرة على الأسلحة مركزًا متقدمًا في التسلسل الهرمي للبحوث التي أجريت في هذا المجال (بوزان وهيرنج، 1998م). ولقد أسهم هذا أيضًا في التأكيد بقوة على الأساليب الكميَّة (ريتشاردسون، 1960م). ولعبت الحرب الباردة والأسلحة النووية دورًا كبيرًا في إعطاء الأولوية لهذا الموضوع، وفي دعم فكرة أن الساحة الدولية تشكَّلت بشكل رئيس

من توزانٍ هشٍّ للغاية من القوة الوسطىٰ الواقعة بين القوتين النوويتين العظميين، بينما كان السلام قبل أي شيء محلَّ ردع (برودي، 1959م؛ شيلينج، 1980م). كما اقترحت بعض الأعمال الأخرىٰ، كما أن انتشار الأسلحة النووية بشكل منظم ومحكم هيأ الظروف المناسبة لنوع جديد من عالم سلمي (والتز، 1995م).

ومن هذا المنظور، كان من المفترض أن تعمل الدبلوماسية علىٰ إدارة الفجوات التي تفصل بين الدول المتخاصمة دون الأخذ في الاعتبار أنظمتها، أو قيمها، أو أيديولوجياتها، علىٰ طريقة دشَّنها هارولد نيكولسون (نيكولسون، 1946م)، والتي كان من المفترض أن تكون ثنائية في الأساس، وأن تهدف إلىٰ تكيُّف سيادة دولة مع دولة أخرىٰ، ووضع أدوات ملموسة (سفارات، وإدارة مركزية، وقوانين، واتفاقيات) من أجل جعل ذلك ممكنًا. وبهذه الطريقة حاولت عملية تحليل السِّياسة الخارجية أن تصف كيفية تصرُّف الدول في الساحة الدولية. وكخطوة أولىٰ، تم إعطاء الأولوية لـ«السِّياسات الخارجية المقارِنة» - لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية - والتي جمعت بيانات علىٰ نطاق واسع من أجل المقارنة بين الاختلافات في تفاعل الدول مع القضايا الدولية (فاريل، 1966م؛ روزيناو، 1968م).

استكشاف النظام الدولي

أسهم تطور العَلاقات الدولية في إعادة تشكيل الرؤية الأولىٰ للنظام العالمي، وعند تشكيل تنظيم ثنائي القطب وفتح الباب للعبة روتينية، درس العديد من العلماء سبب ظهور مفهوم النظام تدريجيًّا في الدراسات الدولية، بينما كان مسيطرًا بالفعل في مجالات عِلْم السِّياسة الأخرىٰ (كابلان، 1957م). ويجب اعتبار هذا التعديل الأول للأرثوذكسية الواقعية، ونقطة البداية لما تمَّ صياغته علىٰ أنه الواقعية الجديدة» (والتز، 1979م). ويجب - كذلك - عدم اعتبار الدول حرة بالكامل في الساحة الدولية، بل يجب اعتبارها مقيدة جزئيًّا بنظام مكوَّن من وحدات تأسيسية؛ والأكثر من ذلك أن هذا النظام محكم البناء، ولا يمكن للدول تجاهل طبيعة استقطابه.

وفي سياق الحرب الباردة، تم اعتبار الاستقطاب جانبًا طبيعيًّا من النظام الدولي؛ لكن هذا كان استثناءً، وأسفر عن سيادة مشتركة لم توجد من قبل ذلك قط، ولديها الآن فرصة ضعيفة في العودة. ويجب اعتبار القطب الواحد قوة جاذبية ترتبط في الواقع بالحاجة إلى الحماية. وقد ظهر اختراع الأسلحة النووية والمعارضة الواضحة بين أيديولوجيتين متنافستين ونظامين اجتماعيين عدائيين عام 1947م على أنه مجموعة عوامل استثنائية للاستقطاب، التي تم تحطيمها عام 1989م. لهذا السبب ركزت الأبحاث المكرسة للأنظمة الدولية على المتغيرات الأكثر انفتاحًا، وذلك على النحو التالي:

1- درجة الشُّمولية في كل ساحة دولية.

2- مستوى تداولها؛ الروابط والتحالفات التي تشكل النظام.

3- نوع الهَيْمَنة الممارَسة، والتي يمكن تحدِّيها (بديع، 2012م).

والشُّمولية قضية مهمة تم إهمالها، فقد تم تجاهل أن الأنظمة الدولية كانت انتقائية دائمًا ولم تكن شاملة للغاية؛ وفي القرن التاسعَ عشرَ، كانت مقصورة في «الاتفاق الأوروبي» (مؤتمر فيينا) على أقل من 10 دول أوروبية، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تتبع عقيدة مونرو، وامتنعت عن المشاركة في المفاوضات الدولية.

ولقد أصبح النظام أكثر انفتاحًا إلى حدٍّ ما في نهاية القرن التاسع عشر مع مؤتمرات لاهاي بشأن نزع السلاح (1899م، 1907م)، وظلت مغلقة بشكل نسبي بنهاية القطبية الثنائية بالرغم من عملية إنهاء الاستعمار. أما في العصر الحالي فالسؤال الأكثر صلة يتعلق بقدرة النظام الدولي على الانفتاح على الجهات الفاعلة غير الحكومية النشطة دوليًّا بشكل أكثر بكثير، وعلى المنظمات غير الحكومية، وعلى الجهات الفاعلة الاقتصادية أو الدينية.

ولقد شوَّهت المفاوضات صورة المصارعين المقاتلين بعض الشيء بسبب التكرار، ثم القواعد والإجراءات والمؤتمرات والقمم. وقد بدأت العملية عام 1815م في فيينا

عندما أدرك كبار ملوك أوروبا أن المنافسة العمياء يمكن أن تعرِّض حكمهم للخطر، كما حدث في الثورة الفرنسية وحروب نابليون؛ وبعد هذا، كانت هناك أشكال مختلفة من التداول شكَّلت أنظمة دولية متتالية، مثل: اتفاقات القلة (الأحكام الأوروبية حتىٰ 1848م)، والاتفاقات العرضية (حتىٰ 1914م)، أو الاتفاقات الضعيفة (1919م-1939م)، والتعدُّدية الرسمية (1945م-1967م)، والسيادة المشتركة (1967م-1989م)، والاتفاقات غير المستقرة (بعد 1989م).

وتصف التحالفات الالتزامات المشتركة بالمساعدة بين الدول وتقيِّم عُزْلتها المحتمَلة؛ فالتحالف يقدم المدة ويدوم أكثر من الائتلاف الذي يكون مؤقتًا فقط؛ ويقود التحالف لفكرة العداوة نفسها، حيث إنه يهدف إلىٰ الحماية من تهديد يأتي من عدو محتمل. وقد جعل (كارل شميت) العدو هو العدو العام والمشترك الذي يساند الأمة ويقوي الدولة وينظم السِّياسات الدولية (شميت، 1996م). وبلغت هذه العملية ذروتها في أثناء الحرب الباردة وأسفرت عن نظام من تحالفات عالية التنظيم (حلف الناتو مقابل حلف وارسو). والقضية المطروحة الآن هي تحديد ما إذا كان النظام الدولي الحالي لا يزال مؤلَّفًا من العداوة، ومَن هؤلاء الأعداء؟ هل الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين أم ضد الإرهاب؟ والنقاش في هذا الأمر ليس محسومًا علىٰ الإطلاق؛ وكما عبر عن ذلك الرئيس (باراك أوباما) بقوله: هل يمكن لفكرة (أي الإرهاب) أن تعد عدوًّا؟

وأخيرًا، يمكن تعريف النظام الدولي من خلال تكوينه للقوة، والتي كانت دومًا مسألة رمزية في عِلْم السِّياسة. ويمكن تعريف القوة في العَلاقات الدولية علىٰ أنها: «قدرة الدولة علىٰ إجبار دولة أخرىٰ علىٰ فعل شيء ما أو الامتناع عن فِعْله». وظل هذا المفهوم راسخًا في جوهر نظرية العَلاقات الدولية لفترة طويلة، ولقد أثَّر علىٰ العديد من الأبحاث التي هدفت - بشكل خاص - إلىٰ بناء تسلسل هرمي للدول (بالدوين، 1989م؛ ليك، 2009م). وفي هذا التسلسل الهرمي، تظهر الهَيْمَنة قدرة

الدولة القوية على العمل بمنزلة قائد، ومن ثَمَّ تنظيم قواعد اللعبة وحمايتها (كندلبيرغر، 1973م؛ جيلبن، 1987م).

وعلى هذا النحو، يعد «عامل الاستقرار» (كندلبيرغر)، هو المهيمن أو القائد الكريم (جيبلن)، والذي يقدر على احتواء التأثيرات السلبية للفوضى الدولية، ويمكن أن يساعد جميع وحدات النظام الأضعف.

وفي تصنيف للأنظمة الدولية، تطرح بعض الأسئلة ذات الأهمية الخاصة مثل: كيف يتم هيكلة السُّلْطة؟ هل يوجد مهيمن؟ ما قدرته الحقيقية؟ هل المهيمن في حالة احتكار أم يتشارك في هذا الوضع مع آخرين؟ حالة الهَيْمَنة تعني الاستقطاب، بينما عدد المهيمنين المنافسين وهويتهم تُمكِّن المحللين من تأهيل هذا الاستقطاب (أُحادي القطب، أو ثنائي القطب، أو ثلاثي القطب، أو متعدد الأقطاب).

العَلاقات المحلية والدولية

يمكن لتطور الممارسة الدولية أن يشكك تدريجيًّا في التمييز الحاد الذي أحدثته النظريات الواقعية بين العَلاقات المحلية والدولية. ويعد أحد أتباعها الرئيسين (أرنولد وولفرز) - الدول في الساحة الدولية مثلَ كرات البلياردو (ولفرز، 1962م). وقد كانت الاستعارة المجازية شائعة جدًّا في هذا العلم، ولكنها لم تعد كافية لمواكبة التطورات الحديثة؛ فما يحدث الآن يظهر أكثر وأكثر على أنه عامل رئيس في السِّياسات الخارجية؛ ولهذا السبب أصبحت السلوكية مطلوبة تدريجيًّا عند دراسة السِّياسات الخارجية، ولقد قادت إلى أَخْذ مجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة، وواضعي السِّياسات، ومجموعات الضغط، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، وغير ذلك بعين الاعتبار (سنايدر وآخرون، 1962م).

وفي كتاب شهير حول أزمة الصواريخ الكوبية، أكد (غراهام أليسون) على أن القرار الأمريكي المتَّخَذ خلال الأزمة لم يشتمل على جهة فاعلة عقلانية واحدة، ولكنه ضم مجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة التي كان لها مصالح مختلفة (أليسون،

1971م)؛ ومن هذا البحث فصاعدًا فإن من المسلَّم به بوضوح أن السِّياسة الخارجية ليست استثنائية إلىٰ هذا الحد، وتنسجم مع الحياة السِّياسية المحلية؛ وهذا بالضبط ما أشار إليه (جيمس روزيناو) عندما طور مفهوم الاعتماد المتبادَل بين السِّياسة الخارجية والقضايا المحلية، واعتبر أن العديد من توجهات السِّياسة الخارجية مرتبط بقضايا محلية محددة (روزيناو، 1969م).

وربما كان هذا التوجُّه الجديد هو الخطوة الأولىٰ تجاه إعادة توحيد العَلاقات الدولية وعلم السِّياسة؛ فمن هذه الرؤية الجديدة ظهر بوضوح أن العَلاقات الدولية كانت مقدِّمة للعمليات نفسها، مثل جميع الجوانب السِّياسية الأخرىٰ، ومن هذا المنظور - أيضًا - تم إعادة إدخال عوامل عِلْم السِّياسة الكلاسيكي في تحقيقات العَلاقات الدولية مثل: الثقافات (لابيد وكراتوتشويل، 1996م)، والتصورات (جيرفيس، 1976م)، والرأي العام (هولستي، 1992م). وتعد المشاعر والعواطف (كروفورد، 2000م) متغيرات علىٰ قدر من الأهمية نفسها لجميع أنواع الأفعال السِّياسية، حيث أصبح واضحًا أن الاختيارات الدولية كانت تعتمد علىٰ السلوكات السِّياسية الطبيعية، بينما تراجعت الافتراضية التقليدية التي تنظر للعَلاقات الدولية علىٰ أنها من صناعة «الوحوش الباردة» بشكل حصري؛ أما في الوقت الحالي فقد ظهر توجُّه جديد أكثر تعقيدًا، وهو خليط من عِلْم النفس، والثقافة، والمصالح الفردية - وهي مختلفة عن المصالح القومية - وتصورات خاطئة، وأنواع لا حصر لها من الضغوط الاجتماعية.

لهذه الأسباب، اخترقت البنائية دراسات العَلاقات الدولية في ثمانينيات القرن الماضي عندما أصبح واضحًا أن العالم ليس متجمدًا في الوقت، ولم يكن محددًا سلفًا تعريف دائم للمصالح القومية التنافسية، ومن خلال التشكيك في التوجُّه الوضعي للنظريات السائدة، فإن (ألكسندر فيندت، فريدريش كروتشفيل، ونيكولاس أونوف) كانوا من بين آخرين قد دافعوا عن البناء الاجتماعي للعَلاقات الدولية، والذي تم عدَّه ذاتيةً مشتركة أكثر من كونه نظامًا موضوعيًّا (فيندت، 1987م؛ كروتشفيل، 1989م؛ أونوف، 1989م).

ولقد كان المشروع تعبئة للنظريات الاجتماعية من أجل شرح كيفية تحوُّل العَلاقات الدولية وقتَ سقوط جدار برلين. وفي هذا الوقت جاء (فيندت) ليقول إن البناء الاجتماعي للدول داخل الساحة الدولية يجب عدُّه متغيرًا مفسِّرًا؛ إذ كيف ينظرون لمصالحهم القومية؟ وكيف ينظرون إلىٰ نظرائهم المنافسين؟ وكيف يفسرون صراعاتهم التفاعلية (فيندت، 1999م).

وإضافةً إلىٰ ذلك، فإن هذا «الاستئناس» للسِّياسة الدولية قد عزَّز تحليل السِّياسة الخارجية، ومع التحوُّلات في العَلاقات الدولية بوصفها مجالًا فرعيًّا للعلوم السِّياسية، تغير تحليل السِّياسة الخارجية إلىٰ منهج اجتماعي أكثر وأصبح يؤكد أكثر فأكثر علىٰ عمليات صنع القرار وقدرتها علىٰ التأثير في النتائج؛ فبدلًا من النظر إلىٰ السِّياسة الخارجية علىٰ أنها الاستجابة المنطقية لما يسمىٰ «الوحوش الباردة» للقضايا الدولية، يميل الباحثون إلىٰ إظهار كيف أن المكونات الاجتماعية لصنع القرار تفسر تركيب السِّياسات الخارجية (روزناو، 1971م؛ هيل، 2011م). وكذلك تم إعطاء الأولوية للجهات الفاعلة.

ويميل تحليل السِّياسة الخارجية إلىٰ التركيز علىٰ العمل والوكالة، واستبعاد التفسيرات السابقة فيما يتعلق بالهياكل العالمية (هيل، 2011م). وربما يكون التحدي الرئيس الآن هو تجاوز تحليل السِّياسة الخارجية المحدود للدول الغربية، ومن ثَمَّ تقديم تاريخ آخر وثقافات أخرىٰ، وأخْذ السِّياسات الخارجية بعين الاعتبار في عالم يتجه نحو العولمة (هيل، 2003م).

التعاون الدولي

إن الممارسة الدولية تثبت يومًا بعد يوم أن «كرات البلياردو» لم تنعزل قط، ولم تصبح حتىٰ سيادية، مثلما ادعت الواقعية، كما تم عدُّ التعاون مجالًا جديدًا يصف كيفية حث الدول لتفضيل التعاون علىٰ المنافسة المطلقة لتحقيق مصالحها الخاصة (أكسلرود، 1984م). وقد بدأ هذا الاتجاه بطيئًا ثم تزايد نموه في نهاية القرن التاسعَ عشرَ، عندما ظهرت المصالح المشتركة الدولية، لا سيما خلال الاتحاد البريدي العالَمي

الذي تأسَّس عام 1874م، والاتحاد الدولي للتليغراف الذي تأسَّس عام 1865م. وفي القرن التاسعَ عشرَ، عُقدت اجتماعات بين الدول في أوروبا، ووضعت ممارسات وقواعد ومعايير مشتركة. وفي عام 1864م، تم اعتماد أول اتفاقية للقانون الإنساني في جنيف. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى، تأسَّست عصبة الأمم بموجب معاهدة فيرساي للسلام التي أنشأت أول مؤسسة دولية عالمية.

هذا الاتجاه الجديد مهد الطريق للتعدُّدية التي يمكن تعريفها على أنها: «تعاون دائم بين ما لا يقل عن ثلاث دول ذات سيادة» (روجي، 1993م). والذي أوضح بشكل صريح أن الفوضى لم تأخذ في الاعتبار جميع أبعاد الساحة الدولية. وعلى النقيض، أكَّد (وودرو ويلسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية 1913م-1921م)، أستاذ القانون الدستوري، ورئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السِّياسية، على أنه لا يمكن تحقيق السلام الدولي إلا إذا أمكن وضع نظام دولي بمقاييس مشتركة، مثلما هي الحال في الأمم الديمقراطية. وقد أعادت هذه الرؤية الجديدة تنشيط الليبرالية المؤسسية كنسخة تمثل تحديًا جديدًا من السِّياسات الدولية. وهذا المنظور تعمَّق بشكل واضح بعد عام 1945م، على أيدي العلماء المعاصرين الذي قدموا نظام الأمم المتحدة على أنه إنجاز مؤسسي في عالم من التبادل والاعتماد المتبادل (كيوهين، 1984م؛ كيوهين وناي، 1972م؛ دويل، 2001م). وعمل علماء آخرون على الأنظمة الدولية التي كانت تصنَّف حينها على أساس أنها نتائج التعاون بين الحكومات لإدارة مجالات العَلاقات الدولية التي تتقارب فيها توقعات الجهات الفاعلة، كما يَفترض هذا الحد الأدنى من القواعد والقِيَم والإجراءات المشتركة (كراسنر، 1983م).

وبالتوازي مع هذا، روَّجت المدرسة الإنجليزية للعَلاقات الدولية لمفهوم «مجتمع الدول»، الذي وُجد على الرغم من الفوضى العالمية في الساحة الدولية (لينكليتر وسوغينامي، 2006م). ويرجع هذا المجتمع بشكل أساسي إلى المصالح المشتركة للدول التي تحتاج إلى الحد الأدنى من التعاون والحد الأدنى من الاتفاق على بعض المعايير لاحتواء مخاطر الاضطراب.

وقد بدأت هذه المدرسة خلال فترة ما بين الحربين العالَميتين علىٰ يد تشارلز مانينغ (مانينغ، 1975م)، ثم أعاد إحياءها (هيدلي بول ومارتن وايت) في نهاية خمسينيات القرن الماضي (بول، 1977م؛ وايت، 1992م).

أما في فرنسا، فقد تم تبني النزعة التضامنية التعدُّدية بطريقة أكثر اجتماعية تشكَّلت عام 1919م بإنشاء منظمة العمل الدولية، وتخصصت بمديرها الأول، عالِم الاجتماع الفرنسي (ألبرت توماس). وامتد هذا المفهوم الاجتماعي للتعاون الدولي بإنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1965م.

رغم هذا، لم تكن هذه التعدُّدية الجديدة خالية من التناقضات القوية التي تتعارض مع مفهوم التعاون الدولي ذاته. وعندما تم تأسيس عصبة الأمم، تم استبعاد عدة بلاد، لا سيما تلك التي هُزمت في الحرب؛ ولقد حدث الأمر نفسه عند تأسيس الأمم المتحدة عام 1945م. ولم يكن التعاون عالميًّا وشاملًا، لكنه بدا أنه نادٍ للفائزين؛ وحتىٰ إذا كان ميثاق الأمم المتحدة يدعي «المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء»، فإن الدول الأقوىٰ منها حصلت علىٰ حق الفيتو، الذي يمكن أن تستخدمه في مجلس الأمن لعرقلة جميع أنواع القرارات غير المرغوب فيها. ولهذا السبب تعد التعدُّدية الحالية مزيجًا بين القوة والتعاون، أو أنها تعاون غير مكتمل يُغذِّي الإحباط والمرارة بين القوىٰ الوسطىٰ علىٰ الأخص.

وقد أثار هذا الاستياء العديد من مشروعات الإصلاح التي لم تسفر عن شيء. بل إن توسيع مجلس الأمن - والذي كان القضية الرئيسة المطروحة - لم يسفر عن أي قرار إيجابي، حيث إن نادي الأعضاء الدائمين يمكنه أن يستغل حق الفيتو في أي وقت. وللسبب نفسه كانت الأمم المتحدة في العموم غير قادرة علىٰ حلِّ الصراعات الرئيسة في العالم مثل الصراع بين إسرائيل وفلسطين، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق الفيتو أكثر من أربعين مرة في هذا الأمر، أو كما في سوريا ويوغوسلافيا سابقًا وأفغانستان والعراق ومنطقة البحيرات العظمىٰ في أفريقيا وغيرها.

وقد مهَّد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعام 1973م الطريق لتدخل متعدد الأطراف، والذي تحول إلىٰ تدخل أُحادي من حلف الناتو، حتىٰ منعت روسيا والصين أية تدخلات مستقبلية. وفي واقع الأمر، مَثَّلَت «عملية عاصفة الصحراء» فقط لإجلاء قوات صدام حسين من الكويت - مبادرة توافقية متعددة الأطراف بناءً علىٰ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 678.

بخلاف هذا، فإن نظام الأمم المتحدة موجَّه بشكل رئيس إلىٰ وضع رؤية تقليدية للأمن، بينما القضايا الاجتماعية الدولية يتم تهميشها علىٰ الرغم من أهميتها المتنامية. ولقد تم إهمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (حول الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) وتنحيته جانبًا. وقد حاول (كوفي عنان) - دون فائدة - الترويج «للتعدُّدية الاجتماعية» التي لا تزال تعاني الضمورَ رغم إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتزايد عدد المنظمات غير الحكومية المعتمدة. وتتردد الدول نوعًا ما في استخدام الصلاحيات المتعددة الأطراف للمشكلات الاجتماعية، حيث إنها تعد هذا الاتجاه تهديدًا لسيادتها الخاصة. وكان يمكن لمؤتمر الألفية (2000م) أن يمضي في هذا الاتجاه، ولكن بأسلوب بلاغي أكثر كثيرًا من القرارات الملموسة.

وقد وضعت المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة مثل: مؤتمر (ريو، 1992م و2012م)، ومؤتمر السكان (القاهرة، 1994م)، ومؤتمر الإسكان (إسطنبول، 1996م)، ومؤتمر العنصرية (دربان، 2001م)، ومؤتمر التنمية الاجتماعية (كوبنهاجن، 1995م) - ممارسات جديدة، رمزية علىٰ الأقل، عملت علىٰ توسيع مجالات القضايا المتعددة الأطراف.

التَّبعيــة

يتحتم علينا أن ندرس جانبًا أخيرًا للتحول في العالم بعد عام 1945م، والذي تأثَّر بشكل كبير بالأنظمة الاستعمارية، ثم إنهاء الاستعمار علىٰ التوالي، وكذلك نظام ما بعد الاستعمار، وهو نظام هش للغاية. وقد أضعف هذا البُعد الجديد مفهوم السيادة من حيث كونه حجر الأساس في صرح العَلاقات الدولية. ولم تأخذ النظريات الواقعية

الأنظمة الاستعمارية بعين الاعتبار قط، أو نظريات العَلاقات الدولية بشكل عام؛ فالماركسية وما بعدها احتكرت تحليلها، لا سيما بعد (لينين، 1917م) الذي اعتبر الاستعمار والإمبريالية «أعلىٰ مرحلة في الرأسمالية». ولقد أسفر إنهاء الاستعمار بشكل رسمي عن سياق جديد تراجعت فيه سيادة الدول الجديدة بشدة، وأنشأ دولًا غير متماثلة مختلفة اختلافًا كبيرًا.

وغطَّت الكتابات الأدبية المهمة هذا النوع الجديد من «تبعية ما بعد الاستعمار»، التي استُلهِمت في الأساس من المدرسية الماركسية الجديدة التي ظهرت في أمريكا اللاتينية في ستينيات القرن الماضي بعد الموجة الكبيرة من إنهاء الاستعمار في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرىٰ (كاردوسو وفاليتو، 1979م؛ فرتادو، 1694م). ورغم هذا لم يمكن عدُّ الهَيْمَنة الاقتصادية المتغيرَ الوحيدَ، بل وَجَبَ أخذ التبعية الثقافية بين الدول في الاعتبار؛ وإضافةً إلىٰ ذلك، فقد نتجت هشاشة الدول الجديدة بشكل عام من الحدود الزائفة للغاية التي رسمتها القوىٰ الاستعمارية دون أخذ الهياكل المحلية في الاعتبار، وكذلك الاستيراد الفاشل للنموذج الغربي في المجتمعات المشكَّلة من الثقافات والتواريخ والظروف الاقتصادية الأخرىٰ (بديع، 2000م).

وهذا التباين يمكن أن يشرح بسهولة كيفية انهيار هذه الدول في بعض الأحيان، أو علىٰ الأقل سقوطها (زارتمان، 1995م)، مما أشعل الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية الجديدة، وأضفىٰ الشرعية علىٰ التدخلات، وتقديم نفسها من خلال نُخبِها إلىٰ القوة الاستعمارية السابقة.

هذه النظرة الأكثر تعقيدًا للنظام الدولي أسفرت عن منظور نظامي جديد، أنشئ فيما يتعلق بعدم المساواة الاقتصادية والهَيْمَنة الرأسمالية (والْرشتاين، 1976م)، وأسفرت كذلك عن أبحاث أكثر توجهًا نحو عِلْم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، للإشارة إلىٰ التناقضات الثقافية بين الهُوِيَّة المتخيَّلة والثقافة الغربية المهَيْمِنة.

ويمكننا من هذا المنطلق أن نضع المنهج بعد الاستعمار الجديد (بحبح، 1990م؛ تشاكرابارتي، 2000م). وكل هذه الأعمال حاولت أن تشير إلىٰ كيفية ارتباط السُّلْطة

في البلاد الجديدة بالمعرفة الاجتماعية والرؤية العالمية التي تتشكل بشكل مستقل عن الجهات الفاعلة المحلية. كما أنها تظهِر أن الفئات الاجتماعية والهويات والجنس والعرقيات الرئيسة، كلها محددة ومنظمة من خلال خطاب دولي.

إعادة النظر في القوة

كل هذه التحوُّلات أعادت تشكيل المفاهيم الرئيسة للعَلاقات الدولية بدلًا من العمل علىٰ محوها، فالقوة لا تزال تمثل إحدىٰ ركائز نظريات العَلاقات الدولية، لكن تكوينها أصبح أكثر صعوبة من ناحية تحقيقه بكثير، في حين أن كفاءتها الملموسة أصبحت موضع شك كبير أيضًا.

وفي أثناء الحرب الباردة وقبلها كانت القوة في العَلاقات الدولية تقاس بتقييم القدرة العسكرية للدول، وعلىٰ الرغم من تمتع الدولة بقدرة اقتصادية كبيرة، إلا أنها كانت لا تعد شيئًا إذا كانت لا تملك جيشًا قويًّا. وهكذا كان وضع اليابان وألمانيا في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته؛ فإذا كانت الدولة تملك قدرة عسكرية ذات كفاءة عالية فإنها تعد ذات وضع قوي حتىٰ لو كان أداؤها الاقتصادي ضعيفًا، لا سيما في حالة الاتحاد السوفيتي. وفي هذا السياق - الذي اعتبرته النظرية الواقعية خطًّا مستمرًا للأبد - كانت القوة سهلة القياس، وكانت عواقبها سهلة التنبؤ؛ وكانت النفقات العسكرية وحجم الجيوش وطبيعة المعدات العسكرية وعدد الصواريخ، أدوات شائعة لتقييم القدرة العسكرية والقوة الفعلية للدولة.

وعندما شكَّلت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 40٪ من النفقات العسكرية في العالم في نهاية القرن العشرين، استنتج معظم الباحثين أن القوة العظمىٰ الأمريكية هي المهيمن الأوحد بوضوح، وأن النظام الدولي أُصبح أُحادي القطبية؛ عندها حدد بعض المحلِّلين نموًّا مكوَّنًا من 5 نقاط في الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وأكدوا أنه سوف يضيف للقدرة العسكرية الأمريكية أكثر مما إذا تحالفت مع شريك أوروبي مثل المملكة المتحدة.

ويمكن لهذه الملاحظة أن تهدم أساس هذه الرؤية، إذا كانت القدرة العسكرية هي أساس القوة؛ كونها في النهاية سوف تعتمد على القدرة الاقتصادية للدولة. وبشكل أكثر تحديدًا، فإن القدرة تكون معتمِدة على متغيرين، هما: الموارد الاقتصادية، والإرادة، لاستخدامهما في بناء قوة عسكرية. فاليابان (وكان هذا البلد ذا استثمارات عسكرية محدودة)، وألمانيا، و - في سياق آخر - البرازيل، كلها دول اختارت تقليل الميزانية العسكرية، بينما إسرائيل وكوريا الشمالية والمملكة العربية السعودية، اختارت الخيار المعاكس الذي قادهم إلى وضع قوة أكثر من المتوقع، حيث تشترك المتغيرات الذاتية والموضوعية في تعريف القوة الدولية.

من جهة أخرى، يلعب البُعد الذاتي دورًا رئيسًا في التمييز بين الدول التي تنشد الوصول إلى مستوى مفرط من القوة وغير المهتمة بها (فولجي وآخرون، 2011م). إن السياق الجغرافي السِّياسي للصراع (الشرق الأوسط على سبيل المثال)، والدبلوماسية المنحرفة (كوريا الشمالية)، وإستراتيجية للطوارئ (الصين والهند وتركيا)، والحنين لماضٍ طويل من القوة (فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا)، كلها تشرح هذه الإستراتيجية للمستوى المفرط في القوة الذي - على الرغم من هذا - لا يمكن فهمه بالكامل من حيث النفقات العسكرية (الجزء المخصص من الناتج القومي الإجمالي لهذه النفقات ليس عاليًا في فرنسا أو المملكة المتحدة أو حتى الصين).

وتظهر القدرة الاقتصادية على أنها متغير مستقل يعمل كعامل محدد. ويَحُدُّ الضعف الاقتصادي من القـدرة العسكرية، كما كانت الحال عندما لم يستطع الاتحاد السوفيتي مواكبة خصمه الأمريكي الذي دشن مبادرة الدفاع الإستراتيجي عام 1983م، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بناء هيمنتها على قوة الناتج القومي الإجمالي لها، الذي تفوق بكل تأكيد على الآخرين جميعًا، ولوقتٍ طويل، كان يمكن مقارنة الناتج القومي الإجمالي لبعض القوى المتوسطة فقط مع الناتج القومي الإجمالي لبعض الولايات الفيدرالية الخمسين في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في الوقت الحاضر، فلم يعد هذا الجانب الحاسم واضحًا بالدرجة نفسها، فالاقتصاد الأمريكي المهيمن أصبح يواجه تحديًا صينيًّا، حتىٰ لو كان من الضروري حساب الناتج الإقليمي الإجمالي هناك بحذر. وإضافةً إلىٰ ذلك، فقد ظهرت مصادر جديدة للقوة، وأصبحت القوة الاقتصادية أقل استقلالية عمَّا كانت عليه قبل ذلك. ولقد اكتسبت التكنولوجيا والمعرفة أهمية إستراتيجية، فهما اللتان منحتا اليابان - علىٰ سبيل المثال - موضعًا مهمًّا في التسلسل الهرمي للعالم. إلىٰ جانب هذا، تلعب مصادر أخرىٰ دورًا حاسمًا دون الارتباط بالاقتصاد.

وقد أصبحت الموارد الثقافية والدينية والاتصالات مهمة جدًّا، فلقد أفادت دولة قطر من تلفاز الجزيرة، الذي يبث من أرضها، في زيادة قوة سياستها الخارجية، كما تحاول فرنسا أن تستغل اللُّغة الفرنسية في الهدف نفسه، حيث إن لغتها منتشرة فيما يقرب من 40 دولة (المنظمة الدولية للفرانكوفونية تضم أكثر من 53 دولة). ويمكن لإيران والمملكة العربية السعودية استغلال شبكاتهما الدينية في تقوية قدراتهما السُّلْطوية علىٰ الساحة الدولية.

ولكل هذه الأسباب، ليس من السهل قياس القدرة الحقيقية للقوة أو التنبؤ بها. وهذا النهج من «رفع الضوابط عن سوق القوة» يدفع العديد من الدول إلىٰ تصور وضعها بجرأة وجسارة، بل إن بعضها يفرط في استخدام موارده الخاصة للصعود لمستوىٰ جديد من القوة التي يتم تحقيقها بشكل مبالغ فيه بالنظر إلىٰ حجمها أو قدراتها العسكرية، فعلىٰ الصعيد العالمي يبدو من الخطير بناء تسلسل هرمي للقوىٰ، حيث إننا ملزَمون بالمزج بين نطاقات مختلفة من القوة دون القدرة علىٰ قياس كلٍّ منها؛ فكيف يمكن تمييز الموارد الدينية والعِرْقية والاقتصادية والعسكرية وجمعها؟ هذه الصعوبة توضح سبب هزيمة القوة العظمىٰ الأمريكية في الحروب غير المتماثلة.

وهذه النقطة تطرح مشكلة الكفاءة، فالقوة تصبح أضعف كثيرًا (بديع، 2004م)؛ فقد هزمت العديد من القوىٰ التقليدية من جهات فاعلة أضعف، وكان هذا الأمر حقيقيًّا، لا سيما مع إنهاء الاستعمار وكذلك حروب فيتنام وأفغانستان والعراق والصومال،

حيث عجزت القوة العظمىٰ علىٰ فرض نظامها الخاص؛ بل في واقع الأمر لا يتم تصور القوة من خلال منافسة الأقران بين الدول والجيوش النظامية.

إضافة إلىٰ ذلك، تلعب العوامل الاقتصادية أدوارًا الخاصة، كونها تعد خاضعة للأهداف العسكرية، ولم تعد العقوبات فاعلة كما كانت في السابق، حيث تعمل الجهات الفاعلة الاقتصادية بمثابة جهات فاعلة ذات سيادة. لكل هذه الأسباب، تفقد القوة قدرتها علىٰ تمكين الدولة من التفوق بشدة علىٰ منافسيها.

الحرب والسلام

فَقَدَ الحرب والسلام - حاليًا - جزءًا من معناهما المعروف؛ فمن الناحية التقليدية، كانت تمثل الحرب صراعًا بين الدول المعارضة لبعضها مع استخدام القوة؛ وبهذا كانت الحرب هي النتيجة البسيطة للمنافسة متعددة القرون بين الدول (آرون، 1966م). ولقد أضاف (كوينسي رايت) نقطة مهمة، أنه لا يفترض بالحرب أن تقرب الدول التي كان لها مستوىٰ مماثلًا من القوة والتنمية من بعضها، بل إنها - بداية - تعد بطولةً بين زملاء متشابهين (رايت، 1942م)؛ وفي هذه الرؤية لم يكن السلام أكثر من مجرد فاصل انتقالي بين حربين.

وساعدت هذه الرؤية الكلاسيكية في التمييز بين الحروب والحروب الأهلية، أو الحروب الخاصة (التي ألغيت علىٰ وجه التحديد بتشكيل الدول الحديثة)، لكنها - بالكاد - تأخذ في الحسبان أنواعًا جديدة من الحرب التي أصبحت شائعة في العالم المعاصر مثل «الحروب التِّجارية»، و«الحروب الاقتصادية»، و«الحروب الدعائية» وغيرها. إضافةً إلىٰ هذا، قادت هذه الرؤية إلىٰ مذهب (كلاوزفيتز) الذي اعتبر الحرب فرصةً للسعي نحو الأهداف السِّياسية بطرق أخرىٰ (كلاوزفيتز، 1989م).

أما في الوقت الحاضر، فقد أصبحت الصراعات أكثر انفصالًا عن المنطق السِّياسي الواضح والنهائي؛ ولقد أدىٰ هذا التوجُّه الجديد لاعتبارها «صراعات جديدة» (كالدور، 1999م).

وفي التاريخ الأوروبي (أو تاريخ وستفاليا)، لجأت الدول للحرب عندما لم تستطع حلَّ النزاعات بالتفاوض أو المعاملات الدبلوماسية، وكانت الجيوش تواجه بعضها في ساحة المعركة التي تقرر النتيجة، وكان النصر يحققه هؤلاء الذين يتمتعون بقوة أكبر وعبقرية عسكرية تفوق الآخرين؛ والأكثر من هذا أن الهدف النهائي كان - وفق (كلاوزفيتز) - يتمثل في إسقاط العدو.

وأصبحت اللعبة أكثر تعقيدًا تدريجيًّا، وأصبحت الحرب اجتماعية بصورة أكبر، وشاركت المجتمعات المدنية في الحروب التقليدية التي كانت أقلَّ محدودية في محاربة الجيوش، كما حدث في الثورة الفرنسية والحرب النابليونية. وبعد ذلك أصبحت الحروب «حروبًا شاملة»، وغادرت أرض المعركة تدريجيًّا، ونتجت الكراهية الاجتماعية، والقومية المتطرفة والسلوكات الاجتماعية الجديدة، وجعل هذا الشكل الجديد للصراعات من أية عملية حل نزاع أو مفاوضات أو معاهدات سلام أكثر صعوبة؛ ولم تنتهِ أيٌّ من الحروب الفرنسية الألمانية الثلاث منذ عامي 1870م و1871م، بمفاوضات حقيقية بين الدول؛ ولقد غابت ألمانيا عندما تم التفاوض على معاهدة فرساي للسلام عام 1919م، وأصبحت نتائج الحروب أكثر توجهًا نحو العقاب والعقوبات وصولًا إلى المحاكمات القضائية لهؤلاء الذين تعرضوا للهزيمة.

هذا التوجُّه الجديد أعاد تقديم مفهوم الحرب العادلة الذي يعود إلى العصور الوسطى حينما كان العدو منافسًا أقلَّ قوة ولكنه أجرم ويجب عقابه، وقد أصبح هذا واضحًا في الحرب العالمية الثانية عندما اضطر العالم الحر لمحاربة النازية، لكن الفكرة أصبحت عامة أكثر في جميع أنواع الحروب، وتم طمس الرؤية التقليدية للصراعات الدولية. ولم تعد الحروب مجرد منافسة بين نظراء في القوة، بل منافسة على القِيَم التي تدعي أنها عالمية، وتعد المعسكر الآخر جالبًا للشرِّ، بدلًا من الإشارة إلى المصالح التنافسية.

تقدمت (ماري كالدور) في هذا الأمر خطوة للأمام عندما نشرت كتابها عن

«الحروب الجديدة» وأسهمت - مع مؤلِّفين آخرين - في تقديم منظور الصراعات الدولية الجديدة (كالدور، 1999م؛ مونكلر، 2005م). وفي هذا السياق يمكننا ملاحظة أن أوروبا لم تعد ساحة المعركة العالمية، بل في الواقع إن 75٪ من الصراعات بعد عام 1945م، حدثت في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وكان الجزء الرئيس منها يتألف من صراعات بين الدول، والجهات الفاعلة الرئيسة فيها كانت جهات فاعلة غير حكومية، وميليشيات، وأمراء حرب، وشبكات إرهابية. وأخيرًا، فإن غالبية هذه الصراعات الدولية الجديدة لم تسفر عن نصر أو هزيمة. وبعيدًا عن منظور (كلاوزفيتز)، فإن الحرب ليست أداة للقوة، بل هي نتيجة للانهيار الاجتماعي.

ما الذي يعنيه هذا؟ لم تعد الصراعات الدولية الجديدة تحدث بدافع من الدول، بل إنها تنتج عن انهيارها؛ فالصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا وسيراليون، واليمن، وأفغانستان، والعراق (بعد عام 2003م)، وجمهورية أفريقيا الوسطى من بين تلك البلدان التي حدث فيها صراعات دولية جديدة في سياق انهيار الدول، أو على الأقل ضعف قدرة مؤسسات الدولة. وتنهار الدولة بسبب قوة سياسية بشرعية ضعيفة، أو عقد اجتماعي ضعيف.

في واقع الأمر، فإن العوامل الاجتماعية أكثر حسمًا بكثير على هذا المستوى من أي متغير آخر، كما أن نقص العقد الاجتماعي يكون غالبًا بسبب المستوى المنخفض جدًّا من التنمية البشرية، أي الفقر، وضعف التعليم، وسوء الوضع الصحي، والانجذاب للهُوِيَّات البدائية والدينية؛ كل هذه العوامل تؤدي للبِطالة، والإقصاء الاجتماعي، وانعدام الأمن الاجتماعي، وكلها تدفع الشباب العاطلين عن العمل خاصةً، وحتى الأطفال، إلى الانضمام للميليشيات للحصول على مأوى وفرصة للحصول على الطعام وحتى شعور سخيف بالحياة.

وقد مالت الصراعات الدولية الجديدة بعد ذلك إلى إنشاء «مجتمعات حرب»، حيث توفر الحرب فيها الروابط الاجتماعية الرئيسة التي يحتاج إليها السكان، وتوفر

أيضًا الحماية الاجتماعية الأولية. إن مجتمعات الحرب تنشئ اقتصادًا من الحرب، وغالبًا ما تتكون من عصابات المافيا والميليشيات معًا، كما تعزز لنظام اجتماعي جديد يكون فيه التسلسل الهرمي الاجتماعي معتمدًا على أدوار وأوضاع عسكرية، وهي تستخدم الهُوِيَّة والدين والعرقية كرموز تحلُّ محلَّ المواطنة.

وإجمالًا، في «مجتمع الحرب» يجب إعادة إنتاج الحروب كنظام اجتماعي دائم؛ ولهذه الأسباب، فإن الصراعات الدولية الجديدة يَصعُب حلُّها على وجه الخصوص، ويكون الاهتمام بالمفاوضات ضعيفًا، حيث يكون أمراء الحروب قلقين من خسارة وضعهم وسلطتهم في المجتمع السلمي. ومن الصعب الدعوة للتفاوض، حيث إن الشركاء ليسوا محددين بوضوح، وليس من السهل التعرف عليهم، حيث يمكن للميليشيات أن تظهر في يوم ثم تختفي في اليوم التالي؛ لأن الانضباط داخل الميليشيات مهلهلًا عند مقارنته بجيوش الدول! وإذا تفاوض شخصٌ باسمها فقد يتم التنصُّل منه بعدها بفترة بسيطة من قِبَل شخص آخر.

وإذا انحرفت الحروب المعاصرة عن نموذج (كلاوزفيتز) الكلاسيكي فإن السلام يتبع الطريق نفسها. والتعريفات الاجتماعية للسلام ظهرت عندما اكتسبت الحروب أبعادًا اجتماعية بشكلٍ متزايد، وعندها تم تصور السلام الإيجابي على أنه ناتج عن التبادلات المتزايدة وتطور التجارة، وكذلك من توسيع القِيَم الديمقراطية، كما تم بالفعل تصوره عن طريق نظرية السلام الدائم التي وضعها «كانط» عام 1795م. هذا الفيلسوف الألماني اعتبر أن الحرب كانت أحد مكونات التاريخ البشري، ولكن ينبغي احتواؤها، ولا سيما من خلال الطبيعة الجمهورية للدولة وزيادة التبادل الدولي «سلام كانط» (روسيت، 1993م؛ دويل، 2001م)، لكن هل كانت هذه العَلاقة دائمًا ذات مغزًى؟ وهل كانت تتجه الديمقراطيات للحرب بشكل أقل؟ وهل كان هذا صحيحًا خلال الحقبة الاستعمارية؟ وهل ينطبق على الصراع الحالي في الشرق الأوسط؟ وهل التجارة تحتوي دائمًا على حرب ولا تسبب صراعات في الوقت نفسه؟

مجتمع عالمي متنامٍ

تمهد العولمة الطريق لحقبة جديدة لا يمكن دراستها وفق الأدوات التقليدية للعَلاقات الدولية، حتىٰ لو كان العديد من المؤلِّفين والباحثين يدعون إلىٰ استمراريتها؛ فالتأثير المتنامي لـ«الدراسات العالمية» - التي تظهر بوصفها فرعًا علميًّا أكاديميًّا جديدًا - يشير إلىٰ أن العديد من الأكاديميين يعدون أننا في مرحلة جديدة من النظام العالَمي الذي لم يعد «وستفاليًا» (سكولت، 2000م؛ هيلد وماكغرو، 1997م).

وتظهر «الدراسات العالمية» علىٰ أنها متعددة التخصُّصات علىٰ نحو أكثر، وتشمل عِلْم السِّياسة وكذلك الاقتصاد والقانون، والتاريخ والجغرافيا والديمغرافيا؛ باختصار، فإن «الدراسات العالمية» تعد أننا نعيش في عالم أصبح «اجتماعيًّا»، وليس دوليًّا فقط (بديع، 2014م ب).

ويشير العديد من المؤرخين إلىٰ وجود عدة طرق للعولمة، أولها حدثت في القرن السادسَ عشرَ عندما ظهرت تجارة دولية جديدة في المحيط الأطلسي. ويقول المؤرخون كذلك إن الثورة الصناعية في القرن التاسعَ عشرَ أعطت بُعدًا جديدًا للتبادلات الدولية، ويجب اعتبارها لحظة مهمة أخرىٰ للعولمة. لكن من وجهة نظر أكثر اجتماعية وسياسية، فإن العولمة الحالية شيء جديد تمامًا، وهي تؤسس لنظام عالَمي جديد. كما أن طرق العولمة السابقة لم تشكك في نظام وستفاليا بين الدول أو تتحداه، كما أنها عززتها وساعدتها في استقرارها؛ أما العولمة الحالية فقد أدت إلىٰ النتيجة المعاكسة.

كيف يمكن تعريف المجتمع العالمي؟

تتمثل الصعوبة الرئيسة في تعريف العولمة الحالية في أنه لا يوجد اتفاق علىٰ تعريف واضح لهذه العملية الجديدة، لكننا يمكن أن نذكر بعض وجوه العولمة أو علاماتها، وهي الشمول، والاعتماد المتبادل، والحركة، وتوسيع التواصل، وإنهاء الأقلَمة. ويجب اعتبار الشمول وجهًا جديدًا في العَلاقات الدولية، فللمرة الأولىٰ في التاريخ

الطويل للبشرية، جميع البشر يعملون الآن مع بعضهم في الساحة نفسها. دَعُونا نتذكر أن النظام الدولي كان مقصورًا علىٰ أوروبا في القرن التاسعَ عشرَ، ولم يصل إلىٰ أمريكا الشمالية واليابان إلا في القرن العشرين، بل حتىٰ في آخره عام 1989م؛ ففي هذا الوقت كان الشرق والغرب - بحكم الأمر الواقع - يحتكران العَلاقات الدولية، بينما كانت الصين مهمَّشة، وأمريكا اللاتينية كانت مهملة بشكل كامل، وأفريقيا كانت غارقة في مستنقع الاستعمار. وعندما سقط جدار برلين لم تكن أوروبا سوىٰ ساحة معركة للعالَم، ونالت بلاد النصف الجنوبي (بلاد العالم الثالث)، استقلالًا ذاتيًّا، واكتسبت مكانة مركزية في الأجندة الدولية.

لقد تركنا عالمًا يتكون من بلادٍ متشابهة، وانتقلنا إلىٰ ساحة جديدة مختلفة عمَّا سبق، مرحلة ذات ثقافات متنافسة مختلفة وتناقضات قوية في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛ أما اليوم فإن متوسط دخل الفرد في قَطَر أعلىٰ 200 مرة من متوسط دخل الفرد الذي يعيش في وسط أفريقيا، وهذا يعني أن العالم العالَمي الجديد يعطي للتناقضات الاجتماعية والقضايا الاجتماعية بروزًا لم تشهده من قبلُ قطُّ؛ وهذا عكس نظام وستفاليا، فهذا النظام الجديد يعد أقل اعتمادًا علىٰ المنافسة السِّياسية وبين الدول.

إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يؤكد علىٰ هذا التوجُّه الجديد، فالعولمة تشير إلىٰ عالم تعتمد فيه الاقتصادات بشكل أكبر علىٰ بعضها، وهذا الاعتماد المتبادل الاقتصادي يمتد للساحات الاجتماعية والسِّياسية، ولا يوجد أي شيء يمكن أن يربحه أيُّ شخص من ضعف الطرف الآخر، فالصين - علىٰ سبيل المثال - لا يمكن أن تتوقع أي شيء جيد من جراء أزمة اقتصادية قوية في الاقتصادات الغربية؛ لأنهم عملاؤها الرئيسون. وكذلك فإن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضعف الأحوال المادية في الصين؛ لأن أمريكا أحد دائنيها الرئيسين. وهذا الاعتماد الاقتصادي المتبادل الجديد يطيح بالنظام الدولي التقليدي. وكذلك أصبحت لعبة «المجموع الصِّفري» الشهيرة أقلَّ موضوعية، وربما انتهت للأبد. أيضًا لم يعد للمنافسة المعنىٰ نفسه الذي كان لها قبل ذلك، وأصبحت الأدوات الكلاسيكية أقل فائدة وظيفية.

وتُحْدِث العقوبات الاقتصادية ردَّات أفعال سلبية ضد هؤلاء الذين يستخدمونها، ومن الواضح أن السيادة تتلاشىٰ في هذا السياق الجديد ولم يعد لها الوضع نفسه؛ كونها أحد المفاهيم الأساسية المبني عليها النظام السابق (بيرستيكر وفيبر، 1996م). كل هذه التحوُّلات تشير إلىٰ حَوْكَمة عالَمية للمصالح المشتركة، كما سنرىٰ فيما سيأتي.

وتعد الحركة مرتبطة جزئيًّا بالاعتماد المتبادل، فمع تزايد ترابط العالم، أصبح الجذب والحاجة للتحرك من مكان لآخر، أمرًا مهمًّا وحاسمًا، فقد أصبحت العِمالة تعتمد بشكل أكبر علىٰ السوق العالَمية، فإن أكثر من 60٪ من سكان أفريقيا، في الوقت الحالي، أعمارهم أصغر من 30 عامًا (مقارنةً بنسبة 29٪ في أوروبا). هذا التناقض عامل مهم في الهجرة التي ستستجيب بشكل متزايد لسوق التوظيف العالَمية. وإضافة إلىٰ هذا، فإن للحركة أبعادًا أخرىٰ منها حركة الصور، والأخبار، والإنترنت، والرحلات، وغير ذلك؛ ونحن ننتقل من عالم ثابت («دولة» لها أصول مشتركة مع «الثبات») إلىٰ عالم دائم الحركة يتضمن قواعد اجتماعية جديدة وربما رؤية أخرىٰ للمؤسسات.

والتواصل لم يعد بُعدًا مهمًّا في العالم فحسب، بل ربما كان كذلك أحد العوامل الرئيسة التي تسهم في إنشائه.

وقد غيرت الوسائل التكنولوجية الحديثة بشكل كبير من طبيعة العَلاقات السِّياسة والاجتماعية، ولم يعد الحاكمون محتكرين لوسائل التواصل الدولي، بل أصبح ممكنًا للأفراد الآن أن يتواصلوا مع بعضهم في عالَم واحد، إلىٰ جانب أداء العديد من المهام الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر، كما أنهم قادرون علىٰ إنشاء ما اعتبره (جيمس روزيناو) «عالمًا ثانيًا» يتكون من العَلاقات العابرة للحدود التي تراقبها الحكومات بصعوبة.

ونتيجة لهذا التكوين الجديد سيؤول الأمر إلىٰ إنهاء الأقلمة، حيث أصبحت الخطوط الحدودية أقل كفاءة ويَسهُل تجاوزها، والتواصل الممتد يقلل من الدعم الإقليمي للدولة، وبهذا أصبحت إحدىٰ الركائز الرئيسة لنظام وستفاليا أضعف، في حين أن

المجتمعات السِّياسية أصبحت أقلَّ اعتمادًا على الأراضي (أبادوراي، 2002م؛ ساسين، 1998م). وتلعب الشبكات العابرة للحدود، مع الاغتراب والمجتمعات المهاجرة، دورًا متزايد الأهمية يعطي معنًى كبيرًا للمجتمعات غير الإقليمية.

سوسيولوجيا العَلاقات العابرة للحدود

في هذا السياق، روَّج (جيمس روزيناو) لعِلْم اجتماع جديد للعَلاقات الدولية، واعتمد في وضعه على فرضية «العالَم المزدوج» المتشكلة من العَلاقات بين الدول من جهةٍ ومن العَلاقات العابرة للحدود من جهة أخرى. وكان المفهوم نفسه قد صاغه (كيوهين ومآي، 1972م)، ولكن لم يضفِ عليه الطابع الرسمي إلا (روزيناو) في كتابه الشهير *Turbulence in World Politics*، أي (اضطراب في السِّياسة العالمية) المنشور عام 1990م بعد نهاية الحرب الباردة (روزيناو، 1990م).

ويمكن تعريف الجهة الفاعلة العابرة للحدود على أنها أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة التي - بقصد أو غير قصد - تعمل في الساحة الدولية عن طريق تجاوز الحدود الدولية والتي تتجنب سيطرة الدولة، على الأقل في هذه النقطة؛ العَلاقة العابرة للحدود عبارة عن عَلاقة اجتماعية تحدث في الساحة الدولية بين ما لا يقل عن جهتين فاعلتين عابرتين للحدود، أو بين جهة فاعلة عابرة للحدود (منظمة غير حكومية أو شركة دولية) ودولة أو عدة دول؛ وعندها يكون التدفق العابر للحدود عَلاقة عابرة للحدود متكرِّرة تحدث في مجال واحد أو أكثر (الهجرة أو الاستثمار أو السياحة أو التجارة).

ويمكن للعَلاقات العابرة للحدود أن تكون رسمية، أو حتى مؤسسية (تجارة دولية تحكمها قواعد واتفاقيات)، أو غير رسمية، أي تحكمها «روابط ضعيفة»، أو حتى في بعض الأحيان غير مرئية؛ فالعَلاقات العابرة للحدود تعد «شبكات عابرة للحدود» (غرانوفيتر، 1973م). وعلى سبيل المثال فإن شبكة من خريجي جامعة مرموقة تنتشر في جميع أنحاء العالم، يمكن أن تلعب دورًا مهمًّا في السِّياسات الدولية، والروابط التي تنشأ بهذه الطريقة يمكن أن تصبح ذات أهمية واضحة في الساحة الدولية.

ويتشكَّل «العالَم المزدوج» من دول وجهات فاعلة عابرة للحدود، ويصبح أكثر تعقيدًا وتشويهًا بنوع ثالث من الجهات الفاعلة يمكن تعريفه على أنهم: «رائدو الهُوِيَّة». والجهات الفاعلة العابرة للحدود شاملة ومنفتحة للجميع، بينما رائدو الهُوِيَّة حَصْريون، ويقتصر جَذْبهم على هؤلاء الذين يشاركون الهُوِيَّة نفسها (سواء كانت دينية أم عرقية أم قبلية)؛ وعندها تتشكل لعبة ثلاثية من هذه الأنواع الثلاثة من الجهات الفاعلة المتبادلة التي تكون غير قادرة على العمل بشكل منفصل، وملتزمة بإجراء معاملات مشتركة.

وتبدو هذه اللعبة غير مستقرة ومتوترة، حيث تتنافس ثلاث عقليات مختلفة، فالدولة تشير إلى عقلية عالَمية معتمدة على السيادة والتزام المواطنين، والجهات الفاعلة العابرة للحدود تشير إلى عقلية عالمية وما بعد السيادة، بينما رائدو الهُوِيَّة يكونون مدفوعين من مجتمع صغير حصري. وتشكِّل هذه التوترات النظامية النظام الدولي الجديد، وتساعد في شرح تكوين العَلاقات الدولية الجديدة، وكذلك إضافة خلفية جديدة للمفاوضات الدولية.

إضافةً إلى ذلك، فإن هذا السياق العابر للحدود الجديد يضيف فصولًا جديدة لدراسات العَلاقات الدولية، حيث يشير إلى الدور الجديد للأفراد الذين ليس لهم وجود في الساحة الدولية إلا بكونهم مواطنين. ويعد الأفراد في الوقت الحاضر جهات فاعلة اقتصادية ومستثمرين، ولكنهم - كذلك - يعملون من خلال هويتهم الدينية والعديد من الأدوار الأخرى عندما يتناولون الطعام، أو يشاهدون التلفاز، أو يتصفحون الإنترنت، فهم يشاركون في الرأي العام الوطني الذي يهتم أكثر بالقضايا الدولية، كما كانت الحال في المملكة المتحدة عندما أقنع الناس حكومة (كاميرون) عن العدول عن المشاركة في التحالف ضد سوريا في أغسطس/آب 2013م.

ولا شك أن الرأي العام الوطني ينمو كذلك، فقد استطاع حشد مكون من ما يقارب من 15 مليون شخص في الشوارع في فرنسا عام 2003م احتجاجًا على التدخل الأمريكي في العراق، ولم يتمكن هذا الحشد من إيقاف المبادرة، ولكن أسهم بقوة في تجريدها من شرعيتها الدولية. وعلى المنوال نفسه، علينا الآن أن نأخذ في الاعتبار دور

الحركات الاجتماعية العابرة للحدود التي بدأت عام 1999م في سياتل (الولايات المتحدة الأمريكية) للاحتجاج على قمة منظمة التجارة العالمية، ونجحت الاحتجاجات في عدم عقد القمة، وكان الأمر شديد الوضوح، حيث أصبح تقليدًا تكرر حدوثه في مناسبات عديدة (اجتماعات مجموعة الثمانية، حلف الناتو، البنك الدولي) (تارو، 2005م).

ويجب علينا كذلك الأخذ بعين الاعتبار الجهات الفاعلة الجديدة في العَلاقات الدولية في العالَم، وهي الشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات المناصَرة، وجماعات الضغط، والجهات الفاعلة الدينية، والمنظمات غير الحكومية، وجميعها تلعب دورًا مهمًّا في رسم عَلاقات دولية جديدة، ولها في بعض الظروف موارد أكثر من الدول. لهذا السبب يمكنها أن تؤدي العديد من الوظائف الدولية، إضافة إلى تلك التي تقوم بها الدول. وعندما تكون مع الدول، علينا أن نشير إلى الأهمية المتنامية لشبكات المناصرة التي تنشئها المنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص في مجالات مختلفة، مثل التنمية، أو حقوق الإنسان، أو البيئة، وعلينا كذلك أن نذكر دور الجهات الفاعلة غير الدولية في نشر المعلومات عندما تكون الدبلوماسية التقليدية سرية بشكل أساسي.

إن مهمة «العثور على الحقيقة» التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية التي تحارب ضد انتهاكات حقوق الإنسان، هي إعادة توجيه مهم للسِّياسات الدولية التي تعرِّض الآن بالديكتاتوريين للاستنكار العلني، وتضع انتهاكاتهم على جدول الأعمال الدولي. أما فيما يتعلق بالأعمال التي تستبدل دور الدول، فيمكننا ملاحظة كيف أن المنظمات غير الحكومية وحتى الجهات الفاعلة الدينية (مثل مجتمع سانت دييجو) تحل محل الدول في التوسط في العديد من النزاعات، أو في تحقيق تعاون اقتصادي في مجال التنمية.

لهذه الأسباب، تظهر الدبلوماسية الجديدة، والطرق الاجتماعية للدبلوماسية المفتوحة الآن، سواء بحشد جهات فاعلة جديدة لا تترك الدبلوماسية بالكامل للدول، أو بإضافة فصول جديدة وقضايا جديدة للأجندة الدولية، ومن ثَمَّ تتزايد المشكلات الاجتماعية على حساب قضايا أكثر تقليدية مثل منافسة الأسلحة أو التنافس السِّياسي (كير ووايزمان، 2013م).

نظم الحكم الجديدة

هذا التكوين الجديد يشكك إلى حد كبير في النموذج التقليدي للتعاون الدولي، الذي يعتمد في الأساس على التعاون بين الدول والأساليب الحكومية الدولية. ويمكن الآن حثُّ الجهات الفاعلة الخاصة على المشاركة في الطرق الجديدة للتنظيم الدولي، حتى لو كانت تواجه ترددًا حكوميًّا تجاه هذا المفهوم من السِّياسات الدولية.

في اللحظة الليبرالية عندما كان «اجتماع واشنطن» على المحك، طالَب العديد من الجهات الفاعلة والباحثين؛ بضرورة الجمع بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة لحكم العالم. ولهذا السبب، خلال ثمانينيات القرن العشرين، تم استعارة مفهوم الحَوْكَمة من الشركات، واستخدمه البنك الدولي في تحديد ما يفترض أن يكون «حَوْكَمة جيدة»، والتي تعني: «وجوب تقليص حجم القطاع العام، وأن الدول يجب أن تكون أقل «تواضعًا» وأقل نشاطًا، بينما الجهات الفاعلة الاقتصادية يجب أن تشارك بنشاط أكثر في حكم النظام العالَمي الوطني والدولي».

وقد بدأت الثورة النموذجية في العَلاقات الدولية حين لم تعد السيادة هي حجر الزاوية في السِّياسات الدولية (تشامبل وروزيناو، 1992م)، حيث كانت السيادة تواجه تحديًا من وجهتي نظر مختلفتين، بل ومتناقضتين. ويمكن الآن للحَوْكَمة الجديدة أن تؤدي إلى رؤية ليبرالية جديدة، من شأنها إعادة ما يُسمَّى بـ«السوق الدولية التنظيمية»، أو يمكن أن تخدم الصالح العام في منظور ما بعد الليبرالية.

ويمكن تعريف هذه المصالح العامة على أنها مصالح متنافسة لكنها غير قابلة للاستبعاد، وضرورية لبقاء البشرية (مثل الطاقة والمصادر السمكية والمياه). وفي رأي ليبرالي خالص، يقول (غاريت هاردن): «إنه إذا تم أخذ هذه المصالح في الاعتبار فإنها معرضة لخطر التدمير، وقد تؤدي إلى تراجيديا المشاع». كما اختار الإدارة الخاصة والليبرالية لهذه المصالح (هاردن، 1968م). وعلى النقيض، أكدت (إلينور أوستروم)

على أن الإدارة الجماعية للمصالح العامة ضرورية، وكذلك اقترحت ترتيبات مؤسسية لاحتواء مخاطر النفايات (أوستروم، 1990م)، ووضع هذه الترتيبات المؤسسية على وجه التحديد أساسًا لحَوْكَمة ما بعد الليبرالية التي تنطوي على مفاوضات واتفاقيات متعددة الأطراف في المجالات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة.

ويطرح سؤال مفاده: هل تعدُّدية الأطراف التقليدية تتكيف مع هذه الوظيفة؟ لقد كان يتم النظر لنظام الأمم المتحدة بصورة ملحوظة من الناحية السِّياسية وللتعامل مع القضايا السِّياسية والعسكرية؛ ولا تزال مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) موجودة بشكل كبير في المنظور الليبرالي، رغم أن بعض المناقشات في البنك الدولي قد تخطَّت هذا المنظور (ستيجلز، 2002م). وعلى أية حال، فإن الترتيب المؤسسي الحالي للنظام العالَمي لا يناسب حقًّا هذا النوع الجديد من الحَوْكَمة (بواس وماكنيل، 2003م).

ومن المنظور نفسه، اكتسب الاقتصاد السِّياسي الدولي أهمية أكبر، فهو من الناحية التاريخية تأسَّس على أنه عِلْم فرعي أمريكي من منظور سياسي مهيمن. وقد أشار (تشارلز كيندلبيرجر) في بدايات سبعينيات القرن العشرين إلى أن الاقتصاد العالَمي (أو ما قبل العالَمي وقتها) يحتاج إلى هَيْمَنة لحكم العالم واستقراره؛ فإذا لم يوجد استقرار، فقد تؤدي الفوضى الاقتصادية إلى أزمة حادة، كما حدث بعد عام 1929م (كيندلبيرجر، 1973م).

ويعد روبرت غيلبين هو مَن طرح هذا الجدال وأكمله، وهو أيضًا من اعتبر هذه «القيادة الحميدة» وظيفة للنظام الدولي الحالي، كما أنه لاحظ أن القائد يرهق من أداء هذا الدور، لا سيما في إدارة الحروب التي يخوضها (غيلبين، 1987م).

والنهج البريطاني تجاه الاقتصاد السِّياسي الدولي مختلف نوعًا ما، ويتمسك أكثر بالخصائص المحددة للعولمة (باين وفيليبس، 2014م). وكانت (سوزان سترانج) أول مَن

صرح بهذا، حيث قالت: «إن العولمة كانت تضعف الدول ووظائفها السِّياسية، بينما تعزز قدرات الجهات الفاعلة غير الوطنية (لا سيما الشركات)، وتعيد هيكلة عَلاقات السُّلْطة الدولية». ويعد «تراجع الدول» انتصارًا للسوق (سترانج، 1994م، 1996م). ووفقًا للأعمال الشهيرة لعالِم الأنثروبولوجيا الاقتصادية (كارل بولاني)، فإن الاقتصاد السِّياسي الدولي يؤيد فرضية أن الاقتصاد لم يعد جزءًا أساسيًّا في السِّياسة (بولاني، 1957م)، وأن استقلاله الجديد يميل إلى إعطائه أسبقية عن السِّياسة، مما يعرض الديمقراطية للخطر (تويفانين، 2002م). وأخيرًا فإن على نهج الاقتصاد السِّياسي الدولي أن يحلل هذا التطور (باين وفيليبس، 2014م).

عَلاقات اجتماعية متبادلة جديدة

أصبحت هذه القضايا الدولية الجديدة شديدة الأهمية؛ لدرجة أنها حاليًّا تحدد مستوى الاستقرار الدولي، وتسهم في توليد حركات اجتماعية عابرة للحدود، وتشكل الجذور الحقيقية للصراعات الجديدة، كما أنها تشكل نوعًا جديدًا من العنف الدولي الذي يتزايد استقلاله عن الدول، ويصبح أكثر تفككًا وتناثرًا في كل مكان حول العالم. وعلى هذا المستوى، يندمج العنف الاجتماعي المحلي مع العنف الدولي باستخدام الإعلانات الدولية التي تزعم أن الجهات الفاعلة الدولية مسؤولة بالفعل عن المشكلات الاجتماعية الموجودة، وبهذه الطريقة فإنها تحدد الضحايا المحليين مع الآخرين حول العالم؛ على سبيل المثال فإن الأشخاص المستبعدين في الأحياء المهمَّشة في المدن الغربية يكونون معرَّضين للكشف عن أنفسهم مع الضحايا الفلسطينيين أو ضحايا الحرب الأهلية السورية. وهكذا تخترق القضايا الدولية الحياة المنزلية، وتهيئ ظروفًا للعنف العابر للحدود، حتى إن بعض العلماء لحظوا «صراعًا بين الحضارات»، قد يعرض العالم العالَمي للخطر (هنتنغتون، 1996م).

ويجب ألَّا يغيب عن الأذهان أن هذه التوترات لا تنتج عن التعدُّدية الثقافية، بل عن الافتقار الاجتماعي إلى الاندماج، حيث يستغل رائدو السِّياسة الرموز الثقافية أدوات للتعبئة، وفي الوقت نفسه فإن هذه التفاعلات والصراعات الجديدة تؤدي إلى زيادة القلق والتوتر، وكثيرًا ما تزيد من ردَّات الفعل العنيفة كذلك من جانب السكان والأغلبية المقيمين، والتي بدورها يستغلها الزعماء المحليون.

كل هذه التوجُّهات الجديدة تعيد حاليًّا بناء العَلاقات الدولية التي لا يمكن تفسيرها الآن من خلال نماذج وستفاليا؛ فالآن تقل المنافسة بين الدول تحت ضغط العوامل الاجتماعية العالمية. وتشكِّل القضايا الاجتماعية الجديدة الأجندة الدولية، وتلعب الجهات الفاعلة الاجتماعية (وغير الدولية) الجديدة دورًا متزايدًا في الساحة الدولية؛ فعلى المستوى العالَمي، يؤدي انعدام التكامل الاجتماعي الدولي إلى حدوث توترات جديدة وعنف؛ وهذا الانعدام سيتم ملاحظته من جانبه المـادي (الوصول إلى السلع والمصالح المادية)، وفي جوانبه الرمزية (عمليات الإذلال وتحطيم دول الجنوب). وهذا الواقع الباثولوجي لنظامنا الدولي الحالي يتخذ شـكل الصراعات الثقافية وحتى الدينية التي تخترق - وبعمق - الحياة المحلية لكل أمَّة، مما يجعلها هجينة بشكل متزايد، ويمهد الطريق لخطوة جديدة في العَلاقات المعقدة بين السِّياسات المحلية والدولية.

الاستنتاجات

في الوقت الحالي يوجد وجهتا نظر تتنافسان في هذا العلم؛ فمن ناحية يوجد أولئك الذين يشيرون إلى هذه التحوُّلات الحديثة ويؤكدون عليها، والذين يتأثرون بشكل متزايد بالوجه الاجتماعي لهذا العلم الذي ينتقل من «العَلاقات الدولية إلى الدراسات العالمية»، بينما يفضل آخرون الاحتفاظ بنهج تقليدي أكثر مبني على الجهات الفاعلة الدولية والمنهجيات المستلهَمة من الدراسات الإستراتيجية.

ومهما كان هذا الانقسام عميقًا، فإن من المستحيل التعامل مع العَلاقات الدولية دون أخذ هذين البعدين في الاعتبار، ودون اعتبار أنه في المجتمع العالَمي يتم تعريف العَلاقات بين الدولية والعَلاقات الاجتماعية المتبادلة بشكل مترابط.

الأسئلة

1- ما دور الحرب في تشكيل العَلاقات الدولية؟

2- هل الثنائية «المحلية - «الدولية» دائمة الصِّلة؟

3- هل السُّلْطة تعمل في العَلاقات الدولية المعاصرة؟

4- كيف يمكنك تعريف السلام؟

5- كيف يمكنك وضع تعريف ذي صلة بـ«العولمة»؟

6- ما «الممثل العابر للحدود»؟ هل يمكنك توضيح تصنيف ذي صلة بهذه الجهات الفاعلة؟

للمزيد:

Carlsnaess W. Risse T and Simmons B (eds.) (2002) Handbook of international relations. Thousand Oaks, CA: Sage. A very complete synthesis covering all the aspects of the field, with many contributors.

Jackson R. and Sorensen G (1999) International relations. Oxford: Oxford University Press. A very good and very clear introduction, easy to read and very relevant as a first step in the field.

Waltz K. (1979) Theory of international politics. New York: Addison Wesley. The famous book which renovated the classical realist perspective.

Keohane R. (1984) After hegemony. Cooperation and discord in the world political economy. Princeton, NJ: Princeton University Press. An updated vision of the institutional liberalism on international relations.

Art R. and Jervis R (eds.) (2015) International politics. Enduring concepts and contemporary issues. Boston, MA: Pearson. A very original and rich reader which mixes articles on theory and papers on international practical issues written by scholars or actors.

Scholte J. (2000) Globalization: A critical approach. New York: Palgrave. A very successful presentation of globalization in a critical way.

Heywood A. (2011) Global politics. New York: Palgrave. The opposite of the latter: a more classical-but very complete and pedagogic-presentation of the same concept.

روابط الإنترنت:

International affairs resources: www.Virtual Library
On international organizations: www.un.org (official UN website).
Official WB website, with many data: www.world bank.org
On security and peace research: www.sipri.org (among the best on conflicts and military expenses).
Peace Research Institute Oslo: www.prio.org
On global international issues: www.brookings.edu



الفصل السادس عشر

النظام الإقليمي وما وراءه

مصطلحات أساسية

الوظائفية	السيطرة
الجغرافيا السِّياسية	الاندماج

مقدِّمة

يشير مفهوم الإقليم بالشكل التقليدي إلى مستوىً وسيط بين السُّلْطات الوطنية والمحلية. وعلى هذا الأساس، عُدَّت الإقليمية طريقة لإعطاء امتيازات ووظائف جديدة للأقاليم دون الوطنية. ولكن بعد عام 1945م، تغير مصطلح «الإقليمية» إلى معنىً أكثر تعقيدًا؛ فعلى وجه الحصر لم تَعُدِ الأقاليم يُنظَر إليها على أنها وحدات دون وطنية، ولكن أيضًا وُصفت على أنها هياكل «فوق وطنية» تجمع الدول المجاورة مع بعضها. ومن ناحية أخرى، تعمل كل من الجهات الفاعلة والمراقبين - الآن - على التمييز بين الأقاليم الكبرى، التي تُشير إلى العَلاقات الدولية، والأقاليم الصغرى، التي ترتبط بالسياقات المحلية («إشاريا» و«جونستون»، 2007م؛ «سوديربوم»، 2011م؛ «سوديربوم» و«شاو»، 2003م).

ومن وجهة نظر مؤسسية، كان هذا الابتكار الرئيس بمثابة الضربة الأولى لمبدأ السيادة والنظام الدولي التقليدي. ولم يَعُدْ يُنظَر للدول على أنها «كرات بلياردو»؛ لأن دمجها في هيكل سياسي أوسع، يمكن أن يولِد نظام حكم جديد. ففي هذا السياق، نتعامل بشكل حصري - هنا - مع الإقليمية الشاملة؛ وذلك تفضيلًا للقضايا التي درسناها في الفصل السابق وامتدادًا لها.

إن هناك ثلاثة أسئلة رئيسة على المحك مفادها: ما طرائق العملية الدولية الجديدة؟ وما طبيعة هذا النظام السِّياسي الجديد؟ وكيف ننظر إلى القضايا والتوترات الرئيسة التي ينطوي عليها؟

ابتكار سياسي

الإقليمية القديمة والحديثة

بدأ التكامل الإقليمي الشامل في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت هذه الإستراتيجية التي اختارتها الجهات الحكومية الفاعلة لتعزيز ترابطها وتقويته، وحتى اتحادها النهائي، بدلًا من حماية سيادتها الوطنية. إن مثل هذا الخيار كان ثورة في التاريخ الأوروبي، الذي كان حتى ذلك الحين محددًا بفكرة «السيادة الوطنية».

ومن منظور مثالي، كان الهدف البعد عن الحرب بين أعضاء هذه الوحدة «فوق الوطنية»، وجعْلها مستحيلة بصورة مؤكدة، حيث إن كابوس قتلِ 60 مليون شخص بين عامي 1939م و1945م، كان كفيلًا تمامًا بإلغاء المبدأ السابق «صناعة الحرب وبناء الدولة».

وعلى الرغم من تظاهرها بأنها حَجَر الزاوية في السِّياسة الأوروبية، إلا أن الدول ظهرت كخطر - بل سمٌّ - في حالة رؤيتها في سياق السيادة المطلقة. واتفق الآباء المؤسسون الرئيسون لأوروبا ما بعد الحرب، وهم: «روبرت شومان»، و«جان مونيه»، وألكيد دي غاسبري»، و«كونراد أديناور»، على هذه الرؤية الجديدة.

وقد اندمج مفهوم أكثر واقعية مع هذه النظرة المثالية، فأوروبا لم تستطع إعادة بناء نفسها من خلال مبادرات الدول ذات السيادة التي تعمل بشكل منفصل، حيث أشار «ديغول» إلى أن الفحم البريطاني لن يكون كافيًا لتحقيق الهدف الطَّموح لإعادة الإعمار، لكن القارة القديمة تحتاج أيضًا إلى الفحم الألماني، حيث تزامنت الاحتياجات الإقليمية مع الاحتياجات الوطنية.

ومع ذلك، عندما أُثير الشك حول بقاء الدول وتم التصدي له، فإنها لم تسقط بالفعل. وأصبحت الفرصة أكثر ملاءمة ومناسَبة لربط بعضها ببعض، من أجل احتواء قدراتها الحربية، وفي الوقت نفسه، لتعزيز فاعليتها الاقتصادية. وما يزال هذا الهدف المزدوج أصل الكثير من الغموض؛ فقد أُسست النزعة الإقليمية على مبدأ اختراع

حيازة أسهم جديدة دون المخاطرة بتقاسم أعباء جديدة. وبعبارة أخرىٰ: خلقت الإقليمية ترابطًا للحصول علىٰ فوائد جديدة، ليس من بيها إنشاء نظام سياسي جديد.

هذه الرؤية الأولىٰ تم إثراؤها من منظور وظيفي؛ وقد تطور هذا النهج تحت ضغط دراما الحرب العالمية الثانية، وفتح النقاش النظري حول النزعة الإقليمية («روزاموند»، 2000م). وفي عام 1943م، نشر «ديفيد ميتراني» كتابه الشهير (نظام السلام العامل)، والذي أشار فيه إلىٰ أن الوظيفة الرئيسة للسِّياسة يجب أن تكون تلبية جميع الاحتياجات البشرية الرئيسة («ميتراني» 1943م).

وبقدر ما تبدو الدولة القومية أداة أفضل لتحقيق مثل هذه الوظيفة، يجب استخدامها ودعمها، فإنه إذا استطاعت مؤسسات أخرىٰ العمل بطريقة أفضل، فيجب أن تكمل وتحل محل الدولة القومية. وقد أصبحت السُّلْطات المحلية أو شبه الوطنية، من المستويات المحتملة للقرارات النهائية، وأُخذت في الاعتبار من الآن فصاعدًا الهياكلُ «فوق الوطنية»، حيث تم إضفاء الشرعية علىٰ المؤسسات الإقليمية بهذه الطريقة.

وهكذا كانت النزعة الإقليمية الأولىٰ مختلطة الأصل ومثالية وواقعية، ولكنها استندت بالأساس إلىٰ احتياجات إعادة الإعمار الأوروبية؛ وهذا هو السبب في أنها أسفرت - في البداية - عن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC)، التي تأسست بموجب معاهدة باريس التي وقعتها في عام 1951م الدول الست المؤسِّسة (بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا). ومن وجهة نظر وظيفية، لحظ بعض الباحثين أن هذه الوظائف الاقتصادية يمكن أن يكون لها تأثيرٌ «ممتدٌّ»، وتُحقق خطوات جديدة نحو تكامل سياسي أكثر نشاطًا («هاس»، 1964م)، ومع ذلك، فإن هذا التوجُّه لم يعمل بكفاءة.

إن معاهدات روما التي تم بموجبها إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية «Euratom»، والتي تم توقيعها في عام 1957م، لم تُحقق سوىٰ تقدم ضئيل جدًّا في الطريق نحو تكامل سياسي حقيقي، وظلت المرونة السيادية

متواترة بعد ذلك، لا سيما فيما يتعلق بموقف «ديغول». وقد أسهم هذا في إخماد الحماس الأوروبي والتسبب في الوصول إلى طريق مسدودة، وتم التفاوض على المعاهدات والاتفاقات التي أبرمتها الدول وحكوماتها للتغلب على العراقيل المتعلقة بالسيادة، ولكن في الواقع تم استهدافها من أجل الحفاظ على جوهر مبدأ السيادة.

وكان هذا النموذج، للوهلة الأولى، نادرًا ما يُقلد. وفي هذا السياق، علينا أن نذكر جامعة الدول العربية، التي أُنشئت عام 1945م، ومنظمة الدول الأمريكية (OAS) التي أُنشئت عام 1948م في بوغوتا. ولم يكن أي من هذه المنظمات يهدف إلى تحقيق اندماج حقيقي بعد السيادة، ولكن كان هدفها في المقام الأول تعزيزَ التعاون بين الدول نيابة عن هُوِيَّة مشتركة مُبهَمة (عروبة أو مصير أمريكي مشترك). ثم جاءت بعد ذلك منظمة الوحدة الأفريقية (OAU)، التي أُنشئت في عام 1963م، واستلهَمت فكرتها من وحدة الشعوب الافريقية كما دعا إليها بعض القادة مثل «نكروما» و«نيريري» و«هيلا سيلاسي»، والتي وردت في حدود السيادات الوطنية المكتسبة مؤخرًا. وقد تم تحقيق خطوة إضافية في أفريقيا عام 2003م، بإنشاء الاتحاد الأفريقي، الذي لا يزال في الفئة نفسها. ويمكن قول الشيء نفسه عن رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) التي أُنشئت في عام 1967م، في سياق حرب فيتنام ضد تحالف الأنظمة الاستبدادية الموالية للولايات المتحدة.

لقد مهدت العولمة الطريق لنوع ثانٍ من التكامل الإقليمي يُعدُّ بمثابة الإقليمية الجديدة («جامبل» و«بايين»، 1996م؛ «فوستيت» و«هوريل»، 1996م). ومنذ سبعينيات القرن الماضي فصاعدًا، تغير السياق؛ ففي أوروبا، انتهت فترة إعادة الإعمار ولم تعد الحرب تُشكل تهديدًا. وواجه نظام القطبية الثنائية ضرورة إنهاء الاستعمار، بينما أعطت القوى الجديدة الصاعدة بعدًا عالَمِيًّا للاقتصاد العالَمي؛ فلم يعد يُنظر إلى منافسة الدولة على إنها مصدر لعدم الاستقرار الدولي. وعلى العكس من ذلك، فإن التدفقات العابرة للحدود الوطنية الجديدة، كانت تهدد السيادة القديمة، وكانت تخلق اضطرابات أو إشكالات إقليمية أو دولية جديدة.

ويمكن للقدرة الدولية المتزايدة للجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل الشركات الدولية والمنظمات غير الحكومية القادرة على تجاوز الحدود، أن تستقطب مناطق جديدة تبدو مستقلة عن أراضي الدولة ذات السيادة، حيث بدأت الإقليمية تتشكل من الأساس.

ولعبت آسيا دور القائد في هذا الاستحداث، وتأثرت القارة الآسيوية بشدة بالصراعات السِّياسية بين الدول القومية، والتي أعاقت شكلًا من أشكال التكامل الدولي، على غرار النموذج الأوروبي. لكن، في غضون ذلك، كان المستثمرون التايوانيون، على سبيل المثال، يعملون بصورة متزايدة داخل المناطق الداخلية الصينية، في حين كانت الجهات اليابانية المحلية الفاعلة تُشارك بنشاط في تنمية سيبيريا. وكانت «مثلثات النمو» تتخطى الخطوط الحدودية للدول ذات السيادة من أجل تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة المحلية، كما كانت الحال في نهاية الثمانينات مع «سيجوري» (جوهور - سنغافورة في ماليزيا - جزر رياو في إندونيسيا)، والتي شملت سنغافورة وبعض أجزاء من إندونيسيا وماليزيا.

مع هذه العملية الجديدة، حددت الجهات الفاعلة والوظائف الاقتصادية أقاليم إقليمية جديدة كانت مختلفة عن تكوين الدولة المؤسسية. ولهذا السبب أطلق عليها «روبرت سكالابينو» «الأقاليم الاقتصادية الطبيعية» (NET)، في حين أشار العالم الياباني «كينيتشي أوماي» إلى أن هذا التكوين الجديد أدى إلى تدهور الدولة التقليدية وتحويلها إلى ما أسماه «دولة الإقليم» («سكالابينو» 1989م، «أوماي»، 1995م).

وتبدو هذه النزعة الإقليمية الجديدة عملية قادمة من منزلة أقلَّ، بدلًا من التفاوض السِّياسي بين الدول، حيث إنها مبنية على أساس واقعي، وفقًا للعقلانية الاقتصادية المحلية. ولهذه الأسباب، يستلزم الأمر بعض التداخلات والعضويات المتعددة، حيث إن بعض الدول الآسيوية تنتمي إلى العديد من التجمعات «رابطة دول جنوب شرق آسيا» (آسيان)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي

(أبيك)، ومثلثات النمو. ويُسهم هذا الهيكل غير الرسمي في إضعاف المؤسسات الإقليمية التي تقتصر علىٰ بعض الأشكال الصغرىٰ، في حين أنه يعطي قدرة أقوىٰ للجهات الفاعلة غير الحكومية.

وقد أثر هذا الاتجاه الجديد بقوة علىٰ الإقليمية الكلاسيكية، واستمرت الجهات الفاعلة الاقتصادية في لعب دور أكبر في البناء الأوروبي، حيث عملت كجماعات ضغط، وكشركاء أيضًا في عملية صنع القرار، وزاد التعاون الأقاليمي داخل أوروبا بشكل ملحوظ، وتولت قيادة المؤسسات الرسمية. وباختصار فإن الرياح تهب الآن لصالح الجهات الفاعلة، أكثر من المؤسسات التي تبدو في طريق مسدودة. لكل هذه الأسباب، تتوسع الإقليمية في كل مكان حول العالم، بينما يُعدُّ الاتحاد الأوروبي نموذجًا أقل.

ومن الواضح أن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي وقَّعت عليها عام 1994م كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، كانت تقتصر علىٰ تعزيز التجارة فقط، بينما ينطبق الأمر نفسه علىٰ أمريكا اللاتينية. وعلىٰ الرغم من أن معاهدة ميركوسور (السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي، التي أبرمتها عام 1991م البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي، وانضمت إليها فنزويلا)، تتضمن بعض الأحكام السِّياسية، إلا أن طبيعتها وتطورها يركزان بوضوح علىٰ تعزيز التجارة.

طبيعة النظام السِّياسي الجديد

بالنظر إلىٰ أشكالها المختلفة، يبدو أن الإنشاءات الإقليمية دخيلةٌ، أو فئة غير مصنَّفة ضمن تصنيفات العلوم السِّياسية. من هذا المنطلق، يجب أن تؤخذ في الاعتبار ثلاثة أنواع من التداخلات، أولها، تقييد مبدأ السيادة بشكل صارم في بعض الحالات المهمة، وحتىٰ إن كان لا يزال يُعدُّ بمثابة حجر الزاوية غير القابل للتغيير في القانون الدولي والدستوري. ولا تنشأ هذه المشكلة عندما يقتصر النظام الإقليمي بشكل واضح علىٰ التعاون الاقتصادي أو التجمع القارِّي؛ كما لا تظهر بوضوح عندما ينطوي النظام الإقليمي علىٰ تقليل السيادة، وإذا كان هذا التخلي شاملًا، فإن القانون الدستوري يأخذ

بعين الاعتبار نماذج مختلفة من الفيدرالية، التي لم تُستخدم من قبل في البناء الإقليمي، حتى في أوروبا. ولكن إذا كان التخلي جزئيًّا فقط، فيصعب وضع تصور لهذه العملية، هل هي «مجموعة من السيادات»، التي يفوض فيها أعضاء الدولة بعض سلطاتهم في اتخاذ القرارات إلى المؤسسات المشتركة التي أنشأوها («سولداتوس»، 1990م)؟ وهل يمكن عَدُّ هذا التفويض خيارًا سياديًّا؟ وهل يُمكننا تخيل «التفويض السيادي للسيادة»، عندما عرَّف «جان جاك روسو» السيادة بأنها غير قابلة للتغيير؟

من الواضح أن هذه المشكلة ما تزال على المحك في المؤسسات الأوروبية، ويزيد النقاش السِّياسي بشأنها في العديد من الدول الأوروبية، حيث يتم تعبئة الناس لاستعادة سيادتها.

هذا الجدل حول السيادة مهَّد الطريق لطرح نمط ثان قام محوره على كيفية تصرف الاتحاد الأوروبي لنفسه بشكل كلِّي أم في سياق المساومة بين أعضائه؟ ولقد كانت النظرية الوظيفية مائلة نحو الخيار الأول («ستاندهولدز» و«ستون سويت»، 1998م؛ «ليندبيرج»، 1963م)، عندما افترضت أن العدد المتزايد للمعاملات داخل أوروبا يتضمن قواعد جديدة وتكاملًا أعمق، يؤدي في النهاية إلى معايير جديدة ومصالح مشتركة جديدة. على النقيض من ذلك، تم تطوير النظام الحكومي الدولي (والذي يتمثل في النظرية التي ترى أن الإجراءات العامة التي يتم الترويج لها داخل أوروبا، أنشأتها وتفاوضت عليها الدول وليست مستوحاة من الاحتياجات والمصالح المشتركة)، منذ نهاية الستينيات وما بعدها، وكان يستند إلى الخيار الآخر الذي اعترضت عليه النظرية الوظيفية («مورافسيك»، 1998م).

وفي هذه الرؤية، يعني التكامل الأوروبي مفاوضات مكثفة ودائمة بين أعضائه. ولا تزال طبيعته الحقيقية قريبة من ثقافة الدولة القومية، ويعكس المفهوم التقليدي للتعاون الدولي. وبدلًا من تدهور السيادة، يهدف هذا التكامل الواقعي والمحدود إلى إدارة التعاون بين الدول في إطار نظام إقليمي. وبدلًا - أيضًا - من إنشاء نظام حكم جديد، فإنه يخلق مجتمعَ أمنٍ («دويتش»، 1957م). ولكن هنا تأتي المشكلة المتمثلة

في كيف يمكننا أن ننظر، في هذه الحالة، إلى طبيعة المعايير المشتركة التي يتم بلورتها في هذا السياق؟

وهذا هو السبب في أن نظام الحكم الإقليمي معرَّض للخطر بالفعل من خلال نظامه المعياري الخاص به، عندما يتم تقاسم القواعد المشتركة بين جميع أعضائه والمُلزِمة بشكل واضح لجميع هذه الأنظمة. ومن ثم، فإن الطبيعة الحقيقية للقانون الأوروبي لا تُعَدُّ بمثابة إضافة للقوانين، ولا قانونًا دوليًّا عاديًّا، فطبيعة كل منها قابلة للتنفيذ بصعوبة بالغة، ولا تستطيع فرض عقوبات فاعلة. هذا القانون الإقليمي كان يبدو آنذاك كمستوى جديدٍ في التسلسل الهرمي للقواعد.

وإذا نظرنا في عملية وضع القوانين هذه، فإننا نطرح كبعد ثالث، مسألة المجتمع السِّياسي الذي من المفترض أن يعمل كمُشرِّع سيادي. فمن ناحية، ومن منظور حكومي قوي، ينتج القانون الإقليمي عن المساومة والمفاوضات بين الجهات السيادية، بالطريقة التي يُمارَس بها عادة في العَلاقات الدولية؛ ثم يفقد القانون الإقليمي خصوصيته بل وجزءًا من شرعيته. ومن ناحية أخرى، إذا وضعت جهة سيادية فريدة قانونًا إقليميًّا ما، فيمكن اعتبار التكامل الإقليمي أكثر ديمقراطية، ولكن ليس من السهل تحديد من هو صاحب السيادة بالفعل، سواء إذا كانت هناك سيادة أوروبية واحدة فقط أو إذا كان مستويان من المستويات السيادية (على المستوى الأوروبي وعلى المستوى الوطني). وبسبب هذه المعضلة، فإننا نواجه مشكلة الديمقراطية داخل النظام الإقليمي، والعَلاقة الصعبة بين التكامل الإقليمي المتزايد والديمقراطية. وبشكل أكثر واقعية فإن غموض طبيعة البرلمان الأوروبي («شاريف»، 1999م). وحتى إن استطاع توسيع صلاحياته الخاصة، فإن طبيعته لا تزال غير مؤكَّدة، مقارنة بالبرلمانات الوطنية؛ كما أن انتخاباته، من خلال الحملات الوطنية التي عادة ما تناقش القضايا الوطنية، تؤكد هذا السياق الغامض. ومن المفارقات الخطيرة أن نسبة الإقبال على التصويت في البرلمان الأوروبي أخذت في التناقص عندما تزداد صلاحياته المؤسسية (62٪ في عام 1979م، مقارنة بنسبة 42,5٪ في عام 2014م).

وهذا التهميش للسيادة يفصل تدريجيًّا السِّياسة عن السِّياسات داخل أوروبا، كما صرحت «فيفيان شميدت («شميدت»، 2006م). وبعد ذلك تحول رسم السِّياسات أكثر إلىٰ دور اللجنة واللجان بدلًا من النقاش الحقيقي بين الممثلين المنتخبين، مما يمهد الطريق أمام الكوميتوقراطية (أي، إعطاء صلاحيات مهمة للجان في وضع القوانين). من هذا المنظور، تساعد المفوضية الأوروبية بضع مئات من اللجان التي يعمل فيها بيروقراطيو الدول الأعضاء الذين يمثلون بلدانهم دون انتخابهم. وتعمل هذه اللجان علىٰ تعديل القوانين الأوروبية لتشريعاتها الوطنية، وتلعب دورًا حاسمًا في وضع هذه القوانين وتنفيذها وتعديلها. علىٰ الرغم من أن معاهدة لشبونة منحت البرلمان قدرة جديدة علىٰ السيطرة علىٰ اللجان، إلا أن هذا الجانب المستمر من عملية وضع القوانين الأوروبية يوضح الوضع الغامض لمبدأ السيادة، وكذلك الديمقراطية الهشة داخل الاتحاد الأوروبي. («برجستروم»، 2005م).

وفضلًا عن ذلك، فإنه إذا كان هناك أي شك حول طبيعة السيادة، كيف يمكننا تحديد هُوِيَّة مواطنيها؟ في الواقع، تم تسليط الضوء علىٰ فكرة «المواطَنة الأوروبية» وترويجها، من خلال عدة نصوص، لا سيما معاهدة ماستريخت (1993م). ومن ناحية، تستند هذه المواطَنة الأوروبية رسميًّا علىٰ أساس الحقوق والواجبات التي يتقاسمها مجتمع من الأشخاص. ولكن، من ناحية أخرىٰ، تظهر هذه المواطنة فقط علىٰ أنها امتداد للمواطنة الوطنية التي يحملها مواطنو إحدىٰ الدول الأعضاء. ولهذا السبب، لا يُمكن اعتبار المواطنة الأوروبية ولاءً سابقًا، ولكنها ناتج ثانوي للالتزام الوطني ليس أكثر.

وتُشير استطلاعات الرأي العام إلىٰ أن الولاء الوطني أكثر انتشارًا من الولاء الأوروبي في جميع الدول الأوروبية (87٪). وقد عُدَّ المستجيبون إما أنهم لا يملكون هُوِيَّة أوروبية (38٪)، أو أن هويتهم الوطنية سائدة (49٪). وهكذا أصبحت هذه الهُوِيَّة الأوروبية غير واضحة إلىٰ حد ما، فهي تبدو ثانوية مقارنة بالهُوِيَّة الوطنية، ولكنها تتشكل عندما تتعارض مع مناطق العالَم الأخرىٰ. وحتىٰ إذا كان هذا الأمر

غامضًا وأحيانًا هشًّا، فيجب أن تؤخذ هذه الهُوِيَّة الإقليمية بعين الاعتبار كشيء غير عادي.

لقد أسهمت أوروبا بقوة في ابتكارها، ولكنها تطورت في وقت لاحق أيضًا في آسيا («الآسيوية»)، كما تم الترويج لها من قِبل الزعيم السنغافوري «لي كوان يو»، ورئيس الوزراء الماليزي السابق، «مهاتير محمد». وبالمثل، فإن «العروبة» قد روج لها الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر، و«وحدة الشعوب الأفريقية» روج لها «كوامي نكروما» مؤسس الدولة الغانية وأول رئيس لها.

القضايا الرئيسة على المحَك

الاقتصاد أم السِّياسة؟

تستمر النزعة الإقليمية (ممارسةً ومفهومًا) في التطور، ولا يمكن عدُّ مفهومها شيئًا ثابتًا؛ ولكن هناك شكوك حول مستقبلها بوصفها ظاهرة دائمة. ويذهب بعض العلماء إلى القول بأنها وسيط وظيفي بين العولمة والدول القومية («فارل» وآخرون، 2005م)، أو أنها طريقة «لتحجيم الحَوْكَمة العالمية» («كوبر» وآخرون، 2008م)، أو تجسيد جديد «للرأسمالية عبر الوطنية» («فان أبيلدورن»، 2002م). في حين ينظر إليها الآخرون على أنها انتقال بين عالم ذي سيادة وعالم ما بعد السيادة.

وربما تكمُن المشكلة الرئيسة في وجود تناقض مزدوج، فالعولمة تتطلب هياكل اقتصادية مفتوحة وكبيرة، في حين أنها تؤدي إلى المزيد من السيادة المتقطعة والمرنة؛ لأنها تعزز القوى المحلية. كما أن مرونة الهياكل السيادية تعيد توجيه الاقتصادات المفتوحة نحو الممارسات التِّجارية؛ فالإقليمية تواجه هذين التناقضين بصعوبة بالغة.

ويُمكننا ملاحظة هذا الوضع في آسيا، حيث يجب أن تتعايش عمليات التكامل من الأساس مع العديد من الصراعات السِّياسية (كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية، والصين ضد تايوان، وماليزيا ضد إندونيسيا، والصين ضد اليابان، والصين ضد فيتنام، واليابان ضد كوريا، والصين ضد الفلبين، إلى غير ذلك). وينطبق الأمر نفسه بدرجة

أقل في أوروبا، حيث أزاحت الأزمات الاقتصادية المنافَسة السِّياسية والقومية. والسؤال المهم إذًا - لكي نفهم - يتمثل في: هل يعد البناء الإقليمي بديلًا دائمًا وفاعلًا لنظام اقتصاد مفتوح لم تتمكن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة «الجات» ومنظمة التجارة العالمية من الترويج له بنجاح؟

إذا كان هذا التفسير الاقتصادي للإقليمية يُعد بشكل عامٍّ مبنيًّا علىٰ أساس صحيح، فإنه يُشير إلىٰ أن النتائج السِّياسية لمخاطر الإقليمية التي قد تكون ضعيفة إلىٰ حد ما. ويمكننا إذًا أن نفهم عدم قدرة هذه الأقاليم الكبرىٰ علىٰ إنتاج سياسة خارجية مشتركة حقيقية.

لقد كانت أوروبا قادرة علىٰ إقامة دبلوماسية خاصة بها فقط في سياقات محددة، تحديدًا قبل توسيعها، عندما كانت فرنسا وألمانيا تروجان للثنائي الفرنسي - الألماني، في حين فقدت بريطانيا اهتمامها بسياسة خارجية أوروبية مشتركة تلتزم بها.

وبمجرد إضفاء الطابع المؤسسي علىٰ عملية وضع السِّياسة الخارجية من خلال «الممثل الأعلىٰ للاتحاد للشؤون الخارجية والسِّياسة الأمنية»، بموجب معاهدة لشبونة (2007م)، والتي أعدتها بالفعل معاهدة أمستردام (1999م) - نلحظ الركود، بل تراجع السِّياسة الخارجية المشتركة التي بدت واعدة في مطلع القرن («هيل» و«سميث»، 2005م). وينطبق الشيء نفسه علىٰ الإقليمية الآسيوية التي نادرًا ما نتج عنها سياسة أمنية مشتركة، وعلىٰ أمريكا اللاتينية حيث كان التقارب السِّياسي يرجع بالأساس إلىٰ الأيديولوجيات المشتركة عمومًا، بدلًا من العضوية الإقليمية المشتركة.

إذا نظرت الجهات الفاعلة التابعة للدولة إلىٰ المزيد من الإقليمية من خلال العقلانية الاقتصادية هذه، فإن الحلم السِّياسي المؤسس، كما ظهر بعد عام 1945م، يتناقص ويضعف بسبب عودة «السيادة الجديدة» واتجاه جديد للقومية.

والسؤال المهم هنا: كيف يمكن تقييم الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها هذه الواقعية الاقتصادية إلىٰ تكامل إقليمي، عندما يعمل الضغط السِّياسي في الاتجاه المعاكس؟

من الواضح أن هذه القضية ستظل على المحك مع مشكلة العملة الموحدة في أوروبا، فهل يمكن أن تكون العملة الموحدة فاعلة دون حد أدنى من وجود تكامل سياسي؟ وهل تتوافق مع السيادات المجزَّأة؟ وماذا يحدث عندما لا يعمل «الامتداد» ويحل محله التسوية أو المساومة؟ هل تحل المساومة - بوصفها إستراتيجية اقتصادية - محل البنية السياسية المعيبة؟

القوة الإقليمية

يميل الإقليم - بغض النظر عن مستوى التكامل السِّياسي - إلى أن يهيمن عليه قائد. وهنا نواجه مفارقة تشرح تناقضات التكامل السِّياسي، أي إنه إذا كانت النزعة الإقليمية تهدف إلى التغلب على سياسات السُّلْطة والسيادة، فإنها تمهد الطريق لسلطات جديدة. وكانت تلك هي حالة فرنسا وألمانيا في أوروبا، والبرازيل في السوق المشتركة للدول اللاتينية، وجنوب أفريقيا في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (التي أُنشئت عام 1992م)، والهند في اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (الذي أُنشئ عام 1985م).

لقد أفادت جميع هذه القوى المتوسطة من التجمعات الإقليمية التي من أجلها تمكنت هذه القوى بنجاح في المطالَبة بأن تصبح قادة حقيقيين. هذا الاتجاه قوي للغاية، حيث تحاول جميع القوى الصاعدة فرض نفوذها الإقليمي، وأحيانًا من خلال اتباع طرق غير رسمية مثل تركيا في الشرق الأوسط، والصين واليابان في الشرق الأقصى، من خلال سياسة نشطة للدخول في رابطة دول جنوب شرق آسيا «الآسيان»، والتي تم توسيعها باسم «آسيان + 3» (الصين واليابان وكوريا الجنوبية).

وهذه المنافسة على السُّلْطة لم تؤدِّ إلى قيادة حقيقية عندما يكون الزعماء المحتملون قريبين للغاية من بعضهم، وغير قادرين على الاتفاق، كما هي الحال في الشرق الأقصى، ومن وقت إلى آخر في الاتحاد الأوروبي، عندما نشأت الخلافات الفرنسية الألمانية.

وقد عُدَّت هذه القيادة الإقليمية، للوهلة الأولى، قيادة مؤدية لوظيفة، بل ومماثلة لـ«القيادة المعتدلة» التي حددها «روبرت غيلبين» («غيلبين»، 1981م). ولعب الثنائي الفرنسي - الألماني في الاتحاد الأوروبي، والبرازيل في السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي، وجنوب إفريقيا في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية - دورًا مهمًّا في تشكيل البناء الإقليمي، وفي اتخاذ خطوات حاسمة إلى الأمام، لا سيما عندما كانت السُّلْطة مدعومة من قبل القادة المُلهِمين («ديغول أديناور» في الاتحاد الأوروبي، و«إغناسيو لولا دا سيلفا» في السوق المشتركة للدول اللاتينية، و«نيلسون مانديلا» في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية).

وعلى النقيض من ذلك، يمكن لقوة إقليمية حازمة للغاية أن تخلق ردَّات فعل بين القوى الصغيرة أو المتوسطة التي تهدد التكامل الإقليمي. على سبيل المثال، أدى التضامن بين ألمانيا وفرنسا خلال الأزمة العراقية في 2002م-2003م، إلى انقسام داخل الاتحاد الأوروبي، ودفع بالعديد من الأعضاء للانضمام إلى الولايات المتحدة في تحالف. وربما أدت الدبلوماسية المشتركة التي فرضتها باريس وبرلين إلى إبعاد بعض الشركاء الضعفاء، وإبطاء العملية التي أدت إلى خلق سياسة خارجية أوروبية مشتركة.

وعلى الوتيرة نفسها، أدت الهَيْمَنة البرازيلية في السوق المشتركة للدول اللاتينية إلى تمرد بلاد صغيرة مثل باراغواي وأوروغواي، بينما نشَط التنافس بين برازيليا وبوينس أيرس. ومن المحتمَل أن تكون مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية قد منعت بسبب الخوف من بعض الأعضاء الصغار أن يصبحوا عملاء لبريتوريا، في حين أن الاتحادات القارِّية الكبيرة، مثل منظمة الدول الأمريكية أو الاتحاد الإفريقي، معرَّضة بشكل دائم لخطر وجود زعيم قوي للغاية مثل الولايات المتحدة الأمريكية في الحالة الأولى، ونيجيريا وجنوب أفريقيا في الثانية. وربما كان هذا هو السبب في ظهور المزيد من المنظمات الإقليمية المقيدة في مرحلة ثانية، والتي تجمع دولًا في منطقة محدودة، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في غرب أفريقيا (التي أنشئت عام 1975م)، أو تجمُّع الدول التي تتشارك في التوجُّهات السِّياسية نفسها («ألبا»،

التحالف البوليفاري لشعوب أميركا، الذي أنشئ عام 2004م بمبادرة من كوبا وفنزويلا للتصدي لمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين (FTTA)، التي تروِّجها الولايات المتحدة منذ عام 2000م).

إن كلا هذين الابتكارين لا يمكن أن يشككا في القيادة الإقليمية الأوسع؛ فقد أنشأت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا القيادةُ النيجيرية في غرب إفريقيا، في حين أن التحالف البوليفاري لشعوب أميركا (ألبا) ابتكر «الإقليمية الأيديولوجية» التي ربما تجعل القيادة أكثر قبولًا لكنها لا تقللها، كما يُمكن أن نلحظ هَيْمَنة «شافيز» على التحالف البوليفاري لشعوب أميركا (ألبا).

دولة جديدة أم إقليم جديد؟

نأتي الآن إلى جوهر المشكلة؛ ففي كتاب شهير، زعم «بيتر كاتزينستين» أن هذه الاتحادات الإقليمية الجديدة تم الترويج لها بعد ضغوط ألمانيا واليابان، وفي سياق الإمبراطورية الأمريكية. لقد كان الهدف وقتئذ ابتكار سياسة عالمية جديدة، قادرة على التغلب على التناقض بين الدول التقليدية والأسواق الجديدة («كاتزينستين»، 2005م). ومن هذا المنظور، تهيمن العَلاقات عبر الأقاليم على السِّياسة الدولية الجديدة، أكثر من المنافسة فيما بين الدول. وهذه النقطة تبدو مقنعة عندما ننظر إلى المفاوضات التِّجارية الحالية، وخاصة شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP)، التي تسعى إلى تأسيس نظام تجاري عبر أطلسي جديد، خارج عن سيطرة الدولة القومية وخارج التشريعات الوطنية للدول المعنية. ومن هذا المنظور، فإن العَلاقات عبر الأقاليم ستكون بالتأكيد أحد المراكز الرئيسة للعَلاقات الدولية الجديدة، وبالتأكيد أكثر توافقًا مع الهيكل الجديد للسوق الدولية.

وقد ساعد على إطلاق العديد من المنتديات والاجتماعات الجديدة، على سبيل المثال الاجتماع الآسيوي الآوروبي (ASEM) (الذي بدأ عام 1996م)؛ والمنتدى الأفروآسيوي للطاقة المستدامة، الذي أنشئ عام 2010م بناء على مبادرة من اليابان

والجزائر؛ وقمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، التي بدأها الرئيس البرازيلي «إجناسيو لولا دا سيلفا» عام 2005م؛ والقمة المشتركة بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية التي أُنشئت عام 2006م. ويجب أن يؤخذ هذا - أيضًا - في الاعتبار ضمن إطار «التعاون فيما بين بلدان الجنوب»، والذي لم يكن يَعدُّه «كاتزينستين» كذلك، حتىٰ أصبح يمثل بُعدًا جديدًا للعَلاقات عبر الأقاليم.

ويمكن اعتبار منتدىٰ التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)، من أكثر أشكال العَلاقات عبر الأقاليم تطورًا («دريسدال» و«إيشيجاكي»، 2002م)، وقد تأسس عام 1989م، وهو يتمتع بصفة «الإقليمية المنفتحة»، والطابع المؤسسي الضعيف، فضلًا عن أنه يشتمل بالأساس علىٰ مؤتمرات قمة سنوية. وكان هدفه الرئيس تعزيز نظام التجارة الحرة والاستثمار بين 21 عضوًا قادمين من جانبي المحيط الهادئ. وحتىٰ لو كان قد توقف في السنوات الأخيرة، وتم حَجْبه - إلىٰ حدٍّ ما - عن طريق التنافس القوي علىٰ السُّلْطة (الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا واليابان)، فإنه يدشن في منطقة كثيفة ومعقَّدة للغاية بناءً إقليميًّا، يهمل - بل ويتخلىٰ عن - الترتيبات المؤسسية لتحقيق الفائدة من متطلَّبات السوق. ومع ذلك، فإن منتدىٰ التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ قد حصل علىٰ بعض التوسعات المثيرة للاهتمام، لا سيما عندما استُخدم بوصفه منتدًى لمعالجة القضايا السِّياسية والأمنية، وأيضًا أداة لمكافحة بعض الأوبئة، مثل إنفلونزا الطيور عام 2005م.

ولكن رؤية «بيتر كاتزينستين» هذه واجهت اعتراضًا من ثلاث وجهات نظر أخرىٰ: أولها أن هذه الرؤية لا تأخذ في الاعتبار الدولة والقدرة علىٰ الصمود السيادي، ولا الإحجام عن السِّياسات الخارجية المشتركة، ولا الأشكال المتعددة لنهضة النفوذ الوطني داخل المناطق الجديدة؛ فهي تُهمل نوعًا جديدًا من القومية التي يعززها التكامل الإقليمي. وثانيها أنها تتجاهل الصياغة المعقَّدة بين الأقاليم الكبرىٰ، التي تهيمن عليها العقلانية الاقتصادية، والتحالفات العسكرية التي تعمل كمجتمعات أمنية. في حين أن الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبات جمة في وضع سياسة خارجية ودفاعية مشتركة،

فإن منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) لها وجودها الخاص حيث تجمع حول الولايات المتحدة الأمريكية تقريبًا الجهات الفاعلة نفسها، وتُحدد أهدافها الخاصة. هذا التمييز بين السِّياسة والاقتصاد يُحدد - أو يؤكد - ما يقترحه «كاتزنستين». وثالثها أن هذه النزعة الإقليمية المفتوحة تبدو أقل إقليميةً؛ فإذا أخذنا في الاعتبار الشكل الجديد للتعاون الدولي، فإن القرب الجغرافي يفقد أهميته في عالم لم تَعُدِ المسافات الإقليمية فيه عائقًا أمام التعاون؛ ففي الآونة الأخيرة، كانت التجمعات الأكثر جاذبية وفاعلية، مرتبطة بالتعاون عبر الإقليمي وليس بالتداخل الإقليمي، حيث إن الدول تتضافر في اعتبارات المصلحة المشتركة أكثر من القرب.

التقسيم عبر الإقليمي

يمكن تعريف التقسيم عبر الإقليمي بأنه تجاوز للإقليمية، حيث يكون الترابط متعدد الوظائف؛ فلم يعد يعتمد على القرب أو التواصل الإقليمي؛ بل إنه يعد أكثر من تعاون عادي بين الدول؛ لأنه تأسيس طويل الأمد، وذو حد أدنى من التنظيم. وهذا هو السبب في كونه يبدو تكوينًا إقليميًّا كبيرًا، على الرغم من أن مخرجاته لا ترتبط بالواقعية الجغرافية.

على سبيل المثال، تأسس منتدى حوار إبسا «IBSA» (الهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا) في يونيو عام 2003م، بموجب «إعلان برازيليا» («ستونكل»، 2014م). ويشمل ثلاثة بلدان من قارات مختلفة، ويفصل بينها مسافات كبيرة جدًّا؛ فهم يعلنون بشكل ملحوظ أنهم لا يهتمون فقط بالتجارة والاستثمار، اللذين لا يغطيان جزءًا كبيرًا من الإعلان، وإنما يهتمون أساسًا بالتنمية والأمن البشري وإصلاحات التعدُّدية، من أجل منح امتيازات جديدة لهذه القوى الصاعدة. ويعقد منتدى حوار إبسا (IBSA) مؤتمرات قمة سنوية، وتُشكَّل أيضًا العديد من اللجان التي تعمل على القضايا الرئيسة المدرَجة في الإعلان. وحتى إذا لم يكن دورها وضْعَ معايير مشتركة، فإنها تهدف إلى خلْق مواقفَ مشتركةٍ بشأن القضايا الرئيسة الراهنة في الساحة الدولية. وبدلًا من

السعي إلىٰ نظام مشترك، فإن هذه الدول تريد تحقيق انسجام تدريجي لسِّياسات الولايات الثلاث بطريقة جديدة مقارنة بالإقليمية التقليدية.

ويمكن اعتبار مجموعة دول البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) تنتمي إلىٰ هذه الفئة («تشون، 2013م). وهذه الحالة مثيرة للاهتمام بشكل خاص، حيث إن منشأ هذه المجموعة لا يمكن معرفته من خلال القرار السِّياسي الذي اتخذته هذه الدول، ولكن من خلال التصنيف الذي اقترحه محلِّل شركة جولدمان ساكس «جيم أونيل» الذي رأىٰ عام 2001م، أنه ينبغي تمييز بعض الاقتصادات بقدراتها علىٰ النمو بسرعة وخلْق موازين جديدة في العالم.

وبعد ثماني سنوات، وفي يونيو عام 2009م، وافقت البرازيل والصين والهند علىٰ دعوة من الزعيم الروسي «فلاديمير بوتين» للمشاركة في اجتماع مشترك في يكاترينبورغ، وانضمت جنوب أفريقيا إلىٰ المجموعة في ديسمبر عام 2010م. وللمرة الأولىٰ، تم تطوير هيكل للتعاون من خلال تحليل مفاهيمي مقدم قبلَ أي خيار سياسي.

إن سرعة قبول الجهات الفاعلة السِّياسية هذا التحليل وتحويله إلىٰ صناعة سياسية تضفي الدليل علىٰ الفرضية الوظيفية للحاجة السِّياسية إلىٰ التعاون بين القوىٰ الصاعدة. في الوقت نفسه، يظهر بوضوح أن هذا التعاون لا يعتمد بالضرورة علىٰ التواصل الإقليمي والقرب. ويبدو أن هناك شيئًا آخر ظهر من خلال تجارب منتدىٰ دول إبسا ومجموعة دول البريكس، وهو الاستبعاد السِّياسي، أو علىٰ الأقل التهميش الدبلوماسي النسبي للأعضاء (كانت روسيا مجرد إضافة لاحقة في قمة مجموعة الدول السبع + 1). وربما كان ذلك هو الركيزة الرئيسة لمثل هذه الجماعات، والتي حفزت الطلب، أو الإرادة نحو التعاون.

ويبدو التقسيم عبر الإقليمي في الواقع بمثابة هيكل دفاعي واستباقي، وهذه الوظيفة المزدوجة تعطيه قدرة قوية علىٰ مزيد من التطوير، فهو بوصفه هيكلًا دفاعيًّا، فإنه يساعد الدول المهمَّشة أو القوىٰ الصاعدة للحصول علىٰ رؤية أكبر ووضع أفضل

علىٰ الساحة الدولية، كما أنه قادر علىٰ موازنة تأثير مجموعة السبع، واحتواء دبلوماسية النادي التي تروِّج لها القوىٰ القديمة، وبوصفه هيكلًا استباقيًّا، فإنه يحتوي علىٰ مخاطر المنافسة الاقتصادية المتزايدة بين القوىٰ الناشئة، ويعطيها شكلًا دبلوماسيًّا مشتركًا. ويمكن إيجاد هذا في «الدبلوماسية المنقسمة» التي تساعد بنجاح القوىٰ الصاعدة علىٰ العمل من ناحية في الشمال بين الدول المتقدمة، وفي ناحية أخرىٰ في الجنوب فيما يتعلق بالتقارب والتضامن مع الدول النامية. ويكون السؤال المطروح هو: هل كان التحوُّل الحالي لعالمنا الشامل، وكسر حاجز حدوده الجغرافية يتفق مع هذا التقسيم «ما بعد الإقليمي»، الذي يتجاوز في الواقع الأنواع التقليدية للإقليمية أم من وجهة نظر معينة يتعارض معه؟

المساندة وانعدام الثقة والمناظرات العامة

يظهر هذا الاتجاه الجديد بوضوح بين القوىٰ الصاعدة، فالبرازيل تبدو محبَطة بعض الشيء من السوق المشتركة للدول اللاتينية (MERCOSUR)، ومن الغضب الذي تسببت فيه برازيليا بين شركائها. وتفضل جنوب أفريقيا الاستثمار في مجموعة دول البريكس (BRICS)، ومنتدىٰ إبسا (IBSA) بدلًا من الاتحاد الأفريقي المقيد في بريتوريا. وليس لدىٰ الهند ما يمكن توقُّعه من اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، بينما تحاول الصين تأسيس قيادتها الإقليمية بمواجهة العديد من الصعوبات.

وفي الوقت نفسه، يتناقص بشكل واضح مستوىٰ الثقة بين شركاء الأقاليم الكبرىٰ. ففي عام 2014م، أشار استطلاع للرأي إلىٰ أن 59٪ من الأوروبيين لا يثقون في الاتحاد الأوروبي، وأن 32٪ فقط كانوا يشعرون بالعكس. في الواقع، يبدو التعقيد الأوروبي وتوجهاته التكنوقراطية هما الحل الوسط الوحيد الممكن بين 28 دولة، لكن - في الوقت نفسه - هذا الوضع ينفِر المزيد والمزيد من المؤسسات الأوروبية. وقد أظهر الاستطلاع نفسه الذي أُجري في عام 2009م، أن 30٪ فقط من الأوروبيين

يحسبون أن أصواتهم احتسبت لصالح تطور الاتحاد، في حين أن هذه النسبة لا زالت في حدود 57٪ فقط، في عام 2007م. وفي الوقت نفسه، فإن فَشَلَ الاستفتاءات (في فرنسا وهولندا) قد لعب دورًا سلبيًّا؛ فلم يعد التكامل الإقليمي يثير الحماس، بل أصبح أداة تقنية معقَّدة.

ومع ذلك، فإن الكثافة الاجتماعية التي تتميز بها جميع التكوينات الإقليمية تجعل منها مجالًا عامًّا حقيقيًّا، تتم فيه مناقشة العديد من القضايا. وهذا ينطبق بشكل خاص على الاتحاد الأوروبي، كما أشار «يورجن هابرماس». ومهما كان المأزِق السِّياسي الذي يجد فيه الهيكل الأوروبي نفسه، فإن أوروبا بالتأكيد تُعد مجالًا للتعبئة والاحتجاجات. وينطبق هذا على جماعات الضغط والنقابات (لا سيما نقابات الفلاحين)، وينطبق كذلك على العديد من المنظمات غير الحكومية، والعديد من أنواع الحركات الاجتماعية عبر الوطنية. وأكثر من ذلك، فإنه يبدو وكأنه مجال جديد يكون فيه المواطنون أكثرَ أو أقلَّ جماعية لعالَم ما بعد السيادة («هابرماس»، 2012م).

في الواقع ذهب مستوى التكامل - بالفعل - إلى أبعد بكثير مما ينعكس في استطلاعات الرأي. وتُؤخذ العديد من الأشياء (حرية التنقل، والأسواق المفتوحة، والعُمْلة المشتركة، وما إلى ذلك)، على أنها أمر مفروغ منه، خاصة في الجيل الأصغر الذي لم يعد يشكله الحرب وتجارِب ما بعد الحرب. ومن المفارقات، أن التهديد الإقليمي الجديد الذي توجهه روسيا قد يؤدي مرة أخرى إلى مستوى أعلى من الوعي في هذا الصدد، لا سيما في أوروبا الشرقية.

التصنيف النموذجي

كيف يمكننا إذًا النظر في نتائج مثل هذه العملية؟ بعد البحث الدقيق، يجب علينا أن نميز بين خمسة أنواع رئيسة من التقسيمات الإقليمية:

1- التعاون الرسمي بين الدول، الذي لا يتعارض بالفعل مع السيادة، لكنه يخلق حالة من التعاون الدائم والأدنى مثل منظمة الدول الأمريكية (OAS)، وجامعة

الدول العربية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، والاتحاد الإفريقي. ويُمكن عَدُّ التحالف العسكري (الناتو) تجسيدًا متطرفًا لهذه الفئة الأولى.

2- التعاون الاقتصادي الرسمي، الذي يتجاوز - إلى حدٍّ ما - الاتفاقيات التِّجارية مع توسع سياسي أقلّ، أو عدم وجود توسع سياسي، حيث إن دول السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (ميركوسور) تعد (توسعًا سياسيًّا أقل)، أو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) (عدم وجود توسع سياسي) - هي في هذه الفئة التي ترتبط بوضوح بالعولمة، وتحاول تعزيز الحد الأدنى من مستويات التكيف معها. وهذا التعاون الاقتصادي تتحكم فيه وتعززه بعض الدول.

3- عملية التكامل المؤسسية متعدِّدة الوظائف، وتتضمن بشكل صريح تكاملًا سياسيًّا. في الوقت الحاضر، يبدو الاتحاد الأوروبي وكأنه المثال الوحيد لهذا النوع، الذي كان يعدُّ في السابق نموذجًا لمستقبل العديد من الأقاليم، في حين يبدو في الوقت الحاضر أقل جاذبية، بالنظر إلى حالات فشله وأزماته.

4- عملية تكامل غير رسمية، والتي تأتي من الأساس وتحت الضغوط الاقتصادية ويُروَّج لها بطريقة حكومية مشتركة (على سبيل المثال «إبيك»)، أو من خلال عملية أقاليمية («الأقاليم الاقتصادية الطبيعية»، «مثلثات النمو»). في النوع الأول (الحكومات المشتركة)، نلحظ حدوث امتداد طفيف، ولكنه غائب تمامًا في النوع الثاني (الأقاليمي)، إلا من خلال المبادرات الفردية والهامشية.

5- التعاون عبر الإقليمي، الذي تروِّج له الدول، ولكن بدون أي نوع من أنواع التواصل الإقليمي. والقضايا التي يتم تناولها فيه تكون مختلطة (اقتصادية أو سياسية أو دبلوماسية). ويمكننا أن نذكر، كمثال لهذه الفئة، مجموعة دول البريكس (BRICS)، ومنتدى دول إبسا (IBSA).

الاستنتاجات

في الواقع، يمكن تصور الإقليمية الكبرىٰ بطريقة أكثر واقعية، حيث إنها لا تتبع أي نموذج نظري. وفي جميع الحالات، تبدو معاملةً بين سيادة الدولة والعولمة، وتسير علىٰ نهج أنواع مختلفة من النماذج. ولهذا السبب، فإن هيكلها غير مستقر، ولا يزال تطورها غير مؤكد. وبينما يبدو أن عمليات التكامل في نهاية القرن العشرين قد سادت وعادت في الألفية الجديدة موجة قومية مفاجئة إلىٰ الظهور. ويجب أن يُنظر إلىٰ التكامل الإقليمي علىٰ أنه الوظيفة المطلوبة لتقدم العولمة، لكنه يفشل دائمًا بسبب سياسات الدولة القومية (أو مصالح الدول القومية)، أو الرأي العام، أو الاحتجاجات الاجتماعية، أو الحركات الاجتماعية.

أسئلة

1- ما الاختلافات الرئيسة بين الإقليمية «القديمة» و«الحديثة»؟

2- ما «الإقليم الاقتصادي الطبيعي»؟ وهل هذا المفهوم يوفر رؤية جيدة للخَلْفية الاقتصادية للإقليمية في العالم؟

3- هل تؤدي الإقليمية إلىٰ نظام سياسي جديد؟

4- كيف تُقيِّم مفهوم «عبر الإقليمية»؟ وهل هو حقًّا اتجاه جديد في السِّياسة العالمية أم استثناء؟

للمزيد:

Gamble A and Payne A (eds.) (1996) Regionalism and world order. Basingstoke: Macmillan. A classical, but still very useful, approach to regionalism and its various forms of constructions.

Fawcett I and Hurrell A (eds.) (1996) Regionalism in world politics. Oxford: Oxford University Press. Another excellent synthesis pointing out the new forms of regionalism which are considered through the transformation of the international context.

Cooper A, Hugues C and de Lombaerde P (eds.) (2008) Regionalization and global governance. The taming of globalization. London, New York: Routledge. A very useful approach to the interaction between regionalization and globalization.

McCormick J (2002) Understanding the European Union. A concise introduction. London, New York: Palgrave. A very easy and clear introduction on European integration. Very precious for beginners.

Fligstein N, Sandholtz W and Sweet AS (eds.) (2001) The institutionalization of Europe. Oxford: Oxford University Press. For a second step: a very clear and dense assessment on the institutional European integration.

مواقع الإنترنت التي تتعلق بالإقليمية:

On European Union: http://europa.eu (official website).

On ASEAN: www.aseansai.org (official website).

On MERCOSUR: www.mercosur.int (official website).

On African Union: http://po.au.int (official website devoted to political issues).

❋

مسرد المصطلحات

الآلة السِّياسية: شكل من أشكال التنظيم الحزبي في السِّياسة الأمريكية، يرأسه رئيس واحد أو مجموعة سلطوية صغيرة، والذي يأمر بحصد ما يكفي من الأصوات للحفاظ على السيطرة السِّياسية والإدارية على مدينة أو مقاطعة أو ولاية.

إجماع واشنطن: مجموعة من التوجُّهات السِّياسة الاقتصادية التي وضعها الاقتصادي البريطاني «جون ليامسون»، والتي تم تبنِّيها من قِبل مؤسسات «بريتون وودز»، بالإضافة إلى وزارة الخزانة الأمريكية من أجل «تعديل» السِّياسات الاقتصادية في الدول النامية. وتضمنت الخصخصة، وتراجع الدولة، والإصلاحات الضريبية، والاستثمارات الأجنبية الحرة، وتخفيضات المساعدات العامة. هذا «الإجماع» كان يعمل خلال الثمانينيات وأسفر عن العديد من الأزمات الاجتماعية وردَّات الفعل السِّياسية. وتم انتقاد هذه السِّياسة من قِبَل «جوزيف ستيغليتز»، كبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، والفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد، وتم التخلي عنها جزئيًّا في نهاية التسعينيات.

أُحادي المجلس (المجلس الأُحادي) / النظام البرلماني أُحادي التشريع: نظام برلماني قائم على أساس مجلس واحد.

الاختيار العقلاني: نهج في العلوم الاجتماعية، لا سيما في الاقتصاد، وفي أجزاء من العلوم السِّياسية التي تفترض أن الأفراد يتخذون دائمًا قرارات حكيمة ومنطقية توفر لهم أكبر فائدة أو رضا، وتكون في مصلحتهم العليا.

إرساء الديمقراطية: ظاهرة التحوُّل المعقد من نظام غير ديمقراطي إلى نظام سياسي ديمقراطي داخل دولة ذات سيادة. ويمكن تقسيمها إلى العمليات الكبرى التالية: الانتقال نحو الديمقراطية، والتوحيد أو الأزمة، وتعميق الصفات الديمقراطية أو تدهورها.

الأزمة: في النظام الديمقراطي، هي عملية تباعد المسافة بين مؤسسات النظام، والمؤسسات الوسيطة، بما في ذلك الأحزاب، والمجتمع.

الاستجابة: قدرة الحكومة على إرضاء المحكومين بتنفيذ سياساتها بطريقة تتوافق مع مطالبهم.

الاستدامة: مفهوم السلع المشتركة الذي بدأه تقرير برونتلاند (1987م)، والذي أكد على أن التنمية يجب أن تفي بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الحالية دون تعريض الأجيال المستقبلية للخطر، خاصة في المجال البيئي.

الاستعمار الجديد: مجموعة من الممارسات الاقتصادية والسِّياسية التي تسعىٰ من خلالها القوىٰ الاستعمارية السابقة إلىٰ الحفاظ علىٰ هيمنتها علىٰ بلد بعد إنهاء استعمارها. كما أنه يُحدد الاستعداد الثقافي لتعزيز هذه الممارسات أو دعمها.

الاستفتاء: قرار سياسي يطلب من جميع الأشخاص الذين يصلون لسن الانتخاب في بلد أو منطقة ما إبداء رأيهم بشأن قضية مهمة أو اتخاذ قرار بشأنها.

الاستقرار الانتخابي: عملية تنطوي علىٰ وضع أنماط أكثر تكرارًا ومتوقعة للسلوك الانتخابي وعَلاقات الحزب بالناخبين. ويشير إلىٰ ذلك الانخفاض في التقلبات الانتخابية، وإعادة تنظيم أنماط التصويت في حالة إجراء انتخابات حاسمة.

الاستقلال القضائي: قدرة المحاكم والقضاة علىٰ أداء واجباتهم بعيدًا عن النفوذ أو السيطرة من قِبل الجهات الفاعلة السِّياسية أو الاجتماعية أخرىٰ.

إضفاء الطابع الإعلامي للسِّياسة: أن تصبح العملية المعقَّدة المؤلَّفة من وسائل الإعلام مستقلة بذاتها بشكل متزايد عن المؤسسات السِّياسية والجهات الفاعلة، وفي الوقت نفسه تُزيد من نفوذها وقدرتها علىٰ تشكيل السِّياسة.

إضفاء الطابع الشخصي علىٰ السِّياسة: عملية التحوُّل التدريجي من الجهات والمؤسسات الجماعية إلىٰ أخرىٰ فردية في الساحات السِّياسية ذات الصلة (مثل السلوك الانتخابي، وصنع القرارات الحكومية، والحملات الانتخابية وتنظيم الحزب) مدفوعة بالأهمية المتزايدة للقيادة ووسائل الإعلام في السِّياسة المعاصرة.

الإمبريالية: عقيدة وإستراتيجية تهدف إلىٰ تعزيز توسع الإمبراطورية. وفي نهاية القرن التاسعَ عشرَ، كان المفهوم يُستخدم أساسًا للدلالة علىٰ التوسع الاستعماري للقوىٰ الأوروبية الرئيسة، وكان يُعرض عادةً كنتيجة للرأسمالية الحديثة («لينين»). ثم امتد هذا المفهوم إلىٰ الهَيْمَنة العالمية للقوىٰ العظمىٰ خلال الحرب الباردة، أو إلىٰ موقف الهَيْمَنة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1989م.

الانتشار النووي: العملية التي يتم بموجبها استيراد الأسلحة النووية من دول جديدة أو تطويرها. ويُعد هذا الانتشار خطرًا علىٰ وجه الخصوص بين القوىٰ النووية القديمة، التي حالت دون انتشار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تم الانتهاء منها عام 1968م وتم تجديدها عام 1995م.

الانتقال: الفترة الوسيطة والغامضة للطبيعة المؤسسية المتغيرة التي تخلىٰ فيها النظام عن بعض الخصائص الأساسية للهيكل المؤسسي السابق، دون اكتساب جميع سمات النظام الجديد الذي سيُنشأ.

الانتماء الحزبي: مفهوم طوِّر أصلًا في دراسات التصويت الأمريكية؛ وهو يُشير إلىٰ الولاء نحو حزب سياسي نشأ في وقت مبكر من حياة الشخص من خلال التأثيرات العائلية والاجتماعية علىٰ وجه الخصوص.

الاندماج: عملية متعددة الوجوه يتم من خلالها ترسيخ الهياكل الديمقراطية والأعراف والعَلاقات بين المجتمع المدني والنظام، وغرسها جيدًا داخل المجتمع.

اندماج الصلاحيات: المبدأ أو المنطق الدستوري الذي يوجد من خلاله، في الأنظمة البرلمانية أو شبه الرئاسية، رابطة سياسية بين السُّلْطة التشريعية والسُّلْطة التنفيذية؛ إذ إن الأخير لا يحكم إلا إذا كان يتمتع بثقة (مباشرة أو غير مباشرة) من (الأغلبية) للسلطة التشريعية.

الانقسام الاجتماعي: يُشير إلىٰ تقسيم الناس وخطوط الصراع في المجتمعات وفقًا للقضايا السِّياسية المشُكلة تاريخيًّا.

ائتلاف مؤسِّس: تَحالف القوىٰ الفاعلة (الاجتماعية) السِّياسية التي تشارك بنشاط في عملية التثبيت الديمقراطي من خلال عقد اتفاق أو ميثاق.

البرلمان: مؤسسة تجمع بين أعضاء معترف بهم رسميًّا، لمناقشة القرارات المتعلقة بالمسائل التي تؤثر علىٰ المجتمع ككل، وإضفاء الشرعية عليها. وتتمثل الوظائف الرئيسة المرتبطة تقليديًّا بالبرلمانات في التشريع والرقابة البرلمانية.

البنائية: تقليد بحثي يركز علىٰ كيفية رؤية الناس، وإلىٰ حدٍّ ما، وصناعتهم لواقع اجتماعي من خلال تطويرهم مفاهيم لوصف هذا الواقع.

بنائية العَلاقات الدولية: تعارضت البنائية، بوصفها نموذجًا جديدًا في العَلاقات الدولية، مع التوجُّه الإيجابي للنظريات السائدة، ولا سيما النظرية «الواقعية» (انظر أدناه). واختلفت مع المفهوم الموضوعي للمصلحة الوطنية، بحجة أن الجهات الفاعلة كانت تقوم بأدوارها وفق مفهومها الخاص للمصلحة الوطنية، وتصورها لجميع المنافسين ورؤيتها للصراع، حيث حثت البنائية علىٰ التوجُّه الاجتماعي للدراسات الدولية.

البنيوية: واحدة من النماذج الرئيسة في العلوم الاجتماعية التي تصدر عن رؤية شاملة للعالم. ويفترض هذا النموذج أن كل نظام اجتماعي مبني على نموذج منظمة، مما يسهم في شرح كيفية عمل النظام والتفاعل مع بيئته.

البيروقراطية: تنظيم الإدارة العامة لدولة ما وهياكلها، على كل من المستوى المركزي والإقليمي والمحلي، والهيكل المنظّم للمسؤولين الحكوميين (الموظفين المدنيين) المسؤولين عن سَن التشريعات.

التأطير: مفهوم اجتماعي نفسي حول كيفية رؤية الأفراد والمجموعات للواقع الاجتماعي «محاطًا» بالتقاليد التاريخية والثقافية.

التأويل: طريقة لتفسير النصوص أو المصادر المشابهة.

تبعية المسار: نهج يؤكد على دور التوقيت وتسلسل الأحداث في العالم الاجتماعي والسِّياسي، ويفترض أنه عندما يحدث شيء في سلسلة من الأحداث، فإن هذا يؤثر على كيفية حدوثها، حيث إن الأحداث الصغيرة والعشوائية التي تحدث في وقت معين قد يكون لها أنماط أو مسارات طويلة الأمد أو ذاتية الاستنساخ.

التثبيت الديمقراطي: عملية تستلزم التمديد الكامل والادراك الفعلي للحقوق المدنية والسِّياسية، وظهور عدد من الأحزاب، وكذلك النظام الحزبي، فضلًا عن ظهور مجموعات المصالح الجماعية، مثل النقابات وغيرها من المنظمات، واعتماد الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية التي تميز النظام، بدءًا من القانون الانتخابي.

التجارِب: الأبحاث التي يقدم فيها الباحث علاجًا أو حافزًا لتقييم الأثر السببي. ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، مع مجموعتين من العينات العشوائية، حيث تتلقى إحداها العلاج وتعمل الأخرى كمجموعة مهَيْمِنة.

تحديد الهُوِيَّة: المفهوم الرئيس في عِلْم النفس وعلم الاجتماع، الذي يصف كيف يدرك الفرد أو المجموعة أنفسهم في مجتمع ما، أو تجرِبة، أو مجموعة من القِيَم، مهما كانت مشاركاتهم الحقيقية فيها.

تحليل النُّظم: طريقة علمية في العلوم الاجتماعية نابعة من نظرية النظم العامة التي وضعها عالم الأحياء النمساوي «لودفيغ فون برتالانفي» ونماذج مماثلة في عِلْم التحكم الآلي. وهي تعد المجتمع أو الحياة السِّياسية وحدة كاملة تتفاعل بشكل شامل مع بيئتها من خلال السعي للحفاظ على هويتها الخاصة.

التدرُّجية: نموذج لصناعة السِّياسات التدريجية خطوة بخطوة، ويفترض أن تغير السِّياسة الملحوظ في فترة زمنية معينة يتم تحديده في الفترة الزمنية السابقة؛ إذ إن السِّياسات الحكومية لا يتم مراجعتها بشكل كامل، بسبب الحسابات المتزايدة من الجهات الفاعلة، ولا يتم أبدًا مقارنة قيمة جميع البرامج مع بدائل السِّياسة الأخرىٰ.

الترابط: مفهوم صاغه «جيمس روزيناو»، يشدد علىٰ دور القضايا الداخلية في صياغة السِّياسات الخارجية. وتم توسيع نطاقه في تحليل السِّياسة الخارجية ليشير إلىٰ كيفية سعي الجهات الفاعلة السِّياسية والدبلوماسية والمفاوضين لربط قضية بأخرىٰ للتوصل إلىٰ اتفاق شامل أو صفقة موحدة.

ترئيس السِّياسة: تعزيز دور السُّلْطات التنفيذية المنتخَبة العليا في مقابل دور البرلمان، وتضخيم هذا الدور أيضًا من خلال تعظيم إمكانات الحكم الواسعة للأجهزة الحكومية، وتدويل السِّياسة الحديثة.

تزييف الانتخابات: تصرف لمنح مَيْزة سياسية لحزب أو مجموعة معينة، من خلال التلاعب في حدود الدوائر الانتخابية.

التسويق السِّياسي: تنفيذ مبادئ التسويق للتأثير علىٰ الرأي العام، والفوز في الانتخابات، واتخاذ القرارات السِّياسية.

التشاركية / التشاركية الجديدة: التعاون الوثيق بين جماعات المصالح الاجتماعية الرئيسة، وفي بعض الأحيان يشمل أيضًا الكنائس القائمة، والسُّلْطات السِّياسية، كما هي الحال في بعض الأنظمة الاستبدادية. ويُشير مصطلح «التشاركية الجديدة»، الذي صاغه «فيليب شميتر» و«جيرهارد ليهمبروش»، إلىٰ التعاون الثلاثي بين أصحاب العمل والنقابات الكبرىٰ والدولة، كما في نموذج الرعاية الإسكندنافي، أو في أوقات الأزمات الاقتصادية.

التشريع: عملية الإعداد للشرعية، التي تتمثل في نشر مجموعة من المواقف الإيجابية للمواطنين تجاه المؤسسات الديمقراطية، والتي تعد أنسب الأنظمة الحكومية.

التصويت البنَّاء لحجْب الثقة: قاعدة برلمانية، قُدمت لأول مرة من خلال القانون الأساسي الألماني لعام 1949، وتنص علىٰ أنه من أجل التصويت علىٰ حجْب الثقة ضد الحكومة الحالية، يجب علىٰ البرلمان أن يوافق في الوقت نفسه علىٰ مَن سيُعين رئيسًا جديدًا للحكومة.

التعبئة: من منظور مفاهيمي، تُشير التبعية السِّياسية إلى كيفية إنشاء المشاركات السِّياسية والهُويَّات السِّياسية، أو تعزيزها، أو تجديدها. بطريقة أكثر واقعية، فإنها تُحدد جميع أنواع المشاركة السِّياسية التي تضم المواطنين في نظام ديمقراطي أو استبدادي.

التعدُّدية: حالة توجد فيها مجموعات اقتصادية، أو عرقية، أو دينية، أو ثقافية مختلفة ومتعددة، تتداخل في مجتمع يسمح بتمثيل متوازن للمصالح.

تغيير النظام: تغيير عميق يؤثر على واحد أو أكثر من الأبعاد الرئيسة للنظام السِّياسي. ويظهر تغيير النظام نحو إقامة ديمقراطية عندما - إلى جانب انهيار الجوانب الرئيسة للسُّلْطوية - يمكن ملاحظة جميع عناصر الحد الأدنى لتعريف الديمقراطية.

التغير في التوجُّه الانتخابي: يمثِّله عدد الناخبين الذين يقومون بتغيير وضعية الأحزاب من انتخابات إلى أخرى. وقد زاد في العديد من البلدان على مدى العقود القليلة الماضية.

التفاعلية: نموذج مهم في العلوم الاجتماعية، يعتبر أن الواقع الاجتماعي يتكون من الجهات الفاعلة بشكل دائم. يجب تمييزه عن النزعة الشُّمولية، التي تعتبر المجتمع مادة، وعن مذهب الفردية، الذي لا يعتبر البيئة الاجتماعية للأفعال الفردية.

التفرد: يصف حالة أو حدث واحد فقط.

تقييم السِّياسة العامة: مرحلة دورة السِّياسة المخصصة لتقدير فاعلية السِّياسات العامة وإدارتها وتنفيذها.

تكافؤ النهاية (النهاية المتكافئة): يمكن أن تؤدي مجموعتان من العوامل أو أكثر (المتغيرات المستقلة) إلى النتيجة نفسها (المتغير التابع)؛ وقد صاغ «ج. س. ميل» مصطلح «العَلاقة السببية» لهذه الاحتمالية.

التكامل: الخيار الإستراتيجي الذي يفضله عنصر أو عدة عناصر فاعلة، لإعطاء الأولوية للوحدة التي ينتمون إليها، وليس لوحداتهم المؤسسة.

التمثيل الثنائي / النظام البرلماني ثنائي المجلس: نظام برلماني قائم على وجود مجلسين، غالبًا ما يوجد في الولايات الفيدرالية؛ ويكون النظام البرلماني ثنائي المجلس قويًّا عندما يتم تزويد المجلسين بصلاحيات متساوية تقريبًا، ويتم انتخاب أعضائهما بأنظمة انتخابية مماثلة. وفي الحالة المقابلة يكون ضعيفًا.

التمثيل النسبي: قاعدة انتخابية تهدف إلى تمثيل الأحزاب في البرلمان بما يتناسب مع قوتها الانتخابية.

التمثيل: النظام الأساسي في السِّياسة الذي يختار من خلاله المحكومون من سيحكمهم من خلال الانتخابات، ويفوضونهم بالقيام بذلك باسمهم، ومن ثَمَّ يمنحون الممثلين تفويضًا لرعاية مصالح المحكومين.

التنموية: مجموعة من النظريات السِّياسية التي تم بلورتها في الستينيات، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتعامل مع التحوُّلات في الدول الجديدة الخارجة بعد إنهاء الاستعمار. وتفترض أن جميع البلدان تتبع النوع نفسه من التنمية، التي تتطور بسهولة أكثر أو أقل بدءًا من منظمة تقليدية إلىٰ نظام سياسي وعَلْماني وتعددي أكثر تميزًا، يشبه النموذج الغربي للديمقراطية.

التواصل السِّياسي: تبادل المحتويات حول الأمور التي تهم الجمهور، والتي تشمل المواطنين والفاعلين الاجتماعيين ووسائل الإعلام.

الثقافة السِّياسية: تُشير إلىٰ «البعد الذاتي» للسِّياسة، ووفقًا لـ «غابرييل ألموند» هي نمط خاص للتوجهات نحو الأعمال السِّياسية التي يتم فيها دمج كل الأنظمة السِّياسية.

الثيوقراطية: نظام سياسي يمارس فيه الحكم السِّياسي رجال الدين أو غيرهم من المسؤولين الدينيين الذين يعدون ممثلين لله علىٰ الأرض.

الجغرافيا السِّياسية: مجموعة من النظريات في العَلاقات الدولية تأتي من جغرافيا القرن التاسعَ عشرَ، والتي تعتبر الدولة في هيكلها الإقليمي وبيئتها المكانية متغيرًا تفسيريًّا رئيسًا في الدراسات الدولية.

الحرية: سمة وقيمة ديمقراطية أساسية تُشير إلىٰ الاحترام الكامل للحقوق المدنية (مثل الحرية الشخصية، وحرية الحركة والإقامة، وحرية الفكر والتعبير، وحرية تكوين الاتحادات والتنظيمات)، والحقوق السِّياسية (حق التصويت، وحق الزعماء السِّياسيين في التنافس علىٰ الدعم الانتخابي، والحق في أن يتم انتخابهم لمناصب عامة).

الحكومة التكنوقراطية (البرلمانيات): تتشكل الحكومة (أُحادية، أو جماعية، أو وزارية) من وزراء يتم اختيارهم علىٰ أساس خبراتهم، وليس بسبب انتمائهم الحزبي.

الحكومة الحزبية: سلطة تنفيذية تتميز بوجود سياسيين يتم تعيينهم من خلال الأحزاب، وهم مسؤولون في المقام الأول أمامها. وتتميز بالقرارات السِّياسية التي يتخذها قادة الأحزاب المنتخبين؛ وبالسِّياسات التي تقررها الأطراف التي يمكن أن يقترحوها خلال الحملة الانتخابية؛ وبالأطراف الحكومية المتماسكة التي تنفذ هذه السِّياسات بالتصويت بنظام في البرلمان.

الحكومة: بالمعنىٰ العام، جميع أنشطة التوجيه داخل المجتمعات السِّياسية، من القبائل إلىٰ الدولة والمنظمات فوق الوطنية والدولية. ويُشير المصطلح داخل الدولة إلىٰ مجموعة الأشخاص (الرئيس التنفيذي، ومكتبه، وجميع أفراد مجلس الوزراء، أو أُمناء السر بصفتهم رؤساء الإدارات) المسؤولين عن مباشَرة السِّياسة وتنفيذها والتنسيق لها.

الحَوْكَمة: مفهوم يستعرض العمليات غير الرسمية للتفاعلات الفردية والجماعية للحكومات مع المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المصالح، والحركات الاجتماعية، ومجموعات المواطنين. ويتمثل جوهرها في تنسيق مختلف نماذج الأشكال الرسمية وغير الرسمية للتفاعل بين القطاعين العام والخاص، ومعظمها في شكل شبكات سياسية.

الدعاية: نموذج فوقي من الاتصالات يتم تطويره بشكل مقصود وهادف من قِبل ممثل سياسي - علىٰ سبيل المثال حزب أو زعيم - داخل نظام ديمقراطي، أو غير ديمقراطي للتأثير أو لتشكيل قيم المواطنين ومواقفهم وسلوكاتهم.

الدعم المحدَّد والمنتشر: كما حدده «ديفيد إيستون»: الدعم المحدد هو الذي يستند إلىٰ فوائد وسياسات مادية، والمنتشر يستند إلىٰ شكل دعم أكثر تعميمًا للنظام (الشرعية).

الدولة الافتراضية: المفهوم الذي وضعه «ريتشارد روسكورانس» للإشارة إلىٰ الدول التي لا تستمد قوتها من أراضيها ومواردها الطبيعية، ولكن من قدرتها علىٰ المشاركة في التجارة العالمية (الدولة التِّجارية)، حتىٰ لو حرمت من الموارد المادية. وسنغافورة مثال رئيس لهذا المفهوم.

الدولة: شكل من أشكال التنظيم السِّياسي يتميز بوجود كيان ذي سيادة (الدولة)، وله شخصية قانونية تدعي احتكار الاستخدام المشروع للقوة البدنية داخل إقليم معين.

الديكتاتورية: شكل من أشكال الحكم تتركز السُّلْطة السِّياسية فيه بشكل كبير في الأفراد أو المجموعات الصغيرة غير الخاضعة للمساءلة أمام المواطنين، وهو غير محدد بموجب الدستور أو القوانين الأخرىٰ.

الديمقراطية الاجتماعية: نموذج من نماذج الديمقراطية يضم اقتصادًا تنظمه جزئيًّا الدولة ودولة الرفاه التي تقدم الدعم الاجتماعي للمحتاجين (مثل الحقوق الأساسية فيما يتعلق بالتعليم والخدمات الصحية والتوظيف ومعاشات التقاعد).

الديمقراطية البرلمانية: نظام ديمقراطي يكون فيه رئيس السُّلْطة التنفيذية هو رئيس الوزراء، وهو «الأول بين الأطراف المتساوية»، ويجب أن يأخذ في الاعتبار ائتلاف الأحزاب الداعمة في قيادة نشاط البرلمان. ولتولي المنصب، يجب علىٰ رئيس الوزراء الحصول علىٰ تصويت منح الثقة من قِبَل البرلمان.

الديمقراطية التوافقية: نظام يستند، على النقيض من ديمقراطية الأغلبية، إلى الشمول. وتشمل السِّمات المؤسسية الرئيسة فيه المجالس التشريعية ذات المجلسين، واستخدام القوانين الانتخابية التناسبية، والنُّظم المتعددة الأحزاب، والتحالفات المهَيْمِنة الواسعة، والحماية الكبيرة للأقليات.

الديمقراطية الرئاسية: نظام ديمقراطي يتم فيه مزج أدوار رئيس الحكومة ورئيس الدولة في المؤسسة نفسها، والرئيس هو الذي يُنتخب مباشرة لفترة محددة، ولا يمكن إزاحته عن طريق التصويت بسحب الثقة من قبل المجلس التشريعي، ولكن فقط من خلال إجراءات محدَّدة للإقالة في حالة سوء السلوك الشخصي.

الديمقراطية الليبرالية: نموذج للديمقراطية يتسم بانتخابات حرة وتنافسية، وحماية الأقليات، وحرية المعارضة، والمحاكم المستقلة والنزيهة.

الديمقراطية المباشرة: نظام واسع النطاق من المؤسسات السِّياسية، أو في كثير من الأحيان، إجراءات محددة لصنع القرار (مثل الاستفتاءات) تسمح، على النقيض من الديمقراطية التمثيلية، بالمشاركة المباشرة للمواطنين في صنع القرار الديمقراطي على أساس سيادة الشعب.

الديمقراطية المحدودة: نظام هجين يتميز بالاقتراع العام، وهو إجراء انتخابي صحيح رسميًّا، والمناصب الانتخابية تُشغَل على أساس الانتخابات والنظام متعدد الأحزاب، ولكنه - أيضًا - يتميز بحقوق مدنية مقيدة من قِبَل الشرطة، أو من خلال أشكال أخرى فاعلة من القمع. وبالتالي، لا توجد فيه معارضة سياسية فاعلة.

الديمقراطية: نظام سياسي يُبرز، كحد أدنى، حق جميع البالغين من الذكور والإناث في التصويت (الاقتراع العام)؛ والانتخابات الحرة والتنافسية والدورية والنزيهة؛ وأكثر من حزب سياسي واحد، فضلًا عن مصادر معلومات مختلفة وبديلة.

الرأي العام: مجموع المواقف الفردية والمعتقدات حول موضوع معين - يكون في كثير من الأحيان ذا طابع سياسي - والذي ينشغل به نسبة كبيرة من المواطنين العاديين في المجتمع.

الردع: مفهوم إستراتيجي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية واختراع الأسلحة النووية، واعتبر أن الوظيفة الرئيسة لهذه الأسلحة الجديدة تتمثل في قدرتها على ردع الخصم باستخدامها.

الزبائنية: العَلاقة بين الأشخاص ذوي الوضع الاقتصادي والاجتماعي غير المتكافئ («الراعي» و«العملاء»)، التي تستلزم تبادلًا مشتركًا للسلع والخدمات، مثل الدعم السِّياسي من قِبل العميل مقابل منافع مادية من قِبَل الراعي.

السلام: في العَلاقات الدولية، يُنظر إليه في الغالب علىٰ أنه «حالة اللاحرب»، أي إنه استثناء لا يمكن أن يدوم طويلًا. وقد اختلف مع هذه الرؤية السلبية للسلام «إيمانويل كانط»، الذي شرع في محاولة لإعطائه تعريفًا إيجابيًّا. ثم ارتبط مفهوم السلام الإيجابي بالقانون الدولي والتجارة الحرة والديمقراطية. وفي الآونة الأخيرة، أعطىٰ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تعريفًا أكثر جدية واجتماعية للسلام الإيجابي من خلال تعريفه علىٰ أنه أمن بشري، أي إنه يعني تحرير البشر من الخوف والجوع والأمراض والكوارث البيئية.

السُّلْطة القضائية: ظاهرة تكثيف الدور السِّياسي الفاعل الذي تلعبه المحاكم في الحياة المدنية والسِّياسية، والذي حدث في عدد من الديمقراطيات منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

السُّلْطوية / الاستبدادية: وفقًا لتعريف «خوان لينز»: هي نظام سياسي ذو تعدُّدية سياسية محدودة وغير مسؤولة، بدون أيديولوجية مفصلة وموجهة، ولكن يضم عقليات مميزة، دون تعبئة سياسية مكثفة أو شاملة، باستثناء بعض النقاط في تطوره، وفيه يمارس الزعيم، أو في بعض الأحيان مجموعة صغيرة، السُّلْطة في حدود غير واضحة بشكل رسمي، ولكن في الواقع يمكن التنبؤ بها تمامًا.

السُّلْطوية المدنية العسكرية: نظام غير ديمقراطي يقوم علىٰ التحالف بين الجيش، والذي يمكن أن يكون أكثر أو أقل احترافًا، والجهات الفاعلة المدنية، سواء موظفين حكوميين، أو سياسيين محترفين، أو تكنوقراطيين، أو ممثلين للبرجوازية الصناعية والمالية.

السلوكية: نهج رئيس في عِلْم السِّياسة يعتمد علىٰ بُعد «الموضوع»، في السِّياسة، الذي يسعىٰ إلىٰ دراسة سلوك الأفراد والجماعات وأفعالهم وتصرفاتهم في بيئات اجتماعية مختلفة. وشرح هذا السلوك من حيث صلته بالنظام السِّياسي. ويعتمد هذا النهج في الغالب علىٰ البيانات القابلة للقياس الكمي التي تم الحصول عليها من الأبحاث الاستقصائية.

السِّياسة: مسار عمل هادف يتبعه طرف فاعل أو مجموعة من الأطراف الفاعلة فيما يتعلق بالتعامل مع مسألة مهمة. والسِّياسات العامة هي تلك التي وضعتها الهيئات الحكومية والمسؤولون الحكوميون.

الشرعية: تعني في الديمقراطية الاعتقاد بأنه علىٰ الرغم من أوجه القصور والإخفاقات، فإن المؤسسات السِّياسية الحالية ذات وضع أفضل من أية مؤسسات أخرىٰ يمكن إنشاؤها، ومن ثَمَّ يمكننا أن نتوقع منها المثالية.

الشروط الضرورية: سبب وجوده مطلوب لحدوث نتيجة، لكنه قد لا يكون بحد ذاته شرطًا كافيًا لشرح هذه النتيجة.

الشروط الكافية: سبب يؤدي بحد ذاته إلىٰ نتائج معينة، ولكن قد لا يكون شرطًا ضروريًّا دائمًا.

الشعبوية: تصف العَلاقات المباشرة القوية والعاطفية القائمة بين الشعب كوحدة كاملة، وقائد يدعي أنه يجسد أفكار الناس ومشاعرهم، دون أية وساطة للمؤسسات الديمقراطية، ودون احترام لسيادة القانون.

الشُّمولية: نشأت في البداية عقيدة، ثم أصبحت نظرية، وهي تعتبر أن الكل هو كيان غير قابل للتجزئة. وهذا في عِلْم الاجتماع يعني أن المجتمع لا يتألف من إضافة بسيطة لوحداته التأسيسية، ولكنه يشكل هيئة مشتركة لها وجودها الخاص.

الصلاحية: مدىٰ دقة وجود مفهوم أو قياس يتوافق مع العالم الحقيقي بدقة.

الطرف المحوري: مؤسسة تتضمن عناصر تنظيمية ومصالح قائمة، وهي قادرة علىٰ جمع المواطنين والتنظيمات داخل المجتمع، وبالتالي الإسهام في الدمج الديمقراطي؛ فالأحزاب السِّياسية، وجماعات المصالح، والتشاركية الجديدة هي أكثر الأطراف المحورية ذات الصلة.

الطيف اليساري اليميني: تصنيف الأحزاب السِّياسية علىٰ أساس الفروق الاجتماعية والاقتصادية التي تتراوح بين الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية / الاجتماعية علىٰ اليسار وأحزاب الوسط في الأحزاب المعتدلة والمحافظة علىٰ اليمين.

العُزلة: موقف سياسي يميز الأفراد أو الجماعات الذين لا يزالون غير مهتمين وبعيدين عن البيئة السِّياسية أو الاجتماعية.

العَلْمانية: عملية تتحرر بها المجتمعات من القِيَم والروايات والسُّلْطات المقدسة لإعطاء الأولوية للعقلانية والعِلْم الإيجابي.

العمل الجماعي: إجراء يجمع بين مجموعة من الأشخاص لتحقيق هدف مشترك، مثل الحصول علىٰ أجور أفضل لأعضاء النقابات. ووفقًا لـ «مانكور أولسون»، فإن هذا يمكن أن يخلق مشكلة «الاستغلال المجاني»، بمعنىٰ أن الأعضاء غير المنتمين إلىٰ الاتحادات يستفيدون أيضًا.

الغائية: كل نوع من التفسير يستند علىٰ سبب نهائي، ويفسر التفسير الغائي الظاهرة الاجتماعية بالرجوع إلىٰ نتائجها وأهدافها التي من المفترض الوصول إليها.

الفردية المنهجية: نهج في العلوم الاجتماعية يشرح الظواهر الاجتماعية علىٰ أنها ناتجة عن دوافع الأفراد وأفعالهم بما في ذلك اختيارهم «العقلاني».

الفصل بين السُّلْطات: المبدأ الدستوري الذي يجب بموجبه إسناد المهام الأساسية للدولة السيادية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) إلىٰ هيئات دستورية مختلفة، وممارستها بشكل متبادل، وعلىٰ مستوىٰ متساوٍ.

الكتلة الفائزة بأقل المقاعد: مجلس وزراء مدعوم بأقل عدد من الممثلين، ويُعد دعمه من أغلبية أعضاء البرلمان أمرًا ضروريًّا.

اللجنة البرلمانية: هيئة جماعية شبة برلمانية، يعينها البرلمان وتتألف بطريقة تعكس المجتمع نسبيًّا علىٰ نطاق أصغر، مفوضة لأداء وظائف تشريعية ورقابية محددة.

الليبرالية / الليبرالية الجديدة: عقيدة تستند إلىٰ فكرة الحرية ونتيجتها الطبيعية، وهي فكرة المسؤولية الفردية. ظهرت بشكل رئيس في نهاية القرن السابعَ عشرَ مع «جون لوك»، ودلَّت علىٰ معنىٰ خاص في العَلاقات الدولية تحت تأثير «غروتيوس» و«كانط». وتُشير الليبرالية، في العَلاقات الدولية، إلىٰ سيادة الدولة من خلال تعزيز سيادة القانون الدولي، والتجارة الحرة وإشراك الأفراد. وظهرت الليبرالية الجديدة علىٰ أنها امتداد معاصر لليبرالية في أواخر القرن العشرين، والتي تنافس دور دولة الرفاهية، فضلًا عن الحماية المفرطة للأفراد من قبل المؤسسات الجماعية والتي تدعو إلىٰ استعادة الحريات الفردية.

المثالية في العَلاقات الدولية: مجموعة من العقائد والنظريات تَعدُّ الحروب غير حتمية، وأن العَلاقات الدولية يمكن أن تتشكل وفقًا للقانون الدولي وحقوق الإنسان، والتجارة الحرة والسلام الإيجابي. هذا المفهوم الذي بدأه «إيمانويل كانط» يتصور السِّياسات الخارجية أداة لتعزيز عالم أكثر أخلاقية، بينما يميل مذهب الواقعية إلىٰ سياسة الأمر الواقع الساخرة.

المجتمع المدني: جميع المؤسسات والمنظمات والاتحادات الطَّوْعية العاملة في المجال العام، والتي تتمتع باستقلالية نسبية من الدولة، مثل الاتحادات المِهْنية والنقابات العمَّالية والهيئات الدينية والجماعات الطُّلابية.

المحورية: عملية فوقية تُشير إلىٰ ظهور وتعريف وتهيئة الأطراف المحورية التي تشتمل علىٰ مجتمع مدني، وتعمل علىٰ تماسكه والسيطره عليه، إما بشكل عام، أو فيما يتعلق بقطاعات محددة. والمحورية - أيضًا - هي عملية ديمقراطية؛ لأنها تتطور في الديمقراطية بآلياتها الانتخابية والقرارية الرئيسة.

المذهب الطبيعي: مستوىٰ معرفي يأخذ «العالم الواقعي» كأمر مسلَّم به مقارنة بالمنظورات البنائية.

المراجعة القضائية: ممارسة القضاة لتقرير ما إذا كانوا سيعلنون أو لا يعلنون عن إلغاء قانون أو أمر تنفيذي بسبب التعارض مع القانون أو الدستور الأعلى.

المساءلة: التزام القادة السِّياسيين المنتخبين بتنفيذ قراراتهم السِّياسية أمام المواطنين / الناخبين (المساءلة الانتخابية أو «الرأسية»)، وأمام الهيئات الدستورية والجهات الفاعلة الجماعية الأخرى (المساءلة بين المؤسسات أو «الأفقية»).

المساواة الاجتماعية / الاقتصادية: رفع الحواجز التي تحد من المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك التنمية الكاملة للشخصيات الإنسانية والمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين في التنظيم السِّياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد.

المساواة السِّياسية: الحالة التي يتمتع فيها جميع المواطنين بحقوق متساوية في التأثير على صنع القرار الجماعي لمجتمع سياسي.

المشاركة: مجموعة كاملة من السلوكات التي تسمح للنساء والرجال، أفرادًا أو مجموعات، بإنشاء، أو إحياء، أو تعزيز الهُوِيَّة الجماعية، أو محاولة التأثير على تعيين السُّلْطات السِّياسية وعلى قراراتها من أجل الحفاظ على التقسيم الحالي للقيم أو تغييرها.

المناصَرة: نشاط من قبل الأفراد أو المنظمات، يهدف عادةً إلى التأثير على القرارات السِّياسية نيابة عن الجماعات الأضعف اجتماعيًّا أو المهمشة.

المنافسة: شكل إجرائي للديمقراطية، يوجد إذا شارك أكثر من فاعل سياسي في عملية صنع القرار في إطار سياسي حر وعادل.

المنهج الجمْعي: محاولة العثور على اتفاقات أو «قوانين»علمية.

المنهجية: التحليل المنهجي للطرق المطبَّقة على مجال الدراسة.

الموثوقية: مؤشر على جودة القياس، والذي يتم تطبيقه بشكل متكرر فينتج عنه النتائج نفسها.

الميثاق: في سياق التحوُّل الديمقراطي، يعني الاتفاق الذي ينتج في أساس النظام الجديد عن المفاوضات بين ممثلي النخب القديمة وزعماء المعارضة الديمقراطية.

النزعة الوراثية / النزعة الوراثية الجديدة: نظام حكم تعُدُّ فيه المسؤولون الحكوميون الموارد العامة ويعاملونها على أنها مِلْكية خاصة، وذلك على حساب عامة السكان.

النظام الاستبدادي التنافسي: نظام تظهر فيه المؤسسات الديمقراطية وبعض أشكال التنافس

الانتخابي من حيث الشكل وليس الجوهر، حيث يميل فيه مجال المنافسة الانتخابية لصالح الحكام القائمين بفضل تمتُّعهم المميز بالموارد المادية والرمزية ووسائل الإعلام والقانون.

النظام الانتخابي: القواعد القانونية التي تحدد كيفية إجراء الانتخابات، وكيفية حساب الأصوات وترجمتها إلىٰ مقاعد في البرلمان. وأهمها نظام الأغلبية («الفوز للأكثر أصواتًا») في الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد، والأنظمة الانتخابية التناسبية علىٰ أساس نسبة الأصوات لقائمة حزبية.

النظام السُّلْطوي العسكري: نظام غير ديمقراطي يكون فيه الفاعل السِّياسي الرئيس هو الجيش. يتميز هذا النظام بوجود المجالس العسكرية كهيئات رئيسة لصنع القرار، ويتمتع بمشاركة شعبية محدودة، وغالبًا ما تكون مكبوتة، ويتميز بعقليات مرتبطة بالنظام، أو بالتسلسل الهرمي، أو بالمصلحة الوطنية، أو بالسلامة، أو بالحاجة إلىٰ ترشيد تكنوقراطي.

النظام السُّلْطوي المدني: نظام غير ديمقراطي يتميز بتطور قوي لعقلية أو أيديولوجية شرعية، غالبًا ما تكون قومية، ووجود هياكل تنظيمية دائمة تسمح بالتعبئة الشعبية المسيطرة، مثل الحزب الواحد أو المهيمن.

النظام السِّياسي: شكل من أشكال المجتمع الحاكم، متضمَّن في بيئة قانونية (دستورية)، واقتصادية، وثقافية، يعتمد بشكل أساسي علىٰ ترابط المؤسسات والجهات الفاعلة (الأحزاب السِّياسية، والمجموعات المنظمة، والحكومات والبيروقراطية) التي تعمل في مثل هذا النظام.

النظام المختلط: مجموعة من المؤسسات والقواعد الحكومية المستقرة نوعًا ما، سواء كانت رسمية أم غير رسمية، ومعترف بها علىٰ أنها موجودة في إقليم معين، وتتعلق بسكان معينين، والتي لا يمكن تعريفها بشكل واضح علىٰ أنها ديمقراطية بسيطة أو نظام غير ديمقراطي.

النظام: يشير في السِّياسة المقارنة إلىٰ الهيكل الرسمي وغير الرسمي للسلطة السِّياسية في بلد ما، بما في ذلك طريقة تحديد أصحاب المناصب والعَلاقات بين أصحاب المناصب والمجتمع ككل.

النموذج المعرفي: مجموعة من تمثيلات الواقع الاجتماعي الذي يقوم علماء الاجتماع بتكوينها من خلال شرح فرْضيات حول أصول المجتمعات وتحولاتها وطرق تشغيلها. ويمكن أن يتضمن النموذج عدة نظريات أكثر تحديدًا.

النوع الاجتماعي: يُشير إلىٰ الهيكل الاجتماعي للهويات الجنسية، كما أكدت علىٰ ذلك، علىٰ سبيل المثال، النظريات النسوية.

الهَيْمَنة: أحد المفاهيم الرئيسة في نظرية العَلاقات الدولية لوصف السيطرة في النظام الدولي. وفقًا

للتقليد اليوناني، وقد عُدَّت الهَيْمَنة تفوقًا واضحًا ومعترفًا به لمدينة واحدة علىٰ جميع المدن الأخرىٰ (كما كانت أثينا مع رابطة ديلوس). ويُستخدم هذا المفهوم أحيانًا بطريقة أكثر تحديدًا للدلالة علىٰ سيطرة ممنوحة بل مرغوب فيها («إيه جرامسكي»)، أو تفوق وظيفي، ينتج عن القائد المسؤول عن إرساء التوازن («سي كيندلبيرجر»).

الواقعية: نموذج مهيمن منذ فترة طويلة في العَلاقات الدولية؛ فالواقعية تأثرت بشدة بعمل «توماس هوبز» وواضعي نظريات السيادة. وتَعدُّ العالم فوضىٰ دائمة ناتجة عن السيادة الكاملة للدول التي تشكلها، وترمي إلىٰ تعزيز مصالحها الوطنية أولًا. وهذا الوضع يغذي العداء الدائم بين الدول، ويؤدي إلىٰ الحرب التي لا يمكن احتواؤها إلا من خلال سياسة توازن القوىٰ.

الوسط الاجتماعي: البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الناس، والتي تحدد مواقفهم الاجتماعية والسِّياسية.

الوظيفية: واحدة من النظريات الرئيسة في العلوم الاجتماعية. نشأت في عِلْم اجتماع «دوركايم»، وترىٰ الاحتياجات الاجتماعية الرئيسة وظائف يجب القيام بها للحفاظ علىٰ سلامة واستمرار وجود المجتمع أو النظام السِّياسي أو أي من أجزائه. ويمكن اعتبار هذه الوظائف بمثابة تفسير سببي (وظيفية مطلقة)، أو وصف للواقع الاجتماعي (الوظيفية النسبية).

جدول أعمال السِّياسات: مجموعة القضايا والمطالب التي يتفق عليها صانعو القرار للنظر في الأولويات السِّياسية وترتيبها ومعالجتها.

جماعات الضغط: أنشطة لجماعات المصالح المنظمة التي تحاول التأثير علىٰ القرارات التي يتخذها المسؤولون الحكوميون، أو المشرعون، أو أعضاء الهيئات التنظيمية.

حزب الكل: مصطلح ابتكره «أوتو كيرشهايمر» لتحديد اتجاه للأحزاب السِّياسية المعاصرة لفقد هويتها الاجتماعية الأصلية، أو الدينية، أو العرقية، أو ما شابهها من الهُوِيَّة الاجتماعية، وتقديم برامج حزبية وسطية غامضة وسطحية وفي الغالب متضاربة.

حزب كارتل: مفهوم طوره «ريتشارد كاتز» و«بيتر ماير» في التسعينيات، والذي ينص علىٰ أن الأحزاب السِّياسية في العديد من الدول الأوروبية تعمل وفقًا لأنظمة «كارتل»، وتستخدم موارد الدولة للحد من المنافسة السِّياسية وضمان نجاحها الانتخابي.

حق الاقتراع: يحدد مدىٰ حقوق التصويت القانونية في الديمقراطية.

دبلوماسية النادي: مفهوم نخبوي للشؤون الدبلوماسية والدولية، والذي يرىٰ أن عددًا قليلًا فقط من الدول القوية يحق لها – أو قادرة – أن تحكم العالم وتتعامل مع القضايا الدولية الرئيسة.

دراسات الحالة: خطة بحث تُركز على حالات فردية أو قليلة جدًّا لتحليلها بتفصيل كبير.

دورة السِّياسة العامة: عملية صنع السِّياسة العامة تتألف من التسلسل الزمني لمجموعات الأنشطة التالية: إعداد جدول الأعمال، وصياغة السِّياسات، وصنع القرار السِّياسي، وتنفيذ السِّياسات، وتقييم السِّياسات، والاستمرار، وإعادة التشكيل أو الإنهاء.

دولة الرفاه: مجموعة من السِّياسات التي توفر من خلالها الحكومة الحماية من المخاطر الاجتماعية المحددة سلفًا. ومن خلال السِّياسات الاجتماعية تحدد الحكومة القواعد والمعايير المتعلقة بالموارد والفرص، والتي تعد ذات أهمية كبيرة للحياة الفردية.

الدولة الفاشلة: الدولة التي أصبح نظامها السِّياسي أو الاقتصادي ضعيفًا إلى درجة أن الحكومة فقدت احتكارها للقوة أو القدرة على السيطرة الفاعلة على الأراضي الوطنية.

ديمقراطية الأغلبية (أو وستمنستر): هي نوع مثالي من الديمقراطية المستوحاة من النموذج البريطاني، وتقوم على مبدأ حكم الأغلبية. وهي تتميز بتركيز السُّلْطة التنفيذية في دوائر الحزب الواحد ودوائر الأغلبية البسيطة، وهَيْمَنة الحكومة، مع ما يترتب على ذلك من اندماج السُّلْطات (التشريعية والتنفيذية)، والنظام ثنائي الحزبية، والنظام الانتخابي بنظام بالأغلبية وغير النسبي.

ديمقراطية الجمهور: مفهوم لمرحلة ثالثة من الديمقراطية، بعد المرحلة التي تميزت بالبرلمانات في القرن التاسعَ عشرَ، والمرحلة التي تميزت بالأحزاب في القرن العشرين، والتي تتميز بدور قوي لوسائل الإعلام كوسطاء للتنشئة الاجتماعية، من خلال بروز الخبرات الإعلامية، والدور الرئيس للرأي العام الذي قد لا يتعارض مع آراء الممثلين المنتخبين، ومن خلال المناقشات المتكررة عبر وسائل الإعلام، وكذلك من خلال الناخبين غير المستقرين.

ديمقراطية المستشار: انظر النظام شبه البرلماني.

الديمقراطية بلا قانون: نموذج تجريبي لنظام مختلط لا يوجد فيه قواعد موروثة ذات صلة، أو صناع قرار لهم حقُّ النقض، أو أي شكل من أشكال قمع الدولة، أو عدم ضمان الحقوق، وببساطة هي حالة من عدم الشرعية واسعة النطاق تكون الدولة فيه غير قادرة على القيام بدورها بشكل صحيح، بسبب مؤسسات تعمل بشكل سيئ.

رصد عملية السببية: تعني بعض البيانات التي توفر معلومات حول العَلاقات السببية المحتملة في سياق معين، كدليل على مزيد من الاستدلال من حالة واحدة أو حالات قليلة إلى مجموعة أكبر.

سيادة القانون: شكل إجرائي للديمقراطية يُشير إلى إنفاذ القواعد القانونية، ومبدأ سيادة القانون، والقدرة، حتى وإن كانت محدودة، على جعل السُّلْطات تحترم القوانين ذات الأثر غير الرجعي، والمعروفة علنًا، والشاملة والثابتة والواضحة.

شبكات السِّياسات: تعني التركيز على الروابط والترابط بين الحكومات والجهات الفاعلة المجتمعية، بهدف فهم عملية صنع السِّياسة ونتائج السِّياسة العامة.

شبه ديمقراطية: نموذج متعدد الأبعاد للنُّظم الهجينة التي تخفق فيها جميع المكونات الرئيسة في تحقيق الحد الأدنى من خصائص الديمقراطية، ويتسم بعدم قانونية واسعة النطاق والقيود المفروضة على الضمان الفاعل للحقوق.

عدد الأحزاب الفاعلة: نموذج وضعه «لاكسو» و«تاجيبيرو» لقياس تجزئة نظام حزبي.

عدم الانحياز / إعادة الانحياز: تناقص الهُوِيَّة الحزبية القوية بناء على الانقسامات الاجتماعية الأكثر تقليدية، كما هي الحال في أوروبا منذ ثمانينيات القرن العشرين، أو انعكاسها الجزئي على الأقل.

عدم المحورية: عملية التمزق أو الانهيار الهيكلي بدرجة أقل أو أكثر، على نحو تدريجي، للأطراف المحورية (المؤسسات والمصالح) التي تربط النخب وعامة السكان، وتربط المجتمع المدني.

علم الوجود: «دراسة الوجود» التي تتعامل مع الشواغل النظرية (الميتافيزيقية) لوجود الإنسان.

ما بعد الحداثة: موقف فلسفي متأخّر في القرن العشرين، يتميز بالتشكك الواسع، أو الذاتية، أو النسبية مقابل إنجازات «الحداثة».

مجلس الوزراء: وحدة تنظيمية صغيرة لحكومة تتكون من سياسيين (وزراء وأمناء سر) مسؤولين عن قطاعات محددة (الوزارات والدوائر)، وعن الأداء السِّياسي العام للحكومة.

نظام الحكم التقليدي: نوع من النظام غير الديمقراطي الذي لا يلتزم بالقانون («غير ملزم بالقانون»)، ويستند إلى سلطة الملك؛ الذي يعدُّ الأرض والشعب ملكًا شخصيًّا له (ميراث)، ويربط أفراده وأتباعه بعَلاقة تتألف من التخويف والمكافآت. وانتقال السُّلْطة فيه عادة ما يكون بالوراثة.

النظام شبه برلماني: شكل من أشكال الحكم يتميز برئاسة حكومة قوية تُحدد السِّياسات الرئيسة، وتُسيطر على عمل البرلمان من خلال أغلبية برلمانية مستقرة.

النظام شبه رئاسي: شكل من أشكال الحكم الذي يتعايش فيه رئيس دولة منتخب بشكل مباشر مع رئيس وزراء مدعوم بأغلبية برلمانية. وإذا كان رئيس الدولة هو القائد أو ينتمي إلىٰ الحزب الذي يتمتع بالأغلبية البرلمانية، فيكون صاحب النفوذ الأقوىٰ. وفي الحالة المعاكسة، يكون الرئيس أضعف ويتعين عليه مشاركة السُّلْطة التنفيذية مع رئيس الوزراء.

نظرية التحديث: نظرية تنموية تُشير إلىٰ تحوُّل اجتماعي اقتصادي تدريجي من مجتمع «ما قبل الحداثة» أو «التقليدي» إلىٰ المجتمع «الحديث».

نظرية المعرفة: نظرية المعرفة (والعلوم).

نظرية الناخب الوسيط: تنص نظرية الناخب الوسيط، كما صاغها «أنتوني داونْز»، علىٰ أن نظام التصويت بأغلبية الأصوات سيحدد النتيجة الأكثر تفضيلًا من قِبل الناخب الوسيط.

نموذج النظام: يصف التفاعلات والتعليقات بين الأنظمة الفرعية الاجتماعية المختلفة كما صممها «ديفيد إيستون».

نموذج سلَّة المهملات: نموذج لاتخاذ القرارات السِّياسية، يَفترض أن المنظمات البيروقراطية، بعيدًا عن كونها هياكل متماسكة، هي عبارة عن مجموعة من الأفكار المنفصلة (الفوضىٰ المنظمة) التي تُتخذ فيها القرارات - أساسًا - نتيجة للتفاعل العشوائي للفرص والأطراف الفاعلة والأفكار.

وسائل الإعلام: جميع قنوات الاتصال (مثل الصحف والمجلات والسينما والراديو والتلفاز) التي تهدف إلىٰ إبراز العديد من الرسائل والمعلومات والإشارات والرموز ونشرها لجمهور مجهول وغير متمايز ومتفرق (الجماهير العامة).

❋

قائمة المراجع

Aarebrot FH and Bakka PH (2006) Die vergleichende Methode in der Politikwissenschaft. In: D Berg-Schlosser and F Müller-Rommel (eds.) *Vergleichende Politikwissenschaft* (4th ed.). Wiesbaden, Germany: VS Verlag, pp. 57–76.

Acemoglu D and Robinson JA (2006) *Economic origins of dictatorship and democracy.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Acemoglu D and Robinson JA (2012) *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty.* New York: Crown Publishers.

Acharya A and Johnston A (eds.) (2007) *Crafting cooperation: Regional international institutions in comparative perspective.* London: Cambridge University Press.

Adorno T, Albert H, Dahrendorf R et al. (eds.) (1969) *Der Positivismusstreit in der deutschen Soziologie.* Darmstadt: Luchterhand.

Aguilera-Barchet B (2015) *A history of western public law.* Cham; Heidelberg; New York: Springer.

Alber J (1982) *Vom Armenhaus zum Wohlfahrtsstaat. Analysen zur Entwicklung der Sozialversicherung in Westeuropa.* Frankfurt am Main, Germany: Campus Verlag.

Allison G (1971) *Essence of decision: Explaining the Cuban missile crisis.* Boston, MA: Little, Brown.

Almond GA (1956) Comparative political systems. *Journal of Politics* 18(3): 391–409.

Almond GA (1993) The study of political culture. In: D Berg-Schlosser and R Rytlewski (eds.) *Political culture in Germany.* London: Macmillan, pp. 13–28.

Almond GA (1996) Political science: The history of the discipline. In: RE Goodin and HD Klingemann (eds.) *A new handbook of political science.* Oxford: Oxford University Press, pp. 50–96.

Almond GA (2002) *Ventures in political science: Narratives and reflections.* Boulder, CO: Lynne Rienner.

Almond GA and Coleman JS (eds.) (1960) *The politics of the developing areas.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Almond GA and Genco S (1977) Clouds, clocks, and the study of politics. *World Politics* 29(4): 489–522.

Almond GA and Powell GB (1966) *Comparative politics: A developmental approach.* Boston, MA: Little, Brown.

Almond GA and Powell GB (1978) *Comparative politics: System, process, and polity.* Boston, MA: Little, Brown.

Almond GA and Verba S (1963) *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Almond GA and Verba S (1980) *The civic culture revisited: An analytic study.* Boston, MA: Little, Brown.

Altman D (2011) *Direct democracy worldwide.* New York: Cambridge University Press.

Anderson B (1983) *Imagined communities: Reflections on the origin and spread of nationalism.* London: Verso.

Anderson JE (1990) *Public policymaking.* Boston, MA: Houghton Mifflin.

Anderson P (1974) *Lineages of the absolutist state.* London: New Left Books.

Angell N (1910) *The great illusion.* London: William Heinemann.

Appadurai A (2006) *Fear of small numbers: An essay on the geography of anger.* Durham, NC: Duke University Press.

Appadurai A (ed.) (2002) *Globalization.* Durham, NC: Duke University Press.

Apter DE (1965) *The politics of modernization.* Chicago: University of Chicago Press.

Apter DE (1987) *Rethinking development: Modernization, dependency, and postmodern politics.* Newbury Park, CA: Sage.
Arendt H (1958) *The human condition.* Chicago: University of Chicago Press.
Aristotle (1962) *Politics*. Harmondsworth, UK: Penguin. (Original work published 350 BC.)
Aristotle (2014) *Nichomachean Ethics.* New York: Hackett Publishing Company. (Original work published 350 BC).
Aron R (1966) *Peace and war: A theory of international relations.* New York: Doubleday. (Original work published 1962).
Aron R (1967) *Eighteen lectures on industrial society.* London: Weidenfeld & Nicolson. (Original work published 1963).
Atkinson MM and Coleman WD (1989) Strong states and weak states: Sectoral policy networks in advanced capitalist economies. *British Journal of Political Science* 19(1): 47–67.
Augsburg T (2006) *Becoming interdisciplinary: An introduction to interdisciplinary studies* (2nd ed.). New York: Kendall/Hunt Publishing.
Axelrod R (1984) *The evolution of cooperation.* New York: Basic Books.
Ayres I and Brown JG (2005) *Straightforward: How to mobilize heterosexual support for gay rights.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Babbie ER (1973) *Survey research methods.* Belmont, CA: Wadsworth.
Babbie ER and Mouton J (2001) *The practice of social research.* Cape Town: Oxford University Press Southern Africa.
Bacon F (2011) *Novum organum Scientiarum.* In: J Spedding, RL Ellis and DD Heath (eds.) *The works of Francis Bacon.* Cambridge: Cambridge University Press. (Original work published 1620).
Badie B (1983) *Culture et Politique*. Paris: Economica.
Badie B (2000) *The imported state.* Stanford, CA: Stanford University Press.
Badie B (2004) *L'impuissance de la puissance.* Paris: Fayard.
Badie B (2012) *The diplomacy of connivance.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.
Badie B (2014a) *Le temps des humiliés : Pathologie des relations internationales*. Paris: O. Jacob.
Badie B (2014b) When history begins. *European Review of International Studies* 1(2): 1–15.
Badie B and Birnbaum P (1983) *The sociology of the state.* Chicago: University of Chicago Press.
Badie B, Berg-Schlosser D and Morlino L (eds.) (2011) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage.
Bahbah H (ed.) (1990) *Nation and narration.* London: Routledge.
Bailey FG (1969) *Stratagems and spoils: A social anthropology of politics.* Oxford: Basil Blackwell.
Baker KL, Russell JD and Hildebrandt K (1981) *Germany transformed: Political culture and the new politics*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Baldwin D (1989) *Paradoxes of power.* Oxford: Blackwell.
Banfield EC (1958) *The moral basis of a backward society.* New York: Free Press.
Barber B (1984) *Strong democracy.* Berkeley, CA: University of California Press.
Barnes SH and Kaase M (eds.) (1979) *Political action: Mass participation in five Western democracies*. Beverly Hills, CA: Sage.
Barongo Y (ed.) (1983) *Political Science in Africa.* London: Zed Press.
Barry B (1970) *Sociologists, economists and democracy.* London: Collier-Macmillan.
Barry B (1989) *Democracy, power, and justice: Essays in political theory.* Oxford: Oxford University Press.
Bartle J and Bellucci P (2009) *Political parties and partisanship. Social identity and individual attitudes.* London: Routledge.
Bartolini S (2000) Collusion, competition and democracy Part II. *Journal of Theoretical Politics* 12(1): 33–65.
Bartolini S and Mair P (1990) *Identity, competition and electoral availability: The stabilization of European electorates 1885–1995.* Cambridge: Cambridge University Press.

Baudrillard J (1975) *The mirror of production.* New York: Telos Press.

Baumgartner FR and Leech BL (1998) *Basic interests: The importance of groups in politics and in political science.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Beach D (2012) *Process tracing methods: Foundations and guidelines.* Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.

Beach D (2015) *Causal case studies: Foundations and guidelines for comparing, matching and tracing.* Cambridge: Cambridge University Press.

Bellah RN and Hammond PE (eds.) (1980) *Varieties of civil religion.* San Francisco: Harper & Row.

Bendix R (1964) *Nation-building and citizenship: Studies of our changing social order.* New York: Wiley.

Bendix R (1978) *Kings or people.* Berkeley, CA: University of California Press.

Bennett A (2010) Process tracing and causal inference. In: HE Brady and D Collier (eds.) *Rethinking social inquiry: Diverse tools, shared standards* (2nd ed.). Lanham, MD: Rowman & Littlefield, pp. 207–19.

Berelson B, Lazarsfeld PF and Macphee WN (1954) *Voting: A study of opinion formation in a presidential campaign.* Chicago: University of Chicago Press.

Berger PL, Luckmann T, Plessner H et al. (1969) *Die gesellschaftliche Konstruktion der Wirklichkeit. Eine Theorie der Wissenssoziologie.* Frankfurt am Main: Fischer.

Bergman MM (ed.) (2008) *Advances in mixed methods research: Theories and applications.* London: Sage.

Berg-Schlosser D (2003) Comment on Welzel/Inglehart/Klingemann 'The theory of human development: A cross-cultural analysis'. *European Journal of Political Research* 42(3): 381–9.

Berg-Schlosser D (ed.) (2007) *Democratization: The state of the art* (2nd ed.). Wiesbaden, Germany: VS-Verlag.

Berg-Schlosser D (2012) *Mixed methods in comparative politics: Principles and applications.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Berg-Schlosser D and De Meur G (1994) Conditions of democracy in interwar Europe: A Boolean test of major hypotheses. *Comparative Politics* 26(3): 252–79.

Berg-Schlosser D and De Meur G (1997) Reduction of complexity for a small-n analysis: A stepwise multi-methodological approach. *Comparative Social Research* 16: 133–62.

Berg-Schlosser D and Mitchell J (eds.) (2002) *Authoritarianism and democracy in Europe, 1919–39: Comparative analyses.* Basingstoke: Palgrave Macmillan

Berg-Schlosser D and Quenter S (1996) Macro-quantitative vs. Macro-qualitative methods in political science. *Historical Social Research* 21(77): 3–25.

Berg-Schlosser D and Rytlewski R (eds.) (1993) *Political culture in Germany.* London: Macmillan Press.

Berg-Schlosser D and Schissler J (eds.) (1987) *Politische Kultur in Deutschland* (Politische Vierteljahresschrift, Special Edition 18). Opladen: WestdeutscherVerlag.

Bergstrom C (2005) *Comitology: Delegation of power in the European Union and the committee system.* Oxford: Oxford University Press.

Bhabha HK (1990) *Nation and narration.* New York: Routledge.

Biersteker T and Weber C (ed.) (1996) *State sovereignty as social construct.* Cambridge: Cambridge University Press.

Blalock HM (1979) *Social statistics* (2nd ed.). Auckland: McGraw-Hill.

Blalock HM (1984) *Basic dilemmas in the social sciences.* Beverly Hills, CA: Sage.

Blatter J and Haverland M (2012) *Designing case studies: Explanatory approaches in small-n research.* London: Palgrave Macmillan.

Blondel J and Cotta M (2000) *The nature of party government.* London: Palgrave.

Blumler JG and Kavanagh D (1999) The third age of political communication: Influences and features. *Political Communication* 16(3): 209–30.

Boas M and McNeil D (2003) *Multilateral institutions: A critical introduction.* London: Pluto Press.

Bodin J (1955) *Six books on the commonwealth.* Oxford: Blackwell. (Original work published 1576).

Boix C and Stokes S (eds.) (2007) *The Oxford handbook of comparative politics*. Oxford: Oxford University Press.

Boncourt T (2009) *A history of the International Political Science Association 1949–2009.* Quebec: The International Political Science Association.

Boudon R (1981) *The logic of social action: An introduction to sociological analysis.* Boston: Routledge and Kegan Paul.

Bourdieu P (1998) *Practical reason: On the theory of action*. Stanford, CA: Stanford University Press.

Brady HE (2010) Causation and explanation in social science. In: JM Box-Steffensmeier, HE

Brady and D Collier (eds.)*The Oxford handbook of political methodology.* Paperback ed., New York: Oxford University Press, pp. 217–70.

Brady HE and Collier D (2010) *Rethinking social inquiry: Diverse tools, shared standards* (2nd ed.). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Bratton M and Van de Walle N (1997) *Democratic experiments in Africa. Regime transitions in comparative perspective.* Cambridge: Cambridge University Press.

Brenner R (1993) *Merchants and revolution: commercial change, political conflict, and London's overseas traders, 1550–1653.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Brodie B (1959) *Strategy in the missile age.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Brogan J (1996) Mirror of enlightenment: The rational choice debate of politics. *The Review of Politics* 58(4): 793–806.

Bryce J (1921) *Modern democracies.* New York: Macmillan.

Brzezinski Z (1997) *The grand chessboard: American primacy and its geostrategic imperatives.* New York: Basic Books.

Budge I (1996) *The new challenge of direct democracy.* Cambridge, MA: Polity Press.

Budge I and Laver M (1986) Office seeking and policy pursuit in coalition theory. *Legislative Studies Quarterly* 11(4): 485–506.

Budge I, Crewe I and Farlie D (2009) *Party identification and beyond: Representations of voting and party competition.* Colchester: European Consortium for Political Research.

Buechler S (1999) *Social movements in advanced capitalism.* Oxford: Oxford University Press.

Bull H (1977) *The Anarchical society.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Bunce V and Wolchik S (2008) Mixed regimes in post-communist Eurasia: Tipping democratic and tipping authoritarian. Paper delivered at workshop on *Democratization in European Former Soviet Republics: Limits, Obstacles and Perspectives*, Florence, June 13–15.

Buzan B and Herring E (1998) *The arms dynamics in world politics.* Boulder, CO: Lynne Rienner.

Buzan B and Lawson G (2015), *The Global Transformation: history, modernity and the making of international relations*. Cambridge: Cambridge University Press.

Calvert R (2002) Identity, expression, and rational choice theory. In: I Katznelson and HV Milner (eds.) *Political Science: State of the discipline.* New York: W.W. Norton, pp. 568–96.

Campbell A, Converse PE, Miller WE et al. (1960) *The American voter.* New York: London: Wiley.

Cardoso FH and Faletto E (1979) *Dependency and development in Latin America.* Berkeley, CA: University of California Press.

Chakrabarty D (2000) *Provincializing Europe.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Checkel JT (1998) The constructivist turn in international relations theory: Review article. *World Politics* 50(2): 324–48.

Chehabi HE and Linz JJ (1998) *Sultanistic regimes*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Chun KH (2013) *The BRICs superpower challenge: Foreign and security policy.* Burlington, VT: Ashgate.

Clastres P (1989) *Society against the State: Essays in political anthropology.* New York: Zone Books.

Cohen GA (1978) *Karl Marx's theory of history: A defence*. Oxford: Oxford University Press.
Cohen MD, March JG and Olsen JP (1972) A garbage can model of organizational choice. *Administrative Science Quarterly* 17(1): 1–25.
Cohen MR and Nagel E (1934) *An introduction to logic and scientific method.* New York: Harcourt.
Coleman JS (1990) *Foundations of social theory*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Collier D and Levitsky S (1997) Democracy with adjectives: Conceptual innovation in comparative research. *World Politics* 49(3): 430–51.
Collier RB (1999) *Paths toward democracy: The working class and elites in Western Europe and South America.* Cambridge: Cambridge University Press.
Cook TD and Campbell DT (1979) *Quasi-experimentation: Design & analysis issues for field settings*. Boston, MA: Houghton Mifflin.
Cooper A, Hughes C and De Lombaerede P (eds.) (2008) *Regionalization and global governance: The taming of globalization.* London: Routledge.
Cott N (1987) *The grounding of modern feminism.* New Haven, CT: Yale University Press.
Council on Foreign Relations (1996) *The clash of civilizations? The debate.* New York: Foreign Affairs.
Crawford N (2000) The passion in world politics: Propositions on emotion and emotional relationships. *International Security* 24(4): 116–56.
Cronqvist L and Berg-Schlosser D (2009) Multi-value QCA. In: B Rihoux and CC Ragin (eds.) *Configurational comparative methods.* London: Sage, pp. 69–86.
Crouch C (2004) *Post-democracy*. Malden, MA: Polity.
Czempiel O and Rosenau J (ed) (1992) *Governance without government: Order and change in world politics.* Cambridge: Cambridge University Press.
D'Andrade RG (1995) *The development of cognitive anthropology.* Cambridge: Cambridge University Press.
Dahl RA (1961) *Who governs? Democracy and power in an American city.* New Haven, CT: Yale University Press.
Dahl RA (1971) *Polyarchy: Participation and opposition*. New Haven, CT: Yale University Press.
Dahl RA (1989) *Democracy and its critics*. New Haven, CT: Yale University Press.
Dahl RA (1998) *On Democracy*. New Haven, CT: Yale University Press.
Dahrendorf R (2006) *Homo sociologicus. Ein Versuch zur Geschichte, Bedeutung und Kritik der Kategorie der sozialen Rolle.* Wiesbaden: VS Verlag. (Original work published 1958.)
Dalton RJ (1996) Comparative politics: Micro-behavioral perspectives. In: RE Goodin and HD Klingemann (eds.) *A New Handbook of Political Science.* New York: Oxford University Press, pp. 336–52.
Darby, G (2004) *Europe, 1450 to 1789: Encyclopedia of the early modern world.* Farmington Hills, MI: The Gale Group.
Davidov E, Schmidt P and Billiet J (2011) *Cross-cultural analysis: Methods and applications.* New York: Routledge.
Davies J (1971) *When men revolt and why: A reader in political violence and revolution.* New York: Free Press.
De Meur G and Berg-Schlosser D (1996) Conditions of authoritarianism, fascism and democracy in inter-war Europe: Systematic matching and contrasting of cases for 'small-n' analysis. *Comparative Political Studies* 29(4): 423–68.
De Tocqueville A (2000) *Democracy in America* (trans H Mansfield and D Winthrop). Chicago: University of Chicago Press. (Original work published 1835–1840.)
De Tocqueville A (2001) *The Old Regime and the French Revolution.* Chicago: University of Chicago Press. (Original work published 1859.)
De Vreese C (2007) News coverage of politics. In: L Kaid and C Bacha (eds.) *Encyclopedia of political communication.* London: Sage.

Decalo S (1976) *Coups and army rule in Africa: Studies in military style*. New Haven, CT: Yale University Press.

Deleuze G and Guattari F (2009) *Anti-Oedipus: Capitalism and schizophrenia*. New York: Penguin.

Della Porta D and Kriesi HP (2009) *Social movements in a globalizing world* (2nd ed.). London: Palgrave Macmillan.

Derrida J (2011) *Voice and phenomenon*. Evanston, IL: Northwestern University Press.

Deutsch K (1957) *Political community and the north Atlantic area*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Deutsch K (1966) *Nationalism and social communication*. Cambridge, MA: The MIT Press.

Deutsch KW (1963) *The nerves of government: Models of political communication and control*. New York: Free Press.

Diamond L (1994) *Political culture and democracy in developing countries*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Diamond L (2002) Elections without democracy: Thinking about hybrid regimes. *Journal of Democracy* 13(2): 25–31.

Diamond L (2008) *The spirit of democracy: The struggle to build free societies throughout the world*. New York: Times Books, Henry Holt and Company.

Diamond L and Gunther R (2001) *Political parties and democracy*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Diamond L and Morlino L (eds.) (2005) *Assessing the quality of democracy*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Diamond L, Linz JJ and Lipset SM (1989) Introduction. In: L Diamond, JJ Linz and SM Lipset (eds.) *Democracy in developing countries: Latin America*. Boulder, CO: Lynne Rienner, pp. 1–58.

Dickinson L (1916) *The European anarchy*. New York: Macmillan.

Dilthey W (1883) *Einleitung in die Geisteswissenschaften. Versuch einer Grundlegung für das Studium der Gesellschaft und der Geschichte*. Leipzig: Duncker & Humblot.

Dittmer L (1977) Political culture and political symbolism: Toward a theoretical synthesis. *World Politics* 29(4): 552–83.

Dobek-Ostrowska B, Głowacki M, Jakubowicz K et al. (eds.) (2010) *Comparative media systems: European and global perspectives*. Budapest: Central European University Press.

Dobry M (1986) *Sociologie des crises politiques: La dynamique des mobilisations multisectorielles*. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.

Douglas M (1970) *Natural symbols*. New York: Pantheon Books.

Downs A (1957) *An economic theory of democracy*. New York: Harper.

Downs A (1967) *Inside bureaucracy*. Boston, MA: Little, Brown.

Doyle M (2001) *Liberal peace*. New York: Routledge.

Drysdale P and Ishigaki K (eds.) (2002) *East Asian trade and financial integration: New issues*. Canberra, Australia: Asian Pacific Press.

Durkheim E (1915) *The elementary forms of religious life*. London: Allen and Unwin. (Original work published 1912.)

Durkheim E (1982) *The rules of sociological method and selected texts on sociology and its method* (trans Halls WD). London: Macmillan. (Original work published 1894.)

Durkheim E (1984) *The division of labor in society*. New York: Free Press. (Original work published 1893.)

Duverger M (1951) *Les partis politiques*. Paris: Colin.

Duverger M (1972) *The study of politics*. Heidelberg: Springer.

Easton D (1953) *The political system: An inquiry into the state of political science*. New York: Knopf.

Easton D (1965) *A systems analysis of political life*. New York: Wiley.

Easton D, Gunnell JG and Graziano L (eds.) (1991) *The development of political science.* London: Routledge.
Eberwein WD and Deutsch KW (1990) *Global modeling.* Stoneham, MA: Butterworth.
Eckstein H (1966) *Division and cohesion in democracy: A study of Norway.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Eckstein H (1988) A culturalist theory of political change. *American Political Science Review* 82(3): 789–804.
Eisenstadt S (1963) *The political systems of empires.* New York: Free Press.
Eisenstadt S (ed.) (1971) *Political sociology: A reader.* New York: Basic Books.
Eisenstadt S and Rokkan S (eds.) (1973) *Building states and nations.* Beverley Hills, CA: Sage.
Eisenstadt S N (2003) *Comparative civilizations and multiple modernities.* Leiden, Boston: Brill.
Eisfeld R and Pal LA (2010) *Political science in Central-East Europe: Diversity and convergence.* Opladen: Barbara Budrich.
Elgie R (1997) Models of executive politics: A framework for the study of executive power relations in parliamentary and semi–presidential regimes. *Political Studies* 45(2): 217–31.
Elgie R (2011) *Semi-presidentialism: Sub-types and democratic performance.* Oxford: Oxford University Press.
Elkins DJ and Simeon R (1979) A cause in search of its effect, or what does political culture explain? *Comparative Politics* 11(2): 127–45.
Elster J (1985) *Making sense of Marx.* Cambridge: Cambridge University Press.
Elster J (1989) *Nuts and bolts for the social sciences.* Cambridge: Cambridge University Press.
Elster J (1998) *Deliberative democracy.* Cambridge: Cambridge University Press.
Epstein DL, Bates R, Goldstone J et al. (2006) Democratic transitions. *American Journal of Political Science* 50(3): 551–69.
Erikson EH (1968) *Youth and crisis.* New York: Norton.
Eschenburg T (1963) *Herrschaft der Verbände?* (2nd ed.). Stuttgart: DVA.
Esping-Andersen G (1990) The three political economies of the welfare state. *International Journal of Sociology,* 20(3): 92–123.
Esser H (1993) *Soziologie: allgemeine Grundlagen.* Frankfurt am Main, Germany: Campus.
Esser H (2001) *Soziologie: spezielle Grundlagen. Band 6: Sinn und Kultur.* Frankfurt am Main: Campus.
Etzioni A (1968) *The active society: A theory of societal and theoretical processes.* New York: Free Press.
Eulau H (1963) *The behavioral persuasion in politics.* New York: Random House.
Evans-Pritchard E and Fortes M (1940) *African political systems.* Oxford: Oxford University Press.
Fanon F (1961) *Les damnés de la terre.* Paris: Maspero.
Fargion V, Morlino L and Profeti S (2006) Europeanization and territorial representation in Italy. *West European Politics* 29(4): 757–83.
Farrell M, Hettne B and Van Langenove L (eds.) (2005) *The global politics of regionalism.* London: Pluto Press.
Farrell RB (ed.) (1966) *Approaches to comparative and international politics.* Evanston, IL: Northwestern University Press.
Favre P (1989) *Naissances de la science politique en France, 1870–1914.* Paris: Fayard.
Fawcett L and Hurrell A (eds.) (1996) *Regionalism in world politics: Regional organization and international order.* Oxford: Oxford University Press.
Fazio RH (1996) How do attitudes guide behavior? In: RM Sorrentino and T Higgin (eds.) *Handbook of motivation and cognition: Foundations of social behavior.* New York: Guilford Press, pp. 204–43.
Ferguson M and Golding P (1997) Cultural studies and changing times. An introduction. In: M Ferguson and P Golding (eds.) *Cultural studies in question.* London, pp. XIII-XXVII.

Ferrera M (2011) Welfare state. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science*. Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 8, pp. 2747–52.
Ferrín M and Kriesi H (eds.) (2016) *How Europeans view and evaluate democracy*. Oxford: Oxford University Press.
Feyerabend P (1975) *Against method*. London: Verso.
Finer SE (1970) *Comparative government*. Harmondsworth: Penguin.
Finer SE (1975) *The man on horseback: The role of the military in politics*. Harmondsworth: Penguin.
Finer SE (1980) Militari e politica nel Terzo Mondo (1958–1980). *Rivista Italiana di Scienza Politica* 10(1): 5–51.
Fiorina MP (1981) *Retrospective voting in American national elections*. New Haven, CT: Yale University Press.
Fishman R (1990) *Working class organization and the return to democracy in Spain*. Ithaca, NY; London: Cornell University Press.
Fiske ST and Taylor SE (1991) *Social cognition* (2nd ed.). New York: McGraw-Hill.
Flora P (ed.) (1999) *State formation, nation-building and mass politics in Europe: The theory of Stein Rokkan*. Oxford: Oxford University Press.
Foucault M (1970) *The order of things*. London: Routledge.
Foucault M (1975) *Discipline and punish: The birth of the prison*. New York: Random House.
Frank AG (1967) *Capitalism and underdevelopment in Latin America: Historical studies of Chile and Brazil*. New York: Monthly Review Press.
Franklin MN (2004) *Voter turnout and the dynamics of electoral competition in established democracies since 1945*. Cambridge; New York: Cambridge University Press.
Freedom House (1978) *Freedom in the world*. New York: Freedom House.
Fukuyama F (2004) *State-building: Governance and world order in the 21st century*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Fukuyama F (2011) *The origins of political order: From prehuman times to the French Revolution*. New York: Farrar, Straus and Giroux.
Fukuyama F (2014) *Political order and political decay: From the industrial revolution to the globalization of democracy*. London: Profile Books.
Furtado C (1964) *Development and underdevelopment:* Berkeley, CA: University of California Press.
Fustel de Coulanges ND (1864) *La cité antique*. Paris: Hachette.
Galkin AA (1986) *Herrschaftselite, Politisches Verhalten, Politische Kultur*. Frankfurt am Main: IMSF.
Gamble A and Payne A (1996) *Regionalism and world order*. London: Palgrave Macmillan.
Gardiner AH (1964) *Egypt of the Pharaohs*. Oxford: Oxford University Press.
Gauss CF (1809) *Theoria motus corporum coelestium in sectionibus conicis solem ambientium*. Hamburg: Sumtibus F. Perthes et I.H. Besser.
Geertz C (1973) *The interpretation of cultures: Selected essays*. New York: Basic Books.
Geiger TJ (1932) *Die soziale Schichtung des deutschen Volkes: soziographischer Versuch auf statistischer Grundlage*. Stuttgart: F. Enke.
George AL and Bennett A (2005) *Case studies and theory development*. Cambridge, MA: MIT Press.
Germani G (1971) *Sociologia della modernizzazione: L'esperienza dell'America Latina*. Bari, Italy: Laterza.
Germani G (1975) *Fascismo, autoritarismo e classi sociali*. Bologna, Italy: Il Mulino.
Gerring J (2006) *Case study research: Principles and practices*. Cambridge: Cambridge University Press.
Gerring J (2007) The case study: What it is and what it does. In: C Boix and SC Stokes (eds.) *The Oxford handbook of comparative politics*. Oxford: Oxford University Press, pp. 90–122.

Giddens A (1984) *The constitution of society: Outline of the theory of structuration.* Cambridge: Polity Press.

Gill S and Law D (1988) *The global political economy.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Gilpin R (1981) *War and change in world politics.* Cambridge: Cambridge University Press.

Gilpin R (1987) *The political economy of international relations.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Gilpin R (2001) *Global political economy: Understanding the international economic order.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Glaser BG and Strauss AL (1967) *The discovery of grounded theory: Strategies for qualitative research.* Chicago: Aldine.

Goertz G and Mahoney J (2012) *A tale of two cultures. Qualitative and quantitative research in the social sciences.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Goodin R (2005) *Reflective democracy.* Oxford: Oxford University Press

Goodin R and Pettit P (1998) *A companion to contemporary political philosophy.* Oxford: Blackwell.

Goodin RE and Klingemann HD (eds.) (1996) *A new handbook of political science.* New York: Oxford University Press.

Gramsci A (1980) *Zu Politik, Geschichte und Kultur.* Frankfurt am Main, Germany: Roderberg.

Granovetter M (1973) The strength of weak ties. *American Journal of Sociology* 78(6): 1360–80.

Green DP and Gerber AS (2008) *Get out the vote. How to increase voter turnout* (2nd ed.) Washington, DC: Brookings Institution Press.

Green DP and Shapiro I (1993) *Pathologies of rational choice theory: A critique of applications in political science.* New Haven, CT: Yale University Press.

Grofman B (2011) Electoral systems. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 3, pp. 749–56.

Groom J and Olson W (1991) *International relations: Then and now.* London: Routledge.

Grusky DB (2014) *Social stratification: Class, race, and gender in sociological perspective* (4th ed.). Boulder, CO: Westview Press.

Guarnieri C (2011) Judiciary. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 5, pp. 1382–7.

Gurr T (1970) *Why men rebel.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Gutmann A and Thompson D (1998) *Democracy and disagreement.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Haas E (1964) *Beyond the nation state.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Habermas J (1962) *Strukturwandel der Öffentlichkeit: Untersuchungen zu einer Kategorie der bürgerlichen Gesellschaft.* Neuwied, Germany: Luchterhand.

Habermas J (1971) *Erkenntnis und Interesse.* Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Habermas J (1981) *Theorie des kommunikativen Handelns.* 2 vol., Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Habermas J (2012) *The crisis of the European Union.* Cambridge: Polity Press.

Hallin DC and Mancini P (2004) *Comparing media systems: Three models of media and politics.* Cambridge: Cambridge University Press.

Hampel FR, Ronchetti EM, Rousseeuw PJ et al. (1986) *Robust statistics: The approach based on influence functions* (2nd ed.). New York: Wiley.

Hardin G (1968) The tragedy of the commons. *Science* 162(3859): 1243–8.

Harrison LE and Huntington SP (eds.) (2000) *Culture matters: How values shape human progress.* New York: Basic Books.

Hayo B and Voigt S (2007) Explaining de facto judicial independence. *International Review of Law and Economics* 27(3): 269–90.

Hegel GWF (1956) *Grundlinien der Philosophie des Rechts, Werke.* Frankfurt am Main: Suhrkamp. (Original work published 1833).

Held D and McGrew A (1997) *Globalization theory: Approaches and controversies.* New York: Wiley.
Hempel CG (1965) *Aspects of scientific explanation and other essays in the philosophy of science.* New York: Free Press.
Hermet G (1986) *Sociologie de la construction démocratique.* Paris: Economica.
Hill C (2003) *The changing politics of foreign policy.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.
Hill C (2011) Foreign policy analysis. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 3, pp. 916–28.
Hill C and Smith M (eds.) (2005) *International relations and the European Union.* Oxford: Oxford University Press.
Hirschman A (1982) *Shifting involvements: Private interest and public action.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Hobbes T (1996) *Leviathan.* Cambridge: Cambridge University Press. (Original work published 1651).
Holsti O (1992) Public opinion and foreign policy. *International Studies Quarterly* 36(4): 439–66.
Horowitz DH (2000) *Ethnic groups in conflict.* Berkeley, CA: University of California Press.
Hoschild AR (2003) *The commercialization of intimate life: Notes from home and work.* SanFrancisco, CA: University of California Press.
Hu Wei and Lin G (2011) Democracy: Chinese perspective. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 3, pp. 595–601.
Hume D (1748) *Philosophical essays concerning human understanding: By the author of the essays moral and political.* London: A. Millar.
Huntington SP (1968) *Political order in changing societies.* New Haven, CT: Yale University Press.
Huntington SP (1991) *The third wave: Democratization in the late twentieth century.* Norman, OK: University of Oklahoma Press.
Huntington SP (1993) The clash of civilizations? *Foreign Affairs* 72(3): 22–49.
Huntington SP (1996) *The clash of civilizations and the remaking of world order.* New York: Simon & Schuster.
Hurtig S (2011) Political science, international institutionalization. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, pp. 2013–19.
Hyman HH (1959) *Political socialization.* New York: Free Press.
IDEA (2009) *Direct democracy: The international IDEA handbook.* Stockholm: Institute for Democracy and Electoral Assistance.
Ilyin M (2011) Democracy: Russian perspective. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 3, pp. 607–14.
Inglehart R (1977) *The silent revolution: Changing values and political styles among Western publics*. Princeton, NJ: Princeton University Press
Inglehart R (1988) The renaissance of political culture. *American Political Science Review* 82(4): 1203–30.
Inglehart R (1990) *Culture shift in advanced industrial society.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Inglehart R (1997) *Modernization and postmodernization. Cultural, economic, and political change in 43 societies*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Inglehart R and Baker WE (2000) Modernization, cultural change, and the persistence of traditional values. *American Sociological Review* 65(1): 19–51.
Inglehart R and Welzel C (2005) *Modernization, cultural change and democracy: The human development sequence.* Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press.
Inkeles A (1997) *National character: A psycho-social perspective.* New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

Inkeles A (1998) Surveying postmaterialism. *Journal of Democracy* 9(2): 175–81.
Inkeles A and Smith DH (1974) *Becoming modern: Individual change in six developing nations.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Inter-Parliamentary Union (2006) *Parliament and Democracy in the Twenty-first Century: A Guide to Good Practice* at http://www.ipu.org/english/home.htm
Ireland P (1994) *The policy challenge of ethnic diversity: Immigrant politics in France and Switzerland.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Jackman RW and Miller RA (1996a) A renaissance of political culture? *American Journal of Political Science* 40(3): 632–59.
Jackman RW and Miller RA (1996b) The poverty of political culture? *American Journal of Political Science* 40(3): 697–716.
Jackman S (2011) Statistical inference, classical and Bayesian. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science*. Thousand Oaks, CA: Sage, pp. 2516–21.
Jackman S (2012) House effects, back by popular demand. In: *The Huffington Post.* Available at: www.huffingtonpost.com/simon-jackman/house-effects-by-back-by-_b_2007907.html (posted 24 October 2012).
Janowitz M (1964) *The military in the political development of new nations: An essay in comparative analysis*. Chicago: University of Chicago Press.
Janowitz M (1977) *Military institutions and coercion in the developing nations: The military in the political development of new nations*. Chicago: University of Chicago Press.
Jennings MK and Niemi RG (1981) *Generations and politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Jervis R (1976) *Perceptions and misperceptions in international relations.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Johnston R (1979) *Geography and Geographers: Anglo-American human geography since 1945.* London: Edward Arnold.
Johnston R (2008) Survey Methodology. In: JM Box-Steffensmeier, HE Brady and D Collier (eds.) *The Oxford handbook of political methodology.* Oxford: Oxford University Press, pp. 385–403.
Jones B (1994) *Reconceiving decision making in democratic politics*. Chicago: Chicago University Press.
Juergensmeyer M (1993) *The new Cold War? Religious nationalism confronts the secular state.* Berkeley, CA: University of California Press.
Kaase M (2011) Participation. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science*. Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 6, 1777–87.
Kaldor M (1999) *New and old wars.* Cambridge: Polity Press.
Kant I (1956) *Kritik der reinen Vernunft.* Hamburg: Felix Meiner. (Original work published 1787).
Kaplan M (1957) *System and process in international relations.* New York: Wiley.
Karl TL (1995) The hybrid regimes of Central America. *Journal of Democracy* 6(3): 72–86.
Karvonen L and Kuhnle S (eds.) (2001) *Party systems and voter alignments revisited.* London: Routledge.
Karvonen L and Quenter S (2002) Electoral systems, party system fragmentation and government instability. In: D Berg-Schlosser and J Mitchell (eds.) *Authoritarianism and democracy in Europe 1919–39.* London: Palgrave Macmillan, pp. 131–62.
Katz RS (1986) Party Government: A Rationalistic Conception. In: FG Castles and R Wildenmann (eds.) *Visions and Realities of Party Government.* Berlin: De Gruyter, pp. 31–71.
Katz RS and Mair P (1995) Changing models of party organization and party democracy. The emergence of the cartel party. *Party Politics* 1(1): 5–28.
Katzenstein P (2005) *A world of regions*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Kellner D (1995) *Media culture: Cultural studies, identity and politics between the modern and the postmodern*. London: Routledge.
Kellstedt PM and Whitten GD (2013) *The fundamentals of political science research* (2nd ed.). Cambridge: Cambridge University Press.
Keohane R (1984) *After hegemony*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Keohane R and Nye J (1972) *Transnational relations and world politics*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Kerr P and Wiseman G (eds.) (2013) *Diplomacy in a globalizing world*. Oxford: Oxford University Press.
Key VO (1942) *Politics, parties, and pressure groups*. Syracuse, NY: Thomas Crowell.
Kindleberger C (1973) *The world in depression, 1929–1939*. Berkeley, CA: University of California Press.
King G, Keohane RO and Verba S (1994) *Designing social inquiry*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Kirchheimer O (1969) *Politics, law and social change: Selected essays of Otto Kirchheimer*. New York: Columbia University Press.
Kitschelt H and Wilkinson SI (2007) *Patrons, clients, and policies. Patterns of democratic accountability and political competition*. Cambridge: Cambridge University Press.
Klaus G and Buhr M (eds.) (1972) *Marxistisch-Leninistisches Wörterbuch der Philosophie*. 3 vol. Reinbek bei Hamburg: Rowohlt.
Korany B and El Mahdi R (2014) *Arab Spring in Egypt, revolution and beyond*. Cairo: The American University in Cairo Press.
Kornhauser W (1959) *The politics of mass society*. Glencoe, IL: Free Press.
Krasner S (ed.) (1983) *International Regimes*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Krasner S (2000) *Sovereignty: Organized hypocrisy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Kratochwil F (1989) *Rules, norms and decisions*. Cambridge: Cambridge University Press.
Kriesi H and Morlino L (2016) Conclusion: What have we learnt, and where do we go from here? In: M Ferrín and H Kriesi (eds.) *How Europeans view and evaluate democracy*. Oxford: Oxford University Press, pp. 307–26.
Kriesi H, Koopmans R, Duyvendak JW et al. (1995) *New social movements in Western Europe*. Los Angeles: UCL Press.
Kroeber AL and Kluckhohn C (1952) *Culture: A critical review of concepts and definitions*. New York: Vintage Books.
Kuhn H (1967) *Der Staat. Eine philosophische Darstellung*. München: Kösel-Verlag.
Laakso M and Taagepera R (1979) Effective number of parties: A measure with application to West Europe. *Comparative Political Studies* 12(1): 3–27.
Lachapelle G (2011) Policy evaluation. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science*. Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 6, pp. 1907–17.
Lake D (2009) *Hierarchy in international relation*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Lane RE (1959) *Political life: Why people get involved in politics*. Glencoe, IL: Free Press
LaPalombara J and Weiner M (eds.) (1966) *Political parties and political development*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Lapid Y and Kratochwil F (1996) *The return of culture and identity in international relations*. Boulder, CO: Lynne Rienner.
Lasswell HD (1950) *Politics: Who gets what, when, how*. New York: P. Smith.
Lasswell HD (1971) *A Pre-view of policy sciences*. New York: American Elsevier Publishing.
Lasswell HD and Kaplan A (1950) *Power and society: A framework for political inquiry*. New Haven, CT: Yale University Press.
Law DS (2011) Judicial independence. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science*. Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 5, pp. 1369–72.

Lawson K (2005) Linkage and Democracy. In: A Römmele, DM Farrell and P Ignazi (eds.) *Political parties and political systems: The concept of linkage revisited.* Westport, CT: Praeger.

Lawson K and Schwartz MA (2010) Parties, interest groups and movements: Shall change be midwife to truth? In: SK Mitra, M Pehl and C Spiess (eds.) *Political sociology: The state of the art.* Opladen: Barbara Budrich, pp. 51–64.

Lazarsfeld P, Berelson B and Gaudet H (1944) *People's choice: How the voter makes up his mind in a presidential campaign.* New York: Duell, Sloan, and Pearce.

Le Bon G (2009) *Psychology of crowds*. Southampton, UK: Sparkling Books. (Original work published 1895.)

Lehmbruch G and Schmitter PC (1982) *Patterns of corporatist policy-making.* London: Sage Publications.

Lenin VI (1961) *What is to be done?* Moscow: Moscow Foreign Language Publishing House. (Original work published 1902).

Lenin VI (2000) *Imperialism, the highest stage of capitalism.* New Delhi: Leftword Books. (Original work published 1917.)

Lenski G (1966) *Power and privilege: A theory of social stratification*. New York: McGraw-Hill.

Lepsius MR (1966) Parteiensystem und Sozialstruktur. Zum Problem der Demokratisierung der deutschen Gesellschaft. In: W Abel (ed.) *Wirtschaft, Geschichte und Wirtschaftsgeschichte, Festschrift für Friedrich Lütge*. Stuttgart: G. Fischer.

Lerner D (1958) *The passing of traditional society: Modernizing the Middle East.* Glencoe, IL: Free Press.

Leston-Bandeira C (2011) Parliaments. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 6, pp. 1771–4.

Levi-Strauss C (1967) *Structural anthropology*. New York: Doubleday, Anchor Books. (Original work published 1963.)

Levitsky S and Way LA (2010) *Competitive authoritarianism: Hybrid regimes after the cold war.* Cambridge: Cambridge University Press.

Lewis D (1986) *Philosophical papers*. vol. ii. New York: Oxford University Press.

Lijphart A (1968) *The Politics of accommodation: Pluralism and democracy in the Netherlands.* Berkeley, CA: University of California Press.

Lijphart A (1975) The comparable cases strategy in comparative research. *Comparative Political Studies* 8(2): 158–76.

Lijphart A (1977) *Democracy in plural societies: A comparative exploration.* New Haven, CT: Yale University Press.

Lijphart A (1994) *Electoral systems and party systems*. Oxford: Oxford University Press.

Lijphart A (2012) *Patterns of democracy. Government forms and performance in thirty-six countries.* (2nd ed.), New Haven, CT: Yale University Press.

Lindberg L (1963) *The political dynamics of European economic integration.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Lindblom CE (1958) Policy analysis. *The American Economic Review* 48(3): 298–312.

Lindblom CE (1959) The science of 'muddling through'. *Public Administration Review* 19(2): 79–88.

Linklater A and Sugunami H (2006) *The English school of international relations.* Cambridge: Cambridge University Press.

Linz JJ (1964) An authoritarian regime: the case of Spain. In: E Allardt and Y Littunen (eds.) *Cleavages, ideologies and party systems.* Helsinki: Westermarck Society, pp. 291–342.

Linz JJ (1973) Opposition in and under an authoritarian regime: The case of Spain. In: RA Dahl (ed.) *Regimes and oppositions*. New Haven, CT: Yale University Press, pp. 171–259.

Linz JJ (1975) Authoritarian and totalitarian regimes. In: FI Greenstein and NW Polsby (eds.) *Handbook of political science, vol. III: Macropolitical theory.* Reading, MA: Addison Wesley.

Linz JJ (1978) Crisis, breakdown and re-equilibration. In: JJ Linz and A Stepan (eds.) *The breakdown of democratic regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Linz JJ and Stepan AC (1996) *Problems of democratic transition and consolidation: Southern Europe, South America, and post-communist Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Linz JJ and Valenzuela A (eds.) (1994) *The failure of presidential democracy*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.
Lipset SM (1959) Some social requisites of democracy: Economic development and political legitimacy. *American Political Science Review* 53(1): 69–105.
Lipset SM (1960) *Political man: The social basis of politics*. Garden City, NY: Anchor Books.
Lipset SM and Lakin JM (2004) *The democratic century*. Norman, OK: University of Oklahoma Press.
Lipset SM and Rokkan S (1967) *Party systems and voter alignments: Cross-national perspectives*. New York: Free Press.
Lipset SM, Trow MA, Coleman JS et al. (1956) *Union democracy: The internal politics of the International Typographical Union*. Glencoe, IL: Free Press.
Little R (2007) *The balance of power in international relations*. Cambridge: Cambridge University Press.
Locke J (2008) *An essay concerning human understanding*. New York: Oxford University Press. (Original work published 1689).
Löwenthal R (1963) (ed.) *Die Demokratie im Wandel der Gesellschaft*. Berlin: Colloquium Verlag.
Lorenzen P (1978) *Theorie der technischen und politischen Vernunft*. Stuttgart: Reclam.
Lowi TJ (1969) *The end of liberalism: Ideology, policy, and the crisis of public authority*. New York: Norton.
Lowi TJ (1972) Four systems of policy, politics, and choice. *Public Administration Review* 32(4): 298–310.
Luhmann N (1974) Der politische Code: 'konservativ' und 'progressiv' in systemtheoretischer Sicht. *Zeitschrift für Politik* 21(3): 253–71.
Luhmann N (1984) *Soziale Systeme: Grundriss einer allgemeinen Theorie*. Frankfurt am Main: Suhrkamp.
Lukács G (1967) *Geschichte und Klassenbewusstsein*. Darmstadt: Luchterhand.
Machiavelli N (1961) *The prince*. London: Penguin. (Original work published 1532.)
Mackie JL (1965) Causes and conditionals. *American Philosophical Quarterly* 2(4): 245–64.
Madan TN (ed.) (1992) *Religion in India*. Delhi, India: Oxford University Press.
Mainwaring S (1998) Party systems in the third wave. *Journal of Democracy* 9(3): 67–81.
Mainwaring S and Zoco E (2007) Electoral volatility in old and new democracies. *Party Politics* 13(2): 155–78.
Mair, P (1999) *Party system change. Approaches and interpretations*. New York: Oxford University Press.
Mair P (2001) The freezing hypothesis: An evaluation. In: L Karvonen and S Kuhnle (eds.) *Party systems and voter alignments revisited*. London: Routledge, pp. 27–44.
Mair P (2013) *Ruling the void: The hollowing of Western democracy*. London: Verso.
Mancini P (2011) Political communication. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science*. Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 6, pp. 1960–7.
Manin B (1997) *The principles of representative government*. Cambridge: Cambridge University Press.
Mann TE and Orenstein NJ (1994) *Congress, the press, and the public*. Washington, DC: Brookings Institute Press.
Mannheim K (1936) *Ideology and Utopia*. London: Routledge & Kegan Paul.
Manning C (1975) *The nature of international society*. London: Macmillan. (Original work published 1962.)
March JG and Olsen JP (1989) *Rediscovering institutions: The organizational basis of politics*. New York: Free Press.

March JG and Olsen JP (1996) Institutional perspectives on political institutions. *Governance* 9(3): 248–64.
Marsh D and Stoker G (2010) *Theory and methods in political science* (3rd ed.). Basingstoke: Palgrave Macmillan.
Marshall TH (1950) *Citizenship and social class, and other essays*. Cambridge: Cambridge University Press.
Marx K (1963) *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte*. New York: International Publishers. (Original work published 1852.)
Marx K (1970a) *A contribution to the critique of political economy*. New York: International Publishers. (Original work published 1859.)
Marx K (1970b) *Critique of Hegel's philosophy of right*. Cambridge: Cambridge University Press. (Original work published 1843.)
Marx K and Engels F (1962) *Werke*. Vol. 13. Berlin: Dietz.
Marx K and Engels F (1998) *The Communist Manifesto*. New York: Penguin. (Original work published 1848.)
Mattina L (2011) Interest groups. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science*. Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 4, pp. 1219–30.
Mazzoleni G and Schulz W (1999) 'Mediatization' of politics: A challenge for democracy? *Political Communication* 16(3): 247–261.
Mbiti JS (1969) *African religions and philosophy*. London: Heinemann.
McNair B (2011) *An introduction to political communication*. London: Taylor & Francis.
Meadows DL, Goldsmith EI and Meadow P (1970). *Limits to growth*. Toronto: CBC.
Melson R and Wolpe H (1970) Modernization and the politics of communalism: A theoretical perspective. *American Political Science Review* 64(4): 1112–30.
Melucci A (1989) *Nomads of the present: Social movements and individual needs in contemporary society*. Philadelphia: Temple University Press.
Mény Y and Thoenig JC (1989) *Politiques publiques*. Paris: Presses Universitaires de France.
Merkel W (2004) Embedded and defective democracies. *Democratization* 11(5): 33–58.
Merriam-Webster (1975) *Webster's new collegiate dictionary*. Springfield, MA: G&C Merriam.
Merriam-Webster (2003) *Merriam-Webster's collegiate dictionary* (11th ed.). Springfield, MA: Merriam-Webster Inc.
Merrill S and Grofman B (1999) *A unified theory of voting: Directional and proximity models*. Cambridge: Cambridge University Press.
Merton RK (1968) *Social theory and social structures*. New York: Free Press.
Messina AM (2007) *The logics and politics of post-World War I: Migration to Western Europe*. Cambridge: Cambridge University Press.
Michels R (1962) *Political parties: A sociological study of the oligarchical tendencies of modern democracy*. New York: Free Press. (Original work published 1911.)
Milbrath L (1965) *Political participation: How and why people get involved in politics*. Chicago: Rand MacNally.
Mill JS (1862) *A system of logic Vol I-II*. London: Savill and Edwards. (Original work published 1843).
Mitrany D (1943) *A working peace system*. London: Royal Institute of International Affairs.
Moeller HG (2012) *The radical Luhmann*. New York: Columbia University Press.
Monroe KR (ed.) (2005) *Perestroika! The raucous rebellion in political science*. New Haven, CT: Yale University Press.
Moore B (1966) *Social origins of dictatorship and democracy: Lord and peasant in the making of the modern world*. Boston, MA: Beacon Press.
Morales L and Giugni M (eds.) (2011) *Social capital, political participation and migration in Europe*. Basingstoke: Palgrave.
Moravcsik A (1998) *The choice for Europe*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Morgenthau H (1948) *Politics among nations*. New York: A. Knopf.
Morlino L (1995) Italy's civic divide. *Journal of Democracy* 6(1): 173–7.
Morlino L (2011) *Changes for democracy: Actors, structures, processes*. Oxford: Oxford University Press.
Morlino L and Quaranta M (2016) What is the impact of economic crisis on democracy? Evidence from Europe. *International Political Science Review*, 37(3): 1–16.
Morlino L and Sadurski W (eds.) (2010) *Democratization and the European Union: Comparing central and eastern European post-communist countries*. London: Routledge.
Morton RB and Williams KC (2010) *Experimental political science and the study of causality. From nature to the lab*. Cambridge: Cambridge University Press.
Moses JW and Knutsen TL (2012) *Ways of knowing: Competing methodologies and methods in social and political research* (2nd ed.). London: Palgrave Macmillan.
Mulkay MJ (1971) *Functionalism, exchange and theoretical strategy*. London: Routledge and Kegan Paul.
Müller H (1998) *Das Zusammenleben der Kulturen. Ein Gegenentwurf zu Huntington*. Frankfurt am Main: Fischer Taschenbuch Verlag.
Müller-Rommel F (2011) Cabinets. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science*. Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 1, pp. 183–6.
Münch R (1982) *Basale Soziologie: Soziologie der Politik*. Opladen: Westdeutscher Verlag.
Münkler H (2005) *The new wars*. Cambridge: Polity Press.
Nelson BJ (1987) Public policy and administration: An overview. In: R Goodin and HD Klingemann (eds.) *A new handbook of political science*. Oxford: Oxford University Press, pp. 551–92.
Newman BI (1999) *Handbook of Political Marketing*. Thousand Oaks: Sage Publications.
Newton K and Boncourt T (2010) *The ECPR's first forty years: 1970–2010*. Colchester: ECPR Press.
Nicolescu B (2002) *Manifesto of transdisciplinarity*. New York: State University of New York Press.
Nicolescu B (2008) *Transdisciplinarity: Theory and practice*. Cresskill, NJ: Hampton Press.
Nicolson H (1946) *Diplomacy*. New York: Oxford University Press. (Original work published 1939).
Niskanen W (1994) *Bureaucracy and public economics*. Cheltenham: Edward Elgar.
Nohlen D (1996) *Elections and electoral systems* (2nd ed.). New Delhi: Macmillan.
Nordlinger E (1978) *I nuovi pretoriani: L'intervento dei militari in politic*a. Milano: Etas.
Norris P (2002) *Democratic phoenix: Reinventing political activism*. New York: Cambridge University Press.
Norris P and Inglehart R (2009) *Cosmopolitan communications: Cultural diversity in a globalized world*. New York: Cambridge University Press
Norris P, Frank RW and Martínezi Coma F (2014) *Advancing electoral integrity*. Oxford: Oxford University Press.
Nownes AJ (2013) *Interest groups in American politics. Pressure and power*. New York: Routledge.
O'Donnell G (2004) Human development, human rights and democracy. In: G O'Donnell, JV Cullel and O Iazzetta (eds.) *The quality of democracy: Theory and applications*. Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press.
O'Donnell G and Schmitter PC (1986) Transitions from authoritarian rule: Tentative conclusions about uncertain democracies. In: G O'Donnell, PC Schmitter and L Whitehead (eds.) *Transition from authoritarian rule: Southern Europe*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.
Oberschall A (1973) *Social conflicts and social movements*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
Offe C (1969) Politische Herrschaft und Klassenstrukturen. In: G Kress and D Senghaas (eds.) *Politikwissenschaft*. Frankfurt am Main: EuropäischeVerlagsanstalt, pp. 155–89.

Offe C (1985) New social movements: Challenging the boundaries of institutional politics. *Social Research* 52(4): 817–68.

Ohmae K (1995) *The end of the nation state: The rise of regional economies*. New York: Simon & Schuster.

Olson M (1965) *The logic of collective action. Public goods and the theory of groups.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Olzak S (2006) *The global dynamics of racial and ethnic mobilization.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Onuf N (1989) *World of our making: Rules and rule in social theory and international relations.* Columbia: University of South Carolina Press.

Ostrom E (1990) *Governing the commons.* Cambridge: Cambridge University Press.

Ottaway M (2003) *Democracy challenged: The rise of semi-authoritarianism.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Panebianco A (1988) *Political parties. Organization and power.* Cambridge: Cambridge University Press.

Pappi FU (1986) Politische Kultur. Forschungsparadigma, Fragestellungen, Untersuchun gsmöglichkeiten. In: M Kaase (ed.) *Politische Wissenschaft und politische Ordnung. Analysen zu Theorie und Empirie demokratischer Regierungsweise. Festschrift zum 65. Geburtstag von Rudolf Wildenmann.* Opladen: Westdeutscher Verlag, pp. 279–91.

Parsa M (2000) *States, ideologies and social revolutions: A comparative analysis of Iran, Nicaragua and the Philippines.* Cambridge: Cambridge University Press.

Parsa M (2011) Revolution. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 7, pp. 2312–17.

Parsons T (1951) *The social system.* Glencoe, IL: Free Press.

Parsons T and Shils EA (eds.) (1952) *Toward a general theory of action.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Pateman C (1970) *Participation and democratic theory.* Cambridge: Cambridge University Press.

Patrick GM (1984) Political Culture. In: G Sartori (ed.) *Social science concepts: A systematic analysis.* Beverly Hills, CA: Sage, pp. 265–314.

Pattie C, Seyd P and Whiteley P (2004) *Citizenship in Britain: Values, participation and democracy.* Cambridge: Cambridge University Press.

Payne A and Phillips N (eds.) (2014) *Handbook of the international political economy of governance.* Cheltenham: Edward Elgar.

Pedersen M (1979) The dynamics of European party systems: Changing patterns of electoral volatility. *European Journal of Political Research* 7(1): 1–27.

Pennings P, Keman H and Kleinnijenhuis J (2003) *Doing research in political science: An introduction to comparative methods and statistics*. London: Sage.

Peters BG (1986) *American public policy.* Chatham, NJ: Chatham House.

Peters BG (2001) *The politics of bureaucracy*. London: Routledge.

Peters BG and Pierre J (2003) *Handbook of public administration*. London: Sage.

Petracca M (ed.) (1992) *The transformation of interest group politics*. New York: Westview Press.

Pharr SJ and Putnam RD (2000) *Disaffected democracies: What's troubling the trilateral countries?* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Piana D and Guarnieri C (2012) Bringing the outside inside: Macro and micro factors to put the dialogue among highest courts into its right context. *Utrecht Law Review* 8(2): 139–57.

Pierre J (2000) 'Introduction: Understanding Governance' in Pierre (ed.) *Debating governance: authority, steering, and governance*. New York: Oxford University Press.

Pierson P (2000) Increasing returns, path dependence, and the study of politics. *American Political Science Review* 94(2): 251–67.

Pitkin HF (1967) *The concept of representation.* Berkeley, CA: University of California Press.

Plamenatz JP (1973) *Democracy and illusion: An examination of certain aspects of modern democratic theory.* London: Longman.

Plasser F, Ulram PA and Waldrauch H (1998) *Democratic consolidation in East-Central Europe.* New York: St. Martin's Press.

Plato (1945) *The republic.* New York: Oxford University Press. (Original work published 360 BC).

Plato (1980) *Laws*. Chicago: University of Chicago Press. (Original work published 360 BC).

Poggi G (2011) State. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science*. Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 8, pp. 2485–96.

Poguntke T and Webb P (eds.) (2007) *The presidentialization of politics: A comparative study of modern democracies*. Oxford: Oxford University Press.

Polanyi K (1957) *The great transformation.* Boston: Beacon Press. (Original work published 1944).

Popkin S (1979) *The rational peasant.* Berkeley, CA: University of California Press.

Popper K (1972) *Objektive Erkenntnis. Ein evolutionärer Entwurf.* Hamburg, Germany: Hoffmann und Campe.

Possony ST (ed.) (1966) *The Lenin reader*. Chicago: Henry Regnery Company.

Przeworski A (1986) Some problems in the study of the transition to democracy. In: G O'Donnell, PC Schmitter and L Whitehead (eds.) *Transition from authoritarian rule.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, pp. 47–63.

Przeworski A and Teune H (1970) *The logic of comparative social inquiry.* New York: Wiley-Interscience.

Przeworski A, Bardham P, Bresser Pereira LC et al. (1995) *Sustainable democracy.* Cambridge: Cambridge University Press.

Putnam R (1993) *Making democracy work: Civic traditions in modern Italy.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Pye LW (1968) Political Culture. In: DL Sills (ed.) *Encyclopedia of the social sciences.* New York: Macmillan, pp. 218–24.

Pye LW (2000) The elusive concept of culture and the vivid reality of personality. In: SA Renshon and J Duckitt (eds.) *Political psychology: Cultural and cross-cultural foundations.* Basingstoke: Macmillan, pp. 18–32.

Quermonne JL (ed.) (1996) *Political science in Europe: Education, co-operation, prospects, report on the state of the discipline in Europe.* Paris: Institut d'Etudes Politiques.

Rabinow P and Sullivan WM (eds.) (1987) *Interpretative social science: A second look.* Berkeley, CA: University of California Press.

Rae DW (1971) *The political consequences of electoral laws* (rev. ed.). New Haven, CT: Yale University Press.

Ragin CC (1987) *The comparative method: Moving beyond qualitative and quantitative strategies.* Berkeley, CA: University of California Press.

Ragin CC (2000) *Fuzzy-set social science.* Chicago: University of Chicago Press.

Ragin CC (2008) *Redesigning social inquiry: Fuzzy sets and beyond.* Chicago: University of Chicago Press.

Randall V (2001) Party systems and voter alignments in the new democracies of the Third World. In: L Karvonen and S Kuhnle (eds.) *Party systems and voter alignments revisited.* London: Routledge, pp. 238–60.

Ratzel M (1925) *Politische Geographie oder die Geographie der Staaten, des Verkehrs und des Krieges* (3rd ed.). Berlin: R. Oldenbourg. (Original work published 1903.)

Rehfeld A (2006) Towards a general theory of political representation. *The Journal of Politics* 68(1): 1–21.

Rehfeld A (2009) Representation rethought: On trustees, delegates, and gyroscopes in the study of political representation and democracy. *The American Political Science Review* 103(2): 214–30.

Remmer K (1985–86) Exclusionary democracy. *Studies in Comparative International Development* 20 (Winter): 64–85.

Rhodes RAW (2000) Governance and public administration. In: J Pierre (ed.) *Debating governance: Authority, steering and democracy*. Oxford: Oxford University Press, pp. 54–90.

Richardson LF (1960) *Arms and insecurity: A mathematical study of the causes and origins of war*. Pittsburgh, PA: Boxwood Press.

Rihoux B and Ragin CC (eds.) (2009) *Configurational comparative methods*. London: Sage.

Riker WH (1962) *The theory of political coalitions*. New Haven, CT: Yale University Press.

Rockman BA (2011) Bureaucracy. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science*. Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 1, pp. 166–72.

Rohe K (1992) *Wahlen und Wählertradtion in Deutschland: Kulturelle Grundlagen deutscher Parteien und Parteiensysteme im 19. und 20. Jahrhundert*. Frankfurt am Main: Suhrkamp.

Rokkan S (1973) Cities, states and nations: a dimensional model for the study of contrasts in development. In: S Eisenstadt and S Rokkan S (eds.) *Building states and nations*. Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 1, pp. 73–96.

Rokkan S (1975) Dimensions of state formation and nation-building: A possible paradigm for research on variations within Europe. In: C Tilly (ed.) *The formation of national states in Western Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, pp. 562–600.

Rosamond B (2000) *Theories of European integration*. Basingstoke: Palgrave.

Rose R, Mishler W and Haerpfer C (1998) *Democracy and its alternatives: Understanding postcommunist societies*. Cambridge: Polity Press.

Rosecrance R (1999) *The rise of the virtual state*. New York: Basic Books.

Rosenau J (1968) Comparative foreign policy: Fad, fantasy or field? *International Studies Quarterly* 12(3): 296–329.

Rosenau J (1969) *Linkage politics: Essay on the convergence of national and international systems*. New York: Free Press.

Rosenau J (1971) *The scientific study of foreign policy*. New York: Free Press.

Rosenau J (1990) *Turbulence in world politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Rosenau PM (1992) *Post-modernism and the social sciences: Insights, inroads, and intrusions*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Rosenberg M (1968) *The logic of survey analysis*. New York: Basic Books.

Ross MH (1997) Culture and identity in comparative political analysis. In: MI Lichbach and AS Zuckerman (eds.) *Comparative politics: Rationality, culture, and structure*. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 42–80.

Ross ML (2001) Does oil hinder democracy? *World Politics* 53(2): 325–61.

Rostow WW (1960) *The stages of economic growth*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Rothstein B (1996) Political institutions: An overview. In: RE Goodin and HD Klingemann (eds.) *A new handbook of political science*. Oxford : Oxford University Press, pp. 133–66.

Rouquié A (1975) L'hypothèse 'Bonapartiste' et l'émergence des systèmes politiques semicompétitifs. *Revue Française de Science Politique* 25(6): 1077–111.

Rueschemeyer D, Huber E and Stephens JD (1992) *Capitalist development and democracy*. Chicago: University of Chicago Press.

Ruggie J (ed.) (1993) *Multilateralism matters: The theory and praxis of an institutional form*. New York: Columbia University Press.

Rüsen J (ed.) (2001) *Geschichtsbewußtsein: Psychologische Grundlagen, Entwicklungskonzepte, empirische Befunde*. Köln: Bohlau.

Russett B (1993) *Grasping the democratic peace*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Sabatier PA (2007) *Theories of the policy process* (2nd ed.). Boulder, CO: Westview Press.

Sagan SD and Waltz K (1995) *The spread of nuclear weapons: A debate*. New York: W. W. Norton.

Said EW (1978) *Orientalism*. New York: Pantheon Books.

Salisbury R (1975) Interest groups. In: FI Greenstein and NW Polsby (eds.) *Handbook of political science.* Reading, MA: Addison-Wesley.

Sartori G (1957) *Democrazia e definizioni.* Bologna: Il Mulino.

Sartori G (1970) Concept misformation in comparative politics. *American Political Science Review* 64(4): 1033–53.

Sartori G (1976) *Parties and party systems: A framework for analysis.* Cambridge: Cambridge University Press.

Sartori G (1984) *Social science concepts: A systematic analysis.* Beverly Hills, CA: Sage.

Sartori G (1987) *Theory of democracy revisited.* New York: Chatham House.

Sartori G (1994) *Comparative constitutional engineering: An inquiry into structures, incentives and outcomes.* London: Macmillan.

Sartori G (1995) How far can free government travel. *Journal of Democracy* 6(3): 101–12.

Sassen S (1998) *Globalization and its discontents: Essays on the new mobility of people and money.* New York: Free Press.

Savoie DJ (2011) Administration. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 1, pp. 22–4.

Scalapino R (1989) *The politics of development: Perspectives on twentieth century Asia.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Scharpf FW (1997) *Games real actors play: Actor-centered institutionalism in policy research.* Boulder, CO: Westview Press.

Scharpf FW (1999) *Governing in Europe: Effective and democratic?* Oxford: Oxford University Press.

Schattschneider EE (1942) *Party government.* New York: Holt, Rinehart and Winston.

Schattschneider EE (1960) *The semi-sovereign people: A realist's view of democracy in America.* New York: Holt, Rinehart and Winston.

Schedler A (1999) Conceptualizing accountability. In: A Schedler, L Diamond and M Plattner (eds.) *The self-restraining state: Power and accountability in new democracies.* Boulder, CO: Lynne Rienner, pp. 13–28.

Schedler A (2006) The logic of electoral authoritarianism. In: A. Schedler (ed.) *Electoral authoritarianism: The dynamics of unfree competition.* Boulder, CO: Lynne Rienner.

Schedler A (2013) *The politics of uncertainty: Sustaining and subverting electoral authoritarianism.* New York: Oxford University Press.

Schelling T (1980) *The strategy of conflict.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Scheuch EK (1968) The cross-cultural use of sample surveys. In: S Rokkan (ed.) *Comparative research across cultures and nations.* Paris: Mouton, pp. 176–209.

Schlozman KL, Verba S and Brady H (2012) *The unheavenly chorus: Unequal political voice and the broken promise of American democracy.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Schmidt V (2006) *Democracy in Europe.* Oxford: Oxford University Press.

Schmitt C (1996) *The concept of political.* Chicago: University of Chicago Press. (Original work published 1932).

Schmitter PC (1984) Patti e transizioni: Mezzi non democratici a fini democratici? *Rivista Italiana di Scienza Politica* 14(3): 363–82.

Schmitter P (2002) Seven (disputable) theses concerning the future of 'transatlanticised' or 'globalised' political science. *European Political Science,* 1(2): 23–40.

Schmitter PC and Karl T (1993) What democracy is … and is not. In: L Diamond and M Plattner (eds.) *The global resurgence of democracy.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, pp. 39–52.

Schmitter PC and Lehmbruch G (1979) *Trends towards corporatist intermediation.* London: Sage.

Schneider CQ and Wagemann C (2012) *Set-theoretic methods for the social sciences: A guide to qualitative comparative analysis.* Cambridge: Cambridge University Press.

Scholte JA (2000) *Globalization: A critical introduction.* New York: Palgrave Macmillan.
Schumpeter JA (1942) *Capitalism, socialism and democracy.* New York: Harper & Brothers.
Schwelling B (2001) Politische Kulturforschung als kultureller Blick auf das Politische. Überlegungen zu einer Neuorientierung der Politischen Kulturforschung nach dem 'cultural Turn'. *Zeitschrift für Politikwissenschaft* 11(2): 601–29.
Seiler D (2011) Parties. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 6, pp. 1791–803.
Sen A (1999) Democracy as a universal value. *Journal of Democracy* 10(3): 3–17.
Setälä M and Schiller T (eds.) (2012) *Citizens' initiatives in Europe.* London: Palgrave Macmillan.
Shapiro I (2002) The state of democratic theory. In: I Katznelson and HV Milner (eds.) *Political science: State of the discipline.* New York: W.W. Norton, pp. 235–65.
Shapiro M (2011) Judicial systems. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 5, pp. 1375–7.
Shils E (1960) *Political development in the new states.* The Hague, Netherlands: Mouton & Co.
Shin DC (1999) *Mass politics and culture in democratizing Korea.* Cambridge: Cambridge University Press.
Shiratori H (1997) Conceptual map of Asia: The relevance of Rokkan model. *Paper presented at the 17th IPSA World Congress*, Seoul, Korea, 17–21 August 1997.
Shore B (1996) *Culture in mind: Cognition, culture, and the problem of meaning.* New York: Oxford University Press.
Shugart MS and Carey JM (1992) *Presidents and assemblies: Constitutional design and electoral dynamics.* Cambridge: Cambridge University Press.
Siaroff A (2011) Regime (comparative politics). In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 7, pp. 2233–7.
Siegfried A (1913) *Tableau politique de la France de l'ouest sous la Troisième République.* Paris: Librairie Amand Colin.
Silver N (2012) *www.fivethirtyeight.com*
Simon H (1996). *The sciences of the artificial* (3rd ed.). Cambridge, MA: MIT Press.
Sjoberg GV (1965) *The preindustrial city.* New York: Free Press.
Skocpol T (1979) *States and social revolutions: A comparative analysis of France, Russia and China.* Cambridge: Cambridge University Press.
Skocpol T (1984) *Vision and method in historical sociology.* Cambridge: Cambridge University Press.
Smith S (2012) *Political philosophy.* New Haven, CT: Yale University Press.
Snyder RC, Bruck HW and Sapin BM (1962) *Foreign policy decision making.* New York: Free Press.
Soderbaum F (2011) Regionalism. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 7, pp. 2243–6.
Soderbaum F and Shaw T (eds.) (2003) *Theories of new regionalism.* London: Palgrave Macmillan.
Soldatos P (1990) *Federalism and international relations.* Oxford: Oxford University Press.
Standholtz W and Stone Sweet A (eds.) (1998) *Supranational governance: The institutionalization of the European Union.* Oxford: Oxford University Press.
Stein M and Trent J (2012) *The world of political science: A critical overview of the development of political studies around the globe: 1990–2012.* Opladen: Barbara Budrich.
Stepan A (1988) *Rethinking military politics: Brazil and the Southern Cone.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Stiglitz J (2002) *Globalization and its discontents.* New York: Norton.
Stopford JM, Strange S and Henley JS (1991) *Rival states, rival firms: Competition for world market shares.* Cambridge: Cambridge University Press.

Strange S (1988) *States and markets.* London: Pinter.
Strange S (1996) *The retreat of the state: The diffusion of power in the world economy.* Cambridge: Cambridge University Press.
Strange S (1998) *Mad money: When markets outgrow governments*. Manchester: Manchester University Press.
Strauss L (1959) *What is Political Philosophy? And other studies*. New York: Free Press.
Strayer J (1970) *On the medieval origins of the modern state*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Strijbis O (2015) Beyond opportunity structures: explaining migrant protest in Western Europe, 1975–2005. *Comparative Migration Studies* 3(5): 1–22.
Strom K (1990) A behavioral theory of competitive political parties. *American Journal of Political Science* 34(2): 565–98.
Stuenkel O (2014) *IBSA: The Role of the Global South.* New York: Routledge.
Sweet AS (2002) Constitutional courts and parliamentary democracy. *West European Politics* 25(1): 77–100.
Taagepera R and Shugart MS (1989) *Seats and votes: The effects and determinants of electoral systems*. New Haven, CT: Yale University Press.
Tarde G (2000) *Social laws: An outline of sociology* (trans. Warren HC). Kitchener, Canada: Batoche Books. (Original work published 1898).
Tarrow S (1994) *Power in movement: Collective action, social movements and politics.* Cambridge: Cambridge University Press.
Tarrow S (2005) *The new transnational activism.* Cambridge: Cambridge University Press.
Taylor M (1989) Structure, culture and action in the explanation of social change. *Politics and Society* 17(2): 115–62.
Teivanen T (2002) *Enters economics, exit politics: Experts, economic policy, and the damage to democracy.* London: Zed Press.
Temelli SY (1999) *Demokratisierung im subsaharischen Afrika. Formen und Faktoren einer politischen Landkarte*. Münster, Germany: LIT.
Thompson M, Ellis R and Wildavsky A (1990) *Cultural theory.* Boulder, CO: Westview Press.
Tilly C (ed.) (1975) *The formation of national states in western Europe.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Tilly C (1978) *From mobilization to revolution*. Reading, MA: Addison Wesley.
Tilly C (1984) *Big structures, large processes, huge comparisons*. New York: Russell Sage Foundation.
Tilly C (1985) War making and state making as organized crime. In: PB Evans, D Rueschemeyer and T Skocpol (eds.) *Bringing the state back in.* Cambridge: Cambridge University Press, pp. 169–91.
Tilly C (1989) *Big structures, large processes, huge comparisons.* New York: Russell Sage Foundation.
Tilly C (1992) *Coercion, capital and European states, AD 990–1992.* Cambridge, MA: Blackwell.
Tilly C (2004) *Social movements, 1768–2004.* Boulder, CO: Paradigm Publishers.
Tilly C (2007) *Democracy.* Cambridge: Cambridge University Press.
Touraine A (1981) *The voice and the eye: An analysis of social movements*. Cambridge: Cambridge University Press.
Truman DB (1971) *The governmental process: Political interests and public opinion* (2nd ed.). New York: Knopf.
Tucker RC (1973) Culture, political culture, and communist society. *Political Science Quarterly* 88(2): 173–90.
United Nations Development Programme (UNDP) (2002) *Human development report. Deepening democracy in a fragmented world.* New York: UNDP.
Van Apeldorn B (2002) *Transnational capitalism and the struggle over European integration.* New York: Routledge.

Van Beek U and Wnuk-Lipiński E (eds.) (2012) *Democracy under stress. The global crisis and beyond.* Opladen: Barbara Budrich.

Van Beek U and Ziolkowski M (2005) Remembering, forgetting and the politics of memory. In: U Van Beek (ed.) *Democracy under construction: Patterns from four continents.* Opladen: Barbara Budrich, pp. 377–407.

Van Deth JW (1999) *Social capital and European democracy.* London: Routledge.

Van Evera S (1997) *Guide to methods for students of political science.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Vanhanen T (1997) *Prospects of democracy: A study of 172 countries.* London: Routledge.

Verba S, Nie N and Kim J (1979) *Participation and political equality.* Cambridge: Cambridge University Press.

Verba S, Schlozman KL and Brady HE (1995) *Voice and equality: Civic voluntarism in American politics.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Vierhaus R (1977) Rankes Begriff der historischen Objektivität. In: R Koselleck, WJ Mommsen and J Rüsen (eds.) *Objektivität und Parteilichkeit in der Geschichtswissenschaft.* München: dtv, vol. 1, pp. 63–76.

Voegelin E (1952) *Die neue Wissenschaft von der Politik.* München: Pustet.

Volgy T, Corbetta R, Grant KA et al. (eds.) (2011) *Major powers and the quest for status in international politics.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Von Beyme K (1985) *Political parties in Western democracies.* Aldershot: Gower.

Von Beyme K (2011) Government. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Sage, Vol. 4, pp. 1035–41.

Von Borries B and Rüsen J (eds.) (1994) *Geschichtsbewußtsein im interkulturellen Vergleich.* Pfaffenweiler: Centaurus-Verlagsgesellschaft.

Von Clausewitz C (1989) *On war.* Princeton, NJ: Princeton University Press. (Original work published 1832).

Von Winter T (2011) Advocacy. In: B Badie, D Berg-Schlosser and L Morlino (eds.) *International encyclopedia of political science.* Thousand Oaks, CA: Vol. 1, pp. 28–33.

Waldmann P (1989) *Ethnischer Radikalismus. Ursachen und Folgen gewaltsamer Minderheitenkonflikte am Beispiel des Baskenlandes, Nordirlands und Quebecs.* Opladen: Westdeutscher Verlag.

Wallerstein I (1974) *The modern world-system.* New York: Academic Press.

Waltz K (1979) *Theory of international politics.* New York: Addison Wesley.

Waltz K (1995) *The spread of nuclear weapons. A debate renewed,* New York: Norton, 1995.

Warntjen A and Wonka A (2004) *Governance in Europe. The role of interest groups.* Baden-Baden: Nomos.

Weber M (1949) Objectivity in social science and social policy. In: EA Shils and HA Finch (eds.) *Max Weber on the methodology of the social sciences.* Glencoe, IL: Free Press. (Original work published 1904.)

Weber M (1963) *The sociology of religion.* Boston, MA: Beacon Press. (Original work published 1920).

Weber M (1968) *Economy and society.* New York: Bedminster. (Original work published 1922).

Weber M (2002) *The protestant ethic and the spirit of capitalism.* London: Penguin Books. (Original work published 1904).

Weeden L (2002) Conceptualizing culture: Possibilities for political science. *American Political Science Review* 96(4): 713–28.

Weimann G (2006) *Terror on the Internet: The new arena, the new challenges.* Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Welzel C (2013) *Freedom rising: Human empowerment and the quest for emancipation.* Cambridge: Cambridge University Press.

Welzel C, Inglehart R and Klingemann HD (2003) The theory of human development: A crosscultural analysis. *European Journal of Political Research* 42(3): 341–79.
Wendt A (1987) The agent-structure problem in international relations theory. *International Organization* 41(3): 335–70.
Wendt A (1999) *Social theory of international politics*. Cambridge: Cambridge University Press.
White S (1979) *Political culture and soviet politics*. London: Macmillan.
Whitehead L (1996) Three international dimensions of democratization. In: L Whitehead (ed.) *The international dimensions of democratization: Europe and the Americas*. Oxford: Oxford University Press, pp. 3–25.
Wiatr J (1980) The civic culture from a marxist sociological perspective. In: GA Almond and S Verba (eds.) *The civic culture revisited.* Boston, MA: Little, Brown.
Wigell M (2008) Mapping 'hybrid regimes': Regime types and concepts in comparative politics. *Democratization* 15(2): 230–50.
Wight M (1992) *International theory: The three traditions.* Leicester: Leicester University Press.
Wildavsky A (1979) *Speaking truth to power: The art and craft of policy analysis*. Boston, MA: Little, Brown.
Wilson JQ (1973) *Political organizations.* New York: Basic Books.
Wilson JQ (ed.) (1980) *The politics of regulation*. New York: Basic Books.
Wilson RW (2000) The many voices of political culture: Assessing different approaches. *World Politics* 52(2): 246–73.
Wimmer A (2002) *Nationalist exclusion and ethnic conflict.* Cambridge: Cambridge University Press.
Windelband W (1901) *A history of philosophy.* London: Macmillan.
Wittfogel K (1957) *Oriental despotism: A comparative study of total power*. New Haven, CT: Yale University Press.
Wolfers A (1962) *Discord and collaboration: Essays on international politics:* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.
Wood EM (2002) *The origins of capitalism: A longer view.* London: Verso.
Wright Q (1942) *A study of war.* Chicago: University of Chicago Press.
Zakaria F (1997) The rise of illiberal democracy. *Foreign Affairs* 76(6): 22–43.
Zartman W (1995) *Collapsed states.* Denver, CO: Lynne Rienner.
Zimmern A (1936) *The League of Nations, and the rule of law.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

● ○ ●

نبذة عن المؤلِّفين

ليوناردو مورلينو Leonardo Morlino:

أستاذ العلوم السِّياسية، ومدير المركز الدولي لأبحاث الأنظمة الديمقراطية والتحوُّل الديمقراطي في الجامعة الدولية للدراسات الاجتماعية [LUISS] في روما؛ وكان رئيسًا للجمعية الدولية للعلوم السِّياسية في الفترة من 2009م إلى 2012م.

ألَّف أكثر من 30 كتابًا بالإضافة إلى فصول في كتب منشورة باللُّغات الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية، والمجرية، والصينية، والمنغولية، واليابانية، وله ما يزيد على 200 مقالة عِلْمية وصحافية.

وتتناول أحدث كتبه موضوعات مثل: «كيف تغير الأزمة الاقتصادية الديمقراطية»، و«براهين من جنوب أوروبا» (بالغريف Palgrave ، 2017م، بالمشاركة مع ف. رانيولو F. Raniolo)، و«جودة الأنظمة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية» (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعَدة الانتخابية International IDEA، 2016م)، و«التغيير من أجل الديمقراطية» (نشر: جامعة أكسفورد، 2011م)، و«الأنظمة الديمقراطية والديمقراطية» (مركز الدراسات الدولية، 2008م)، و«التحوُّل الديمقراطي والاتحاد الأوروبي: مقارَنة بين دول وسط وشرق أوروبا في مرحلة ما بعد الشيوعية» (روتلدج Routledge 2010م، بالمشاركة مع و. سادورسكي W. Sadursk)، و«القوى الدولية الفاعلة، والتحوُّل الديمقراطي، وسيادة القانون: هل ترسي قواعد الديمقراطية؟» (روتلدج Routledge 2008م، بالمشاركة مع أ. ماغن A. Magen).

كان واحدًا من المحرِّرين الثلاثة؛ محرِّري الموسوعة الدولية للعلوم السِّياسية (8 مجلدات، نشر: سيج SAGE، 2011م)، التي حازت ميدالية دار ثماوث لنشر المراجع في جميع مجالات المعرفة.

عمِل أستاذًا للعلوم السِّياسية في كل من جامعة فلورنسا University of Florence، ومعهد العلوم الإنسانية في فلورنسا أيضًا، وقد شغل منصب أستاذ زائر لدى العديد

من الجهات الأخرىٰ، حيث عمل في عامي 2002م و2003م أستاذًا زائرًا في كلية الدراسات العليا للأعمال في جامعة ستانفورد Stanford ؛ وفي 1995م كان زميلًا زائرًا لدىٰ مؤسسة هوفر Hoover؛ وفي عامي 1989م و1990م كان زميلَ منظمةِ حِلْف شـمال الأطلسي في مركز الدراسـات الأوروبية، جامعة ستانفورد Stanford؛ وتشمل مؤهلاته الأكاديمية كذلك زَمالةَ «مونت دي باشي Monte dei Paschi» في كلية سانت أنتوني St. Anthony ، أكسفورد (2010م)، وزَمالةَ جِمولو Jemolo في كلية نوفيلد Nuffield ، أكسفورد (1998م و2007م). كما كان أسـتاذًا زائرًا لدىٰ معهـد خـوان مارش Juan March في مدريد (1995م-1996م)، وأستاذًا زائرًا في معهـد الدراسات السِّياسية، باريس (1993م-1995م، 2006م، 2009م، 2013م).

ويعدُّ أحد أبرز المتخصِّصين في الدراسات السِّياسية المقارِنة، وهو صاحبُ خبرة كبيرة في شؤون جنوب أوروبا وشرقها، وأمريـكا اللاتينية، بالتركيز علىٰ جميع ظواهر التحوُّل الديمقراطي.

أمَّا حاليًّا فهو يدير بحثًا جديدًا حول جَوْدة الأنظمة الديمقراطية في أوروبا الغربية بعد الأزمة الاقتصادية 2008م-2014م.

ديرك بيرج شلوسر Dirk Berg-Schlosser:

وُلِد شلوسر في عام 1943م، وهو بروفيسور فَخْري في جامعة فِيليبُّس Philipps ، بمقاطَعة ماربورغ Marburg - ألمانيـا. حصـل علىٰ درجات الدكتوراه: في الاقتصاد (ميونيخ Munich 1971م)؛ والفلسفة (أوغسبورغ Augsburg 1978م)، والفلسفة (جامعة كاليفورنيا بيركلي UC Berkeley ، عام 1979م).

شَغَل منصب مدير معهد العلوم السِّياسية، وعميد كلية العلوم الاجتماعية في ماربورغ Marburg ؛ كما أجرىٰ العديد من الأبحاث، وقام بالتدريس في جامعات ميونيخ Munich ، وآخن Aachen ، وأوغسبورغ Augsburg ، وإيخشتايت Eichstaett ، ونيروبي Nairobi ، وشتيلينبوش Stellenbosch / جنوب أفريقيا، وبيركلي Berkeley .

وفي الفترة من 1988م إلى 2000م كان رئيسًا للجنة الأبحاث حول «التحوُّل الديمقراطي في المنظور المقارِن» في الجمعية الدولية للعلوم السِّياسية.

وفي الفترة من 2003م إلى 2006م كان رئيس التحالف الأوروبي للبحوث السِّياسية (ECPR).

ومن عام 2006م إلى 2009م شَغَل منصب نائب رئيس الجمعية الدولية للعلوم السِّياسية.

وفي الفترة من 2010م إلى عام 2016م، كان مؤسس ومنسق المدارس الصيفية التابعة للجمعية الدولية للعلوم السِّياسية حول مناهج البحث في جامعات ساو باولو Sao Paulo ، وسنغافورة Singapore ، وأنقرة Ankara ، ومكسيكوسيتي Mexico City .

وتشمل اهتماماته البحثية: الثقافة السِّياسية، ونظرية الديمقراطية التجريبية، ودراسات التنمية، وعِلْم السِّياسة المقارِن، وعِلْم المناهج المقارِن. ومن أهمِّ أحدث إصداراته: «الاستقرار السِّياسي والتنمية» (بالمشارَكة مع راينر زيغلر Rainer Siegler)، و«الثقافة السِّياسية في ألمانيا» (بالمشارَكة مع رالف ريلتفسكي Ralf Rytlewski)، و«بحث في الديمقراطية التجريبية»، و«آراء في الديمقراطية» (بالمشارَكة مع هـ. ج. جيجل H.J.Giegel)، و«الفقر والديمقراطية» (بالمشارَكة مع نوربرت كرستنغ Norbert Kersting)، و«أحوال الحُكْم السُّلْطَوي والديمقراطية في أوروبا 1919م-1939م» (مجلدان، بالمشارَكة مع جيريمي ميتشل Jeremy Mitchell)، و«رؤى الاندماج الديمقراطي في أوروبا الشرقية» (بالمشارَكة مع رايفو فيتك Raivo Vetik)، و«التحوُّل الديمقراطي - أحدث الأساليب»، و«المناهج المعاصِرة في عِلْم السِّياسة المقارِن» (بالمشارَكة مع لاسيه كرونكفيست Lasse Cronqvist)، و«المناهج المختلَطة في عِلْم السِّياسة المقارِن» و«الموسوعة الدولية للعلوم السِّياسية» (8 مجلدات، تحرير مشترك مع برتراند بديع Bertrand Badie ، وليوناردو مورلينو Leonardo Morlino).

برتراند بديع Bertrand Badie:

شَغَل بديع Badie عددًا من المناصب من بينها رئيس «لجنة التحكيم» في العلوم السِّياسية (2012م-2013م)، ورئيس اللجنة العِلْمية بالمعهد الفرنسي لدراسات الشرق الأدنى (2004م-2013م)، وعضو اللجنة التنفيذية لجمعية العلوم السِّياسية الفرنسية (1996م-2004م).

كما عمل أستاذًا زائرًا لدى العديد من المؤسسات مثل جامعة لُوزان Lausanne ، وجامعة بولُونيا Bologna ، وجامعة ساسكس Sussex.

وهو عضو في هيئة تحرير العديد من المجلَّات مثل: «المجلة الأوروبية للدراسات الدولية»، و«السِّياسة المعاصرة»، و«مجلة العَلاقات الدولية والتنمية»، و«الدراسات الدولية»، و«المجلة البرازيلية للإستراتيجية والعَلاقات الدولية»، و«المجلة الهندية للقانون والشؤون الدولية»، و«المجلة الدولية لحقوق الإنسان».

وله كتب صادرة باللُّغة الإنجليزية: الموسوعة الدولية للعلوم السِّياسية (2011م، SAGE)، و«الإذلال في العَلاقات الدولية» (2017م، هارت Hart)، و«دبلوماسية التواطؤ» (2012م، بالغريف Palgrave).

● ○ ●